

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سوال کاغذی



مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ کراچی۔ فون ۱۹۲۶۶۱

التَّحْوِي الكَلَامُ كَالْمَلِجِ فِي الطَّعَامِ

الحمد لله رب العالمين كرمين زمان سعاد افرازان ما شرح ملاهاى لفظ
ظهيرت بعضا نصيرت غر اندرس بے بدل علم كشاف سأل شكل
جمع العلوم الهدا وتمدن الفنون الكافله اعنى ملا محمد كرم صا. كابل كن

سوال کا کلی

امکتبہ الرشیدیہ

سُرکی روڈ کوئٹہ ۰۰۰۰۰
۸۷۱۱۳۲
۸۷۱۱۳۲

گفتن وقیل الادب نگہداشتن حدیث را و اما آداب النبی صلی اللہ علیہ وسلم فهو العلم والخلق والحلم وفیر بحث من وجوه الاول ان کیف تجعلونهم متادین بادایہ والایلمو قیام العرض الواحد بالمحلین المختلفین او التقلی فی الاعراض کلاهما باطلان والثانی ان اضافة الادب الی الضمیر للاستغراق فیفهم منه ان کل فرد الاصحاب الاول متادین بجمیع آدابہ الامر لیس کذلک لان الکثیر من الادب من خواصہ علیہ السلام کالنبوة وغیرہ الثالث ان المتادین جمع والجمع اذا دخل علیہ لالف واللام ولم یکن قرینة خارجية علی اعادة البعض یفید الاستغراق فیلزم الاستغراق فیلزم المساواة بینہم جمیع اصحاب الادب ابا بطلان حجب عن الاول ان المراد بقوله بادایہ مثلاً اداہ لا عینہ کما زعمت وعن الثانی ان اضافة الادب الی الضمیر اغماہو للجنس لا للاستغراق وعن الثالث ان الالف اللام اذا دخل علی اسم الفاعل یكون موصوفاً بمخالف لا للتعریف الذین ثبت فیما بینہم التادیب والاصباغ بصیغۃ النبی صلی اللہ علیہ وسلم لغناء ہم فی ذاته قوله اما بعد اصلہ ما یکن من شئ فی الدنیا بعد البسملة فہذا فوائد فخذ فی فعل الشرط فبقی ما فہذا فوائد بعد البسملة فقلبت الہاء ہزئة فصار ما ما ثم یقلب بالمکان بین الہزئة والمیم فصار ما ما ثم ادم المیم فی المیم لسکون الاول وتحرک الثانی فصار ما فہذا فاجتمع حرفا الشرط والجزاء ثم ا دخل بعد بینہما و بنی علی الضم تہجر النقصان الواقع فیہ عجز المضی الیہ بعد فانقلب الزوائد فہذا فوائد موجودة للبسملة قبل الولادة قلنا اللزوم علی ثلثة اقسام عادی کعادة الحافظ اذا تم سورة واحدة بکأسوة اخرى ونفس امر کطلوع الشمس مستلزم لوجود النہاد ودعائی وهو ان یعلق شئ غیر محقق الوجود بالبتہ بامرہو محقق الوجود بالبتہ لا فادۃ جزاء مخاطبین علی انہ محقق وقوی ولولم یکن محققا وقویا لا یعلق بہذا والمراد من اللزوم ہنا الثالث قوله فہذا فانقلب المشار الیہ بہذا لا یخلو اما النقوش الدالة علی الالفاظ المخصوصة واما الالفاظ الدالة علی المعانی او المعانی المدلولۃ للالفاظ المخصوصة واثنين منہما وهو النقوش والالفاظ والنقوش والمعانی والالفاظ والمعانی او کلہا وهو النقوش والالفاظ والمعانی وکلہا باطل لان بکلمۃ هذا یشیر الی المحسوس الموجود المشہد بہ المشار الیہ بالاشادة الحسنة والمعانی لیس بمحسوسہ وعلی هذا القیاس غیر ما قلت ان

لہ قوله المتادین آہ فهو اما صفة الصحابة او الال او کلہما والادب آداب نقسہ ودرسہ والمواد ہہنا آدابہ ودرسہ من تبلیغ الاحکام ولم یقل ما دین او مہدین بہدایتہ۔۔۔ موضع المتادین لرعاية براعة الاستنباط لئلا یورد فی اول الکتاب شئ یشعر بان المقصود من الکتاب ہذا عبد الرحمن لہ قوله اما بعد الفاء فی جواب اما الشرطیة وعندہما اما یكون الفاعل علی توہم اما اجزاء الموصوم مجری التحقیق او یكون فی جواب اما المقدر کذا قالوا قیل جزاء فی اما المقدر اما امر او نہی فی قوله تعالی وریبک فکر و فیما نحن فیہ لیس بشئ منها فامل ۱۳ عبد الرحمن لہ کما ہو الظاہر فی اضافة الجمع ۱۳ حاصل ان العبارة محمولة علی المسامحة ۱۳ وذا مکروہ عندہم ۱۳ لہ الفصل فرع

یہا کلمۃ ہذا فیہ صنف ہا کلمۃ

الخطبة لا يخلو اما الحاقية وابتلائية فان كان الاول فالمشار اليه هذا هو ما بين الجدل بين وان كان الثاني فالمشار اليه بهذا هو ما حضر في الذهن ذلك بسبب الظهور التام وكما لا انكشاف نازلة منزلة المحسوس المشهور في الخارج قوله فاولد جمع فائدتها وهي مشتقة من الفيد يعني انجده شدة وكثرة شؤنا دناش وما لم يكن في عبد الغفور قوله وافية اسم فاعلا صفة للفوائد اي كثيرة تامة قوله بحال الخ الباء بمعنى في قوله الكافية للتاء فيه للمبالغة والنقل من الوصفية الى الاسمية لان الكافي في الاصل ماله الكفاية ومتصف بها ثم صار اسما لهذا الكتاب المخصوص فلا يرد ان الكافية صفة الكتاب المطابقة بين الصفة والموضوع شرط في التذكير التانيث وهما لم يوجبوا نقول ان التاء للتانيث لكن الكافية صفة للرسالة المقدسة لا للكتاب فح لا يرد شئ قوله للعلامة المشهور فان قيل المشتهر صفة للعلامة والمطابقة بين الصفة والموضوع شرط في التذكير التانيث وهما لم يوجد قلنا التاء للمبالغة والعلام ايض صيغة مبالغة فيلزم زيادة المبالغة فان قيل اذا كان الامر كذلك ينبغي ان يصح اطلاق العلامة على الله تعالى لانه الجدير بذلك مع انه لا يجوز اطلاقه عليه قلنا ان تاء وان لم تكن للتانيث لكن لا تخلو عن شائبة التانيث والله تعالى منزعه عن التانيث وشبهته اما اطلاق صيغة التذكير على الله فحائز وان كان منزعه عن التذكير ايض لان صيغة التذكير اصل بالنسبة الى صيغة التانيث وانا محتاج الى التعبير عنه والتعبير بصيغة الاصل في قوله في المشارق والمغارب الخ هاكنايتان عن جميع وجوه الارض فح لا يرد ان شهرته في المشارق والمغارب لا يستلزم شهرته فيما بينهما فح لا يحصل المقصود وهو ملك المص فان قيل ان جمعية المشرق والمغرب غير جائز لانه واحد والجمعية مستلزم للتعدد وكذا حال المغرب قلنا جمعية باعتبار كثرة المطالع فان للشمس من احوال السطرن الى احوال الجبال في كل يوم مطلعها جميع المطالع مائة واثنان وثمانون ثم يعود كك وكذا حال المغرب فلها مشارق مغارب ذهابها ورجوعها وقد وقع تشبيه المشرق والمغرب ايض كناية عن جميع وجوه الارض كما في قوله تعالى رب المشرقين رب المغربين فتشبيته بناء على اعادة مشر لان هاتين العوالتين للكل وكذا حال المغربين وقد وقع في القلم بصيغة المفرد كما في قوله تع رب المشرق والمغرب الخ وتوجيه المفرد ظاهر فان قيل ان لفظ المشرك بالنسبة الى المشتهر فينبغي ان يقول للعلامة المشهور في المشارق والمغرب قلنا لفظ المشتهر للمبالغة كلفظ العلامة فاما المناسبة بينهما اكثر من غيره قوله الشيخ بالجر بدل من العلامة او عطف بيا لروا بالنصب

في قوله بالجر بدل من العلامة او عطف بيا لروا بالنصب

الخطبة لا يخلو اما الحاقية وابتلائية فان كان الاول فالمشار اليه هذا هو ما بين الجدل بين وان كان الثاني فالمشار اليه بهذا هو ما حضر في الذهن ذلك بسبب الظهور التام وكما لا انكشاف نازلة منزلة المحسوس المشهور في الخارج قوله فاولد جمع فائدتها وهي مشتقة من الفيد يعني انجده شدة وكثرة شؤنا دناش وما لم يكن في عبد الغفور قوله وافية اسم فاعلا صفة للفوائد اي كثيرة تامة قوله بحال الخ الباء بمعنى في قوله الكافية للتاء فيه للمبالغة والنقل من الوصفية الى الاسمية لان الكافي في الاصل ماله الكفاية ومتصف بها ثم صار اسما لهذا الكتاب المخصوص فلا يرد ان الكافية صفة الكتاب المطابقة بين الصفة والموضوع شرط في التذكير التانيث وهما لم يوجبوا نقول ان التاء للتانيث لكن الكافية صفة للرسالة المقدسة لا للكتاب فح لا يرد شئ قوله للعلامة المشهور فان قيل المشتهر صفة للعلامة والمطابقة بين الصفة والموضوع شرط في التذكير التانيث وهما لم يوجد قلنا التاء للمبالغة والعلام ايض صيغة مبالغة فيلزم زيادة المبالغة فان قيل اذا كان الامر كذلك ينبغي ان يصح اطلاق العلامة على الله تعالى لانه الجدير بذلك مع انه لا يجوز اطلاقه عليه قلنا ان تاء وان لم تكن للتانيث لكن لا تخلو عن شائبة التانيث والله تعالى منزعه عن التانيث وشبهته اما اطلاق صيغة التذكير على الله فحائز وان كان منزعه عن التذكير ايض لان صيغة التذكير اصل بالنسبة الى صيغة التانيث وانا محتاج الى التعبير عنه والتعبير بصيغة الاصل في قوله في المشارق والمغارب الخ هاكنايتان عن جميع وجوه الارض فح لا يرد ان شهرته في المشارق والمغارب لا يستلزم شهرته فيما بينهما فح لا يحصل المقصود وهو ملك المص فان قيل ان جمعية المشرق والمغرب غير جائز لانه واحد والجمعية مستلزم للتعدد وكذا حال المغرب قلنا جمعية باعتبار كثرة المطالع فان للشمس من احوال السطرن الى احوال الجبال في كل يوم مطلعها جميع المطالع مائة واثنان وثمانون ثم يعود كك وكذا حال المغرب فلها مشارق مغارب ذهابها ورجوعها وقد وقع تشبيه المشرق والمغرب ايض كناية عن جميع وجوه الارض كما في قوله تعالى رب المشرقين رب المغربين فتشبيته بناء على اعادة مشر لان هاتين العوالتين للكل وكذا حال المغربين وقد وقع في القلم بصيغة المفرد كما في قوله تع رب المشرق والمغرب الخ وتوجيه المفرد ظاهر فان قيل ان لفظ المشرك بالنسبة الى المشتهر فينبغي ان يقول للعلامة المشهور في المشارق والمغرب قلنا لفظ المشتهر للمبالغة كلفظ العلامة فاما المناسبة بينهما اكثر من غيره قوله الشيخ بالجر بدل من العلامة او عطف بيا لروا بالنصب

المقفل وبالرفع خبر مبتدأ محذوف ای هو الشيخ ثم اعلما ان ههنا مراتب مرتبة الجنين واقله ستة اشهر الى سنتين ومرتبة الطفلية وهو من اول الولادة الى سنتين ونصف عندنا وعند الشافعي سنتين فقط ومرتبة الصبا وهو من هذا الى سبع سنين ومرتبة المراهقية وهو من هذا الى خمسة عشر سنة ومرتبة الشباب وهي من هذا الى احد وخمسين سنة ومرتبة الشيخية وهي من هذا الى ثمانين سنة وبعد ثمانين مرتبة الكهول والهزم ثم الشيخ في اللغة فواجه مقفلا وفي الاصطلاح من يتجاوز عن خمسين سنة الى ثمانين سنة ولم يستقم ههنا المعنى الاصطلاح بل المراد هو المعنى اللغوي فلا يرد ما قيل ان ذكر لفظ الشيخ ههنا ليس فحلا لانه عبارة عن من يتجاوز من خمسين سنة وابن الحاجب قد قبح حال كونه ابن خمس عشرين سنة قوله ابن الحاجب اعلم ان علم المصطفى عثمان والشيخ لقبه ابن الحاجب كنيته وهو صفة الشيخ اوبدل منه قوله تعذه الله تعالى علم ان التعليل استعادة توشيح وفي الضمير المنصو المتصلا استعادة مكنية ثم التعليل السراي ستا الله ما كان منه يغفر له الا لائق بجنابه والنازل من محض فضله من غير سابقية عمله ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اي احاط الله تعالى بغفرانه جعله شاملا له قال في التاج التعمد كنهه بوشيدن فلا بد من التجريد اذ لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه وتعالى ما ذكرناه كما في قوله تعالى انك بعدد ليل الامم المستجيد الحرام الاية قوله بحبوحة جنانه بحبوحة الدار عبارة عن خيارها ووسطها والجنان بكسر الجيم عبارة عن الجنة يعني جعل الله تعالى خيار جنانه سكنه قوله نظمتها النظم در درشته كشيدن ثم استعيرت للتاليف في هذه الاستعادة اشارة الى ان كلامه كالمعنى في الصفاء والجللاء وانما قال لفظ النظم دون التاليف ترغيبا للطلبة قوله في سلك البقر يسلك شتة والاضافة من قبيل اضافة التشبيه الى المشبه لشبه التقرير بسلك في الاحكام قوله وشمط التحرير سبط رشتة مرواريد سبابة يا جزآن وهذا الاضافة مثل الاول قوله للولاء العزيز العزيز ارجمذ وكما في كرامى قوله ضياء الدين كضياء البيت وسراجه كانه ضياء يمتد به الى الدين وهو لقبه يوسف عليه قوله عن موجبات التلهف والتاسف الخ وهما ترادفان وقيل التلهف الحسرة والحزن على فوت المطلوب والتاسف الحسرة والحزن على نزول امر مكرره وقيل التلهف الاضطراب بفعله ما كان فعلا حراما والتاسف الاضطراب به لكان فعله واجبا قوله الضيائية صفة للفوائد والياء للنسبة اي الفوائد المنسوبة الى ضياء الدين قوله لانه الخ دليل للنسبة المفهومة

الشيخ الاعظم ان ههنا مراتب مرتبة الجنين واقله ستة اشهر الى سنتين ومرتبة الطفلية وهو من اول الولادة الى سنتين ونصف عندنا وعند الشافعي سنتين فقط ومرتبة الصبا وهو من هذا الى سبع سنين ومرتبة المراهقية وهو من هذا الى خمسة عشر سنة ومرتبة الشباب وهي من هذا الى احد وخمسين سنة ومرتبة الشيخية وهي من هذا الى ثمانين سنة وبعد ثمانين مرتبة الكهول والهزم ثم الشيخ في اللغة فواجه مقفلا وفي الاصطلاح من يتجاوز عن خمسين سنة الى ثمانين سنة ولم يستقم ههنا المعنى الاصطلاح بل المراد هو المعنى اللغوي فلا يرد ما قيل ان ذكر لفظ الشيخ ههنا ليس فحلا لانه عبارة عن من يتجاوز من خمسين سنة وابن الحاجب قد قبح حال كونه ابن خمس عشرين سنة قوله ابن الحاجب اعلم ان علم المصطفى عثمان والشيخ لقبه ابن الحاجب كنيته وهو صفة الشيخ اوبدل منه قوله تعذه الله تعالى علم ان التعليل استعادة توشيح وفي الضمير المنصو المتصلا استعادة مكنية ثم التعليل السراي ستا الله ما كان منه يغفر له الا لائق بجنابه والنازل من محض فضله من غير سابقية عمله ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اي احاط الله تعالى بغفرانه جعله شاملا له قال في التاج التعمد كنهه بوشيدن فلا بد من التجريد اذ لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه وتعالى ما ذكرناه كما في قوله تعالى انك بعدد ليل الامم المستجيد الحرام الاية قوله بحبوحة جنانه بحبوحة الدار عبارة عن خيارها ووسطها والجنان بكسر الجيم عبارة عن الجنة يعني جعل الله تعالى خيار جنانه سكنه قوله نظمتها النظم در درشته كشيدن ثم استعيرت للتاليف في هذه الاستعادة اشارة الى ان كلامه كالمعنى في الصفاء والجللاء وانما قال لفظ النظم دون التاليف ترغيبا للطلبة قوله في سلك البقر يسلك شتة والاضافة من قبيل اضافة التشبيه الى المشبه لشبه التقرير بسلك في الاحكام قوله وشمط التحرير سبط رشتة مرواريد سبابة يا جزآن وهذا الاضافة مثل الاول قوله للولاء العزيز العزيز ارجمذ وكما في كرامى قوله ضياء الدين كضياء البيت وسراجه كانه ضياء يمتد به الى الدين وهو لقبه يوسف عليه قوله عن موجبات التلهف والتاسف الخ وهما ترادفان وقيل التلهف الحسرة والحزن على فوت المطلوب والتاسف الحسرة والحزن على نزول امر مكرره وقيل التلهف الاضطراب بفعله ما كان فعلا حراما والتاسف الاضطراب به لكان فعله واجبا قوله الضيائية صفة للفوائد والياء للنسبة اي الفوائد المنسوبة الى ضياء الدين قوله لانه الخ دليل للنسبة المفهومة

من بقاء النسبة **قول** كالعلة الغائية اي لانه في التسبب البعث لهذا الترتيب كالعلة الغائية التي تكون
 باعثة وفي ايراد كاف التشديد دفع التوهم الناشئ من ظاهر العبارة وهو ان كون الولد علة غائية
 باطل لان الغائية مقدم في النصور وموخر في الوجود وهما ليس كذلك لانه مقدم في الوجود ايضا
قوله وماتوفيقي الابالله لما قال الشيخ نظمتها واسميتها وفيه ايها الماستعلاء فقال لرفع هذا
 الوهم وماتوفيقي الابالله وايضا لما كان التاليف من الامور المتعصرة استعان من ربه بقوله
 وماتوفيقي الخ ثم التوفيق في اللغة قوت يافتن وفي الاصطلاح جعل التدبير موافقا للتقدير قيل جعل
 اسباب العبد موافقة للطم فان قيل يدخل في هذا التعريف الخذلان لان فيه ايضا جعل اسباب العبد موافقة
 للطم وليس بتوفيق لان التوفيق فعل الله تعالى وفعله خير لا شر قلنا التوفيق جعل العبد موافقا
 لما هو خير في حقه عند الشرع والخذلان ليس بخير عند الشرع وان كان خيرا عند العبد فان قيل
 التوفيق فعل الله تعالى واسناد الفعل الى الفاعل يكون بواسطة من نحو الضرب صادرا من يد بالبله لان
 الباء تدخل على الوسائل فحضر بالخشبة فكيف يصح قول الابالله بلا الظاهر ان يقول وماتوفيق الآمن
 الله قلنا وافق الشارح الجاهي قوله وماتوفيق الابالله بقوله تعالى وكلف بالله شهيدا او نقول
 ان الباء بمعنى من **قوله** وهو حسي الخ الحسب يندب وند وخورسند كردن **قوله** ونعم الوكيل الوكيل انكر
 كاربو كذا رند وهذا الجملة عطف على الجملة السابقة اعني بها قوله وهو حسي والمخصوص بالمدح
 محذوف بقية ذكره في الجملة السابقة فان قيل فعلى هذا يلزم عطف الانشائية على الخبرية و
 هو باطل عند المناسبات بينهما لان في الخبرية حكاية وفي الانشائية ايجاد مالم يوجد قلنا الجملة
 معطوفة على حسي **فان قيل** فعلى هذا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو باطل ايضا قلنا قوله
 حسي متضمن لمعنى يحسنه ويكفيه وهو جملة **فان قيل** فعلى هذا يلزم ايضا عطف الانشائية
 على الخبرية اجيب عن اصلا الاعتراض بوجه الاول لان الجملة معطوفة على جملة هو حسي
 وعطف الانشائية على الخبرية انما يلزم لو كان المقصود منها الاخبار عن الكفاية وليس كذلك بل
 المقصود انشاء الكفاية ان الجملة الاولى وان كانت خبرية صوة لكنها واقعة في محال الداء والمقصود منه انشاء

من ظاهره
 ان الجملة معطوفة على الجملة السابقة اعني بها قوله وهو حسي والمخصوص بالمدح محذوف بقية ذكره في الجملة السابقة فان قيل فعلى هذا يلزم عطف الانشائية على الخبرية و هو باطل عند المناسبات بينهما لان في الخبرية حكاية وفي الانشائية ايجاد مالم يوجد قلنا الجملة معطوفة على حسي فان قيل فعلى هذا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو باطل ايضا قلنا قوله حسي متضمن لمعنى يحسنه ويكفيه وهو جملة فان قيل فعلى هذا يلزم ايضا عطف الانشائية على الخبرية اجيب عن اصلا الاعتراض بوجه الاول لان الجملة معطوفة على جملة هو حسي وعطف الانشائية على الخبرية انما يلزم لو كان المقصود منها الاخبار عن الكفاية وليس كذلك بل المقصود انشاء الكفاية ان الجملة الاولى وان كانت خبرية صوة لكنها واقعة في محال الداء والمقصود منه انشاء

الکفاية لا الاخبار بازاله تعكاف في نفس الامر وهو ظاهر الثاني انه لا يجوز ان يقدر المبتدأ عند المعطوف بقريته ذكره في المعطوف عليه تقديره هو نعم الوكيل فيكون اخبارية كالأولى والثالث انه يجوز عطف القضية على القضية بدون ملاحظة الاخبارية والاشائية ومعنى عطف الفصلة على الفصلة على ما بينه السيل السند فلا عن صاحب الكشاف ان يعطف الجملة مسوقة لغرض على جملة مسوقة لغرض آخر لمناسبة بين الغرضين فلما كانت المناسبة ثابتة بينهما كان العطف حسن من غير نظر الى كون الجملة اخبارية وانشائية **قوله** واعلم ان جواب سوال وهو ان المصمم خالف عن اب السلف لا دأبه ان يبتدأ بالجمد بعد البسطة بحيث يجعلونه جزء من الكتاب ببقوله واعلم ان حاصله ان النكتة في العد هي هضم النفس **قوله** هذا جواب السؤال هو ان المصمم قد قصد مختصر الاصول والشافية بالجمد هما من جملة تصنيفاته اجاب بقوله هذا حاصله ان المراد بالرسالة هي الكافية لا مطلتها **قوله** بحمد الله سبحانه جواب سوال وهو ان المصمم رسالته هذه بالبسطة فكيف يصح لم يصدر رسالته فاجاب بقوله بحمد الله محصل الجواب ان المراد من عدم التصديق بالرسالة انما هو بحمد الله لا مطلقا **قوله** بان جعل جزء منها يعني ان المراد بعد التصديق انما هو باعتبار الجزئية لا باعتبار القول كما توهمت **قوله** بتخيلا ان جواب السؤال هو ان الجمد عباد وترك العباد انما هو من شمول النفس من هضمها اجاب بقوله بتخيلا ان حاصله ان تركه ليس باعتبار انه عباد بل باعتبار ان كتابه هذا ليس كتب السلف فلا يليق له ان يصدر بالجمد على سبيلهم **قوله** من حيث ان كتابه ان جواب السؤال هو ان كتابه فوق من كتبهم لان مشتمل على القواعد اللطيفة الشريفة فوق اشتمال كتبهم عليها اجاب بقوله من حيث انه يعني باعتبار انه منسوبة لا باعتبار انه مشتمل عليها فان قيل ان قوله هضم لا يخلو اما ان يكون مفعوله لكلمة النفس اعني بما كلمته اوله مني اعني التصديق اما الاول فغير جائز لان المفعول انما يكون للفعل لا للترك وعلى الثاني يلزم ان المعنى لا يفهم من ان انتفاء التصديق انما هو من جهة الهضم اما باعتبار جهة اخرى فقد صدق بها الامر ليس كذلك لانه لم يصدر بالجمد صلا قلنا ان مفعول الهضم لم يكن مفعولا بالتقاء والانتقاء فعل فاقبيل الاصل ان يكون الفاعل للفعل المفعول له للمفعول متحدا وهما ليس كذلك لان فاعلا لا تتقاء انما هو التصديق وفاعل الهضم هو المصمم قلنا انه مفعول للفعل المشتب اعني بالترك الذي هو من لوازم الفعل المنفي الذي هو وعد التصديق لا يرد كان فاعلا الترك هو المصمم ايضا فاقبيل الاصل ان يكون المفعول فعلا لفاعل المفعول به والهضم بهما ليس بفعل بل حاصل بالفعل لان الهضم بالضم المعجمة الانكسار وبالضم المهملة الكسر قلنا هذا صريح على ما ذهب من لم يفرق بينهما فانها بمعنى الكسر فاقبيل ان سلم ان به هضم النفس بلا استعلاء لها لان النفس اذا اعتاد مع امر فهو سهل عليه ان يصعب الواقع واذ لم تعتد فهو اصعب عليها وان كان سهلا في نفسه نفس المصمم قد اعتادت مع الحمد في اثنائها لكتب فيتركه يحصل الاستعلاء والثقل

قوله في نفس الامر وهو ظاهر الثاني انه لا يجوز ان يقدر المبتدأ عند المعطوف بقريته ذكره في المعطوف عليه تقديره هو نعم الوكيل فيكون اخبارية كالأولى والثالث انه يجوز عطف القضية على القضية بدون ملاحظة الاخبارية والاشائية ومعنى عطف الفصلة على الفصلة على ما بينه السيل السند فلا عن صاحب الكشاف ان يعطف الجملة مسوقة لغرض على جملة مسوقة لغرض آخر لمناسبة بين الغرضين فلما كانت المناسبة ثابتة بينهما كان العطف حسن من غير نظر الى كون الجملة اخبارية وانشائية قوله واعلم ان جواب سوال وهو ان المصمم خالف عن اب السلف لا دأبه ان يبتدأ بالجمد بعد البسطة بحيث يجعلونه جزء من الكتاب ببقوله واعلم ان حاصله ان النكتة في العد هي هضم النفس قوله هذا جواب السؤال هو ان المصمم قد قصد مختصر الاصول والشافية بالجمد هما من جملة تصنيفاته اجاب بقوله هذا حاصله ان المراد بالرسالة هي الكافية لا مطلتها قوله بحمد الله سبحانه جواب سوال وهو ان المصمم رسالته هذه بالبسطة فكيف يصح لم يصدر رسالته فاجاب بقوله بحمد الله محصل الجواب ان المراد من عدم التصديق بالرسالة انما هو بحمد الله لا مطلقا قوله بان جعل جزء منها يعني ان المراد بعد التصديق انما هو باعتبار الجزئية لا باعتبار القول كما توهمت قوله بتخيلا ان جواب السؤال هو ان الجمد عباد وترك العباد انما هو من شمول النفس من هضمها اجاب بقوله بتخيلا ان حاصله ان تركه ليس باعتبار انه عباد بل باعتبار ان كتابه هذا ليس كتب السلف فلا يليق له ان يصدر بالجمد على سبيلهم قوله من حيث ان كتابه ان جواب السؤال هو ان كتابه فوق من كتبهم قوله من حيث انه يعني باعتبار انه منسوبة لا باعتبار انه مشتمل عليها فان قيل ان قوله هضم لا يخلو اما ان يكون مفعوله لكلمة النفس اعني بما كلمته اوله مني اعني التصديق اما الاول فغير جائز لان المفعول انما يكون للفعل لا للترك وعلى الثاني يلزم ان المعنى لا يفهم من ان انتفاء التصديق انما هو من جهة الهضم اما باعتبار جهة اخرى فقد صدق بها الامر ليس كذلك لانه لم يصدر بالجمد صلا قلنا ان مفعول الهضم لم يكن مفعولا بالتقاء والانتقاء فعل فاقبيل الاصل ان يكون الفاعل للفعل المفعول له للمفعول متحدا وهما ليس كذلك لان فاعلا لا تتقاء انما هو التصديق وفاعل الهضم هو المصمم قلنا انه مفعول للفعل المشتب اعني بالترك الذي هو من لوازم الفعل المنفي الذي هو وعد التصديق لا يرد كان فاعلا الترك هو المصمم ايضا فاقبيل الاصل ان يكون المفعول فعلا لفاعل المفعول به والهضم بهما ليس بفعل بل حاصل بالفعل لان الهضم بالضم المعجمة الانكسار وبالضم المهملة الكسر قلنا هذا صريح على ما ذهب من لم يفرق بينهما فانها بمعنى الكسر فاقبيل ان سلم ان به هضم النفس بلا استعلاء لها لان النفس اذا اعتاد مع امر فهو سهل عليه ان يصعب الواقع واذ لم تعتد فهو اصعب عليها وان كان سهلا في نفسه نفس المصمم قد اعتادت مع الحمد في اثنائها لكتب فيتركه يحصل الاستعلاء والثقل

الموضوع من حيث انه معرب مبني ومنصرف او غير منصرف وفي علم الاصول يبحث عنه باعتبار دليل
مثبت للحكم الشرعي واجب عن الثاني ان البحث عن ذلك المركبات راجع الى الكلمة لان البحث فيها
لا يخلو اما ان يكون من اعراب الجزئين او بناءهما واعراب احدهما وبناء الآخر وكلاهما من
ذلك راجع الى الكلمة **فان قيل** ان البحث عن الكلام راجع الى الكلمة ايضا بعين ما ذكرنا فينبغي ان يجعل
الكلمة وحدها موضوعا لعلم **نحو قلنا** ان البحث عن المركب الاسنادي قد يكون بمجموع الجزئين
كقولنا ان الجملة اذا وقعت خبر لا بد فيها من العائد فعلى هذا لا يصير البحث عنه راجعا الى الكلمة
واجب عن الثالث ان مرادنا هو المعرفة بوجوب ما لكنها حاصلة في ضمن التعريف الجامع والمانع
لان المعرفة بوجوب اصل والتعريف الجامع والمانع حصل بكمال المعرفة والحال ان اصل المعرفة موجود في
ضمن كمال المعرفة **فان قيل** المعرفة بوجوب ما حاصلة قبل التعريف الجامع والمانع لتوقف كل شيء على
تصوُّه والا يلزم التوجه الى الجمهور لا المطلق وذابطا فاعلى هذا لا حاجة الى التعريف الاصطلاحي
قلنا ذلك الحصل وانما هو بالنسبة الى المعلم المفكول بالنسبة الى المتعلم فثبت الحاجة الى النسبة
الى المتعلم **فان قيل** المتعلم ايضا عارف قبله لان الالام في قوله الكلمة لعدم حاجتي يشير بها الى ما يعلم
بين المتكلم والمخاطب والمتكلم هو المعلم المفكر والمخاطب هو المتعلم قلنا لا يلزم من لزوم علم
المخاطب علم المتكلم مطلقا لحوال ان يكون المتكلم سامعا غير مخاطب فالتعريف بالنسبة اليه يفتيد
اصل المعرفة وبالنسبة الى المخاطب يعقيد زيادة المعرفة **قوله** وقد **الكلمة** الخ جواب سوال وهو
ان الكلمة والكلام لما كانا موضوعين لعلم النحوي فوجب تقدير الكلمة على الكلام اجاب عنه بقوله قد
ه حاصلة ان افراد الكلمة جزء من افراد الكلام كما هو الظاهر لان زيدا مثلا جزء من مجموع قوله زيد
ائم ومفهوم الكلمة جزء من مفهوم الكلام لانه جزء من قوله ما تضمن كلمتين بالاسناد والجزء مقاد
على الارتبعا فقد مضى على الوافق الوضع الطبع **فان قيل** فعلى هذا كان لفظ الكلمة جزء من مفهوم
كلام لا مفهومها قلنا ان المراد من الكلمة في قوله تضمن كلمتين بالاسناد المفهوم الاجمالي

علم اذا من حيث هو بما اذا اذ اخذ من حيث كتحقق في ضمن الاخذ فيتحدد له في التعريف هو المفهوم بانها بخلقها بدو لها في انزاع عنه بلفظ التسمية ١٣

[illegible]

له لأن معانيها تتأثر في النفوس كالجرح يتأثر في الابدان فكما نفرد في كجنس التأثير المناسبة المعنوية
بمحصنة في المعنى المطابق بلاءهم من ان يكون في المعنى المطابق او التضمن او الالزام او المطابق با
لتضمنه او بالالزام او التضمن بالالزام كما اشار اليه مولينا عبد الغفور بقوله الاشتقاق ان تجد
بين اللفظين تناسباً في احد المدلولات الثلاثة اعني المطابق والتضمن والالزام واشتركا
في جميع الحروف مرتين كضرب من الضرب او غير مرتب كجذب من الجذب او في اكثر الحروف مرتين
المحاذرة في الباقي كنعق من النهق **فان قيل** المعتبر في الدلالة الالزامية اللزوم الذي هو
عبارة عن امتناع انفكاك تصكو الملزوم عن تصكو اللازم وههنا ليس كذلك لانه ربما تلفظت
بالكلمة والكلام ولم تلتفت الى تأثيرهما في النفوس اجيب عنه باننا اشتبه عليك الفرق بين
الاصلاحين لان ما ذكرته اصطلاح المنطق واما اصطلاح النحوي فالمعتبر فيه الدلالة الالزامية
وجود العلاقة المصححة للانتقال من الملزوم الى اللازم وههنا كذلك لانه كلما تصوّرنا مثلاً الكلمة
فهو في قوة ان ينتقل الى هن الى التأثير في النفوس فصح اشتقاقهما من الكلمة **فان قيل** لم يشتق الكلام
من الكلمة وبالعكس مع وجودان المناسبة بينهما في اللفظ والمعنى قلنا الاشتقاق انما يكون باعتبار
المعنى اللغوي وهما باعتبار المعنى اللغوي مراد فان فكيف يشتق الكلام من الكلمة وبالعكس لان
الاشتقاق يقتضي المغايرة **قوله** وقد عبر بعض اهل الفقه عن مقصود الشارح اثبات اشتقاق
من الكلمة وقد ثبت ذلك بقوله لتأثير معانيهما في النفوس **فم** لا فائدة في قوله وقد عبر بعض اهل
قلنا ان الغرض من ان القول بالاشتقاق ضعف كما اشار اليه الشارح بصيغة الجمع لانه قد قيل هي
والكلام اه ثم رجع هذا الضعف والشارح ان مع هذا الضعف بينهما علاقة وان ذلك العلاقة
علاقة قوية معتبرة كما عبر عنه بعض الشعراء بعين الجرح **قوله** ما جرح اللسان كلمة مصدرة
فصانقيها جرح اللسان او موصو او موصوفة وقوله جرح صلتها او صفتها والعائد محذوف
تقديره ما جرحه اللسان **فان قيل** قائل هذا الشعر علي كرم الله وجهه فنسب الشعر اليه سواء دب
لقوله الشعر كلاب جهنم فلا يلزم للشارح الجامعي ان ينسب الشعر اليه قلنا العلم لم يبلغ ان
قائله على كرم الله وجهه **قوله** والكلمة الخ فيه اشارة الى التوضيح يعني ان الكلمة مركبة من ثلثة
اجزاء واحد هو اللام والثاني الكاف والثالث التاء والشارح بين معنى كل واحد منها وفيه اشارة الى
جواب سوال وهو ان الكلمة مبتدأ واللفظ خبره والاصل في الخبر ان يكون محمولاً على المبتدأ وحمل
هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لان الكلم بكسر اللام جمع كما قال بعض النحاة واللفظ مفرد وحمل المفرد على الجمع

ص ولا انقلاب غرض اشراج عليك الانقضاض غير الصمد

سَلَّمَ وَقَدَّمَ الْكَلَامَ عَلَى الْبَاقِينَ لِكُنْزِهِ أَصْلًا وَمَحْرُضًا لَهَا كَمَا لَا تُخْفَى فِي مَوَلَوِي سَلَّمَ وَلَا مَخَافَةُ فِيهِ ۱۳۲

وین حاشیہ از ص ۱۱۳۳ ایجا آمدہ است)

قوله كثر وقررة والغرض من هذا التشبيه ان كل لفظ اذا كان الفارق بينه وبين مفردة تاء يكون ذلك للفظ جنسا لاجتماع كثر وقررة قوله اليه يصعد الكلم الطيب يعني ان قوله الكلم موصوف وقوله الطيب صفة فلو كان قوله الكلم جمعا لزم انتصاف الجميع بالفقر وهو باطل لعدم المطابقة بينهما فاعلم ان ليس بجمع ولما لم يكن جمعا صار جنسا لعدم القائل بالفصل في لا يرد ما قيل ان الامة تدل على ابطال الجمعية ولا يلزم من ابطال الجمعية اثبات الجنسية اعلم ان ههنا مذهبين مذهب الجمهور ومذهب صاحب الصحاح واللباب الجوهري مذهب جمهور النحاة انه جنس تسكوا على وجوه احد ما قوله نعم اليه يصعد نحو اذ لو كان جمعا لوقعت صفة طيبة بالتاء نظرا الى تاويله بالجماعة والثاني وقوعه تميز للعد الاوسط تقولا حد عشر كلما والتميز للعد الاوسط لا يقع جمعا والثالث تصغير بكليم بدان ادخله الى اصل حيث لا يقال كلمته وعدا الاستدراك الى الاصل في طيفة الجنسية والرابع ان على هذا الوزن لم يوجد كجمع واما مذهب الصحاح واللباب والجوهري انه جمع بدليل على اطلاقه على الواحد والاثنين واجابوا عما تسك به الجمهور ان قوله والكلم الطيب مؤن لبعض الكلم فالطيب صفة البعض وهو مفرد مذكر فان الصاعد الى محل الاجابة ليس الا بعض الكلم هو الكلم الطيب ككلم التوحيد لا ان بحيث وتميز للعد الاوسط كلمته لا كلمة التصغير عند همكيتية واجاب الجمهور عن ذلك ان عدم اطلاقه على الواحد والاثنين بعارض الاستعمال والجنسية فاعتبار اصل الوضع وباعتباره يقع على القليل والكثير والتاويل ببعض فخلافا الاصل ان الاصل عدم التاويل واما تميزه للعد الاوسط على كلمته بالتاء والتصغير على كلمته على ما حكمته فخص بجمعه وهو غير معتبر عند العلماء قوله واللام فيها الجنس نحو جواب سوال وهو ان اللام في الكلمة لا يخلو اما ان يكون اسميا او حرفيا لا سبيلا الى كل واحد منهما اما الاول فلان الاسم يقتضي ان يكون مدخولا اسم الفاعل والمفعول والكلمة ليست بواحد منهما ولا الى الثاني لانها تكان حرفيا فلا يخلو ايضا اما ان يكون انثى او غير انثى لا سبيلا الى الاول لان الزائفة هي التي لا يختلف المعنى باسقاطها وههنا ليس كذلك لانه على هذا يلزم تكييد المبتدأ ولا الى الثاني لا يخلو ايضا اما ان يكون جنسيا او استغراقيا او عمدا خارجيا او ذهنيا اما الاولان فلا نهما ملزومان لكثرة التاء ملزومة للوحد وبينهما منافاة وايضا في الاستغراق في يلزم تعريف الافراد وذا باطل لان الافراد غير منضبط فلا يصح تعريفها الا يقال ان المنافاة انما تجوز اذ كان كلاهما مقصودين بالذات وجاز ان لا يكون ههنا كذلك لانه لو كان كذلك فلا فائدة في ذكرهما كيف وان الجنس مقوم بكونه معرفة والتاء مقصود بكونه دلالة على الوحد على ان الجنس المعرف هو الذي يتحقق في ضمن الواحد لا في ضمن الاثنين فوفقهما واما الثالث

فلان العمد **له** قوله تكييد المبتدأ وذا باطل قول بطلاني على المشهور والافعال التحقيق ملاصحة الاخبار عن الشئ على الافادة وان كان نكرة كما حققه المحققون في موضعه ١٢ مولوي شيخ عبد الصمد رحمه فعلم ان كليهما مقصودان بالذات **له** جواب عن التوجيه الثاني للجمهور ١٢ **له** جواب عن التوجيه الثالث للجمهور ١٢ **له** اي حكم بلاد دليل ١٢

الخارجی یقتضی سبق ذکر المرجع ولا کلمہ ہنا مذکورہ فی السابق لصداۃ الکتاب علیہا وایضی لئلا یفرغ
 الاخص بالاعم وهو باطل لان ہا یشیر الی زید مثلاً والتعریف اعم منه ومن غیرہ کعمرو ویکرو
 غیرہما واما الرابع فان مدخلہما فی قوۃ التکثیر فیلزم التکثیر المبتدأ اُجاب عنہ بقولہ اللام اہ حاصلہ
 ان المراد باللام حرف غیر ثابت وجہی ولا منافاة بینہما لان الواحد علی اربعۃ اقسام جنسیۃ کلہا
 ونوعیۃ کالانسان وصفیۃ کالانسان الرئی وفردیۃ کزید مثلاً والمنافاة انما ہو بین الجنس
 والثلاثۃ الاخیرۃ لا بین الجنس الواحد الجنسیۃ فانقیل انعم لکن ہذا الواحد فردیۃ فکیف یصح اذا
 الواحد الجنسیۃ منہا قلنا انہا انتقلوا کلمۃ من المعنی اللغوی ما ہو مصطلح النحاة صار ذلک الواحد
 الفردیۃ وحده جنسیۃ فانقیل فغلہ ہذا کلمۃ جنس امثل کلمہ فی لا یصح تشبیہا بتمر وتمرۃ قلنا
 ذلک التشبیہ بحسب اصل الوضع جنسیۃ بحسب اصطلاح فی المنافاة بینہما قولہ الواحد با
 الجنسیۃ فانقیل ان المقصود من ہذا القول انتفاء المنافاة بینہما وهذا المقصود حصل بقولہ تصا الجنس با
 لوحيد فلا حاجۃ الی قولہ الواحد بالجنسیۃ قلنا ذکرہ لیکون اشعاراً بعلان بین الجنس الواحد تصدق
 بضم تصحیصاً کواحد منہما بالآخر قولہ ہذا الجنس فانقیل فغلہ ہذا لیکون الجنس مبتدأ والواحد
 خبرہ لان الجنس موصو والواحد صفتہ والمقصود ہذا قلنا نعم لکن الا وصاقبل علم المخاطب
 بہا اخباراً والاخبار بعد لعلم بہا وصلاً لئلا یفید بہا فائدہ قولہ لیکون اہ یعنی لو سلم ان التاء
 للوحدۃ الفرضیۃ لکن اللام لیس للجنس بل للہمذ الخارجی وما ورد علیہ من الاعتراضین المذکورین
 فقد جاعلنا اشارۃ بقولہ بارادۃ کلمۃ مذکورۃ اہ حاصل الدفع الاول ان الشرط فی العهد التجار
 معلومیۃ مرجعہ السابق لا ذکرہ والكلمۃ المذکورۃ علی السینۃ النحاة معلومیۃ للمخاطب بالقرآن
 لان العالم والمتعلم کلہما مخویان والکتاب کتاب الخو وحاصل الدفع الثاني ان باللام یشیر الی فرد
 الکلمۃ اللغویۃ لا فرد الکلمۃ المصطلحۃ کما توہمت اعلم ان الکلمۃ علی اقسام کلمۃ منطقیۃ وهو الفعل
 عند النحاة وکلمۃ لغویۃ وهو ما یطلق بہ الانسان مفرداً کان او مرکباً وکلمۃ نحویۃ وہی لفظ وضع لمعنی
 مفرد ثم فی قولہ ویکن حملہا اہ اشارۃ الی الضعف وجہ الضعف ان ذکر قولہ لفظ وضع لمعنی مفرد
 بعد اللام مستند لان فرد الکلمۃ اللغویۃ ہنا لیس لا قولہ لفظ وضع لمعنی مفرد لان یحمل علیہ
 التفصیل بعد اجمال قولہ اللغویۃ اہ ثم ان اللفظ یحیی علی ثلاثہ معان یعنی مطلق الرئی وبمعنی الرئی
 یا الفم وبمعنی التکلم ومرادنا ہنا ہوا المعنی الاول لانه لو ارید بہ الاخر لکن فاستعمالہ

فی الاول لا یخلوا ما ۱۱ ای بین الجنس والوحدۃ ۱۲ مفتی عبدالرحیم علیہ وفیہ نظر لان
 الجنس یجمع مع الوحدۃ النوعیۃ والصفیۃ اما ہہنا تا مل حق تا مل ۱۲ مولوی یعنی مولانا عبدالصمد الہمذانی مسک
 من فضلك العیم ۱۲ ۱۱ بین الجنس والوحدۃ ۱۲ ۱۱ ای مقصودک لانک قلت بجواز اتصاف
 الجنس آہ مفتی ۱۲ الواردین علی تقدیر کون اللام للہمذ الخارجی ۱۲ مولوی محمد
 عبدالرحیم عفی عنہ

ان يكون بطريق الحقيقة والمجاز وكلاهما محظوران ^{في منوعان} لأنه على الأول يلزم عموم المشترك وعلى الثاني يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولو اريد به المعنى الأول ثم استعمل في الآخرين في لا يلزم المحظوران لأن ذكر العام وإدادة الخاص من قبيل الحقيقة القاصرة فلذلك اريد به هنا المعنى الأول دون الآخرين فقال الشارح في اللغة الرمي ولم يقل الرمي بالفم التكلم **قوله** أي رميتهما الخ جواب سوال وهو أنه لا يطابق المثالان المثالان في فهم من المثالان المراد باللفظ الرمي بالفم حيث عطف **قوله** لفظت على **قوله** اكلت والتحقيق المذكور مشعر على أن المراد به هنا الرمي المطلق اجاب عنه **قوله** أي رميتهما حاصلان المراد بقوله لفظت مطلق الرمي فلذلك قال الشارح أي رميتهما ولم يقل أي لفظتها وانما صار **قوله** رميتهما مشعر على أن المراد بقوله لفظت مطلق الرمي لأن العرب انما يستعمل هذه اللفظ اذا رمى النواة باليد قبل ادخاله لقمة في الفم **قوله** ثم نقلناه جواب سوال وهو أن الكلمة مبتدأ ولفظ خبره والاصل في الخبر أن يكون محمولا على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل للزوم حلاص الصفته على الذات اجاب عنه **قوله** ثم نقلناه حاصلان الحمل لا يصح اذا كان اللفظ بالمعنى المصدري ويراد بالمعنى اللغوي وهو الرمي وههنا انتقل الى المعنى الاصطلاحي اعني به **قوله** ما يتلفظ به الانسان فخرصار من قبيل حمل المشتق على الذات **قوله** ابتداء اه فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب لأن التللفظ سبب ما يتلفظ به الانسان وانما نقلنا ابتداء مختصرا عن مؤنة تعدد النقل **قوله** او بعد جعله اه فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وانما نقل بعد جعله بمعنى المفعول ليحصل التقريب بين المفعول والمفعول اليه لأن التقريب بين الخاص العام اشد من التقريب بين السبب المسبب لأن العام يصيد على الخاص كما يقم الانسان حيوان والسبب لا يصيد على المسبب حيث لا يقم الوقت صلوة فان قيل معنى فتر اللفظ موقوف على معرفة ما يتلفظ به الانسان ومعرفة ما يتلفظ به الانسان موقوف على معرفة اللفظ لان معرفة المزيد موقوف على معرفة فتر المعنى اللغوي وهو التكلم فاختلف الجهات فان قيل يصيد تعريف اللفظ على اللسان لأن ما يتلفظ به الانسان هو اللسان قلنا ينبغي ان يجعل اللفظ الباقي **قوله** به التعددية فيكون المعنى اللفظ ما اللفظ الانسان او بمعنى على ولا شك ان التللفظ لا يكون على اللسان بل باللسان على شيء اخر فيكون التللفظ فان قيل الحركات الاعرابية والحروف الاعرابية لا تخلو اما ان تكون كلمة او لا فان كانت كلمة يلزم التركيب في زيد في نحو جاء في زيد من كلمتين فلا يكون اسما لان قسم من الكلمة والكلمة مفردة وهو مركب فيكون فاعلا وان لم تكن كلمة يصيد تعريف الكلمة عليها لان ما يتلفظ به قلنا انها ليست بكلمة لأن المراد باللفظ المأخوذ في تعريف الكلمة هو ما يتلفظ به

له **قوله** على الذات وهو لا يجوز لعدم الاتحاد بينهما وهذا الحمل على الاتحاد كما هو المشهور في افواههم ^{عبد الصمد} الاول ان يقال حيث لا يقال لصلوة فليطابق المدعى المذكور ان كان هذا الصمد بينهما من الجانبين نفس الامر ^{المدعى} **قوله** يلفظ اه ووضعهما للفاعلية المفعولية

عمره والاضافة - مشرورة فمصدق على انما نقلنا وضعه مختصرا عن مؤنة

عولم یجوز عن قولہ فیہ فیہ... الی اللہین باعترافہما لکونہما... ای لکن التمثیل واداءہ ۱۱

اصالة والحركات الاعرابية والحروف الاعرابية لا يتلفظ بها اصالة فان قيل هذا يستقيم في الحركات اعرابية وامّا في الحروف الاعرابية فلا لانها ما يتلفظ بها اصالة قلنا انها ليست بكلمة لان الماخوذ في التعريف هو اللفظ الموضوع وهي ليست بموضوعة فان قيل هذا مخالف لما قاله الشارح فيما بعد حيث قال في تفسير الاعراب اي الامر اللال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع قلنا في الجواب عن اصل السؤال انها كلمة ولا يلزم التركيب في زيد مثلا لان الاسم هو المعروض فقط دون المعروض العارض معاقوله كالتخلق اه جواب سوال وهو ان النقل من المصدر الى المفعول كيف يكون فاجاب بقوله كالتخلق كانه نظير لاسكات المخاطب قوله حقيقة اه جواب سوال وهو ان هذا التعريف باطل لعدك الجمعية لان الصفات المنوية كلها كلمات ولا يتلفظ بها اجاب عنه بما ترمي قوله هملا اه جواب سوال وهو اخذ الوضع في تعريف الكلمة بعد ذكر اللفظ باطل ومستلحج خروج المهمات باللفظ لان المتبادر من اللفظ هو اللفظ الموضوع لان الناس يتكلمون بالموضوع لا بالهملات اجاب بقوله هملا اه حاصله ان اللفظ جنس في التعريف والجنس بالتعميم يكون اجدر وتقدير المهل على الموضوع مع عكس شرافته على دخوله في اللفظ لان ما يكون حقه التأخير فتقدّمه لا يخلو عن نكتة وايض المهمات مقدّم على الموضوعات طبعاً لان الالفاظ في الاصل كلها هملة فقد عليه ضعا يضلوا في الوضع الطبع وانما قال او موضوعا ولم يقل والمستعملا كما ذكره جمهور النحاة ومنهم صاحب المتوسط لئلا يلزم الوساطة بين المهل والمستعمل بالموضوع قبل الاستعمال لانه ايضا لفظ في لا يصح حصرا لجنس في المهل والمستعمل لكن الجواب يصح عن جانبهم بان المراد بالمستعمل اللفظ يصح استعماله والموضوع قبل الاستعمال من هذا القبيل لكن كلامهم نظر وان كان محابا قلنا لك على المص عنهم قوله مفرا ان جواب سوال وهو ان ذكر المفرد في تعريف الكلمة مستلحج لان ذكره انما هو لا يخرج المركبات وهي قد خرجت باللفظ اذ المتبادر من اللفظ هو اللفظ المفرد اجاب بقوله مفرد اه حاصله ان اللفظ جنس الجنس بالشوا نسب قوله اللفظ الحقيقي هذا شرع في تفسير اللفظ الحقيقي والحكم في ترك تفسير اللفظ المهل والموضوع والمركب لظهور ما قوله كزيد ضرب فان قيل المراد به الشارح مثلا الحرف قلنا اكتفاء بكاف التمثيل والواو العاطفة لهما حرفان قوله والحكمي قد فهم من هذه العبارة المدعى الايجابي هو كون اللفظ حكما واللفظ السبيل

ان اللفظ هو اللفظ الحقيقي واللفظ المهل والموضوع والمركب لظهور ما قوله كزيد ضرب فان قيل المراد به الشارح مثلا الحرف قلنا اكتفاء بكاف التمثيل والواو العاطفة لهما حرفان قوله والحكمي قد فهم من هذه العبارة المدعى الايجابي هو كون اللفظ حكما واللفظ السبيل

وهو عدل كون المتو لفظا حقيقيا ثم **قوله** اذ ليس من مقولة الخ دليل المدعى السلب ثم المنوى
عبارة عن الضمير المستتر كما في زيد ضرب وصيغته صيغة اسم المفعول ومعناه بالفارسية نيت
كره شره ولفظ المقول **قوله** اذ ليس من مقولة الخ عبارة عن المحمولى عليه يعني لا يصح على المنوى
حل الحرف والصوحىث لا يقال المنوى حرف او صوت بخلاف اللفظ **الحقيقه قوله** ولم يوضع له لفظ اه
جواب سوال وهو انه ينبغي ان يصير المتو من قبيل المعنى لان المعنى ليس من قبيل الخ
والصواب اجاب عنه بقوله ولم يوضع له اه وفي المعنى لا بد منه او تهيدا لسوال بطريق اخر وهو انه
يجوز ان يوضع للمنى لفظ خاص هو يدل صريحا على انه من مقولة الخ والصواب فيكون ملفوظا
حقيقيا اجاب عنه بقوله ولم يوضع الخ **قوله** انما عبروا بالخ جواب سوال وهو ان العرب قد ذكروا
للمتو لفظا خاصا نحو هو وانت الاول في قوله زيد ضرب الثاني في قوله اضرب فلم قال الشارح ولم
يوضع له اجاب بآية **قوله** واجروا الخ جواب سوال وهو ان هذا التحقيق لا يدل على ان المتو
لفظ حكمي بل يدل على ان المنوى ليس بلفظ حقيقى ولا يلزم من اتقاء لفظ حقيقى اثبات لفظ حكمي
بقوله واجروا اه حاصل ان اللفظ الحكمي عبارة عما يكون مشاركا في احكام اللفظ الحقيقى وممكن ان
اللفظ الحقيقى كما يقع مسئلة اليه هذا الحال **قوله** وكذلك لك يقع المتوايض كما في قوله زيد ضربوا **قوله**
المحدث اه جواب سوال وهو ان المحدث مثل المتو في اسقاطه من اللفظ ومراده في المعنى فينبغي ان
يصير لفظا حكميا لا حقيقيا اجاب عنه بقوله والمحدث في الخ حاصل ان المحدث ليس كالمتو
لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وايضا في رد على المصر حيث قال في الايضاح
المنوى عبارة عن المحدث في معنى لا فرق بينهما لكن عبروا عن المحدث الذي هو الفاعل
بالمنى صوتا للسان من حد الفاعل ولما كان هذا ليس مرضيا للشارح فقال والمحدث في
اه وحاصل المراد ان المتو ليس من قبيل المحدث في لانه قد يتلفظ به ولا يتلفظ بالمنوى اصلا لانه لو
كان كذلك لم يبق اللفظ الحكمي **قوله** فان قيل هذا الجواب انما يستقيم فيما اذا كان خذ فراجزا
ولا يستقيم فيما اذا كان خذ فراجبا لانه لا يتصوّر بالتلفظ في وقت من الاوقات قلنا ان
اللفظ الحقيقى عبارة عما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان او من شأنه ان يتلفظ به في بعض
الاحيان بطريق الوجود والمحدث في الخ فواجب من قبيل الثاني **قوله** وكلمات الله تعالى
داخلة في المحدث ومع ان المحدث غير صادق عليه لان اللفظ الماخوذ في المحدث عبارة عما يتلفظ
به الانسان مع صدق روعنه وكلمات الله جل وعلى **شانه**

عه اى من ان يوضع واضع **له** مفتى **له** معطوفا عليه مبدلا منه وغيره **له** قد جمع مثال كل واحد
من الامور الثلاثة المذكورة في هذا المثال لان المنوى في ضرب مسئلة مؤكدة بهوز والجمال الركبا **له**
اى لو كان المنوى كالمحدث في كونه يتلفظ به **له** اى اذا خرج القوة الخالصة الى الفعلية فهو متصف بوجود **له**

انما یصد عنہ لا عن غیر وہو مہکذل کلمات الملائکۃ والجن اجاب عنہ بقولہ وکلمات اللہ اہا صلہ
 ان کلمات اللہ تعالیٰ داخلہ فی اللفظ لانہا مما یتلفظ بہ الانسان حقیقۃ فی بعض الاحیان او
 من شانہ ان یتلفظ بہ الانسان بطریق الوجود کما مر انفا **فانقل ان** کلمات القائمة بذات اللہ علیہ
 تعالیٰ لا یتصور ان یتلفظ بہا الانسان **فینبغی** ان لا یصیر لفظا **قلنا** ان کلمات المملووظۃ ہی القرا
 المنزل علیہا والتلفظ علی الدال لتلفظ علی المد لول فصارت کلمات القائمة بذاتہ تعالیٰ بمنزلۃ المنو
 او نقول المراد بالکلمات ہی الکلمات المنقولۃ الینا **فلا** قد ح فی اخراجہا **قوله** اللہ اللہ الرابع
 هذا رد علی بعض اشارین وتوضیح اقوالہم ان صاحب الرضی قد قال لا ینبغی للمص ان یدکر
 فی تعریف الکلمۃ قید ینخرج بہدوال الرابع لانہا ایض موضوعۃ للمعنی مع انہا لا یسمی بالکلمۃ اجاب عنہ
 صاحب الہند انہا قد خرجت بعید اللفظ لعدم تصو والتلفظ بہا فلا حاجۃ الی قید اخر ثم اعترض
 علی جوابہ من جانب الرضی ان اللفظ جنس فی تعریف الکلمۃ وباجراجہا یصیر الجنس فضلا **فلا**
 یصیر التعریف ناقصا لعدا استعمالہ علی الجنس فی التعریف لا بد من الجنس الفصل اجاب عنہ
 صاحب الہند انہ اذا کان بین الجنس الفصل عنہ وخصوص من جنسہ جازان یجعل احدهما
 جنسا والاخر فضلا لوہمنا کذلک لان کثیرا لما یوجد اللفظ ولا یوجد المعنی کالمہلات قد
 یكون بالعکس کذلک الرابع وقد یوجدان ہما معا کاللفظ الموضوع کزید مثلا فہذا الاعتبار
 خرج الدال الرابع بع باللفظ والمہلات بالوضع ثم الشارح الکجانی رد علی ہذین المذہبین **قال**
 والد الرابع اربع اہتماما لرد علی صاحب الرضی ان الاخراج فرع الدال الرابع **والد** الرابع لمد
 فی الجنس فلا حاجۃ الی قید ینخرجہا الثلاث لیزم اخراج المخرج واما حاصل الرد علی صاحب الہند
 ان تکلیفہ بالجواب عبث لعدا **و** رد الاعتراض من جانب الرضی ثم الدال جمع دالہ وہی
 شئ کائن یفہم منہ المعنی والخطوط عبارة عن النقوش الدالۃ علی المعنی والعقود جمع عقد وہی
 بالفارسیۃ بذاتہا شئ وہی ما وضع لقدم معین من العدی عند التجار والنصب جمع نصیبۃ کصحف
 جمع صحیفۃ وہی ما نصب لتعین مسافتہ وطریقۃ الاشارة جمع اشارة والمراد بہا الاشارة
 الحسیۃ وہی التي وضعت لتعین المشار الیہ **قوله** وانما قال الخ جواب سوال وہوان المص مخالف
 عن صفا المفصل لانہ قال فی تعریف اللفظۃ الدالۃ علی معنی مفرد بالوضع حیث علی من لفظہ ان
 لفظ بغير التاء اجاب عنہ بقولہ وانما قال الی قولہ لو حداه فجو عبد اللہ علما کلمۃ عندہ لا عند صفا
 المفصل لان حد کلمۃ مقصود عند **قوله** والمطابقة غیرہ جواب سوال وہوان ینبغی ان یقال
 لفظہ بالتالیطابق الخبر بالمبتدأ فی التانیث اجاب عنہ بقولہ والمطابقۃ حاصلان وجوب المطابقة مشعر
 لہ ہذا فی الحقیقۃ تعمیم الخو د کما ہو وظیفۃ الجواب الاول بل مبنی علی تخصیصہ **قال** ۱۲ مفتی **عہ** وکذا امثالہا مثل ضرب
 المتقارۃ الدالۃ علی رکوب سلطان ۱۲ **عہ** مع ان الکافیۃ ماخوذة منہ ۱۲ **سہ** ای عن صفا المفصل لا عند
 ۱۲ مفتی **عہ** تفسیر عبارة وہو قولہ والدوال الرابع الی قولہ والاشارة ۱۲ مفتی محمد عبد الرحیم **عہ**

خاص موضوع له عام و موضع له خاص لان الموضوع له لا يخلو اما ان يكون امرا واحدا او امورا
متعدا فان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون كليا او جزئيا فان كان جزئيا فالوضع خاص لانه متعلق
بامر واحد والموضوع له ايضا خاص لانه جزئي كما في الاعلام الشخصية كزيد مثلا وان كان كليا فالوضع
خاص لانه متعلق بامر واحد والموضوع له عام لانه كلي كالانسان الموضوع له الحيوان الناطق وان كان
امورا متعددة فلا يخلو اما ان يكون جزئيات او كليا فان كانت جزئيات فالوضع عام لانه متعلق
بامور متعددة والموضوع له خاص لانه جزئي كما في الموصولات واسماء الاشارات على مذاهب المتأخرين
ومنها السيلك لسند وان كانت كليات فالوضع عام لانه متعلق بامور متعددة والموضوع له ايضا عام
لان كليات كما في المشتقات فالوضع باعتبار التقسيم الثالث ايضا علم اربعة اقسام لان الموضوع له
لا يخلو اما ان يكون جزئيا او كليا فلان كان جزئيا فلا يخلو اما ان يكون ملحوظا بوجه جزئي فالوضع
خاص لانه لا يلاحظ الجزئي والموضوع له ايضا خاص لانه جزئي كما في الاعلام الشخصية وان كان
ملحوظا بوجه كلي فالوضع عام لانه لا يلاحظ الا كلي والموضوع له خاص لانه جزئي كما في الموصولات
واسماء الاشارات ان كان الموضوع له كليا فلا يخلو اما ان يكون ملحوظا بوجه جزئي او كلي فان كان
للاول فالوضع خاص لان الالجزئي والموضوع له عام لانه كلي لكن هذا القسم بهذا الاعتبار غير
واقع لان الجزئي لا يكون الا يلاحظ الكلي وان كان ملحوظا بوجه كلي فالوضع عام والموضوع له
ايضا عام لانه كلي كما في المشتقات ويسمى هذا القسم من الوضع وضعانوعيا ثم الوضع النوعي على
نوعين وضع نوعي في الحقائق ووضع نوعي في المجازات فالاول تعيين الواضع بحيث ان كل لفظ
مكيف بكيفية كذا فهو متعين لمعنى في نفسه بلا واسطة قرينة والثاني تعيين الواضع بحيث ان كل لفظ
متعين لمعنى في نفسه فذلك اللفظ عند قيام قرينة صادقة عن اداة تلك المعنى متعين لمناسبتك
المعنى قوله تخصيص شئ بشئ فان قيل ينبغي ان يترك المعنى مقام الشئ الاول واللفظ مقام الشئ الثاني
او بالعكس لا ينبغي المراد منهما الا اللفظ والمعنى قلنا تركهما الادخال في الاول لا بدع في الحد لانه لو وجد
فيها تخصيص اللفظ بالمعنى ولا بالعكس فان قيل الشئ الاول نكان عبارة عن اللفظ والثاني عن المعنى
فخرج عن تعريف الوضع وضع المشتركات لعدا انحصارها في معانيها وان كان بالعكس فخرج منه
الالفاظ المترادفة كالقعود والجلوس لعدا تعيين المعنى في واحد من المترادفين لوجود كليهما قلنا ان
التخصيص جزئيين ثبوتى سلبى هما قبل خبر عن الجزء السلبى استعمل في الجزء الثبوتى او التخصيص
بمعنى الجحود والعين فان قيل ان ايراد كلمة ولا يصح في التعريف والتعريف للعين كلمة او للتشكيل لا يزد يد بينهما
منا فقلنا ان ايرادها في التعريف للتويع المعرف لا غير فنعناه ان الوضع على نوعين احدهما وضع الالفاظ كما
اشار اليه الشارح بقوله متى اطلق اى ذكر والثاني وضع غير الالفاظ كوضع الله الا لا بدع كما اشار اليه الشارح

فمنه ان كان الموضوع له كليا فلا يخلو اما ان يكون كليا او جزئيا فان كان جزئيا فالوضع خاص لانه متعلق بامر واحد والموضوع له ايضا خاص لانه جزئي كما في الاعلام الشخصية كزيد مثلا وان كان كليا فالوضع خاص لانه متعلق بامر واحد والموضوع له عام لانه كلي كالانسان الموضوع له الحيوان الناطق وان كان امورا متعددة فلا يخلو اما ان يكون جزئيات او كليا فان كانت جزئيات فالوضع عام لانه متعلق بامور متعددة والموضوع له خاص لانه جزئي كما في الموصولات واسماء الاشارات على مذاهب المتأخرين ومنها السيلك لسند وان كانت كليات فالوضع عام لانه متعلق بامور متعددة والموضوع له ايضا عام لان كليات كما في المشتقات فالوضع باعتبار التقسيم الثالث ايضا علم اربعة اقسام لان الموضوع له لا يخلو اما ان يكون جزئيا او كليا فلان كان جزئيا فلا يخلو اما ان يكون ملحوظا بوجه جزئي فالوضع خاص لانه لا يلاحظ الجزئي والموضوع له ايضا خاص لانه جزئي كما في الاعلام الشخصية وان كان ملحوظا بوجه كلي فالوضع عام لانه لا يلاحظ الا كلي والموضوع له خاص لانه جزئي كما في الموصولات واسماء الاشارات ان كان الموضوع له كليا فلا يخلو اما ان يكون ملحوظا بوجه جزئي او كلي فان كان للاول فالوضع خاص لان الالجزئي والموضوع له عام لانه كلي لكن هذا القسم بهذا الاعتبار غير واقع لان الجزئي لا يكون الا يلاحظ الكلي وان كان ملحوظا بوجه كلي فالوضع عام والموضوع له ايضا عام لانه كلي كما في المشتقات ويسمى هذا القسم من الوضع وضعانوعيا ثم الوضع النوعي على نوعين وضع نوعي في الحقائق ووضع نوعي في المجازات فالاول تعيين الواضع بحيث ان كل لفظ مكيف بكيفية كذا فهو متعين لمعنى في نفسه بلا واسطة قرينة والثاني تعيين الواضع بحيث ان كل لفظ متعين لمعنى في نفسه فذلك اللفظ عند قيام قرينة صادقة عن اداة تلك المعنى متعين لمناسبتك المعنى قوله تخصيص شئ بشئ فان قيل ينبغي ان يترك المعنى مقام الشئ الاول واللفظ مقام الشئ الثاني او بالعكس لا ينبغي المراد منهما الا اللفظ والمعنى قلنا تركهما الادخال في الاول لا بدع في الحد لانه لو وجد فيها تخصيص اللفظ بالمعنى ولا بالعكس فان قيل الشئ الاول نكان عبارة عن اللفظ والثاني عن المعنى فخرج عن تعريف الوضع وضع المشتركات لعدا انحصارها في معانيها وان كان بالعكس فخرج منه الالفاظ المترادفة كالقعود والجلوس لعدا تعيين المعنى في واحد من المترادفين لوجود كليهما قلنا ان التخصيص جزئيين ثبوتى سلبى هما قبل خبر عن الجزء السلبى استعمل في الجزء الثبوتى او التخصيص بمعنى الجحود والعين فان قيل ان ايراد كلمة ولا يصح في التعريف والتعريف للعين كلمة او للتشكيل لا يزد يد بينهما منا فقلنا ان ايرادها في التعريف للتويع المعرف لا غير فنعناه ان الوضع على نوعين احدهما وضع الالفاظ كما اشار اليه الشارح بقوله متى اطلق اى ذكر والثاني وضع غير الالفاظ كوضع الله الا لا بدع كما اشار اليه الشارح

بقوله واحسن الشئ الاولاي راء فان قيل كلمة متى لعمول اوقات فيجيب خروج عن حد لوضع الكلمة
التي اطلق عليها ثانيا وثالثا لان فهم المعنى فيها قد حصل بالاطلاق الاول بالثاني والثالث لتلايل
تحصيل الحاصل قلنا المراد بالفهم الالتفات فتقديره التفات منه الى الشئ الثاني فان قيل ان الالتفات
قد حصل بالاطلاق الاول ايضا فيلزم تحصيل الحاصل قلنا المراد بالالتفات هو الالتفات الجدي
فان قيل ينبغي ان يراد بالفهم الفهم الجدي في لا فائدة في العذر عند الالتفات قلنا الفهم عبارة
عن الادراك والادراك عبارة عن العلم والعلم عبارة عن حصول صوة الشئ في العقل والشئ
اذا حصل لا يمكن ان يجعل ثانيا وثالثا بخلاف الالتفات فانها عبارة عن التوجه ويمكن ان يتوجه الى
الشئ الواحد مراتب متعددة فان قيل يخرج من وضع الالفاظ التي لا علم للمتكلم ولا للسامع عليها
كحرف المتشابهات والفاظ القصائد قلنا قيد العلم مراد في التعريف تقديره فهم عن الشئ الثاني
بعد العلم بوضعه فان قيل فعله هذا يلزم لان العلم بالوضع موقوف على العلم بالمدلول في
الواقع ضرورة توقف العلم بالنسبة على تصوّر المنتسبين فلما توقف العلم بالمدلول على العلم بالوضع
يلزم ان قلنا لا بد من ان يكون الموقوف والموقوف عليه مغايرة لان العلم بالمدلول الموقوف على
العلم بالوضع هو العلم بالحاصل من الدلالة والعلم بالوضع الموقوف على العلم بالمدلول هو العلم المطلق
او نقول العلم بالمدلول الموقوف على العلم بالوضع هو العلم في الزمان المستقبل والعلم بالوضع الموقوف
على العلم بالمدلول هو العلم في الزمان الماضي فانه قد قدّر العلم بالوضع يخرج عن تعريف الوضع وضع
الالفاظ التي اذا اطلقت في حال الموت او في حالة الجنون او حالة الاعضاء او حالة النوم فانها بحيث
اذا اطلقت لا يفهم منها معنى فيلزم ان لا يكون موضوعه قلنا قيد السلامة عن الموانع مراد في
التعريف فلا اعتبار لهذا الموانع فان قيل يخل في تعريف الوضع المنحرفات حيث يفهم منه
للعاني متى اطلقت نحو الشمع من غير فاعن الشمع فانه متى اطلق فهم منه الجسم المعين مع انه
مهم وايضا يخل فيه المنقولات الاصطلاحية والعرفية كالصلوة والدابة حيث يفهم منها ما
المعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقا مع انهما ليسا بموضوعين لهذا
المعنى اجيب عن الاول ان المراد بالتخصيص تخصيص الواضع وليس فيها تخصيص الواضع
فلا يخل لكن فهم الجسم المخصوص المعين عن المنحرف بثوهم انه موضوع لهذا الجسم المخصوص
او بثوهم انه اطلق المنحرف عن الشمع فايد من الجسم المخصوص المعين وعن الثاني
بان المراد بالتخصيص لتخصيص الاول وهو تخصيص اهل اللغة فخرج منه تخصيص
الشرع والعرف ويمكن ان يراد بالوضع مطلق الوضع لغويا كان او اصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه

الاولى ان لا يكون الموضوع في تعريف الوضع هو العلم بالمدلول بل هو العلم بالوضع
والثاني ان لا يكون الموضوع في تعريف الوضع هو العلم بالمدلول بل هو العلم بالوضع
والثالث ان لا يكون الموضوع في تعريف الوضع هو العلم بالمدلول بل هو العلم بالوضع
والرابع ان لا يكون الموضوع في تعريف الوضع هو العلم بالمدلول بل هو العلم بالوضع
والخامس ان لا يكون الموضوع في تعريف الوضع هو العلم بالمدلول بل هو العلم بالوضع
والسادس ان لا يكون الموضوع في تعريف الوضع هو العلم بالمدلول بل هو العلم بالوضع
والسابع ان لا يكون الموضوع في تعريف الوضع هو العلم بالمدلول بل هو العلم بالوضع
والرابع ان لا يكون الموضوع في تعريف الوضع هو العلم بالمدلول بل هو العلم بالوضع
والخامس ان لا يكون الموضوع في تعريف الوضع هو العلم بالمدلول بل هو العلم بالوضع
والسادس ان لا يكون الموضوع في تعريف الوضع هو العلم بالمدلول بل هو العلم بالوضع
والسابع ان لا يكون الموضوع في تعريف الوضع هو العلم بالمدلول بل هو العلم بالوضع

المنقولات اصلاً **قوله** اجیباً ہذا الجواب لبعض الشراح کالسیک اسند لکنہم ضعیف لان الاطلاق
المذكور فی تعريف الوضع مطلق الاطلاق وهما مقيد بقيد الصحيح حمل التعريفات على المعنى المتبادر
وهو مطلق الاطلاق صحيحاً كان اولا واجيب ان المطلق على وجهين الاول الطبيعة المأخوذة من حيث
الاطلاق ويقال له الطبيعة المطلقة والثاني الطبيعة من حيث هي يقال له مطلق الطبيعة **قوله**
ولا يبعد هـ هذا جواب عن الاشكال المذكور وهو جواب من الشارح الجامي والغرض من ان هذا الجواب
اولى من جواب القولان في جواب القوم مست الحاجة الى قيد زائد هو قيد الصحيح اما في هذا الجواب
فلا حاجة اليه في ان في هذا الجواب ايضاً حاجة الى القيد الزائد وهو تاويل الاطلاق بالاستعمال في
محاوراتهم وبيان مقاصد هم اللهم الا ان يقال ان قيد الاستعمال في محاوراتهم بيان مقاصد هم مراد في
قوله متى اطلق فلا يبعد هذا قيداً زائداً بخلاف قيد الصحيح في ان على هذا ايضاً للقوم ان يقولوا ان قيد
الصحيح مراد في قوله متى اطلق قد يرد ما قيل ان حمل الاطلاق على استعمال الاله للسان في محاوراتهم من
قبيل حمل الاطلاق المطلق على المقيد كما ان حمل على الاطلاق الصحيح كذلك ففيه قيد زائد ليس على ما
ينبغي لان استعمال الاطلاق في الاستعمال المذكور شائع ومتبادر من لفظ الاطلاق بخلاف الاطلاق
الصحيح كذا في الزيد **قوله** المعنى ما يقصد بالشئ اعم من ان يكون ذلك المقصد صريحاً كقصد المعنى
المطابق او تضمناً كقصد المعنى التضمني او التزامياً كقصد المعنى التزامي واعم من ان يكون بواسطة
الوضع او لا بل بواسطة الطبع كالمذلول الطبعي او بواسطة العقل كالمذلول العقلي اعلم ان الدلالة
عبارة عن كون الشئ محالاً يلزم من العلم به العلم بنبأ آخر فالشئ الاول هو الدلالة والثاني هو المذلول و
الدلالة ان كان لفظاً فالدلالة لفظية لا فغير لفظية والدلالة اللفظية ان توقف على الوضع في وضع
والا فغير وضعية و غير الوضعية ان كانت بحسب اقتضاء الطبع فطبيعة كدلالة لفظ آخر على وجه
الصحة الا فلفظية كدلالة لفظية المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ وغير اللفظية ان كانت
بحسب الوضع فوضعية كدلالة الخط على اللفظ والافظية كدلالة الدخان على النار ثم الدلالة
اللفظية الوضعية ان كانت على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان... الناطق سميت
مطابقة للتطابق بين اللفظ والمعنى وان كانت على جز ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان او
الناطق سميت تضمناً لكون المعنى المذكور في ضمن الموضوع له وان كانت على امر خارج يلزم
في الذهن اي يتمتع انفكاك تصكو المسموع عن تصوره كدلالة الانسان على قابلية العلم وصنعة
الكتابة سميت التزاماً لكون المعنى المذكور لان ما ذهنا للمعنى الموضوع له

هذا
القول
الذي
في
الكتاب

له قوله قد سألنا عن جواب الجواب الاعراض المذكورين فيما بعد بلا فصل ۱۲ مولوی محمد عبد الرحيم عفا
عنه ای جواب انشراح الجامي ر ۱۲ مفتی عبد ۱۷ من قبيل حمل الاطلاق المطلق على المقيد ۱۲ مفتی
عبد الرحيم ۱۷ وهو استعمال اهل اللسان في محاوراتهم ۱۲ مفتی رح لله كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق ۱۲ مفتی ۱۷ في كون اللفظ موضوعاً باذنه ۱۲ مولانا مفتی عبد الرحيم عفا عنه

ثم المعنى في الاصطلاح عبارة عما ذكره الشارح وهو ما يقصد بشئ وفي اللغة اما مفعلا اسم مكان او مصدا ميمى هو مصدا الذي يدل على الحد فقط وكان في اول ميم او مخفف معني والشارح انما قد المعنى الاصطلاحى على المعنى اللغوى مع ان المناسب بالعكس لان في المعنى اللغوى اضطراب الاصطلاح في صيغته كما علمت وكونه مقصودا **قوله** بمعنى المفعول الى ينتقل من المعنيين هو الطرف المصدا الى المفعول فيكون المعنى بمعنى المقصود ثم نقل عن المفعول الى المعنى الاصطلاحى هو ما يقصد بشئ وانما لم ينتقل عنهما ابتداء الى المعنى الاصطلاحى ليحصل القرب بين المنقول عنه المنقول لئلا يكون القرب بين العام والخاص اشد من قرب غيرهما فمعنى المفعول ههنا عام بمعنى ما قصد من شئ اخر ولا يقصد منه والمعنى الاصطلاحى هو ما يقصد عن شئ اخر فبهذا الاعتبار يتعدى النقل وقيل ان قوله بمعنى المفعول جواب سوال وهو ان المعنى اللغوى اعم من المعنى الاصطلاحى والاصل ان يكون العاقل هو على الخاص ههنا لا يصح التحمل لان المعنى باعتبار اللغة اما ظرف واما مصدا ولا يصح حملها على ما يقصد بشئ اجاب عنه بقوله بمعنى المفعول والمفعول ههنا عام يصح حمله على المعنى الاصطلاحى **قوله** او مخفف معنى قيل ينبغي ان يتقدما هذا الاحتمال على الاحتمالين الاولين باعتبار ورد الاعتراض عليهما دون الثالث وجوابه ان في الثالث ايضا خلا لا في حذف ياء المد غمة مع كسرة ما قبلها ومثل هذا الحد غير مشروع لكن التحمل في الاولين من حيث المعنى وفي الثانى من حيث اللفظ والنحاة يجتنبون عن الالفاظ فالحال فيهما كلا خلا **فان قيل** لما كان مثل هذا الحد غير مشروع فلم يأتى الشارح بهذا الاحتمال **قلنا** الباعث عليه قول العلماء لا اثم قالوا معنى الكلام ومعنى الكلام واحد فعلم ان مخفف عنه **قوله** ولما كان المعنى اه جواب سوال وهو ان المعنى ما خوذ في الوضع لان المراد بالشئ الثانى هو المعنى فحينئذ ادتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لانه يلزم الاستثناك اجاب عنه بقوله ولما كان المعنى ما خوذ في الوضع فذكر المعنى بعد مبنى على تجريد عنه التجريد لوضع عن المعنى فيكون المراد بالوضع تخصيص شئ فقط **فان قيل** ما الباعث في ذكر المعنى بعد الوضع حتى احتاج الى التصريح بالتجريد فالاولى تركه لئلا يرد الاعتراض على ان منصب المصدا الاختصاصا **قلنا** ان المعنى قد يخرج خرج به حروف الهجاء والقييد لمخرج لابد ان يكون مذكورا مصرحيا ونقول ان المصدا انا ذكره ليقول الى كل هذا ممكن في المفرد **فان قيل** فعلى هذا لا حاجة الى ذكر اللفظ لانه ايضا ما خوذ في تعريف الوضع فلم يتعرض الشارح الى تجريد الوضع عن اللفظ كما في المعنى قلنا انما لم يتم فعل ليدل على انه لا مستكن في وضع راجع الى اللفظ فلا حاجة الى التجريد **قوله** الدالة بالطبع انما لم يذكر الالفاظ الدالة باللفظ الكفاء بالالفاظ الدالة **عه** واسارة الى جوار معنى الاصطلاحى ايضا **عه** اى الاحتمالين الاولين **اه** تأييدا لاعتراض لطاء العلوة ١٢ **الله** اى في لفظ المفرد من الاعراب الشبهة ١٢ **اه** اى الى تجريد الوضع من اللفظ ١٢ **له** **قوله** مخفف معنى اسم مفعول كرمى والذي جراه على هذه الاحتمال مع بعده لفظا استعمالا المشدود بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعني واحد كذا قال فاضل اللارى ١٢ مفتى محمد عبد الرحيم

هو المذکور الحاصل في الذهن اولاً ثم الافراد ثانياً ونقول هذا ما اذا بعض المتأخرين اما عند المتقدمين
 فالمضمرة الموصولة واسماء الاشارات والمعرفة بلام العهد الخارجي موضوعاً للمفهوم الكلي يستعمل في
 جزئياته هكذا ذكر السيد السبيل لسند قدس سره والمصنف ذهب الى ما ذهب اليه المتقدمون كذا قال مير
 جمال واعلم ان الوضع على اربعة اقسام احدها ان يكون الوضع والموضوع له كلاهما عامين هو الذي
 يتصو الشئ بالمعنى العام وجعل المعنى العام موضوعاً لذلك الشئ كقوله الانسان بالحيوان الناطق
 وثانيها ان يكون الوضع والموضوع له كلاهما خاصين هو الذي يتصو الشئ بالمعنى الخاص وجعل ذلك المعنى
 الخاص موضوعاً له لذلك الشئ كقوله زيد بالحيوان الناطق مع هذا الشخص ثالثها ما يكون الوضع
 والموضوع له خاصاً وهو الذي يتصو الشئ بالمعنى العام ولم يجعل ذلك المعنى العام موضوعاً لذلك الشئ
 بل صار له ملاحظة الافراد والموضوع له هو الافراد كقوله هو مثلاً لمفرد ذكره لفظاً او مفرد
 او حكماً فهذا المعنى ان صدق على زيد فالموضوع له زيد وان صدق على عمر فالموضوع له عمر و
 هكذا واربعا ما يكون الوضع خاصاً والموضوع له عاماً ولا وجود لهذا القسم في الخارج بل هو مجرّد
 احتمال عقلي فقط كذا في الصادق قال مفرد قال الشارح وهو ما مجرّد ما على انه صفة لمعنى الشئ المعنى
 مجرّد باللام الجارة فذلك المفرد بناء على ان اعراب الصفة يكون على طبق الموضوع قوله ما لا يدل له جزء
 لفظه على جزء وانما لم يقل على جزء معناه كما قال بعض النحاة لا لا يلزم للمعنى معنى ما لا احد ان يقول
 انه ينبغي ان يجعل صفة المعنى الى الضمير بيانية لا بانقول ان ذلك خلاف المتبادر لان المتبادر من
 الاضافة الالامية وحمل الالفاظ والتعريفات على المعاني المتبادرة واجب قبل عليه ان يقول
 انه وجب للمعنى معنى كما ان الحيوان الناطق مع هذا الشخص معنى للفظ زيد ثم لفظ زيد معنى لكلمة
 هو فاما قبل عليه فعلى هذا صدق التعريف على المركبات لان عند دلالة جزء لفظه على جزء معناه اعم
 من ان يكون للمعنى معنى ولكن جزء اللفظ لا يدل على جزء معناه ولا فحينئذ ينبغي ان يصو المركبات مثل
 زيد قائم حال كونه عالماً مفردة كانه لا يدل جزء لفظه على جزء معناه قوله وفيه انه يومهم الخ فيه

اشارة الى الاعتراض حاصل ان
 سلمه وهو الشارح الهندي حيث قال هو لا يدل جزء لفظه على جزء معناه مفق عبد الرحيم سلمه قوله
 يلزم للمعنى الخ فان الضمير في معناه راجع الى كلمة ما وهو عبارة عن المعنى مفق سلمه حاصل قوله انه يلزم ان يكون للمعنى معنى كونه الاضافة بيانية نعم يلزم ذلك كما
 الاضافة الالامية مفق سلمه فلا يلزم ان يكون للمعنى معنى سلمه علم ان منشأ السؤال الاول هو لزوم المعنى للمعنى والفرع من هذا الاعتراض من بطلان
 كالمعنى سلمه قوله فاما لعل في اشارة الى الجواب هو انه يمكن ان يقول ان المراد ان يلزم ان يكون لكل معنى الالفاظ معنى لانه تعريف فلا بد فيه من الشمول
 بان يكون جسم افراده كذلك هو بطلان تعلقه في كثير من المواضع كما ان حال كونه عالماً كذا في بعض حواشي الفوائد لمعنى مفق عبد الرحيم ويكنى عن كنهه ان
 ان زيد من حيث انه معنى فلا يلزم ذلك من بياني ذلك فعل البيان ان اريد ان لم قطع النظر عن وصف كونه معنى فلا بطلان لذلك كونه مدلول بهنذا كحقيقة
 ودال الالهية كحقيقة فلا يلزم للمعنى معنى ولعل الحاشية اشار الى ما ذكرنا بقوله قدس سره اي فهذا المعنى ليس ضمناً للفظ هو بل هو ملاحظة
 الموضوع وهو الافراد كزيد وعمر وكبر لان صدق آه مفق عبد الرحيم سلمه الضمير راجع الى المعنى ما التي هي عبارة عن المعنى الواحد
 في تعريف المفرد مفق عبد الرحيم سلمه كلمة ما نافية اي ليس لاحد ان يقول في الاعتراض ١٢

جعل المفرد صفة للمعنى باطل لانه يوم من ان يكون المعنى متصفا بالافراد التركيب قبل الوضع وذابطا ووجه
البطلان ظاهر لان الافراد والتركيب انما يعلم بالذات وتوعد مماوها لا يكونان الا بعد الوضع ومنشاء
هذا اليوم هو القاعد المشهور وهو ان اذا نسب الفعل وشبهه الى شئ هو متصف بشئ اخر فلا بد
ان يكون هذا الشئ متصفا قبل النسبة المذكورة كما اذا قيل ضربت زيد قائما فلا بد ان يكون
اتصاف الزيد بالقيام قبل اسناد الضرب اليه وذلك في عرف اهل اللغة وهكذا
نسبة الوضع الى المعنى فانه اذا اتصف بالمعنى قبل ان يتصف بالوضع بناء على هذا القاعد
فان قيل في هذا كان وردا لا اعتراض قطعا فلما ورد الشارح بقيد يوم قلنا الظاهر جوابه هو
ان اتصاف المعنى بالافراد قبل الوضع من قبيل التجوز ^{علم} فكان من قبيل قوله تعالى ^{علم} اذ اني اعصم ^{علم} خمرنا
وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وهذا المجاز من قبيل المجاز بالمشاركة وهو قوله عز وجل الى الحقيقة
فلا تمتنعوا تكليف التعريف **قوله** ومعناه ثم ما لا يد له جزء لفظه على جزء معناه واما المركب فيجوز ان
ما لا يد منه لا يعلو جزء المعنى فيحصل لانه لا بد في تحقيق المركب من وجوه الامور الاربعة احد ها ان
يكون للفظ جزء والثاني ان يكون لذلك الجزء دلالة على جزء المعنى والثالث ان يكون ذلك المعنى بعضا
من معنى مقصود والرابع ان يكون دلالة ذلك الجزء على بعض من المعنى المقصود مقصودا كونه
السهم فان الهمي يدل على ذات صدك منها الرمي السهم يدل على جسم معين وهذه الدلالة مقصودة
فيخرج عن حد المركب ما لا يكون له جزء اصلا كذا اذا جعل علما او يكون له جزء لكن لا يدل على شئ من
اجزاء المعنى كزيد او ما له جزء يدل على المعنى لكن لا على جزء من المعنى المقصود كعبك الله علما فان كلا من
جزئيد له على جزء المعنى كما هو الظاهر لكن لا يدل على جزء المعنى المقصود العلمانية اعمال يكون له جزء
دال على المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة ذلك الجزء على المعنى المقصود مقصودا كالحیوان الناطق
اذا جعل علما الشخص معين فعبك الله والحیوان الناطق علمان كزيد في الافراد باعتبار معناه
العلمي وفي ذلك قصد دلالة جزء اللفظ على جزء معناه العلمي فالحاصل ان اللفظ الدال بالمطابقة ان
تحقق فيه لفظي الاربع المذكورة فهو مركب الا فهو مفرد وان اردت زيادة التحقيق فارجع الى كتب المنطق
فان قيل ينبغي ان يكون لفظ الانسان لخال في المركب لان جزء يدل على جزء المعنى على قانون اهل الحساب
لان الالف الالف على الواحد النون على الخمسين السين على ستين ايضا ان صرنا مثلا مفردا بالاتفاق ويدل
جزء اللفظ على جزء المعنى لان جزء الفعل اعني به الهيئة الدال على الزمان الاخر اعني به المادة الدال على الحدث
فينبغي ان يكون مثل **له** المشاره بجزئيد وورد **له** ولا يخفى سبيلك في الحال موصوف بحال في الحقيقة فذكر **له** كاشا
اي الشارح بقوله فينبغي ان يركب فيه تجوز **له** يعني ان اجزائه الاعراض كظاير اذا كان الاعراض ضعيفا فلا اوده بلفظ يوم **له** باعتبار
يؤال يلا متى تحقق الوضع فبالفوت تصف المعنى بالافراد **له** عبد الرحيم **له** لان المراد بالجزء العنب انما سمي بالجزء باعتبار ما يؤال اليه كما حققه القاضي
البيضاوي **له** والمراد بالجزء ان يكون حقيقة وحكما فلا بد من ان يكون حقيقة وانما كونه ليس لها جزآن **له** چند نوره **له** انما قد كونه علما لانه اذا لم
يكن كذلك يكون سمانا المركب كالا يخفى **له** قوله **له** المجازي في تعريف المفرد انما قال ذلك لانه لما كان في التعريف غير ذلك فلم يتركه

والله اعلم

ضرب مرکباً مع انفراد و ایضاً ان كان المراد بالقصد القصد بالفعل يخرج المركب قبل الاستعمال وان كان بالقوة ^{بأنه} خال الحيوان الناطق عبد الله علمين في حد المركب لانهما صلاحية كان ^{بأنه} يخرج منه الدالة على جزء المعنى المركب فيقضى التعريف طرأ وعكسا وایضاً ان هذا التعريف صادق على الالفاظ الدالة على المعاني بالعقل والطبع حيث لا يدل جزئها على جزء معناها ایضاً مع انها الایم لفظاً مفرداً اصطلاحاً **اجیب** عن الاول ان المراد بالادادة الاداة الجارية على قانون اهل اللغة لا على قانون اهل الحساب عن الثاني بان المراد بالجزء الجزء المرتب ليسوع بان يكون بعض جزء المركب مسموعاً قبل الجزء الاخر وبعضها بعد الجزء الاخر والهيئة في مثل ضرب ليست كذلك لانها والمادة مسموعتان معا والفعل مع ضمير الفاعل من قبيل المركب عن الثالث بان المراد بالقصد القصد بحسب المكان فلا ينتقض الحد بالمركبات قبل الاستعمال ^{بأنه} لا يمكن ان يرد بجزءها الدالة على جزء معناها وخر جره المثالان المذكوران كما ترى **فان قيل** ان المثالين اللذين كوربن ایضاً يمكن ان يرد بجزءها الدالة على جزء المعنى بالنظر الى المعنى العلمی اما بالنظر الى المعنى التركيبي قبل الاستعمال فينبغي ان لا يصير مفرد قلنا ان افرادها بالنظر الى المعنى العلمی اما بالنظر الى المعنى التركيبي فها من قبيل المركب عن الرابع بان المراد باللفظ هو اللفظ الموضوع لا غير **قوله** ولا بد له في اشارة الى الاعتراض **قوله** احد الوصفين جملة فعلية هي قوله و وضع **قوله** والاخر مفردا اعني بقوله مفردا حاصل ان المناسب بحال المتكلم البليغ ان يورد هاهنا على صيغة الافراد او على صيغة الجملة فايراد احد هاهنا جملة فعلية والاخر مفردا لا يخلو عن نكتة **قوله** وكان النكتة اه في اشارة الى الجواب **فان قيل** ان الاصل في الصفة هو الصفة المفردة لا اتحادها بالموصوف فينبغي ان يتقدم على الصفة الجملة وایضاً ان الصفة الجملة يقتضيه تقدّم الوضع على الافراد في الزمان الامر ليس كذلك بل هو مقدم على الافراد ذاتا فينبغي ان يذكر الصفة التي تكون دالة على التقديم الذاتي دون الزماني ایضاً ان جعله صفة لللفظ غير جائز لان المعنى قريب اليه الاصل في الصفة ان تكون في جنب الموصو والمعنى يصلح ان يكون المفرد صفة للعدول من القريب الى البعيد لا ان يكون الامانة ولا مانع ههنا **قلنا** عن الاول ان النكتة في التقديم انما كان الوضع مقداً على الافراد فمن هذا الضد صادت الصفة الجملة مقداً على المفرد وعن الثاني ان مثلاً ذلك الصفة لم يوجد في كلام العرب فاستعير للتقدم الذاتي الصيغة التي تكون الدالة على التقدم الزماني عن الثالث بان القرينة كما هي موجودة في جانب المعنى هي القرب كذلك موجودة في جانب اللفظ ایضاً وهي ان الافراد التركيب اولاً وبالذات من صفات اللفظ وثانياً وبالعرض من صفات المعنى **قوله** واما نصبه ^{بأنه} وانما غير طريق النص حيث لا يقال او

منصو كما **له** اقول وجله قولها علمين غير انهما كذلك اصطلاحاً لهما في غير حالة العلمية تعرف محض **له** صلا لا تختار الشئ الثاني في دخول المثالين المذكورين بل لا يمكن ان علميتهما ان يرد كبرهما الدلالة على جزء معناها **له** ان يقول ان النكتة لفظ موضع المعنى مفرد **له** وانما ذكرته كان لشك من ان نكتة ثالثة على الجملتين اشارة الى ان هذا لا يخالف اجوبة اخرى مذكورة في المطولات كذا في بعض الحواشي ^{ان} التي تدل على التقدم التلويح ^{ان} اخرج **له** وهو الحيوان الناطق وغيره حال كونها علمين ^{ان} عجمه فخرم الالفاظ الدالة بالعقل والطبع اذ ليس فيها وضع وتخصيص ^{ان} ١٣ م ٢ ٤

مع سمي تفصيل بقوله صلا ^{ان} بلعنه ان يقول ان النكتة لفظ موضع المعنى مفرد ^{ان} ١٣ م ٢ ٤ وهو لفظ مفرد ^{ان} ١٣ م ٢ ٤ فينبغي ان يكون هو صفة المعنى دون اللفظ ^{ان} مفتي

كانت كقولہ ضرب زيد عمرو او غيره مثل غلام زيد **قوله** اعرب باعراب حذاه فان قيل انهم من
سياق كلام الشارح ان كان اللائق بمثل الرجل قائمة ان يعرب باعرابين لكنه بواسطة شدة الامتزاج
اعرب باعراب احد الامر ليس كذلك لان احداً الجزئين لم يستحق الاعراب بل البناء لاقتفاء التركيب
الموجب للاعراب قلنا المراد بالاعراب لحالة الواحد بان يترك الحالة المقتضية للجزء الاول والحالة
المقتضية للجزء الثاني لان رعاية الجزئين تقتضي اجتماع الاعراب البناء في كلمة واحدة ونحن نختار
حالة ثالثة لمجموع الجزئين هو اعراب الجزئين المجموعين كالحالة الواحدة التي هي اعراب الكلمة
الواحدة فصلا المجموع كل كلمة لشدة الامتزاج فهذا اعرب باعرابها فيكون قرأ الشارح اعرب به
واحد مضافا اليه الاعراب لاصفة له وان كان حسن التقابل بقوله مع اعرب باعرابين
يا بى عنها اى عن الاضافة **قوله** وبقي اه عطف على قوله وخرج يعني ان خول عبدالله علم ليس
بمضربنا بل يليننا الادخال لانه موضوع لمعنى مفرغ مع انه معرب باعرابين **فان قيل** ان تعد
الاعراب ليس لا تعد المقتضية والمقتضية في الكلمة الواحدة واحد قلنا نعم لكن ذلك علم منقول
وقد يقترب في الاعلام المنقولة الوضع السابق وفي الوضع السابق معرب باعرابين فكذلك بعد
النقل اي معرب باعرابين ليكون اشعاعا على النقل فالمضاف اليه معرب با لاضافة والمضاف معرب
بحسب ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب الجرا ونقول ان محلا لاعراب انما هو الجزء الاخير
من الكلمة في الجزء الاخير ههنا اعني به الهاء لما اشتغل باعراب الاضافة انتقل الاعراب عنه
الى الجزء الفارغ عنه وهو الدال على حسب ما يقتضيه العامل كما نقل اعراب ما بعد غير الدال
لفظ غير كما في قوله جاءني القوم غير زيد فليس عبدالله الامعرب باعراب واحد **فان قيل**
فعل هذا يلزم اجراء الاعراب في وسط الكلمة قلنا هذا مبني على قاعدة وهي ان اجراء الاعراب على
المجموع والمجموع غير صالح له فاجرى الاعراب على احد الجزئين فافهم **قوله** ولا يخفى الجواب
وهو انه لو كان الامر بالعكس كان انصب حاصل الاعتراض ان الغرض من علم النحويين احوال واخر
الكلم من حيث الاعراب البناء مثل عبدالله علم لما كان معربا باعرابين فينبغي ان يخرج
عن تعريف الكلمة واخرجه عن تعريفها انما يكون بذلك لتأخر اللفظ كما ذكر صاحب المفصل
ومثل الرجل وبصر وانهم لما كان معربا باعراب احد فينبغي ان يدخلها في التعريف ودخلها انما
يكون بترك الافراد واجيب عن هذا الاعتراض بان عبدالله مركب علمي المركب لعلمي قسم من
الاسم كونه كلمة والكلمة مفردة في كل في الكلمة ومثل الرجل وبصر وقائمة خارج لان جزء اللفظ قيد
على جزء معناه فكان مركبا لفظا ومعنى وان كان لشدة الاتصال لفظا واحدة ومعرب باعراب احد

له والاحسن ان لا يفتكر الاى عن كون قول الشر واحد حذاه اى اعرابا لوجلي يخفى عليك **ط** شمس بن مسعود
بالنسبة قبل علي بن يقطين بنسبة الى غير النحالي ما بعد كالتثنية والجمع كالمسلمين لغيرهم كسر او المسلمات كما هو راي البعض كيف والكرات كلامية وغير
كلامية يخرجها اخرجنا قول الشر لكن بعدة الاتصال الخ فادخلها في امثالها مالا يحترز عليه عاقل **هـ** في قوله باعراب حذاه

ثم الغرض من نقل عبارة صاحب المفصل بقوله لفظته دالة على معنى مفرد بالوضع إشارة الى انه ينبغي للمصنف ان يذكر التعريف الذي ذكره صاحب المفصل لانه على تعريف المصنف الإشكالين أحدهما خروج ما حقه الدخول كما في نحو رجل وغيره والثاني دخوله ما حقه الخروج كما في نحو عبد الله علما واما على تعريف صاحب المفصل فيرد الإشكال الواحد هو خروج ما حقه الدخول بقيد الاقوال كما في مثل الرجل **أجيب** بان نحو عبد الله داخل في المعنى لان العلم قسم من الاسم والاسم قسم من الكلمة وإذا خرجناه من التعريف فلا يصير التعريف جامعا لأفاده بخلاف الثلاثة الأخيرة فانها غير داخلية في المعنى لدلالة جنسها على جزء المعنى فاذا أدخلناها في التعريف لا يصير التعريف مانعا من دخوله **قوله** واعلم الخ جواب سؤال وهو ان قيد الدلالة المذكورة في تعريف صاحب المفصل لا يخلو امان يكون مراد في تعريف الكلمة ولا فعله الاصل في تعريف المصنف ناقصا وعلى الثاني صارت تعريف صاحب المفصل مشتملا على امر زائد اجيب عنه بقوله واعلم وحاصله ان قيد الدلالة مراد في التعريف ولا يلزم من عدم الذكر نقصان في تعريف الكلمة لان المذكور في تعريف المصنف والوضع يستلزم الدلالة فلا حاجة الى ذكر الدلالة بعد ذكر الوضع واما صاحب المفصل فقد كمل الدلالة اولا وهو لا يستلزم الوضع فاحتيج الى ذكرها فأنقيل لان العلم ان الوضع يستلزم الدلالة لانه ينقض بمجرد الهجاء لانه موضوعه لغرض التركيب مع انها لا تدل على المعاني **قلنا** ان الالف واللام في الوضع للعهد الى الوضع لم يفتقر يستلزم الدلالة على المعنى والوضع فيها ليس كذلك **قوله** لفظ ديز الخ انما قاله يفتقر زيد لم يقل زيد لان دلالة لفظ زيد المسموع من وراء الجدل على وجود اللفظ من قبيل الدلالة العقلية والوضعية **قوله** من وراء الجدل الخ انما قيد به احترازا عما اذا كان مسموعا من داخله لان الدلالة على وجود اللفظ بحسب المشاهدة ثم اعلم ان بين كل واحد من الدلالة الوضعية والطبيعية والعقلية عموم وخصوص من وجه فان اردت ايضا حجة فارجع الى كتب المنطق **قوله** اي الكلمة جواب سؤال وهو ان الضمير في قوله وهي لا يخلو امان يرجع الى لفظ الكلمة لا الى مفهومها وكلاهما باطلان اما الاول فلان لفظ الكلمة اسم بقرينة دخول اللام عليها فيلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره اعني بالفعل والحرف واما الثاني فلانه على هذا لا يطابق بين الراجع والمراجع فلجواب بقوله الى الكلمة وحاصله ان الضمير يرجع الى الكلمة باعتبار المفهوم **قوله** ان التقاض لا يقتضيان ايراد كلمة لو مقام اذا كانا يتخلفان على واقف هذا الفرق لعل قوله اذا هو من ناسخ المصنف جواب سؤال هو ان كان الوضع مشتملا على الدلالة فينبغي ان يكون اية مستتر الوضع فذكر الوضع بقوله الدلالة في تعريف صاحب المفصل مستدركا بقوله واما صاحب المفصل محصل الجواب انه لا يستلزم الوضع فتدرك الدلالة لا بد من الوضع كما وقع في الفصل **م** وبطلان التفسير عن ضم القيد المتعلق ان المشترك واحد الواحد يكون محلا متعارفا على كل القيمة الحاصل عن ذلك العلم غير خفي ان مشترك الشيء وحده لا يخرج من غير ملا يتصور اصلا **قوله** يعني ان وجود اللفظ حينئذ يعلم بالمشاهدة لا من اللفظ **قوله** بطلان مفهومه لانه ليس هو جوفاً محمداً وليس سم فعل حرف بل من حيث انها موجودة بالوجود الخارجي ومتحققة في ضمنه فزاد بطريق الاستخدام كما قال سولا انو محمد الدوق **قوله** وهي الدلالة حيث قال في تعريف الكلمة اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع **قوله** اي في تعريف المصنف

فطابق الراجع بالمرجع وسم التقييم قوله اي منقسمه اه جواب سوال هوان ضمير هي اجمع الى الكلمة مبتدأ وكل واحد من الثلاثة المذكورة خبره والخبر يكون محمولا على المبتدأ وهما لا يصح الحمل لان الكلمة جنس وكل واحد من الثلاثة المذكورة من ذواته حملا لا انواعا على الجنس باطل حيث لا يقال الحيوان انسان بل هو عكس فيلان الحمل عبارة عن صدق الخبر على جميع افراد المبتدأ فيفهم منه ان كل فرد من افراد الكلمة من قبيل الاسم من قبيل الفعل والحرف ايضا وهو باطل اجاب عنه بقوله اي منقسمه حاصلا نه اذا حملا الانواع على الجنس يواد به التقييم لا الحمل الذي هو عبارة عن صدق الخبر على جميع افراد المبتدأ او جواب عن سواله ثلثة على الطريقة الاخرى احد هان المطابقة بين المبتدأ والخبر بشرط ولم يوجد ههنا والثاني ان الضمير لا ياد بين المرجع والخبر في غاية الخبر اولي من المرجع لان الخبر محل الافادة ودخل في الكلام والمرجع خارج عنه فينبغي ان يقول هو والثالث ان الجمع مجرف الجمع كما جمع بلفظ الجمع فيعلم منه ان الكلمة مجموع الامور الثلاثة والامر ليس كذلك فاجاب بقوله اي منقسمه الخ حاصلا اننا لانسلم ان الخبر هو قوله اسم وفعل وحرف بل خبره محذوف وهي قوله منقسمه فحينئذ يطابق بينهما لان كلاهما مؤنث ودعاية الخبر ايضا ثابت لان الخبر مؤنث والمراد من التقييم تقسيم الكل الى الجزئيات لا تقسيم الكل الى الاجزاء وتفصيله ان التقييم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى الاجزاء كما تقولوا السككيين خروا ماء وعسل والواو فيه وجب اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود لتب الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق الحكم على كل جزء بطريق الحقيقة فان السككيين لا يطلق على الخروا على الصلا ولا على الماء بل على المجموع وثانيه ما تقسم الكل الى الجزئيات كما تقول الحيوان انسان فرس بقرا الخ ولا بد فيه ان يكون الامور المنقسمة مشتركة فيصم ٢ اطلاق المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة فان الحيوان ان يطابق على كل واحد من الانسا ٣ الفرس الغنم والواو فيه مطلق جمع الافراد الثابت في كل فرس والتقييم الذي نحن بصدده من هذا القبيل فيصم اطلاق الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة واجيب عن الاول بوجاه وهو ان المطابقة بين المبتدأ والخبر بشرط اذا كانا اسمين ظاهرين او كان الخبر مشتقيا وهما ليس كذلك قوله الى هذه الاقسام الثلاثة وتفصيل المقام ان ههنا مذ هين مذ هب لشارح ومذ هب غيره من الشارحين كالفاضل الهند فاما مذ هب غيره فهو ان الربط مقدر على العطف لان كل واحد من المعطوفات المعطوف عليه معرف اجزاء الاعراب على كل واحد منها اثر الربط على العطف فاما مذ هب الشارح فهو ان العطف مقدر على الربط واللام يصح المحصر لما اجزاء الاعراب على كل واحد منها فبني على قاعدته وهي ان اجزاء الاعراب على المجموع والمجموع غير صالح لاجزاء الاعراب فاجب لاعراب على كل واحد من اجزاء فافهم واجواب سواله هو ان هذا المقام مقام التقييم ٤

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the previous page, discussing the importance of the 'Khat-e-Munawwar' and the role of the 'Munawwar' in the 'Munawwar'.

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ہو ممد لوللام الا ترى ان الاضافة في يوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها قوله اي من تلك
الاقسام اه في اشارة الى تعيين المرجع يعنى ان المرجع الاسم والفعل والحرف لالفاظ الاقسام الثلاثة و
الثالث لان هذا الالفاظ ليست بمقصودة تأمل قوله ان الحرف اه في اشارة الى ان بيان تعريف
كل واحد منها كيف يعلم من الدليل قوله لكنه مقترون اه دفع للتوهم الناشئ من الكلام السابق وهو
التبادر من المعنى في قوله تدل على المعنى المطابق فتوهم انه غير مقترون ولا يلزم توصيف
الكل وهو المعنى المطابق باقتران الجزء اذ المقترون باحدا لا زمتم لئلا لا الجزء وذلك لان تصانيف غير
صحيحة فاحاصل الدفع ان المراد من الفعل معناه التضمن فلا يلزم الخطأ قوله فالكلمة مشتركة اه
فان قيل ان المقصود من قوله قد علم له المعنى المعرف الجامع المانع وهذا لا يتوقف على قد المشبهة بل
يتحقق بمجرد المميز فلا حاجة الى قوله والكلمة مشتركة وحاصل الدفع ان هذا القول لتحقيق المعرف
وتمضيحه لهذا ادخل الشارح عليه الفاء التفسيرية ويمكن توجيهه بوجه اخر وهو ان الجمعية لا
يفهم الا من القى المشترك والمنفعة لا يفهم الا من المميز فلهذا اودعه الشارح تأمل قوله وليس المراد بحد
الخروج جواب سواله وان ينبغي للبص ان يذكر لفظ التعريف لان الحد عبارة عما يشتمل على آيات المحد
وبدليل الحصر ما يعلم الدلالة وعددها والاقتران عددها وهذا كلها من عوارض لكلمة الجاهل
وحاصله ان الفرق بين الحد والرسوم والآيات وغيرها عند المنطقيين واما عند النحويين فما متحول
قوله والله در المصخر جواب سواله هو انه لما علم بدليل الحصر حد كل واحد منها فيكون التصريح
الاتي مستكنا اجاب بما ترى حاصله ان للبص من الله خير كثير لا نه جعل الكلام في التعريف موافقا
لطبائع المتعلمين لان الطبائع متفاوتة فالاشارة كافية للزكي والتنبيه للمتوسط والتصريح للغبى فللمص
اشارة ولا الى التعريف بوجه الحصر ثم شبه به بقوله وقد علم بذلك ثم صرح فيما سياتي بالتعريف صراحة
قوله الكلام الخ فان قيل ينبغي للبص ان يذكر العاطف ههنا لان الكلام موضوع لعلم النحو كالكمة في ينبغي
ان ياتي بالعاطف ليحصل الربط والمناسبة بينهما قلنا ان عدك ذكر باعتبار ان لا يتوهم ان الكلمة موضوع
لعلم النحوصالة والكلام بالتبع لان المعطوف تابع للمعطوف عليه قيل لا يتوهم ههنا في ذكره لان المعطوف
تابع للمعطوف عليه في الاعراب والبنية الحكم بل الحق في الجواب ان يقال ان الكلام بحث اخر فصامتها
بالباب بعد الباب بالفصل بعد الفصل فلذلك لم يات به ههنا كما لا يوتي به الفصل بعد الفصل قوله ما

له اول الباء ههنا كذا على ان الاعتراض المذكور في الحاشية لا تدفع كلمة لكن ما يرفع بها المتعرض الى المحذو ونحن متعرض اليه هو انه يتوهم ما سبق ان الاسم
ايضا كونه له فدخل في حد الفعل فذكره بقوله كذا اه لان المعروف قوف على الجنس الشرعي هو ههنا ليس الكلام فلذلك لم يفسر الكلمة اه
لعلنا لان معنى الحرف الفعل للاسم عند الاستقلال في الدلالة والاستقلال في الاقتران الاستقلال مع عدك هو حاصل الشرح اه لفظ الخه قوله وقد علم
ما يقول وقد علم ذلك تعريف كل واحد منها اه ونقل ان المراد من هذا التعريف انما هي المانع مما ذكره من قبل من ان الخاضع له من سنن اه كذا في تعريف
كل واحد من الفعل المحرف في بحث كل واحد منها وايضا لا فائدة لقوله المذكور هو قوله قد علم ذلك اه لئلا يترك كل بل مما سبقت في الموضوعية فيكون الكلام
فصل اخر من الكلام فلما انما العاطف سميت التبعية فيها منشأ التوهم المذكور التبعية في الاحوال العارضة كذا هو طبيعة العطف لم يمتدح في علمت ان الاعتراض لا يلاي دفع
في الجواب وان الجواب الشارح لغو من وجهين فذكر ١٣ صفة يحمل الرحيم

بقیۃ الکلمتین قائلان واما قال تضمن دون ترکب لان صیغۃ التركيب لازمی محتاج الى زيادة كلمة من
للتعدية والاصلي في الكلام الاختصاص وفيه بحث من ^{من} ^{الاول} لان الحاجة الى زيادة كلمة من تجي لو
كان الكلمتين مفعولة فلم لا يجوز ان يكون فاعلا له والثاني انه لو قال ما تضمن بالاسناد او ما فيه
الاسناد لكان اختصارا لاسناد لا يكون بدون الكلمتين فلم يال الى الاطناب ^{عليه} اجيب عن الاول
انه على ذلك التقدير تكون الجملة خالية عن عائدا لموضوعه ^{لانه على ذلك التقدير يصير تقدير الكلام}
هكذا الكلام ما تركب كلمتان وعن الثاني انه لو قال ذلك لعلوهم ^{لانه على ذلك التقدير يصير تقدير الكلام} صد احد على الجزء ايضا لان الاسناد
صفة يتعلق بكل جزء **ونقول** اما قال تضمن دون تركب لان صیغۃ تركب تقتضيه ذكر الكلمتين
صراحة مع ان الامر والنهي نحو اضرب ولا تضرب كلامان وليس فيها ذكر الكلمتين صراحة بل احدهما
ملفوظة والاخر منوية **فان قيل** ان نحو ان جاءني زيد فاكرمه كلام مع انه غير متضمن للكلمتين
بل جملتين قلنا ان الكلام ليس عبادة عن مجموع ذلك بل عبادة عن قوله فاكرمه لا غير ونقول
ان الكلمتين اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما وهناك كلمتين حكما حيث يصح التعبير
عن كل واحد من الجملتين بالواحد مع بقاء الحكم النوعي بان يقال هذا ملزوم لذلك اعترض عليه
بان في قوله هذا ملزوم لان ذلك لم يوجد بقائه لان الحكم قبل التاويل هناك شرطي وبعد صاحليا
فالحق في الجواب ما نقل **قوله** حقيقة واحكامه جوابا لسؤال وهو انه قد خرج عن تعريف الكلام
مثل زيد قائم ابوه لانه تضمن الكلمات لا كلمتين **اجاب** بقوله حقيقة واحكاما وهناك كلمة حكمة
كما مر **انما قوله** اي يكون اه جواب سوال وهو ان نحو زيد قائم كلام مع انه لا يتضمن الكلمتين ولو تضمن
زيد قائم الكلمتين يلزم الاتحاد بين المتضمن المتضمن هو باطل لان التضمن نسبة بين الطرفين الطرفان
لا يكونان الاستغاثين ولو تضمن شيء اخر سو زيد قائم فهو ايضا باطل بعد **اجاب** بما تيسر حاصله
ان المتضمن بصيغته اسم الفاعل لجميع الكلمتين والمتضمن بصيغته اسم المفعول كواحد منهما وهذا
الجواب يعلم من قولنا **قوله** حيث وقع الكلمتين مفعولة ^{لانه على ذلك التقدير يصير تقدير الكلام} تضمن في قوة الواحد المذكور كنهه قال اي
تضمن كلمة وكلمة فهو من قبيل تضمن الكل وهو المجموع من الكلمتين للجزء وهو واحد لا باس فيه

قوله اي يكون اه جواب سوال وهو ان نحو زيد قائم كلام مع انه لا يتضمن الكلمتين ولو تضمن
زيد قائم الكلمتين يلزم الاتحاد بين المتضمن المتضمن هو باطل لان التضمن نسبة بين الطرفين الطرفان
لا يكونان الاستغاثين ولو تضمن شيء اخر سو زيد قائم فهو ايضا باطل بعد اجاب بما تيسر حاصله
ان المتضمن بصيغته اسم الفاعل لجميع الكلمتين والمتضمن بصيغته اسم المفعول كواحد منهما وهذا
الجواب يعلم من قولنا قوله حيث وقع الكلمتين مفعولة لانه على ذلك التقدير يصير تقدير الكلام
تضمن في قوة الواحد المذكور كنهه قال اي تضمن كلمة وكلمة فهو من قبيل تضمن الكل وهو المجموع من الكلمتين للجزء وهو واحد لا باس فيه

قوله ای تضمنا آجواب الی ہوان قوله بالاسناد مفعول مطلق لتضمن عند النہاء ولا یصدق
 حکم علیہ کماترے اجاب بقوله ای تضمنا حاصلہ نہ ظرف مستقر وقع مفعولاً مطلقاً
 باعتبار الموصوف المحذوف اعنی تضمنا فی صیر قوله بالاسناد مفعولاً مطلقاً لقوله تضمن
 مجازاً باعتبار الموصوف المحذوف ہو قوله تضمنا **قوله** بسبب الاسناد ہ جواب سوال ہوان الاسناد
 جزء من الكلام لہ فی التعرّف کلفظ تضمن کلمتین الاسناد لیس بلفظ لانہ امر معنوی والمرکب من
 اللفظ وغیرہ غیر اللفظ فقیر انہ کلمۃ ما باللفظ غیر صحیح حاصل الجواب باعتبار الاسناد فی تعریف
 الکلام بطریق السبب لا یجب ان یکون اخلا وجزء المسبب بل الغالب خروجہ کالوقت بالنسبة
 وجوب صلوة الظہر **قوله** احد الکلمتین اہ فیہ اشارۃ الی ان اللام فی قوله بالاسناد عوض عن المضاف الیہ
قوله والاسناد سبب احد الکلمتین اہ فیہ اشارۃ الی تعریف الاسناد الماخوذ فی تعریف الکلام
فانقيل ان النسبة ثابتة بین المدلولین لا بین الکلمتین بل بینہما التضمین والارتباط قلنا المراد بالنسبة
 التضمین ضم احد الکلمتین الی الاخری او فی العبارة حذف المضاف بقدرہ نسبتہ مدلولاً لحد
 الکلمتین اہ **فانقيل** ان تعریف الاسناد لا یصدق علی الاسناد فی الکلام الشرطی نحو ان جاء
 زید فا کومتہ فان ہناک نسبة الجملة الی الجملة وجوابہ ما مر انفا **قوله** فائدة تامة اہ فیہ ا نہ
 لا یصدق علی الاسناد فی نحو ضرب زید مثلاً لان الحاجة ماسة الی ذکر المفعول بہ غیر من
 المفاعیل **اجیب** بان المراد بالفائدة التامة ان لا یکون المخاطب متطوّر الی لفظ الاخر انتظار المحکوم
 والمحکوم علیہ بخلاف الانتظار الی المفعول بہ غیرہ فانہ لیس بھذا المثابة **قوله** فقولہما الخ فیہ
 اشارۃ الی بیان الجنس الفصل **قوله** فان کلا واحدہ جواب سوال ہوان اطلاق الکلام علی نحو اخر
 ولا تضمن لا یصح لان الکلام ما تضمن الکلمتین ہا کلمۃ واحدة فاجاب بما تری **قوله** منوبۃ اہ
فان قیل ان نحو لا تضرب متضمن للکلمتین صریحاً لحد ہا کلمۃ لا والاخر کلمۃ تضرب قلنا
 ان المراد بان یکون احد ہما مستند والاخر مستند الیہ اللام حرف لیس بواحد منہما **قوله** و
 حیث اہ جواب سوال ہوان تعریف الکلام باطل لحد صدقہ علی نحو زید قائم ابوہ فانہ کلام

لہ یعنی ان الباسیۃ الجار والمجرور متعلقہ صفۃ لمحذوف او ظرف لغو فیکون یاد تہ حاصل لبيان اصل المعنی لا التقدير التعلق کذا قال
 الفاضل السیالکوٹی **لہ** و ہوان الکلام ہا لجزاء فقطو الشرط قید للحکم الذی فی الجزاء والقیید خارج عن الحکم **لہ** فعلی ہا لا یصح
 قولاً احیدہا لمقوۃ والاخر منوبۃ **لہ** اور نیز قائم او زید قائم ابوہ الاول مثال الکلام الذی خبرہ مرکب من اسم الفاعل فا عدوانی مثال
 الکلام الذی خبرہ جملة اسمیۃ الثالث مثال الکلام الذی خبرہ جملة فعلیۃ **لہ** ہو کوں معنی الفعل مشتکلہ علیہ من قبل اشتغال کل طے
 الجزیہ بہا لیس کہ لہ لان معنی تضمن کل علی التضمن علی قوله بالاسناد **لہ** قول ہذا مستند الکوفیین لان الیہم قالوا المضاف الیہ الخیف الامم بناء
 المضاف والتوین علیہ اذ اخری ظہر فقط کما حققہ مولانا جلال الخفوی موضع آخر **لہ** قولہ قلنا اہ حاصل ان المراد من النسبة المعنی الخفوی ہو
 التضمین والقول کن فی المضاف فعلی الاول لیس مستند علی الاطلاق حقيقة علی انہ انی مجاز تسمیۃ الدال بوہ **لہ** الاول کذا قال فاضل السیالکوٹی **لہ**
لہ یعنی لیس المراد بالکلمتین من الکلمتین المراد ہا کون حد ہما مستند والاخر مستند لہ کما قال الشرح و بینہما اسناد **لہ** ہو قولہ احد الکلمتین

مراد بالاسناد

معانہ لا یضمن الکلمین بل اکثر کلمات اجاب بقوله حيث كانت الكلمتان اعم اه حاصل ان قائما بوه فی قوله
 زید قائم ابوه بتاویل قائم الالب وقائم الاب کلمة واحدة حکما والكلمة المحکمة هی التي يكون بالتاویل کلمة
 واحدة فان قيل ان التاویل بقاء الالب لا يكون مخرجاً له من ثلثة کلمات والکلام لا يكون الا کلمتين
 فلم یفد تاویل شيئا قلنا ان الالب فی قوله قائم الالب مضاف اليه المضاف اليه خارج عن الکلام
 فی الحكم لان قيد للمضاف وقيد للشيء خارج عن المقيد فی الحكم غالباً وهنالك كذلك فيكون کلاماً
قوله ودخل فيه ايضاً جواب سوال وهو ان التعريف لا يصدق على مثل جئت ممل وديرة
 مقولوب زید فانه کلام معر ان المسند اليه في هذا اللفظ ممل ليس بكلمة اجاب بما ترمي حاصله ان المسند
 اليه في حكم هذا اللفظ تقديره هذا اللفظ ممل وهذا اللفظ مقولوب زید ولو قيل هذا اللفظ ممل
 مركب من ثلثة کلمات من هذا ولفظ ممل فقل ان المسند اليه لفظ هذا واللفظ لتعيين المشار اليه
 ولو قيل ان التوفين من خواص الاسم فلم يدخل على الجسق قیلاً ما لا نه لفظ حکماً او لانه يجوز ان يكون
 هذا الخاص من الخواص الاضافية يعني بالنسبة الى الفعل والحرف قائم **قوله** اعلم ان اه جواب
 سواله هو انكم قلتم فی الامثلة المذكورة كذا وكذا يعني اعمية الکلمتين من التحقيقية والمحکمية فما
 تقولون فی مثل ضربت زيداً قائماً فان التاویل فيه لا یصح وحاصل الجواب ان الکلام عند الملم ما تضمن
 الکلمتين بالاسناد یعنی يكون فيه اسناد واحد فلو كان فيه اسناد واحد فلا بأس هذا الجواب لا يجزى
 للاعتراض السابق لان في السابق اسنادان احدهما بين المبتدأ والخبر ثانيهما في الخبر قائم وانما قال
 ظاهر لان فيه اشارة الى انه يجوز اعتبار قيد فقط فی تعريف الکلام ای ما تضمن کلمتين فقط لكنه
 خلاف الظاهر ولو قيل انما قال الشارح اولاً ان کلام المص ظاهر وثانياً ان کلام صاحب المفصل صريح
 في هذا التعبير تفنن محض یعنی تدقيق جاء به لتحسين الکلام فاما قال کلام صاحب المفصل
 صريح في ان الکلام هو خبريت والمتعلقات خارجة عنه لان المذكور في کلامه في فصل فهو يدل على
 حصص المسند اليه في المسند یعنی يدل على ان الکلام هو الکلمتين لا غير اما المص فلم يرد **قوله** اعلم اه
 جواب سواله هو ان المص قسم الکلام الى الجملة الاسمية والفعلية الاول هو بقوله السبع والثاني بقوله واسم

اه لان النسبة في تلك المركبات جملة ليس مقصوداً لانهما يجوز التعبير عنهما بما يفيد الجمال وهو المفرد كما قال الفاضل لا اري **اه** قوله
 فان قيل اه حاصل ان قائم الالب لم يركب فكيف يصح عليه في حكم المفرد قلنا المراد القائم المضان فقط والالب مضان اي تعيين القيام ومن قيل
 وقيل لشي يكون جاعل الشيء كذا في حواشي الفوائد **اه** لان الکلام ما تضمن الکلمتين **اه** یعنی تضمن لهما الحقيقة ولا حتماً حقيقة فظاهر
 واما حكا فلان لا يصح التعبير عنه بالمفرد وحصل الجواب ان کلام المص ظاهر في ان نحو ضربت زيداً قائماً مجموع کلام لانه لم یفد تعريف الکلام بقية شرح
اه قوله انما قال ظاهر اه وجه الظهور انه لم يذكر في تعريف الکلام قيداً الا على ان المراد في الکلام انما هو تضمن کلمتين فقط **اه** وهو
 لفظ بهو حيث قال الکلام هو المركب من کلمتين استناداً الى الاخرى ويسمى الجملة كذا في المجال **اه** وهو الجسق
 والبر **اه** يكون کلمة حکماً واما التاویل فيدخل في تعريف الکلام **اه** خارج عن الحكم فلم يكن مركباً من
 ثلاث کلمات **اه** مع انه ليس باسم لانه قسم من الکلمة وليس بكلمة كما مر انفاً **اه** ففي المثال المذكور ليس للاسناد واحد
 فلهذا **اه** اي في قوله ان کلام المص ظاهر **اه** اي اعتبار قيد فقط في تعريف الکلام **اه** اي تعريف
 صاحب المفصل للکلام **اه** یعنی ما الوجه للشارح في التعبير ولا بلفظ الظاهر وثانياً بلفظ التصريح **اه** مفتي عبد الرحيم

فعاد لم یغنی النسبة بین الجملة والكلام ولا بد من بیان النسبة بینهما اجاب بقوله ثم اعلم اه وحاصل الجواب
ان فی النسبة بین الكلام والجملة اختلاف والمهم اورد العبارة على وجه ينظر الى ميل الى كلام المذهبين
دعایة لكلام المذهبين **قوله** وفي بعض الحواشي الى الهندية **قوله** المقصود لذاته وهو الاسناد الذي
يقصد به المتكلم الا فائدة للمخاطب فائدة قائمة اولاً وبالذات سواء توقف الا فائدة على اسناد اخر ولا
واما غير المقصود لذاته فهو الذي يكون موقوفاً عليه لا اسناد اخر هو المقصود لذاته ووسيلة لما هو المقصود
لذاته كما الاسناد الذي يكون بين اجزاء الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ وصفة للموصوف مثل زيد
قائم ابوه لان اسناد قائم الى ابوه هو وسيلة لا اسناد شبه الفعل مع الفاعل الى زيد لان المتكلم قصد نسبة
قائم والاب الى زيد وهذا موقوف على الاسناد بين جزئها فانهم **قوله** اي لا يحصل الخ
جواب سوال هون الاثنيان من صفات العقلاء والكلام من غيرها اجاب بما ترى حاصله ان اذا
نسب الاثنيان الى ذوى العقول يرا دبه المنسب بالاقسام واذا نسب الى غيره ذوى العقول يرا دبه الحصول
كما هو القاعدة قيل عليه لما كان المراد بالاثنيان هو الحصول فلم يرد كسر المص الحصول لا بتلء قلنا الكتابة
البلغة من التصريح **قوله** اي الكلام اه فيه شاع الى ان بذلك اشارة الى الكلام لا الى التضمن ولا الى
الاسناد لان كلمة ذلك موضوعة للمعبد والكلام بعيد **قوله** الا في الاستثناء مفرغ اي لا يحصل
الكلام الا في احد هذين التركيبين فان قيل ما الحكمة في ان المهم مفرغ في تقسيم الكلام بالحصول
يصرح في تقسيم الكلمة بالحصول قلنا ان التركيب الثاني العقل يتوقف الى ستة اقسام كما بين الشارح
والكلام لا يحصل الا في الاثنين منها فاحتاج الى المحصر لا خارج ما ذكرنا بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس
هناك امر اخر حتى يحتاج الى المحصر فان قيل ما السرفي ان المهم اخر المستند اليه حيث قال لا يتأتى ذلك
والزمشري قد مضى حيث قال ذلك لا يتأتى قلنا انما اخره المهم اخرها للكلام على مقتضى الظاهر
لان السامع يكون خالفاً له من غير متعدد في هذا الخبر ولا منك فلا يحتاج الى **له** فصاحب الفضل
وصاحب البلاغ في هذا الزاد فيها حيث قال لا والى الكلام بوالركب من كل من سدرت احدهما الى الاخرى يسمى الجملة والثاني بتركيب الكلمتين او ما
يجرى مجرىهما بحيث يغير السامع ويسمي كلاماً وجملة كما قال الجوال صاحب التسهيل فمبطل الى بان الكلام اخص من الجملة لانه قبل الكلام في تخرجه
بالاسناد المقصودى حيث قال الكلام ما تضمن من الكلم اسناداً مفيداً مقصوداً لذاته كما في التسهيل **م** **له** يعني ان المراد من بعض الحواشي شرح
الهندى وانما يعرّف الحواشي للاهم كما وان قيل يكتبون الشرح المذكور في حواشي الكافية اي في بابها كما قال عبد الرحمن **م** **له** **قوله**
اي الكلام فان قيل لم يحذف المهم من الضمير المستتر في قوله لا يتأتى ولم يقل لا يتأتى الا في اسمين اه قلنا لان في قوله لا يتأتى آه تقسيم
الاسناد ارجاء الى الضمير اقول من قبله من **م** **له** فلك لا يتأتى في كلام ولم يقدّر يكون الكلام جملة اسمية فيل على الدوام والاشبات
فان الاصل في السند الى المتقدم كما فعل صاحب الفضل كما قاله عبد الرحمن **م** **له** اي فيما بعد من فصل حيث قال لا يتأتى في ذلك الا في اسمين او اسم
ولعل **م** **له** فانه قد يتوقف في قولنا الكلام ان كان اسناداً مطلقاً سواء كان مقصوداً لذاته او لا ولم يفرقه بكونه مقصوداً لذاته **م** **له** اي وما
الاسناد الذي هو غير مقصود لذاته فهو **م** **له** من قبيل كذا العود والارادة اللازم لان الحصول لازم للاثنيان **م** **له** **قوله**
ولا يتأتى ذلك اه في كلامه فلا بد ان يشاء الى **م** **له** لان من العيون ان الكلام لا يحصل من الاثر والاسناد لا يله من سنده مستند بهما لا
يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل **م** **له** اي في قوله ولا يتأتى ذلك **م** **له** **قوله** حيث قال فان التركيب ثلثي العقل
بين الاقسام الثلاثة يرتقى الى ستة اقسام ثلاثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلاثة منها من
جنسين اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف وتام التفاصيل في الشرح **مفتي عبد الرحيم**

ان كان المراد من الاسناد هو الحصول

التقو والتاكيد في حكم هذا الخبر بتكرار الاسناد بل يحتاج الى اصل حكم هذا الخبر اتفاقا من المتحضرين
 اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لتزليل غير المتعدد بمثله المتعدد فقد مر ليفيد التقو والتاكيد
 بتكرار الاسناد **قوله** في ضمنه جواب سواله وان كان ذلك اشارة الى الكلام والكلام لا يكون
 الا من الاسمين واسم وفعل فيجيب ان يلزم الاتحاد بين الظرف والمطرف فيصير المعنى ولا يتأتى الكلام
 الا في الكلام ولا يتأتى الاسمان الا في الاسمين ولا يتأتى اسم وفعل الا في اسم وفعل وهو باطل
 اجاب بقوله في ضمنه اه حاصله ان ههنا ظرفية الخاص للعام لان الكلام الذي هو العام يعنى باعتبار
 طبعية مفهومه لا يوجد الا في ضمن الخاص الذي هو اسمين واسم وفعل فلا اتحاد بين الظرف
 والمطرف ويمكن الجواب بوجه اخر وهو جعل في بعضهم العلاقة بينهما ظاهرة لكن هذا
 ضعيف لانه على هذا يلزم تركيب الشئ عن نفسه وهو ايضا باطل **قوله** احد ههنا مستند الآخر
 مستند اليه اه جواب سواله وان كان مثله زيد وعمش وغلام زيد وستة عشر اسما مع انه ليس بكلام اجاب
 بقوله احد هما ان حاصله ان مجرد حصول الاسمين لا يكفي في حصول الكلام بل لابد من الاسناد
 وليس ههنا اسناد تأمل وانما قد تم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لا يستحقاق الجزئين التقدي
 وانما قد تم الاسم على الفعل في تركيب اسم وفعل لا يستحقاق الاسم التقديم وفي بعض
 النسخ او فعل اسم يتقدم الفعل على الاسم فقد مر في الذكر ليوافق الواقع **قوله** ونحو يا زيد
 اه جواب سواله وان كان نحو يا زيد كلام مع انه مركب من اسم وحرف اجاب بقوله نحو يا زيد اه حاصله
 ان طرفي الاسناد ههنا مقيدان هو الفعل والفاعل فيكون الكلام ادعوم مع فاعله والمند من متعلقا
 الكلام كالمفاعيل بعد لفاعل في هذا الجواب على من قال انه مركب من اسم الفعل الاسمين احدهما
 ملفوظ والاخر منطوق وفي هذا المقام بحث سيأتي في المنادي تأمل **قوله** اي كلمة جواب سوالين احدهما
 ان كلمة ما لا تخلو ما ان تكون عبادة عن اللفظ او عن الشئ او عن الاسم والكل باطل اما الاول فلانه
 ينقص بالمركبات مثل زيد قائم فانه لفظ دال على معنى اه مع انه ليس باسم واما الثاني فلانه ينقص
 بنقش زيد ما خوذ مع ذات الجدل لانه شئ دال على معنى في نفسه مع انه ليس باسم لانه مركب من اللفظ و
 غيره والمركب منهما ليس بلفظ واما الثالث فلانه يلزم الدلالة وان مقتضى المعرف موقوفة على كل جزء

له يعنى ان هذا من قبيل تحقق للعام في ضمن الخاص لان قوله ذلك اشارة الى طبيعة كلية فلا يلزم جرح الطرفين المظروف كذا قال عبد
 الرحمن **له** حاصله ان الكلام ان كان خاصا يلزم المحال بغيره وهو تركيب شئ من نفسه وان كان عاما فلا حاجة الى ارتكاب المجاز وهو محل
 في بعض من كذا في نحو اشئ **له** لا يقدم الفعل على الاسم في الجملة الفعلية طبعاً تقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع
له قوله بنقش زيد انما اقول هذا من الواو سيا وكذا لا اعتراض لنا في ما فصلناه في تعريف الكلام فقد ذكره **له** اي ضمير ذلك
 في قوله ولا يتأتى ذلك **له** وذا شائع واقع في كلامهم **له** وهى ان كل واحد منهما من الحروف الحجازية **له**
 اي ليوافق الذكر الواقع لتقدم الفعل على الفاعل **له** وهو مرجع لان العمدة هو الاحق بالتقديم ذكرنا **له** استمر في حرف
 انما يكون اسم فعل قبل الاستار كما سماه الافعال فيكون جزء الجملة كل ما ذكرنا لان احدهما يعنى المسند بحرف النداء ملفوظ والاخرى
 المسند بغيره فالمنادى على هذا ليس جزء الكلام ايضا **له** لان الاسم مفرد ولا يضمن من الكمية وي مفردة كذا في **له** مفتي

من اجزاء التعريف منها الاسم فيلزم الدار والثاني ان للبتل^١ والخبر اذا كانا معا فتين فلا بد من ضمير الفصل بينهما وهما معا فان كان الموصول مع الصلة معا فترين ان يقول الاسم هو ما دل فاجاب بقوله اي كلمة وحاصل ان كلمة ما ليست عبارة عما ذكرته حتى ترد الاشكالات المذكورة بل عبارة من الكلمة فلا يرشئ ولما في كلمة ما بالكتابة فلا بد الثاني لان ما موصوفة لا موصولة وتجويز السؤال هكذا ان تعريف الاسم بقوله ما دل باطل لعدم الاطراد لدخوله في الاربع لانها ايضا اشياء تدل على المعاني وليست باسم وهو الظاهر حاصل الجواب ان كلمة ما عبارة عن الكلمة والدال^٢ الاربع ليست بكلمة وانما سرق قوله دل بدلت ليطابق الصفة الموصولة كائن^٣ اه فيه مراد على بعض الشارحين حيث قالوا ان الجار والمجرور ظرف لغو متعلق بقوله دل وجه الدال ان الصلة الدالة من الحروف الجارة حرف الباء او على لا كلمة في واخذ في بمعنى الباء هجاء واخذ الجا في التعريف شنيع لان معنى التعريف على الاضاح ومبنى المجاز على الخفاء وبينهما تاف وما قد مر كائن بالجور فيه دل على بعض خرافة حيث قالوا ان الجار والمجرور ظرف مستقر باعتبار المتعلق اعني به كائنا بان نصب الجا عن المعنى وجه الدال ان الحال قيد لما ملزى الحال في الاصل في التعريف العموم والتقييد يتنافى العموم قوله اي في نفس ما دل المحجوب جواب سؤالي هو ان الضمير في نفس لا يخلو اما ان يرجع الى المعنى فحينئذ يلزم ظرفية الشيء لنفسه ايضا يلزم الظرفية في الاعراض لان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا والمعنى ليس بواحد منهما وايضا لا يكون المفصل على فهم المجمع لان الضمير في المجمع ارجع الى الكلمة وهما الى المعنى او يرجع الى الكلمة فيلزم ارجاع الضمير الى كرا الى المؤنث وايضا يلزم الظرفية في الاعراض او يرجع الى الاسم فيلزم الدال لان تقديره على هذا الاسم اسم دل على معنى في نفس الاسم فيتوقف عليه تعريف الاسم لتوقف الكل على الجزء ولو رجع الى ما يلزم التكرار لان كون المعنى في نفس الكلمة ليس لا كونها مدلول الكلمة ويعلم هذا من قوله ما دلا ايضا اجاب عنه بقوله اي في نفس ما دل حاصله ان الضمير ارجع الى ما دل وليس فيه فساد لان مدلولية المعنى في الاول لا عم من ان تكون في نفسها او في غيرها وفي الثاني في نفسها **قوله** يعنى الكلمة المحجوب جواب سؤالي هو ان ارجاع الضمير الى ما دل باطل لعدم المطابقة بين الراجع والمرجع في الافراد والتثنية لان الضمير مفرد وما دل مثني ايضا لا يصح ظرفية لان ما دل ليس من الزمان المكان والظرف لا يخلو عن احد هما اجاب بقوله يعنى الكلمة وحاصل ان الضمير ارجع الى ما لكن ذكره للتنبيه على ان ذكر الموصو

بدون **قوله** ليست كلمة لانها لا يتلفظ بها القرية على تخصيص كلمة بالكتابة هي المقصود بالكتابة لا اعتبارا في الاقسام كما قال بلدرجاس **قوله** ان صلة الدلالة آه وايضا اذا كان متعلقا بل يلزم الفصل بين الصفة والموصو^٤ بالاجنبى وهو باطل قول اربعة ههنا غير متقرر في الموضوع ولا في بعض بينهما في نفس نفس جعل متعلقا بل لان من متعلقة بمعنى فلما كانا متعلقين بفعل واحد ليس لحدان حكم بالاجنبية بينهما فان الفصل يعنى نفسين الصفة والموصو^٥ جاز ليس باطل نعم لا كلام في انه ترك الاول الوجه الثاني لعدم جعل الشارح في نفس متعلقا بدل لما هو بذا لا ما ذكره في الفا فصل في حكمه بظلاله بسبب جنته في هذه حكمه بظلاله كلاما ١٢ **قوله** واما الرابع فلان يلزم الفاصلة بين الراجع والمرجع ١٢ **قوله** ان تعريف البتلة^٦ قضاها اما تعريف الخبر فان الموصول آه ١٣ لان المجلس هو دليل هذه الكلمة في ضمير نفسها ارجع الى الكلمة ١٣ **قوله** اي في قوله ما دل اسم

الصلة لا يجوز كذا في الحاشية الزبدة والجواب عن الثاني ان كامة في ليست للظرفية بل للاعتبار كما
ستقف عليه **قوله** قد كيد الضمير الجواب سواله وانما فاستوما بكلمة فلا يصح تنكير الضمير بعد
المطابقة بين الراجع والرجوع في التنكير الثاني وهي من شرط الادجاع وحاصل الجواب ان كلمة ما
اعتبارين اعتبار اللفظ واعتبار المعنى فبالاعتبار الاول مذكرة بالاعتبار الثاني مؤنث فلا مخطوفا
قيل يلزم على الشارح اعتراض الاول ان يلزم في كلام الشارح تناقض لانه يعلم من تفسيرها بالنكرة
ان ما موصوفة ويعلم من تصحيحه بقوله بناء على لفظ الموصول ان ما موصولة وكون الشيء الواحد
موصوفا وموصولا باطل لان الموصولة معرفة والموصوف نكرة والثاني علم اشتمال التعريف بالجنس
على تقدير كون كلمة ما موصولة لان الموصول مع الصلة شيء واحد اجيب عن الاول بان صوة
كلمة ما محتمل لها ولذا في الشارح اولا بالنكرة وثانيا بالمعرفة حيث اطلق لفظ الموصول
وتفسيرها بالنكرة ولا مشعري ان الاصل في الموصوفة لانه واقع موقع الخبر والاصل في الخبر
التنكير عن الثاني انه يجوز ان يكون المحذوقا وهو المحذوف بالفصل فقط كما جوزه بعض
المنطقين تامل **قوله** قال المصنف في الايضاح اه هذا التوجيه لبيان معنى كون المعنى في نفسه جواز كون
ضمير في نفسه راجعا الى المعنى بناء على صحة كلمة في عن معنى الظرفية الى معنى اعتبار مدخولها كذا
في العصمة **قوله** الضمير فيما دل على اه اي الضمير البارز في قوله في نفسه الا في ضمير اخر لا يرجع الى
المعنى بل الى الموصول هو الضمير المستتر في دلوك **قوله** الضمير في نفسه يرجع الى المعنى لكان اخضا وحفظ من
المناقشة كذا في العصمة **قوله** ما دل على معنى الجواب عن السؤالين الاول ان الضمير اذا كان راجعا الى المعنى في
ظرفية الشيء لنفسه هو محال وايضا الظرف لا يخلو عن ما او مكانا والمعنى ليست بواحدة منهما فاجاب عنه
بقوله ما دل على معنى باعتباره في نفسه حاصله ان كلمة في ليست للظرفية بل للاعتبار لكون المعنى
معتبر في نفسه مستقلا بالمفهومية يعني بان اعتبار امر خارج عنه لحاظه واكتفى انه على هذا يلزم كون
المعنى الاول مدلوله وهو باطل وهذا يعلم من القاعدة وهي انه اذا نسب الى المعنى شيء بواسطة في لا بد ان
يكون ذلك الشيء دالا على المعنى فالضمير في نفسه راجع الى المعنى فيكون دالا على نفسه فيلزم المحال
المدكور ما دفع هذا ايضا بقوله باعتباره في نفسه حاصله لانه ان هذا القاعدة فيما اذا كانت كلمة
في بمعنى الظرفية وهم بناء على الاعتبار فلا مخطوفا كذا في عبد الرحمن **قوله** الدال في نفسها
حكمها كذا اي الدال الملحوظة في حداتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط البلد او قرية
له قوله عدم اشتمال له قول هذا الاعتراض بناء على زعم الفاضل هو ان الجنس هو ما دل على معنى وقوله
نفسه غير مقترن به فصلان انه على انه لا يختص بموصولة بل هو وارد على تقدير جعل ما موصولة ايضا بالدليل الذي ذكره مع ادنى تغيير
له قول لعل الشارح نقل ما في الايضاح من قول المصنف في علم النظر لا يتوجب على ان قل شيء تصح النقل بل العهد على المصنف لانه لا يمتد من جازم
له كالحظ في حدته لانه في ضمن غيره كما في مقابلته الى الحرف **له** في هذا الصبح تنكير الضمير لراجع اليه **له** الموصولة
والموصوفة **له** بدل قوله الضمير فيما دل على المعنى في نفسه **له** اقول بهذا في صيغة دليل المحال المذكور فلو قال هو محال لان
الظرف **له** كان صحيحا **له** مفتي محمد عبد الرحيم عفي عنه

تفسیرہا قبل یعنی ان الابتداء اذا لاحظہ العقل قصدًا وبالذات یعنی بغیر اضافۃ الی شئی اخر من المکان وغیرہ
 کان مستقلاً بالمفہومیتہ وکان هذا المعنى اسمياً لان الابتداء بهذا المعنى معناه في الفلاسفة آغاز کردن فهو
 مصداقاً للمصداق اسمی معناه اسمی اذا لاحظہ العقل تبعاً وبالعرض یعنی بالاضافۃ الی السیور من البصر کان
 بهذا الاعتبار مدلول کلمتہ من غیر مستقل بالمفہومیتہ **قوله** ملحوظ فی ذلک الخ جواب سوالک ہوا ان الحرف
 ایضاً مدک قصد لان المدک قد قصد بدک اجاب بما تری حاصل من المراد بالمدک قصد ان یتكون
 مستقلاً لا یتحتاج فی التعقل الی تعقل امر اخر بخلاف معنی الحرف فانہ یمتاز الی الغیر
 فی التعقل **قوله** یصلحہ جواب سوالک ان المراد بادراك القصد ے هو الاستقلال
 بحیث لا یتحتاج فی التعقل الی امر اخر فینبغ ان یتكون الاسماء المتضائفة من قبیل الحرف
 لانہا تحتاج فی التعقل الی امر اخر کالاب یتحتاج فی التعقل الی تعقل الابن مثلاً اجاب
 بقوله یصلح الخ **قوله** التلا حظہ غیرہ دفع دخل و ہوا التوابع مثل الصفۃ والحال مکاتبتعا
 للشیء عا فینبغ ان یتكون غیر مستقلاً ولا مرئیس کذلک فاجاب بما تری حاصل من المراد بال
 المدک التبعی یتكون التلا حظہ الغیر والتوابع المدک کوة لیست کذلک **قوله** لزمہ تعقل
 متعلقہ جواب سوالک ہوا ان الابتداء من جنس النسبة بین المبتدأ بہ الذی هو الفعل و بین المبتدأ
 عنہ الذی ہوا المکان فیتوقف تعقل علی تعقلہا بالضرۃ فلا یتكون معنی مستقلاً وحاصل
 الذی فہو ان توقفہ لا یتبدل علی المتعلق علی قسمن احد ہما علی فعل ما و ممکن ما کتوقف
 الفعل علی فاعل ما و ثانیا علی فعل معین ومکان معین کتوقف من علی السیور البصر فالاول
 یستلزم جمالیہ والثانی تفصیلیہ فالوقوف علی طریق الجمالیہ لا یضر فی الاستقلال لان للضرۃ فی
 الاستقلال ما لا ید من کثر کمافی التفصیل فی الجمالیہ لیس کذلک وتوقف الابتداء علی تعقل یر
 الاستقلال بطریق الاجمال ہوا لا یضر لان المتعلق الاجمالی غیر ملتفت بالذات فکفت الدلالة
 علیہ من غیر کثر تأمل **قوله** وهو بهذا الاعتبار ما ی الابتداء باعتبار کونه معنی مستقلاً بالمفہومیتہ
قوله مدلول لفظ الابتداء فقط لا یقال ان هذا المحصر منوع لان الابتداء بهذا الاعتبار مدلول
 لفظ الاول ایضاً لاننا نقول ان المحصر بالقیاس الی کلمتہ من **قوله** فلا حاجۃ فی الذلۃ ای فی دلالة لفظ
 الابتداء علیہ ای علی **قوله** علی متعلقہ ای متعلق الابتداء **قوله** حالۃ بین السیور و
 البصر لہا الصفتہ قائمۃ و ہو معنی قائم بالسیور بالقیاس الی البصر **قوله** لتعرف حالہما و الحال
 کون السیور مبتدأ بہ فہو کون البصر مبتدأ عنہ کذلک فی الصفتہ فالحاصل ان المعنی ان کان یمکن
 ان یکلف بالوکان ملتفتاً بالذات فانی لا بد من کثر متعلقہ بضم کلمۃ اخرى لذل علیہ **قوله** ہوا ای لا تہتم و باعتبار
 ان ملحوظ قصد لزمہ تعقل متعلق تبعاً مدلول لفظ الابتداء ای لا حاجۃ فیہ فی دلالة لفظ الابتداء علی متعلقہ جمالیہ ای ضم کلمۃ اخرى لہ
 کذا قال برزخ الرحمن **قوله** عبد الرحیم **قوله** فقط اسم فعل معنی انتہا ے اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنی لفظ
 الابتداء فانتہ عن جعلہ معنی من **قوله** ای استفاد من لفظ فقط **قوله** عبد الرحیم

تعلقه بصورته في ذلك المتعلق فهو معنى مستقل بالمفهومية ولا فلا قوله ولا أن يدل أولاً
 يمكن أن يدل عليه قوله المحاصل جواب سوالين احدهما انه يفهم من قوله فالابتداء مثلاً انه اذا
 تعلق الابتداء بهذين الملاحظتين يكون مستقلاً وغير مستقل فلهذا يلزم ان يكون الشيء
 الواحد مستقلاً وغير مستقل بينهما منافات والثاني انه لما كان لا مبتداً مستقلاً فينبغي ان يكون
 كلمة من ايضاً مستقلاً بسبب الابتداء لان معناه الابتداء فاجاب بقوله والمحاصل حاصله ان
 الاستقلال من جهة وعدمه من جهة اخرى لان لفظ الابتداء موضوع كلي وهو آغاز كردن مع قطع
 النظر من هذا المكان وهذا الفعل ولفظة من موضوعه لكل واحد من جزئيات المفهوم الكل وجزئيات
 المفهوم الكل آغاز كردن ازين فعل وازين مكان فالاستقلال من جهة اول وعدمه من جهة الثاني
 فلا منافات او تحوير السؤال هكذا ان الاستقلال عدمه ضد من فلما ورطها مثلاً لا واحداً
 اعني لا مبتداً فدفعه بما تروى فان قيل ان بين المحاصل والمحصل منافات لان المحصول
 يدل على ان الابتداء امر واحد لكنه اذا لاحظ العقل قصداً كان مدلولاً اسماً واذا لاحظ
 العقل من حيث انه حالتين السيرة البصرة كان مدلولاً حرفياً والمحاصل يفيد ان
 الابتداء الكل مدلولاً اسماً وجزئياتهم مدلولاً حرفياً ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكل قلنا مدلول
 المحصول المحاصل واحد هو ان لفظ الابتداء موضوع للبعث الكل هو الابتداء بدنه ملاحظة ايضا
 فيكون المعنى واحد هو آغاز كردن لكنه ضعفه لفظان هما الابتداء ومن لا بأس فيهما والفرق بين المحصول
 والمحاصل ان المحاصل ما يفهم من الكلام لا تكلف المحصول ما يحصل يفهم من الكلام بتكلف كذا
 في العصمة قوله اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ما حوذاً قصداً يمكن ان يعتبر النسبة اه فيه منع
 هو ان كلا في كل انسان كاتب التلملاحظة افرادة مع اعتبار النسبة بينه وبين غيره فلا بد من التخصيص
 كما سبق قلنا بان كلا التلملاحظة افرادة وهذه الالية ليست بمعتبرة وانما كانت مقبولة لو كان الت
 ملاحظة غير افرادة واذا كان كذلك لا يفيد هذا الالية استقلال الكل حتى لا يكون مبتداً وكذلك
 في العصمة قوله واذا قلت هذا جواب سوال وهو ان صاحب المفصل ارجع الضمير في قوله في
 نفس الى البعثة المقص الى الكلمة ما هذا الا مخالفة عنه ايضاً ان المعنى قريب فينبغي ان يجعل الية جاعلة بما تروى

له قوله لا ان يدل عليه بصيغة المجهول اى لا يمكن كون معنى الحرف مدلولاً عليه بذكر الحرف عند اسامع اللبنة اللفظ
 الدال على المتعلق معه به بحسب الغلبة للفهم بطريق السهولة والافحوز فهم المعاني في نفسها من القران والاحوال كذا في العصمة
 ١٢ م وهي الابتداء المخصوصة لانها لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال ١٣ م
 قوله لا بد لئلا يخل بعدم كون الجزئيات محكوماً عليها وبها والمحاصل ان النسبة لا بد ان يكون بين المحكوم عليه وبه فلا جدية
 ان يكون لكل واحد منهما ملحوظ قصداً بالذات ليعتبر النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظة قصداً بالذات فلا يصلح ان
 يكون محكوماً عليها وبها ليعتبر النسبة بينهما كذا قال عبد الرحمن ١٤ م حاصل قوله فالابتداء مثلاً الخ ١٥ م مفهومة
 عه وهو الابتداء المطلق ١٦ م رب اعصر لي وتب على انك انت التواب الرحيم ١٧ م

الكل مدلولاً اسماً وجزئياتهم مدلولاً حرفياً

حاصل نہ لا مخالفت لان مآلہا واحد وهو ان كون المعنى مستقلا بالمفہومیۃ یعنی مرجع کیونہ المعنی
 فی نفسہ کیونہ المعنی نفس الکلمۃ الی امر واحد لان المراد بکیونہ المعنی فی نفسہ استقلالہ با
 لمفہومیۃ و بکیونہ المعنی فی نفس الکلمۃ دلالتہا علیہ من غیر حاجۃ الی انضمام کلمۃ اخری لہا لاستقلالہ
 بالمفہومیۃ **قوله** الی امر واحد و فیہ بحث ہوانہ یحتمل ان یکون المعنی غیر مستقل بالمفہومیۃ محتاجا
 فی تعقلہ الی تعقل متعلق لکن وضع اللفظ باذاتہا تلتک المعنی مع متعلقہ جمیعاً فلا محتاج اللفظ الی علیہ
 الی انضمام متعلقہ مع فیكون هذا یعنی نفس الکلمۃ فان الکلمۃ لا محتاج الی انضمام امر اُخر
 فی الدلالة و لیس فی نفسہ عدم استقلالہ فی التعقل كالضارب مثلاً فان معناه ذات من لہ الضرب
 والنسبۃ ہی جزء من هذا المفہوم ولا شک انہا محتاجۃ فی تعقلہا الی تعقل طریفہا والتر ملاحظہ حالہا
 فلم تکن معنی کائناً فی نفسہ لکن اللفظ الدال علیہا الموضوع باذاتہا وهو الضارب یدل علیہا
 من غیر حاجۃ الی انضمام کلمۃ اخری معہا فی الدلالة علیہا فیکون مستقلاً بالمفہومیۃ بهذا الاعتبار
 فلم یکن مرجع کیونہ المعنی فی نفسہ کیونہ فی نفس الکلمۃ الی امر واحد **أجیب** انا لانسلم ان تلتک
 النسبۃ محتاجۃ فی التعقل الی تعقل طریفہا نعم لو كانت تلتک النسبۃ ماخوذة فی ذلتک المفہوم
 تفصیلاً محتاج فی التعقل الی تعقل طریفہا وہی ماخوذة اجمالاً فلا محتاج فی تعقلہا الی تعقل
 طریفہا فكان معنی الضارب معنی مستقلاً بالمفہومیۃ کما ان لفظ الضارب مستقلاً فی الدلالة علیہا فکل مرجع
 استقلالہا الی امر واحد هو الاستقلال بالمفہومیۃ کذا فی العصمۃ **قوله** فی هذا الکتاب الضمیر **المراد**
 اہ جواب سواک ہوانہ لما کان مرجع کیونہ المعنی فی نفس الکلمۃ ان کان الضمیر ارجع الی الکلمۃ و مرجع
 کیونہ المعنی فی نفسہ ان کان الضمیر ارجع الی المعنی الی امر واحد هو الاستقلال بالمفہومیۃ فلم
 جزأ المص فی الايضاح علی **المراد** ارجاع الضمیر الی المعنی فی هذا الکتاب عم من المعنی من ما الموصولة
 الذی ہو عبارة عن الکلمۃ وحاصل الجواب ان المص داعی ہنا مطابقة التعریف التصریحی وهو
 قولہ ماد علی معنیہ بالتعریف الضمینی المستفاد من لیل الحصر فی ان الضمیر ارجع الی الکلمۃ فی
 وجہ الحصر بقربینۃ تانیث الضمیر فی فی نفسہا فہنا ایضاً يرجع الی الکلمۃ باعتبار ما الموصولة
 بخلاف عبارة الفصل فانه لیس فیہ التعریف الضمینی لان صاحب الفصل لم یدکر لیل الحصر
 مقد ما علی التعریف حتی یوای مطابقة فلعدم مسبقیۃ التعریف **الضمین** جزأ المص فی الايضاح
 شرح الفصل برجوع الضمیر الی المعنی **قوله** وبما سبق اہ جواب سواک ہوانہ حد الاسم غیر جامع
 مخروج الاسماء اللادفۃ الاضاقتہ وحدها **المراد** انہا غیر ما تلتک خواص فیہ لان **قوله** مرجع آ مضمینی یعنی الرجوع
 اذ کیونہ المعنی فی نفسہ عن کونہ مستقلاً فی التعقل لا یحتاج الی تعقل امر اخر و کیونہ المعنی فی نفس الکلمۃ باعتبار ان الکلمۃ مستقلة فی الدلالة
 فیہ محتاج الی انضمام کلمۃ اخری معہا فی الدلالة و ذکر کیونہ الاولی بلا حظ ارجاع الضمیر فی نفسہ الی المعنی والنسبۃ باعتبار ارجاعہ الی ما الموصولة
 الکیونہ عن الکلمۃ کذا فی العصمۃ **قوله** ہما ان تخلل ان ذو مثلاً اسم مع ان تعریفہا الخوف یصف علیہا محتاج فی الدلالة علی معنیہ ہو صاحب
 المال خلا الی ضم کلمۃ اخری لہ ہوا المال و کذا لفظ الفوق حصل الجواب ان معنیہ لیس صاحب المال بل صاحب شیء مطلقاً لا صاحب شیء خاص کا نفس
 مثلاً ہو مفہوم من فرد بلا ضم شیء اذ کذا معنی الفوق و ہو فوق شیء مطلقاً لا فوق زید او عمرو وغیرہ و کذا الباقی من الجہات الست ..
 کذا قال بلکہ الرحمن **قوله** ای فی قولہ لانہا ماتدل علی معنیہ فی نفسہا اولاً و لا ۲۱ مفتی عبد الرحیم عفی عنہ

تعمل معانيها موقوف على تعقل الغير فان الفوقية مثلا لا يتصوون ون الشخص اجاب بما تولى قوله
 لكن لما جرت اه جواب سوالك هو انه لما كان معانيها مستقلة فلم تستعمل هذه الاسماء بدون الاضافة
 الى معين لما لم يستعملها مضافة الى الغير يكون تعقل معانيها وقوفا على ذكر المضاف اليه المعين
 فثبت انها غير مستقلة فخرجت عن حد الاسم ودخلت في حد الحروف وحاصل الجواب انه
 لما جرت عادة النحاة باستعمال هذه الاسماء في مفهوماتها مضافة لتعين المضاف اليه لا لفهم اصل
 معانيها الكلية التي هي مدلولات لهذه الاسماء وتعين المضاف اليه لافادة المخاطب لان المخاطب
 عالم بالمعاني الكلية وغير عالم بتعين المضاف اليه فلا تدخل في حد الحروف لان اصل معناه
 موقوف على الغير **قوله** ولما كان الخ جواب سوالك هو ان المعنى المذكور في حد الاسم لا يخلو
 اما ان يواد به المعنى المطابق او التضمني او الاتراحي او اعم من الكل والكل باطلا اما الاول فلان المعنى
 المطابق عبادة عن جميع ما وضع اللفظ له فخرج عن حد الاسم الاسماء المشتقة كالضارب مثلا لان
 معناه الحدث والنسبة والحدث مستقل والنسبة فيه مستقلة والمركب من المستقل وغير المستقل
 غير مستقل وايضا قوله ما دل على معنى في نفسه قد مشترك بين الاسم والفعل فالمراد بالمعنى المذكور
 في حد الفعل ايضا معنى مطابق اعني الحدث والنسبة والزمان وهي غير مستقلة لان تصور النسبة
 يتوقف على تصور الطرفين اي المنسوب والمنسوب اليه والمركب من المستقل وغيره غير مستقل
 فكما ان الحروف يخرج بقوله في نفسه كذلك يخرج الفعل ايضا بقوله في نفسه فاجاب بقوله
 غير مقتن اه اخرج المخرج وهو باطل واما الثاني فلخرج الاسماء البسيطة عن حد الاسم التي
 الاجزاء لمعانيها كقتل وضرب مثلا واما الثالث فلان اخذ المعنى الاتراحي مهمجور في التعريفات
 واما الرابع فلان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص الخاص ليس بخال عن هذه الثلاثة فانه ان
 تحقق في ضمن المعنى المطابق يرد الاشكال الاول وان تحقق في ضمن الثاني يرد الثاني وان تحقق في
 الثالث يرد الثالث وان تحقق في الرابع يرد الرابع من غير فرق فاجاب عنه بقوله ولما كان الفعل اه
 حاصل ان المراد بالمعنى المذكور في التعريف اعم من المطابق والتضمني والاتراحي لانه مهمجور في
 التعريفات لما كان الفعل لا على المعنى المستقل باعتبار معناه التضمني الذي هو الحد الذي خل في قوله
 ما دل على معنى في نفسه فاجاب بقوله غير مقتن اه اما خروج الاسماء البسيطة فمنوع لان ههنا شيان
 ارادة العام وتحققه في الخاص العام محتاج الى الخاص في التحقق لا في الارادة والمراد ههنا الاداة
 فجاء ارادة المعنى العام دون اداة المعنى الخاص وانما لم يرد الزمان بالمعنى التضمني للفعل مع ان
 الزمان مستقل بالمفهومية ايضا كالحديث لئلا يلزم اقتران الزمان بالزمان

بيان عدم ظهور المعنى في حد الاسم فخرجت الحاشية

في ان المعنى لا يخلو

اه الى اى متعلقات مخصوصة لانها يعم من ضمنها **قوله** فدخل الفعل يدل على الحرف تقمنا وبه المعنى تضمني معنى في نفسه
 مستقل بالمفهومية لا يحتاج في الفهم عن لفظ الفعل الى امر اخر فخرج بقوله غير مقتن اه كذا في القاموس **قوله** فان ارادة العاين الخاص يمكن
 كاد يكون الانسان والفرس والبق **قوله** وجود كاد لا يدل على تحقق الا في حد الانسان والفرس والبق وغيرهم **قوله** ارادة ان لا يتحقق المعنى في الخاص **قوله**

في تعريف الفعل كما ترى **قوله** في الفهم الخ جواب سؤال هون مغنى الصك وسائر المشتقات معتبرين باحد لازمته
 الثلاثية ^{في تعريف الفعل} وان قوعلا يكون الا في زمان اجاب عنه بقوله في الفهم حاصله المراد بالاقتران الاقتران
 في الفهم كافي نفس الامر وذلك الاقتران ليس في الفهم بل في التحقيق فانه مقترب في نفس الامر
قوله عن لفظ الفعل اه جواب سؤال هون الضارب في قوله زيد ضارب الان او غدا او اصل سم
 مع ان معناه مقترب باحد لازمته الثلاثة في الفهم اجاب عنه بقوله عن لفظ الفعل وفيه الزمان ههنا
 ليس من لفظ الضارب بل من لفظ الان او غدا او اصل فحينئذ لا يرد **قوله** مع احدا لا تنبئ
 الثلاثة فيلشارة الى ان الباء اذا وقعت صلة للاقتران يكون بمعنى مع لا للاستعانة والسببية وغيرها
قوله بالصفة الاولى اه فيلشارة الى بيان الفصل بعين الجنس هو كلمتها **قوله** المراد بعد م
 الاقتران جواب سؤال هون تعريف الاسم غير جامع نحو ص اسماء الافعال عنه مثله ويدا فانها
 اسماء مع ان معانيها مقترنة باحد لازمته الثلاثة وغير مانع ايضا لدخول الافعال المنسلخة عن الزمان
 فيه فانها افعال مع ان معانيها المستعملة فيها بعين الانسلاخ غير مقترنة باحد لازمته الثلاثة
 وتعريف الفعل ايضا لا يكون جامعا ولا مانعا لخروج الافعال المنسلخة عنه ودخول اسماء الافعال
 فيه اجاب بقوله والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول الخ فحينئذ
 يصير جامعا ومانعا فان قيل ينتقض هذا بجواب شمر وضرب علمين غير منصرفين
 فانها اسمان مع ان معانيهما مقترنة باحد لازمته الثلاثة باصل الوضع قلنا المراد بالاسم
 ماد علم معنى في نفسه باعتبار الوضع الحالى وكان لهذا الاعتبار غير مقترب فالمعنى الحالى في شمر
 وضرب غير متحقق في المعنى الاصل المدلول بحسب الوضع الاول حتى يرد ان المعنى العلفي في شمر
 وضرب غير مقترب اه نعم يرد الاعتراض اذا جعل الفعل علما للمعنى الحالى الذي هو معتبر في الوضع
 الاول فحينئذ يصدق عليه انه دال على معنى في نفسه بحسب الوضع الحالى مقترب ذلك المعنى بحسب
 الاول باحد لازمته ويمكن ان يقال ان المعنى العلمى لا يكون في الوضع الاول حاصل الجواب ان المراد
 بالمعنى الذي هو المدلول في الحالى الاسم كلمة تدل على معنى في محال غير مقترب باحد لازمته الثلاثة فان
 قيل على هذا يخرج نعر وبش عن حد الفعل فانها لا انشاء للمعنى والذم فكيف يكون معانيهما مقترنة باحد
 لازمته فلا يكون تعريف الفعل ناعنا عن مدلول غير **ج** فلا بد ان لا بد في التعريف من الجرح الفصل الجرح معلوم بالضرورة وهو لفظ الوصول
 لا فيسركم والكلمة جرح لانها اهدى المشتركة بين الاقسام الثلاثة فلا بد من بيان الفصل في الفصل ههنا **ج** يعني ان المادة بعين الاقتران ان يكون
 بحسب الوضع الاول الغير المسبوق في وضع فذل بهذا الاعتبار اسما للافعال في حلالهم خرج الافعال المنسلخة عن الزمان من هذا السؤال ما دخل سما للافعال
 فيه لان معانيها مقترنة باحد لازمته الثلاثة بحسب الوضع ان لا بحسب الوضع الاول لما خرج الافعال المنسلخة عن الزمان من معانيها المحالة
 بحسب الوضع الاول مقترنة باحد لازمته والاقترب ايضا منظوري في نظر الواضع في ذلك الوضع الان جرح في الوضع الثاني عن الزمان كذا في العصمة
ج اي ذلك المعنى المدلول في محال من حيث يمكن ذلك ولا شك في صدق على الفعل لعدم المعنى المحدى **ج** فان معانيهما
 الانشائية المدلوله لهما من حيث هي كذلك لا تقترب باحد لازمته الثلاثة **ج** كالمضرب الضاربة والمضروبية **ج**
ج لا باعتبار **ج** بل بكون من حيث هو وعلى قوله لا يكون آه **ج** سبب اعطى في قوله في اللومين **ج**

الاذمۃ الثلاثۃ قلنا عن اصل الاعتراض بان المراد الاسم کلمۃ تدل علی معنی نوعہ غیر مقترن باحد
 من لفظی الامر ^{من لفظی الامر} **قوله** لان جميعها مامنقولة
 اه هذه العبادة من باب القلب تقدیرہ لان جميعها منقولة اما عن المصادر الاصلية فلا يرد ما
 قيل ان جميعها ليست بمنقولة عن المصادر الاصلية بل بعضها منقول عنها وبعضها عن الظرف
 وبعضها عن الجائر **قوله** نحو ويداه فانه مصغى ادا واد بجذوف الزوائد معنا
 الرفقة **قوله** او غير صريح اه المراد بالنقل الصريح الذي كان المنقول بعد النقل مستعملا
 في المعنى المصكبي كما كان قبله مثله قيد فانه وقع مفعولا مطلقا في قوله تعالى اهلهم رؤيد لقوله
 اهلهم المراد بغير الصريح ان لا يكون مستعملا مصكبا الكنة على وزنه كهيئات فانه على وزن قيوقات و
 هو مصكبا فوق في اصطلاحهم واستعمالهم اضله قوقيه قلبت الياء الفاء ثم نقل الى معنی بعد **قوله**
 نحو صاه فانه في الاصل من اسماء الاضوات ثم نقل عنه الى المعنى المصكبي وهو السكوت ثم نقل عنه
 الى معنی أسكت **قوله** اما ما كان نقل عن معنی الظرفية الى معنی قد **قوله** عليك فانه نقل من
 معنی الجائر والجور الى معنی الزم **قوله** وخرج عنه المضارع اه جواب سواله هو ان تعريف الاسم
 غير مانع لصدقه على المضارع لان معناه مقترن بزمانين لا باحد الاذمۃ الثلاثۃ اجاب بما ترمي
 حاصلان المضارع يخرج عنه ايضا كما يخرج عنه الافعال المتسلخة لان فيه ثلث معاني هب الاول
 انه حقيقة في المحال مجاز في الاستقبال الثاني بالعكس والثالث الاشتراك في فعل الاولين لا شك
 في خروجه على الثالث ايضا يخرج لانريد له على ما بين ولفظ الاحد في تعريف الاسماء
 من ان يكون في ضمن الاثنين او لا واما تعرض الشارح الى المذهب الثالث لانه على التقدير
 الاولين لا يحتاج الى الجواب بخلاف الثالث **قوله** نعم اه جواب سوال وهو انه كما لا
 يقدر في الدلالة على معنيين الدلالة على ما سواه فذلك لا يقدر في ادته اذ اذلة ما سوا
 والامر ليس كذلك فاجاب بما ترمي **قوله** وابن الدلالة من الارادة **قوله** ^{من لفظ الامر}

له **قوله** نوعه آه قول ان اراد ان نوعه باعتبار بعض افراد مقترن بالاسم لانه غير مفيد ان اراد ان باعتبار جميع الافراد كذلك فلم يثبت
 بعد بل هو على كلام كل الاول والواجب في الحقيقة جواب المدعى المخرج عليه ارادة النوع من حيث هو نوع بطريقين حتى ولو لم تكن قلت
 فرضت مائة قوية ثابت تحقيق ذلك المقام بما ينبغي **قوله** فلا يرد انقول في فعلان حرف التفسير اما في الحقيقة ليس بتوجه الى منقولة
 حتى يرد ما ذكر بل هي محفوظة وهي مسلم الكل وتوجيه في الاصل الى متعلقاتها وهي عن المصادر الاصلية وعن المصادر التي نحو وعن الظرف آه معنى
 توجيه جعل كل واحد منها قسما والاشكال في قوله تعالى في هذه الثلاثة ونحو الجواب الذي قلبه انما هو في المال لكن بينها فرق **قوله** من يريد فانهم استعملوا
 روي هذه كما في قوله تعالى اهلهم روي فان في الآية مصدري الالمبال ثم نقل من معنى المصدر الى المعنى المبال **قوله** او نعم فان كان معناه المبال
 الحال الاستقبال **قوله** حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال بخلاف الحال حتى اختلف العقلاء فيه **قوله** زيد على معنيين ايضا في ضمن الاثنين
 اذ لا يقع في ازالة على معنيين بل على ما سواه **قوله** حيث قال في تقدير اشراك بين الحال والاستقبال **قوله** ورواه في قوله تعالى انما كان
 الا على الحال لم يصرف الى الاستقبال لانه في قوله تعالى حقيقة في الحال **قوله** نعم اه لا وعنه ان منشأ خطا من الاول قد يرد **قوله** فارادة معني
 الحال يمنع عن ارادة معني الاستقبال في زمانه اذ كان كل واحد منهما مطلقا اصليا كما قال عبد الرحمن ^{مفاتيح} عبد الرحيم

الغير كالعوامل النحوية فانها علامات باعتبار اثر المؤثر وهو المتكلم فالمؤثر الطبع والى اقوى من
المؤثر الاكتسابى ومخالفة الاثر من المؤثر ممنوع فى المؤثر الاكتسابى ون الطبع فان قيل ان النصب
اثر حروف النواصب هي ان ولن وكى واذن وهذا الحرف مختص بالفعل مع ان اثرها وهو
النصب غير مختص به بل يوجد فى الاسم بمؤثر اخر مع انها مؤثرات اكتسابية قلنا ان ذلك اذا
لم يكن للثمة مؤثرات شتية واما اذا كانت له مؤثرات شتى فلا وجه هنا كذلك اذ ليس للجزم مؤثر
سوى حروف الجوز **قوله** الجوز بهاء اعلم ان الضمير الجوز فى قوله يجمع الى حروف وقوله لفظا و
نقد لا قيد للضمير ولا يجوز ان يكون قيد للجوز والى لا يختص الجوز فى اللفظ والتقدير وقد
يكون الجوز محليا كذلك فى حاشية ميراث البقاء **قوله** فينبغي ان يدخل الاسم فيه انه لا شك ان
ادخال الهمزة وتضعيف العين فى الفعل التعدية لا فضاء معنى الفعل الى الاسم فلم لا يجوز ادخال الحرف
الذى لا فضاء معنى الفعل الى الاسم ايضا على الفعل اجنب بان المفضى على نوعين نوع من حروف لمباني
ونوع من حروف المعاني فالاول مختص بالفعل الثانى بالاسم كذا فى العصمة **قوله** اما ايضا
اللفظية اذ جواب سوال المقدك وهو ان حرف الجوز ليس فى الاضافة اللفظية عند الحكم ولا لفظا ولا
تقديرا فالمدعى عام وهو اختصاص مطلق الجوز بالاسم الدليل خاص يفيد اختصاص الجوز بالى هو اثر حرف
الجوز بالاسم فاجاب بقوله اما الاضافة وحاصل الجواب ان الاضافة اللفظية فرع للاضافة المعنوية يعنى
ان الجوز الذى ليس اثر حرف الجوز ليس الا فى الاضافة اللفظية وهى فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف
الاصول وانما كانت فرعا لان فى المعنوية فوائد كثيرة وهو التخصيص والتعريف والتخفيف واللفظية
التخفيف فقط والمضافى الاضافة اللفظية مشابه بالمضاف الى الاضافة المعنوية فى سقوط تنوينه وما يقوم
مقامه **قوله** بان يختص به دفع توهم وهو انه لما قال الشارح فينبغي ان لا يخالف الاصل فكله قى كيف
يكون المخالفة فيتن المخالفة بقوله بان يختص به **قوله** وسيجى فى اخر الكتاب ه جواب سوال المقدك
وهو ان يقال ما التنوين وما وجه اختصاصه بالاسم فاجاب الشارح بالحوالة على اخر الكتاب هو بحث
التنوين بقوله وسيجى اه **قوله** هو بالرفع اه دفع توهم وهو ان المتبادر من قوله الاسناد انه عطف
على قوله التنوين هو مضاف اليه للدخول فيكون الاسناد ايضا مضافا اليه للدخول هذا باطل لان الدخول على ما
ذكره للشارح منتف فى الاسناد فن دفع ما تسمى **قوله** المراد به اه جواب سوال وهو ان الضمير فى قوله اليه
له اسمع فالفقه الاثر من المؤثر انما اذا لم يكن له اسم اي يمتنع مخالفة الاثر من المؤثر **قوله** اي فلا يمتنع مخالفة الاثر من المؤثر ففى صورة
النقل للمؤثرات اثر حروف النواصب ذلك يمتنع فيه وجوده فى ماسو الفعل اعنى الاسم الله علم **قوله** ارجع اه قول بل الضمير راجع
الى الوصول الذى عطف على الجوز **قوله** اه فاعلم ان الاعتقاد بان حرف الجوز يمتنع من تقدير حرف الجوز فى الاضافة اللفظية وما على فاذ لم يكن
المعنى من تقدير حرف الجوز على ما يظهر عبارة المتن وصرح به **قوله** فى شرحه غير ان ذلك قال جمال الدين **قوله** اه اصل الجوز ان الاسناد ارفق عطف على الجوز
لا على قوله التنوين لا المتبادر من ذلك ان ذلك فى الاول كلف الله الحق بالآخر كذا فى الجوز وكلاهما منتفيا فى الاسناد كذا فى الاضافة الا لا فضاء على
معنى مقتضى الاعراب ان ذلك فى الاول والحق فى الآخر من احكام اللفظ كذا فى الحاشى الفوائد **قوله** اه او كان اثر حروف الجوز لا **قوله** اه
الاسناد مضاف الى الجوز باطل **قوله** اه لقوله للشارح الاسناد **قوله** اه كالحال والضمير والمراد به المضاف والمضاف عطف على ما مضى

من غير ان يمتنع

راجع الى الاسم فيكون المعنى ومن خواص الاسم كون الاسم مسند اليه كون الاسم مسند اليه من
 خواصه مما يحتاج الى البيان فالحكم عليه بان من خواصه ان يكون لغوا لان الاصل في الخبر ان يفيد
 ما لا يفيد المبتدأ وههنا ليس كذلك وفي بعض الكتب السؤال هكذا ان قوله الاسناد اليه مبتدأ
 وقوله من خواصه خبر المبتدأ والاسناد عرض والعرض القائم بالمحل لا يحتمل ان يقوم بمحل آخر
 فالاسناد القائم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره فخصوصية كون الاسم مسند اليه مستفادة
 من تقييد الاسناد بقوله اليه فلا فائدة في قوله من خواصه فاجاب بقوله والمراد به انه تفصيله انه
 قد يكون للشيء اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بشئ مفيد بالنظر الى بعض تلك ^{٢٧}
 الاعتبار دون البعض كما يقال الانسان لكونه في كات بالامكان العام فالحكم بالكتابة
 على الانسان انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة الانسان لا باعتبار الصفة المستفاد
 من صفة الكوفي وكما يقال في الانسان عرض عام فالحكم على المشي بالعرضية انما
 يصح باعتبار طبيعة المشي لا باعتبار المشي المضاف الى الانسان فان المشي المضاف
 اليه خاصته لا عرض ومثل هذا الاعتبار شائع في الكلام فكذلك الحكم بالخصوصية على
 الاسناد اليه انما يصح باعتبار طبيعة وهو الاسناد الى شئ لا باعتبار الصفة المستفادة من
 لفظ اليه المختصة بالاسم وهو الاسناد الى الاسم فيفيد الخبر ما لا يفيد المبتدأ فان قيل بعد
 تقييد الاسناد بقوله اليه لم يبق النوعية بل صياد صنف فكيف يحكم عليه بالخصوصية باعتبار
 الطبيعة النوعية كذلك بعد وصف الانسان بالكوكلة الاسم ذلك لان الصنفية اخص من النوعية
 مطلقا والاخص يستلزم الاعمال محالة فكانت الصنفية متضمنة للنوعية لا محالة فاعرف قوله
 لان الفعل قد وضع اه لا يقال ان كونه موضوعا لان يكون مسندا ابدا فقط لا يستلزم عدل وقوعه
 مسندا اليه بطريق المجاز لاننا نقول ان الاسم في قوله لان يكون اه للغرض لا للصلة تقديره لان الغرض
 من وضع الفعل ان يكون مسندا ابدا فقط فلو وضع مسندا اليه لزم عدل ترتب ما هو الغرض من
 وضعه عليه اللازم بطم فالمزوم مثله كذلك في العصمة **قوله** اي كون الشئ اه جواب سوال وهو
 ان قوله الاضافة عطف على قوله الاسناد فيكون لفظ اليه متعلقا بهما فيكون المعنى كون الشئ
 مضافا اليه فيؤيد عليه انه لم يقله والاضافة اليه فاجاب بقوله ان يكون الشئ اه حاصله ان قوله
 والاضافة عطف على مجموع قوله والاسناد اليه لا على قوله **له** قوله لان الاصل اه حاصله ان قوله الاسناد
 اليه مبتدأ وقوله من خواصه خبره المتقدم والاصل في الخبر ان يفيد المبتدأ وفي خصوصية كون الاسم مسندا اليه كون قوله من خواصه لغوا فانه
 فيه انرا علم **له** كقوله ما ذكر من التفضل يكون الخبر مفيد لما لا يفيد المبتدأ وان دفع الاعراض **له** ان من النوعية فكيف يحكم على الانسان
 بالنسبة الطبيعية النوعية للشيء **له** اي ما عرفت هذا الاصل وحفظ ما ينبغي في كثير من المواضع **له** هذا را على ما تقر به ان اذا عطف
 على شئ لحقه قيد فذكر المعطوف للمعطوف عليه في ذلك القيد محتمل فيجوز ان تكون الاضافة مشتركة للاسناد في اليه كذا قال بعض المتأخرين
ع اي الاسناد بعد تقيده بالاسم **ع** اي تقييد القول المذكور **مفتي** محمد عبد الرحيم
س بدل قوله الاضافة في قوله الاسناد اليه **للع** اي تقدير قوله والاضافة **مفتي** محمد عبد الرحيم عفا عنه

لان كل فرد من افراد مفرد لا مركب لان المركب ما يدل لجزء على جزء المعنى وجزء زيد مثلا في زيد قائم
لا يدل على جزء المعنى اجاب عن الاول بقوله لا الاسم يعنى ان المراد بالمركب هو الاسم المركب لا غير وعن
الثاني بقوله الذي مركب حاصل ان اللام في قوله المركب سمي بمعنى الذي المركب بمعنى ذلك حرفي وهو لا يفيد
التعريف عن الثالث بقوله مع غيره حاصل ان المركب على قسمين مركب بمعنى مجموع المضمومين مركب بمعنى
المضموم الى شئ اخر فالاول يدل لجزءه على جزء المعنى وعلاقتان يقع صلة كلمة من كما قال صاحب الفصل
في تعريف الكلام هو المركب من كلمتين الثاني لا يدل لجزءه على جزء المعنى وعلاقتان يقع صلة كلمة مع
كزيد في قوله جاءني زيد مركب مع جاءني ومرادنا ههنا الثاني **قوله** تركيبا يتحقق اه جواب سأل
وهو ان هذه القاعدة صارت منقوضة على غلام في مثل غلام زيد لانه اسم مركب مع غيره مع انه
ليس بمركب بل هو مبني كما لا يخفى وان كان المراد بالغير هو العامل فحينئذ لا يصير التعريف صادقا
على المبتدأ والخبر فانها معربان مع انهما ليسا بمركبين مع العامل لان العامل فيهما معنوي
وتركيب المعنى مع اللفظ غير متصووا جاب عنهما بقوله تركيبا اه حاصل الجواب ان المراد من التركيب
تحقيق العامل وهو اعم من ان يكون لفظيا كما في جاءني زيد او معنويا كما في المبتدأ والخبر
بخلاف غلام يسكون اليم في غلام زيد لانه وان كان مركبا مع غيره وهو المضاف اليه لكنه ليس بعامل في اللفظ
واما زيد في غلام زيد فمركب لان العامل فيه هو ايضا او المضاف اليه اي حرف جر ايضا فيمد على الفاعل
المفتك حيث قال في الجواب عن الاعتراض بغلام زيد ان المراد بالغير في قوله دك مع غيره هو العامل و
غلام في غلام زيد لا يتركب مع عامل وجعل الراء عليه نه على هذا لا يصير التعريف صادقا على المبتدأ و
الخبر فانها معربان مع انهما ليسا بمركبين مع العامل لان العامل فيهما معنوي وتركيب المعنى مع اللفظ غير متصو
قوله اي لو يناسبه جواب سأل هو ان هذا التعريف منقوض بايتين في اين زيد فانه اسم مركب
مع غيره تركيبا يتحقق مع عامله لان زيد مبتدأ واين خبره **قوله** فيسببه لانه اصل مع انه ليس بمركب
اجاب بقوله اي لو يناسبه اه حاصل ان المراد بعد المشابهة على المناسبة واين في اين زيد وان لم يكن
مشابها بمبنى الاصل لكنه مناسب بجهة الاستفهام في كونه للاستفهام فصادا ما من قبيل ذكر العام واداء
الخاص بطريق السلب لان على المشابهة عام بالنسبة الى على المناسبة واما من قبيل ذكر
الخاص اداة العام بطريق الايجاب لان المناسبة عام بالنسبة الى المشابهة لان المناسبة على
ادبعة اقسام مجانسة ومماثلة ومشابهة ومماثلة فالاول عبارة عن اشتراك الشيئين في الجنس كزيد
وبقر اشتراك في الحيوانية والثاني عبارة عن اشتراك الشيئين في النوع كزيد وعمر و اشتراكا
في الانسانية والثالث عبارة عن اشتراك الشيئين في الوصف اللازم كالاسد والرجل

له اشارة الى ان المركب موصوفه الاسم اللام فيه بمعنى الذي فلا يراد منه الاصل كذا قال جمال الدين **له** قوله مركب غير اه اي الذي
هو زيد لكن لا يتحقق مع عامل بل يتحقق مع عامل المضاف اليه او الحرف المضاف اليه المضاف اليه معربا في الاشارة الى **له** بخلاف تقدير
الشارح فان المراد يتحقق العامل مع الوجود هو اعم من ان يكون لفظا او معنويا فيكون تعريف الشرح جامعاً وانما **له** اذ المشابهة هي
الاشتراف في الوصف الكيفي كاشتراك الرجل الشجاع مع الاسد في الشجاعة وهو منتف بهما **له** مفتي عبد الرحمن

الجماع اشتراكاً في الشجاعة والرابع عبارة عن اشتراك الشئین في الشكل والصورة ^{سواء كانا من جنس واحد أو من جنسین} ووقد يراد بالسؤال بوجه آخر وهو ان المصّ ذكر في تعريف الاسم للبني المناسبة حيث قال البني ما ناسب مبنى الا وفي احد المتقابلين اذا ذكر القيد وجوده في الاخذ ذكره في ^{سواء كانا من جنس واحد أو من جنسین} فينبغي ان يذكر ههنا على المناسبة اجاب بقوله لم يناسب يعني ان المراد بعد المشابهة على المناسبة **قوله** مناسبة مؤثرة اه جواب سواله هو ان غير المنصرف كاحد مثلاً مشابه بالماضي في وجود الفريعتين مع انه معرب اجاب بقوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب هذه المناسبة ليست بمؤثرة في منع الاعراب لانه كما يشابه بالماضي كذلك يشابه بالمضارع ايضاً فشابهته بالمضارع يقتضيه ان يصير معرباً ومشابهته بالماضي يقتضيه ان يصير مبنيًا فنظرنا الى ان الاصل في الاسماء الاعراب فجعلناه معرباً او تحرير السؤال بوجه آخر وهو ان كل فرد من افراد المعرب مشابه بمبني الاصل من حيث اشتراكهما في الجنس وهو الكلمة اجاب بقوله مناسبة اه هذه المناسبة ليست بمؤثرة في منع الاعراب لانه لو جعل مؤثراً لكان الاسماء كلها من قبيل المبنيات فيبطل تقسيم الاسم الى المعرب والمبني **قوله** فالاضافة بيانية اه جواب سواله وهو ان البني مضاف والاصل مضاف اليه وبين المضاف والمضاف اليه لا بد من المغازة وههنا لم يوجد اجاب بقوله فالاضافة بيانية **قوله** والامر بغير اللام اه فان قيل ان التقييد بغير اللام غير صحيح لان الامر عند الحاجة عبادة عما يكون بغير اللام واما اذا كان مع اللام فهو مضارع مجزوم عند هم قلنا هذا التقييد لرعاية المبتدئ الذي فرغ من علم الصغر وشعر في الخوف ان عندنا لغتين الامر على نوعين امر باللام وامر بغير اللام فلو قيل في الامر مطلقاً ليقول هذا هو الامر باللام ايضاً فينبغي فلذا قيد بغير اللام **قوله** اعلم ان صاحبه لكشاف اه واعلم ان كلمة اعلم على ثلاثة اقسام احد ها الجواب عن السؤال اذا كان ما بعد ها جواباً واثانيها للسؤال اذا كان ما بعد ها سوالاً واثالثها للتحقيق اذا كان ما بعد ها تحقيقاً وههنا من قبيل الاول وقد يراد بالسؤال صاحب المفصل لم يذكر التركيب في تعريف المعرب حيث قال المعرب ما لم يشبه مبنياً الاصل فلم يخالف المصّ عنه اجاب بقوله اعلم ان مخ حاصله ان صاحب المفصل لما لم يذكر التركيب في تعريفه ليقينا وتعرفه الاسماء المعددة فانها معربة عنه والمصّ اما ذكره لانها ما كانت مبنية عند **قوله** وليس النزاع اه جواب سواله وهو انه كيف يجعل صاحب المفصل الاسماء المعددة معربة مع ان المعرب يصغر اسم المفعول من الاعراب بمعنى ما يعطى الاعراب لذلك الاسماء المعددة ليست من هذا القبيل ^{سواء كانا من جنس واحد أو من جنسین} اجاب بقوله وليس

مع اننا ليس كذلك

له حاصل ان المغازة ضرورية بين المضاف والمضاف اليه فلو كان كذلك لكانت الاضافة بغير اللام ادعى في وههنا يخفى من بيانية فالمغازة ههنا ليست اجزوية بل لابد من الاضافة البيانية من معنى مخصوص في وجوده هو الوجود بما في المبنى الاصل ووجوده بدون الاصل في الاسماء البيانية ووجوده بدون المبنى في الاسماء المعربة فان الاصل في الاسماء والاعراب الله اعلم كذا في الحواشي **قوله** قلنا اه اقول هذا مبني على تسليم ان الامر عند الحاجة ما يكون بغير اللام وليس بشئ لان الامر في عرفهم يستعمل في المقرون باللام ويضع الخصومة صرح العلامة التقالوني وقال سيد قدس سر في الترجمة الشريفة امر در اصطلاح بخوان اطلاق كرده في شود بر امر غرضه معلوم بود خواه مجهول بر امر حاضر خواه معلوم خواه مجهول كما صرح به جمال الدين قدس سره فالامر عند هم يطلق على الامر باللام وعلى ما هو بغيره وبالحقيقة التقييد بغير اللام يفيد الاحتراز عن الاثر فقط اه **قوله** كشاف الله المنقوش على الجدار بالهيكل المخصوص في الصورة اه **قوله** سواء كان مركباً مع غيره او لا وهو لا يتحقق نوعاً بل بعد التركيب والاسماء

النزاع اہ حاصل ان صاحب الفصل لم يجعل الاسماء للعدۃ مع تعنیه بل جعلها مع اصطلاحية
 لان اعتبار مجرد الصلاحية لا يستحقاق الاعراب بعد التركيب **قوله** واعتبر المصنف مع الصلاحية حمولة
 الاستحقاق بالفعل اہ وذلك لم يوجد في ذلك الاسماء فان قيل ان استحقاق الاعراب بالفعل لا يكون
 الا بعد الصلاحية فكان ذكرها مستغنى عنه قلنا انما ذكرها لتقابل المعنى بالمبنى لان قوله في المبنى ما لا
 يكون فيه صلاحية كالمبنى الاصل ولا استحقاق بالفعل كالاسماء للعدۃ فلذا ذكرها ههنا
قوله ولا فائدة له معتد بها اہ جواب سواله وان العارف باحكامها وان كان مستغنيا من علم
 التعنیه في حق تلك الاحكام لكنه غير مستغنى في حق الكليات بل في حق تلك الكليات محتاج الى تدوينه
 فكيف لا يكون في حقه فائدة اجاب بقوله ولا فائدة معتد بها واما العلم بالكليات
 فليس بمعتد به لان المقصود من الكليات هو العلم بالجزيئات وهو حاصل له **قال** وحكم
 اہ فان قيل ان اضافته الحكم الى ضمير المعرب غير جائز لان حكم الشيء ما يكون اثر مرتب عليه ناشيا
 عنه وهذا الحكم مرتب على العامل لاننا نشأ عنه قلنا ان ذلك الاضافة مجاز باعتبار ادنى
 مناسبة وهوان هذا الحكم وان كان ناشيا عن العامل لكنه ثابت في المعرب ومرتب عليه **قوله**
 اى من جملة احكام المعرب اہ جواب سواله هوان هذا الحكم لا يصدق على زيد مثلا اذ اذك
 مع العامل ابتداء فانه معرب مع انه لم يوجد فيه الاختلاف لافى عامله ولا في اخره
 بل في رحد وفى الاعراب عن السكون اجاب بقوله اى من جملة اہ وتحقيق جوابه سمي
 فيما بعد بقوله هذا حكم من احكام المعرب والاختلاف اہ **قوله** واثارة الربة عليه اہ جواب
 سواله هوان الحكم على اقسام الاول هو الاثر المرتب على الشيء والثاني هو خطاب الله تعالى المتعلق
 بافعال المكلفين من حيث الاقتضاء والتخبر والثالث هو الوقوع وعدمه ويعبر عنه بالفادسية
 بهست ونسبت والاربع هو المحكوم به الخمس هو مجموع القضية والسادس هو اسناد الشيء الى
 الشيء على طريق الايجاب والسلب كما في قوله زيد قائم وزيد ليس بقائم فاي منها مراد ههنا اجاب
 بآثر **قوله** من حيث هو معرب اہ جواب سواله هوان لفظ الحكم عام يتناول المرفوعات والمنصوبات
 والمجروقات وقوله ان يختلف اخره خاص حمل الخاص على العام غير جائز اجاب بقوله من حيث هو اہ
 يعنى ان المراد بهذا الحكم هو حكم المعرب فصا ذلك ايضا خلاصا **قوله** اى الحروف التى هوان المعرب بالوجوه
 سواله هوان اخر قوله جاتى مسطور مرتب بسلين هو النون ولا يختلف هو باختلاف العوامل
 اجاب بقوله اى الحروف التى يعنى ان المراد بالحواء المعرب هو الحروف الازلا كلمة هو اخر والنون فى هذه
 الامثلة كلمة لا عوض عن التنوين **قوله** ذاتا اہ جواب سواله هوان هذا الحكم لا يجرى على زيد
 فى قوله جاءنى زيد ورايت زيد ومررت بزيد فان اخره هو **له** اشارة الى ان الاستحقاق غير مقصور على
 لانه احكام اخر فلا مضافه للجنس الغير المعين فهو فى قوة البعضية **له** يعنى ان المراد من الحكم ههنا المعنى الاول وهو الاثر المرتب
 على الشيء **له** وذلك هو ضمير الاسماء فلذا جعلها معربة **له** اى كون الكلمة معربة اصطلاحا **له** لا على المعنوية **له** اى
 اختلاف آخر المعرب لا مولا لا على المعنوية **له** معربة اصطلاحا **له** لا على المعنوية **له** اى

الذی لمعانه لا یختلف باختلاف العوامل اجاب بقوله ذاتا وصفة واختلاف اخر زید باعتبار
 الصفة **قولہ** بحرف اخر حقيقة او حکما جواب سوال وهوان الحرف الاخر فی نحو مسلمین الواقع فی
 قولہ ذایت مسلمین مردت بمسلمین هو الباء انه لا یختلف باختلاف العوامل اجاب بقوله حقيقة او
 حکما **قولہ** بصفة اخرى حقيقة او حکما ه جواب سوال وهوان الاخر فی احسن مثلا هو الذی لمعانه
 صفة لا یختلف باختلاف العوامل فی حالة النصب الجواب ما تری **قولہ** باختلاف العوامل فانقيل
 ان العوامل جمع عام له وهو فاعل صفتی الفاعل الصفتی من المذکر لا یجمع علی وزن فاعل قلنا ان العامل
 ليس بصفة ههنا بل صار علما لما یستوی به المعنی المقتضی للعرب **قولہ** الذی خلته علیه جواب سوال وهوان
 حکم العرب غیر صادق علی قوله فتوأماتی فی اذا سئل بها عن زید وعمر وبکر الواقع فی هذا التركيب
 جاء فی زید ورايت عثمرا ومی ت بیکر فان اخر هذه الثلاثة مختلف باختلاف العوامل مع انها
 ليست بمعرب اجاب بقوله الذی خلته علیه حاصله ان المعرب هو الاختلاف الذی حصل
 باعتبار العوامل المختلفة الذی خلته علیه بالذات وهذه العوامل ما دخلت علی الاسماء المعد
 المستفهمه عنها لا علی هذه الثلاثة او تقدیر السؤال بوجه اخر وهوان حکم العرب لا یجوز
 علی زید الواقع فی قولهم جاء فی زید وزید قائم فان العوامل فی هذین التركيبین مختلف
 لانه في الاول لفظی وفي الاخر معنوی معانه لا یختلف اخر زید اجاب بقوله الذی خلته
 علیه والعامل فی التركيب الاول داخل علی المعرب لا فی الثاني لان دخوله المعنی علی اللفظ باطل
قولہ فی العمل ههنا هذا ايضا جواب سوال اظا هر ذکره الشارح فلا یحتاج الی بیان **قولہ** نصب
 علی التميز او علی المصدکة ه جواب سوال وهوان نصب قوله لفظا او تقدیرا لا یخلو اما ان یكون
 علی التميز او علی المصدکة فان كان الاول فهو جائز لکن التميز عن نسبة الجملة لا یكون الا فاعلا
 او مفعولا وههنا من اتی قبیل وان كان الثاني فهو غیر جائز لانه علی ذلك التقدير یصادر قوله
 لفظا او تقدیرا مفعولا مطلقا والمفعول المطلق عبارة عما یكون الفعل المذکور

له الاربعة کل واحد من التثنية والجمع الذکر کال اسم فی حالتی النصب الجر ۱۴ **له** حاصل التبدل الذی انعم من ان یكون حقيقة او حکما
 فههنا وان لم یوجد التبدل حقيقة لکن وجه کمالان الباء بعد دخول النصب کما انها بعد دخول الجار علامته الجر حقيقة ۱۵ **له** حاصل ان
 الاختلاف الصفتی اع من ان یكون حقيقة او حکما فههنا وان لم یوجد الاختلاف حقيقة لکن وجه کمالان الفتحة بعد دخول الجار علامته
 الجر حکما کما انها بعد دخول النصب علامته النصب حقيقة ۱۶ مفتی عبد الرحیم **له** فقال رجل مستفهما منونی الاول ومنانی الثاني
 ومنی فی الثالث جاء علی ما فی الرضی ان اذا استفهمت بمن عن مذکور عاقل وقفت علی من جازک حکایت اعرف کک لذكور حکایا
 علامات تثنية وجمعة و تانیدته فی لفظه من ۱۷ **له** قولی فلما خرج بقوله فی العمل یزعم من اللحن ان لا یكون المبتدأ بل الخبر ايضا
 معربا اسلا وهو خد البطلان اما فهم ان دخول العامل علی المعرب عبارة من کونه معتبرا معه مؤثرا فی فذکر ۱۸ مولوی **له** تقدیر
 یختلف ای اختلاف لفظا وتقدیر فخر فخر المضاف اقیم المضاف الیه مقامه اعطى له اعراب المضاف انما لم یحذف بحمل التقدیر
 لانه علی هذا احتیاج الی خلاف الاصلین احد با حذف الموصوف الآخر جعل اللفظ یفصح المفعول بصحة العمل ۱۹ مفتی عبد الرحیم

في
سؤال
ثابتي

بقوله اي نواع اعراب الاسم بقرينة البحث عنه **قوله** ثلثة اه جواب سؤال هوان قوله انواعه مبتدأ وكل واحد من الرفع والنصب والجر خبر وحمل هذا الخبر على المبتدأ وغير جائز لانه من قبيل حمل المفرد على الجمع انهم ينبغي للمصنف ان يذكر ادوات الحصر لان انواع الاعراب ليس الا هذه الثلثة فلجاب عنها بقوله ثلثة فحينئذ صا الخبر هو مجموع الثلثة لا كل واحد منها وايضا صار العطف مقدا على الربط وذلك مفيد للحصر والاختصاص لان حق هذا الربط التقديري لان الرفع في قوله رفعه ونصبه علامة الحكم وتأخير ما حققه التقديري فمفيد للحصر **قوله** علامة كون اه جواب سؤال الاول ان عمل الشيء ما يكون خاصا له فيحمل عليه ههنا لا يصير الحمل حيث لا يقال الفاعل رفعه والثاني انه ينبغي ان يقول المصنف علم الفاعل بدين الياء الجاز او اختصارا لانه يقول اي علامة يعنى ان الرفع ليس يعلم الفاعلية بل علامة لها وعلامة الشيء لا يكون محمولا عليه عن الثاني بقوله كون الشيء اه يعنى ان الرفع علامة كون الشيء فاعلا وليس بعلامة لذات الفاعل لان ذات الفاعل موجود بدين الرفع كما في راية زيد **قوله** حقيقة وحكما اه جواب سؤال هوان الرفع كما يوجد في الفاعل كذلك يوجد في المبتدأ والخبر ايضا فكيف يصح قوله فالرفع علم الفاعلية اجاب بقوله حقيقة وحكما حاصل ان الفاعل اعم من ان يكون فاعلا حقيقة وحكما فالمبتدأ فاعل حكما لان الفاعل كما يقع مسئلة اليه بالفعل كذلك المبتدأ يقع مسئلة اليه للخبر وكذلك الخبر فاعل حكما لان الفاعل كما يقع جزءا خيرا من الكلام كذلك الخبر يقع جزءا خيرا من الكلام **قوله** علامة كون الشيء مفعولا اه جواب سؤال بمثلا ما ذكرنا **قوله** حقيقة وحكما اه جواب سؤال هوان النصب كما يوجد في المفعول كذلك يوجد في الحال والتميز ايضا اجاب بقوله حقيقة وحكما حاصل ان المفعول اعم من ان يكون مفعولا حقيقة وحكما فاما مفعول حكما لان المفعول كما يقع بعد تمام الكلام كذلك التميز والحال يقعان بعد **قوله** علامة كون الشيء مضافا اليه جواب سؤال بمثلا ما مر وهو ان حلا الجرح على الاضافة غير جائز حيث لا يقال الاضافة جرف كيف يكون علما لها وايضا ان الغلام في مثل غلام زيد مضاف مع انها ليس بمجرور اجاب عن الاول بقوله اي علامة اه وعن الثاني بقوله كون الشيء مضافا اليه **قوله** واذا كانت الاضافة او دفع لما قيل ان المصنف لم يغير الاسلوب بان لم يلحق الياء للصكاية بالاضافة كما الحق باختصاصها حيث لم يغير المصنف اسلوب الاسم في الثلاثة قلنا ان الاعراب وضع للملازمة على المعاني وهي ثلثة فكل الالزام الاثر الذي كان الاعراب اقل من المعاني والالزام الترادف لو كان الاعراب اكثر من المعاني وكلها خلا الاصل كذا في بعض المحامشي **قوله** اه لان العلم ان الرفع علم الفاعلية لان كما يوجد الفاعل كذلك يوجد المبتدأ والخبر غيرهما **قوله** اه فالحقيقة ظاهرة الحكم وجوه غصنة الفاعل من كونه مسند اليه كونه جزءا ثانيا من الجرح **قوله** اه فالحقيقة ظاهرة الحكم وجوه غصنة المفعول من تعلل الفعل بوجوبه لانه لفظ الية اعتماد على تقابل الالزام الفاعلية والمفعولية فان كون الشيء مضافا لا يقال الفاعلية والمفعولية كما هو الظاهر انما لم يقل حقيقة وحكما لان المصنف لم يستلجج بوجودة او قليلة بحسب كونه كلي بانه مفعول غير حريم **قوله** يعنى ان المراد بالاصطلاح كون الشيء مضافا اليه الفاعلية في مثل غلام زيد مضافا لامرته حتى لا يضر من **قوله** اه اقول ايض العلم قسم من الاسم والاعراب ليس كذلك **قوله** اه مولى مفعول محمد عبد الرحيم

لہذا علم الاضافۃ اجاب بما تری **قولہ** ای عامل الاسم اہ دفع لما قبل ان التعریف غیر جامع لخروج عامل المضارع لان فی المضارع عین مع الفاعلیۃ وغیرہ وحاصل الجواب ان التعریف لعامل الاسم المطلق العامل فلا بأس بخرجه **قولہ** لفظیا کان او معنویا اہ دفع لما قبل ان المتبادر من العامل هو اللفظ لکمال فعلہ هذا لا یكون التعریف مانعا لصدقہ علی الابتداء فی نحو زید قائم لانہ شئی یحصل بہ المعنی المقضی للاعراب وهو الرفع مع انہ لیس بعامل لفظی اجا بقولہ لفظیا او معنویا حاصلہ ان العامل اعم من ان یكون عاملا لفظیا او معنویا فالابتداء وان لم یکن عاملا لفظیا لکنہ عامل معنوی یدخل فی القیاس فصدق التعریف علیہ سدید **قولہ** ما بہ یتقوم اہ فانقلیلان الباء فی قولہ بہ جار والضمیر مجرور محل متعلق یتقوم وهو العامل فی المتعلق والاصل فیہ التقذیم فینبغ ان یقال للعامل ما یتقوم بہ اہ مع ان المقوقن متعلق علیہ قلنا انما قد مہما اہتماما علی قرب الضمیر الی مرجعہ **قولہ** ای یحصل جواب سوالین احدهما ان التعریف لیس بمانع لصدقہ علی المعمول نحو زید فی جاء فی زید مثلا لانہ شئی قائم بالمعنی وهو الفاعلیۃ المقضیۃ للاعراب مع انہ لیس بعامل و ثانیہا ان تقوم مشتق من القيام وهو صفتہ الاجسام لانہ عبارة عن ضد لقعود فکیف یصح اسنادہ الی الاعراض والمعنی من الاعراض اجاب بقولہ ای یحصل اہ حاصلہ ان المراد من التقوا الحصول الی القيام بالغير والقرینۃ علیہ انہ اذا نسب الی الاعراض یراد بہ الحصول اذا نسب الی ذوی الروح یراد بہ ما یقابل القعود **قولہ** ای معنی من المعانی اہ دفع لما قبل من ان التعریف لیس بمانع لصدقہ علی حرف المضارعة لانہ شئی یحصل بہ المعنی وهو المشاہدۃ باسم الفاعل المقضیۃ للاعراب المضارع مع انہا لیس بعامل فاجاب بقولہ ا معنی من المعانی یعنی ان المراد من المعنی معنی من المعانی المعنویۃ لا مطلق المعنی والمشاہدۃ بالاسم لیس من المعانی المعنویۃ وفسر بالانکشاف اشد الی ان اللام فی المعنی للہم لہذا ہی الذی ہی فی قوۃ النکرۃ کذا فی حاشیۃ عصام او جواب سوالی وجہ اخر وهو ان جاء مثلا فی جاء فی زید عاملا لم یحصل بہ معنی المعرب اذ معنی المعرب ہنا حیوان ناطق مع ہذا الشخص هو حاصل بفسرہ ای بالوضع لا بالعامل حاصل الجواب ان اللام واللام فی المعنی ہمک راجع الی المعنی الذکور فی المعانی المعنویۃ **قولہ** فیجاء ذیلا اہ دفع لما قبل من ان الفعل والحرف لا یقتضی الفاعلیۃ والمفعولیۃ والاضافۃ لان الاقتضاء من خواص ذی الروح وهو کذا لیس کذا لک فہ فعلہ بما تری **قولہ** الاسم المفرد اہ اشارۃ الی ظہور الموضوع لان المفرد صفتہ ولا بد لہا

اللام

فہ فعلہ

لہ حاصلہ ان اللفظ مفسرہ فلم یخرج الی الحاق الیاء المصدیۃ لہا بخلاف الفاعل والمفعول لہما لیس مصدرین بنفسہما فیجاء الی الحاق الیاء المصدیۃ ہم **قولہ** وانما قد المعرب علی الاعراب المقضیۃ ان حال المعرب کذا الاعراب لہ صفتہ للمعرب وقد اعراب علی الاعراب لا یسبب لہ اختلاف والعامل سبب اولان معرفۃ مفہوم العال متوقف علی معرفۃ المعنی المقضیۃ للاعراب کذا فی التا شکرتہم **قولہ** علی علل ما قال فی تعریف الاعراب بالاضافۃ اہ ہنا معنیہم **قولہ** لا یشک ان المعنی المقضیۃ حاصل بالاول فہ جائز جدا عال اذ یحصل الفاعل فی زید فجعل الرفع علامۃ معنی عہ وجرم المضارع لانہ شئی یحصل بالمعنی ہنا المشاہدۃ الفاعل المقضیۃ للاعراب المضارع مع انہ لیس بعامل کذا جاہا

من موصو وهو ليس بموجود ههنا فاشاد بقوله اى الاسم اه **قوله** الذى لم يكن مثله ولا مجموعا هذا
تفسير المفرد ودفع لما قيل ان المفرد المنصرف يصدق على غلام فى جاء فى غلام نريد ورايت غلام زيد ومرد
بغلام زيد لا نهى عن هذا النوع من الاعراب اى بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث مع انه ليس بمفرد
منصرف بل مضاف واجاب بقوله الله اه حاصله ان المفرد على اربعة اقسام احدها انه يطلق على ما يقابل
المركب كما فى الكلمة وتأتيا على ما يقابل المضاف شبهه كما فى بحث النادى وتأتيا على ما يقابل الجملة
كما فى بحث التميز وتأتيا على ما يقابل التثنية والجمع وههنا هو المراد بقية ذكر مقابلة فيما بعد هو
قوله المثنى **قوله** ولا غير منصرف اشارة الى ان قوله المنصرف قيد احترازا **قوله** الذى لم يكن بناء
الواحدة دفع لما قيل ان كجمع المكسر المنصرف بعد قوله فالمفرد المنصرف مستكنا لان الجمع المكسر
المنصرف لا يكون الا مفردا منصرفا لانه مأخوذ من التكسير والجمع بعد صادم منصرفا فاجاب بقوله
اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما حاصل ان المراد بالجمع المكسر هو الاصطلاح لا اللفظ
فان قيل انه لا بد للمفرد ان يقول فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان ايجازا واختصارا قلنا ان صفتية
قوله منصرفان لقوله الجمع المكسر مسلم لعدم الفصل بينهما بالاجنبى لكن صفتية لقوله فالمفرد
غير مسلم الوجود الفصل بينهما بالاجنبى هو قوله المكسر واليس **بصحة قوله** ولم يكن غير منصرف
فيه اشارة الى ان قوله المنصرف قيد احترازا **قوله** فالاعراب اه دفع لما قيل ان هذا شروع فى
بيان اصناف الاعراب الاسم فمن اى جمعة قد ام المفرد المنصرف والجمع المكسر على سائر احوالها اجاب بقوله
فالاعراب **قوله** فالاعراب فهما فيه اشارة الى ان الجار والمجرور وهو قوله بالضم متعلق بقوله
يعربان عند البصريين ومعربان عند الكوفيين **قوله** اى حالة الرفع دفع لما قيل ان نصب قوله
دفعوا ونصبوا لا يخلو اما ان يكون على الظرفية او الحالية او المصكية والكل غير صحيح اما الاول
فلان الظروف ما وقع فيه الفعل ولا يقع الاعراب فى الرفع والنصب والجروا يظن الظرف ما زما
او مكان والرفع واخواه لا تكون نهانا ولا مكانا واما الثانى فلان الحال يكون محمولا على
الحال ههنا لم يصح الحمل لانه حال عن ضمير يعربان او معربان وهو داجع الى المفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف وهما لا يكونان دفعا ونصباً وجروا واما الثالث فلان المفعول المطلق هو ان
يشتر مع الفعل عليه اشتمال الكل على الجزء وههنا ليس كذلك لان يعربان يشتر على الاعراب لا
على الرفع اجاب بقوله حالة الرفع اه حاصله باختلاف الشق الاول وهو النصب على الظرفية مجازا
بتقدير مضاف تقدير يعربان بالضم حالة الرفع اه حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه **قوله** يحتمل
النصب على الحالية لهما مضافا وهى تارة مؤنثة بالفاعل تارة **قوله** لا بد من تقدير المفرد المنصرف بكونه
غير الاسماء الستة والحق بالمثنى والجمع مثلا كلا وعشرين لانها داخلية فى المفرد لان المراد من المفرد ما لم يكن مثنى ولا مجموعا
لانها خارجة عن الحكم لان اعرابها بحروف جيبات نها غير داخلية فيه بواسطة ذكر فيما بعد بيان اعرابها كذا فى علم الغفران مفتى عبد
الرحيم ربنا اغفر لكانته ولو الدبر ولا ستاذيد وجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات يؤتى لهم الحساب

انه لم يغوا لاسلوب حيث اضيف ذوالى الاسم الظاهر دون الكاف اجاب بقوله انما اضيف الى
 الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس لانه وضع الواضع وصلة
 لتوصيف الشيء بالاسم الجنس فلا يضاف الا الى اسماء الاجناس الضمير ليس باسم الجنس ولان الصفة
 يكون محولا على الموضوع واسم الجنس لا يحيل عليه الا بالاضافة فلا يقال في توصيف الرجل مثال مثلا
 جاعني رجلا مال بل ذو مال كما لا يخفى **قوله** فالاعراب اه فيلشادة الى ان قوله بالواو اه متعلق بقوله
 تعوب او معية **قوله** هذه الاسماء الستة اه دفعها قيل ان الحكم على قوله اخوك واووك الخ بقوله
 بالواو مستكاذ لانها معربة بالواو فلا حاجة الى قوله بالواو وايضا يستحيل كونها بالالف الباء لانها
 ليست بمعربة بالالف والياء بل الواو اجاب بقوله هذه الاسماء الستة حاصل من المواد ههنا الاسماء للذ كود
 من حيث هي هي اى مع قطع النظر الى خصوصية الاعراب بالواو والالف والياء فان قيل لم يغوا الشارح
 نظرا لكافية حيث اخر قوله بضافته عن قوله بالواو اه والمقصود من على ذلك قلنا ان قوله مضما
 اه حال عن الظرف وهو قوله بالواو والالف اه والظرف من قبيل العامل المعنوي وتقديره
 الحال على العامل المعنوي غير جائز فليكن لم يمتد من قوله بضافته على قوله بالواو وحده يكون
 العبارة محمولة على التقديم والتأخير والتقديم في بعض النسخ محمول على السهول من تصرف
 الناسخين **قوله** لكن لا مطلقا دفعها قيل ان هذا الحكم منقوض بالآخر الذي وقع في نحو
 جاءني اخيتك ورايت اخيتك ومردت باخيتك لان من الاسماء الستة مع انه معرب بالحركات
 لا بالواو والالف والياء فاجاب بما ترى **قوله** وموحدة دفعها قيل ان هذا الحكم منقوض
 بالآخر الذي وقع في نحو جاءني اخوك ورايت اخوتك ومردت باخوتك وكذلك في نحو جاءني
 اخوانك ورايت اخوانك ومردت باخوانك لان من الاسماء الستة مع انه معرب بالفتحة
 والجمع لا بالواو والالف والياء فاجاب بقوله وموحدة **قوله** وانما لم يصح اه دفعها قيل انه اذا

في قوله مضما

في قوله محمول

في قوله محمول

كان صدق **له** يعني ان الحكم على هذه الاسماء المذكورة ليس بخصوصها بل بجميعها وكثيرا ما يجري الحكم على شخص يراد به الحكم على نوعه كما يقال
 زيد ضابط بطير مستوي القامة يراد به الحكم على نوعه ذلك ان العام المذكور في ضمن الخاص كذا المطلق في ضمن المقيد فالحكم على الشخص
 وكذا على المقيد بظاهرة بصرف الى العام والطلق الذي ذكر معه كذا قال مولانا نور الحق **له** اى على اعتبار تقديم قوله
 بالواو اه على قوله بضافته اذ في النسبة الا ان المهم احزه عنى الذكر لكون شرط الامانة الى غير باء المتكلم مقروا صرحا بالشرطين المذكورين
 ضمنهما واما قوله موحدة كذا قال الفاضل السبكي **له** في ان المتعارف في امثلة التعرض لا التعرض عن المركز بل
 تعرض بغير تقديم الحال على العامل المعنوي الذي هو الظرف متمتع عند سببه ودون الاختش فيجوز تقديم الحال على العامل المعنوي بشرط
 تقديم المبتدأ على الحال كونه يقرأ في الدار ما نحن فيه كذلك فليحاجه الى العذر الذي يفتح باب التقديم وسيد باب المنع كذا قال جمال الدين
له في مقتضى حاصل الاعتراض ان الحكم على هذه الاسماء بهذا النوع من الاعراب منقوض في حالة التصغير نحو جاءني اخيتك لانها
 في حالة التصغير معربة بالحركات فكيف يصح كذا الحكم على سبيل الإطلاق حاصل الجواب ان الحكم على هذه الاسماء بهذا النوع من الاعراب
 ليس مطلق بل حال كونها بكثرة اذ مصغراتها معربة بالحركات فلدفع الاعتراض فالأخ في الامثلة المذكورة ليس بمقبول مصغرا
له حاصل الجواب ان هذا الحكم على هذه الاسماء ليس مطلق بل حال كون تلك الاسماء موحدة بالمشي والجمع منها معربة بالاعراب
 الشتمية الجمع فاندفع الاعتراض فالأخ في الامثلة المذكورة ليس بمقبول مشي و مجموع **عبد الرحيم**

القيدان موادين فلم يذكروها فاجاب بقوله **انما لم يصرح اه قوله** ولم يكف اه دفع لما قيل انه لم
 لم يكف في هذا الشرط اعني قوله مضافة الى غيرياء المتكلم يذكر الامثلة كما الكفة في الشرطين الاولين
 اعني قوله مكبرة موحد على ذكر الامثلة لان ذلك الامثلة الستة كما كانت مكبرة وموحدة كذلك
 كانت مضافة الى غيرياء المتكلم فاجاب بقوله **لم يكف اه قوله** وانما جعل اه دفع لما قيل ان هذه
 الاسماء مفردة كالمفرد المنصرف فينبغي ان يكون اعوابها بالحركة كما عراب لان المفرد اصل بالنسبة
 الى المثني والمجموع والحركة ايضا اصل بالنسبة الى الحرف والمناسب للاصل هو الاصل فلم اعرب
 هذه الاسماء بالحرف اجاب بما ترى **قوله** تامة وانما زاد قوله تامة اشادة الى ان المنافرة التامة
 انما تلزم اذا جعل اعراب الاحاد كلها بالحركات ولما قيل لوحشة والمنافرة بالتامة فلا يريد
 ما قيل ان المنافرة يبقى ايضا كذلك لان كلامن المثني والمجموع معرب بالحروف قوله وانما
 اختاروا اسماء ستة اه دفع لما قيل ان فع الوحشة يكون بالزيادة والنقصان ايضا كذلك فلا اختاروا
 الستة فاجاب بما ترى **قوله** وانما اختاروا هذه الاسماء اه دفع لما قيل ان الاحاد كثيرة فاجاب
 تخصيص هذه الاسماء اعني اخوك وابوك اه اجاب بقوله **انما اختاروا اه قوله** في كون
 معانيها منبئة اه اشارة الى ان هذه الاسماء مشابهة بالمثني والمجموع لفظا ومعنى اما لفظا فلوجود
 حرف صالحة للاعراب في اواخرها كما في المثني والمجموع واما معنى فلان معانيها منبئة عن المقدد
 كغنى الثنية **والجمع قوله** حين الاعراب سماعا دفع لما قيل كما ان هذه الاسماء الستة مشابهة لفظا
 ومعنى بالمثني والمجموع كذلك الاسماء المحذوفة لا تجاز تخوي في ذلك ليس لها مشابهة لفظا ومعنى
 اما لفظا فلوجود حرف صالحة للاعراب في اواخرها واما معنى فلان معانيها منبئة عن التعدد كاليد
 يقتضيه ذي اليد الذي يقتضيه ذي الدم اجاب بقوله حين الاعراب سماعا اه تقرير الجواب
 انه لم يسمع من العرب اعادة الحروف المحذوفة الذي في اواخرها عند الاعراب فان الحروف التي
 في اواخرها محذوفة نسيا منسيا **قوله** وما يلحق به دفع لما قيل ان ذكر كلا بعد ذكر المثني مستكاث
 لانه تنبيه ايضا حاصل الجواب ان كلا ليس بمثنى بل من ملحقاته لانه عبادة عما يكون له مفرد
 من لفظه ليس لكلام مفرد من لفظه انما ليس له مفرد عند السماع من العرب **قوله** وكذا كلتا
 دفع لما قيل كما ان كلام مفرد بهذا النوع من الاعراب فكذا كلتا معرب بهذا الاعراب فلا
 يحتمل تخصيص كلاهما اجاب بقوله وكذا كلتا اه وفيه اشادة الى ان هذه العبارة على حد
 المحذوف **قوله** لم يذكروا جواب سواك هو انه لما كان اعراب كلا وكلتا واحدا **قوله** حاله انما
 بالاشارة في حق الاضافة توهيم انهما الى ضمير المخاطب لهذا النوع من الاعراب مع انه ليس كذلك ام **قوله** حال الجواب لما كان
 كلا واحدا من التنبيه الجمل احوال ثلثة جعلوا في مقابلة كل حال اسماء على **قوله** فان كلا واحدهما يدل على معنى واحد ذلك المعنى
 ينبئ عن امر آخر كالاخ ينبئ عن الاخ والاب عن الابن والجمع عن المروءة والفم عن الهن عن حب ذوا عن الصاحب عما يصاحبه
قوله يعني انما يذكر المفرد كلتا لان كلا اصل وكلا فرع فذكر الاصل كذا الفرع وانما كان فرعا لكونه مؤنثا والمفرد يكون فرعا للمذكر ام

بما فيه شرح ملاحي

فان الحاق الواو والياء والنون المعتمدين في مفهوميها الاصطلاحي كذا قال مولينا نورا الحق ١٢٣٢ هـ فانه ليس المراد به لفظ بل
 افراد و هو ان افراد ١٣٣٣ هـ اي لوقوع موصوف كل واحد من النصب الجبر فضلة في الكلام ولوقوع كل واحد من النصب الجبر صفة الفضلة في
 الكلام ولو اريد من الجبر النصب الجبر والمنصوب كان له وجه وجيه ١٣٣٤ هـ من الاعراب التقدير لان الاعراب اصل الخطا ان يكون اللفظ

والمصداشار الیه اولا فیما سبق فلم اخره ههنا فاجاب بقوله ولما کان اه حاصله ان الاعراب
 التقدير لما کان اقراى سهل الضبط فيكون اولى بالتقدير لان الاعراب التقدير لا
 يجئ الا في موضعين وهما التعذر والاستنقال **قوله** اي تقدير الاعراب جواب سوال هوان
 هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى واسئل القرية فان لفظ الاهل مقدر في هذه الالة مع انه
 لم يوجد فيه التعذر اجاب بقوله اي تقدير الاعراب اه يغض ان اللام في قوله التقدير عوض
 عن المضاف اليه فالمراد تقدير الاعراب لا مطلق التقدير فساد العبادة على حذف المضاف
 اليه وهذا رد على الفاضل الهندى حيث قال ان هذه العبادة على حذف الموصوف فساد تقدير اي
 الاعراب التقدير لان مقابله لقول اللفظ فيما عدا اه ووجه الدان اللام ان كان عوضا عن
 الموصوف لزم حذف لفظ الاعراب ويا النسبة وان كان عوضا عن المضاف اليه يلزم حذف
 الاعراب فقط وقلة المحذوف اولى من كثرة **قوله** اي في الاسم جواب سوال هوان كلمة
 ماهم للجمهور فساد هذه القاعدة منقوضة على دعى مثلا لانها شيان يتعذر فيهما
 الاعراب وليست التقدير فيهما اجاب بقوله اي في الاسم اه وهما فعلان **قوله** المعرب
 اه جواب سوال هوان هذا منقوض على نحو هذا في جاءني هذا لان اسم تعذر فيه الاعراب
 ولا تقدير فيه اجاب بقوله المعرب اه وهو مبنى **قوله** الاعراب اه جواب سوال هوان
 الضمير في تعذر راجع الى ما وتقدر الشئ في الشئ فرع لشبوت المقدار فيه اذا تعذر المقدر
 فيه هو الاسم المعرب فلا يبقى له وجود في الخادج فكيف يوجد التقدير فيه حاصل الجواب ان
 الضمير في تعذر ليس راجع الى ما بل الى الاعراب وايتم فيه رد على الشيخ الرضى لان قال
 في توجيها المتن الذي تعذر اعوابه اه فيكون فاعل تعذر دعند لفظ الاعراب لا الضمير
 المستتر في تعذر فحذف الفاعل على لفظ الاعراب المضاف اقيم المضاف اليه عن الضمير
 مقام المضاف ثم استترى تعذر فعند الشيخ الفاعل محذوف والمضاف اليه هو الضمير المستتر
 في تعذر راجع الى الاعراب والعائد محذوف وهو كلمة فيه ووجه الرد ظاهر وهو ان حذف
 الفضلة اهون من حذف العنق وايضا حذف الفاعل اقامة المضاف اليه مقام موصو استننا
 غير شائع وحذف العائد شائع فترك الشائع مع صحته ارتكاب غير الشائع غير معقول

قوله في جواب سوال هوان اذا كان الضمير في تعذر راجع الى الاعراب **له** يعني ان القلة
 سبب التقييم باعتبار لازمه هو سهولة الضبط او لوى سياتكون **له** بخلاف اللفظي فانه يجئ فيما سواك موضعين جميعا اما
 عه اي عن التقديرى مرع ان المنا سبب خيوع اللفظي لان من حق العلامة الظاهر اللفظي اصل في الاعراب حقيق
 تقيم نظر الى انه **له** يكون لفظ تعذر صلة ما وفي الصلة لا بد من العائد الى الموصول **له** مفتى **له** حاصل
 اسوال ان الضمير في تعذر ان كان راجع الى كلمة ما يلزم فساد المعنى لان تقدير الشئ في الشئ اه **له** مفتى عبد رحيم
 رب اعف وارحم وانت خير الراحمين فداى محمد دل وجان من د

في الموضعين
 ٢

بقی هذا الجملة بلا عائد والجملة اذا وقعت صلة لا بد فيها من العائد الى الموصول اجاب بقوله فيه
 حاصل ان العائد اعم من ان يكون حقيقيا او تقديريا وهما وان لم يوجد الاو لاكن وجد
 الثاني **قوله** اي امتنع جواب سوال وهو ان ذكر استقراء بعد تعذر مستكاث لانها بمعنى التعذر
 اجاب بقوله اي امتنع اي معان المراد من التعذر امتناع ظهور الاعراب وفي الاستقلال لم يوجد
 الامتناع **قوله** ظهوره جواب سوال هو ان تقديري الشيء في الشيء فرع لثبوت المقدك فاذا تعذر
 المقدك وهو الاعراب فلا يثبت الوجود له في الخارج فكيف يصح اطلاق التقدير عليه اجاب
 بقوله ظهوره يعني ان المراد بالامتناع امتناع ظهوره لا امتناع وجوده **قوله** في لفظه جواب سوال
 وهو انه على هذا لم يكن المثال هو قوله كعصا مطابقا للممثل لانه ثبت ظهور الاعراب في المثال
 حاصل الجواب ان الاعراب على قسمين احدهما مقابل للبناء والثاني ما اختلف اخر المعرب
 به والمراد ههنا الثاني لانه لا يكون الا في الاسم المعرب **قوله** وذلك اذ الم ا ه جواب سوال
 وهو ان ذكر قوله استقراء مستغن عن ذكر قوله تعذر لان امتناع ظهوره كما وجد في
 الاستقلال وجد في التعذر ايضا اجاب بقوله اذ الم يكن ا ه حاصل ان تعذر الاعراب ههنا
 من جهة ان في اخر المعرب الف غير قابل للحركة وتعذر الاعراب في الاستقلال من جهة اخر
 هو ان في المعرب حرف قابل للحركة لكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيل على اللسان **قوله** كما في
 الاسم المعرب ا ه جواب سوال وهو ان الكاف في قوله كعصا بمعنى مثل مضاف الى عصا فاضافة لا
 يخلو اما ان يكون بمعنى اللام او من او في فان كان الاول قد خل فيه ردي وخرج عنه عصا لان
 المقصود في الاضافة اللامية هو المضاف والمضاف اليه قيد له هو خارج عن الشيء وان كان الثاني العكس
 لان القاعد في الاضافة البانية كون المضاف اليه عين للمضاف وان كان الثالث يلزم ظرفية الشيء
 لنفسه هو باطل اجاب بقوله كما في الاسم ا ه حاصل ان المراد ههنا الاول والثاني لكن المراد بغير عصا
 كل اسم معرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة **قوله** في اخره الف مقصود ا ه الظرف هو الاخر وهو
 اعم من ان يكون الفا او غير الف والالف حينئذ خاص فيكون ظرفية العام الخاص هو جائز فلا يرد ان
 اخره ههنا ظرف والالف المقصورة من ظرف فيلزم ظرفية الشيء لنفسه لان اخر الاسم ليس الا الالف
 او نقول ان هذه العبادة على حذف المضاف تقديريه اي في موضع اخره او في انبا اخره الف
 مقصورة **قوله** ا ه كانت ا ه جواب سوال هو ان المثال لا يطابق للمثل لان المثال هو قول عصا وليت اخره
 ههنا محذوف في لفظه فيلان العائد ا ه **قوله** فهذا القسم الثاني يمتنع ظهوره في المثال المذكور فلا يرد ا ه
 يعني في عصا فقط ولا يدخل فيه مثل عصا والامر ليس كذلك معني عبد الرحيم پشاوري **قوله** سميت
 بها لانها ضد للمدودة اولانها ممنوعة عن الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولى بربيل مقابلته للممدودة و
 عدم اختصاصها من اربع بالالف لتحقيقه في ميم غلامى ١٣ مولوى عبد الغفور **قوله** فان الالف المقصورة
 غير قابلة للحركة ١٢ مفتي عبد الرحيم رب اغفر لكاتب هذا الكتاب لوالديه لجميع المؤمنين والمؤمنات بربهم الحسا

الف المقصود اجاب بقوله سواء **قوله** فان الالف اه هذا دليل لمطابقة المثال مع الممثل **قوله**
وكما في الاسم المعرب دفع لما قيل ان قوله غلامى معطوف على قول عصارا فصارا لكاف ههنا مقدرا
مضافا الى غلامى **قوله** الاضافة ايضا لا يخلو اما لامية او بيانية او ظرفية فان كان الاول قد دخل
فيها خي واني وخرج عنه غلامى ان كان الثاني فبالعكس ان كان الثالث يلزم ظرفية الشئ لنفسه
اجاب بقوله وكما في الاسم المعرب اه حاصل الجواب انا نقول باختيار الشقين الاوليين لكن المراد
بمثله غلامى كل اسم معرب. با تحركة المضاف الى ياء المتكلم وفي هذا رد على بعض النحاة حيث قالوا
ان غلامى مبني لكونه مشددا لا متزاج بالمبنى بوجوه الاول ان فيما بين المضاف والمضاف اليه شدة
الامتزاج والثاني ان فيما بين الضمير المتصل وما اتصل به ايضا شدة الاتصال والثالث ان الياء
ساكنة فالتلفظ بها على حدة محال فصار لشد الامتزاج اخره وسط الكلمة ولا يجري الاعراب
فيه ووجه الرد ان مضاف الى ياء المتكلم والاضافة تقوى جهة الاسميته وتضعف جهة المشابهة
بالفعل فيكون معربا **قوله** فان قيل هذا منقوض بحيث واذا واذا لاها مبنيته مع الاضافة بل هي
باعتة على بناها غالبا لاضافة الى الجملة والاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى
مضمون الجملة فتشبه بحروف في الاحتياج قلنا ان معنى المنافاة موجود ههنا وهو ان الاضا
مانعة للبناء لا رافعة له يعني اذا كان الاسم الموجود في كلام العرب معربا قبل الاضافة ثم اضيف
الى المبني فهذا الاضافة مانعة للبناء وان كان الاسم الموجود في بنينا قبل الاضافة ثم اضيف فحين
الاضافة ليست برافعة للبناء فالغلام فى غلامى وجب معربا وحيث واذا واذا وجد وامبني **قوله**
فانه لما اشتغل اه هذا دليل لمطابقة المثال مع الممثل **قوله** في حالة الجر لفظ لان كسرة الميم قائمة مقام
كل واحد من الاعراب واقتضاء اليه **قوله** غير مقضى فيه اشارة الى ان قوله مطلقا ايضا مد على
بعض النحاة الاخر حيث قالوا ان اعراب غلامى في حالة الرفع والمنصب تقديرى وامافى حالة الجر
فاعراب لفظ لان الكسرة مشتركة بين اقتضاء العام والياء ووجه الرد انها **قوله** لان قلنا ان المقصود
في الاضافة الالامية هو المضاف المضاف اليه في قوله خارج عنه مفتى **قوله** اى فى جعل غلامى مثالا لتقدير الاعراب مفتى **قوله**
اى الذى يقتضيه الجملة به ففى ان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلاها متحدة بغير مضاف اليه هو المقصد المتضمن
الجملة ولهذا العز بها بعضهم قلت لاضافة الى المفرد لزوال علت البناء وهى الاضافة الى الجملة كذا فى الفوائد شرح **قوله** الاولى بان
يقال فتشابهت الغايات الخ زوف ما اضيف اليه بنيت مثلها **قوله** فى الفوائد **قوله** فانها كانت بمنية قبل
الاضافة فاذا اضيفت الى الجملة المبني فذلك الاضافة لا تمنع ولا ترفع البناء مفتى عبد الرحيم **قوله** غير مقضى فيه
ان كسرة اللام متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب تقدمها على العامل المتقدم على المعنى المتقضى المتقدم على الاعراب فلا يجوز
ان يكون هى ابادا ن قبل اللام يجوز زوال الاولى الاولى بعرض الرتبة قلت لا وجه لزوالها لبقا سببها مع ان الاصل بقاء
الشئ على ما كان مفتى **قوله** لانه كان معربا قبل الاضافة فاذا اضيف الى المبني فهذه الاضافة تمنع بنائه لا ترفع
قوله كما قال المصنف ولا تصناف الا الى فى الاكثره **قوله** رب اعرف لكاتبه ولوالديه ولا ستاذيه لجميع المؤمنين والمؤمنات

ان كانت مشتركة يلزم نحو توارد المؤثرين المستقلين على ثواب واحد بالشخص وهو مستمع **قوله** اے
 فی الاحوال الثلث اہ فیہ اشارۃ الی ان نصب قولہ مطلقا علی الظرفیۃ **قوله** یعنی کون الاعراب اہ ہذا
 لدفع تخطیۃ المبتدئ لانہ یجوز لہ الظرف ویسمع اخر الکلام فہی ہب ذمہ الی ان قولہ مطلقا قید
 لغلامی فقط فلذلک قال اشارہ یعنی کون اہ فعلہ منہ انہ قید لہما **قوله** غیر مختص ببعضہا
 تفسیر لقولہ فی جمیع الاحوال **قوله** کما فی الاسم الذی اہ جواب سواک ہوان الکاف فی قولہ
 کقاض بمعنی مثل مضاف الی قاض ہذا الاضافۃ لایض لا یخلو اما ان یکون لامیۃ اویانیۃ واظرفیۃ
 فان كانت لامیۃ فذلک فیہ داء وخرج عنہ قاض وان كانت بیانیۃ فصاد بالعکس وان كانت ظرفیۃ
 یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ اجاب بقولہ کما فی الاسم اہ حاصلہ ان المراد بمثل قاض کل اسم یکون فی
 اخرہ یاء مکسورہ ما قبلہا **قوله** سواء كانت جواب سواک ہوان ہذا المثال لیس بمطابق للمثل
 لانہ لیس فی اخر قاض یاء مکسورہ ما قبلہا اجاب بقولہ سواء كانت اہ حاصلہ لاجواب ان فی اخرہ
 یاء مکسورہ ما قبلہا فی اصل الوضع **قوله** ای فی حالق الرفع اہ فیہ اشارۃ الی ان نصب قولہ رفعا
 وجرا علی الظرفیۃ وایض جواب سواک ہوانہ قولہ رفعا وجرا مفعول فیہ لتقدیر الاعراب من جہۃ
 الاستشقاک ہوا ما زمان او مکان وھذا لیس بواحد منہما حاصلہ لاجواب انہ مفعول فیہ محجازا باعتبار
 للضاف المحذوف **قوله** لانی حالۃ النصب فیہ اشارۃ الی ان قولہ رفعا وجرا قیدان احتراز بان
قوله عطفت علی قولہ کقاض جواب سوالہ ہوان مسلمی عطفت علی قولہ کقاض وهو مدح
 الکاف ہذا ایض مدح لولہا فصادر معنہ کخو مسلمی قل کو کلمۃ نحو بعد الکاف مستدرک لانہ یفید
 ما یفید الکاف اجاب بقولہ عطفت علی قولہ کقاض لاعلی قاض وحدہ وایضا ہو مرد
 علی الفاضل الہندی حیث قال انہ معطوف علی قولہ قاض وحدہ ودخل تحت الکاف و
 سعادۃ کخو مسلمی ولا یلزم الاستدراک لانہ یفید بالکاف اشتراک مسلمی فی تقدیر الاعراب
 بقاض فی الاستشقاک یفید بالنحو کلیۃ مسلمی یعنی ان المراد بنحو مسلمی کل جمع الذکر السالم للضما
 الیاء المتکلم فانہ یکون اعرابہ فی حالۃ الرفع مقدرا مفادا احدہما مغائر عن الآخر ووجہ الرد
 ان کلیۃ مسلمی یرفہم من لفظہ لان ہذا تمثیل المقصوف لیس خصوصیتہ الذکورات بل المراد منہ
 ذکر الذکورات واخواتہا **قوله** یعنی تقدیر الاعراب الی قولہ رفعا جواب سوالین الاول ان الاصل
 فی العبارة لا یجازوا الاختصار فینبغی للفظ ان لا ینزل کولفظ النحو وعطف قولہ مسلمی علی
 قولہ قاض وقالہ مسلمی والثانی انہ **قوله** اے لعصا وغلای یظہر ان کون
 الاعراب تقدیر یا فی بنین النورین غیر..... مختص بحال دون حال کما ان القسم الثانی من الاستشقاک
 مختص ببعض الاحوال کما یدل علیہ قولہ کقاض رفعا وجرا ونحو مسلمی رفعا کذا فی التاشکی
 ۱۲ مفتی عبد الرحیم عفی عنہ

ما الوجه المصداق لذكر التقدير الاعراب من جهة التعذر مثالين كليهما معربين بالحركة وذكر
 لتقدير الاعراب جهة الاستقلال مثالين احدهما معرب بالحركة والثاني معرب بالحرف
 اجاب بقوله يعني الحاصل الاول ان ذكر لفظ نحو ولم يعطف قوله مسلمي على قوله قاض بل عطف
 على قوله قاض تنبها على ان هذا نوع اخر من الاعراب التقديرية يعني ان الاعراب المتقد في لفظ
 قاض من قبيل المحركة وفي مسلمي من قبيل الحروف وحاصل الثاني ان تقدير الاعراب من جهة التعذر
 مختص بنوع واحد فلذا ذكر له مثالين من نوع واحد ليكون اشتدادا على ذلك واما تقدير الاعراب
 من جهة الاستقلال فليس يختص بنوع واحد فلذا ذكر له مثالين احدهما من النوع الاول والاخر
 من النوع الثاني **قوله** اذ قد يكون الاعراب بالحرف اه جواب سواك هو ان تقدير الاعراب
 بالحرف كما يأتي في حالة الرفع فقط نحو مسلمي فكل لك ياتي في الاسم المعرب بالحرف في الاحوال
 الثالث ايضا مثل جاءني ابو القوم ودايت ابو القوم ومردت بابي القوم فلم لم يتعرض المصنف الى ذلك
 اجاب بقوله اذ قد يكون الحاصل ان الشارح اتي بكلمة قد اشارة الى ان المصنف بصدد بيان الكلمة
 او الاكثرية وهذا ليس بكلمة ولا اكثرية بل في غاية القلة فلذا لم يتعرض المصنف الى
 اليه **قوله** المتلفظ به جواب سواك هو ان تخصيص الاعراب اللفظ فيما عدا المذكور غير
 صحيح لانه كما يكون فيما عدا المذكور ايضا لان اللفظ اعم من ان يكون حقيقيا وحكما
 فالضمة والفتحة والكسرة المفروضة في المذكور لفظ حكمي لانه يجري عليها احكام اللفظ
 الحقيقية لانهما تدل على فاعلية الفاعل مفعولية المفعول وكون الشيء مضافا اليه بالوضع كما
 ان الاعراب اللفظ الحقيقية تدل على فاعلية الفاعل اه مثل جاءني زيد اه اجاب بقوله
 المتلفظ به حاصل ان المراد من اللفظ اللفظ للغوي لا الاصطلاحي بقسرية الاستعمال
 من العرب لانهم اذا ذكروا المبدا اعداد وامنه المشتق فصاد من قبيل تسمية الكل باسم الجزء
له يعني بالاسماء الستة المضافة الى الظاهر المعرب باللام وكذا جمع المذكر السالم المضاف الى الظاهر المعرب باللام
 نحو جاني صاحب القوم ورايت صاحب القوم ومررت بصاحب القوم كذا في العصمة ۱۲ **قوله** جواب سوال الخ اعلم ان
 الحركات الاعرابية وان كان فيها وضع على ما ذهب اليه الرضوي لكنها ليست بلفظ كما حققناه في اللفظ بل هي من كيفية اللفظ
 فهذه الكيفية ان تعد ظهورا او استتقا فتعبر عنه اللفظية وهذا من مصطلحاتهم واذ عرفت هذا عرفت ان السؤال كذا
 جوابه من الواجبات العجيب كل العجيب من حاصل جوابه من ان المراد اه لان اللفظة الرمي هو مبنيا مع انه محال معنى له
 من مقولة الفعل الاصل ان الاعراب من مقولة الكيف والتبائن بينهما ظاهرة لان المصنف مع ما قال لبدء اصلا بل قال
 باللفظ وهو من المنسوبات فالجواب ان يقال انفسه الشارح بالمتلفظ به للاشارة الى ان المنسوبات في حكم المشتق
 ولا شك ان الاعراب اللفظي متلفظ به في اصطلاحهم باعتبار عدم تعدد ظهوره في اللفظ وعدم استتقاله ولا يلزم منه ان
 الاعراب نفس لفظ وقد بقي التحقيق في زوايا الكلام بعد لكن ايراده يفضي الى غاية الطول ۱۲ اشى ح ۶۱۲
اللهم انت وليي في الدنيا والاخرة توفني مسلما وأحقني بالصالحين ه

قوله يعني فيما عداه ما ذكر جواب سؤال وهو ان الضمير في قوله فيما عداه راجع الى ما تقدم له استقل والمطابقة بين الراجع والمرجع لازمة في الافراد والتثنية ولم يوجد ههنا حاصل الجواب انهما مؤلان بتأويل ما ذكر والمراد منه ما تقدم له واستقل لا مطلق ما ذكر فلا يثبت ما قيل ان تأويل ما تقدم له واستقل بما ذكر غير صحيح لانه كثير منه ان الاعراب فيه لفظ مثل الكلمة ولفظ ومفرد وغيرها مثل الكلام والاسم **قوله** ولما ذكرناه جواب سواليين الاولان مقصود المصيرين الاقسام الثلاثة والمقاصد الثلاثة وغير المنصرف ليس منها فاعرفه واما الثاني فلا لما عرفه فلم يعرف المنصرف مع اصله ولقد يمد في تفصيل انواع المعرب وجوده اجاب عن الاول بقوله ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف اه ولم يعلم المبتدئ به فلما عرفه وعن الثاني بقوله ومعي فتر يعرف المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها قيل لم لم ينعكس اجاب بقوله وكان غير المنصرف اقرب من المنصرف اه فلما عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه **قوله** واكتفى بتعريفه فان قيل لم لم يقل والمنصرف فيما عداه على قياس قوله واللفظ فيما عداه اجيب بان المنصرف مأخوذ في غير المنصرف **قوله** اي اسم اه جواب اسئلة ثلثة الاول المبتدئ والخبر اذا كانا معرقتين فلا بد بينهما من ضمير الفصل فينبغي ان يقول غير المنصرف هو ما الخ والثاني ان لفظ غير مبتدئ نكرة لتوغل في الهمام لا يصير معرفة بالاضافة وكلمة ما موصولة والموصول مع الصلة خبره فيلزم تنكير المبتدئ وتعریف الخبر وذا غير جائز والثالث ان كلمة ما للعموم فغناه غير المنصرف ما اي شئ فيه علتان فعلى هذا تعريفه منقوض على لفظ **قوله** لانه ايضا شئ فيه علتان الوصف والتانيث مع انه لا يكون غير منصرف اجاب عنها بقوله اي اسم حاصل ان كلمة ما عبارة عن الاسم بقرينة جعل غير المنصرف من اقسامه فخرج ضمير لانه فعل ولما فسر كلمة ما بالنكر علم انهما موصوفة بقرينة وقوعها في محل الخبر لان الاصل فيه التذكير وايضا يحتمل ابتداء ثبته لانه وان لم يكن معرفة لكنه نكرة مخصصة لان اضافة وان لم تفد التعريف لكنها تفيد التخصيص فتصح ابتداء ثبته **قوله** معرب جواب لما قيل ان تعريفه ليس بما نتم لصدقه على خضار وتمار فان فيها وجدت علتان التانيث والعلمية مع انها منصرفان اجاب بقوله معرب وهما مبنيان لا **قوله** تؤثران جواب سؤال وهو ان تعريفه ليس بما نتم لصدقه على خضار وقائمة لانهما اسمان معربان فهما علتان هما الوصف والتانيث مع انها منصرفان اجاب بقوله تؤثران يعطيان الولد با

العلتين **له** لانه اذا علم ان غير المنصرف ما فيه علتان آه علم ان المنصرف لا يكون كذلك **له** بان عرف المنصرف واكتفى بتعريفه **له** فلما لم يقل في ذلك بخلاف اللفظ فانه غير مأخوذ في التقدير **له** اشارة الى الجواب عن الاعتراض الثالث **له** اشارة الى الجواب عن الاعتراض الاول **له** نكرة لا موصولة معرفة حتى يحتاج الى ضمير الفصل **له** اشارة الى الجواب عن الاعتراض الثاني **له** يعطيان المراد بالاسم المخرم **له** ان يكون

بما في غير المنصرف

البتین قولہ ثم وقولہ من قبلہا وقولہ وهذا القول تقویب مع انہا لیست من تلك العلة فكيف يصح
الحکم علی العلة التسع حاصل الجواب ان کلمة ما عبارة عن التسعة **قوله** لا کلو واحد فیہ
اشارة الى ظهور لا سؤلة وهي ان هذا من قبیل حمل المفرد علی الجمع ^{وأيضا لا بد لان يأتي بادوات}
المحصود ايضا ان الضمیر اذا دار بین المرجع والخبر فزعاية الخبر والى اجاب بما ترے **قوله** و
العدل فی عطف اه جواب سوالین الاول ان کلمة ثم للتراخی فیفسد تراخی علیة الجمع والترکیب عما
تقدّم وليس كذلك لان ثبوت علیة الجمع والترکیب لیس متاخرا عن ثبوت علیة ما سبق والثانی انه
لم یغیر الاسلوب حیث عدل من الواو الی ثم فی الجمع والترکیب مع ان الواو اخصر من ثم فاجاب
بقوله والعد ولا **قوله** زائد منصوب اه هذا رد علی الفاضل الهنک حیث قال ان قوله زائد
مرفوع علی انه صفة لقوله والنون وهی مرفوع علی الخبریة فکذلک هذا لان اعلم ب الصفة یكون
علی طبق الموصوف وقوله من قبلہا الف باعتبار المتعلق صفة ثان لقوله والنون ووجه الرد
ان المطابقة بین الصفة والموصوف فی التعریف والتکثیر شرط و ههنا لم توجد لان قوله والنون
معرب باللام وقوله زائد نكرة وهذا الاعتراض وان کان محجا با بان اللام زائدة بقریئة خلو
سائر العلة عن لام التعریف لكن یرد علیہ الاعتراض **قوله** اذ المعنی ومنع النون جواب سوال
وهو ان الحال لا یكون الا عن الفاعل او المفعول وقوله والنون لیس بواحد منها اجاب بقوله
اذ المعنی اه حاصله ان قوله والنون فاعل الفعل المحذوف اعنی منع ^{ويعلم هذا بقریئة دلالة لبت}
علیه وهو ^ع مواضع الضمیر تسع کما اجمعت ثنتان منها فاللصرف تصویب **قوله** الف
فاعل الظرف اه فیہ اشارة الى ظهور القول المردود وهو قول الفاضل الهنک وقوله ولو جعل
اه هذا رد علیہ وقوله ولا یخفى اه هذا وجه الرد علیہ قبل کیف المثال لما اذا ذکر فی موضع اسم مشتق
یجرى علی الغیر وما بعد ظرف وما بعد الظرف اسم هو فاعل وارید به اشتراك ما بعد الظرف بما
قبله وتقدم ما بعد لظرف علی ما قبل فی وصف هذا المشتق فاشاد الشارح الی جوابه بقوله وهذا
كما اه فافهم فی **قوله** وقوله وهذا القول تقریب اه فیہ ثلثة فوائد اولها بیان ترجمة المتن وثانیها دفع
سوال وهو انک قلت غیر المقتصر ما فیہ علتان فانک لا تخلو اما تقول بانہ یؤثر فی وجود الحکم وهو منع
الضمیر مجموع العلتین او کلو واحد منهما فان کان الاول ینبغ ان لا یصح اطلاق العلة علی کلو واحد منهما
بطریق الحقیقة مع انه یصح اطلاق العلة علی کل واحد منهما وان کان الثانی ینبغ ان لا یثبت الحکم
وهو منع الصرف بما لان اذا ثبت الحکم بعلة لا یثبت بعلة **له** فیکفیر صح الحکم علی العلة التسع بجموع ما فی غیر
البتین ^{مفتی} **له** ای الاسئلة الثلاثة التي ذكرها المحقق مجمل بقوله جواب سؤلة ^{ثمة التي} مفتی **له** الام التعریف فی قوله والنون
^{مفتی} **له** وهو عدم المطابقة بین الصفة والموصوف ^م **له** تقدیرہ علی ما قال الشارح ومنع النون الصرف حال كونها زائدة ^م
له فان هذا المثال یدل علی اشتراك زید اخیر فی وصف الركوبة وتقدم اخیر علیہ فی هذا الوصف ^م **له** آقوله وهی عدل آه ^م
له حیث قال ثم جمع ثم ترکیب ^م **له** آقوله والنون فائدة ^م **له** کلفظ زائدة فی عبارة المصرح ^م مفتی

جواب اول ہوان اضافۃ الحکم الی ضمیر غیر المنصر لا یصح لان حکم الشئ عبادۃ عن الاثر المرتب
 علی ذلک الشئ ومنع الجور والتون مرتب علی علتین او واحد تقوم مقامہما الاعلیٰ غیر المنصر
 اجاب بقولہ من حیث اہ حاصلہ ان اضافۃ الحکم الی غیر المنصر مجاز باعتبار ادنی ملاسۃ
 و ہوان ذلک الحکم وان کان اثر العلتین لکن ثابت فیہ **قوله** والتون عطف علی قولہ لا علان
 و لیس بعطف علی قولہ الجور لان التون لیس من الاعواب **قوله** الذی ہو علامۃ
 التمكن دفع لما قبل و ہوان هذا الحکم منقوض علی مسلمات حین العلمیۃ حیث یدخل التون
 علیہا مع اجتماع السببین الثانی والثالث العلمیۃ اجاب بقولہ الذی اہ حاصلہ ان المراد من التون
 تون التمكن لا مطلق التون والتون فی مسلمات لیس بتون التمكن بل تون المقابله **قوله**
 ای لا یمتنع اہ جواب سوال ہوان جوازہ غیر المنصر لرعاۃ التناسب مسلم جوازہ غیر المنصر
 الشعر غیر مسلم لانہ لضرورۃ و ذلک الشعر واجب او تحریر السؤال ہکذا ان تعلق قولہ بالتناسب
 مع قولہ یجوز مسلم اما تعلق قولہ للضرورۃ مع قولہ یجوز غیر مسلم لانہ لضرورۃ واجب لا جائز
 فكيف یصح قولہ یجوز صراحتا بقولہ لا یمتنع اہ حاصلہ ان الجواز علی نوعین لحد ہما یغنی الامکان
 العام والثانی بمعنی الامکان الخاص المراد ہنا الاول والثانی لان الثانی عبادۃ عن سلب الضرورۃ
 عن الجانبین الاول عبادۃ عن سلب الضرورۃ عن الجانب المقابل فاذا حکم بالاثبات علم منہ ان
 الضرورۃ مسلوبۃ عن جانب مقلۃ و ہو عدم الاثبات . . . ہنا ایض حکم بالاثبات و ہو جوازہ فہم

منہ ان الضرورۃ **قوله** ہوان ہذا قولہ علی روڈ مبنی علی تسلیم استیحاء شرائط السببیین الافالۃ فی مسامۃ علماء المرنث
 لیست متخصۃ للثانی بل للاثمان علی الجمعیۃ و تختص الثانی من شرائطہ لا مجال للتقدیر التاویل ان الظاہرۃ مانع عن تقدیر آخر
قوله اعلم ان الامکان العام عبادۃ عن سلب الضرورۃ عن جانب بل و جواکان او عدا فاذا قید بالوجود فہو سلب الضرورۃ عن العم للثانی المقابل و یغنی
 جانب الوجود مطلقا سواکان ضروریا و غیر ضروریا کان الاول فہو المنسجم بالوجود لانہ عبادۃ عن ضرورۃ الوجود و عدم ضرورۃ العدا
 وان کان الثانی فہو الامکان الخاص فہو سلب الضرورۃ عن الجانبین اذ قید بالعدم سلب الضرورۃ عن الوجود فہذا العلم وان کان
 ضروریا فہو لا متسلع لانہ مفی ضرورۃ العدا و عدم ضرورۃ الوجود وان کان غیر ضروری فہو امکان خاص اذ اعرفت ہذا
 فاعلم انہ ان قید بالوجود فی غیر عن موصوفہ بلا یمتنع وان قید بالعدم فی غیر عنہ بلا یجوز النسبۃ بینہما عموم و خصوص من جہ امثلۃ
 کل الواجب موجود بالامکان العام والخاص زید موجود بالامکان العام و شریک الباری لیس بموجود بالامکان العام ۱۲
قوله یعنی ان المراد بالجواز ہنا الامکان العام المقید بجانب الوجود یعنی قولہ و یجوز ضرورۃ اہ ان عدم ضرورۃ لیس بضرورۃ
 سواکان صرف ضروریا کما فی ضرورۃ الشعرا و جائز کما فی التناسب فینا ول الوجود الجواز لان المملکۃ العامۃ ہی التي
 یکلم فیہا ارتفاع الضرورۃ المطلقة عن جانب المخالف للحکم فان کان الحکم فی القصصۃ بالایجاب ان مفہومہا ارتفاع
 الضرورۃ عن جانب السلب لان المخالف للایجاب السلب ان کان الحکم فیہا بالسلب ان مفہومہا ارتفاع الضرورۃ عن
 جانب الایجاب لان المخالف للسلب ہو الایجاب کذا فی بعض السواشی ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲

مفتی محمد عبد الرحیم

مسبوته عن جانب مقابلة هو منع الضم فيبقى جانب الاثبات اعم من ان يكون صريحا او غير
 صريحا فان كان الاول فصرا واجب كما في قوله للضرورة وان كان الثاني فصرا جازما
 في قوله للتناسب **قوله** اي جعل في حكمه جواب سؤالك هو ان الاسم انما جازم غير المنصّر
 بسبب ضرورة وزن الشعر او لرعاية التناسب لان بسبب ضرورة وزن الشعر او لرعاية التناسب
 لا يلزم الادخال لكسرة والتنوين على الاسم وبدون خولهما لا يلزم اخلاو الاسم عن
 العلتين او واحدة منهما تقوّم مقامهما حتى يصير غير المنصّر منصرا فاحقيقا اجاب
 بقوله اي جعل اه حاصله ان هذه العبارة محمولة على المسامحة **قوله** فان غير المنصّر
 عند المصّاه فيلشارة الى ان غير المنصّر يصير بدخول الكسرة والتنوين منصرا فاحقيقة
 عند العلامة الزمخشري لانه عنده عبادة عما لا يكون فيه الجوز التنوين فلذا قال
 الشاذح فان غير المنصّر عند المصّاه ما فيه اه **قوله** وقبل اه هذا جواب ثان عن ذلك
 السؤال اشار اليه بصيغة قيل للاشارة الى ضعف وجهه ان كلامنا في بيان اسباب منع الضم
 لا في حكمه فلا بد ان يرجع الضمير الى غير المنصّر لا الى حكمه **قوله** والضمير في صرفه
 جواب سؤالك هو انه اذا كان المراد معناه اللغوي فيكون تقدير الكلام ويجوز تغير غير المنصّر
 للضرورة اه ولا يتصور التغير الا بجعله منصرا فافينتج عليه ان غير المنصّر عند المصّاه
 علتان او واحدة تقوّم مقامهما وادخال الكسرة والتنوين عليه لا يخرج عن حقيقة اجاب
 بقوله الضمير اه فيكون تقديره ويجوز تغير حكمه للضرورة او للتناسب **قوله** اي ويجوز
 صرفه اه فيلشارة الى ان قوله والتناسب معطوف على قوله للضرورة لان كلا واحد منهما
 مفعول له لقوله ويجوز صرفه لكن الاول من قبيل الاول فلا يد ما قيل انه ههنا معطف المركب على المركب
 من قبيل ما فعل لقصد تحصيله الفعل المذكور كما اشار اليه الشاذح بقوله ليحصل التناسب اه
 فلو لم يذكر اللام يوهمان الثاني من قبيل الاول فلا يد ما قيل انه ههنا معطف المركب على المركب
 وله يعطف المفعول على المفعول بان يتك اللام ويقول والتناسب مع ان الاصل في العبارة الالفاظ
 والاختصاص **قوله** ليحصل التناسب جواب سؤالك هو ان قوله والتناسب مفعول له لقوله ويجوز
 والمفعول له علتان والعلّة مقدّمة على المعلول والتناسب ليس بمقدّم على الضم اجاب بما ترى
 حاصله ان هذا احد قسمي المفعول الذي فعل لقصد تحصيله لا لاجل وجهه كما فهمت
 وما قلت فهو في القسم الآخر **قوله** لان دعاية اه جواب سؤالك هو ان دعاية التناسب بين الكلمتين
 ليس بضروري فكيف يصح جواز صرفه لرعاية التناسب اجاب بقوله لان دعاية التناسب

له فالرد بجواز الصرف جعل غير المنصّر في حكم المنصّر بادخال الكسرة والتنوين فيلجعله منصرا فاحقيقة حتى يرد

السؤال **٢** فالنسبة بين غير المنصّر والمنصّر عند المصّاه وعند الزمخشري عموم وخصوص مطلقا فان كل غير منصّر عنده غير

منصّر عند المصّاه من غير عكس مفتي **٣** كما في فقه عن الحرب جبهة والثاني كما في ضرب اللاديب **١٢** مفتي

من اسباب منع الصرف غير صحيح لان منع الصرف من صفات الاسم وهو مصك بمعنى
 الخروج وهو من صفات المتكلمة تأنيها ان تفسيره بالخروج غير صحيح لان مصك بمعنى الخروج وهو
 من صفات المتكلمة الخارج من صفات الاسم فعلى هذا يلزم تفسير صفة المبائن بصفة المبائن الاخر
 اجاب عنها بقوله مصك مبنية للمفعول فكان العبد بمعنى العبد فيكون صفة اسم **قوله** يكون
 الاسم معد لا جواب عن اسئله ثلثة الاول ان قوله فالعبد مبتدأ وقوله خرج خبره خبرية غير
 صحيح لان العبد لا بمعنى المعد لذات مع الصفة والثاني انه على هذا لا يصح عد العبد من
 اسباب منع الصرف والثالث ان العبد متعد والخروج لازمي فعلى هذا يلزم تفسير المتعد باللاذ
 وهو باطل اجاب عنها الشارح بقوله يكون الاسم معد لا وهو من صفات الصفا ولازمي ايضا
 فيلزم حيازة الصفة على صف الصفة ويصح عد من اسباب منع الصرف ولا يلزم تفسير المتعد باللاذ
قوله يخرج الاسم فان قيل اضافة الخروج الى ضمير الاسم غير صحيح لان الاسم عبادة عن المادة
 والصورة والصيغة عبادة عن الصوة فقط فعلى هذا يلزم خروج الكل عن الجزء وذاباطلان
 الخروج فرع لدخول الكل في الجزء غير جائز ضرورة بخلاف الجزء فانه اخل في الكلام فلو
 دخل الكل في الجزء يلزم دخول الشيء في نفسه **قلنا** ان هذا القبا على حد الضايفه خروج ما في الاسم
 فان قيل فعلى هذا يلزم خروج الجزء عن الجزء وهو باطل **قلنا** ان خروج الجزء عن الجزء
 غير جائز انه يمكن احدى الجزئين مشتملا على الجزء الاخر وهما مشتمل عليهما لان الصيغة الصوة
 مشتملتان على المادة **قوله** اى كونه مخرجا اه جواب سواك هو ان كون الاسم معد لا من
 قبيل الحاصل بالمصك والخروج مصك فيلزم تفسير الحاصل بالمصك نفسه غير جائز لعدم
 الاتحاد بينهما اجاب بقوله اى كونه مخرجا يعني ان المراد بخروج الاسم كونه مخرجا فيلزم
 تفسير الحاصل بالمصك بالحاصل بالمصك **قوله** اى عن صورته اه جواب سوال وهو ان
 الصيغة عبادة عن مجموع المادة والصورة كما يقال ضرب صيغة ما من فعله هذا التعريف
 ليس بجامع لافزاده لعد صك على غير وجه ولا مخرجا عن الصورة فقط لا عنهما اجاب
 بقوله اى عن صورته اه حاصله ان المراد بالصيغة ههنا هي الصورة فقط **قوله** التى اه هذا
 بيان لقوله الاصلية اذا الاصلية منسوب الى الاصل والمراد بالاصل ههنا القاعدة لا غيره كما
 الدليل ونحوه وايضا بيان لنسبة الصورة الى الاصل بحيث يقتضى الاصل ان يكون ذلك
 الاسم المعد لا على تلك الصورة **قوله** ولا يخفى اه جواب سوال وهو ان هذا التعريف
 ليس بمانع لصدق على خروج المشتقات مثل ضارب ومضروب لانها اسمين خرجا عن
 الصيغة الاصلية وهى الضرب مع انه لم يكن فيهما العبد ولا يكونان غير منصرفين

له ولا شك ان عمر وزفر وكذا سائر الاسماء المعدولة خارجة عن الصورة الاصلية ١٢ مفتحة محمد عبد الرحيم

عه بقرينة ان هذا المقام متقاً بحث الاسم ١٣ عه اى المادة والصورة ١٤ لان اصلها عامر وزفر ١٥

في حالة العلمية ليس كذلك اجاب بقوله لا يخفى قوله وان للتبادله عطف على قوله ز صيغة
المصدر اه جواب سوال هون التعريف ليس بمانع لصدق على الاسماء المحذوفة الاعجاز
كيد ديم لانها اسمان خرجا عن الصيغة الاصلية وهي يد وود مؤمعه ان ليس فيها عطف
والا لصار غير منصرفين في حالة العلمية وليس كذلك اجاب بـ هـ وان المتبادر ا هـ
قوله وان خروجه اه جواب سوال هون هذا لتعريف ليس بمانع لصدق على المغيرات
القياسية كقوله مبيع لانها اسمان خرجا عن الصيغة الاصلية مع بقاء المادة وهي
مقوله مبيع ومع ذلك هذا الخروج ليس بعدل الا لكانا غير منصرفين في حالة العلمية اجاب
بقوله ان خروجه اه حاصله ان مجرد الخروج عن صيغة الاصلية مع بقاء المادة ليس كاف
للعديل بل مع مغايرة الصيغة الثانية عن الاولى بان يكون الاول اخلا تحت القاعدة والثاني
لا يكون داخل تحتها وهما كلاهما داخلان تحتها اما الاول فلان اسم المفعول من ثلاث في المخرجي
على وزن المفعول اما الثاني فداخل تحت الاعلال الصادرة هون الضمة على الواو ثقيل **قوله**
واما المغيرات الشاذة اه جواب سوال هون هذا التعريف ليس بمانع لصدق على المغيرات الشاذة مثل
اقوس انيب لانها خرجا عن صيغة ما الاصلية مع بقاء المادة ومع مغايرة الثاني عن الاول بان يكون
الاول داخل تحت القاعدة لا الثاني لان الاصل في الاقوس ان يكون على وزن فعولان يجمع على الافعال
لا على افعول ههنا كذلك لان القوس انيب جمعا ولا على اقوس انيب ثم خرج اقوس انيب عنهما
وهذا الخروج لم يسم بالعدل الا لصار غير منصرفين في حالة العلمية اجاب بقوله ا ما هـ
المغيرات الشاذة اه حاصله ان لا نسلم انها خرجا عن الصيغة الاصلية بل انها خرجا عن القوس
والناب لانها جمعا ولا على اقوس انيب على خلاف القياس لهذا سمي بمجموعة الشاذة في لا يوجد
الخروج **قوله** وقال بعض شارحين اه غرض شارح في نقل قول بعض الشارحين ثلاثه
اما جواب ثان عن الكراوات اعتراض بلا جواب اورد اخر يد على المصنف حيث ذكر هذه
التكلفات في امالى الكافية مع عدم الاحتياج اليها لان المقصود من تعريف العدل هو
الامتيان عن بعض ما عدل لا عن كله فتعريفه بما هو اعم منه من غيره كاف فلا حاجة الى
اتكاب التكليفات قلنا عن هذا الرد ان تعريف الشيء بما هو اعم منه من هب المتقديين
لا المتأخرين للمصنف من المتأخرين **قوله** واعلمنا اه هذا ثم على القاضل الهند حيث
وضع في العدل مقدما ثلاثة احدهما ان العلم **له** حاصل الجواب ان المشتقات خارجة عنه
بسبب ان الصيغة الى الاسم لان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات بل تغايرها في المعنى ضرورة ان ضربا من البيت
ضارب الاصل **له** حاصل الجواب ان الاسماء المحذوفة الاعجاز خارجة عن العدل لعدم بقاء المادة فيها وبشرط في
العدل **هـ** مفتة محمد عبد الرحيم **هـ** وكذا قوله وان خروجه عن صيغة الاصلية **هـ** مفتي
هـ ولو لم يكن مغايرة لم يتحقق الخروج عن الصيغة **هـ** علوى - اللهم ادعني

بالعلم مقدّم على العلم بمنع الضر في الأمثلة الأربعة أعني ثلث ومثلث وأخر وجمع فصا العدل فيها من قبيل
العدل الحقيقي وأما في غير ذلك فالعكس فحصول العدل فيها من قبيل العدل التقديري وثانيتهما متفرعة
على الأولى فهو انقسام العدل إلى الحقيقي والتقديري بالذات وثالثتهما متفرعة على الثانية وهو ان
قوله المص تحقيقا وتقدير اصفة للخروج بحال الموضوع وهي عبارة عن الجارى عليه نحو مرت
برجلين هذا بعينه منشأ الخطية الفاضلة الهند حيث قال ان قوله تحقيقا وتقت اذا كان صفة
الخروج العدل عبارة عن الخروج تقسيمها لهما بالذات فرد الشارح بقوله اعلم حاصله ان العلم
بمنع الضر مقدّم على العلم بالعدل في الكل فتفرع عليه ان العدل في الكل اعتبارى قيل فعلى هذا
تقسيم العدل إلى الحقيقي والتقديري يلزم تقسيم الشئ النفس إلى غيره وذاتا بطل اجاب بقوله و
لكن لا بد ان حاصله ان كان الـ دليل موجودا على وجوه الاصل فهو من قبيل الاصل المتحقق الا
من قبيل المقدّم فانقسام العدل إلى الحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون الاصل متحققا او
مقدّم او قولا مص تحقيقا وتقدير اصفة للخروج بحال متعلق الموضوع وهو عبارة عن الجارى
على الغير نحو مرت برجلين غلامه فصا معنى خروجا كائنا عن اصل محقق او مقدّم ووجه الرد
ظاهر هو عبارة عن الخروج وهو امر اعتبارى فلا دليل عليه صلا واما الدليل عند قياس
الى الاصل قوله ان لم يصلح للاعتبار جواب انه هو انه لم يعتبر اسبابا اخرى من الاسباب التسعة
من الامور المحققة والعدل من الامور الاعتبارية وهذا القضية نظرية محتاجة الى الدليل وهو
عبارة عن الخروج وهو امر اعتبارى فالاعتبار فيه ممكن قوله لا انهم اشار الى ظهور القول المردود
قوله تحقيقا مفعول مطلق للخروج المذكور في المتن قيل هو عبارة عما يكون الفعل مشتملا عليه مثل
اشتمال الكل على الجزء والخروج المذكور في المتن مصك موضوع للعدل الساذج وليس يشتمل
عليه اشتمال الكل على الجزء قلنا ان ذلك الخروج مؤل بتاويلان مع الفعل فصا تقديري فالعدل
ان يخرج من جوا تحقيقا فحصوله تحقيقا مفعول مطلقا باعتبار الموضوع وهو خروجا كما
اشار اليه لشارح بقوله خروجا كائنا انه قوله معناه خروجا جواب انه هو ان قوله تحقيقا مفعول
مطلق لقوله خروجا لا يصدق الحد عليه لعد اشتمال معنى الفعل عليه لعد اتحاد المعنى اجاب
بما ترى حاصله انه مفعول مطلق مجازا باعتبار متعلق الموضوع وكذا حال قوله تقدّم جوابا
سوالا قوله يد عليه صفة كاشفة لاصل محقق وهو مظهر للموضوع وبيان له قوله والدليل على
له هذا دليل لمطابقة المثال مع الشرف قوله - فعلم انه الفاء للتفريع اى اذا كان معناها مكررا
وتكراره مستلزم لتكرار اللفظ فعلم انه قوله وفيما وراهما الى عشار ومعشر خلاف فعند
البعض ان زين فعلا مفعول مجبى فيما وراهما ايضا لان ما فوقهما قياس على ما تحتهما والعلة
المشتركة بينهما ان الكل من اصول العدل دفعا مجبى فيما تحتهما مجبى فيما فوقهما ايضا وعند
البعض لا يجبى فيهما العدل السما قوله الصواب مجبى بالوجود السما كافي قوله الشاعر

ولم یستشوک حتی دیمت فوق الرجل فصاعداً **قوله** لان الوصفية هذا ليل لقوله الوصف
 اه وجواب سواله وان عد وصفية تلك مثلت من اسباب منع الضم لا يصح لانها عارضة لانها
 من الاعلاد ووضعا لمرتبة معينة هي ما فوق الاثنين ما تحت الاربعة وذلك ليس بصفة لان
 المعتبر في منع الضم الوصف الاصل دون العارضى انما بقوله لان الوصفية اه حاصله نعم ان
 تلك مثلت موضوعاً لم رتبة معينة لكن اذا جزم على المعددات كما في قوله ثلثة فسواء وصفاً و
 هذا الوصف وان كان عارضة بالنسبة الى ثلثة ثلثة لكن اصلية بالنسبة الى ثلثة مثلث لوجه
 في الموضوع له لان معناها ثلثة ثلثة والوصفية الاصلية عباد عما يكون موجوفاً في الموضوع
 لكما في الضارب والاحمر **قوله** لان معناه في الاصل اه جواب سواله هو اننا لانسلم ان اخر اسم
 التفضيل لانه يد على زيادة المعنى فيه ليس الزيادة فيه بل كان بمعنى الغير كما في قوله جاءني زيد
 ورايت زيداً اخر اجاب بقوله لان معناه **قوله** وان صادت اه جواب سواله هو ان جمع
 ليس بوصف بل بمعنى كلهم كما في جاءني القوم كلهم اجمعون اي كلهم اجاب بقوله
 وان صادت اه **قوله** على ما ذكرنا اي من انه لا بد في اعتبار المعدل من الامرين
قوله ولا يرد المجموع الشاذ اه جواب سواله هو انه على هذا ينبغي ان يكون حال اقوس
 وانيب كحال الخرج في وجود الدليل على جوا الاصل لانه كما وجد الدليل على وجود
 الاصل في اخر وجمع فكذلك وجد على وجهه في اقوس انيب لان الاصل في الجوف اذا
 كان على وزن فعلن ان يجمع على افعال فاعلم منه ان القوس الناب يجعاز ولا على اقوس
 وانيب ثم عد عنهم الى اقوس انيب فاذا كان الامر كذلك فلم اعتبار المعدل التحقيق في
 اخر وجمع ولم يعتبر في اقوس وانيب فاجاب **قوله** ولا يرد المجموع الشاذ اه حاصله انه لا بد
 في اعتبار ^{من الاخرين} احد هما وجود الاصل للاسم المعدد ^{او ثانيهما} اعتبار الاخراج عنه ههنا
 وان جد الاصل لكن لم يعتبر اخر اجد عنه لعدم وجوب الباعث وهو عد وجدانها في كلام العرب
 غير منصرفين بل وجد في كلامهم منصرفين بخلاف اخر وجمع حيث اعتبروا اعتباراً فيها
 لوجوب الباعث وهما وجد في كلامهم غير منصرفين لم يجد ايها سببا ظاهراً **قوله**
 كيف الخ هذا دليل بطريق العلوة **قوله** ولا قاعدة اه جواب سواله هو انه ينبغي ان يكون الشذوذ
 في هذا الجمعية باعتبار وجه الخ بخلاف هذا الاسم المعدل عنه اجاب بقوله ولا قاعدة **قوله**
 تبين الفرق بين الشاذ والمعدل اه الاول هو الذي يكون له قاعدة ويخالف عنها ولا قاعدة
 لثاني اصلاً **قوله** اخر وجاه جواب سواله هو ان له تقدماً مفعول مطلق لقوله خرج هذا
 غير جائز لان معنى الخروج مشتمل على خروجاً لا على تقدراً اجاب بقوله اي خروجاً
 حاصله انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اعني به الخرج قيل عليه
 له اي على عدم اعتبار المعدل في اقوس وانيب ۱۳ مولود رحمه الله عليه

ان معنى الخروج ليس بمشتمل باعتبار ان كليهما مصك ان الا ان يقال ان قوله خرج بـ تاويل ان مع
الفاعل فلا يرد قوله عن اصله فيلشارة الى ان قوله تقديره صفة للخروج باعتبار حال متعلقه و
هو الاصل علم ان الصفة على قسمين احدهما ما يكون صفة للشئ باعتبار حاله الثاني ما
يكون صفة للشئ باعتبار حال متعلقه فالاول ما يكون صفة للشئ ويكون فائما به الثاني ما
يكون صفة للشئ لكن يكون قائما بغيره وهما من قبيل الثاني فان التقدير صفة للخروج و
قائم بالاصل المقدّر قوله مفروض صفة للمقدّر وفيه اشارة الى ان للتقدير معنى اخر غير
مراد ههنا اعني به الحذف قوله يكون الداعي اه هذا صفة كاشفة للاصل المقدّر والمراد
بـرى بقوله يكون الداعي الى تقديره فرضه منع الضم في غير النص الذي يكون احد
السببين في العدل فلا يرد باب قطام لان اعتبار العدل فيه لما هو للحمل على نظامه ثم
لا لتحصيل سبب منع الضم قوله مثله اشارة الى ان قوله باب قطام معطوف على عمر زفر
قوله واداد بياها اه جواب سواله وان اضافة الباب الى قطام لا تخلو اما ان تكون لامية
او بانية و ظرفية فان كانت الاولى فالمقصوف فيها بالنسبة المضاف دون المضاف اليه فعمله هذا
يدخل فيه غلاب دون قطام ان كانت الثانية فبالعكس ان كانت الثالثة فيلزم فساد المعنى هوان
قطام ظرف للباب الامر ليس كذلك الجواب قوله واداد بياها اه حاصيله ان المراد به الاول

والثاني لكن ايرادها كلها هو اهـ هو اعم من اللام في البياني **قوله** لغة اهـ
اشارة الى ان في ظرفية فجعل مد خوها ظرفا لما قبلها وظرفية قوله وتميم ليس بصحيح
لباب قطام **قوله** بنى اه اشارة الى ان العبارة مبنى على حذف المضارع عنه بنين
حدث منها النون بالاضافة **قوله** لتحصيل سبب البناء اه المراد بسبب البناء هو مشابهة
ذو الرائع وذو لغة اسم الفعل الذي بمعنى الامرك كقولهم **بمضي** اوف هذا السبب البناء

أما يحصل العدل كما حره في مجئ اسم الأفعال قوله ولهذا يقال الى قوله تحصيل سبب منع العجز هذا عذر
على المصنف ووجه ايدان ذكره تبعاً وطول العمد فيكون تقدير العدل في كل واحد منهما قوله هو كونه الاس
جوازا هو ان عدل الوصف من اسباب منع الضم غير صحيح لانهما من صفات الاسم هو اسم بنفسه

لا تعبارة عن الاسم الذي على ذات أو اجاب بقوله هو كون أه قوله سواء كانت
 أه جواب سوالين الاول ان المتبادر من دلالة هو الدلالة بحسب اصل الوضع قفر
 ليس بجامع لعدم صدق على ريع في موت بنسوار ريع لانه ليس بدال على ذات
 مهمة بحسب اصل الوضع بل بحسب عارض الاستعمال انه وصف اما الثاني فهو
 ذكر قوله وشروط ان تكون وصفا في اصل مستدك كما ترى اجاب عنهما
 بقوله سواء كانت أه حاصل الاول ان المراد من الدلالة الماخوذة في
 تعريفه اعم من ان تكون بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فيها نحن من

مهتمة عما تحذره من بعض صفاتها
 صارا الوصف اسما جريسه
 من صفات الذم فيلزم من لا يوصف
 عداه من اسباب فتنه الصفوف
 لانها كلها من صفات
 الاسم

صفحة ١٧

قبیل الثانی حاصل الثانی ان دلالت اعم المقبر سببیت منع الضر هو الوصف الاصل لا العارضی فلذا
 قال المصنف وشرطه اه والی هذا اشار الشارح بقوله المقبر فی سببیت اه **قوله** فی سببیت منع
 الضر اه جواب سواله هو ان الاسلام الوصفیه فی الاصل شرط لنفس الوصف فان نحو ادع
 من قبیل المحدث دمع ان هذا الشرط منتف فی اجاب بقوله فی سببیت منع الضر اه اشارة الی ان
 الوصفیه فی الاصل لیس بشرط لوجود الوصف شرط اثره **قوله** وصفا اه اشارة الی ان قوله فی الاصل
 ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبره قوله **قوله** الذي هو الوضع اشارة الی ان الالف و
 اللام فی الاصل عهدی اشان هما الی ما هو الاصل فی الوضع واشارة الی ان للاصل معنى اخر
 غیر مراد ههنا عنی بما یبتنی علیه الخیر بل المراد به هو الوضع **قوله** بان تخرجه اه جواب سوال
 وهو ان الاسلام ان لا تضره الغلبة لانها تخرج الاسم من العموم الی خصوص ای یثبت اختصاص
 الاسم ببعض افراد الموضوع له لاجاب بقوله بان تخرجه اه **قوله** ومع الغلبة اه جواب سواله
 هو ان الغلبة علی الوصفیه لاخراجها عن سببیت منع الضر والامر لیس كذلك كما قلت فان
 نحو احراز انكرضا منصرفا عند الاخفش بسبب غلبة التنكیر ومع انه كان فی الاصل حقا
 اجاب بما تری **قوله** المذکور اه جواب سواله هو ان فی قوله لذلک اشارة ههنا الی امرین
 اشراط اصالة الوصف عدم مضرة الغلبة والمطابقة بین اسم الاشارة والمشار الیه شرط
 ولم توجد ههنا اجاب بقوله المذکور یعنی بئلا لاخرین بالمذکور **قوله** من اشراط اصالة
 اه جواب سواله هو ان التأویل به ایضا غیر صحیح لان من اول الكتاب الی هذا کما هن کوا
 وهولیس بعلة لضرادع فی مرتب بنسبوا ربع وامتناع اسو وارقم اجاب بقوله من اشراط اصالة
 یعنی المراد بالمذکور هذان الامران اعنی شرط اصالة الوصف عدم مضرة الغلبة لا مطابق
 المذکور **قوله** قولهم اه اشارة الی ان دخول کلمته فی لیست بصحیح علی الجملة لانها من حروف
 الجادة وهی تدخل علی الاسم وهی لیست باسم **قوله** من الضر جواب سواله هو
 ان قوله امتنع فعل وقول اسو وارقم فاعلان له هما منسوبة الیه النسبت الیهما غیر
 صحیح لانها لیس امتنع بل موجودان مستعملان الممتنع لیس بموجود ولا مستعمل اجاب
 بقوله ای من الضر یعنی المراد بالامتناع الامتناع من الضر لان الامتناع والوجود **قوله** مع
 ان الاصل اه جواب سواله هو ان الاسلام یلزم من عدم الجواز ان يكون الاوصاف اصلية عند كونها
 اوصافا اصلية فلم یقر الضر علی منع جاز بقوله مع ان الاصل حاصله من الكلام الاول انما هو جزء
 الدلیل لا کله **قوله** اللفظ اه جواب سواله هو ان ذکر قوله المعنوی ذلک بعد قول التانیث
 بالتأشیرة العلمیة مستکاد لان المعنوی لیکون الا بالتاء اجاب بقوله اللفظ **قوله** الحاصل اشارة الی
 ان قوله بالتاء ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة للتانیث اللفظ **قوله** فی السببیت اه جواب سوال
 وهو انه ینقض علی نحو ضاد بة فانه مؤنث مع ان العلمیة غیر موجودة فیها اجاب

نحو قوله
 من اشراط
 اصالة
 الوصف
 عدم
 مضرة
 الغلبة
 والمطابقة
 بین اسم
 الاشارة
 والمشار
 الیه شرط
 ولم توجد
 ههنا
 اجاب
 بقوله
 المذکور
 یعنی
 بئلا
 لاخرین
 بالمذکور
 قوله
 من اشراط
 اصالة
 اه جواب
 سواله
 هو ان
 التأویل
 به ایضا
 غیر صحیح
 لان من
 اول
 الكتاب
 الی هذا
 کما هن
 کوا
 وهولیس
 بعلة
 لضرادع
 فی مرتب
 بنسبوا
 ربع
 وامتناع
 اسو
 وارقم
 اجاب
 بقوله
 من اشراط
 اصالة
 یعنی
 المراد
 بالمذکور
 هذان
 الامران
 اعنی
 شرط
 اصالة
 الوصف
 عدم
 مضرة
 الغلبة
 لا مطابق
 المذکور
 قوله
 قولهم
 اه
 اشارة
 الی ان
 دخول
 کلمته
 فی لیست
 بصحیح
 علی
 الجملة
 لانها
 من
 حروف
 الجادة
 وهی
 تدخل
 علی
 الاسم
 وهی
 لیست
 باسم
 قوله
 من الضر
 جواب
 سواله
 هو
 ان
 الاسلام
 یلزم
 من
 عدم
 الجواز
 ان
 يكون
 الاوصاف
 اصلية
 عند
 كونها
 اوصافا
 اصلية
 فلم
 یقر
 الضر
 علی
 منع
 جاز
 بقوله
 مع
 ان
 الاصل
 حاصله
 من
 الكلام
 الاول
 انما
 هو
 جزء
 الدلیل
 لا
 کله
 قوله
 اللفظ
 اه
 جواب
 سواله
 هو
 ان
 ذکر
 قوله
 المعنوی
 ذلک
 بعد
 قول
 التانیث
 بالتأشیرة
 العلمیة
 مستکاد
 لان
 المعنوی
 لیکون
 الا
 بالتاء
 اجاب
 بقوله
 اللفظ
 قوله
 فی
 السببیت
 اه
 جواب
 سوال
 وهو
 انه
 ینقض
 علی
 نحو
 ضاد
 بة
 فانه
 مؤنث
 مع
 ان
 العلمیة
 غیر
 موجودة
 فیها
 اجاب

بما ترمي قوله لا بالالف اشارة الى قوله بالناء قيدا حتر اذى قوله اى علمية الاسم الموثق
 فيه اشارة الى ان الالف اللام عوض عن المضاف اليه هو الاسم او جواب سواله هو ان
 العلمية ما وضع لشيء بعينه التانيث وصف تدل على ذات مهمة فيبين ما تضاد فلا يصح شرط
 التانيث للعلمية لانه من قبيل شرط الشيء بنقيضه فاجاب بما ترمي او تخير السؤال هكذا انه اذا كان
 شرط التانيث العلمية يعني كون التانيث علما فاعلم هذا ينبغي ان يكون طلحة منصرفا لقوا شرط
 التانيث لان شرطه ان يكون علما وهو ليس بعلم في طلحة بل العلم هو الاسم الموثق اجاب بقوله
 اى علمية احاصله ان اللام بدل من المضاف اليه قوله بقدا الامكان الخ جواب سوال
 وهو ان هذا منقوض بالمنادى المرغى نحو يا منصوا صله يا منصو وهو علم مع انه يتصرف
 فيه ايضا المحذون الشرع جاز اجاب بقوله بقدا الامكان اه قوله ولان العلمية اه اى
 علمية الاسم الموثق وضع ثان عن التذكير كما تقول في ضارب بعد عرض التاء عليه
 ضاربة قوله التانيث اشارة الى ظهور الموصو لان المعنوية صفة لا بد له من الموصو قوله في
 اشتراط العلمية جواب سواله هو اننا لا نشتم ان التانيث المعنوي كاللفظ لان اللفظ بظهور التاء
 المعنوي يتغير بها الجواب بما ترمي قوله ولا بد اه جواب سواله هو انه اذا كان العلمية
 شرط الجواز فيها الشرط ... لوجب منع
 وجوبه اه فسر التحتم بالوجوب لانه قد يكون
 فلذا فسر بالوجوب قوله احدا الامو الثلاثة اشارة الى تقديم العطف على الربط
 وهو مفيد للحصر الاختصاص فلا يرد ما قيل ان شرط التحتم لا هذا التلتم فلا
 بد ان ياتي بادوات الحصر قوله اى زياد حروف اه اشارة الى ان الالف اللام في الزيادة بدل
 من المضاف اليه اجاب سواله هو انه ينقض بزينب فان زيادة الحركات على الثلاثة ليست
 بوجود فيها مع انها غير منصرفة والمشروط لا يتحقق بدون الشرط اجاب بما ترى احاصله ان
 الالف اللام عوض عن المضاف اليه المضاف اليه الحروف لا الحركات فالمراد بالزيادة زيادة
 الحروف ولا شك ان حروف زينب اكثر من الثلاثة قوله بحر اشارة الى ظهور الموصو لا الاول
 صفة فلا بد لها من الموصو قوله ما وجواه كلمة ما اسم لبلدة وجو اسم بلدة اخر قوله
 وانما اشترط اه او انما اشترط واحد من تلك الثلاثة كان بعد وجو واحد من تلك الثلاثة بان
 صارت الكلمة ثلاثية ساكن الاوسط عربية فصارت هي في غاية الخفة التي من شأنها ان تقابل و
 تعارض بثقل العدل لسبيين فتعارض هذا الخفة في عدل تأثيره فبقى علته واحد وهي لا تؤثر
 في منعة اما بوجود واحد من الثلاثة خرجت الكلمة من الخفة فسقطت تلك الخفة المعارضة حينئذ
 بقي سببا لمعارضة قوله ويجوز عدل صرفه فيه اشارة الى ان المراد بالجواز الجواز
 بمعنى الامكان الخاص هو سلب الضورة من الجانبيين اجابى الوجو والعدل وقوله ٧

نظر مفعولہ لقولہ ویجوز علی صر قولہ صر فیہا اہ جواب عن اسولہ ثلثہ الاولان مجموع
قولہ زید بن سقر ماہ وجہ مبتداء ومنتزع خبر و المطابقة بينهما شرط في التذكير والتانيث و
ههنا لم توجد الثاني ان المطابقة بينهما ايضاً شرط في الافراد والتثنية والجمعية وههنا لم يوجد
والثالث ان نسبة الامتناع اليها غير صحيحة لانها مستعملة وليست بمنتزعة جاب بقولها صر في
له حاصلة ان المطابقة بينهما شرط اذا كان الخبر مشتقياً وحاملاً للضمير وهو اجمع الى المبتداء
وههنا اجمع الى صر ففعل تصح النسبة اليها قولہ فان سمي به الفاء للتفصيل و هو قد دخل
على تفصيل المجرى واجماله من حيث الحكم وههنا كذلك لان التانيث بالتاء سبب لمنع الضم سواء
كان الاسم المؤنث علماً للمؤنث او للمذكر واما التانيث المعنوي فبسبب لمنعه اذا كان علماً للمؤنث
واما اذا صار علماً للمذكر وذاك تانيث بالعلية للمذكر فلا يعلم الحال من الانصراف وعد فظننا
الى ان كان يوجد الزيادة على الثلثة فغير منصرف لوجود السببين العلمية والتانيث المعنوي الحكم
لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث وقائم مقامها لان موضع تاء التانيث في كلام العرب ما
فوق الثلاثة فكذلك الحرف الرابع قيل هذا منقوض بشاة وثبة قلنا ان الشاة في الاصل شاة ثم
وقع التاء في الموضع الرابع ثم حذف الهاء للتخفيف وثبة اصله توباً او واوى وهو اسم وسط
الحوض او ثبي ناقص يائي وهو بمعنى الجماعة ثم وقع التاء في الموضع الرابع ايضاً وان لم يوجد
الزيادة على الثلثة فنصر اصل قولہ صر في اہ جواب عن اسولہ ثلثہ تخريجه كتحريك ما سبق في
قولہ صر في اہ قولہ اى التعريف اہ جواب سوال فهو على المعرفة من اسباب منع الضم غير
صحيح لان سبب منعه هو وصف التعريف لا ذات المعرفة اذ المعرف هو الاسم الذي فيه
التعريف كما ان النكرة هي الاسم الذي فيه التذكير وانت تعلم ايضاً ان الاسم الذي فيه التعريف
ليس بعلة كما ان الاسم الذي فيه التانيث والجمعة وهو المؤنث والعجم ليس بعلة بالعلية هي
التانيث والجمعة اجاب بما ترى وانما لم يقل التعريف ليكون التفصيل على فحج المجرى ولم يقد في المجرى
التعريف لضرب وزن الشعر قولہ اى شرط ما يثيرها اہ اشارة الى ان العلمية ليست بشرط لوجود
المعرفة لان وجود المشروط بدون الشرط محال ههنا ليس كذلك كما في رجل قولہ اى يكون اہ
ولما ذكر المصنف المعرفة فهو مؤنث فاقى بصيغة المؤنث ايضاً هي تكون ثم لما كان المراد من المعرفة
التعريف فلذلك اتى الشارح بصيغة المذكر عنى يكون لان ضميره اجمع الى التعريف قولہ
يكون هذا النوع من جنس التعريف اہ جواب عن اسولہ ثلثہ الاولان قولہ المعرف مبتداء و
وقولہ شرطها مبتداء ثان مقصداً الى الضمير وقولہ ان يكون مؤنثاً وبالاصح باعتبار ان التانيث

معظمه وحاصل ان الضمير في منتزع اجمع الى ضمير الثلثة والمطابقة انما لزمت اذا كان الخبر مشتقاً وحاملاً للضمير
المبتداء وههنا لم يوجد لان الضمير في منتزع اجمع الى الضمير المبتداء له اقول لعل تفسيرك يحسن منقول على
وجوب احكامها على صيغة المضارع المعلوم كاذمها لا محضه والثاني بصيغة المصداق هو المشتهر الآن حرره عبد الرحيم ۱۲

المصدية وقوله علمية مؤل بكونها علما باعتبار الباء المصدية وهذا الجملة في محل الرفع خبر المبتدأ
 الثاني وهو مع خبره في محل الرفع خبر المبتدأ الاول فتقدير المعرفة شرطها كونها كونها علما
 فيلزم تكرار الكون في التعريف هو باطل الثاني ان الكون الاول من الافعال الناقصة اسم وخبر
 في طلبه ضمير اسم اوست كون ثاني خبر اوست ويكون خبر الكون محمولا على اسمه فعلى هذا يلزم حمل
 الصفة على الذات لان ضمير هي ارجع الى المعرفة وهي الذات لانها عبارة عما قام به الصفة وهو
 من هذا القبيل لان الكون قائم به الثالث ان الكون الثاني ايضا من الافعال الناقصة اسم خبر
 طلبه ضمير اسم اوست علما خبر اوست خبره محمول على اسمه فعلى هذا يلزم حمل الذات على الصفة لان
 العلم ذات لانه قائم به الصفة هي التعريف الهاء ضمير ارجع الى التعريف هو وصف قائم بالعلم اجاب بقوله
 انه يكون هذا النوع اه على ان ليا مصدية **قوله** او منسوبة الى علم اه اشارة الى جواب الثاني وصل
 ان النفس انشائية من اليا المصدية المحصلة في العلمية وههنا الباء للنسبة اي منسوبة الى العلم **قوله**
 للتكرار ظهوره لان فوعة التعريف باعتبار مقابلة التكرير ومقابلة التكرير للتعريف لا للعلمية **قوله**
 وهي كون اللفظ اه جواب سواله هو ان على الجملة من اسما منع الصر غير صحيح لانها من صفات الاسم
 وهي عبارة عن اللمكنة واللمكنة من صفات المتكلم اجاب بقوله وهي كون اه **قوله** غير العرب اه
 قبل عليه ان هذا التعريف ليس بمانع لصحة الصوابون التور لانها ما وضعه غير العرب
 مع انها ليس بالجملة قلنا ان في هذا التعريف قصوة تقديره كون اللفظ ما وضعه غير العرب لا غيره
 فخر لا يرد لانها ما وضعه العرب ايضا كغيره فصا والوضع فيهما مشترك **قوله** والتاثير اه جواب
 سواله هو ان قوله شرطها ان تكون علمية اه ظاهر ان العلمية شرط لذات الجملة وليس الامر
 كذلك لو جئنا بحال هو من قبيل الجملة وشرط العلمية متبف فيه اجاب ما ترى حاصله انه ليس
 بشرط لذات الجملة كما قلت بل هو شرط لتاثير منع الصر فلذا لم يمنع صر في المثال الذي ذكر
قوله شرطان اه اشارة الى دفع ما قيل انه لم يذ كودات المحصر به اجاب بقوله شرطان اه يعني
 فيه اشارة الى تقديم العطف على الربط وهو مفيد للمحصر **قوله** في اللغة اه جواب سواله هو ان
 لفظ في الظرفية فجعل مدخولها ظرفا لما قبلها وظرفية قوله الجملة لما قبلها بصحيفة لظرفية
 الشيء لنفسه اجاب بقوله في اللغة انما قل لفظ اللغة لان الجملة صفة فلانها من الموصوفين لان
 انما اللغة بالجملة غير صحيح لان صفة الشيء محمول على شيء وههنا لا يصح حمل الجملة على اللغة اذ لا
 يصح ان يقال اللغة جملة اجاعنه مجذبا بالنسبة تقديره في اللغة الجملة **قوله** حقيقة كبراهيم حكما

جواب سوال

قوله بنصب الخبر على كونه صفة لهذا الواقع خبر يكون والمراد من هذا النوع التعريف العلمي لا من مطلق الخبر
 في اصل الجوابين الشارح اول كونه علما بهذا النوع لقصد الرد على من علم عدم جواز حمل اليا على المصدية لما ذكر من المفاد لم يقل المعرفة
 شرطها علمية كما قال التامث بالتاثير العلمة لئلا يحتاج الى التاويل لجواز حمل اليا على النسبة ايضا ولعدم صحة الحمل لان المراد من
 المعرفة التعريف لا سبب لمنع الصر فالنوع التعريف شرط كونه علما والتعريف ليس لعلم بل يوجد العلم بما لا بد من التحقيق انما يقتضيه انما الطول

اجاب هذا بجملة بقران يكون هذا النوع من جنس هذا النوع لانه لا يلزم المحل ذاتا في بقوله او منسوبة حاصله ان الباء في قوله علمية ليست له صيغة كما انه طالع النسبة

وہو ان قولك شرطها ان تكون منسوبة الى العلم في اللغة العجمية منقوض بقالون لانه غير منقوض
مع انه ليس بمنسوب الى العلم في اللغة العجمية بل الى العلم في لغة العرب اجاب بقوله حقيقة واحكاما
حاصل ان نسبتها الى العلم في اللغة العجمية اعم من الحقيقة والحكمي ههنا وان لم يوجد الاول
لكن يوجد الثاني لانه لما نقل العرب من اللغة العجمية الى العلمية من غير تصرف فيه قيل النقل فكانه
كان علما في اللغة العجمية **قوله** اي على ثلاثة حرف اشادة الى ان الالف واللام بدل من المضما اليه
قوله لان العجمة سبب ضعيف اه جواب سوال وهو ان حال العجمة كحال التانيث المعنوس
في كون كل واحد منهما امرا معنويا في الوجه ان تانيث المعنوي مع سكون الاوسط يعتبر تارة
ولم يعتبر تارة والعجمة مع سكون الاوسط لم تعتبر اصلا اجاب بقوله لان العجمة سبب
ضعيف اه **قوله** لانه تذكري الضمير مع رجوع الى العجمة بملاحظة تناسب او مناسبة الخبر
وهو امر معنوي ثم للرد من الامر المعنوي انه لا علامة له في اللفظ والافساب منع الصرف
كلها امور معنوية كذا في العجمة **قوله** واما التانيث اه جواب وهو ان التانيث ايضا امر
معنوي فلما جاز عدم انصرافها للعامة والتانيث فينبغي ان يجوز عدم انصرافه في
نحو نوح للعلية والعجمة ايضا اجاب بما ترى اه **قوله** ههنا اه جواب سوالين الاول ان
المبتداء والخبر اذا كانا السمين ظاهرين والخبر مشتقيا وجب المطابقة بينهما افراد وتثنية وههنا
لم توجد والثاني انا لانسلما هما ممتنعان فكيف يصح نسبتة الاستماع اليهما اجاب بما ترى **قوله**
واما خص اه جواب سوالين الاول ان للعجمة شرطين فينبغي للمص ان يتفرع على الشرط الاول
كما تفرع على الثاني بان قال فلجاء ونوح منصرف وشتروابراهيم ممتنع والثاني ان انصراف
نحو نوح انما هو لا انتفاء الشرط الثاني وامتناع شتروابراهيم انما هو لوجود الشرط الثاني فينبغي ان
يتقدم امتناعهما على انصرافه فيقال وشتروابراهيم ممتنع ونوح منصرف لان الوجود
اشرف من العدمي لانه منبع الكمالات والعدمي منبع للنقائص اجاب بقوله واما خص اه حاصل
الجواب ان غرض التنبيه على ما هو الحق عند من انصراف نحو نوح وهو يحصل بذكر نوح
وحد فلا حاجة الى ذكر اللجاء وحاصل الثاني انه اذا كان غرضه اه فصاد هو المقصود والمقصود
مقدم على غير المقصود **قوله** لان غرض التنبيه اه انما احتاج الى هذا التنبيه للرد على الزمخشري
حيث ذهب الى ان نوحا كهودي في وجود العلة **قوله** والاولى تقديم ما هو متفرع اه هذه الاول
اذ انظر الى جلب المتفرع فالاولى بالتقديم تقديم المتفرع على انتفاء الشرط الثاني لان المتفرع
على الانتفاء هو انصراف نوح والمتفرع على وجوده هو منع صرف شتروابراهيم والاصل
في الاسماء انصرف فتقديم ما هو متفرع على انتفاء الشرط الثاني اولي لان المتفرع
على الانتفاء هو انصرف وعلى الوجود هو منع صرف والاول وجوده والثاني
عدمي والوجود اشرف من العدمي فتقديم ما هو المتفرع على الانتفاء اقوى **قوله**

قوله مثلاً هـ جواب سؤال وهو ان المقصود في هذا الكتاب ذكر المسائل لا الامثلة فلم ذكرها ولم يذكر مثلاً واحداً لا يجازوا الاختصاراً جاب بقوله مثاله هـ حاصله ان تعدد الامثلة مبنى على تعدد المثلثات **قوله** واماثلها هـ جواب سؤال وهو ان قوله واما فرازته مبتدأ وقوله فمنصرف خبره والمطابقة شرط بينهما في التذكير والتانيث وهما لم يوجد وجا حصل الجواب ان هذه العبارة بحذف المضاف تقديره واما مثله **قوله** علم جنس هـ الفرق بينه وبين اسم الجنس ان الاول موضوع للمفهوم الكلي من حيث انه معهود ومعلوم في الذهن كاسمته واسم الجنس ما يكون موضوعاً للمفهوم كلى مطلقاً لا من حيث انه معهود ومعلوم في الذهن كالاسد وللادول احكام المعرفة وللثاني احكام النكرة **قوله** وصيغة منتهى الجموع هـ جواب سؤال وهو انه وان لم يوجد فيه الجمعية لكن يوجد فيه صيغة منتهى الجموع فينبغي ان يكون غير منصرف بغير الجمعية اجاب بما ترى **قوله** لا للجمعية هـ فيه اشادة الى دفع ما قيل انه يتوهم على الماتن من ان ظاهر قوله لا انه منقول عن الجمع مشعر بان المنقول عن الجمع من اسباب منع الضم والامر ليس كذلك وحاصل الدفع ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولاً عن الجمع والفرق ظاهر وكون اعتبار الجمعية الاصلية في حالة العلمية وان كان لا يصح لان العلمية ضد الجمعية ولكن الممتنع اعتبار الضدين في حكم واحد لا اعتبار احد الضدين عند وجود الآخر وهما اعتلدا الجمعية وحدها المنع الضم في حالة العلمية ولم يقترب لمنع الضم كذلك في الزبقة **قوله** اذ لم يصرف هـ قيل ان هذا الجواب انما يتم بقوله اذ لم يصرف فقد قيل انه حمل على موازنه والجواب الثاني يتم بقوله جمع سر والتقدير ان الحاجة الى قوله وهو الاكثر والى قوله انجس الى قوله عر بي قلنا ان ذكر قوله وهو الاكثر لدفع وهم الواهم بان نحو سر او دل وان كان اسم جنس لا جمع ولكن ينبغي ان يكون منع صرفه نادراً والقواعد لا تنقض بالنواد فلا حاجة الى الجواب عن ذلك الاعتراض فقال المصنف وهو الاكثر فحينئذ يحتاج الى الجواب واما عن الثاني فلانه لو كان عجمياً فيها والاى وان لم يكن عجمياً بل عربياً فحمله على موازنه غير جائز لان العربي اصل الاصل لا يحمل على اصل الاخر لان المحمول تابع للمحمول عليه لئلا يتم احد الاصلين للاخر بخلاف الاعجمي لانه دخل وهو يتبع واما عن الثالث فلانه لو كان عربياً فيها والاى وان لم يكن عربياً بل عجمياً لا يصح جمع سر والة لانها مفردة عربية وهو لا يصح ان يكون جمعاً للعربي المفرد **قوله** فهو وان لم يكن الى قوله على الموازن جواب سؤال وهو انه يلزم من هذا الجواب ان اسباب منع الصرف عشرة فان الحمل على موازنه ذائد على التسعة مع انها منحصرة فيها فاجاب بما ترى **قوله** بان النقض به هـ في تقييد الاشكال على قاعدة ٢٠ الجمع بالنقض اشادة الى ان المنوع هذا الاشكال فقط لا جنس مطلقاً حتى يرد ان كلمة لا في قوله فلا اشكال لغوي الجنسية فيكون المعنى ان سر او دل اذا صفت فخر لا يرد جنس الاشكال

مع انه يرد عليه انه يلزم من انصرف انصرف انا عيم لا هما اصلا على ذنبة مفردة كما يصرف
فراذلة لا نه موازن كراهية ويمكن الد فع بان سلا ويل مفردا عجمي ولا اعتبار لموازنة الا عجمي
او انه على تقدير العربية نادى لم يحج غيره اصلا والنادى كالمعدوم فكان لا يظهر مفردا لمصا بيم
في العربية **قوله** ونحو جوار الوافيه للاستيناف وهذا الجملة استينافية وقعت في جواب
سوال وهو انه كان قائلا قال كلما كان على وزن فواعل فهو غير منصروف قبل الا علل
للجمعية وصيغة منتهى الجموع وبعد الا علل بقيت الجمعية فيه فقط فالتقول في نحو جوار
فقال ونحو جوار دفعا وجرأ كقاض او اعتراضية وما بعد ها جملة معترضة لا تعلق لها لا بما
قبلها ولا بما بعد ها او دهالبيان نكتة وهي ان في نحو جوار في حالة الرفع والتجرا اختلاف
قيل انه منصروف وقيل انه غير منصروف كما بينه الشارح واما في حالة النصب فهو غير
منصروف بالاتفاق لبقاء صيغة منتهى الجموع مع الجمعية بالاتفاق فانظر في الضمائية
قوله كل جمع منقوض اه جواب سوال وهو ان اضافة النحو الى جواب لا تخلو اما لامية او بيانية
او ظرفية فبالقدير الاول دخل فيه دواعي وخبر عنه جوار وبالقدير الثاني بالعكس وعلى
الثالث يلزم افساد المعنى وهو اضافة الشيء الى نفسه وحاصل الجواب ان المراد بالاضافة ههنا
الاولى او الثانية لكن المراد بنحو جوار كل جمع اه **قوله** اى في حالتي اه فيه اشارة الى انهما
منصوبان على الظرفية بترع الحافض والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف كذا في الغفوة
او جواب سوال وهو ان الظرف لا يكون لازما او مكانا والرفع والتجرا ليس بواحد منهما
اجاب بقوله اى في حالتي اه **قوله** اى حكمه حكم قاض جواب سوال وهو ان لا نسلم ان نحو
جوار كقاض لان جوار جمع وقاض مفرد ومشاهدة الجمع بالمفرد باطل حاصل الجواب
ان هذا التشبيه في الحكم لا في النفس لكن يرد عليان التشبيه من حيث الحكم ايضا باطل لان
نحو جوار منصروف على الاختلاف وقاض منصروف على الاتفاق فد فع بقوله بحسب الصورة
لكن يرد عليان التشبيه بحسب الصورة ايضا باطل لان نحو جوار على وزن فواعل بالنظر الى الاصل
وقاض على وزن فاعل بالنظر الى الاصل فد فع بقوله في حذف الياء **قوله** بناء على ان الاصل
اه جواب سوال وهو ان صرفه وغيره كلاهما من احوال الكلمة فلم يبنى الا علل على الصرف
اجاب بقوله بناء على ان الاصل اه **قوله** على وزن سلام اه فيه اشارة الى ان انصرف
هذا الاسم من وجهين الاول ان الاصل في الاسماء الانصرف والثاني انه على ذنبة
المفردات وهما سلام وكلام وغيرها **قوله** لان المحذوف اه جواب سوال وهو ان صيغة
منتهى الجموع ههنا ليست باقية في نحو جوار كما هو الظاهر اجاب بماتر **قوله** والتونين اه جواب
سوال وهو ان لا نسلم ان نحو جوار غير منصروف بعد الا علل والا فم اجرى التونين فيه اجاب بقوله
والتونين اه حاصله انه غير منصروف مع التونين لان الممنوع من التونين التمكن لا العوض **قوله**

وفي لغة بعض العرب باختلافه الكسائي وبوزيد وابن عمرو بالجمله ههنا ثلثة مذاهب الاول
 الصرف مطلقا اي قبل الاعلال وبعدہ والثاني عدم الصرف مطلقا والثالث الصرف قبل الاعلال
 وعدمه بعدہ واما عدمه قبله وصرفه بعدہ فلم يرين ههنا احد **قوله** على تقدیم منع الصرف
 اه ووجه تقدیم منع على الاعلال انه وان كان حاله من احوال الكلمة ويعرض لها بعد تمامها لكن
 الصرف ومنعه مقصودان ههنا لا الاعلال فقد لا ههنا مقام بشان **قوله** وهو صيرورة اه جواب
 سوال وهو ان التركيب في بعلبك لا يخلو اما ان يكون قبل العملية او بعد ها فان كان الاول فهو ممنوع
 كما هو الظاهر وان كان الثاني فالمركب هو الذي يدل جزء لفظه على جزء المعنى وهو ايضا ممنوع
 كما هو الظاهر اجاب بقوله وهو صيرورة اه حاصله ان المراد بالتركيب ههنا بعد
 العملية لكن ليس المراد بالمركب ههنا الذي هو المذکور في بحث الكلمة بل التركيب
 ههنا بمعنى الصيرورة او تحريكه بوجه اخر وهو ان عدم التركيب من اسباب منع الصرف ليس
 بجائزا لانها من صفات الاسم وهو من صفات المركب او من صفات المتكلم لانه حصل بفعله
 اجاب بقوله وهو صيرورة **قوله** من غير جزئية حروف اه جواب سوال وهو ان هذا التعريف
 ليس بما نعصد قر على النجم وبصري علمين لان فيهما ايضا صيرورة الكلمتين كلمة واحدة
 مع انه ليس فيهما التركيب ولا فينبغي ان يكونا غير منصرفين اجاب بقوله من غير جزئية
 حرف اه **قوله** وان لا يكون باضافة اه الباء للملابسة اي لا يكون ذلك التركيب ملابسا
 لهية الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت من المركب فاعرابها وبنائها باعتبار
 المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع الصرف باعتبار وضعها العلى
 لا متاع اعتبار حكمه كذا في الغفور **قوله** فكيف توثر اه اي اذا كان في طبيعة الشيء اقتضاء
 الامر لا يجوز فيه ان يكون اقتضاء امر يضاد لاسيما في مادة واحدة حكما لان المركب الاضافي
 في حكم كلمة واحدة كذا في الغفور **قوله** فيما اعني في بحث المبنيات في المركبات
 حيث قال في تعريفه كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما شبهة لكن قال الشارح في تفسير
 الكلمتين حقيقة واحكاما ثم قال وانما قلنا حقيقة واحكاما لئلا يخرج مثل سيبويه و
 نقطويه فان الجزء الثاني منه صوت اه هذا في المركب الصوتي مثل سيبويه ثم قال
 المصنف فان تضمن الثاني حرفا مبنيا كخمسة عشر اه هذا في المركب العددي فذكر
 الاخير فيما بعد اعلم ان يكون صريحا او كناية فلا يرد ما قيل ان المصنف ذكر خمسة عشر
 ولم يذكر مثل سيبويه هذا الاسم لقب له واما اسم المحض له فهو وسمى سيبويه لانه في حالة
 الطفلية يبكي للتفاح وقال ويه ويه فلذلك سمي به ونقطويه سمي به عين النفط
 لان صاحب النفط في حالة خروج النفط يخرج هذا الصوت منه ويه **قوله** ممنوع اي قول في المنع
 منع الحق لانه حين العملية لا يراو بالجزء منه الدلالة على جزء منه كمالا يخفى والعجب من الجواب بتسليم هذا الشق ۱۲ مفتي

۱۰۲
 ۱۰۲

۱۰۲
 ۱۰۲

ویر فلنالك سى به **قوله** المعد دتین اه جواب سوال وهوان الالف والنون فى نحو حسان اسم اصحابى من النبى عليه السلام موجودتان مع انه منصرف فاجاب بقوله المعد دتین اه حاصله ان الالف واللام عهد اشاد بها الى الالف والنون المعد دتین من اسباب منعه هما المزيدتان بخلاف حسان لانهما فيه اصليتان لانه على وزن فعال **قوله** وللنخاة خلاف اه جواب سوال وهوان عد هما من اسباب منع الضم غير جائز لانها من صفات الاسماء وهما ليستا من صفاتها لانها حرفان لا يقعان صفتان فكيف يصح عد هما من اسبابه اجاب بقوله وللنخاة اه حاصله ان سبب منعهما المنع الصرف اما لكونهما مزيدتين واما المشابهة بينهما اه **قوله** والراجح اه لان عبارة المصنف فشرطه انتفاء فعلا تة غير ملائم مع الاول لانه لا يأتى عن دخول التاء عليه لان سبب منعه هو الزيادة فلا بأس بدخول التاء عليه بخلاف الثانى فانه يأتى عنه كذا فى الزيد **قوله** اما ان لا يدل اه وانما قدم العدى على الوجودى لانه مفهوم الاسم والوجودى مفهوم الصفة والاسم مقدّم عليها **قوله** يعنى اه جواب سوال وهوانه يلزم التثنية فى كلام المصنف لانه قال ان كانتا فى اسم فشرطه العلمية ثم قال وان كانتا فى صفة فانتفاء فعلا لان الصفة لا تكون الا اسما فصا دتقد يرهان كان فى الاسم فكذا وان كان فى الاسم فكذا فاجاب بما ترمى حاصله انا لنعى به الجامد لان الاسم عام والعام اذا قابلا الخاص وهو الصفة يراد به الخاص وهو الاسم الذى يقابله الخاص المذكور وهو لا يكون الا جامدا **قوله** فى منهما اه جواب سوال وهوانا لان العلمان شرطها العلمية لان فى رجلان وضادبان ليست العلمية مع انها موجودان فيها اجاب بقوله فى منهما او جواب سوال وهوان الضمير فى قوله شرطه لا يخلو اما ان يرجع الى الالف والنون او الى الاسم فان كان الاول فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع وان كان الثانى يرد النقص بالرجلان والفرسان فانها اسمان والالف والنون موجودان فيها مع انها ليسا علمين فاجاب بقوله فى منهما اه حاصله ان الضمير اجمع الى الالف والنون لكنهما مؤنلان بتأويل السبب فافرد الضمير وارجع الى الاسم لكن العلمية انما شرطت فى ذلك الاسم لامتناعه من الضمير لان ذلك الاسم حتى يرد النقص برجلان وفرسان **قوله** وافراد اه جواب سوال وهوانه لامطابقة بين الراجع والمرجع وحاصل الجواب ان الضمير اجمع اليهما باعتبار انهما مؤنلان بالسبب اذ ارجع الى الاسم الذى ذكره على هذا التقدير كما يرد فى قوله فى منهما واشاد الى جوابه بقوله فى امتناعه فان قيل ما وجه ايراد ضمير التثنية فى قولن كانتا ويراد ضمير الواحد فى قوله وفشرطه ولم يجعلهما موافقين اه اول هذا السؤال مالا وجه له لانك قد عرفت فى قوله فى سمن الاسم بهما مقابل الصفة

فم محسن على الاغراض يمكن فتدبر ۱۲ مولود محمد عبد الرحيم **له** اقول ليس غرض هذا التقيد بهما المحسن لان بدين شقين مما دفعه الشرح فيما بلى متصلا اما دفع الاول بقوله وافراد الضمير اه واما دفع الثانى بقوله فى امتناعه من المصروف فتدبر ۱۳ مفتي محمد عبد الرحيم

قلنا ان الالف والنون باعتبار الوجود امران وباعتبار السببية امر واحد فبالنظر الى وجودها
او رد ضمير التثنية وبالنظر الى السببية او رد ضمير المفرد فقال بشرطه كذا في العصمة **قوله**
للزوم اه اشادة الى مذ هب من يقول به قوله او لم يتم اه اشادة الى مذ هب من يقول به **قوله**
فشرطه الانتفاء اه جواب سوال وهو ان قوله او صفة معطوف على قوله في اسم وهو معمول
لقوله وان كانت او قوله فانتفاء فعلا ت عطف على العلميت وهي معمول العامل المعنوي لانه
خبر فصار معمولين لعاملين مختلفين وهذا العطف من قبيل عطف الشئيين على معمولي عاملين
مختلفين وهذا جائز اذا كان المجزوء مقدما وهما ليس كذلك بل المنصوب مقدم وهو
قوله في الاسم لانه باعتبار المتعلق المقدرا خبر لقوله ان كانتا فاجاب بقوله او كانتا وبقوله
وبقوله فشرطه حاصله ان قوله او صفة معمول لكانتا المحذوف وقوله فانتفاء
فعلا ت خبر للمبتدأ المحذوف وهو شرط وهذا المجموع معطوف على قوله وان كانتا في
الاسم فشرطه العلمية فصار من قبيل عطف الجملة على الجملة او تنقد ير السوال هكذا ان الجزأ
لا بد ان يكون جملة وهذا ليس بجملة اجاب بقوله فشرطه اه وحاصله ان قوله فانتفاء فعلا ت
جزاء شرط محذوف والجزاء جملة اسمية ههنا ايضا **قوله** يعنى اه جواب سوال وهو ان قوله
او كانتا في صفة فانتفاء فعلا ت منقوض على عريان لانها ثابتان في الصفة مع انتفاء
فعلا ت بالفتح لان مؤنث فعلا ت يضم الفاء لا بالفتح فينبغي ان يكون غير منصرف اجاب
بقوله يعنى اه حاصله ان المراد بانتفاء فعلا ت انتفاء تاء التانيث اعم من ان يكون على
وزن فعلا تة بفثما او ضمها **قوله** شرطه جواب سوال وهو ان مقولة القول لا تكون الا
جملة وهما ليس كذلك اجاب بقوله شرطه اشادة الى ان قوله وجود خبر للمبتدأ المحذوف
قوله في انه منصرف او غير منصرف جواب سوال وهو انه صفة من صفات الله تعالى ولا
اختلاف فيه لاحد اصلا اجاب بقوله في انه حاصله ان الاختلاف فيه من حيث الانصراف و
عدمه لامن حيث انه صفة ام لا فان قيل انه يعلم من هذا الدليل يعنى قوله لا نه متى كان اه مقصود
القاتل بوجود فعل انتفاء فعلا ت فينبغي ان لا يختلف في رحمان لان انتفاء فعلا ت موجود قلنا
لا مطلقا بل انتفاء فعلا تة الذي يؤكد بدل اللفظ وهو لا يكون الا بعد وجود فعل
وانتفاء فعلا تة في رحمان لا يؤكد بدل اللفظ لانه لا دخل له **قوله** ودون مذ مان اه اشادة
الى ان قوله ودون مذ مان عطف على سكران وهو مضاف اليه ودون فكذا هذا **قوله** وهو
كون الاسم على وزن اه جواب سوالين اما تنقد ير الاول فهو ان عد غير جائز من
اسباب منع الضم لانها من صفات الاسم **له** اصل نعم مقصود القائل بوجود فعل انتفاء
فعلا تة لكن لا مطلقا كما توهمت وقد ضعف هذا الجواب المولوى عبد الحكيم بوجه فاطلب حاشية على
الحاشية المسماة عبد الغفور ١٢ مولوى مفتي محمد عبد الرحيم

و وزن الفعل صفة الفعل و اما تقدير الثاني فهو ان اضافة الوزن اليه لامية وهي مفيدة للتخصيص
فحينئذ صا قول شرط ان يختص بالفعل مستكافا فاجاب عن الاول بقوله وهو كون الاسم
اه وعن الثاني بقوله بعيد اه حاصله ان اضافة الوزن الى الفعل المجزئ النسبة لا لزيادة تها وهي
الاختصاص كما في قولك المال لك لانها مجرد النسبة لا للتخصيص **قوله** فيها ه دفع
لما قيل ان اختصاص وزن الفعل بليس بشرط لان وزن ضرب موجود في الاسماء ايضا كحجر
ومد و شجر اجاب بقوله فيها حاصله ان اشتراط وزن الفعل بالفعل في سببية
منع الصرف لانه **قوله** احد الامرين جواب سؤال وهو ان الشرط في وزن الفعل
شيان الاول اختصاصه بالثاني الزيادة في اوله غير قابل للتأني فبين ان يذكرا دوات
المحصرا جاب بقوله احد الامرين يعني في اشارة الى ان العطف مقدم على الربط وهو
مفيد للمحصر و اما فسر بقوله كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اه لان الوزن
غير الاضافة في اللغة سجين وفي الاصطلاح الفاء والعين واللام وهذا ليس مرادين
ههنا بل هته وعلى تقدير اضافة عبارة عن كيفية تحدث في حروف الفعل وهذا
ايضا ليس مراد ههنا لان وزن الفعل بالمعنى الاضافي صفة الفعل واسباب منع الصرف
من صفات الاسم فلا بد فيلزم منقول في الاصطلاح عن ذلك المعنى الى كون
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل ليصير صفة للاسم **قوله** اما ان يختص جواب سؤال
وهو ان قوله ويكون عطف على قوله ان يختص والعطف اذا كان بكلمة او فقصير المعطوف
عليه بكلمة اما اولى وان كان العطف بكلمة ما فقصير المعطوف عليه بكلمة اما واجب و
ههنا من قبيل الاول فلم يترك المصنف الاولية اجاب بقوله اما ان يختص اه حاصله ان
تصدير المعطوف عليه بما اعم من ان يكون حقيقة او تقدير ههنا من قبيل الثاني **قوله**
في اللغة العربية اه جواب سؤال مقدر وهو ان اختصاص الوزن به يعني انه لا يوجد بالاستقلال
في الاسم الا منقولا عنه باطل لان ههنا ليس كذلك لان هذا الوزن ليس مختصا به بل هو موجود
في الاسم بالاستقلال ايضا نحو بقم وثلم بالثاء كذا في الجنگازي اجاب بقوله في اللغة العربية
اه حاصله ان المراد باختصاص الوزن به بان لا يوجد في اللغة العربية و اما بقم وثلم
من اللغات العجمية فلا ضير في وجود الوزن فيها والى هذا السؤال والجواب اشارة فيما بعد
بقوله و اما نحو بقم اه **قوله** بمعنى انه جواب سؤال وهو انه اذا كان هذا الوزن مختصا به
فكيف يوجد في الاسم لان خاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره اجاب بقوله يعني
انه اه حاصله ان المراد باختصاص الوزن به ان لا يوجد في الاسم العربية الا

اه قول شيان اه قول نعم لكل مجتمعين بل احدهما على سبيل منع الخلو كما هو ظاهر بقية كلمة الاول
السؤال باطل والجواب مثله ۱۱ محرمه عطف الله عنه

بطريق النقل من الفعل الى الاسم **قوله** وجعل علما اه يعنى ان شتم في الاصل من التثنية يعنى
 دامن ينجيد ن ثم جعل علما الفرس معروف يعنى سريع السير لمناسبة بينهما **قوله** بدنا خومن
 التثنية يعنى صرف كردن مال يفائدة ثم صاد علما ليرمكة وهو ذو م لمناسبة بينهما في التثنية
قوله وعثر بالتاء المثلثة من التعثير وهو يعنى برد وافتاد ن ثم صاد علما لموضع مرتفع
 لمناسبة بينهما لانه في ليلة مظلمة يلتقى على الوجه من موضع مرتفع **قوله** خطم من
 التخميم وهو الاكل بجميع فم اى يرد طرف من ثم صاد علما الرجل حريص لمناسبة بينهما **قوله**
 غير مختص اه اشادة الى ان كلمته وهما لا انفصالا حقيقة وهما لا يكون الجمع جائزا ولا الخلو
 كقولنا العذ اما ذكرا وفرد وهما ايضا كذلك لان وزن الفعل المؤثر لا يجتمع فيه هذين الامرين
 اعني الاختصاص به والزيادة في اوله ولا يخلو عنهما **واعلم ان** ههنا ثلثة مراتب الاول
 انفصال الحقيقة وهو المذكور والثاني مانعة لجمع كقوله هذا الشيء اما حجارا وشجرا فلا يجوز
 الجمع بينهما ويجوز الخلو لاحتمال كونه شيئا اخر والثالث مانعة لخلو كما قال العزديك ما في
 الجوار لا يفرق فلا يجوز الخلو ههنا ويجوز الجمع **قوله** اى في اوله وزن الفعل اه فان قيل
 ان اوله حملا لا يكون الا همزة فعله هذا يلزم ظرفية الشئ لنفسه يكون الهمزة في الهمزة قلنا
 ان هذه العبارة بخلاف المضاف تقديرها في موضع اوله **قوله** اى زيادة حرف اه اشادة
 الى ان التثنية عوض عن المضاف اليه **قوله** او حرف ذائد اه اشادة الى ان الزيادة
 مصداك يعنى الزائد وهو صفة يقتضيه الموصوف فصاد معناه او حرف ذائد **قوله** اشادة
 الى ان الكاف اسى بمعنى المثل صفة زيادة **قوله** اى حال كون اه اشادة الى ان غير وقع حالا
 عن الضمير المجزور في اوله وهو الصحيح لانه يمكن حذف المضاف واقامة... المضاف
 اليه مقامه فانه اذا صح قولنا في اوله زيادة صح قولنا في زيادة فهو من قبيل قوله تعالى
 بل ننتقم ملة ابراهيم خفيقا **قوله** ولو قال غير قابل للتاء اه هذا اعتراض على المصداك
 ان هذا الحكم منقوض على اربع اذ اسى به رجل رجل فانه غير منقضى لعلمية ووزن الفعل
 فوات الشوا عن كونه غير قابل للتاء بل يقبل للتاء كما في قوله اربعة رجال وعلى سؤلا غير منقضى
 باعتبار الوصف الاصل ووزن الفعل مع انتفاء الشر وهو عدم قبول التاء والحال ان اسود
 يقبل للتاء لانه يقال اسود الحية لان شئ فينبغي ان يدكر عقيب قوله غير قابل للتاء
قوله قياسا وبالا اعتبار الذي امتنع من الضم لا جله فبد كقوله قياسا بدفع الاعتراض
 الوارد على نحو اربع فان محو التاء به للتذكير على خلاف القياس لانه يقتضيه ان يحذف التاء

اه لاجابة الى قوله در زمان گذشته كرده بود يدل عليه بل هو يدل على بع المعنى الذي هو زائد على مفهوم
 الماضي بل لاجابة الى قوله بذرا به بعد بيان المعنى ١٢ اه قول فيه من ظاهر لان نحو يزيد وشكر
 عليين جامع للاختصاص بالزيادة فكيف يصح الانفصال الحقيقة ١٢ مولوى محمد عبد الرحيم

فی المؤنث لا فی الذکر و فی اسماء العدث من ثلثة الى عشرة على عکس ذلك خلا فی القیاس و بین کما الثانی اعنی قوله بالاعتبار الذی اہیند فعلا اعتراض الوارد علی نحو اسود فان محض التاء فی اسودہ لکیة لا یتلے لیس باعتبار الوصف الاصل الذی امتنع عن الصرف لاجله بل باعتبار غلبة الاسم العارضة الا ان یقال ان ذلك القید مراد فی المتن فخر لا یرد شی حاصله ان المراد بعد قبول التاء عدم قبولها الذی تمتع من الصرف لاجله فلا یرد علی الاسود و اما قبولها التاء فی اربع باعتبار الوضع الجنسی و اما باعتبار الشخص فلا یقبل التاء و عد انصرف فی هذا الاعتبار و حاصل الجواب ان الالف و اللام فی قوله للتاء عهد اشارة بها الى ان عد قبول التاء قیاسا و بالاعتبار الذی امتنع من الصرف لاجله فلا حاجة الى هذا القید **قوله** آ و من اجل اشتراط اه الشرط ههنا بمعنی العلة و السبب و ذلك شأنه فلا یرد ان وجود الشرط لا یتلزم وجود الشرط کالطهارة بالنسبة الى الصلوة فجاذا ان یکون احمر منصرفا مع وجود الشرط و هو عد قبول التاء کذا فی الزبد **قوله** ای کما اسم اشارة الى ان هذا القضية صالحة لان یقصد بها کلیة و جزئية و هی عبارة عما لا یمین کمية افراد الموضوع فیها کلا و لا بعضا نحو الانسان حیوان فمثلا ۶ الکلیة و هی عبارة عما یمین کمية افراد الموضوع فیها کلا نحو کلا انسان حیوان و مثال الجزئية بعینه هذا لکن لا کلا بل بعضا نحو بعض الانسان حیوان **قوله** هذا مخالف للقاء عدة المنطقية لانها فیما فی قوة الجزئية قلنا هی علی قسمین آحدهما .. مهملة للعلوم و ثانیها مهملة للمحاورات و التی هی فی قوة الجزئية هی الثانی و الاول فی قوة الکلیة لان قواعد العلوم کلیة **قوله** بالسببية المحضه اه جواب سوال و هو ان للتبادر من قوله علمية مؤثرة هی العلمیة المؤثرة بالسببية المحضه فذلك منقوض علی طلحة و غیر ذلك لانها تجامع ۶ معها ایضاً مع المؤثریة اجاب بقوله بالسببية المحضه اه **قوله** بواحد ای بمفہم صاحب لان یصدق علی واحد غیر معین من الجماعة فیراد من زید المسمی بزید ان المسمی به سواء کان متعدد او منحصراً فی فرد واحد لکن اعم باعتبار التصور **قوله** المشتهر اه قید به لانه الاغلب لا نول بوصف غیر مشتهر یقوینة یصیر زکرة ایضا **له** و یرد علیہ ان العلة ہو وزن الفعل و الشرط ہو کونه غیر قابل للتأ و فاطلاق العلة علی الشرط غیر صحیح لان الثبوت انما یکون بہا لا بہ اجیب بانه جعل الشرط ہذا الشرط ما تمتع احمر و انصراف یعمل و کون ہذا الشرط علة للحکم الذکور مما لا یخفی اری بعض الافاضل و ہو المفہوم من الشرح و قال مولانا جمال الدین ما مفصل ان المصروف فی انتفاع اللفظ فیہ وصف اصل من الصرف ہوا حمر علی شرط الزیادة بعدم قبول التاء و ہذا فی الحقیقة جعل وجود الزیادة مقدرنا بہذا الشرط علة لا انتفاع اللفظ فیہ وصف اصل لا جعل وجود الشرط علة للشرط حتی یرد ما ذکر و یتحتاج الی التکلف فی الجواب انتفاع ہذا الجواب غیر ما ہو المستفاد من الشرح ۱۲

كذا في الزيد حاشية الفوائد لضائية **قوله** استثناء ما بقى اه جواب سؤال هو ان تعدل الاستثناء
 من امر واحد غير ممتنع من غير عطف وهما لم يوجد العاطف وحاصل الجواب ان قوله الا
 العدل ووزن الفعل استثناء ما بقى من الاستثناء فيكون معنى الاول ان علمية لا تجتمع مع مؤثرة
 مع سبب من الاسباب الا ما هي شرط فيه ومعنى الثاني ان العلمية لا تجتمع مع غير ما هي شرط
 الا العدل ووزن الفعل فلا استثناء الاول من المطلق والكل والثاني من المقيد
 والجزء فحينئذ صاد المستثنى منه ايضا متعدي **قوله** وهما متضادان اه جواب سؤال
 وهو ان قوله وما فيه علمية مؤثرة اه ليست كلية لجواز ان يجتمع في الاسم
 ثلاثة اسباب اعني العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا انكر يبق في سببان العدل و
 وزن الفعل لما انها ليست بشرط حتى يعدم للشروط عند عدمه فكيف
 يصح قوله فاذا انكر يبق بلا سبب او على سبب واحد اجاب بقوله وهما اي العدل
 ووزن الفعل متضادان لاختلاف اوزانهما فلا يجتمعان حتى يبق بعد ذوال
 العلمية سببان فلا تجتمع مع العلمية الا احدهما كذا في الزيد وحاصله ان صحة
 المادة لودود النقص شرط وهما لا توجد لان لم يوجد الاسم في كلامهم ان يجتمع فيه
 حتى يبق بعد ذوالها سببان **قوله** للمعتبرة اه جواب سؤال وهو انه منقوض بوزن
 فعل لانه كما يوجد في الفعل كضرب يوجد في العدل لا يضر كشيء اجاب بقوله للمعتبرة اه
قوله اي لا يوجد اه اشارة الى ان كلمة يكون تامة بمعنى يوجد **قوله** من الاموال كذا
 اه جواب سؤال وهو ان الضمير في قوله فلا يكون لا يخلو اما ان يرجع الى مطلق السبب
 او الى احدهما او الى مجموعهما فعلى الاول يصير معناه فلا يوجد سبب من الاسباب
 معها الا احدهما وهو كذب ظاهر وخلاف عن الواقع حيث يوجد السبب في الخارج
 بسبب غيرهما كالتائث والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدين وعلى الثاني
 يصير معناه فلا يوجد حد هما معها الا احدهما فحينئذ صاد استثناء الشيء عن نفسه و
 ايضا استثناء الكل عن الكل وعلى الثالث يصير معناه فلا يوجد مجموعهما معها الا احدهما و
 هو ايضا باطل لان هذا الاستثناء متصل والاصل فيه ان يكون حكمه مثل حكم المستثنى
 منه على تقدير عدم الاستثناء كما في قولهم جاء في القوم الا زيد لانه بتقدير عدم الاستثناء
 حكمها واحد وهو المجبئية وهما ليس كذلك لان حكم المستثنى منه هو عدل وجودهما
 معهما وحكم المستثنى وجود احدهما معهما اجاب بقوله شئ من الاموال كذا اه حاصله انه
 لا يرجع الى واحد منهما بل يرجع الى الاموال كذا فخر لا يرد وفيه نظر لان الاستثناء الكل
 عن الكل باق من حيث المعنى لانه ليس مغاوة في التعبير لان ما صدق عليه قوله غير
 ما هي شرط فيه ليس الا العدل ووزن الفعل فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب من العدل

ووزن الفعل الا احد هما ای واحد منهما **واجیب** بان مفهوم قوله غير ما هي شرط فيه عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد ههنا العدل ووزن الفعل وعموم لفظ المستثنى منه من حيث اللفظ والمفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدق عليه حاصلا لترى ان الرجل اذا كان له اربع نسوة فقال نسائي طوالق الا فلانة و فلانة و فلانة صح الاستثناء حتى لم يطلق واحدا منها مع ان هذا استثناء الكل عن الكل من حيث المعنى لان مفهوم قوله نسائي عام يتناول اربع نسوة وغيرها وان كان ما صدق عليها اربع نسوة كذا في الغفور والغاية **قوله** اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب اه جواب سوال وهو انه منقوض بطحة مثلا فانه بعد التكرير باق مع التانيث وايضا ينتقض بعمران فانه بعد التكرير باق بالالف والنون المزيدين اجاب بقوله اے لم يبق اه حاصله ان المراد بعد البقاء بلا سبب على بقاء اثره لا ذاته كما فهمت وكلت لا في قوله بلا سبب بمعنى غير والا لم يصح دخولا الياء عليها فلما اعتبر قيد الحثية لا يرد النقض بقولنا اذ ربحان لا اجتماع الادبغة فيها وهي التانيث لانها علم بلد في العراق والتركيب لانها مركب من الكلمتين والعجمة والالف والنون المزيدين وعلى ورود النقض ظاهر على بقاء وصف السببية فيها بعد التكرير واعلم ان لاسباب المناقشة من الصرف اقسام قسم لا يجتمع مع العلية كالصفة والجمع وقسم يجتمع معها ولكن ليست مؤثرة كالف التانيث وقسم يجتمع معها ومؤثرة ولكن ليس بشرط كوزن الفعل والعدل وقسم يجتمع معها ومؤثرة وبشرط ايضا كالتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدين **قوله** هذا اي خذ هذا او مر هذا او مضى هذا و فاعلم هذا واحفظ هذا **قوله** وقد قيل اه اعتراض على المقصود وهذا واضح واستدل على عدم صحة الحكم بان العدل ووزن الفعل متضادان لانهما قد جمعتا في اصمت بكسرتين على ما ذكره فالجواب بطريق المنع في مقابلة قيل اذا قرر هذا البحث بطريق المنع بان الانسليم لهما متضادان فانهما يجتمعان في اصمت فح لا يصح الجواب اذ منع السند غير مسلم **قوله** اذ جعل هذا البحث بطريق المنع فيكون متضمنا للدعوى فان كون جود العدل في اصمت دعوى من الدعوى فاستدل بقوله فانه امر من صمت يصمت اه فيصح المنع على مقدمة من مقدمات الدليل ٦

عبد الرحمن قوله وان لم يشتهر اي الامر من صمت يصمت بكسرتين ويحى ايضا بضميتين لكن ورود الامر من صمت يصمت بكسرتين على سبيل عدم الاشتهاد يفي وان ردوا صمت بضميتين من صمت يصمت بضم العين على سبيل الاشتهاد لكن ردوا صمت بكسرتين من صمت يصمت على سبيل عدم الاشتهاد **قوله** انما اشاد الى ان قوله وخالف سيبويه جواب سوال وهو

له قول في الاثر الى آخر المسئلة ليس في الغفور على ان يطلق غفور عن عبد الرحمن الشرع للشيء عادة في الاطلاق ١٢ مفتي

امثالهما لا هما ليسا على وزن ويد خل نحو اجمع وافعل التفضيل اذ لم يستعمل من التفضيلية
لا هما على وزن احمر الا امر بخلافه يثبت الاختلاف في وصفية سكران وامثاله
لا في نحو اجمع وافعل التفضيل اذ لم يستعمل من لانهما منصرفان بالاتفاق فاجاب بقوله
والمراد اه **قوله** فانه منصرف بعدل للتكرار يعني ان نحو اجمع منصرف لانه وان كان
معنى الوصفية فيه ظاهر نظر الى ان رسم التفضيل المجرد عن من التفضيلية لكن يجيء
بمعنى كل يعني اذ جعل غير منصرف للصفة ووزن الفعل فيجوز واما اذ جعل علما يكون
غير منصرف بالاتفاق للعلمية ووزن الفعل فاذا انكلم تؤثر الوصفية في منع الضم لضعف
معنى الوصفية لانه بمعنى كل مثل اشتريت العبد اجمع اى كله لاذاته يتصف بالكل فاذا زادة
الذات كذلك غير معلوم فتعرض الخفاء فيه فلا تكون الوصفية في ظاهر غير
خفية كذا في الزبد **قوله** حتى ضاراه يعني ان فعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
منصرف بالاتفاق لانه وان كان فيه معنى الوصفية موجودا على تقدير استعماله في المعنى
التفضيلي لكنه اذا صار خاليا عن الوصفية للوجود يعرض الخفاء اليه فلا تكون الوصفية فيه
حينئذ ظاهرة **قوله** اى انما خالف اه فيه اشارة الى ان قوله اعتبارا مفعول له لقوله
خالف وفاعلهما متحد وهو سيبويه كما هو المختار **قوله** بعدل للتكرار طرف للاعتبار
قوله قيل الباعث اه جواب عن ذلك الاعتراض في لفظ قيل اشارة الى الضعف ووجه
الضعف ورود الاعتراض عليه بقوله وفيه بحث **قوله** لانها قد زالت بالكلية اه فصا
قياس احمر على اسودا رتم حال غلبة الاسمية قياسا مع الفارق قلنا اعتبارا هما باعتبار
الاصالة لا باعتبار الثابتة وهذا المعنى موجود في نحو احمر ايضا فيكون قياسه عليهما موافقا
وما قيل انه جازا باعتبار شتمته من الوصفية في العلم كما اذا سميت باحمر من فيه احمر فندفع
لان المقصود الاه في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع لغته ولذا لك تراها في الاغلب
مجردة عن المعنى الاصل كزبد وعمر وفانها مصدكان في الاصل من زاد يزيد ذيدا وزيادة
وعمر يعمر وعمر وعمر اى عاش زمانا طويلا ولم يعتبر معناه الاصل في حال العلمية
واما قلنا في الاغلب لان بعض الاعلام اعتبر فيها ذلك كذا في الزبد **قوله** زالت بالعلمية
اه انما قيل السقوط بالعلمية احتراز عن السقوط بالغلبة الاسمية فانه معتبرا اتفاقا **قوله** لما
اعتباره اعتراض وحاصله ان سيبويه لما اعتبر الوصف الاصل في احمر بعد التكرار كما
يدل عليه قول المصرح اعتبارا للصفة الاصلية مع كونه زائلا يلزم ان يعتبر
في باب حاتم حال العلمية ايضا لان الاعتبار على المعترف لانه يعتبر حال العلمية ايضا لوجود
الاصالة فيه كذا في الزبد اجاب بقوله ولا يلزم اه حاصله انه لا يلزم من اعتبار الوصف
الاصل في مثل احمر علما بعد التكرار اعتبار الوصفية الاصلية في نحو باب حاتم

حاتمه والا يلزم اجتماع المتضادين ثم لم يحتم في الاصل وصف الذات من له السخاء ثم صاد
 علما للحاتم الطائي وانما سمى به لانه كان علما لشخص كان من قبيلة الطي لكثرة جوده **قوله**
 لفظ واحد اه جواب سوال وهو ان اعتبار المتضادين في حكم واحد ليس بمنوع لانكم قد
 اعتبرتم الوصفية في نحو ثلث ومثلث والعلمية في نحو عمر مع ان الحكم فيهما واحد
 وهو منع الصرف فاجاب بقوله لفظ واحد اه حاصله ان اعتبار المتضادين في حكم
 واحد مع اتحاد اللفظ ممنوع اي هذا الحكم من لفظ واحد وهذا من لفظين اعني ثلث
 وعمر وطلحة **قوله** وجميع الباب اه اي جميع افراد عنوان هذا الباب وهو غير المنصرف
 وانما صرح الشارح بباب غير المنصرف لئلا يتوهم ان المراد بالباب ما فيه علمية
 مؤثرة بناء على قربهما يعني ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه وهو غير
 المنصرف لا الاسم المطلق وكان جواب سوال وهو كان سائلا قال قد بين حال بعض
 باب غير المنصرف وهو الذي فيه علمية مؤثرة بان في وقت التنكير ينقلب
 عدم الصرف بالصرف الا عند سيديويه في بعض المواد فاحال جميع الباب اهو الصرف
 سبب من الاسباب او حكم من اخرج حكمه ام لا وقال جميع الباب باللام كذا في العصمة
قوله باللام اه اما ظرف مستقربا اعتبارا للمعلق وقع صفة الباب تقديره وجميع الباب
 التلبس باللام ينجر اه او ظرف لغو لقوله ينجر تقديره وجميع الباب ينجر سبب دخول اللام
 والاضافة **قوله** اي يد خوله اه جواب سوال وهو ان هذا الحكم منقوض بالاحمد في
 حال العلمية لا شأنا له على اللام بان يصير جزء منه لا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع
 وجود اللام فيه ولا ينجر بالكسر اجاب بقوله اي يد خوله اه بحذف المضاف في الاحمد
 ليس اللام داخلا عليه بل جزءه بسبب احاطة العلمية **قوله** كذا التعريف اه جواب سوال وهو
 انه منقوض بنحو المال الاحمد فان اللام داخل على غير المنصرف مع انه لا يصير مجرورا
 لكسر فاجاب بقوله كذا التعريف اه حاصله ان اللام في قوله باللام عوض عن المضاف اليه هو
 التعريف وذلك لام الجادة **قوله** عليه اه جواب سوال وهو انه ينقض بنحو الرجل فانه دخل
 عليه كذا التعريف مع انه لا يصير غير المنصرف منصرا فاجرورا بل منصرف كما كان فاجاب
 بقوله عليه كذا على غيره من الاسماء **قوله** اي اضافته الى غيره اه جواب سوال وهو انه ينقض
 بنحو غلام احمد فان الاضافة الى غير المنصرف موجود مع انه لا يصير مجرورا بالكسر فاجاب
 بقوله اي اضافته الى الغير اه لا اضافة الغير اليه وهذا من قبيل الثاني **قوله** اي يصير
 مجرورا اه فيه شادة الى ان باب الانفعال يحق بمعنى الصيرورة او جواب سوال وهو ان الجور
 في اللغة كشر فاخذ بهذا المعنى غير مناسب فاجاب بما ترسمه حاصل ان المراد بالمعنى الاصطلاح
 لا اللغوي كذا في عجب الرحمن او تحريه بوجه اخر وهو ان قوله ينجر متعد بنفسه فلا حاجة الى

تعدیته بالباء اجاب بقولہ ای یصیر مجروراً اشارۃ الی انہ لازمی **قوله** ای بصوۃ الکسر اہ جواب سوال و ہوانہ کیسے مجرور بالکسر لان الجرم من القاب العرب والکسر من القاب المبنی وفيما بينهما منافاة فاجاب بقولہ ای بصوۃ الکسر لا غیر لیکن الظاهر ان یقول بالکسر لئلا یتحتاج الی ارتکاباً للثبوت لیکن الثبوت فی العبادة من داب الفصحاء **قوله** او تقدیراً اہ جواب سوال و ہوانہ منقوض بـ بنحو مرتب بالحبلی فانہا التصیر مجرورۃ بصوۃ الکسر فاجاب بقولہ او تقدیراً **قوله** وانما لم یکتفہ اہ جواب سوال و ہوان الاصل فی العبادة الایجاز والاختصار فلا بد لہ ان یقول جمیع الباب باللام والاضافة ینجرؤہ فلا فائدة فی قولہ بالکسر فذلک بعد مستدک لان الانجاء لا یکو الا بالکسر فاجاب بقولہ وانما لم یکتفہ لان الانجاء قد یکون بالفتح کما فی قولہ مرتب باحد ذلک لیست مراد ہنا **قوله** ولا بان یقولہ اہ جواب سوال ظاہر **قوله** وللنحاة اہ جواب سوال و ہوانہ لم لم ین کرینصرف فی موضع ینجرؤہ فاجاب بقولہ وللنحاة اہ **قوله** مطلقاً ای سواء بقی العلتان مع اللام والاضافة **قوله** اعنی اللام اہ فی بحث و ہوان الاسناد الیہ الاضافة ایضاً من خواص الاسم مع ان غیر المنصرف لا ینجرؤہ واجب بان الاضافة واللام توثران فی اللفظ والمعنی لانہما یجعلان النکرة معرفة وسائر الخواص لیس کذلک کذا فی العصمة **قوله** مع اللام اہ لان اللام علاقۃ التعریف والتونین علاقۃ التکثیر واما اذا کان بغیر التکثیر فلا یتجہ ایضاً لطرد الباب واما مع الاضافة لانہا تدل علی الاتصال والتونین یدل علی الانفصال وینہما منافات ۱۲ وجہ الدین **قوله** والممنوع ۱۰ بالصالة لانہ لا مکنیۃ الکلمۃ للاعراب بالثبوت فاذا امتنع التونین ہنا بسبب منہما من الصرف فلا بد ان یمتنع عنہا احد منہما فائداً ظهور امتناعہ عنہا فیمتنع الکسرۃ منہا لانہا متوسطہ واذا ضعفتم مشاہدۃ بالفعل امتنع التونین منہا لا الکسرۃ والامر لیس کذلک اجاب بقولہ والممنوع اہ او جواب سوال و ہوانہ اذا کان غیر المنصرف فی ہذا الحالۃ غیر منصرف ینبغی ان لا یدخلہ الکسرۃ ثم لما فرغ المصنف من تقسیم الاسم العربی باعتبار الانصراف وعدمہ شرع فی تقسیم اخر العربی باعتبار اقسام الاعراب **فقال المرفوعات** اہ بخبر قرأتہ بالسکون بان لا یکون لہ محل من الاعراب کالاسماء المعدۃ کزید وعمر وکبر فیکال المرفوعات والمنصوبات والمجورات بل کان مجرد الفصل عن السابق ویجوز ان یکون مرفوعاً بان یکون خبراً للمبتدأ المحذوف وبالعکس کذا فی المرفوعات وعلى ہذا یقتضی ان ضمیرہ موع ما بعد جملة علیحد متاذہ عبا یلہا او تکرز مبتدأ وقولہ المشتغل خبرہ وضمیرہ هو للفصل بین المبتدأ والخبر وضمیرہ هو مبتدأ عثان وما اشتغل خبرہ ثم للبتدأ الثاني مع خبرہ خبر للمبتدأ الاول وهو المرفوعات واللام فیہا اما للاستغناء ای جمیع انواع المرفوع او للجنس الحقیقۃ بان یکون مبطلا للجمعیۃ بقربینہ مقام التعریف اولہما لہما محتاجاً

۱۰
۱۱
۱۲

المرفوعات
۱۰ و ہوانہ منقوض
۱۱ فی ظاہر لانہ یقول
۱۲ من قولہ بنحو مرتب
۱۳ لان الجرم من القاب العرب
۱۴ لانہ من قولہ بالکسر
۱۵ لانہ من قولہ بالکسر
۱۶ لانہ من قولہ بالکسر
۱۷ لانہ من قولہ بالکسر
۱۸ لانہ من قولہ بالکسر
۱۹ لانہ من قولہ بالکسر
۲۰ لانہ من قولہ بالکسر

المعمودۃ المفہومۃ فیما سبق من قوله وانواعہ دفع ونصب جرواناً جمع ولم یأت بضیغۃ المفرد مع انہ ملائم
 بمقام التعریف وبارحاجہ الضمیر الیہ فیما بعد لان تعریف الرفع سابق بقوله فالرفع علم الفاعلیۃ و
 وتعریف المرفوع مہنابقوله ہوما اشتمل علی اہ لان فیہ توہما انحصار المرفوع فی نوع واحد و
 ہوالفاعل فراذلک التوہم بصیغۃ الجمع الدالۃ علی تعدد انواع المرفوع اذ تعدد الفاعل لا یتلزم المقام
 کمالا یخفی واما قد ام المرفوع علی اخواتہ لانہ عمدۃ فی الکلام بخلاف اخویہ لانہما فضلة
 کذا فی العصۃ **قوله** جنس المرفوع اہ جواب سوالہ وان المرفوعات صفۃ الاسماء والاسماء
 جمع اسم والمرفوعات جمع لمرفوعہ واتصاف الجمع بالجمع یتلزم اتصاف الاحاد بالاحاد فخرج
 صادر المرفوعۃ صفۃ الاسم والمطابقتہ بین الصفۃ والموصوف شرط فی التذکیر والتانیث وھہنا
 لم یوجد اجاب ہما تری **قوله** لان موصوفہ اہ جواب سوالہ ہوان جمعۃ المرفوع علی
 المرفوعات غیر صحیح لان الجمع بالالف والتاء مختص بالمؤنث وحاصل الجواب ان المرفوع صفۃ
 الاسم وھو مذکر لا یعقل وصفہ بجمع بالالف والتاء لانہ مشابہ بالمؤنث من حیث نقصان العقل
 لکن فی المؤنث قصوہ وفی ذلک عدم **قوله** هذا الجمع مطرد اہ فیہ تقدیم وتاخر تقید وجمع
 صفۃ المذکر الذی لا یعقل بہذا الجمع مطرد **قوله** کالصافات اہ جمع صافۃ صفۃ لفرس لا یعقل
 وھو قیاس فقہی وھو عبارة عن التمثیل قال قدس سر فی الحاشیۃ الصافات من الخیل الذی
 یقوم علی ثلثۃ قوائم واقام الواو علی طرف الحافزنا قلا عن الصحاح **قوله** سبحات اہ جمع
 سبحل صفۃ جمل لا یعقل ای سمینۃ **قوله** الخالیات اہ جمع خالی بمعنی ماض صفۃ یوم لا یعقل
 ای یوم گذشتہ **قوله** ای المرفوع الدال اہ جواب سوالہ ہوان ضمیر ہولایخلو اما ان یرجع الی المرفوعات
 اوالی المرفوع فعل الاول یلزم ادعاء الضمیر للمفرد الی الجمع وایض یلزم ادعاء ضمیر المذکر الی المؤنث
 وایض للمرفوعات جمع والمخو ظ فیہ افراد فعلی ہذا یلزم تعریف الافراد لا الماہیۃ والجنس مع
 ان الامر بالعکس لان الافراد کثیرۃ غیر متماہیۃ وعلی الثانی یلزم الاضمار قبل الذکر وایض یلزم
 تعریف الفرد لان المرفوع فرد وحاصل الجواب ان الضمیر ارجع الی المرفوع وھو مذکور فی ضمن
 المرفوعات وھو اعم من ان یکون حقیقۃ واحکما او معنی وھہنا ہو الثالث ولا یلزم تعریف الافراد
 لان اللام للجنس ہو یبطل معنی الجمعۃ **قوله** ای اسم اہ جواب عن اسولۃ ثلثۃ اھل ہا ان
 کلمتہا وضع للعموم فعلی ہذا التعریف لیس بجامع لصدقہ علی الدال مثلاً فی نحو جاءنی زید
 لانہما اشتمل علی علم الفاعلیۃ مع انہ لیس بمرفوع والثانی ان المضارع ایض مشتمل علی علم الفاعلیۃ مع
 انہ لیس بمرفوع والثالث ان المبتدأ والخبر اذا کانا معرفتین فلا بد من ضمیر الفصل کما ستعرف
 فی بحث الضمیر وھہنا کذلک لان ما موصو وما بعد صلۃ والموصو من المعارف فینبغی ان یقول
 ہو ہوما اشتمل اہ فاجاب بقوله ای اسم اہ حاصلہ ان کلمۃ ما وان کانت موضوعۃ للعموم لکن المراد
 ہنا الاسم القریۃ علیہ کالمرفوعات فلما فسر کلمۃ ما بالاسماء فم الاول والثانی لہما فسر بالکثرانۃ الثالث

فدلم ان ما موصولا موصولا على ما هو الاصل في مقام الخبر قوله اعلامة اه جواب عن سوالين احدهما ان تعريف المرفوع ليس بصادق على فرد من الافراد مشتملا على علم الفاعلية والايلز استمالة الشئ على نفسه لان العلم قسم من الاسم ثانيا ما ان العلم ما وضع شئ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد الضمة والالف والواو وليست علما بهذا المعنى المرفوع على ان العلم قسم من المعرفة والمعرفة قسم من الاسم تفسير العلم بالضمة والواو والالف تفسير الشئ بالمباين على صوة على ان ذلك يستلزم المحال اعني لثرو التسلسل والترجيح بالمعرج فافهم اجاب بقوله اعلامة اه حاصله ان المراد بالعلم العلامة وايضا اشارة الى ان العلم ههنا ليس بالمعنى الاصطلاحي بل بالمعنى اللغوي والياء مصدق لا للنسبة الى هذا قوله كون الاسم اه جواب سوال وهو ان الاصل هو الايجاز والاختصار فينبغي ان يقوله ما شغل على علم الفاعل فلا حاجة الى الحاق الياء المصكبة اجاب بقوله كون اه حاصله ان الفاعل عبارة عن ذات الشخص العلامة علامة لكونه فاعلا لا لثمة الا لكان ثيد مرفوعا في رايك نيل لان ذات هو ههنا ايضا قوله والمراد بالاشتمال اه جواب سوال وهو ان اشتمال المرفوع على علم الفاعلية في الاعراب بالحرف مستقيم لان المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل على الجزء نحو اوبك وهو كل والواو جزء واما في الاعراب بالحركة فغير مستقيم لان بالحركة ليس جزء المرفوع اجاب بما ترمي لكن يرد عليه ان هذا في الاعراب بالحركة مستقيم لان المرفوع متصف بالحركة واما في الاعراب بالحرف فغير مستقيم لان الكل غير متصف بالجزء لكنه مرفوع لان الاعراب بالحرف محمول على الاعراب بالحركة لان الاعراب بالحرف فوعله او تحوير السؤال هكذا ان الاشتمال على انواع اشتمال الكل على الجزء واشتمال الموصوف على الصفة واشتمال الظرف على المظروف واشتمال الكلي على الجزئي باعتبار الصدق فاني معني مراد ههنا قد بما ترمي حاصله ان المراد بالاشتمال ان يكون الاسم صوابا لولا العلامة هو الفاعلية الى قوله لفظا وتقد اجاب سوال وهو ان فتى في جاءني فتى فاعلم انه ليس بمشتمل على علم الفاعلية فاجاب بما ترمي قوله او محلا اه جواب سوال وهو ان هذا في جاءني هذا فاعلم انه ليس بمشتمل على علم الفاعلية لفظا ولا تقديرا اجاب بقوله او محلا اه وفيه ايضا رد على الفاضل الى الهندي لانه اجاب عن هذا الاعتراض بان هذا التعريف ليس المرفوع المطلق بل المرفوع اللفظي والتقد فعل هذا لم يرد خلفي لغير فلا بأس بعدم دخوله في التعريف وايضا في رد على ما ذهب اليه بعض الشارحين كصاحب الغاية والهندي من تخصيص المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظا وتقد وعدم اعتبار الرفع المحل بناء على انه لا يكون الا في المبني والمرفوعات من اقسام العرب وحاصل الرد ان الفاعل واخواته كما تكون من الاسماء المعركة كذلك يكون من المبنيات فينبغي ان يعتبر تعريف المرفوع على وجه يصيد على المعرب والمبني ذلك لان المرفوع لم يجعله قما من المعرب بل يجعله قيد للقسم قيدا لقسم

[illegible]

ان الله لا يفرق
 بين المؤمنين
 والذين آمنوا
 من قبل
 ان الله لا يفرق
 بين المؤمنين
 والذين آمنوا
 من قبل
 ان الله لا يفرق
 بين المؤمنين
 والذين آمنوا
 من قبل

هو اللؤلؤ اجاب
تقولوا للمعاد
يا سيدي الامير
عليها ان يكون
موصوفها راي
بديك لها وهو
الفاخلة في
عند ما الى هذه
نفسه

[illegible]

قوله ولا شك انه هذا تصريح على وجاز قوله فكيف اه وجراد عليه قوله آمن المرفوع
 او مما آه انما ترد فيهما لان في ارجاع الضمير لكل واحد منها احسان وقبحان اما احسنه فبا اعتبار ان
 ارجاع الضمير الى المرفوع يكون تقسيما للمعنى بعد التعريف وتقسيم المعنى بعد التعريف على غاية
 ايضاح المعنى واما احسنه الثاني فلان فيه مطابقة لضمير ذكر في التعريف وبد الذي يذ كر في بعد
 من قوله ومنها المبتداء والخبر واما قبحه الاول فبا اعتبار ان الاصل في الضمائر ان تكون راجعة
 الى مكان الاقرب وهو قوله ما شتم لا الابدع هو المرفوع واما قبحه الثاني فبا اعتبار ان
 الاصل فيها ان تكون راجعة الى المذكور الصريح لا الضمني وههنا الى الثاني لان المرفوع من
 في ضمن المرفوعات وفي ارجاعه الى قوله ما شتم ايض احسان وقبحان وهذا على عكس ما
 ذكرنا **قوله** لانه جزء الجملة اه غالبا في افادة النسبة فلا يريد ما قيل انه قد يكون جزء الجملة
 الاسمية كما في زيد قائم ابوه وانما كانت اصل الجملة لانهما مشتمل على الشيء الذي وضع للنسبة
 وهو الفعل لانه وضع لان يكون مسندا دائما فصادت النسبة قوية في الجملة الفعلية والرفع
 علامة لكون الشيء مسندا اليه وهو ايضا قوي لانها لا تكون الا مسندا اليه فخرج صادا الجملة ٤٤
 الفعلية قويا ايضا واما الاسناد في الجملة الاسمية فبعارض التركيب **قوله** ولان عامله
 اه لان عامله موجود محسوس بخلاف عامل المبتداء فانه عدمي معقول وقوة المؤثر
 يقتضيه قوة الاثر وهو الرفع وهو علامة كون الشيء مسندا اليه فصادا لفاعل قوي في المرفوعة
 من المبتداء ولا يعارضه ما ذكر في المبتداء من انه لا يفيد قوة في المرفوعة بل يفيد فضيلة
 عامله كذا في الغفوى **قوله** وقيل اه قائله سيويه وفي لفظ قيل اشارة الى الضعف **وجزه**
 الضعف ما ذكرنا من قوة المؤثر اه **قوله** لانه باق اه هذا الدليل وان كان يقتضيه اصالة المبتداء بالنسبة
 الى لفاعل والمبتدأ ان المبتدأ اصل المرفوعات لكنه افاضت اصالة بالنسبة اليه فقد ثبتت اصلية با
 بالنسبة الى سائر المرفوعات بالطريق الاولى كذا في الزبدة **اجيب** عنه باننا سلطنا الى الاصل في
 المسند اليه التقديم لكن لا مطلقا بل لا الميمنع مانع وفي الفاعل وجد لما نفع منه وهو الالباس بالمبتدأ
واجيب عن قوله ولا نه يحكم اه بان الاصل في الحكم الحكم بالمشق الحكم بالجماد قليل لا يقتد به
قوله اي اسم اه جواب سوال وهو ان المبتداء والخبر اذا كانا معرفتين فلا بد من ضمير الفصل كما
 ذكرنا **اجاب بقوله** اسم اه حاصله اننا نسلم الخبر معرفة بل نكرة لان كلمة ما موضوع لا موصولة
 كما هو الاصل في الخبر **قوله** او حكاه اه جواب سوال وهو ان نحو ان ضرت في اعجبني انضرت زيدا
 فاعل اعجبني معن ليس باسم بل جملة اجاب بقوله او حكاه حاصله ان اسم حكما با اعتبار ان المصدرية
 الناصبة فقط يروا اعجبني ضربك زيد **قوله** اسند اليه الفعل اه قيل المراد من هذا الفعل لا يغلو اما
 الفعل اللغوي والاصطلاح لا سبيل الى الاول لانه على هذا التقدير يكون ذكر قوله وشبهه فيما بعد بلا فائدة
 لان شبهه اخل في الفعل اللغوي ولا الى الثاني لانه لا يسند الى الفعل الاصطلاح وهو الحد والزمان

والنسبة الى فاعل ما اجيب عنه بان المراد هو الثاني لكن ما اسند اليه خبر هذا الفعل هو الحد ث واما
يكون اسناد الشئ باعتبار اجزائه قوله بالاصالة جواب سوال وهو انه يدخل في الحد عموماً في
جائتي زيد عموماً لانه اسند اليه الفعل مع انه ليس بفاعل بل معطوف اجاب بقوله بالاصالة قوله
اي ما يشبهه جواب سوال وهو ان نحو ابوه في زيد قائم ابوه فاعلم مع انه لم يسند اليه شبه الفعل بل
اسند اليه المشبه بالفعل وهو قائم لان الشبه نسبة بين الشبه والمشبه به حاصل الجواب ان الشبه
بمعنى المشابهة بصيغة اسم الفاعل ولما كان هو صفة ولا بد لها من الموصوف فاد موصوفها وهو
ما الموصوفة واما عبر عن اسم الفاعل بالمضارع فاعلم ان قولهم هو ان ما الموصوف ذكره بمعنى شئ
والمشابهة بمعنى بالاضافة الى الضمير فلم يحصل المطابقة بينهما فاجاب بان اسم الفاعل هنا بمعنى
الفعل المضارع هو الفعل مع الفاعل جملة خبرية وهي تقع صفة للذكرة قوله في العمل اه جواب سوال وهو
انه اذا كان المراد من الشبه ما يشبهه فهذا المشابهة لا يخلو اما ان يكون في الدلالة على الحد ث
او في الحركات والسكنات عند الحروف او في الاشتقاق فعلى الاول تعريف ليس بجامع لعدم صدق
عليه زيد في قوله في الدلالة لان فاعل مع انه لم يسند اليه الفعل وشبهه لان الظرف لا يدل على
الحث كالفعل وعلى الثاني فلا يصدق على زيد في المثال المذكور وعلى زيد في هيتا زيد ونحوهما
لانه فاعل مع انه لم يسند اليه ما يشبهه لان الظرف واسم الفعل ونحوهما لم يشبه الفعل في الحركات والسكنات
وعند الحروف وعلى الثالث لا يصدق على زيد في المثالين المذكورين وايضاً على زيد في اعجبنى
ضرب زيد عموماً لانه فاعل مع انه لم يسند اليه شبه الفعل لان كل واحد من الظروف اسم الفعل والمصدر
غير مشتق كالفعل اجاب بقوله في العمل يعنيان المراد بالمشابهة المشابهة في العمل لا غير قوله وقد
عليه الو اول الحال وهذا الجملة في محل النصب حال عن قوله الفعل وشبهه قوله الفعل وشبهه
اه جواب سوال وهو ان الضمير في قوله راجع الى الفعل وشبهه فعل هذا يلزم ارجاع الضمير للفرد الى المشتبه
اجاب بقوله الفعل اه حاصله ان هذا الضمير راجع الى احد الامرين المستفاد من كلمة وقوله اه على
ذلك الاسم اه في اشارة الى ان الضمير في قوله راجع الى الاسم المفهوم من قوله ما اسند اليه قوله لانه ما
اسند اليه جواب سوال وهو ان الفعل في مسند الى الضمير دون زيد فحينئذ صار خارجاً بقوله
ما اسند اليه باخراجه بقوله قل عليه يلزم اخراجه المخرج فاجاب بقوله لان الاسناد اه حاصله
ان الفعل اسند اليه لانه ما اسند الى الضمير ولا ثم بواسطة عود ذلك الضمير
الى زيد اسند اليه الفعل ثانياً فكرر الاسناد ويقوى الحكم مفتاح قوله لكنه جواب
سوال وهو انه على هذا لم يخرج عن اصل اجاب بما ترى قوله والمراد اه جواب سوال
وهو ان تعريف الفاعل ليس بان يصدق على من في كريمة من يكرمك لانه
اسم اسند اليه شبه الفعل وهو كريمة مقدر عليه مع انه لا يقال له فاعل بل مبتداء
وتركيبه من موصول يكرم فعل مضارع معلوم والضمير فيه فاعل راجع الى من

ولک مفعولہ و هذا الجملة صلة الموصو والموصو مع الصلة مبتدأ وکرم خبره المقاد عليه آجاء
بقوله والمراد به حاصله ان تقدیم هذا الخبر على المبتدأ ليس بواجب **قوله** قلت المراد وجوب
اه بقرينة انه يصح نوع من انواع المرفوعات وليس نوع الخبر مقدر ما على المبتدأ بل فرده مقدر ما عليه
قوله اسنادا واقعا اه جواب سواله وان قوله على جهة قيامه بمفعول مطلق لقوله اسنادا لا يصح
حل لمفعول المطلق عليه لان معنى الفعل ليس مشتملا عليه بل على الاسناد اجاب بقوله اسنادا اه
حاصل انه مفعول مطلق مجازا باعتبار الموضوع بلا اعتبار المتعلق يعنى ان قوله على جهة قيامه به
ظرف مستقر باعتبار المتعلق وهو واقعا صفة المصدا محذوف وهو اسنادا فاطلاق للمفعول
المطلق عليه من قبيل ذكر متعلق الصفة واداء به الموضوع **قوله** او شبه جواب سواله وهوان
ارجاع الضمير المقدر في قيامه الى ما سبق غير صحيح لان فيما سبق امران الفعل وشبهه ففميه ارجاع
الضمير المقدر الى التثنية وهو غير جائز فاجاب بقوله الفعل وشبهه اه حاصله ان الضمير في قيامه
راجع الى احل الامرين كما فهم من كلمة **وقوله** على طريقة قيام اه انما فسر الجملة بالطريقة لان
لها معنى اخر وهو لا يستقيم هنا وهو عبادة عن منتهى الاشادة الحسية والاشادة الى ان الجملة
بمعنى الطرز والطريقة علمت هذا العلم على وجه عليك او على جهة اعطى وطريقته شكه
زيد **قوله** فطريق اه جواب سواله وهوان تعرفه ليس بما نفع لصدقة على زيد في ضرر زيد لانه
اسم اسند اليه الفعل ومقدر عليه جوابا على جهة قيامه به مع انه ليس بفاعل فاجاب بما ترمي
او جواب سواله وهوان المتبادر من القيام القيام على وجه الصدقة وهذا لا يصح لانه يخرج
منه مات زيد وطال عمره لان الفعل في هذين المثالين قائم بالفاعل الا صاد عنه **فاجاب**
بقوله فطريق اه حاصله ان المراد بطريق القيام ان يكون ذلك الفعل بصيغة المعلوم وما في حكمه
فيصدق احد علمها **قوله** او على ما في حكمها اه جواب سواله وهوان تعريف الفاعل
لا يكون جامعاً لان يصدق على ابوه في زيد قائم ابوه لانك قلت ان الفاعل اسند اليه الفعل
على صيغة المعلوم وقائم ليس بصيغة فعل مع قطع النظر عن المعلومية فاجاب بقوله وعلى ما في
حكمها حاصله ان قائما في التركيب المذكور في حكم الفعل على صيغة المعلوم في كون كل واحد من
الفعل وشبهه عنى قائما مسند الى الفاعل **قوله** الاحتياج اه جواب سواله وهوان زيد في ضرر زيد
فاعل حقيقة لصدقة الترفع عليه فينبغي للمصنف ان لا يذكر هذا القيد هو على جهة قيامه به بل الواجب
عليه تركه كما تركه الشيخ عبد القاهر والزمخشري مع انهما رئيسين في النحو فاجاب بقوله الاحتياج
اه حاصله ان من النحويين من لم يجعل مفعول ما ليسم فاعله داخل في الفاعل فيحتاج الى هذا
القيد والمصنف منهم وبعض المتقدمين والمتأخرين ايضا على هذا ومن جعله داخل فيه كصاحب
المفصل والشيخ عبد القاهر والزمخشري فلا حاجة اليه عندهم وعليه **كثير المتقدمين**
زيد **قوله** زيد اه جواب سواله وهوان المثال لا يكون لامضا فاليه لقوله

بما علمت هذا الفعل على وجهه عليك ان

مثل ولفظ التلذهنا مضاف الى مجموع قوله قام زيد وذلك ليس بفاع لمفعول بل بحملة والحملة
 ليس بفاع كما لا يخفى وايضا لا يصح الاضافة اليه لان كون الشئ مضافا اليه من خواص الاسم
 وذلك ليست باسم بل بحملة فاجاب بقوله زيد اه حاصله ان هذه العبادة محمولة على ٢٢
 المساحة تقديره مثل زيد في قام زيد لان من البين ان الفاعل ليس بمركب بل جزء ١٢ هـ قوله
 فهذا مثالا اسند هـ جواب سوال وهو ان تعد الامثلة باطل لان الغرض منها توضيح المثل وهو
 يحصل بالواحد حاصل الجواب ان تعد الامثلة باعتبار تعد المثلات فكذا مثالا اشارة الى مثله
 قوله ومثاله اشارة الى العطف قوله ابوه اشارة الى سواله انفا قوله فهذا مثالا هـ جواب سوال
 مثله انفا ايض قوله في الفاعل هـ جواب سوال وهو ان قوله والاصل مبتدأ والحملة التي بعد خبره
 وحمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لانه من قبيل حمل الخاص على العام لان الاصل عام يتناول
 الاصل الذي يكون في الفاعل وفي المبتدأ والخبر وغيرها اجاب بقوله في الفاعل هـ حاصله ان
 الالف اللام في الاصل عهد اشاد بها الى الاصل الذي يكون في الفاعل لا غير وهو خاص بقوله
 اى ما ينبغي اه جواب سوال وهو ان الاصل يحث على معان كثيرة كالقاعدة الكلية والذليل وما
 ينبغي والاولى فائى مفعول هـ فاجاب بقوله اى ما ينبغي اه اشارة الى ان الاصل هـ مفعول اولوية
 لا غير قوله ان لم يمنع اه جواب سوال وهو انه ينقض بضر يك زيد فان زيد ليس مما يلي الفعل مع انه
 فاعل فاجاب بقوله ان لم يمنع اه فيكون حاصل المعنى ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضيه من ٢
 الفعل لكن قد زال ذلك الاقتضاء بعادى يقتضيه دحان الابد وجوبه كاتصال ضمير المفعول
 بالفعل وتخيره بوجه اخر وهو انه يعلم من قوله والاصل ان يلى الفعل اه ان تقديمه اصله تاخيره ايض
 جائز والامر ليس كذلك لانه منقوض بنحو ضرب غلام زيد لان تاخير الفاعل عن المفعول غير
 جائز للروا اضا قبل الذ كر فينبغى ان يجعل هذا التركيب خلاف الاصل مع انه ليس كذلك فاجاب
 بقوله ان لم يمنع اه والمانع هـ ما وجود وهو الاضا قبل الذ كر لفظا ورتبة في الفضلة قوله لم يند
 اليه هـ جواب سوالين الاول لانه لم يند كرشبه الفعل كما يند كالفعل لان الفاعل كما يلى الفعل كذلك
 يلى شبه الفعل ايض والثاني ان يليه اليه من احوال الفعل فينبغى ان يذ كر فى بحثه كما هو الاصل و
 الفاعل فاجاب عنهما بقوله المسند اليه فيجيب صادر من احوال الفاعل ايض خرافية شبه الفعل
 لانه ايض مسند اليه قوله اى يكون اه جواب سوال وهو ان الايلاء على نوعين احدهما ان يكون الفاعل
 قبل الفعل وثانيهما ان يكون بعد الفعل فائى شئ مراد هـ ما على ان الايلاء من الامور الاضافية فان
 الايلاء في المرتبة الثانية ايلاء بالنسبة الى الثالثة وهكذا في الثالثة والرابعة فاجاب عن الاول
 بقوله ان يكون بعد وعن الثاني بقوله من غير ان يتقدم اه قوله من معمولاته هـ جواب سوال هـ هو
 ان هذا القاعدة منقوضة بكفى بالله شهيد فان الله فاعل كفى مع انه ليس مما يلى الفعل

ان مقتضى قوله فاعل كفى بالله شهيد ان يكون الفاعل هو الله تعالى

لان الباء بينهما فاصل فاجاب بقوله من معمولاته حاصل ان المراد بعد التوسط بين الفعل و
 الفاعل شيء اخر الذي كان من معمولات الفعل والباء في كفى بالله ليس كذلك بل هو ذات فلا يد
 النقض قال جاز ضرب غلامه وما قيل ان جاز فعل ما بعد فاعله والفاعل قسم من الاسم وما
 بعد جملة وهي لا تكون فاعلا من فاعله لانه مؤهل بهذا التركيب وكذا حال قوله وامتنع ضربك وروذا
 ودفع قوله جزي ربك المقصود بالتمثيل هو الضمير في ربك لان جزي فعل ماض معلوم وربه فاعل
 مضاف الى الضمير المجرد والراجع الى عند المتأخر وعني جاز وعجز ومتعلق بجزي وعند مفعول به
 وموصوف ابن صفة مضاف الى حاتم وخاء مفعول مطلق لقوله جزي مضاف الى الكلاب والعلويات
 صفها وقد فعل هذا جملة للتفاوت قوله جزي ربك اي صاحب الجواز هو الله تعالى جزيانه
 واذا كان الضمير راجعا الى عند يكون الرفع بمعنى پرورنده لا بمعنى صاحب عند اسلف قوله
 للضرورة يعني يجوز للشاعر ما لا يجوز للغير لان الضرورات تبين المحظورات قوله الدلالة صفة
 كاشفة للاعراب لا تعريف له او جواب سوال وهو ان ذكر القرينة يعني عن ذكر الاعراب لانه لا يكون
 الا قرينة لان كل واحد منهما عبارة عن الاموال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول فلو قال
 واذا انتفى القرينة لكفى اجاب بقوله الدلالة حاصله ان الاعراب موضوع بازاء الشيء بخلاف القرينة
 فانها تدل عليها لا بالوضع فلا يكون احدهما شاملا للآخر ودد على الفاضل الهندك حيث قال ان القرينة
 اعم من الاعراب وانتفاء الاعم يستلزام انتفاء الاخص فلو قال اذا انتفى القرينة يكفي قوله بالوضع
 متعلق بالدلالة فيفهم من هذا القيد عني بالوضع ان الحركات الاعرابية من جملة الالفاظ فيكون
 الالفاظ موضوعا للمعنى المفرد ويكون كلمة وليس كذلك زيد وعبد الرحمن قال اللفظ منصوب على
 التمييز انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله والمفعول المقدام جواب سوال وهو ان ضمير فيهما راجع
 الى الفاعل والمفعول وهو غير مذكور فلزم الاضمار قبل الذي ذكر في اللفظية فاجاب بقوله والمفعول
 حاصله ان الفاعل مذكور صريحا كما في قوله فانه الفاعل وهو ما استدل به وضمنا في ضمن الامثلة
 كما قال المصنف اقام زيد والمفعول وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن الامثلة كقوله ضرب
 غلام زيد فلا يلزم الاضمار قبل الذي ذكر قوله فلا يرد عليهما ذكر الاعراب اي لانه دل عليه ما بالوضع
 والقرينة دالة عليهما لا بالوضع قوله شاملة له انه بناء على ان القرينة عبارة عن الاموال الدالة على
 الشيء مطلقا سواء كان بالوضع ولا عبد الرحمن قوله نحو ضربه فان تاء التانيث موضوعة
 للتانيث فهي تدل على كون الفاعل مؤنثا والفاعل المؤنث لازم لها والالف في حيلة للتانيث القرينة
 فيها اللفظية بخلاف اكل الكثرى يحى فان القرينة فيه معنى الاكل لالفظه والقرينة في معنى
 قوله بارذاه جواب سوال وهو ان المتصل بمعنى المضموم والضم انما يتصور في الملفوظ فيخرج
 عند المستكن اجاب بقوله بارذاه حاصله ان المراد بالمتصل غير مستقل في التلفظ بل يحتاج في
 التلفظ الى الغير سواء كان التلفظ به حقيقيا او حكما

عنه قوله ربك والباء بينهما فاصل فاجاب بقوله من معمولاته حاصل ان المراد بعد التوسط بين الفعل و
 الفاعل شيء اخر الذي كان من معمولات الفعل والباء في كفى بالله ليس كذلك بل هو ذات فلا يد
 النقض قال جاز ضرب غلامه وما قيل ان جاز فعل ما بعد فاعله والفاعل قسم من الاسم وما
 بعد جملة وهي لا تكون فاعلا من فاعله لانه مؤهل بهذا التركيب وكذا حال قوله وامتنع ضربك وروذا
 ودفع قوله جزي ربك المقصود بالتمثيل هو الضمير في ربك لان جزي فعل ماض معلوم وربه فاعل
 مضاف الى الضمير المجرد والراجع الى عند المتأخر وعني جاز وعجز ومتعلق بجزي وعند مفعول به
 وموصوف ابن صفة مضاف الى حاتم وخاء مفعول مطلق لقوله جزي مضاف الى الكلاب والعلويات
 صفها وقد فعل هذا جملة للتفاوت قوله جزي ربك اي صاحب الجواز هو الله تعالى جزيانه
 واذا كان الضمير راجعا الى عند يكون الرفع بمعنى پرورنده لا بمعنى صاحب عند اسلف قوله
 للضرورة يعني يجوز للشاعر ما لا يجوز للغير لان الضرورات تبين المحظورات قوله الدلالة صفة
 كاشفة للاعراب لا تعريف له او جواب سوال وهو ان ذكر القرينة يعني عن ذكر الاعراب لانه لا يكون
 الا قرينة لان كل واحد منهما عبارة عن الاموال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول فلو قال
 واذا انتفى القرينة لكفى اجاب بقوله الدلالة حاصله ان الاعراب موضوع بازاء الشيء بخلاف القرينة
 فانها تدل عليها لا بالوضع فلا يكون احدهما شاملا للآخر ودد على الفاضل الهندك حيث قال ان القرينة
 اعم من الاعراب وانتفاء الاعم يستلزام انتفاء الاخص فلو قال اذا انتفى القرينة يكفي قوله بالوضع
 متعلق بالدلالة فيفهم من هذا القيد عني بالوضع ان الحركات الاعرابية من جملة الالفاظ فيكون
 الالفاظ موضوعا للمعنى المفرد ويكون كلمة وليس كذلك زيد وعبد الرحمن قال اللفظ منصوب على
 التمييز انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله والمفعول المقدام جواب سوال وهو ان ضمير فيهما راجع
 الى الفاعل والمفعول وهو غير مذكور فلزم الاضمار قبل الذي ذكر في اللفظية فاجاب بقوله والمفعول
 حاصله ان الفاعل مذكور صريحا كما في قوله فانه الفاعل وهو ما استدل به وضمنا في ضمن الامثلة
 كما قال المصنف اقام زيد والمفعول وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن الامثلة كقوله ضرب
 غلام زيد فلا يلزم الاضمار قبل الذي ذكر قوله فلا يرد عليهما ذكر الاعراب اي لانه دل عليه ما بالوضع
 والقرينة دالة عليهما لا بالوضع قوله شاملة له انه بناء على ان القرينة عبارة عن الاموال الدالة على
 الشيء مطلقا سواء كان بالوضع ولا عبد الرحمن قوله نحو ضربه فان تاء التانيث موضوعة
 للتانيث فهي تدل على كون الفاعل مؤنثا والفاعل المؤنث لازم لها والالف في حيلة للتانيث القرينة
 فيها اللفظية بخلاف اكل الكثرى يحى فان القرينة فيه معنى الاكل لالفظه والقرينة في معنى
 قوله بارذاه جواب سوال وهو ان المتصل بمعنى المضموم والضم انما يتصور في الملفوظ فيخرج
 عند المستكن اجاب بقوله بارذاه حاصله ان المراد بالمتصل غير مستقل في التلفظ بل يحتاج في
 التلفظ الى الغير سواء كان التلفظ به حقيقيا او حكما

ان قوله لا اعرب اي انما بعد الالف

قوله بشرطه جواب سواله وان هذا القاعدة منقوضة بمثل زيد ضربت فان الفاعل فيه مضموم متصل ولا يجب تقديمه على المفعول **اجاب** بقوله بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعول وهما ليس كذلك بل المفعول مقدم عليه فلذلك لا يصح تقديمه على المفعول **قوله** في مفعول الفاعله قيل ان الاضافة المفعول الى الفاعل غير جائز لانها تكون للفعل لا للفاعل لان المفعول على المسامحة اذا ضاف اليه لا في ملاسته لان كل واحد منهما مضاف الى الفعل لكونهما معمولين للفاعل الواحد او يكون المفعول للفعل الذي يكون صادرا عن الفاعل فلذلك اضاف اليه **قوله** بشرط توسطه جواب سواله هو انه منقوض بنحو ما ضرب الاعمر ازيد لان المفعول وقع بعد الفاعل لا ان لا يجب عليه تقديمه للفاعل فاجاب بقوله بشرط توسطه اه في هذا المثال لا يتوسط الا بينهما بل تقدمهما **قوله** في صوتي التقت والتاخير اه اي وجوب تقديم الفاعل امتناع تاخير الذي بينهما ملازمة لان وجوب تقديم الفاعل يستلزم امتناع تاخيره بشرط توسطه الا فان انقلاب المعنى في هذه الصوة واما في صيغة تقديم المفعول مع الافلايل ان الانقلاب بحسب الظاهر لكن غير مستحسن كذلك في العصة **قوله** او بعد معناها اه اشارة الى العطف اي علان معناها معطوف على لا وهو مضاف اليه لبعده فكذا هذا **قوله** نحو انما اه فان كلمة انما بعضا لا في افادة الحصر على ما هو المشهور عند النحاة لكن افادة الحصر في الاعتبار اللفظ وفي انما باعتبار المعنى لان الا يفيد الاثبات مع النفي اي اذا دخل على الكلام المنفي جعل الاما بعد مثبتا فاذا دخل على المثلث جعل ما بعد منفي و هذا المعنى موجود في معنى انما لا يفيد انما الاثبات مع النفي في المعنى نحو انما ضرب زيد عمر اي الكلام هذا الا غير اي سخن اين است ديگر نيست **قوله** في جميع هذه الصواته هذا لدفع تخطية البتدي لان نمثلة الطفل قد هب ذهنه الى قريبي اه اذا وقع كلمة بعد بين حرف الشرط و هو اذا والجزء وهو قوله وجب تقديمه ذهب ذهنه الى ان الجزء متصل بالاخير اعني قوله معناها **قوله** فلما نفاة الاتصال اه يعنى قد المفعول الذي كور بعد الفعل على الفاعل المتصل به يلزم انفصاله عن الفاعل انما يلزم انفصال الفاعل لو كان المفعول مفعول مفصلا واما اذا كان المفعول ايضا متصلا فلا يلزم انفصاله من غير ان يكون كما لا يلزم في ضربك قلنا فعله هذا يلزم تقديمه الاضعف على الاقوى فيما هو كالقصة الواحدة وايضا ان الفاعل المضموم المتصل بالفعل كجزء للفعل لفظا ومعنى فلو دخل بينه وبين الفعل يلزم وقوع كلمته بين اجزاء كلمة واحدة وذا لا يجوز كذلك في العصة **قوله** لكن بشرط توسطه اه دفع سوال و تقريره الى قول الشارح اعني بشرط توسطها فلي نظر اليه ليحصل السوال والجواب **قوله** قبل تمامها اه يعنى ضارب زيد صفته قصر تعلقها على عمر وفلو قيل الاعمر اقبل ذكر زيد يلزم قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة مقصورة على عمر وهي الضرب المسند الى زيد لا مطلق الضرب ولا بل من تقدم الفاعل ليتم تلك الصفة لان تمامها

من تقدم الفاعل ليتم تلك الصفة لان تمامها

من تقدم الفاعل ليتم تلك الصفة لان تمامها

بعد ذکر الموصو **قوله** المتوسط بينهما اه لا نه لو قد م الفاعل على المفعول مع الا فيقال ما ضرب
الا زيد عمر فالظاهر ان معناه انحصار مضر و بية عمرو في زيد اذ الحصر فيما يلي كلمة الا فلا
يتقلب الحصر المطلوب فلا يجب تاخير الفاعل عنه لكنه لم يستحسن بعضهما لانه من قبيل قصر الصفة
قبل تمامها يعني ان مضر و بية عمرو وصفت له قصر تعقلها على زيد **قوله** زيد قبل ذكر عمرو
قصر الصفة قبل تمامها **وانما** قال المتوسط ولم يقل توسطها كما قال فيما سبق للتفنن في العبارة
كذا في عبد الرحمن **قال** وجب تاخير اه ولم يقل وجب تقديم اي تقديم المفعول اذ الكلام
في الفاعل لا ليق ان يبين حال الفاعل فيه صريحا وحال المفعول التزاما كما في الزيد **قوله**
في جميع هذه الصور اه قد مر فائدته **قوله** بان يكون المفعول ضميرا اه جواب سوال وهو انه
منقوض على ضرب عمر ازيد فانه متصل بالفعل مع ان تاخير الفاعل ليس بواجب فاجاب بما تو
قال وهو اه الواو للحال **قوله** ضميرا اه اشادة الى ظهور الموصو لان قوله مقصلا صفة لا بد
له من الموصو **قوله** الرفع للفاعل اه جواب عن اسئلة ثلثة الاول ان حذف الفعل من اجزاء
الفعل فينبغي ان يتعرض له في محبة الثاني ان يبين ان يد كوشبه الفعل لانه كما يحذف الفعل
عند قيام القرينة كذلك يحذف شبهه عند الثالث ان مثل هذه العبارة مذكورة في المفعول
والمفعول به فكان ذكره هناك مستك كما اجاب عنها بقوله الر فاعله حاصله ان حذفه و
ان كان من احوال الفعل لكنه اذا كان بمعنى الرفع للفاعل فحينئذ صار حذفه من احوال الفاعل
وانشؤ دخل فيه شبه لانه وادفع له ايضا ولا يلزم الاستك انك ايضا لان الفعل المذكور في
المنصوبات اريد به الناصب للمفعول المطلق وبه **قال** لقيام اه اللام للوقت لا للعلة لانها
ينافي جواز الحذف اذ هي تقتضي وجوبه كذا في الزيد **قوله** اي حذف فاه جواب سوال
وهو ان قوله جواز مفعول مطلق لقوله يحذف مع ان معناه لا يشتمل على الجواز بل على الحذف
فكيف يكون الجواز مفعولا مطلقا لقوله يحذف **اجاب** بقوله حذف فاه حاصل الجواب
انه مفعول مطلق مجازا باعتبار الموصو المحذوف وهو المحذف **قوله** جازا اه جواب سوال
وهو ان انصاف المحذف بالجواز غير جائز لان صفة الشيء محمولة عليه حمل قوله جواز
على المحذف غير صحيح **اجاب** بقوله جازا يعني ان الجواز مصداق للفعل وهو جاز فصح
الحمل **قوله** فيما كان اه جواب سوال وهو ان مثل مضاف وزيد مضاف اليه هذه الاضافة لا يخلو اما
او لامية او ظرفية فعلى الاول دخل فيه يد وخرج عنه عمرو مثلا وعلى الثاني صار بالعكس على الثالث يلزم
ظرفية الشيء لنفسه الكمال باطل كما مر فمرة **اجاب** بقوله فيما حاصله ان المراد بها هو الاول لكن المراد
بمثلا زيد كل اسم وقع في جواب سوال سائل فحينئذ دخل زيد عمرو وغيرهما **قوله** محقق اه
جواب سوال وهو ان ذكر ضاع في قول الشاعر مستدرك لانه ايضا وقع في جواب سوال لا جاز
بقوله محقق حاصله ان الضاع وقع في جواب سوال المقد لا محقق

جائز

والثاني

فجینئذ لا یلزم الاستدلال قال لمن اہ متعلق بمقوله وهو حال عن زید تقدیر یؤثر زید
 حال کونہ مقولہ فی جواب من ای ذات من قام **قوله** سائلا اہ جواب سوالہ ہوا **قوله**
 الحکم منقوض بمثل زید حال کونہ مقولہ فی جواب من قال من قام فی حلتہ ترادف ہومعہ
 یعنی اذا کان قام علما للانسان لکن الزید اشرہ منہ لانہ اذا وقع فی جواب من قام لا یصیر
 ذلک الزید فاعلا للفعل محذوف بل خبر عن المبتدأ المحذوف اعنی ضمیر ہو تقدیر ہو
 زید فلا یجزم جینئذ اطلاق قولہ المص **اجاب** بقولہ سائلا اہ حال کون من قام سائلا عن
 بقوم بہ القیام حاصلہ ان ہذہ العبارة محمولة علی من قال من قام غیر علمہ اما اذا کان علما فالامور
 کذلک **قوله** فینجوا ان اہ الی قولہ بذکر اہ اشادۃ الی ان الجواز بمعنی الامکان الخاص **قوله**
قوله وانما قد اہ جواب سوالہ ہوا نہ ینبغی ان یجعل زید مبتدأ محذوف والخبر لیطابق الجواز
 مع السؤال لانہ جملۃ اسمیۃ فالمناسب ان یکون جوابہ کذلک ایضا **اجاب** بقولہ وانما قد اہ
 لکن قیل فیلہ ہذا لا یطابق السؤال بالجواب لان السؤال بالجملة الاسمیۃ فالمناسب ان یکون
 جوابہ جملۃ اسمیۃ قلنا ان السؤال وان کان فی الظاہر جملۃ اسمیۃ لکن فی المعنی جملۃ فعلیۃ لانہ
 فی الاصل قام زید ام عمر ام بکر لکن السؤال عن کل فرد محال فغیر الکلمۃ عام المعنی وشامل
 لکل فرد ہو من ومقدم لانہ استفہامیۃ وهو مقتضی لاصدا **قوله** عاجز ذیل اہ فسر
 الضار عہ لانہ معنی اخر لا یتقیم مہنا وهو المشابہ **قوله** فلیس مما نحن فیہ اہ لانہ جینئذ
 صار ضار عہ فاعل الفعل الذکور وهو قولہ لبیک ویصیر قولہ یزید مفعولہ **قوله** والمختبط
 فسرہ بقولہ السائل الفعل من غیر وسیلۃ لانہ معنی اخر غیر مستقیم ہنا وهو
 الایطاء ای الخیاطۃ **قوله** غیر القیاس اہ جواب سوالہ ہوا ان جمعیۃ مطبخۃ علی
 طوائف غیر صحیح لان وزن مفعلة یتجم علی مفعلات فینبغی ان یجمع علی مطبخات **اجاب**
 بقولہ علی غیر القیاس **قوله** وما مصدکۃ فخر صار تطیم بمعنی الاطاحتہ بمعنی الاہلاک **قوله**
 قد یحذف اہ فیہ اشارۃ الی ان قولہ وجوبا عطف علی قولہ جوازا وفائدۃ توصیف الفعل
 بالرافع وایض تفسیر **قوله** وجوبا بقولہ حذفا و احبا ما مر من الاسولۃ والاجوبۃ فانہم **قوله**
 لقیام قرینۃ دالۃ علی تعینہ اہ فیہا لہا لو كانت دالۃ علی تعین المحذوف فی ہذہ الصوۃ لم یلزم
 الایہام من حذفہ ولم یحتج الی ذکر المفصل القرینۃ فی ہذہ الصوۃ تبدل علی اصل الفعل مطلقا
 لا علی تعینہ فان حرف الشرط فی ہذا المثال قرینۃ لاصل الفعل لا لخصوص استجدادک لانہ
 مرادہ من القرینۃ الدالۃ علی تعین المحذوف هو المجموع من حرف الشرط ووجود المفسر کذا
 فی العصمۃ **قوله** قولہ تعالیٰ اہ جواب سوالہ ہوا ان المثل مضاف وقولہ وان

عہ اعنی قولہ قد یحذف الفعل جواز القیام القرینۃ ۱۲ — فحذف الشرط بدل علی نفس الفعل لانہ لا بدلہ منہ
 ووجود المفسر بدل علی تعینہ وهو استجدادک لا غیر لان الاصل فی المفسر ان یکون من جنس المفسر ۱۲ مفتی ۳

احد من الشريكين اه مضاف اليه يكون المضاف اليه مفعول من خواص الاسم للمفرد وهو مركب
 اجاب بما ترى حاصله ان المضاف اليه محذوف وهو قوله تعالى قوله اي في كل موضع جزاء
 سواله وان اضاقه للمثل الى قوله وان احد اه لا يخلو اما ان يكون بيانية او لامية او ظرفية
 فعلى الاول دخل فيه هذا المثال وخرج عنه وان احد من الناس ضربك وعلى الثاني ما
 بالعكس على الثالث يلزم فساد المعنى وهو ظرفية الشئ لمثله اجاب بقوله ان في كل موضع اه حاصله
 ان المراد هو الشقين الاولين لكن المراد بهما كل موضع محذوف الفعل من ذكرنا الخاص
 وادادة العام فلا يرد قوله بخلاف اه جواب سواله وهوانه ينقض بقولك جاءني رجل
 اي زيد فانه اجتمع المفسر والمقتدر ههنا اجاب بقوله بخلاف اه حاصله ان الالهام
 ههنا ناش عن المحذوف فان احد فاعل ولا يعلم انه فاعل النصرة او الضرب او استجارك
 او غيرها ثم علم ذلك بالتفسير بخلاف ذلك فان الالهام هناك من جهة التنكير
 قوله وانما وجب اه تصريح بما علم ضمنا من قوله فانه لو ذكر اه قوله ولا يجوز اه جواب
 سواله وهوانه لا يجوز ان يكون احد مبتدأ واستجارك خبره اجاب بقوله ولا يجوز اه قوله
 دون الفاعل وحده اه لان النسبة جزء مفهوم الفعل والنسبة لا بد من الطرفين الفاعل والفعل
 فيحذف الفاعل يلزم ابقاء النسبة بدون وجود المنتسبين وذا غير جائز بخلاف الفعل
 لان النسبة جزء منه فيحذفه لا يلزم ابقاء هاب ونهما بل يحذف فان معالي الفعل والنسبة
 فان قيل ينبغي ان لا يحذف المبتدأ بدون الخبر لعين ما قلت قلت ان النسبة في الخبر
 ليس جزء من مفهومه فلا يلزم من وجود وجود النسبة بخلاف الفعل قوله وذكر نعم
 في مقامها اه فيه ان كلمة نعم اذا كانت مذكورة بعد الجملة تكون مذكورة في مقام الجملة
 بعد حذفها واما اذا كانت قبل الجملة فهي مذكورة في مقام نفسها سواء ذكرت او حذفت
 وههنا الا ان يقال ان المواد بذكر نعم في مقام الجملة لا اكتفاء بها عن ذكر الجملة كذا في
 العصة قوله بل العالمان اه جواب سوالين الاول ان تنازع الفعلين من احوال الفعل
 ينبغي ان يذكر في بحثه والثاني ان التنازع كما يتحقق من الفعل كذا في يتحقق من شبهه
 اه قيل بالسر جواز حذف الفعل بدون الفاعل عدم جواز الفاعل بدون الفعل قيل ان السر ان الفاعل قوى بالنسبة
 الى الفعل وحذف القوي عن وجود الضعيف باطل اه وهو ان السر في بيان الكلية فلم اورد مثال الجزئي فاجاب بقوله
 في كل موضع اه حاصله ان النسبة انجزية بل هو كلية لان المراد به كل وضع ١٢ چنگازی ١٣ وهو ان قلت ان الجمع
 بين المفسر والمفسر غير جائز هذا منقوض بقولهم جاءني رجل اي زيد فانها اجتماع ههنا اجاب بقوله ان شئ من المحذوف حاصله ان الالهام
 على نوعين ههنا ان شئ من هذا المفسر انهما ان ثبت في تقدير ذكره ففي الاول لم يميز جمعها وفي الثاني يجوز ان احدان احدين قيل
 الاول فان افعال كل لا يعلم فاعل النصرة او الضرب استجارك او غيرك ثم علم ذلك بالتفسير فيما قلت من قبيل ان في
 فان الالهام صار من جملة المستند اشارة الى هذا القول بخلاف ١٢ نسخته الى هذا

فینبغی ان یدکر شبهتایضاجاب عنہما بقولہ بل العاملان فحینئذ لا یرد **قوله** اذ التنازع اہ
 دلیل اخر علی ان المراد من الفعلان العاملان وایضاً اشادة الی ظهورالسوال **قوله** واقتصر
 علی الفعل لا صالته اہ جواب سوالین الاول لا یرینغی ان یدکر شبه الفعلایض والثانی انه لما
 کان المراد من الفعلان العاملان فینبغی ان یقولوا ذاتنازع العاملان لیلا یرد ذلك اجاب
 عن الاول ان ذکرالفعل وحده للاختصاص وعن الثانی ان ذکرالفعلان للاتصال فی العمل
قوله وانما قال الفعلان اہ جواب سوال وهو انه لم قال فعلان ولم یقل الافعال
 لانه یرفہم من الفعلین ان التنازع انما یتحقق فی الفعلین فقط لا یما زاد علیہما والا مریس كذلك
 بل یتحقق فی اکثرمنہما اجاب بقولہ وانما قال الفعلان اہ یعنی انما قال ذلك اقتصاراً علی قلہ
قوله ای اسما ظاہراً اہ فیہ اشارۃ الی ان ظاہرصفة لابد لها من الموصوف وموصوفها الاسم
 وانما قدر قوله واقعا یماء الی ان قوله بعد ہما ظرف مستقر متعلق بقولہ واقعا وهو صفة لقولہ
 ظاہراً فان کون الظرف صفة انما یکون باعتبار المتعلق کذلک فی الزبدۃ **قوله** ومعنی تنازعہما
 اہ جواب سوالین الاول ان التنازع لا یتصور فی ترکیب من الترتیب عند احد لان البصرین
 ذہبوا الی اعمال الفعل الثانی واضمار الفاعل والمفعول فی الاول ان لم یمنع مانع والکوفیون
 الی عکس ذلك فانظر الی ماسیاتی فی المتن فكیف قلنا ذاتنازع الفعلان والثانی
 ان التنازع فی اللغة جنگ کرون وهو خلاصة ذی الروح والفعلان لیسابذ سے سر و حرکف
 یتصور تنازع الفعلان **اجاب** عن الاول بقولہ بحسب المعنی حاصلہ ان التنازع علی
 نوعین تنازع فی الترتیب وتنازع فی القلب والمراد ہما الثانی فیکون المعنی واذ اقصود توجہ الفعلین
 الی اسم ظاہر فی القلب عن الثانی بقولہ یتوجہان الیہ حاصلہ المراد بالتنازع ہما التوجہ اے
 اذا توجہ الفعلان من قبیل ذکراللائزم وادادة المزوم وهو کنایتہ وہی ابلغ من النص یمح او
 تخوی سوال قوله بحسب المعنی هكذا انما کان المراد من التنازع التوجہ فلا یمکن توجہ الفعلین
 الیہ اصلاً لان التوجہ لا یمکن الا بعد الترتیب وبعد الترتیب یمکن الاسم معمولاً
 لاحد ہما **فاجاب** بقولہ بحسب المعنی ای بحسب التصور السابق علی الترتیب او تخوی
 السوال هكذا ان توجہاً لتحقيق یتصور فی الاجسام والفعل عرض لیس بحسب فكیف یتصور توجہ
 فاجاب بقولہ بحسب المعنی حاصلہ ان المراد ہما المعنی المجازی والعلاقتین ہما موجودۃ لانه اذا
 تنازع شخصان علی شئ واحد یتوجہان الیہ فكذلك اذا وقع الاسم الظاہر بعد الفعلین یتوجہان
 الیہ **فانقیر** لیا کان المراد من التنازع التوجہ بحسب المعنی فالضمیر المتصل اذا وقع بعد ہما

نا
 تنازع
 الفعلین
 بحسب
 المعنی

اھ قل ظاہر الفص علی المفعولۃ قبل باب التفاعل لازمی فكیف یمکن ان یمنصو علی المفعولۃ قلنا ان باب التفاعل اذا کان منقولاً
 من الفاعلۃ للتعد الی المفعولین یمکن ان یمنصو الی احد اذا کان منقولاً عن التعد الی واحد یمکن ان یمنصو الی احد اذا کان منقولاً
 وقولہ علیہ السلام تو الدوات سلوا المحدث التنازع من الفلم الاول تخونازعہم بقر اور ہما

بتوجہ ان الیہ ایضا ولا یقال بالتنازع قلنا التنازع لا یتصور فی الضمیر المتصل لان الاسم الظاهر بعد
 ہما مشروط بكونه صالحا لان يكون معمولاً لکوا واحد منهما علی البدلیۃ مع وقوعہ فی تلك الموضع
 والضمیر المتصل الواقع ہما لا يكون صالحا ہما **قوله** بما هو طریق القطع الخ وفيہ نظر
 لان هذا منقوض بمثل اقام ام قاعد انت فان اقام وام قاعد یتنازعان فی انت ویمکن قطع
 التنازع بالاضمار فی انت عند البصریۃ والكوفیۃ بلا كلفة فلا یصح الاحتراز عن الضمیر
وايضا یقتضی بخوما ضرب واکرم الا نید فانہما تنازعا فی زید ولا یمکن قطع التنازع
 بالاضمار علی مذہب البصریۃ والكوفیۃ **اجیب** عنہما ان المحکم مبنی علی ما هو الاغلب
 والاكثر والاغلب والاكثر فی الظاہر امکان القطع فی المضمرة م امکان قطعه وان كان
 فی بعض المواضع عدم امکان القطع فی الظاہر امکانہ فی المضمرة **قوله** لانه حرف فاء فانقلت
 ان هذا الدلیل لا یفید ما هو المدعی لان المدعی عند امکان القطع مطلقا فی المنفصل
 علی رأیہما والدلیل یفید عند امکانہ ان كان الضمیر واقعا بعد الاوان لم یکن بعد الاوان
 یفید الدلیل الذکور عند امکان القطع **قلت** قولہ لم یم ظاہرا شامل معناه الحقیقۃ والمجازی فی
 الاسم الظاہر لانہ یحذف للعطف ای ظاہرا وما یجری مجرأه فالضمیر المنفصل بغيره لا دخل
 فیہ والذی محال خارج عنہ لان الذی بغيره لا محمول علی الذی معہ لا فی عدم القطع
 طرد الباب **فانقل** ان حکم الظاہر الواقع بعد الا حکم المنفصل الواقع بعد الا فی امتناع
 قطع التنازع فیہما کما فی ضرب اکرم الا زید فلا بد من تخصیص الظاہر بان یقال وان لا يكون
 واقعا بعد الا لاجرا جہ وجوابہما مرانفا من قوله والاغلب فی الظاہر امکان القطع **قوله**
 فعلی مذہب لکسائی یقطع بالحذف فاء فقد یمہ ما ضرب الا انا وما اکرم الا انا لان الحذف
 جائز عند الاضمار **عبدلہ** **قوله** فیعلان معاه **فانقل** فعلی هذا یلزم توارد
 الفعلین المستقلین علی مفعول واحد **اجیب** بان الفعل فی حال الانفاد علة واحدة واما
 فی الاجتماع فیموجع الجزئین علة واحدة فح لا یرد **قوله** فقد یكون الفاء فی قوله فقد
 بجزء الشرط المتقدم ویحتمل ان یكون للتفصیل والجزء حذف وقد یمہ واذ تنازع الفعلان
 ظاہر بعد ہما جازا اعمال کوا واحد منهما علی ہذین التقديرین یكون الفاء فی قوله فان
 اعملت الثانی للتفسیر ویحتمل ان یكون الفاء للجزء ایض **قوله** ای تنازع الفعلین **قوله** فیہ
 اشارة الی ان الضمیر راجع الی مصدر الفعل الذی ذکر قبلہ کذا فی الزبد **قوله** بان یقتضی
قوله جواب سوال وهو انہ لا یتصور تنازع الفعلان فی الفاعلیۃ لانہما فعلان لان ذلك انما
 یكون فی الفاعلیۃ بتقدیر وقوعہما فاعلیں الفعل لا یقع فاعلا اصلا **فاجاب** بان یقتضی **قوله**
قال فی الفاعلیۃ وانما یقل فی الفاعل اشارة الی انہ اعم من ان یكون حقیقۃ او حکما یتناول
 مفعولہما الیسم فاعلہ ولا یجوز ادخالہ فی المفعول فان اطلاق المفعول علی مفعولہما الیسم

یقلان بعض ہر البصر جہا لا یضوہم لا یختارون اعمال الثانی لان اختیاد اعمالا لثانی یستد
علماء و ہم جہا **اجاب** بقولہ النخاع فخرج الجہا لہ ولم یقل فالختیاد اعمالا لثانی خلافا
للكوفیون مع انہ اخصر و بعبادة البیان اوفق لانه حیثین لا یعلم ان المختار عند الكوفیین
اعمالا لاول لاحتمال الساواة کذا فی العصا **قوله** الفعل اه فیہ اشارۃ الی ان الثانی
صفة لا بد لہ من الموصوف وهو الفعل المحذوف **قوله** لقریہ ای لقریہ الفعل
الثانی الی المفعول فیکون العامل كالطالب والمفعول كال مطلوب وجعل المطلوب للطالب
المقرب اولى من جعله للطالب البعید ومع انہ یلزم للمفاصلة بین العامل والمفعول بالاجنبی
اذ جاعل مفعولا للبعید وان کان جائزا فی باب التنازع لکن الاجتناب عنها مستحسن
کذا فی الزبد **قوله** مع تجویز اعمالا لاول فیہ اشارۃ الی ان الاختیاد بمعنی الاولویۃ و
الترجیح لا بمعنی القطع والجزم **قوله** الفعل الاول فیہ اشارۃ الی ان الاول لصفة لموصوف
محذوف وان غنیه الفعل **قوله** کما هو من ذهب البصریین ولم یقل کما هو مختار البصریین
کما قال فی ما بعد کما هو مختار الكوفیین لانہم ذهبوا الی بعد ما اختاره بخلاف الكوفیین
فانہم لا یقولون بالیقین **قوله** وبداءہ وانما ذکر قولہ وبداءہنا ولم ینکرہ فی قولہ فیمختار
البصریین لان قولہ فان قلت تفصیل للاجبال والتفصیل اوقع فی النفس فیکون النکتۃ ایضا
وقم اوجواب سوال وہو ان ہنا من ہبیین من ذهب البصریین ومن ذهب الكوفیین فلم
قد م من ذهب البصریین علی من ذهب الكوفیین **اجاب** بما ترے **قوله** الفعل وقد مر فائدۃ
قوله اذا اقتضی الفاعل جواب سوالک ہوا انہ یعلم من کلامہ انہ کما علم الفعل الثانی اضم
الفاعل فی الفعل الاول سواء اقتضی الفاعل والمفعول والاکمل لیس کذا لک **اجاب** بما ترے **قوله**
لجواز الاضمار ہ جواب سوال وہو ان الاضمار قبل الذکر غیر جائز فکیف اضرمت الفاعل فی الاول
حاصل الجواب ان الاضمار قبل الذکر فی العطف علی شرائطہ التفسیر فیما بعد جائز **قوله** وللزوم
اھ حاصلہ ان اضمار الفاعل ہنا جائز واما ذکرہ وچند فرمتہ ما الاول فباعبار التکرار واما
الثانی فباعبار حذف الفاعل وكلاهما ممتنعان **قوله** علی موافقۃ النحر جواب سوال وہو ان
قوله علی وفق الظاہر نسبة من النسب المتکثرۃ وہی بجئی علی وزن مفاعلة فالمناسب ان
یقول علی موافقۃ الظاہر حاصل الجواب انما داء بالوفق للوافقۃ من قبیل ذکر المجرد و
اداءۃ المزید **قوله** فانه لا یضمراہ والحق ان الاضمار اولى من المحذوف لانہما وان کان خلافا
القیاس الا ان الاضمار قبل الذکر موجود فی کلام العرب کما فی ضمیر الشان
والقصۃ بخلاف حذف الفاعل فانه لم یوجد فی کلامہما أصلا فی غیر ہذا الباب کذا
فی الزبد **اعلم** ان الاضمار قبل الذکر جائز فی خمسۃ مواضع فی ضمیر ربہ وجلا و فی ضمیر
الشان مثل ہو زید قائم وقرہوا لله احد و فی نعم وجلا زید و فی باب تنازع الفعلین

مثلاً ضربنی وضربت ذیل وفي بدل المظهر من الضمير مثل ضربني ذيل كما في الوجيه **قوله** روى عنه تشريك الرافعين اه فيلزم ان توارد العلتين على معلوك احد وذلك غير جائز وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم فلذا لم يذكروا كالمصنف في المتن هذه الرواية ولم يذكروا الاضمار بعد الظاهر لانه مشهور لا حاجة الى ذكره في المتن بخلاف ما ذكر في المتن فان غير مشهور فلذا ذكره لكن الفلز يجوز توارد العلتين ولم يسلم كون العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم بل العلة عندهم بمعنى العلامة ولا بأس بكون العلامتين لشيء واحد كما لضرب والاكرام **واجيب** عنه بان الرافعين عند وجودهما علة واحدة معا وعند وجود احد هما فاحد هما علة كما ان انتفاء الجزء علة لانتفاء الكل واما انتفاء الجزئين فعلة واحدة ايضاً وتصور التشريك ان يكون الاسم الظاهر معمولاً لكل واحد من الفعلين **قوله** واضمامه بعد الظاهر اي على تقدير اعمال الثاني والمراد انه نقل عنه روايتان احد هما التشريك والثاني الاضمار بعد الظاهر فيكون كلمة افلتشك عن الراوى دون التخيير **قوله** ورواية المتن اه جواب سوال وهو انه لم يشر المصنف الى هذين الروايتين في المتن كما انه اشار الى الاول مع ان الكل منقول عن الفراء اجاب بقوله ورواية المتن اه حاصلة ان رواية المتن غير مشهورة عنه فلذا اشار المصنف الى الاول دون الثاني والثالث **قال** ان استغنى عنه بان لم يكن الفعل من افعال القلوب **قوله** باب حسب لان المفعولين في الحقيقة مضمون الجملة الاسمية فيكون حذف احد هما حذف بعض اجزاء الكلمة **اعتراض** عليه بانه واقع في قوله تعالى ولا تحسبن الذين ينجلون بما آثمهم الله من فضله هو خيرهم فاحد مفعولى تحسبن هو ينجلون محذوف والاخر من كور وهو خيرهم **اجيب** عنه بانه يمكن في الايتروضع الضمير المرفوع اعني هو موضوع المنصوب نحو انك انت العليم الحكيم او نقول انه قليل لا يعا به كل في العصام والغاية **قوله** في الفضلة اه فيه فم ما قيل ان العلة المجوزة للاضمار قبل ان كوفي الفاعل امتناع المحذوف وهو متحقق هنا فاجاب بقوله في الفضلة ما انا لا نسلم ان محذوف كون امتناع المحذوف علة بل هو مع كونه محذوف وهو منتف هنا لا بفضلته كذا في الزيد **قوله** الفعل اه فيه اشارة الى ان الاول والثاني وصفين لا بد لهما من موصوف وموصو فاما الفعل **قوله** لو اقتضاه اه جواب سوال على ما مر في قوله لانا اقتضى الفاعل قوله ليقدم رتبة جواب سوال الظاهر **قوله** على المنه اه اي على الوجه المختار كذا في الرضى فلا يرد انه لم يرد احد الى اضماد المفعول واحد ففي الفعل الثاني بعد اضماد الفاعل في الفعل الاول فلا يصح قوله على المنه المختار ولا يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لان اعمال الثاني اذا كان مختاراً كثير الاستعمال كيف يصح ان يقال ان اعلمت الاول اضمريت المفعول في الثاني على الاستعمال المختار كذا في الزيد **قوله** لئلا يتوهم ان معموله فان قيل كون المختار عدم المحذوف

لا یحتاج الی بیان السبب لانه الاصل لما مر من ان المختار هو الاضمار فاذا كان الاضمار
اصلا فلا یجوز اختیاد الحذف قلت ليس الاصل مختاراً مطلقاً بل اذا لم یرد دعاء الی خلافه
والا لكان الذکر مختاراً مطلقاً والحقیقة مختاراً مطلقاً دون المجاز فلا بد لكونه مختاراً
مطلقاً من امرائ علی الاصله وهو هنا ما ذكره الشارح كذا فی العصام **قوله** مغائر
للمذكور بان یكون المفعول الاول هو زيد والثانی هو عمر ونحو لا یجئ التنازع **قوله** تارة
جواب سوال ظاهر **قوله** من الاضمار الی قوله ومن الحذف ففیه اشارة الی ان الاستثناء مفرغ
تقدیرہ واضمرت المفعول فی جمیع الاوقات الا وقت منع مانع لان تقدیر الوقت قبل المصادم
شائع ای استثناء من الحذف والاضمار جمیعاً **قوله** ولا یخفى اه اعترض وجوابه قوله الا اذا
لاحظت اه لكن فی الاعتراض بحث لانه انما یتنوع التنازع لو كان الافراد والتثنية و
التانیث والتنکیر لازماً للمنطوق وشئ منها ليس بلازم بل هو مع افراده یصح ان یتثنی فیصح تناف
للفعلین المختلفین فی المفعول المفرد والمثنی فی منطلقاً حال فراده بان یطلب احد هما ان یكون
منطلقاً مفعولاً له فیصیر مثنی فیخرج عن افراده ویطلب الآخر ان یكون مفعولاً له فبقی علی
افرادہ هكذا فی العصام وفی الجواب ایضاً بحث لان لفظ منطلق یدل علی المقید بالوحد
فکیف یلاحظ هذا المراد اجیب عنیه بان کثیراً ما یدکر المفرد ولا یلاحظ فی معنی الوحده وما
نحس فیہ من هذا القبیل کذا فی الزبد **قوله** ولما استدل الکوفیون اه قیل قائل ان یقول لا یجوز
ان یكون من یاب اعمال الاول والاثنی حیل کلامه علی الوجه المرجوع وهو حذف المفعول لانا
نقول الحذف فی لضرورة انکسار الوزن **قوله** اذ لا قائل بتساوی اه جواب سوال وهو انه لا یلزم
من اختیار الشاعر عمال الاول ان یتكون اعمال الاول لا یجوز علی تقدیر التساوی اختیاره
اعمال الاول لانه یخیر فی ذلك فاجاب بقوله اذ لا قائل اه یغنی لا قائل احد من الخویین
بتساوی الاعمالین بقریة الخلاف الواقع بین البصریین والکوفیین فکیف اختیار الشاعر اعمال
الاول مع انه تابع النحاة ومن هذا ظهر بطلان ما قبل من انه یجوز ان یكون من ذهب امرء القیس
بتساوی الاعمالین لكنه اختار الاول لاستلزامه ما هو الواجب لان الشاعر لا یكون صاحب
المذهب وما قبل ان الشاعر لم یجعل الاسم معمولاً للثانی فلا یكون حراً اعمال الثانی اولى سواء
كان اعمال الاول اولى او كان الاول والثانی متساویین فخیئت الحاجة الی قوله اذ لا قائل
بتساوی الاعمالین مرفوع لان فی ایراد هذا القول اشارة الی اقامه الدلیل علی اثبات اولویة
مذهب الکوفیین بالتصريح کذا فی الزبد **قوله** لان لو یجعل مدخوله المثبت شرطاً کان او
جزاءه قیل هذا الاستدلال علی فساد معنی قوله امرء القیس انما یتیم لو کان السع والطلب
متساویین وكان قوله لا یطلب معطوفاً علی کفانی واما اذا کان السع خاص من الطلب انظر الی الطلب
هو مباشرة الاسباب والسع هو الطلب البلیغ فلم یلزم فساد المعنی فانه یجوز عدم السع مع الطلب

بحسب الباطن ایضا اذ لم یکن الواو فی قواله ولم اطلب للعطف بل المحال اذ لو کان له اطلب معطوفا علی
 مجموع الشرط والجزاء لم یلزم ان یمکن اثبات فلا یلزم الفساد فی المعنی **واجیب** بان الاستدلال انما یمکن
 علی الظاهر الظاهر ان الواو والعطف والتسک بهما منبغ علی من هب من کیفی ق بین السعی و
 الطلب ویقولان هما متساویان واذ کان کذلک فیلزم افساد المعنی کذلک فی العصمة **قوله** وثبت طلبه
 المنافی لکل منهما اه امانا فاته مع عدم السعی لانه الطلب البلیغ فاذا اصاب بمغنی عن السعی وصادم الطلب
 بمغنی الطلب و بین الطلب وعد من منافاة واتقاء الکفایة لازم لعدم السعی فصار ثبوت الطلب
 ایضا منافیا لان المنافاة مع الملزوم منافاة مع اللازم **قوله** فعل او شبهه فی اشارة الی ان ما
 عبارة عن فعل او شبهه وموصوفة له موصولة وکلمة او فی قوله او شبهه للتوابع لا للتدبیر
 والتشکیک لکن الاظهر والاخصر ان یقول لمفعول عام لم یمسم فاعله **قوله** فعله ین کراهه جواب
 سوالین الاول ان قوله لم یمسم یدل علی عدم وجود الفاعل اصلا فکیف یمسم **قوله** کل مفعول
 حذف فاعله لانه اذ علی وجوده لکنه محذوف بعد وجوده کما هو من کور فی شرح الزنجانی
 فینهما منافاة والثانی ان باب سمی یسمی یتعد الی المفعولین وهما لم یوجب الا واحد کما لا ینفیه
 فاجاب بقوله لم ین کس حاصله ان لم یمسم بمغنی لم یدل کس وهو غیر مناف لقوله حذف فاعله ویض
 ان باب کس ین کس لا یتعد الا الی مفعول واحد **قوله** وانما لم یفصل له جواب سوال ظاهر قوله
 لشدة اتصاله وکمال مناسبتة بالفاعل حتی ادخل بعضهم فی تعریف الفاعل بترك قوله علی جهة قیامه به
 کذلک فی العصمة **قال** کل مفعول فیرن المنظور فی التعریف انما یحس الا افراد فلا یصح ایراد لفظ کل الا ان یقال
 المراد تعریف مدخوله وانما ذکره لا طراد التعریف **قوله** في حذف فاعله اه فان قيل ان هذا
 المحذوف صادق علی الربیع فی قول الشاعر ائتت الربیع البقل حیث کان فی الاصل مفعول فیرای انته
 الله وقت الربیع فهو مفعول حذف فاعله وایم هو مقامه لیس بمفعول ما لم یمسم فاعله **قلنا** قد
 خرج عن کونه مفعولا فیه صادقا لاصل حذف علیه لکن لم یدل حذفه مفعول ما لم یمسم فاعله
 لان المراد بالفا علی المحذوف فاعل النحوی یعنی مفعول ما لم یمسم فاعله کل مفعول حذف فاعله
 النحوی لا الحقیقی والفاعل النحوی من کور غیر محذوف وانما المحذوف الفاعل الحقیقی الذ هو
 الله تعالی و تغییر الصیغة معتبر فی المحذوف فخرج انته الربیع البقل لعل تغییر الصیغة فیه **وفیه**
 نظر لان تغییر الصیغة من الشرط وهی في النوع علی ذلک یمکن وجد القرینتان لکن اذا علی ذلک
 القرین لم یمکن ان المصک وحاصله کذلک **فاجاب** بما ترے کان علی وزن فعلة وهذا
 لیس وهو ان المصک لا ینطلق انما یمکن اذا فاجاب بما ترے **قوله** وانما اضعیف اه جواب سوال
 وهو انه لم اضعیف الفاعل الی المفعول مع ان الفاعل انما یمکن للفاعل لا للمفعول **فدفع** بما ترے **قوله** اسناد

م فراجع الی الحاشیة وهو شرح مشرعی علی القاموس

سوال کا بل
 حاشیہ شرح ملا جامی
 ۱۳۱
 بحسب الباطن ایضا اذ لم یکن الواو فی قواله ولم اطلب للعطف بل المحال اذ لو کان له اطلب معطوفا علی
 مجموع الشرط والجزاء لم یلزم ان یمکن اثبات فلا یلزم الفساد فی المعنی **واجیب** بان الاستدلال انما یمکن
 علی الظاهر الظاهر ان الواو والعطف والتسک بهما منبغ علی من هب من کیفی ق بین السعی و
 الطلب ویقولان هما متساویان واذ کان کذلک فیلزم افساد المعنی کذلک فی العصمة **قوله** وثبت طلبه
 المنافی لکل منهما اه امانا فاته مع عدم السعی لانه الطلب البلیغ فاذا اصاب بمغنی عن السعی وصادم الطلب
 بمغنی الطلب و بین الطلب وعد من منافاة واتقاء الکفایة لازم لعدم السعی فصار ثبوت الطلب
 ایضا منافیا لان المنافاة مع الملزوم منافاة مع اللازم **قوله** فعل او شبهه فی اشارة الی ان ما
 عبارة عن فعل او شبهه وموصوفة له موصولة وکلمة او فی قوله او شبهه للتوابع لا للتدبیر
 والتشکیک لکن الاظهر والاخصر ان یقول لمفعول عام لم یمسم فاعله **قوله** فعله ین کراهه جواب
 سوالین الاول ان قوله لم یمسم یدل علی عدم وجود الفاعل اصلا فکیف یمسم **قوله** کل مفعول
 حذف فاعله لانه اذ علی وجوده لکنه محذوف بعد وجوده کما هو من کور فی شرح الزنجانی
 فینهما منافاة والثانی ان باب سمی یسمی یتعد الی المفعولین وهما لم یوجب الا واحد کما لا ینفیه
 فاجاب بقوله لم ین کس حاصله ان لم یمسم بمغنی لم یدل کس وهو غیر مناف لقوله حذف فاعله ویض
 ان باب کس ین کس لا یتعد الا الی مفعول واحد **قوله** وانما لم یفصل له جواب سوال ظاهر قوله
 لشدة اتصاله وکمال مناسبتة بالفاعل حتی ادخل بعضهم فی تعریف الفاعل بترك قوله علی جهة قیامه به
 کذلک فی العصمة **قال** کل مفعول فیرن المنظور فی التعریف انما یحس الا افراد فلا یصح ایراد لفظ کل الا ان یقال
 المراد تعریف مدخوله وانما ذکره لا طراد التعریف **قوله** في حذف فاعله اه فان قيل ان هذا
 المحذوف صادق علی الربیع فی قول الشاعر ائتت الربیع البقل حیث کان فی الاصل مفعول فیرای انته
 الله وقت الربیع فهو مفعول حذف فاعله وایم هو مقامه لیس بمفعول ما لم یمسم فاعله **قلنا** قد
 خرج عن کونه مفعولا فیه صادقا لاصل حذف علیه لکن لم یدل حذفه مفعول ما لم یمسم فاعله
 لان المراد بالفا علی المحذوف فاعل النحوی یعنی مفعول ما لم یمسم فاعله کل مفعول حذف فاعله
 النحوی لا الحقیقی والفاعل النحوی من کور غیر محذوف وانما المحذوف الفاعل الحقیقی الذ هو
 الله تعالی و تغییر الصیغة معتبر فی المحذوف فخرج انته الربیع البقل لعل تغییر الصیغة فیه **وفیه**
 نظر لان تغییر الصیغة من الشرط وهی في النوع علی ذلک یمکن وجد القرینتان لکن اذا علی ذلک
 القرین لم یمکن ان المصک وحاصله کذلک **فاجاب** بما ترے کان علی وزن فعلة وهذا
 لیس وهو ان المصک لا ینطلق انما یمکن اذا فاجاب بما ترے **قوله** وانما اضعیف اه جواب سوال
 وهو انه لم اضعیف الفاعل الی المفعول مع ان الفاعل انما یمکن للفاعل لا للمفعول **فدفع** بما ترے **قوله** اسناد

الفعل جواب سوالین الاول لا یتنعم اقامتہ مقام الفاعل لان فی الفاعل قیام الفعلیہ و فی المفعول وقوع الفعل علیہ والثانی ان القیام یتصور من ذوی الروح وهو لیس بذی روح اجاب بقوله فی اسناد الفعل **قوله** اذا کان عاملہ اہ جواب سوال وهو ان ہذا الشرط مطلقا لیس بصحیح لانہ لا یتغیر صیغۃ الفعل الی فعل فی شبہ الفعل وحاصل الجواب ان ہذا الشرط فیما اذا کان عاملہ فعلا واما اذا کان عاملہ شبہ الفعل فشرط لیس ہذا بل شرطہ ان یتغیر صیغۃ الی المفعول **وانما** ذکر الفعل لاصالۃ کذا فی الزبدۃ **قوله** ای الی الماضی المجہول جواب سوال وهو انہ کیف یدخل فی ہذا الشرط نحو افتعل واستفعل وغیرہما مباحو مینہ للمفعول **فاجاب** بقولہ ای الی الماضی اہ یعنی ان المراد بصیغۃ فعل الماضی المجہول وکذا حال قولہ الی المضارع المجہول سوالا وجوابا و ذکر فعل یفعل للاصالۃ **ونقول** فی الکلام حذف المعطوف ای الی فعل او یفعل او نحوہما مباحو مینہ للمفعول **قوله** موقع الفاعل جواب سوال وهو ان لا نسلم ان المفعول الثاني من باب علمت لا یقع فی الکلام بل هو واقع نحو علمت ذیل فاضلا اجاب بقولہ موقع **قوله** مفعولی اہ اشادۃ الی ان نسبتہ المفعول الثاني الی باب علمت بکلمۃ من غیر جائز لانہ من المفاعیل لا من باب علمت **قال** من باب علمت ولم یرد بہا فعلا القلوب کما هو المتبادر بل کان کل فعل او شبہ یتعدی الی مفعولین و ہما ومسند الیہ نقلان المتأخرین جو زاد لک عصا **قوله** لانہ مسند ہذا دلیل المتقدمین لانہم ذهبوا الی عدل جوازہ کذا فی الزبدۃ **قوله** اسناد اتاما اہ **وفیہ** نظروہ وان قید تاما مستکا لان الاسناد علی ما عرفوہ لا یكون الا تاما فلا حاجۃ الیہ **اجیب** بان ہذا من قبیل ذکر الخاص اداة العام فی ذکر الاسناد و ارادۃ النسبۃ والنسبۃ مطلق یشتمل التام والناقص فاحتاج الیہ **قوله** بخلاف اعجبنی ہذا ذید فم دخل مقدا وهو ان کون الشئ مسندا ومسندا الیہ جائز واقع فی مثلاً عجبت اہ حاصلہ ان المراد بعد کون الشئ مسندا ومسندا الیہ کون کل من الاسنادین تاما و لیس فی مثلاً عجبت اہ کذا کذا فی العصۃ **قوله** المفعول الخ فیہ اشادۃ الی ان الثالث یعطف علی الثاني وایض فیہ اشادۃ الی ان الثالث صفتہ لا بد لہا من الموصوف وهو المفعول **قوله** من باب اعلمت **انقلت** لواقفہ بقولہ ولا الثالث صحیح لانہ لا ثالث الا لیب اعلمت قلنا علی ہذا کان للبعترض ان یقول لم یقل الثالث ایض کذا فی العطا **قوله** بلا لا مجواب سوال وهو انہ منقوض بقولہ ضرب للتادیب لانہ قائم مقامہ اجاب بما ترے او قیل انہ مع اللام ایضاً لا یقع لانہ لیس من ضرب وریات الفعل فلا یشبہ الفاعل فلا یقوم مقامہ کذا المفعول مع کذا فی العطا **قوله** مشعر بالعلیۃ **قیل** لیس بالظرف ایضاً مشعر بالظرفیۃ فلا بد من بیان الفارق ویکن بیانہ بان اتا المفعول یقتضی الظرفیۃ والنصب علیہ قصدہا بخلاف المفعول فانہ لا یقتضی العلیۃ **وانما** یعلم علیہ بالنصب کذا

العصام **قوله** والاشعار عطف تفسیر بقوله النصیب وانما احتاج الى ذكر النصیب تنبيه على ان المشعر بالعلیة هو النصیب لا غیر **فلا یرد** ان ذكر النصیب مستلک کذا فی الوبدہ لکن فی دلیل الشارح نظر لا یرد من هذا الدلیل جوازا قامة لوقام قرینة مشعر بالعلیة والامر لیس کذا لک بل هو مستمع مطلقا **قوله** بخلاف ما اذا کان اء قد حمل الشیم الرضی عبادة المتین علی الاطلاق حیث قال الناکل تقوم ان مقام الفاعل اء بخلاف الشارح الجماعی فانه حمل عبادة المتین علی المقید وقال بلا لام تابع للشارح الهندک وانما ذهب الیه لانہ یحتمل ان قد داس صریحا من المصنف بنفسه هذا المقید فقید بدعیة لرضاته کذا فی الزبد **قال** وللمفعول معرک کذا **فانقيل** کان الاولی ان یشبہ المفعول الثانی والثالث من باب علمت واعلمت بهذين المفعولين اذ لا یفسدان یشبه اتم واشهر من التشبیه والاشهر هنا المفعول له ومعرک اتفاقهم علی منع اقامتهما موقع الفاعل بخلاف اقامة المفعول الثانی والثالث من باب علمت واعلمت فی موقع الفاعل لا اختلاف فی امتناع وقوعهما موقع قلنا هذا من قبیل التشبیه والتشابه التشبیه وهو اشتراك الشیئین فی امر واحد مع قطع النظر عن کون احدهما اتم واشهر والاخر انقص کما فی قولهم اللهم صل علی محمد کما صلیت علی ابراهیم وهما لا اشتراك فی امتناع الوقوع فی مقام الفاعل وانقول هذا من قبیل قلب التشبیه بالاعاء لان المفعول الثانی والثالث اتم واشهر فالا متناع من هذين المفعولين لوضوح دلیلهما **وهذا** خرج الجواب عما قبله لولیک بقوله والمفعول له والمفعول معرک عطف علی المفعول الثانی والثانی من باب علمت بدون ذکر کذا لک لکان اخصر **واجیب** عنده یضربان ایراد کلمة کذا لک لا اشتراك الاولین فی الدلیل وانفراد الاخرین فی الزبد **قوله** لای کل من اء وانما قال هذا لانه تحطیة المبتدی ان قوله کذا لک من متعلقات قوله والمفعول معه لقربة الیه ولیس کذا لک وقوله کذا لک للتنبيه علی ان الکلام من قبیل عطف الجملة الاستیة علی الفعلیة **ولیس** قوله فالمفعول له ومعرک من قبیل عطف المفرد اء وجواب سواک هو ان الواو للجمع والجمع بحرف الجمع کالجمع بلفظ الجمع فتقدیر لا یقع المجموع فی موقعه اء مجموع المفعول له ومعنی موقع الفاعل فعلم منه انها بطریق الانفراد یدققان فی موقعه الامر لیس کذا لک **فاجاب** بقوله لای کل من اء **قوله** مع غیره من المفاعیل دفع سوال وهو ان لا شک فی انه اذا وجد المفعول به تعین لقیامه مقام الفاعل فلا حاجة الی قوله تعین **فاجاب** بقوله مع غیره من المفاعیل لا وحده فقط کما فهمت لکن یرد علیہ انه مع وجوده مع المفعول له باللام والمفعول معرک ايضا تعین لک فلا حاجة **له** فان عطف المفعول له والمفعول معرک علی المفعول الثانی والثالث بدون ایراد کلمة کذا لک فی بیان المفعول له والمفعول معرک لای فی الثالث فی اشتراك الدلیل الامر لیس کذا لک فلهذا فی هذا الوجه ورد المعرک کلمة کذا لک **الشرح**

یہ دفن فاعل بقولہ الیٰ یجوز اہ **قوله** ای لو قوعہ اہ دقم سوال و ہوانہ لا مطابقتہ بین الراجع و
 المرجع لان الضمیر مذکور و المرجع الا قامة المفہومۃ من قولہ و اقیم ہو و ہی مونث فاجاب
 بقولہ ای لو قوعہ اہ حاصلہ ان الضمیر راجع الی الوقوع لیا فاق قولہ و لا یقع المفعول الثانی
 من باب اہ **قوله** ظرف زمان اہ جواب سوال و ہوان ذکر قولہ امام الامیر بعد قولہ یوم
 الجمعة مستکذ لان کلاهما مثالان للظرف حاصل الجواب ان کل واحد منهما مختص
 بنوع علی حد فحینئین لا استکاذک **قوله** وفائدہ اہ جواب سوال و ہوان ضریب امثال للمفعول
 المطلق الواقع فی الکلام مع سائر الفاعیل فلم یقید بالشئ اجاب بما تبت **قوله** شبهہ بالمقابل
 اہ لما قال الفاضل لہئتک من انہ مفعول بہ بواسطۃ حرف الجر عند الجمع کو و اما عند المصنف
 فهو مفعول فیہ حیث جعل تقدیر فی شرط النصب المفعول فیہ لا شرط نفس المفعول فیہ لئلا
 تکرار نظیر ظرف المكان و تکرار نظیر المفعول بہ بواسطۃ حرف الجر فردہ علیہ بانہ شبیہ
 بالمفاعیل یعنی ان الجار و المجرور مفعول بہ بواسطۃ حرف الجر فحینئین لا یرد تامل **قوله** ای
 وان لم یوجد فیہ شادۃ الی ان قولہ یکون تام لا ناقصہ **قوله** ای جمیع ما اہ و ہوا الزمان
 المعین و المكان کذلک و المصک المقتد و المفعول بہ بالواسطۃ و فیہ شادۃ الی رد قولہ من
 قال ان فی کلام الشیخ نوع و ہوانہ لو اید من الجميع جمیع المفاعیل مع المفعول بہ کما ہوا الظا
 لا یتستقیم استثناءہ بقولہ وان لم یکن اہ وان اید جمیع ما سوس المفعول بہ فهو سواہ مطلقا
 وجد المفعول بہ و لم یوجد و حاصلہ ان المراد من الجميع جمیع المفاعیل سوس
 المفعول بہ **قوله** ای الفعل المتعد اہ فیہ اشارۃ الی ان المراد من باب اعطیت کل فعل
 متعد لی المفعولین من قبیلہ کذا الخاص و ارادۃ العام اوجاب سوال و ہوان اضافۃ الہیالی
 اعطیت لا یخلو اما باینیۃ و لامیۃ و ظرفیۃ اہ علی ما مر **قوله** لان فیہ معنی الفاعلیۃ قیل یعنی ان یکن
 للمفعول الاول من باب علمت اولی من الثانی لانہ العالم و الثانی هو المعلوم کذلک فی الزبدۃ و
 العصام **قوله** و منها اہ و اما غیر الاسلوب تنبیہا علی جواز الوجهین و فی بعض النسخ و منه
 و ہذا اولی لانہ یوافق بقولہ فاعل **قوله** یعنی من جملة المرفوعات اہ ہذا علی النسخۃ التي
 ید کو فیہا لفظ منها **قوله** او من جملة المرفوع ہذا علی بعض النسخ او ہذا بیان حاصل المعنی لان
 من للتبعیض و یحتمل ان یراد التبعیض بتقدیم المضاف آمن جملة افرادہ کذلک فی الغیر **قوله**
 جمعہما اہ جواب سوال و ہوان کل واحد منهما قسم علی حد من المرفوعات او من المرفوع فلم یجمعہما
 فی فصل واحد اجاب بقولہ انما جمعہما فی فصل واحد للتلازم الواقع بینہما و ہوان المبتدأ
 لا یكون بلا خبر و الخبر لا یكون بلا مبتدأ **قوله** علی ما ہوا الاصل فیہما اہ ای فی المبتدأ و الخبر
 و ہوان یكون المبتدأ ممتنع الیہ دون ما اذا کان مستکذ بہ فانہ مبتدأ بلا خبر یصار الیہ للضرورة
 و الخبر مستند بہ و اللازم واقع فی ہذا الصورة اجاب سوال و ہوانہ منقوض بالقسم

لأن
 بابت
 و
 لا

الثانی من المبتدأ فان مبتدأ ولا یكون له خبر اجاب بقوله علی ما هو الاصل فيها وهو كون
 مسند الیه كون الخبر مسند الیه فقط **قوله** واشترکهما اه اشادة الی الجواب الثانی قال
 فالمبتدأ اه ايراد اللام فی المعرف بالفتح اشادة الی تعریف فان المسند الیه اذا عرف باللام
 یفید حصراً علی المسند ضمیر الفصل یحصر المسند فی المسند الیه فیکون اشارة الی المانعة کذا فی
 الزبدي **قوله** او تقدیر جواب سوال وهو ان هذا التعریف لیس بجامع بخروج أن تصوموا
 الا **اجاب** عنه بقوله او تقدیر حاصله ان ذلك مؤل بالمصک باعتبار ان الناصبة
 فصار المعنى صومکم خير لکم **فانقل** یخرج عنه تسمع بالمعین خیر من ان تراه فان تسمع
 مبتدأ وخبر خبره مع ان ذلک فعل و لیس باسم لا لفظا وهو الظاهر ولا تقدیر لعدم ان
 الناصبة فی قلنا ان تسمع ایضا مؤل بسمعک بتقدیر أن وفیراً نه کیف یقصد فیہ ان وتسمع لیس
 من مواد التي یقصد فیہا ان الناصبة **اجیب** بان الحصر فی مواضع سبعة عشر المذکورة فی
 بحث الفعل علی المواضع المشهورة واما فی غیرها فقد یران لیس بمختصر فیها وتسمع من المواضع
 الغیر المشهورة وکن ذلک قوله تعالی ^{سواء علیهم غائب} غائب عندهم عند من جعله أنت ترههم مبتدأ ولتا ویله
 بالاسم اسواء علیهم ان ذلک **قوله** ای الذی اه جواب سوالک هو ان التجريد عن
 العوامل اللفظية یقتضی سبق وجودها كما قوله زید مجرد عن الثیاب یقتضی سبق وجود الثیاب
 ولم یوجد فی المبتدأ عامل لفظ اصلاً فاجاب بقوله ای الاسم الذی اه حاصله ان المجرد یقتضی
 لم یوجد علی الوجود لا یقتضی سبق الوجود **قل** وجب الاثنان بالتجريد تیزیل لا مکان الوجود منزلة
 الوجود کذا فی العضا **فانقل** ان هذا التعریف قد صار صادقا علی زید فی ان زید قائم فانه اسم
 مجرد عن العوامل اللفظية مع انه لیس بمبتدأ بل اسم ان قلنا ان المراد بالعوامل العامل كما اشار
 الیه الشارح بقوله عامل اللفظ لان اللام فی قوله العوامل للجنس دون الاستغراق فبطل **معنى**
الجمعية قوله اصلاً اه هذا رد علی الفاضل الہندی حیث اعترض علی المصم ان هذا
 التعریف لیس بجامع بخروج بحسبک درهما لا نه مبتدأ مع انه لیس مجرد عن العوامل
 اللفظية لدخول الباء علیہ اجاب عنه صاحب الہندی ان المراد بالعوامل اللفظية نوا سخر
 للمبتدأ عن نحو کان وما ولا وهذا لیس كذلك **وجہ** الرد ان العوامل اللفظية اعم من النوا سخر
 وغیرها عند سبقية الذہن الیه فیبقی الا اعتراض علیہ فاجاب الشارح بقوله وکانہ حاصل
 ان المراد بتجريد العوامل تجريدہ عن العوامل المؤثرة فی البع والباء لیست بمؤثرة فی
 المعنى بل فی اللفظ فقط **وفیه نظر** لانه علی هذا التقدير یخرج نحو ما فی الذل
 من احد فان احد مبتدأ و لیس مجرد عن العوامل بالمعنى المذکور لان کلمة من
 مؤثرة فی تاکید معنى النفي اجیب عنه بان المراد بالمعنى غیر المعنى التاکیدی فلا یخرج عنه لانه
 مؤثر فی المعنى التاکیدی **فانقل** فعله هذا لا یكون التعریف مانعاً من ان یقال قائم فی التعریف

قلنا في الجواب عن السؤالين المراد بالمعنى المعنى الاصل وهو المسند والمسند اليه النسبة اللفظية بينهما والامر المتعلق بالنسبة الربطى كالتأكيد لمضمون الجملة الاسمية في مثالان زيد اقام فصا فتقدير الكلام فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى الاصل فانطبق الحد على المحذوفا وجمعاً ومنعاً فافهم او تقول عن السؤالين اورد على قوله بحسبك درهم ان الحرف الزائد كالعلف فالحجرا اعم من ان يكون حقيقة او حكماً كذا في الغفور **قوله** و ثاني قسم المبتدأ اه فيه اشارة الى ان المبتدأ مشترك لفظي موضوع لما بينهما المص كما ذهب اليه الرضوي كذا في الزبدة **قال** او الصفة كلمة او لا نقصا للحقيقة ومن قال انها المنع المخلو دون الجمع فلم يأت بشئ لان استحالة اجتماع التقيضين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقلال **واعترض** عليه بان التعريف يستلزم بقاؤه في اقامه بوجه زيد حيث يصدق التعريف عليه ان ليس بمبتدأ **اجيب** عنه بتقييد الصفة بكون غير هالكة يمكن صالحا لكونه مبتدأ ولا يخفى ان هذا التعريف لا يدل على ذلك كذا في الغفور **قوله** او جارية اه دفع لما قيل من ان هذا التعريف ليس بجامع لخروج قرشي زيد فان قرشي مبتدأ مع ان ليس بذلك في القسمين **اجاب** بقوله او جارية اه حاصله انه من كذا ج في القسم الثاني من المبتدأ فانه في قوة المنسوب الى القرشي والمنسوب صفة **قال** الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام **الاولى** حذف حرف الالف ليكون اعم واشمل بان يقال بعد النفي او حرف الاستفهام ليتاوالهمزة وغيرهما من كلمات الاستفهام وما هو اسم النفي كغيره لانه قال بعد حرف النفي شهرة وقوعها بعد واما تخصيص الالف لان الالف اصل في الاستفهام **قوله** ونحوه جواب الالف هو انه يقتضيه بطل قائم زيد فانه مبتدأ مع انه ليس بواقع بعد حرف النفي او الف الاستفهام فاجاب بقوله ونحوه كهل اه حاصله ان العبادة على حذف المعطوف **قوله** وعن سيبويه فيه اشارة الى الاعتراض على المص و جوابه قوله مع القيم **قوله** والاختفاء يرى فيه اشارة ايضا الى الاعتراض على المص وهو واضح دفع عنه بان ليس من كلام الفصحاء او محمول على ضرورة الشعر **قوله** ولو جعل اه دفع لما قيل وهو انه لا سلم انه خبر المبتدأ بل خبر عن نحن فلا يتم تمسك الاختفاء عليه **فاجاب** بقوله ولو جعل اه حاصله انه لو كان كذلك لزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبية كذا في عبد الرحمن **قوله** بالاجنبية ذلك لان المبتدأ عن حيث انه ليس من معمولات الخبر فصار كالاجنبي وانكنا من معمولي عام لمعنى **قوله** او ما يجري مجراه جواب سواك هو انه يخرج عن الحد مثل قوله نعم اذا غيبك انت عن الحق فان الصفة لا تقع للضمير مع انها مبتدأ **اجاب** بقوله او ما يجري مجراه وانما يكون جاريا مجراه لان الاسم الظاهر لا يحتاج في الالتفات الى كلمة اخرى كذا لك الضمير البارز بخلاف المستتر **قوله** الى الذين اه لا يلزم الاضمار لما قبل الذكر لفظا وبتة لان الزيد مبتدأ مقدر بتة لان الاصل في المبتدأ التثنية **قوله** لم يخرج تشبيهه

لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر يكونان احدين ابداً **قوله** مثال جواب السؤال مقصود
 المص في هذا الكتاب بيان المسائل لا الامثلة فينبغي ان لا يذکر المثال الاصل وان ذكر فينبغي ان
 يذکر مثلاً واحداً لان المقصود من المثال ايضاً المثل له وهو يحصل بالواحد فاجاب بقوله مثال
 اه حاصله ان تعد الامثلة باعتبار تعد المثل **قوله** اي الصفة الواقعة اه جواب سواله هو
 ان الضمير في طابقت لا يتخلو اما ان يكون راجعاً الى مطلق الصفة اي سواء تقع بعد حرف النفي
 او الف الاستفهام او لا او راجعاً الى الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام رافعة
 للظاهر فعل التقدير الاول منقوض على قائم في زيد قائم لانه لم يحز فيه الوجهان بل يتعين زيد
 للابتداء وعلى الثاني ايضاً منقوض على قائم التريدين لانه لم يحز الامران فيه بل يتعين ان الصفة
 مبتدأ ولم يحز العكس لانه لو جاز يلزم ان يكون الخبر عاملاً في المبتدأ فيما اذا جعل الصفة خبراً مقبلاً
 عليه جاب بقوله اي الصفة **قوله** اسماءه في شارة الى ان مفعولاً مفعولاً باعتبار الموصوف
 حاصله ان الضمير جمع الى الصفة الواقعة بعد حرف النفي مع قطع النظر عن قوله افعل للظاهر
قوله مذکور بعد ما اه جواب سواله هو انه يتقضى على قائم في نحو زيد قائم فانه طابقت
 مفعولاً وهو زيد مع لا يجوز في الوجهان بل يتعين كون زيد مبتدأ وقائم خبره فاجاب بقوله
 بعد ما بخلاف مثله هذا التركيب فان زيداً مذکور فيه قبلها **قوله** ولتين ح ان يكون اه
 فانه لو كان اقامان مبتدأ فلا يكون الاسناد الى الزيدان وقد تقر في موضعين الفعلان تفرد
 اذا كان مسنداً الى الاسم الظاهر مفعولاً او مفعولاً وهو ليس بمفعول فعلان الزيدان مبتدأ
 وقائم خبره مقدم عليه **قوله** ان يكون الزيدان فاعلا اه لانه لو كان قائم خبراً عن الزيدان
 فلم يوجد لمطابقة بين المبتدأ والخبر **قوله** ثالثاً اه اعلم ان التقسيم العقلي يرتقي الى اربعة
 صور ثلثة منها ما ذكره الشارح الرابع منها كون الصفة مثنى مثلاً والظن مفعولاً ووجه الحصر ان الصفة
 لا يتخلو اما ان يكون مطابقة للظاهر ولا فان كانت مطابقة فلا يتخلو ايضاً اما ان يكون مطابقة
 له في الافراد والتثنية والجمع مثلاً او الاول قوله قائم زيد والثاني قوله قائمان الزيدان الثالث
 قوله قائمون الزيدان وان لم تكن مطابقة له فلا يتخلو ايضاً اما ان تكون الصفة مفردة والاسم
 الظاهر مثنى او بالعكس فالاول هو قوله قائم الزيدان والشارح قد بيّنها والثاني قوله قائمان زيد
 لكن هذا مجرد فرض عقلي ولا تحقق له في نفس الامر وتركيب من التركيب لانه ان جعل الصفة مبتدأ
 فلا تكون الاسناد الى الظاهر حال الاسناد كحال الفعل والفعل اذا كان مسنداً الى الظاهر يكون
 واحداً ابداً وهو ليس بواحد فلا يكون الصفة مبتدأ وان جعل الصفة خبراً عن زيد مثلاً فلم
 يبق المطابقة بين المبتدأ والخبر فلا يكون خبراً ايضاً فما ذكرنا سقط ما قيل من انها اذا كان هنا
 اربع صور فلم تترك الشارح الرابع منها وذلك لان مقصود الشارح بالبيان بيان ما لم يكن موضعاً
 له دفع سوال تقريره لان التقسيم العقلي يرتقي الى اربعة اقسام فلم يبق الا ثلثة منها وذكر واحد

في بادي الرأي كما عرفت وجهه اتفاق **قوله** أي هو الاسم المجرد اه دفع سؤالا كما صرح الشارح عليه بقوله فلا يصدق اه **قوله** المسند اه لكنه ينقض بضارب في زيد ضارب بضارب في زيد ضارب ابوه فان الضارب في الاول مسند الى ضمير زيد وفي الثاني الى ابوه لا الى زيد مع انه خبر **أجيب** بان الخبر مجموع اسم الفاعل مع فاعله لا اسم الفاعل وحده واسم الفاعل مع الفاعل مسند الى المبتدأ ولكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري الاعراب على جزء قابل للاعراب فانقسم اجزاء الاعراب على اجزاء قابلة للاعراب **ونقول** ان المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون الى نفس المبتدأ او الى ضميره او الى متعلقه ففي الاول اسند الى ضميره وفي الثاني الى متعلقه وهو ابوه **قوله** أي ما يوقع به اه جواب سوالين **الاول** ان المسند من الاسناد وهو متعدي بنفسه فلا حاجة الى الباء فلم ادره **والثاني** ان صلة الاسناد كلمة الى لا كلمة الباء فلا يصح قوله به **اجاب** بقوله أي يوقع به اه حاصله ان المجاز والمجرد متعلق بالمسند باعتبار المتضمن هو الايقاع والايقاع لا ذم فيحتاج الى التقيد بالباء وايضا صلة تقع كلمة الباء فلا محذور **ونقول** ان الفعل او شبهه اذا اسند الى الفاعل او ضميره كان مجعلا لايقاع **قوله** او يجعل الباء اه وكان النكتة في تغيير العبادة ان لا يشبه الخبر بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وحر يظهر بقوله به فائدة والا فلا حاجة اليه وقد بين وجه عدم الاحتياج فحاصله ان تاويل الباء بالاحتراز عن التباس الخبر بالمسند اليه المصطلح المعترف في المبتدأ فم يظهر لقوله به فائدة والمراد بالتباس بحسب اللفظ لا بحسب المعنى **قوله** وعلى التقديرين والفرق في الاجمال التفصيل لان في الاول اجازة في الثاني تفصيل لان المالان ما هما الى امر واحد وهو الاسناد الى المبتدأ **قوله** يخرج القسم اه كما يخرج يضرب في يضرب زيد اه لانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدأ لكن يفهم استكمال قوله المغائر للصفة المذكورة اه فدفع بقوله ويكون قوله المغائر اه **قوله** واعلم اه جواب سواله هو انه ينقض تعريف المبتدأ او الخبر بقولنا زيد قائم مثلا فانك قد اعتبرت فيها التجريد عن العوامل اللفظية وهما ليس كذلك لان المبتدأ مثلا عاملا في الخبر وهو القائم مثلا وكذلك في العكس فلا يكون مجردا عن العوامل اللفظية **اجاب** بقوله واعلم حاصله ان كلام الماتن مبني على متا البصريين وعندهم العامل في المبتدأ والخبر معنوي وهو معنى الابتداء والعرض منه تحقيق عامل المبتدأ والخبر لا غير **قوله** أي تجريد الاسم فان قيل ان تجريد الاسم عن فلا يؤثر في الشيء فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدق الكلام تحقيقا وتقدير الاسناد اليه واسناد الى شيء والاسناد الى شيء امر وجود قلنا ان العوامل النحوية في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لاموراث حقيقية والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة كذلك في الغفوة

تضمنه

نسخ جواب سوال سوان منقوض الاسماء المعنوية كزيد عمرو وكبر وغير لانها ايض مجردة عن العوامل اللفظية مع انها ليست فاجابة

مع ان ما جعله المعتض امر اعتباری ایضاً فلا یصح ان یكون موثقاً **قوله** لیسنک لی شئ کما
 القسم الثاني من المبتدأ **قوله** اویسنک لی شئ کما فی القسم الاول من المبتدأ وانما قال ذلك
 لیخرج التجريد الذی یكون للعد فان الاسماء المعددة مجردة عن العوامل اللفظية ایضاً لكن لا
 اسناد فیها ^{عبد الحکیم} **قوله** فقال بعضهم ای بعض الکوفین کالزعمشری وغیره **قوله** قال الآخرون ای
 من الکوفین کسبیه والفراء وغیرهما لكن هذا الوجه قوی عند الشیخ الرضی وهناك قولان
 اخران فکانه قدس سره لم یعتد بهما کذا فی الغفر **قوله** لا یكون مجردین اه هذا علی مذهب
 الثالث ظاهراً واما علی المذهب الثاني فلا ینبذ ان کان العامل فی احدهما لفظیاً یصدق علیهما انهما
 لا یكونان مجردین عن العوامل اللفظية **قوله** ای ما ینبغی اه اشادة الی ان الاصل بمعنى الاولیة
 هنا او **جواب** سوال وهو انه ینقض باین زید مثلاً فان الاصل بمعنى القاعدة الكلية فاین
 فی هذا التركيب خبر مقلد علی المبتدأ فالقاعدة لیست بقاعدة كلية فاجاب بقوله ای ما ینبغی
 حاصله ان الاصل هنا لیس بمعنى القاعدة بل بمعنى ما ینبغی واولی فصادق قدیره ما ینبغی ان یكون
 المبتدأ مقدماً علیهم سواء تحقق هذا فی ضمن الواجب او فی ضمن الاولیة **قوله** اذالم یمنع اه
جواب سوال وهو ان هذا منقوض بنحو فی الدار رجل ومن ابوک علی مذهب بعض النحاة واین
 زید لان تقدیمه لیس بجائز علی الخبر اجاب بقوله اذالم یمنع اه حاصله انه لو قد الرجل بقی المبتدأ
 نكرة محضه و فی الاخيرین تضمن المبتدأ معناه الاستفهام وهو یقتضی الصلابة وتحریر السؤال علی
 طریق اخر وهو ان الصاحب **قوله** فی الدار صاحبها مبتدأ و فی الدار خبره ولا یجوز تقدیم هذا المبتدأ
 علی الخبر لعد صحته هذا التركيب اجاب بقوله اذالم یمنع اه والمانع ههنا الاضمار قبل الذکر لفظاً
 ورتبة لان ضمیر صاحبها راجع الی الدار **قوله** لفظاً جواب سوال وهو ان الحکم بقوله التقديم
 علی قوله اصل المبتدأ مما لا یمتاز الیه لانه معلوم بالبداهة ان الذات مقدمة علی المحال اجاب بقوله
 لفظاً وحاصله ان المراد بالتقديم الذکر التقدیم فی الذکر لا فی الرتبة وذلك لان الحکم علی الشئ
 انما یتصور بعد جوده فیکفی فی الذکر لیوافق الوضع بالطبع **قوله** لان المبتدأ ذات اه والمراد به ما یعلم بخبر
 عنکذا فی شرح المواقف لا ما یقوم بنفسه فیدخل فی نحو العلم حسن زید قائم واقائم الزیدان فاقیل
 ان المبتدأ فی قول الزید قائم لفظاً زید وهو لیس بذات فکیف یصح قولنا ان المبتدأ ذات فرد وما جیب
 عن ربان المراد ان مدلول المبتدأ ذات مدلول الخبر حال من احوالها فحینئذ ینبغی ان یكون الدال علی
 الذات مقدماً علی الدال علی الاحوال لیس بشئ لا یرید علیه لقسم الثاني من المبتدأ لان مدلوله لیس بذات
 فانتقيلان مدلوله ایضاً ذات اذ المراد من القائم الزیدان الذات المتصف بالقيام قلنا ان ذلك تاویل والتاویل
 لا یصار الیه الا عند الضرورة **قوله** عند فی الزید **قوله** والخبر حال لهذا یؤلا لانشاء الاسم اذا
 وقع خبر اخو زید ضرباً مقول فی حقله ضرباً کذا فی حاشية سیّد السند علی المطول کذا

فان فی قوله

انما یتصور بعد جوده فیکفی فی الذکر لیوافق الوضع بالطبع

يؤى العلم والجماد اذا وقع خبرا فلا يرد ان المبتدأ قد يكون صفة من القسما لا ومن المبتدأ ولا
يكون الخبر حالاً من حواله مثل المطلق زيد وهذا زيد لانه مؤل بذات متصف بالانطلاق المست
بزيد زاد مولينا عبد الغفور **قوله** غالباً فان قيل هذا الدليل جار في الجملة الفعلية لكونه عاملاً
في المحكوم عليه ورتبة العامل التقديم قلنا سلمنا ان ذلك الاصل جار فيه لكن تأخيره لدفع الالتباس
بالمبتدأ فانهم **قوله** قولهم اه جواب سوال وهو ان قوله جار فعل وما بعد فاعل والفاعل لا
يكون الا مقراً لانه قسم من الاسم وهو ليس بمفرد بل جملة فكيف يكون فاعلاً لجاز فاجاب
بقوله قولهم حاصله نعم ان الفاعل اسم مفرد لكونه قسماً من الاسم لكن الاسم اعم من ان يكون
صريحاً وتاوياً وهذا الجملة بتاويل القول القول اسم مفرد وكل حال قوله قولهم في شرح قوله
وامتنع سؤالا وجوابا لكن اذا كان هذا التركيب عن صاحبها في الدار متمتعاً فلم يكن من قولهم لان كونه من
قولهم يستلزم ان يكون مستعملاً بينهم فحينئذ كيف يصح قوله امتنع قولهم يمكن الجواب عنه بوجهين الاول
ان الامتناع هنا بمعنى الضعف لا بمعنى المحالى هو قوله ضعيف غير فصيح لانه جوز بعضهم الاضمار
قبل ذلك لفظاً ورتبة فيكون مستعملاً بينهم ولكن هذا الاستعمال ليس بين الفصيحاء والثاني ان
استعمال هذا التركيب باستعمال خبره اعني صاحبهما في الدار كذا في عبد الرحمن **قوله** في خبر الخبر
اه والخبر هو المكان الموضع وهذا لدفع ما يقال من انه لم لا يجوز ان يكون الخبر مقدر ما على الضمير
رتبة فلا يلزم الاضمار قبل ذلك رتبة وتقرأ الجواب ان كون الخبر مقدر ما على ما وقع في موضع
الخبر رتبة غير معقول **قوله** وان كان الاصل فيه اه جواب سواله هو ان تكثير المبتدأ قطع فينبغي ان
يقال يكون للمبتدأ نكرة فلا حاجة الى كلمة قد اجاب بما تروى **قوله** يقال اشتراكها او يرفع
اشتراكها او يكون الحكم باقلية الاشتراك حكم الاغلب فانه فاعل ما قيل من ان قوله ما احد خير
منك ليس فيه الاشتراك بل دفعه بالكلية كذا في عبد الرحمن **قوله** قوله تعالى الخ جواب
سواله هو ان المضاف الى ما بعد وهذا لا يجوز لان المضاف اليه لا يكون الا اسماً مقدر على
منه به وهما جملة فاجاب بقوله قوله تعالى ما حصله سلمنا ان المضاف اليه لا يكون الا
اسماً لكن الاسم اعم من ان يكون صريحاً وتاوياً وهما مؤل بالقول المقدر **قوله** مثلاً فيه اشارة
الى ان قوله ارجل في الدار امارة **قوله** ولعبك وقوله قوله جواب سواله مثلاً **قوله** فان
المتكلم بهذا الكلام يعلم اه فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم يكون احد هما في الدار و
الاختصاص بالمصطلح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضاً ان هذا التخصيص منتف في مثل
ارجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح اجيب عن الاول بان علم المتكلم يستلزم
علم المخاطب لانه اذا اسأله المتكلم عن المخاطب بام المتصلة والهمزة عن تعيين يعلم المخاطب ان المتكلم يعلم
يكون احد هما في الدار فيعلم المخاطب ايضاً يكون احد هما في الدار بعد يقام الكلام ويؤيد ما قاله امير
جمال الدين ان المتصلة موضوعه لان يطل بها التعيين بعد العلم بحصول احد الامرين

كما يحصل للشكل يحصل للخطاب ايض بعد العلم بوضعه فانهم **قوله** المعلوم اه وهذا وصف
 الامرين بحال متعلقهما وهو كون احد هما في الدار فلا يجب المطابقة مع الموصوف في التثنية
قوله مثل قد مرفائته فلا تغفل عنها وهي ان في تقدير المثال اشادة الى العطف وفي لفظ القول
 اشادة الى جواب سوال المثال امر **قوله** تخصيص اه جواب سوال هوانه اذا كانت متعينة فلا يكون
 مما نحن فيه لان الكلام في النكرة المخصصة والتعيين من المعارف اجاب بما ترى حاصله ان
 هذا التعيين ليس للتخصيص بل بالتخصيص يفيد التعيين والتعريف **قوله** ما احد خير منك
 هذا مثالا مبتدأ على مذهب بني تميم لان ما ولا المشبهتين بليس لا يعلان عند هم والالوجي
 ان يقال ما احد خيرا بالنسبة الخبر كذا في الزبد **قوله** وتخصيص اه جواب سوال هوانه اذا
 معينة فلا يكون مما نحن فيه لان الكلام في النكرة المخصصة والتعيين من المعارف فاجاب بما
 ترى حاصله ان المراد من التعيين التخصيص قلة الشيوع ودفع الاهتمام لا التعيين
الشخص قوله فتعينة وتخصص وفيه نظر لانه جمع بين الضدين لان معنى العموم
 ضد معنى التخصيص فكيف يوصف الواحد بالخصوص والعموم جميعا **اجيب**
 باننا نميل الى الجمع بين الضدين لو اذيد بالتخصيص ههنا التعريف الذي هو ضد العموم و
 ليس الامر كذلك بل المراد تقليل الشيوع والاهتمام بالحاصل في النكرة **قوله** فتعينة وتخصص
 يعنى المراد بالتخصيص ههنا التعيين وقطع الاحتمالات والتقليل فلا يرد ما قيل من انه لا تخصيص
 ههنا لان التخصيص ان يجعل لبعض الجملة شيئا ليس لسا ئر امثاله كذا في عبد لغفو **قوله**
 فانه لا تغفل في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه فيما اذا اداد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تغفل فيها
 بل هي امر واحد كذا في عبد لغفو **قوله** ثمرة خير من جرادة لان فيه معنى العموم لان النكرة
 تدل على طبيعة الثمرة وهي يقتضيه التفضيل على طبيعة الجرادة فيعلم الحكم لكل فرد او لان الحكم
 على فرد ما لكن لا بخصوص بل باعتبار الاندراج تحت الجنس فيعلم لان الحكم على فرد غير معين
 في المقام الخطابى يستلزم عموم الحكم لان اداة البعض ترجيح بلا مرجح هذا ما قاله مولانا
 عبد لغفو كذا في الزبد **قوله** اذ يستعمل اه وجه لصحة ابتداء ثبته شر **قوله** ما يخص
 به الفاعل اه وهو تقدير الفعل **قوله** لشبهه به دليل التخصيص شرب شئ يتخصص به الفاعل وهو
 المحصر ووجه المشابهة ان قوله شرب شر ذئاب في الاصل اه ذئاب شر فاهر فعول والضمير المستتر فيه
 فاعل وذامفعول به مضاف الى ذئاب وشرب لا وتأكيد للضمير المستتر الفاعل وهما ايض فاعلان
 لان البت والتأكيد من الفاعل فاعل ايض فيكون الشرفاعل معنى ثم قد شر على امر ليفيد المحصر
 لان تقدير ما حقه التأخير يفيد المحصر فيلان حصه الفاعل حاصل بتقدير الفعل فلا فائدة

له هذه العبارة جواب ثان عن سوال مذکور فيما بعد وهو قوله قيل ان حصر الفاعل اه قرينة وان كان يؤخذ من السوال

والجواب اول لانه قد سهر من النسخين ١٢ دب اغفر وارحم وانت خير الى احمين

ھُنَا فِي التَّقْدِيمِ قُلْنَا الْخَصْرُ هُنَا عَلَى قَسَمَيْنِ أَحَدُهُمَا الْمُسْتَفَادُ مِنْ تَقْدِيمِ الْفَعْلِ وَهُوَ هُوَ
 فِيهِ نَوْعٌ عَمُومٌ لِأَنَّهُ إِذَا قُلْتَ أَهْرَ يَعْلَمُنَهُ أَنْ مَا يَنْدَكِرُ بَعْدَهُ يَكُونُ صَاحِبًا لِلْأَهْرِ إِذْ خُجِرَ
 بِهِ مَا لَا يَكُونُ صَاحِبًا لَكِنْ نَوْعُ الْعَمُومِ بَاقٍ فِيهِ لِأَنَّهُ عَمٌّ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا أَوْ شَرًّا وَمَا قَدْ أَشْرَحَ
 عَلَى الْفَعْلِ ذَلِكَ الْعَمُومُ وَحَصَلَ الْخَصْرُ بِوَجْهِ الْكَمَالِ لِأَنَّهُ عِلْمٌ مِنْهُ أَنْ مَا أَهْرَ إِذَا أَبْشَرَ لَا
 خَيْرًا وَيَجِبُ أَنْ الْخَصْرُ عَلَى قَسَمَيْنِ حَصْرُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْمُسْنَدِ وَحَصْرُ الْمُسْنَدِ فِي الْمُسْنَدِ
 إِلَيْهِ فَيَتَقَدَّمُ الْفَعْلُ حَصْرُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَهُوَ الشَّرُّ وَبَتَقَدَّمُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ حَصْرُ
 الْمُسْنَدِ وَهُوَ أَهْرُ فَيَكُونُ هَذَيْنِ الْأَخْتِصَاصَيْنِ مَغَاثَرَيْنِ **فَانْقِيلُ** مِنْ أَيْنَ يَعْلَمُ أَنْ هَذَا
 التَّرْكِيبُ يَفِيدُ الْخَصْرَ قُلْنَا أَنْهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَوْضِعٍ مَا أَهْرَ إِذَا أَبْشَرَ وَهُوَ يَفِيدُ الْخَصْرَ فَكُنْ هَذَا
فَانْقِيلُ أَنْ إِفَادَةَ قَوْلِهِ شَرُّ أَهْرَ إِذَا أَبْشَرَ الْخَصْرَ مَخَالَفَ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّكَاكِيُّ حَيْثُ ذَهَبَ إِلَى
 أَنْ تَقْدِيمُ مَا حَقَّقَ التَّأْخِيرَ يَفِيدُ الْخَصْرَ إِذَا خَرَّجَ لَا يَصِلُحُ لِأَنَّهُ يَكُونُ فَا عِلًّا كَمَا فِي أَنَا
 عَرَفْتُ لِأَنَّهُ تَاءُ الْمُتَكَلِّمِ فَاعِلٌ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ أَنَا فَا عِلًّا بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ لِأَنَّهُ لَوْ أَخَذَ
 الشَّرْعُ عَنْ قَوْلِهِ أَهْرَ يَصِلُحُ لِأَنَّهُ يَكُونُ فَا عِلًّا **قُلْنَا** هَذَا الْفَائِدَةُ عَلَى تَقْدِيرِ الْأَدَاةِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
 ضَمِيرُ الْغَائِبِ مَوْجُودًا فَيُفِيدُ عَلَى تَقْدِيرِ وَجُودِ ضَمِيرِ الْغَائِبِ لَا يَصِلُحُ الشَّرُّ لِلْفَاعِلِ عِلًّا **عَتَرَضُ**
 عَلَيْهِ بَوَاحُوهُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ مَا السَّرْفِيُّ أَنْ يَكُونَ شَرًّا بَدَلًا مِنَ الْفَاعِلِ لَا يَكُونُ عَيْنُ الْفَاعِلِ وَالثَّانِي أَنْ
 الْخَصْرُ يَهْدِي الْوَجْهَ مِنْ هَبِ السَّكَاكِيُّ دُونَ الْمَصْرُوحِ فَكَيْفَ يَحْمِلُ عِبَادَتَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنَ الْخَصْرِ
 وَالثَّلَاثُ أَنَّ الْبَدَلَ إِذَا كَانَ نَكْرَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ وَجَبَتْ الْبَدَلُ وَهَذَا يَهْدِي الصِّفَةَ وَالنَّعْتَ لَمْ يَوْجِدْ
 أَجِيبُ عَنْ الْأَوَّلِ لِأَنَّ كَانَ شَرُّ عَيْنِ الْفَاعِلِ لَزِمَ خُلُوعُ الْفَعْلِ عَنْ الْفَاعِلِ عِنْدَ التَّقْدِيمِ هُوَ لَا يَجُوزُ
 وَعَنِ الثَّانِي أَنَّ هَذَا الْمَثَالَ مِنَ النِّجَاحَةِ عَلَى مَذْهَبِ السَّكَاكِيِّ لَا عَلَى مَذْهَبِ الْمَصْرُوحِ عَنِ الثَّلَاثِ
 أَنَّ وَجُوبَ النَّعْتَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَهَذَا الْمَثَالُ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ يَكُونُ قَائِلًا بَعْدَ الْوُجُوبِ وَلَوْ سَلِمَ
 اتِّفَاقُهُمْ فَاقُولُوا أَنَّ الضَّمِيرَ فِي أَهْرَ لَيْسَ بِمَعْرِفَةٍ بَعْدَ مَرْجِعِهِ لَوْ سَلِمَ التَّعْرِيفُ فَلَا سَلَامَ وَجُوبَ النَّعْتَ
 فِي مُطْلَقِ الْبَدَلِ هُوَ بَدَلُ الْبَدَلِ الْمُحَقَّقِ وَهَذَا مَتَوَهُمُ ۱۱ حَاصِلُ الشَّرْحِ **قَوْلُهُ** وَمَا يَتَخَصَّصُ بِهِ
 الْفَاعِلُ هَذَا بَيَانٌ مَا يَتَخَصَّصُ بِهِ الْفَاعِلُ لَكِنْ الْخَصْرُ فِي الْفَاعِلِ بَادِئَاتُ الْخَصْرِ وَفِي مَا نَحْنُ فِيهِ
 بِتَقْدِيمِ مَا حَقَّقَ التَّأْخِيرَ **قَوْلُهُ** إِذَا سَعِيَ لَهُ دَلِيلُ التَّشْبِيهِ **قَوْلُهُ** مَا أَهْرَ إِذَا أَبْشَرَ كَانَ فِي
 الْأَصْلِ أَهْرَ شَرُّ إِذَا أَبْشَرَ بِجَعْلِ شَرِّبِ الْأَمْنِ الضَّمِيرِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي أَهْرَ وَبَدَلُ الْبَدَلِ مِنَ الْفَاعِلِ فَا عِلًّا مَعْنَى ثُمَّ قَدْ
 لَيْفِيدُ الْخَصْرَ لِأَنَّهُ تَقْدِيمُ مَا حَقَّقَ التَّأْخِيرَ يَفِيدُ الْخَصْرَ فَيَكُونُ الْمَعْنَى مَا أَهْرَ إِذَا أَبْشَرَ أَتَاقًا لِلتَّقْدِيمِ
 وَالتَّأْخِيرِ مَعْنَاهُ وَجَبَ عَيْنُ الْفَهْمِ لَضَرُورَةِ وَقُوعِ النُّكْرَةِ مُبْتَدَأً **قَوْلُهُ** وَاعْلَمُوه جَوَابُ سَوَالِ
 وَهُوَ أَنَّكُمْ قُلْتُمْ أَنَّ قَوْلَهُ شَرُّ أَهْرَ إِذَا أَبْشَرَ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَوْضِعٍ مَا أَهْرَ إِذَا أَبْشَرَ فَيَكُونُ الْخَصْرُ فِي ۱۲
 هَذَا التَّرْكِيبِ مَوْجُودًا وَكَهَذَا الْخَصْرُ لَا يَكُونُ مُسْتَفَادًا مِنْ قَوْلِهِمْ شَرُّ أَهْرَ إِذَا أَبْشَرَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِنَبَاحِ
 لَعَلَّ الْأَهْرَ بِنَبَاحِ الْمَقَادَرِ يَكُونُ خَيْرًا لِمَا كَانَ مَعْنَى حَيْثُ كَانَ وَقَدْ يَكُونُ شَرًّا إِذَا كَانَ مَعْنَى مَعْنَى بِنَبَاحِ الْأَهْرَ بِنَبَاحِ الْمَقَادَرِ

معتاد واما اذا كان بنبا غير معتاد فلا لانه لا يحتمل الا الشر في الحصر لا بد من الاحتمالين **اجاب**
 بقوله واعلمه حاصله ان لهذا التركيب معنيان احدهما باعتبار معنى النباح المعتاد للكلب و
 الثاني باعتبار النباح الغير المعتاد فعلة الاول يصح تخصيص بمعنى قلة الاشتراك والحصر اضافة
 بالنسبة الى الخير وعلى الثاني لا يصح التخصص والحصر اضافة لعل وجود الجانب الآخر
 اصلا في التخصص تقدير بالنسبة الى الوصف يعنى شر عظيم لا حقير **قوله** قد يكون خيرا ام
 اى بالنسبة الى صاحب الكلب لا لانه بالنسبة اليه لا يكون الا شر لا نكلا ينجم الا عند الاذى **قوله** عجيب
 حبيب احبب حب الكلب **قوله** بالنباح اه بالكله وضم النون بانك سكت بالفتح او ارسخت **فان قيل**
 الامر وصوت الكلب سواء كان معتادا او لا والنباح لا يكون الا معتادا قلنا اطلاق النباح على
 الامر من قبيل ذكر الخافض اداة العام **قوله** يتشاءم به فاليعنى قال بركننى شوبنار غير معتاد **قوله**
 فيكون المعنى شر عظيم اه هذا على مذهب من قال ان تخصيص الشئ بالصفة يد على نفى الحكم عاملا
قوله لا حقير اه حاصله ان المثال للتخصص بما يتخصص به الفاعل اذا استعمل في النباح المعتاد فا
 اذا استعمل في غير المعتاد فالمثال للتخصص بالصفة المقدسة لان التنوين للتعظيم كذا في الزبدة
قوله وهذا اى قوله شرا هو انا **قوله** يظرب اى يقال للرجل قوى انك العجز اذا وجد
 العجز في حادثة **قوله** ومثل قولك اه هذا لتعيين العطف **قوله** لانه اه علة التخصص
فان قيل هذه العلة تجرى في قولنا قائم رجل مع انه لا يفيد اختصاص قلنا هذا الذي يختص
 بما كان الخبر ظرفا وهما ليس كذلك **قوله** بالصفة فحينئذ يحصل قلة للشركة لانه يخرج الرجل
 الذي لا يكون موصوفا بصحة الحكم **فان قيل** فائدة قولنا في الدار رجل ورجل في الدار واحد فلم
 قال في الدار رجل قلنا ان في هذا المثال الثاني لا يعلم ان في الدار صفة لرجل او خبر عنه بخلاف المثال
 المذكور في المتن لانه لا التباس فيه لان الصفة لا يتقدم على الموصوفتين الخبرية او يوجب بان هذا
 سر نحوى لا يجب اطواده **قوله** لتخصيصه اه هذا وجه صحة ابتداء بنية سلام عليك **فان**
قيل التخصص المعتبر بالنسبة الى المخاطب ان المتكلم فكيف يصح هذا الدليل فامل **قوله** وعدا الى الرفع
 لان النصب علامة المفعول فدل على الفعل المقدور هو يدل على التجرد والتخل وهو غير مناسب للمقام
 فعلى ان يكون المرفوع مبتدأ ايض والظاهر ان الدال على الدال ام هو نفس المعدل وذهب بعضهم الى ان
 الدال على الدال ام الجملة الاسمية وبعضهم الى ان الدال هو الرفع ومعنى الدال ام في الجملة الاسمية انه
 لا يفهم من ظاهر لفظها الا قران بزمان من الازمنة الثلاثة ولازم كان بعضها في الاقران
 بواحد منها بخلاف الفعلية فانها بالعكس وكلام الشارح على انطباق الكل فامل **قوله** فك
 قال سلامى اه جواب سوال وهو ان اداة هذا المعنى على تقدير النصب ظاهر لوجود الفعل
 المقدور فيصح اداة معنى المتكلم منه واما على تقدير الرفع فلا يصح اداة معنى المتكلم منه
فاجاب بقوله فكانه اه حاصله ان النسبة الى المتكلم لما كان مرادا في

حالة النصب فكان مراد في حالة الرفع ايضاً توقيفاً بينهما **قوله** "آسلام من قبل جواب سوالك هو
 لن السلام ليس بنكرة بل معرفة باعتبار اضافته الى ياء المتكلم فلا يطابق المثال مع
 المثال الجواب بقولنا "سلام من قبله" حاصله ان المقصود بالنسبة الى
 ياء المتكلم تخصيصه لا تعريفه فليس المراد من سلامي تعريف السلام بل تخصيصه
 فيكون تخصيصه بمعنى قلة الاشتراك فيخرج السلام الذي ليس من قبل المتكلم **ونقول**
 السلام مضاف الى ياء المتكلم مع الفصل بلفظ القبل والاضافة تفيد لتعريف فيما اذا لم يكن الفصل
 بين المضاف والمضاف اليه هناك **ونقول** ان الاضافة عندئذ هي معد خولها في قوة النكرة
 فلا يفيد لتعريف واحاصله ان الاضافة تفيد لتعريف فيما اذا لم يكن المضاف مصكاً او مهناً
 مصكاً والمصدر اذا كان في الاصل مفعولاً يكون باقياً على النكادة وان كان مضافاً الى ياء
 المتكلم وهذا الوجه الاخير من العلوي **قوله** هذا اي ما ذكره المصنف من ان النكرة لا يقع مبتدأ
 الا اذا تخصصت بوجه من الوجوه **قوله** فيما بين النخاة وهي جمود **قوله** وقال بعض وهو
 السيد السند **قوله** وقال بعض الخ فيه اشارة الى الاعتراض بقوله كوكب انقض الساعرة
 وكذا رجل على الباب كم مالك وكيف حال في غيرها فقوله كوكب مبتدأ مع انه نكرة كخصونة
 لان المخاطب لو كان جاهلاً بالنسبة صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة لا ترى ان انقضاء لكوكب
 عظيم غريباً في الوقوع فاذا سمع المخاطب هذا الكلام من المتكلم لا يتوجه اليه ان كان المخاطب عالماً
 بالنسبة لم يجهل الاخبار عنه وان كان المخبر عنه معرفة مخزونة شئ لانه من الامور البينة انه شئ فلا
 فائدة في كنه في الابد **قوله** اقرب الى الصواب الظهور وجهه وورد الاستعمال عليه وورد الاعتراض على
 القول المشهور وهو ان النكرة تقع مبتدأ بلا تخصيص الا لما وقع في القرآن المجيد مع انه راجع فيه كثير نحو قوله
 تعالى **وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ اِلَىٰ ذِيهَا نَاطِرَةٌ** فقوله وجوه مبتدأ وناضرة خبره مع انه نكرة وقوله تعالى
هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ لان قوله مزيد مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله **لِي اِي هَلْ لِي مِنْ مَّزِيدٍ** من
 ذاته وقوله **يَوْمَ لَنَا يَوْمٌ مَبْتُ** ولنا خبره وقوله **وَيَوْمَ عَلَيْنَا يَوْمٌ مَبْتُ** وعلينا خبره
 مع ان المبتدأ في كل نكرة بدون التخصيص وغیر ذلك مما لا يعد فاذا وقع النكرة في
 القرآن مبتدأ بلا تخصيص علم ان التخصيص ليس بشرط اجيب عن الاول لانه لا نسلم ان
 قوله وجوه ليس بمخصص بل حصل التخصيص فيه لان التنوين فيه للتعظيم وبتقدير الصفة اي
 وجوه من الوجوه المحاضرة في الوقت فيد خلف النكرة المخصصة وعن الثاني انه لا نسلم ان قوله
 مزيد مبتدأ بل صفة لمبتدأ محذوف والتقدير ههنا من شئ مزيد فيكون المبتدأ في التقدير هو
 الشئ الموصوف بالمزيد فهو ايضاً داخل في النكرة الموصوفة وعن الثالث والرابع ان قوله **يَوْمٌ مَبْتُ**
 بصفة مقكاة اي يوم من الايام الماضية لنا ويوم من الايام الماضية علينا فذلك المثالان
 ايضاً داخلان في النكرة الموصوفة فيعلم من هذه الاجوبة حقيقة اللزوم المشهور ثم

الجواب من جانب المحققين ان هذه التقديرات كلها من كلام الله تعالى من الظاهر الى خلافا للظاهر
وتكلف لا طائل تحته ولا يجوز من غير ضرورة واذا كان كذلك فذهب المحققين صوابا وانما قالوا القرب
الى الصواب ولم يقل هو الصواب لانهم عيّنوا جاعلا على القول المشهور بان يقال المراد منهم التخصيص هو لتعيين
بوجه من الوجوه بحيث يتب عليه صحة الحكم وذكر الامثلة لمجرد التوضيح والتنبيه على كثرة وقوعها بحسب
عن جانب المصنف انهم انما مدبر صحة الاخبار عن النكوة على الفائدة لكن الفائدة لا يحصل الا بذلك
التخصيصا غالبا **ونقول** لان سلم الكوكب في ذلك نكوة بل معر لان المراد به الكوكب المعهود وهو
الكوكب الذي ينقض عند وقت مشي المسافرين **ونقول** ان المصنف في صدد بيان الكليات والاكثريات
وهو ان المبتدئ اذا كان نكوة فلا يحصل الفائدة الا اذا تخصصت بوجه ما وما قلت نادرا لا حاجة الى
الجواب عنا **ونقول** لا خلاف بين المجتهدين والمحققين لان المصنف ايضا قائل به لكن لما كان فهم المبتدئ
لا يمتد بين مواد الفائدة وغير الفائدة اخترعوا هذه التخصيصا لفهم المبتدئ فلذلك قال اذا تخصصت
فلا يرد اشكال بعض المحققين **قوله** ولما كان اه جواب سؤالا هو ان قوله الخبر قد يكون غير مستقيم
لان المصنف قد كره فيما سبق الخبر هو المجزاه اي الاسم المجزئ عن العوامل اللفظية لان المجزئ صفة والصفة
يقتضي الوضوء وموصوفا الاسم ولا يكون الاسم مفردا فيعلم منه ان الخبر مفرد فاذا كان الامر كذلك
فكيف يصح قوله والخبر اه لان يعلم منه ان الخبر مركب ايضا وهل هذا الاشفاق في ايض ان المعرف قد تعرف
الخبر فيما سبق فما الحاجة الى اعادته ثانيا فاجاب بقوله ولما كان حاصل ما ان الخبر المعرف جاز ان
يكون المراد به مطلق الخبر كما هو الظاهر او حاصله ان الخبر على قسمين مفرد ومركب عرفا لفرده فيما سبق و
هنا المركب قوله الخبر قد يكون اه فيلشادة الى تقسيمه كون افراده اصلا **قول** اسمية اه وكذا قوله فعلية
اه فائدة تما ظاهر من ان تعدد المثال باعتبار تعدد الممثل فلا يرد ما يرد في هذا المقام **قوله** ولم يرد كره
الظرفية جواب سوال الظاهر هو ان الخبر كما يكون جملة اسمية وفعلية كذلك يكون ظرفية فلم يرد كره
الظرفية حاصل الد فم ان الظرفية واجبة الى الفعلية لان متعلق الظرف لا يكون الا فعلا **فان قيل** ان
متعلق الظرف قد يكون مفردا كما هو من هب الكوفيين قلنا الكتاب منوط على مذهب البصريين وهم
لا يقولون الا بالفعل واذا كان متعلق الظرف مفردا يكون داخل في القسم الاول **فان قيل** ان الخبر كما
يكون جملة اسمية وفعلية وظرفية كذلك يكون شرطية فلم يرد كره ما قلنا ان الشرطية ما اسمية وفعلية
لان الحكم في القضية الشرطية عند النجاة في الجزاء والشرط قيد له كقولنا ان كانت الشمس طالعت فالنهار
موجود فان كان تقديره النهار موجود وقت طلوع الشمس كانت اسمية وان كان تقديره يوجد النهار عند طلوع
الشمس كانت فعلية

الحاشية
في قوله ان خبر
الظرفية قد يكون
مفردا كما هو من
هب الكوفيين قلنا
الكتاب منوط على
مذهب البصريين
وهو لا يقولون
الا بالفعل واذا
كان متعلق الظرف
مفردا يكون داخل
في القسم الاول
فان قيل ان الخبر
كما يكون جملة
اسمية وفعلية
وظرفية كذلك
يكون شرطية
فلم يرد كره ما
قلنا ان الشرطية
ما اسمية وفعلية
لان الحكم في
القضية الشرطية
عند النجاة في
الجزاء والشرط
قيد له كقولنا
ان كانت الشمس
طالعت فالنهار
موجود فان كان
تقديره النهار
موجود وقت
طلوع الشمس
كانت اسمية
وان كان
تقديره يوجد
النهار عند
طلوع الشمس
كانت فعلية

قوله لا یقتضی الارتباط آہ واما لم یقل یقتضی عدم الارتباط لانها لو اقتضت عدم الارتباط
لناتہا لم یرتبط بارتباط لان ما ثبت بالذات لا یرول بالغیر **قوله** واذا کان الخبر آہ ہذا دلیل لقوله
فلابد او اشارة الى ان قوله فلا بد من عائذ جواب الشرط المحذوف و جواب سوالہ ہوانہ
کیف یکون الخبر جملة لانها مستقلة لا یقتضی الارتباط بغیرہا والخبر مرتبط مع المبتدأ بحاصل الجواب
ان الجملة ایضہ مرتبط باعتبال عائذ قوله فی الجملة آہ جواب سوالہ ہوانہ یعلم من ہذا العبارة
ان لابد من العائذ فی مطلق الخبر والامور لیس كذلك لان الخبر المفرد لا یقتضی العائذ فاجاب
بما تری واما قال المفسر من عائذ منکرادون العائذ باللام اشارة الى ان الجملة تقتضی مطلق العائذ
سواء کان ضمیرا او غیرہ وان کان الضمیر اصلا **قوله** وذلك جواب سوالہ ہوان المتبادر من
العائذ الضمیر فخر یرد علیہ قوله نعم الرجل زید والحاقة ما الحاقة وقل هو الله احد فان الخبر فی ہذا
الذکورات وقع جملة مع ان الضمیر لم یوجد فیہا فاجاب بقوله ذلك العائذ آہ حاصلہ ان العائذ
اعم من ان یکون ضمیرا او غیرہ کما فی الذکورات لان المقصود ربط الخبر مع المبتدأ و
ہو کما یحصل بالضمیر كذلك یحصل بالذکورات قوله کاللام فی نعم الرجل زید لانه للعهد علی
تقدير ان یکون نعم الرجل خبرا عن زید مقدما علیہ یحتمل ان یکون الرجل فاعلا لقوله نعم زید ا
خبر مبتدأ محمد وف آہ موسمی بید قوله الحاقة آہ ای الساعة وہی مبتدأ وخبر ہا ما الحاقة
واصل ما ہی فوضع الظاہر موضع المضمرة لانه ہون قوله قل هو الله احد لا یقل ان المبتدأ ہما
لا یصیر مجردا عن العوامل اللفظیة لوجو العامل اللفظی فیہ وھو لفظ قل لانا نقول ہو ضمیر مرفوع منفصل
فلا یصیر جعلہ مفعولا لانه تفسیر لفا علا الامر المستتر وھو الشان او نقول ان قوله هو الله احد
جملة اسمیة مستقلة وجزء الجملة لا یعمل فی جزء الجملة الاخری کذا فی عبد الرحمان
قوله اذا کان ضمیرا جواب سوالہ ہوانہ یقتضی علی اللام فی نعم الرجل زید وعلی کون الخبر
تفسیر للمبتدأ فانہما لا یحذفان اصلا **اجاب** بقوله اذا کان آہ واما غیر الضمیر فلانه یکون
الخبر عین المبتدأ فلا یقبل الحذف ووضع الظاہر موضع المضمرة لکنہ تفوت مع الحذف کذا
لام العهد اذ مع الحذف لا ینساق الذہن الاعم الضمیر قوله لقیام قرینة والقربیة علی حذف
العائذ ہنا حال البائت **قوله** لقیام قرینة آہ جواب سوالہ ہوانہ یقتضی علی الضمیر فی نحو قوله
زید ابوہ قائم وزید قام ابوہ فان العائذ فی ہذین المثالین ضمیر مع انہ لا یحذف اصلا فاجاب
بقوله لقیام قرینة ولا قرینة یحذف العائذ فی ہذین المثالین **قال** وما وقع آہ فیہ اشارة
الى ان الذکور سابقا ان الخبر نوعان مفرد ومركب والظرف محتمل لهما فمنذ البصریة داخل
فی المركب وعندنا لکوفیة داخل فی المفرد قوله ای الخبر آہ فیہ اشارة الى ان کلمتہ ماموصولة لا موصوفة
والقرینة علیہ قوعہا فی موقع المبتدأ و یحتمل الموصوفیة ایض **قوله** ظرف زمان آہ جواب
سوالہ ہوان المراد بالظرف لا یخلو اما ان یراد بہ الظرف الحقیقی والمجازی وکلاہما باطل

الأصل بمعنى الأولى وهما ذكره وإذا كان المبتدأ مشتلاً به ويعلم من هذا الكلام وجوب التقدير
وما هو إلا تلافٍ وحاصله أن وجوب التقدير لعراض والعراض مستثناة من القواعد **قال**
مشتلاً به وإنما قال مشتلاً به ولم يقل وإذا كان المبتدأ ماله صدك الكلام مع أنه اختص إشارته إلى أن
وجوب الصلة ليس للثابت بل لعرض المعنى وهو اشتماله على المعنى والمراد بالاشتمال اشتمال
الكلام على المدلول سواء كان بنفسه كما في مثل من أبوك أو باعتبار المجاوزة مقدماً كان كما
في زيد قائم ومؤخر كما في مثل غلام من جاءك فالكلام لا يخلو عن مسامحة **قوله** كما أشار به
أي أشار إلى علمه فلا يرد أن المصحح بهذا بقوله وإذا كان أه فكيف يصح قوله لإشارة إليه **قوله** أعلم معنى
آه في إشارة إلى أن كلمة ما موصوفة بعبادة عن المعنى **قوله** وجب آه في إشارة إلى أن له ظرف
مستقر باعتبار المتعلق صفة لكلمة ما وصدك الكلام فاعله وإنما كان كلمته ما عبادة عن المعنى
لأن المبتدأ من اللفاظ فيكون مشتلاً على المعنى بقرينة المقابلة **فان قيل** إذا كان المعنى مقتضياً
للصلة فلا يلزم من صدرة المعنى صدرة لفظ المبتدأ قلنا إن صدرة المعنى مستلزمة
لصدرة اللفظ لأن اللفاظ قوالب للمعاني فافهم وجواب سؤاله هو أن المثال لا يطابق المثال
لأن من لا يشتمل على كلمة لها صدك الكلام بل الصدرة الكلام من غير اشتماله على كلمة أخرى و
حاصله أن ما عبادة عن المعنى ولا يشتمل على كلمة من مشتلة على معنى لا استفهام له صدك الكلام فاشتقاله
عليه ما من قبيل اشتمال المعلوم على اللازم أو الكل على الجزء لأن كلمة من موضوع لواحد من ذكر
العقول فالاستفهام أما اللازم أو موضوع له حقيقة **قوله** فإن من آه إشارة إلى تطبيق المثال
مع المثال قوله فإن معناه جواب سؤاله هو أن كلمة من نكرة وأبوك معرفة فعلى هذا يلزم
تكميل المبتدأ وتعريف الخبر وهو باطل فأجاب بقوله فإن معناه آه حاصله أن من نكرة ظاهر
ومعرفة معنى لأن معناه هذا أبوك أم ذلك لكن أجمله واقتصر في العبارة فقال من أبوك فصلاً
مبهما إذ السؤال عن كل فرد على حد محال لعد التناهي وهذا مثل قولهم ما رأيت مذيقاً للجمعة
فإن مذ نكرة مبتدأ وعيوا بالجمعة خبره مع كونه معرفة كذا في الزيد **قوله** وهذا مذ هب سيويه
في إشارة إلى أن المختار مذ هب سيويه المصّ تابع له ولهذا لم يثن المصّ بمثل المتفق عليه نحو من جاءك
فإن من مبتدأ بالتفاق لعد صلاحية الجملة الفعلية لا بتلئية كذا في الغفور **قوله** متساويين
في التعريف جواب سؤاله هو أن المتساويين مستغنى عن ذكر المعرفتين لأن لفظ المساواة مقتضاً
للمساواة الذي في التعريف والمساواة الذي في التكرير فذكره مستلزم فأجاب بقوله متساويين في
التعريف حاصله أن المعرفتين لا يلزما أن يكونا متساويين فلو اكتفى بذكر المتساويين لتوهم المساواة في
التعريف وهو غير لازم لأن كثيراً من المبتدأ والخبر يكونان معرفتين وليس متساويين في التعريف
كما أشار إليه الشارح بقوله حتى لو قيل آه قوله ولا قرينة جواب سؤاله هو أنه ينقض بقوله أبو حنيفة
أبو يوسف فإن أبي يوسف مبتدأ وعابو حنيفة خبره مقدّم عليه هما معرفتين لأنهما كنيستان

لهم ما عن تقديم هذا المبتدأ ليس بواجب ههنا بل الخبر مقدم ههنا فاجاب بقوله ولا قرينة اي قرينة
معنوية لانه اذا كان قرينة معنوية يجوز تقديم الخبر على المبتدأ لان وجوب تقديم المبتدأ
عليه لزوم الالتماس وبالقرينة لا يلزم الالتماس فلا يجب تقديمه عليه كقوله ابو حنيفة ه ابو
يوسف فان المقصود تشبيه الثاني بالاول لان ابو حنيفة اعظم منه لانه استاذه فيكون ابو يوسف
مبتدأ و ابو حنيفة خبره كذلك في الزبدة قوله زيد المنطلق فانه لا قرينة فيه على كون احدهما
مبتدأ والاخر خبره وكون زيد جزئيا حقيقيا غير محمول على الشيء لا يكون قرينة على كون
زيد مبتدأ لان النحوي غير قائل بعدم محمولية الجزئ الحقيقة لانه يحمل بتاويله بالمسمي بزيد
والضابطة عندهم يجعل احدهما مبتدأ والاخر خبرا يعني انه ان كان يطلب العلم من احدهما
بكونه وصفا لاخر يجعله خبرا فيكون المبتدأ عنيك مثلا ان كان حال زيد معلوما لنادون حال
المنطلق فيقال زيد المنطلق وان كان بالعكس فيقال المنطلق زيد والمنطوق الفائد على الخبر كذا في الزبد
قوله كانا فيه اشادة الى ان المتساويين بالنصب عطف على معرفتين قوله في اصل التخصيص آه
جواب سؤالي هو ان المثال لا يطابق المثال لان التخصيص قوله افضل من بالنسبة الى باء التكلم
والتخصيص افضل منك بالنسبة الى كاف المخاطب والاول فوق من الثاني فجزلا يوجد لساوا
بينهما في التخصيص فاجاب بقوله في اصل التخصيص آه واصل التخصيص حاصل لهما وان لم يوجد
المساواة في القدر وايضا في خبر على الفاضل الهند صاحب الغاية حيث قال المراد بالتساوي
التساوي في الرتبة فان قيل لو قال اذا كانا متساويين يتناول التسوية في التعريف
والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونهما معرفتين فما وجب الاطنا ب قلنا لو قال ذلك لكان
اشتراط التساوي في التخصيص او التعريف وليس الامر كذلك لان في زيد المنطلق
احدهما معرفة بالعلمية والاخر باللام وكذلك زيد ابوك مع انه يجب تقديم المبتدأ على الخبر
فيهما فان قيل ان هذا التوهم ثابت في المساواة في التخصيص ايضا فلم قال متساويين مطلقا وله يقييد
بالمساواة في التخصيص فالحق في الجواب ان يقال انما ذكرنا معا لان المقام مقام التفصيل
والتفصيل في الذكرون اكتفاء واما تخيير صاحب هداية النحو في المعرفتين فمبنى على ما
قبل الاخلال في التركيب واما بعد ان خلا لهما الى التركيب فهو ايضا قائل بوجوب تقديم المبتدأ
على الخبر كصاحب الكافية فلا خلاف بينهما قوله بوجوب تقديمه آه مع ان الغلام مخصص
بتخصيصين الاضافة والتوصيف بصالح وخير مخصص بتخصيص واحد هو منك الجار
والجور قوله د فعلا لا شبهة فاز قلت لا شبهة على تقديم كونهما معرفتين مثل زيد
المنطلق لانه من البين ان المبتدأ هو زيد لانه ذات والمنطلق صفة قلنا وان كان يد التباس لكنه
لما عرفت ان السامع اذا طلب العلم عن الشيء بكونه وصفا لاخر يجعله خبرا فيكون المبتدأ هو
المنطلق ايضا باعتبار الذات المتصف بالانطلاق والخبر هو المسمي بزيد فيكون حاله من احوال

المبتدأ **قال** فعلا له ای فعلا مسندا للمبتدأ فان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه في الحقيقة
 في هذه الصکوة واما قلنا هذا لان تخطیة المبتدأ لان ذهنه مقصود بتعلیقہ بالقریۃ **قوله** بحو
 قام اه لا یقال حیثین التباس المبتدأ ببدل الفاعل لان جاز ان یکون زید فی المثال المذكور بدل لانه
 لاننا نقول لا یجوز ذلك لان یلزم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة لان المبتدأ منه مقدم علی
 البدل لانه تبت کذا فی عبد الرحمن قوله فی جمیع آه واما قال هذا لانه یخطی المبتدأ فی ان وجوب
 التقدير لانه یمکن ان یمکن فی الصورة الاخيرة دون الاول **قوله** فلما ذکرنا ای من ابطال الصکوة
 فی الصکوة الاولى ودرج الاشتباه فی الصورة الثانية والثالثة **قوله** اذا کان الفعل اه الی قوله
 او بالبدل جواب سوال وهو ان الالتباس بالفاعل لیس بموجود فی الزیدان قاما ... و
 الزیدون قاموا مع انه یجب تقدیم المبتدأ علی الخبر لیس **فاجاب** بقول او بالبدل لانه
 حاصله ان الالتباس عمدا ان یمکن بالفاعل كما فی الفعل المفعول او بالبدل كما فی التثنية وجمع
 ولا التباس بالبدل فی الفعل المفعول نحو زید قائم ابوه ولا یلزم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة وما
 قیل ان هذا الدلیل یعینه جاز فی التثنية والجمع وهو لزوم الاضمار قبل الذکر قد فوجئ لان فی هذا
 الفاعل اسم یلزم الاضمار فی العمق وهو جائز فلا یلزم تاخیر المبتدأ عالا لتباس بالبدل بخلاف
 زید قام ابوه فانه لو قال قام ابوه زید یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلة لانه ضمیر مجرور وهو فضلة
فانقيل وان کان یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلة فی مثله زید قام ابوه لکن الاضمار قبل الذکر
 فی الفضلة جائز بشرط التفسیر والبدل تفسیر للمبتدأ منه والحق فی الجواب ان تاخیر المبتدأ جائز
 فی مثله زید قام ابوه لانه لو کان بدلا لکان مجرورا بحالة ولو کان مبتدأ لکان مرفوعا بالبتة
 واحتمال البدل لا یغلط **قوله** لای الذی آه فی اشارة الی ان المفعول ههنا مقابلا للجملة او جواب سوال هون الخبر
 فی ابن زید جملة لان ما وقع ظرفا لا کثرانه مؤثرا بالجملة فكیف یقال انه خبر مفعول **اجاب** بقوله اسم
 الذی آه حاصله ان المراد بالمفعول الیس بجملة صوة واین مفعول صوة وامر الضمیر امر اعتباری فیکون
 جملة تقدیر لا صوة قوله سوا کان بحسب الحقيقة آه فی اشارة الی مذهب البصریین الکوفیین
 علی ترتیب اللف والنشر المرتب قوله ای معنی فی اشارة الی ان کلمته ما موصوفة لا موصولة او جواب
 سوال اولها امر تخیری سابقا فی قوله واذا کان المبتدأ مشتملا آه **قوله** وجب اه فی اشارة الی
 ان له ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة لکلمته ما و الی ان قوله صدک الکلام مرفوع علی فاعل
 الظرف **قوله** جملة آه لان الفعل مع الفاعل جملة **قوله** فان قد بفعله آه كما هو من هب
 البصریین **قوله** باسم الفاعل كما هو من هب الکوفیین قوله کان الخبر مفعول لان اسم الفاعل
 مع الفاعل الیس بجملة قوله اذ لا یطالع جواب سوال وهو انه خرج بقوله ما له صدک الکلام ونقیر الجواب انه
 فی صدک الجملة التي فی

عنه تقریر السؤال نه المثال خرج بقوله ما له صدک الکلام دون بقوله فا تضمن الخبر المفعول لا یس فی
 صدقة الکلام ونقیر الجواب ان المراد من الصدقة الصدرة فی الجملة التي هی فیہ هو متحقق فی هذا التركيب مفتی

بقول ان المفتوحہ **قوله** مثل تعلق الجزء بالكل فتقدير ان ههنا عين تعلق الجزء بالكل فلا يصح زيادة لفظ المثل قلنا هذا باعتبار انه يحتمل ان يكون الخبر محذوف واد هو حاصل او ثابت او المراد ههنا تشبيه الجزئي بالكل **قوله** الواقعة اه جواب سوالين احدهما ان خبرية لا يخلو اما عن لفظ ان او عن اسم ان اما الاول فلا يصلح للابتداء لانه خبر واما الثاني فهو ايضا لا يصح لان اسم ان ليس بمبتدأ ولا خبر عن العوامل اللفظية واسم ان غير خبر والثاني ان يلزم الخروج عن المبحث لان المبحث في تقدير خبر المبتدأ لا في خبر اسم ان وحاصله خبر عن جميع ان اسمها وخبرها ان يكون المبتدأ مجردا وانما نسبت الى ان لانه سبب تحصيل هذا المبتدأ **قوله** الاول جواب سوال وهو ان خبر ان في المثال المذكور هو القائم لا لفظ عنك وذلك ليس بمبتدأ فكيف يطابق المثال مع المثل **فاجاب** بقوله المؤثر حاصله ان المراد ههنا الخبر الذي يحصل خبرية بان ولا يشك ان عنك خبر باعتبار ان لا تمام اسمها وخبرها مؤثر بالمقر وعنك خبر عنك عنك قيامك قوله خوف لبس يعنى في تاخير خبر ان خوف لبس ان المفتوحه بالمسكوة **قوله** لا مكان الذي هو اه جواب سوال وهو ان التباسها بان المسكوة لا يخلو اما ان يكون في التلفظ او في الكتابة لا سبيلا الى الاول كما هو الظاهر ولا الى الثاني لان ان المفتوحه تكتب في وسط الكلام والمسكوة تكتب في اوله اجاب بما ترى حاصله ان كلا لا لتباسين ههنا مستقيم اما الاول فلا مكان في هو السامع عن الفتحة بخفاها واما الثاني فلانه لو لم يتقد خبرها فبالضرورة وقوعها في اول الكلام كالمسكوة **قوله** في جميع هذه اه هذا لانه مخفية المبتدأ لئلا يتوهم ان قوله وجب متعلق بالحكمة لاخير مع انه متعلق بالكل **قوله** من غير تعدد الخبر عنه جواب سوال وهو ان المقصود لم يتعرض الى تعدد المبتدأ مع ان تعدد المبتدأ ايضا جائز كما خبر فاجاب بقوله من غير اه حاصله ان المقصود ههنا بيان تعدد احدها بدون الاخر وتعد المبتدأ بدون الخبر لا يصح فلهذا لم يتعرض المقصود لها وتعد الخبر مع تعدد المبتدأ امر ظاهر فلا حاجة الى بيانه وانما لم يقل من غير تعدد المبتدأ رعاية للفظ الخبر **قوله** وذلك التعدد اما بحسب اه جواب سوال وهو ان الخبر اذا كان متعددا بحسب اللفظ والمعنى يصح استعماله بالعطف كما في قوله زيد عالم وعاقل ويصح استعماله بغير العطف كما في قوله زيد عالم عاقل فلم تعرض المقصود الى الثاني دون الاول فاجاب بما تر **قوله** فقط اى بدون المعنى والتعدد بحسب المعنى فقط دون اللفظ ليس له مادة فلا يرد مثل قولنا ان هذا الماء فاتر بمعنى لا حاد ولا بارد لتحقيق التعدد فقط لان الماء بكييفية مخصوصة لا تعدد فيها بحسب المعنى **قوله** هناك شئ حاو حاض اى شيرين وترش قوله خبر واحد لان المقصود اثبات كفييته المتوسطة الحاصلة من الحلاوة والحوضه كما عرفت انما يكون خبرا واحدا حقيقة لتعد حمل كل منها على المبتدأ بلا مجموع من حيث هو المجموع قوله وخبر العطف اه فيها انه لا مخالفة لهذا البعض في الواقع عن مذهب الجمهور لان الجمهور ايضا **سنخه** وهو ان كيف يلبس لمفتوحه بالمسكوة مع ان حركتان متباينتان في التلفظ اجاب بما تر **سنخه**

قائلون بالجواز أجيب بان المراد بالجواز لا بطريق الأولوية بل بمعناوى الطرفين والمراد بال
 الأولوية فى قول الجمهور الوجوب فحينئذٍ ظهر الخلاف بين الفريقين قوله ولا يبعد انه جواب سؤال
 وهو انه لما كان التعبد على نوعين بعاطف بغيره فلم يتعرض للمص للتعبد الذى هو بغير عاطف
 ولم يتعرض للتعبد الذى هو بعاطف فاجاب بجوابين الاول بقوله ولا يبعد والثانى بقوله ايضا
 لكن الاول جواب بطريق التسليم أسلمنا ان التعبد الذى بالاعاطف من قبيل التعبد بالخبر لكن ليس
 بمقصود والثانى جواب بطريق المنع اى لان سلمنا ان التعبد الذى بالاعاطف من قبيل تعدد الخبر و
قوله ولو جعله جواب ثالث حاصلنا ان سلمنا ان مراد المص بالتعبد اعم لكنه اقصر عليه **قوله**
 عليه اى على المثال الذى بغير عاطف **قوله** وهو سببية اى الشرط عبارة عما كان وجود الشيء
 الثانى بسبب وجود الشيء الاول **قوله** وللحكم به جواب سؤال وهو انه يتقضى بقوله تعالى وما يكف
 من نعمة فمن الله فكلمة ما ههنا مبتدأ عبارة عن النعمة وقوله يكف بكم يخفى الموصقة وقوله من
 نعمته بل من كلمة ما وقوله فمن الله خبر لهذا المبتدأ فيكون تقدير العبادة هكذا والنعمة الموصقة
 بكم فمن الله فوجود الشيء الاول هو الصاق النعمة بالعبادة ليس سببا لوجود الشيء الثانى وهو الحصول
 من الله لان وجود النعمة من الله تعالى سواء كانت موصقة بالعبادة او لا مع ان كلمة لفائدة دخل في خبر
 هذا المبتدأ فاجاب بقوله وللحكم به حاصل ان كون النعمة موصقة بهم يكون سببا لان يحكم انها
 من الله تعالى فالحاصل ان للشرط معنيين الاول ما يكون وجودا **قوله** سببا لوجود الثانى والثانى ما
 يكون وجوالا وسببا للحكم به فيما نحن فيه من قبيل الثانى **قوله** فلا يرداه وجه اليراد ان معنى الشرط
 عند الجمهور هو سببية الاول والثانى فحينئذٍ يدعيان كلمة ما فى قوله وما يكف من نعمة فمن الله مبتدأ
 متضمن لمعنى الشرط وقوله فمن الله خبره اى ما حصل لكم من نعمة ففى صادرة من الله مع ان
 النعمة التى حصلت للمخاطبين ليست سببا لصد النعمة من الله تعالى بل لا مر بالعكس فان صدورها
 من الله لا اتصالها والصاقتها بهم وحاصل الدافع ان معنى الشرط وان كانت سببية الاول والثانى عندهم
 لكن اذ ادمنه من ان يكون سببية الاول لنفس الثانى او سببية الاول للحكم بالثانى بمعنى الآية وما حصل
 لكم من نعمة فيحكم انها صادرة من الله ولا شبهة ان النعمة التى حصلت لهم سبب الحكم بكونها صادرة
 من الله تعالى كذا فى الزبد **قوله** فيشبهه اه هذا دليل قوله فيصم دخول الفاء فى الخبر **قوله** ويصم عه
 اه جواب سؤال وهو ان المبتدأ اذ تضمن معنى الشرط فحينئذٍ وجب دخول الفاء فى الخبر فلا بد للبصر
 ان يقول هذا علة لتصميمه ايراد الفاء فى فيجب دخول الفاء فى الخبر فاجاب بقوله ويصم عه دخل فيه
 حاصل ان المص لو قل وجب دخول الفاء لفهم من ان عه دخل فيه لا يصح واكبر ليس كذلك **قوله**
 نظرا اه دليل القول ويصم عه دخل فيه هذا الدافع الا عراض تقدر ان يقال اما ان تقصد الدلالة على
 معنى الشرط او لم تقصد فعلى الاول يجب دخول الفاء فى الخبر وعلى الثانى يجب علة فخر كيف يصح

للتعبد وهو ان معنى الشرط عند الجمهور سببية الاول والثانى وهو منقوض بقوله تعالى وما يكف من نعمة فمن الله اى وما
 حصل بكم من نعمة فهو صادرة من الله تعالى فالاول حصول النعمة والثالث صدورها والحصول ليس للصدور بل بالعكس

وهو حاصل ان المص
 يعرض ان يكون
 من نفس الثانى
 وهو العاطف وهو
 الثانى متعلقان
 حصول النعمة
 سبب الحكم به
 صادر من الله
 تعالى ما عه
 فلهذا
 ان النعمة
 ايجز الى لا
 الخالص وهو
 سبب الضرر
 من المجانين
 نفعه

قوله فیصح دخول آه لان الصیحة عبادة عن الجواز والواجب فذم بقوله نظراً حاصله انه ان اعتبر بشرط شئ یجب دخولها فیہ ان اعتبر بشرط لا شئ فیجب علیہ فیہ ان اعتبر لا بشرط شئ یصح دخولها فیہ یعنی الامکان الخاص هو سلب الضرورة عن الطرفين أكد خوله لفاء عدمها ليست بضررتين

قوله اما ه جواب سواله وان القاعد انما اذا كان العطف على شئ بما فقد المعطوف بلما الاخرى واجب كقولنا العذ اما ذوقه واما فرد واما اذا كان باو فقد يراد ما وان لم يكن واجباً لكنه مستحسن اولى وهما العطف باو فقد يلزم المعطوف عليه بما مستحسن فلم يترك المصنف

نقد يربها وما هذا لا ترك امر مستحسن غير مناسب بالمصنف فاجاب بقوله اما حاصله انا سلمنا ان تلك القاعدة لكن تقديره اعم من ان يكون لفظاً او تقديرية وهما تقديرية قولنا ان الذي جعلت فيه اشارة الى ان اللام في الموصول بمعنى الذي فيه لفظاً كما لا يخفى وجواب سواله هو ان الموصول في اللغة المتصل والاتصال ليس يلزم في الفعل وشبهه حاصل الجواب ان المراد به المعنى الاصطلاحي وهو ما يطلب للصلة هي الجملة الفعلية او الظرفية لا اللغوية قوله صلة اي صلة الموصوف فيه

اشارة الى ان المراد من الفعل الجملة الفعلية لا الفعل فقط يدل ان صلة الموصول يقع الا جملة قوله صلة جملة اه جواب سوالين الاول ان هذه القاعدة منقوضة بقوله تعان الموت الذين تقرون منه فانه ملائمة فالموت اسم مبتدأ وقوله الذين موصوفون صلة والجار والمجرور في قوله من متعلق بقوله تقرون وقوله فانه ملائمة خبر لهذا المبتدأ فهنا قد دخل الفاء في خبر هذا المبتدأ مع ان الاسم لم يصل مع الفعل والثاني ان هذه منقوضة بزيد في زيد قام فزيد مبتدأ وصل مع الفعل وقام خبره مع ان دخول الفاء لم يصح في خبر هذا المبتدأ فاجاب بقوله ان

اه حاصله ان في الاول الموت موصوب بالاسم الموصول اليه كورد هو الذي تقرون فضقة الموت متصل بالفعل فخر واصل الموصوف مع الفعل حكماً بواسطة الصفة وحاصل ذلك في الثاني ان المراد بالاسم الموصوف بفعل الاسم الذي وقع مع الصلة مبتدأ كما فهم من المثال خبره قد وقع شئ اخر في زيد قام ليس الامر كذلك قوله مؤلة وانما يؤل بالجملة الفعلية لان الظرف الذي وقع خبر المبتدأ فيه خلاف كما سبق بخلاف الظرف الذي وقع صلة الموصوف لانه مقدماً بالجملة الفعلية بالاتفاق

كذلك في الزيد وقوله مؤلة صفة قوله ظرفية ولا يخفى ما فيه لان الظرفية عبادة عن الجملة بعد التأويل في غير مؤلة بل المؤل هو الظرف الا ان يقال المراد بالظرفية الظرف وانما اول الظرف بالظرفية لرعاية الفعلية فيما قبله قوله وفي حكم الاسم الموصوف اخر جواب سواله هو انه كما يصح دخول الفاء في خبر الاسم الموصوف بفعل وظرف كذلك يصح دخول الفاء في خبر الاسم الموصوف بالاسم الموصوف بفعل وظرف فلم يترك المصنف اجاب بقوله وفي حكم الاسم الموصوف وحاصل ذلك انه

حاجب الى ذكره لان الصفة والموصوف متحلان في المصداق نحو السائل الذي ياتيني او الدابة درهم فذكر احد هما ذكر الاخر قوله ا باحدهما جواب سوالين احدهما وهو انه ينقض بقوله كل

رجل یا تینی اوفی الدار فله درہم فوجل نکرۃ وقع مبتدأ مہنام عنہ لم یتصف بہما بل باحد ہما لان
کلمۃ اولتہ تردید فلا یطابق المثال مع المثل والثانی انہ یبغی ان یقال الموصوفۃ بالان العائد الی
المعطوف علیہ بکلمۃ مفردۃ کما یقال ذید قائم او عمر قائم لا قائمان فاجاب بقولہ ای باحد ہما
اے حاصل لان ہذا العبارة علی حذف المضاف من الضمیر الی الموصوفۃ باحد المذکورین
فانذفع السؤال الاول لان المثل عبارة عن النکرۃ الموصوفۃ باحد ہما لا بہما وکذا اندفع السؤال
الثانی لان الضمیر لیس بل جمع الی مجموع المعطوف والمعطوف علیہ بل الی احد المذکورین فا
الضمیر راجع الی المذکورین لفظ المذکورین مثنی قولہ وفي حکمہا اے جواب سوال اے ہوا ان ہذا
ینقض بقولہ کل غلام رجل یا تینی اوفی الدار فله درہم فغلام نکرۃ وقع مبتدأ وقد خالفنا فی
خبرہ مع انہ لم یتصف باحد ہما فاجاب بقولہ وفي حکمہا اے حاصل لان المراد بالنکرۃ ہنا اعم من
ان یکون حقیقۃ واحکما لان اتصال المضاف بالمضاف الیہ یبشیر من اتصال الموصوفۃ بالصفة لہ یجی
بہ تمام المضاف کالجزء ولہا اعتبار موصولۃ التوفی الایۃ الشریفۃ باعتبار الصفتۃ فی المثال المتقدم
فاعتبار توصیف تنکیر الغلام فی ہذا المثال ثبت بالطریق الاولی قولہ ہذا مثال جواب سوال
مثلاً ما مر غیر مرۃ وکذا حالہ ماسیاتی من بعد سوالا وجوابا فانہم قولہ الذ فی اشارۃ الی ان
قولہ فی الدار عطف علی قولہ یا تینی قولہ ان للوت الذی اے فانقلبت ان الفاء ذائتہ ہنا اذ
الاسببۃ فی الایۃ لان الفراء لیس سبباً للملاقات الموت بل سبب عدمہ فلم یکن مما نحن فیہ قلنا
یحوز ان یکون الفراء سبباً للحکم بالملاقات کذا فی العصۃ قولہ کل رجل اے فی اشارۃ الی ان
قولہ فی الدار عطف علی قولہ یا تینی فانقلبت فی مثل قولہ کل رجل یا تینی الموصوفۃ بظرف
ہو رجل لا کل رجل فیکون مثلاً للمضاف الی النکرۃ الموصوفۃ بفعل لا للمبتدأ النکرۃ الموصوفۃ قلت
لانہم ذلک بل الموصوف فی ہذا المثال کل رجل یعنی ان الموصوف ہوا کل کما ہو المقص لکن کلمۃ
کل لا لحاظہ والشمول قولہ ولت ولعل اے جواب سوالا وهو ان قد سبق ان المبتدأ اذ اے
تضمن معنی الشرط یصح دخول الفاء فی خبرہ وهو منقوض بلیت الذ یا تینی اوفی الدار دلہ
درہم ولعل الذ یا تینی اوفی الدار دلہ کما ہم لانہ یمتنع دخول الفاء فی الخبر لہما مع ان اسمہما
وهو المبتدأ متضمن لمعنی الشرط وحاصل الجواب ان مجرد وجود المقضی لیس بعلۃ لوجود
المقضی بل قید عدم المانع مراد والمانع ہنا موجود وهو لیت ولعل بہا حد رنا ظہر
انذفاع ما قبل ان ہذا البحث بحث قبل او انہ قولہ من حروف اے جواب سوالا وهو ان
لیت ولعل مبتدأ وما نعان خبرہ وھذا لا یصح لان المبتدأ قسم من الاسم وھما حرفان فیکف
یکونان مبتدأ فاجاب بقولہ من حروف حاصلہ انھما اسمان لیت ولعل اللیتین وقعوا فی
الترکیب من الحروف المشبہۃ بالفعل فیصح ابتداء لیتہما فانقلبت اذ اثبت ابتداء لیتہما فیجب
ان یکونا مرفوعین فلم جعلہما مفتوحین قلنا انھما محکیین عن لیت ولعل لیتی من

الحروف المشبهة بالفعل التي تقع في التركيب ليت لعل اللتين وقعا في التركيب مبنيان بالفعل لا نهما
من الحروف وكذا هذا لان حالا المحاكى مثلا حالا المحكى عنه او في قوله من الحروف المشبهة اشارة الى
انها قد يكون من غير الحروف المشبهة بالفعل لان لعل قد يكون جارا كما في قوله لا يشاعر لعل اي
المُعَوِّضُ مِنْكَ قَرِيبٌ ؛ وليت قد يكون ناصبة نحو ليت زيد قائما بنصب الجزئين قوله على المبتداء
الذي اه فيرطاقه لا يخفى قوله من قبيل الاخبار يعنى ان مجموع القضية الشرطية من قبيل الجملة
الشرطية الخبرية وان لم يكن بعض اجزائه كذلك فلا يرد ان جزءا كثيرا ما يكون امرا نحو اذا
جاءك زيد فاضرب قوله الْكُفْرُ وَالزَّانِي فَاجْلِدْهُ وَكَوْا حِبَّ الْاَيَةِ وَمَا قِيلَ ان الدليل لا يثبت الدلالة
لان اخراجها الكلام من الخبرية الى الانشائية لا يستلزم ان تلك المشابهة مع عدل اذا الترسبية الاول
لثاني لانها انما المشابهة مع ذلك قد فوعا اذ المراد بالسببية التي في ضمن الكلام الجزئي هي سببية
الكاملة فيكون المراد من المشابهة المنفية في قوله تزيل تلك المشابهة هي المشابهة الكاملة وهي في
ضمن الكلام الجزئي كذا في الزيد فيه ان القضية الشرطية عند اهل العربية هو الجزاء والشوقيد
للمسند في الجزاء الجزاء لا يكون الا يكون الا انشائية اللهم الا ان يقال المراد هم ان الحكم في الجزاء
والشرط قيد للمسند الجزاء لان الشرطية هو الجزاء فقط بل القيد مع القيد هو القضية الشرطية
فافهم وانصف فان هذه التكتة وان لم يكن جيدا لكن كاف لمرام المقام قوله باب كان اه للرد
باب كان كل فعل ناقص كذا المراد باب علمت كل فعل من افعالا القلوب وانما يمنع ان دخول الفاء وان
تخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية لان المبتداء اذا تضمن معنى الشرط فهو مقتضى للصدارة
بسبب شرط من غير كحفاظا ابتداءية وهما مفوتان للصدارة فاذا دخل على المبتداء التي تضمن معنى
الشرط فان معنى الشرط فيمنع دخول الفاء في الخبر ولا ان الشرط على التردد وباب علمت تدل على
التحقيق وبينهما تاف قوله ووجه ذلك التخصيص اه جواب سواله هو انه ما وجه تخصيصها
بيان الاتفاق من بين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا مانعان بالاتفاق
فاجاب بقوله ووجه اه حاصله ان وجه التخصيص ان باب كان وعلمت لا يفارق بعضها عن بعض
في المنع والاتفاق بخلاف الحروف المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق بعض قوله المكسوة المفتوحة
قوله في المنع وفاتدة ظاهرة قوله يؤيده اه في اشارة الى ان هذا القول هو مرجع ايضا
لان قد جاء في بعض الايات بدون الفاء نحو قوله تعالى اِنَّ الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصَّالِحٰتِ لَهُمْ
جَزَاءٌ جَدِيدٌ مِّنْ نَّحْنِهِمْ اَلَا بُرْهَانٌ لِّهَذَا لَمْ يَجْعَلْ لِّهَا مَسْتَقْلَلًا
لا في ليت ولعل فليز الحروف عن البحث ايضا المنع يقتضي سبق الدخول وليس في كل خبرهما الفاء حتى يمنع ليت ولعل
فاجاب بقوله اذ دخلا فاصلان البحث منهما باعتبار دخولهما على المبتداء لا باعتبار انفسهما وكذا المراد من منعها الفاء في
٦٦ في الكلام الذي يصح دخول الفاء مطلقا ١٢ مولانا مولوى عصام الدين رحمته الله عليه ٦

وانما يجعله دليلا لانه يحتمل ان يكون قوله فلن يقبل من متفرعات الخبر والخبر محذوف وهو
توبتهم بلا فائدة فيكون قوله فلن يقبل من متفرعات الخبر وفيه ما لا يخفى قوله لا يساعدهما
اه هذا رد على لمصدا حاصل من المصدا الحق ان المكسوة بليت ولعل لانه غير مانع من خول الفاء في
الخبر ويؤكد قوله نعم ان الذين كفروا ومانوا وهم قناد فلن يقبل توبتهم فلو كان ان المكسوة
مانع من خول الفاء في الخبر فلم يدخل الفاء في خبر هذا المبتدأ وايضا لو كان مانع من خول الفاء في
الخبر في مثل قوله نعم فانه ملائمتكم اجيب عن الاول انا لانسلم ان قوله نعم فلن يقبل توبتهم خبر لقوله
ان الذين بل هو دليل الخبر المحذوف وهو قوله ولهم خزي في الآخرة ولهم عذاب عظيم
بدليل قوله فلن يقبل توبتهم وعن الثاني انا لانسلم ان قوله فانه ملائمتكم خبر للمبتدأ بل هو ايض دليل
الخبر المحذوف فتقدير العبارة قل ان الموت الذي تفرون منه لا فائدة فيه بدليل فانه ملائمتكم
قوله وما يدعي على عدم اه هذا رد على البعض الذي الحق ان المفتوحة ولكن بليت ولعل
وحاصله انها لو كانت مانع من دخول الفاء في قوله نعم واعلموا اننا غنمتم الآية فان ان حرف
من حروف المشبهة بالفعل وكلمة ما موصولة وقوله غنمتم من شيء صلة لهذا الموصوف الموصوف
مع الصلة مبتدأ وايضا اسم ان وقوله فان لله خمسة خبر لهذا المبتدأ فلو كان ان المفتوح
مانع من دخول الفاء في هذا الخبر وايضا لو كان لكن مانع من دخول الفاء فلم دخلت في قوله لكن
ما يقضيه فسو يكون فلكن حرف من حروف المشبهة بالفعل وكلمة ما موصولة وقوله يقضيه
صلة هذا الموصوف والموصوف مع الصلة مبتدأ وايضا اسم لكن وقوله فسو يكون خبر للمبتدأ
فلو كان لكن مانع من دخول الفاء لماد داخل الفاء في هذا الخبر وجواب هذا الاعتراض غير لازم
علينا لانه لا يرد على المصدا لانه لم يلحقها بليت ولعل قال لقيام قرينة اه الام للوقت لا للعلية كما
في قوله نعم اقم الصلوة لدلوك الشمس اى وقت دلوكها ولا للاجل لانه المصحح لا يقتضيه والا لكان
الحذف واجبالا ن علت الشيء اذا كان واجبا يكون المعلول اجبا ضرورة عدم تخلف المعلول
عن العلة قوله لفظية اه جواب سوال هو ان المتبادر من القرينة هو اللفظية فعلى هذا لا يرد عليه
بقوله الهلاك الله اذ المبتدأ محذوف ومع ان القرينة اللفظية غير موجودة فاجاب بقوله لفظية
اه قوله احذف اه جواب سوال وهو ان قوله جواز امفعول مطلق لقوله يحذف وهذا لا
يصح لان معنى الفعل غير مشتمل عليه فاجاب بقوله اى حذف فاحاصله من مفعول مطلق باعتبار
الموصوف المحذوف وهو حذف فامعنى الفعل مشتمل عليه انما يجعل قوله جواز امتيزا مع انه لم يحذف فيه
الى الموصوف وجعل المصدا بمعنى اسم الفاعل لان الجواز يرفع كإيهام الوصف دون التام والمعتبر في
التمييز الثاني لا الا ذلك في الزيد قوله جار اجاب سوال وهو ان قوله جواز اصفة لموصوف
محذوف اى لقوله حذف فاه هذا لا يصح لان صفة الشيء محمول عليه ههنا لا يصح الحمل لان
الحذف ليس بجواز فاجاب بانه قوله لا واجب فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يذكر الجواز في حذف

حذف الخبر ايضا لان الجواز هناك ايضا مقابل الوجوب قلنا وقع الوجوب هناك في مقابل الجواز في المتن صراحة فلا حاجة الى الذكري في الشرح فلذلك ترك هنا **قوله** قد يجب امدفع ما قيل من انه كما جاز حذف المبتدأ كذلك يجب حذف كما في المخصوص بالمدح والذم نحو نعم الرجل زيد وبش الرجل عمر و تقدري هوزيد على مذهب من ذهب الى ان المخصوص خبر المبتدأ المحذوف وكما في الصفة المقطوعة بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد صلوات الله عليهم اجمعين بالجر صفة لقوله لله فلم يذ كر المسمى هذا فاجاب بقوله قد يجب صلوات العباد على حذف المعطوف انما لم يذ كر المسمى لانه في بيان الكثرة والاكثرة والمحد في طريق الوجوب ليس منها ما جاء قليلا في المواضع المعددة فلم يذ كر الحاقا للقليل بالعدا فكان له محذوف ويجوز لا يجب حذفه اصلا لانه دكن اصله في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد فمحذوف على حذف الخبر اي الحمد هو القول بان المخصوص بالمدح والذم خبر ما لا يعتد به هذا ليس بسيد لان الركنية لا تنافي في جوب المحذوف بموجب الا ترى ان الخبر يمكن في الكلام ايضا وقد يجب حذفه **قوله** بالرفع اي بسبب الرفع بان يجعل خبر المبتدأ المحذوف وانما لم يقطع بالنصب لان محذوف لا يكون خبر المبتدأ المحذوف وبما هو محذوف مفعول الفعل المحذوف اي اهل الحمد انما جعل المحذوف ومبتدأ الخبر بان اصله اهل الحمد هو لانه لا يكون موافقا للنعيت **قوله** ويجب حذفه في ايراد مستقلا اشارة الى ان الاول اتفاق في الثاني لاختلافه وفي ذكر المحذوف اشارة الى ان هذا المحذوف اكثر بخلاف الاول **قوله** يعلم انه كان الخ لانه الذي من يتقبل الى انه محذوف لانه صفة لقوله لله لكنه قطع لقصد زيادة المدح والذم لانه اذا نقل من الكسرة الى الرفع فصا هذا الجملة جملة اسمية والجملة الاسمية تدل على الدوام والاستمرار فحصل زيادة المدح والذم **قوله** قطعاه فان قيل ان الصفة لا يكون الا بالمدح والذم فكيف يتصور قطعه لقصد المدح والذم قلنا ان القطع لزيادة المدح والذم لان الجملة الاسمية تدل على الدوام والاستمرار **قوله** اء المبتدأ المحذوف اء اشارة الى دفع حذفته المسامحة التي وقعت في عبادة المسمى لانه من البين ان المبتدأ المحذوف جواز ليس قول المستهل فكيف يكون مثالا اجاب عنه بقوله اي المبتدأ محذوف حاصله ان قول المستهل خبر المبتدأ المحذوف والقول بمعنى المقول فيكون تقدريه المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل **قوله** مثلا كخ جواب سواله هو ان الكاف في قوله كقول خبر مبتدأ وهذا لا يجوز لان الكاف حرف لا يصلح الخبرية وحاصله ان الكاف اسمي بمعنى المثل **قوله** المبصر صفة كاشفة للمستهل الاستهلال في اصله ما هو نودين **قوله** وليس من باب الخ جواب سواله هو انه لم يجعل من باب حذف الخبر بقدر الاستهلال هذا فاجاب بما ترى **قوله** وانما في جواب سوال الظاهر هو ان المثال قد تم بقوله اهل الله فلم يذ كر قوله الله فاجاب بما ترى وحاصل ان المسمى محذوف على عادة المستهلين اذا داروا والهلا لا توابع القسم

النسبة الى المسمى كذا وكذا لان القلة والكثرة من الامور التي لا تضاهيها

هذا الكلام محذوف
الاعتراض ويجوز ان يفتقر
الاول والآخر
المبتدأ محذوف
يجب حذفه على الاول
فلا اكفاء على الاول
في الامرين في الخبر ليس
كأن يفتقر اما الثاني
فقد يفتقر ان يقال لا كان
الحذف في وجوده قليلا
فكذلك في قوله
مذكورة فيما قلناه
القلة في الخبرين
ان يكون الجواز مجاز
بالنسبة الى الجواز مجاز
فليلا المحذوف

الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس الخبر إلا الظرف والتقدير ليس إلا لعلية الامر اللفظ فهو ليس من باب حذف الخبر التزام غيره مقامه فالحصر بحكم الاستقراء كذلك في الغفوة **قوله** فيدل على الوجود فيه إشارة الى بيان القرينة وهي لا تلو **قوله** هذا اذا كان اي حذف الخبر وجوباً والتزام قائم مقامه اذا كان اه وفيه نكتة لا يخفى وهو جواب عن سوال وهو انه يتقضى بقوله يذرى في قوله ولولا الشعر بالعلماء يذرى لان الشعر مبتدأ ويذرى مع فاعله وهو الضمير الدارجع الى الشعر خبره وقع بعد لولا ولم يجب حذفه بل لا يجوز حذفه اجاب بقوله هذا اذا كان اوفيه رد على المص وهو ان الحكم بوجوب حذف الخبر مطلقاً بعد لولا غير صحيح بل انما يصح اذا كان الخبر من الافعال العامة ويمكن ان يجاب عنه بان مراده الافعال العامة لكنه لم يذكر **شهر قوله** واما اذا كان خاصاً اه كالقيام والقعود وغير ذلك فلا يجب حذف الخبر لعدا دلالة لولا عليه اذ دلالة لولا الاعلى الوجوب ولودل القرينة الخارجية على الخبر جاز الحذف بلا وجوب كذلك في حاشية مولينا **قوله** كما في قوله اي في قوله الشافعي واؤلا الشعر ولو لا خشية الرحمن عندي - جعلت الناس كلهم عبيد - واخبره ولولا الشعر بالعلماء اه قوله يذرى اي خوارمدي ثمردن **قوله** من لبيك وهو اسم الشاعر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** وقال الكسائي وهو من الكوفيين **قوله** للفعل المقد لان لولا مركب من لولا المتناعية ولا النافية فيكون مفيد الامتناع الاول لا متناع الثاني كما يحى في بحث نحو الشرط فكانت لازمة للفعل لكونها حرف الشرط فبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقضاء ومعناه مع لا ايضاً باق على ما كان كذلك في الزيد لكن لولا عند البصريين غير مركبة من كلمتين كما ترى وزيف من ذهب الكسائي بان لولا كانت مركبة من لولا الامتناعية ولا النافية ولم يجب حذف الفعل الواقع بعد ها الا اذا كانت لها مفسر كما هو شأن الافعال الواقت بعد ادوات الشرط ووجب تكرار لا لان لفظ لا لا يدخل على الماضي بغير عاء فجواب القسم الاغلب كذلك في الغفوة **قوله** وقال الفراء من الكوفيين ان الاسم بعد لولا لا يكون مبتدأ ولا فاعلاً للفعل المحذوف بل ذلك الاسم يكون معمولاً لكلمة لولا فيكون هي افتر لكن هذا المذهب ايضاً ضعيف اذ يلزم عليه ان لا يكون في الشرطية اسناد اذ لا يوجد اسناد بين الخبر ومعمول كذا في الزيد وايضاً يلزم تركيب الكلام من الاسم والخبر وهذا باطل **قوله** ثانياً اه وهما جواب سوال على طبق ما مر في قولها ولها **قوله** كالمبتدأ فيه إشارة الى قاعدة كلية فلا يرد ما فيه من الاضافة الالامية والبيان والظرفية كما مر غير مرة وايضاً لا يرد ما قيل ان المقصود بيان الكلية فلم يرد المص مثلاً اجزئاً من فاعله ما تر **قوله** صوة اي يكون مصداً بحسب الصوة كما يكون بحسب المعنى فالمراد بالصوة ههنا ما يقابل التأويل لا المعنى فلا يرد النقض بعد متطابق المثال للمثال **قوله** او منسوب اي منسوب الى الفاعل والمفعول او كليهما وليس المراد منه المضاف لانه لم يجز ان يكون الشيء الواحد مضافاً الى الشيئين

قوله او كان اسم التفضيل انما زاد لفظ كان لتلايتوهم انه معطوف على قوله الى الفاعل لقربه
فصار الاقسام باسرها اثني عشر قسما ستة للمبتدأ وثلثة منها ما اذا كان المبتدأ مصدرا صريحا
احدا ما يكون المبتدأ مصدرا صريحا منسوب الى الفاعل والمفعول به معا كما هو المذکور في المتن و
ثانيها ما اذا كان المبتدأ مصدرا صريحا منسوب الى الفاعل فقط واليه اشار بقوله وذلك
مثله هابي راجلا وثالثها ما اذا كان المبتدأ مصدرا صريحا منسوب الى المفعول فقط واليه اشار بقوله
وضرب زيد قائما ولهذا قيد بقوله اذا كان اه لا يلزم تكرار المثال وثلثة منها ما اذا كان المبتدأ
مصدرا تاويلا احدهما ما اذا كان المبتدأ مصدرا تاويلا منسوب الى الفاعل والمفعول به معا
واليه اشار بقوله وان ضربت زيدا قائما او قائمين وثانيها ما اذا كان المبتدأ مصدرا تاويلا
منسوب الى الفاعل فقط مثل ان ضربت قائما وثالثها ما اذا كان المبتدأ مصدرا تاويلا منسوب
الى المفعول به فقط مثل ان ضربت زيدا بصيغة المجهول وستة ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل
مضافا الى ذلك المصدا الصريح الاول ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدر
الصريح المنسوب الى الفاعل والمفعول به معا كما اشار اليه بقوله واكثر شربي السويق ملتوتا وثانيها
ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدر الصريح المنسوب الى الفاعل فقط مثل اكثر
شربي قائما وثالثها ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدر الصريح المنسوب الى المفعول
به فقط مثل اكثر ضربت زيدا قائما اذا جعل زيدا مفعولا به وثلثة منها ما اذا كان المبتدأ اسم
التفضيل مضافا الى المصدر التاويلي الاول ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدر
التاويلي المنسوب الى الفاعل والمفعول به معا مثل اكثر ضربت زيدا قائما او قائمين وثانيها ما اذا
كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدر التاويلي المنسوب الى الفاعل فقط واليه اشار بقوله
واخطب ما يكون الامير قائما فان ما مصدرا يترو قوله يكون بمعنى الكون ثالثها ما اذا كان المبتدأ
اسم التفضيل مضافا الى المصدر التاويلي المنسوب الى المفعول به فقط مثل اكثر ضربت زيدا على
صيغة المجهول **قوله** الى ان تقديره هذا التقدير عند البصريين على خلاف زعم المتكلمين
ولهذا رده الشيخ الرضي فالتقدير عندهم ما قال به الرضي **قوله** اذا كان قائما لان الاجابة
عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد وهذا
بيان القرينة الدالة على الخبر المحذوف كذا في الغفور واما قد روي قوله اذا كان قائما لانه لو لم
يقدر فالحال عنه قائما لا يخلو اما ان يكون من متعلق المبتدأ واذ ابطال لانه متحد مع مذهب الكوفيين
واما ان يكون من الضمير فحاصل الراجع الى الضرب وذا ايضا باطل لانه يلزم الاختلاف في فاعل
الحال وذي الحال لان فاعل الحال زيد فاعل عام لذي الحال لضرب واذ اقول لم يلزم ذلك
لان قائما حال عن الضمير في كان الراجع الى زيد فالتقدير فاعلين **قوله** متعلقات الاله
المتعلقات التامة بخو زيد عندك اي زيد حصل او حاصل عندك **قوله** شرط واما سمي مدخلها

شرطا وان كانت اذ للظرفية لراحتهم في الشرط فيها وهو كون ضرب متعلقا بذلك الوقت كتعلق الجزأ بالشرط قوله فيكون الحال اه لان الدال على ذلك على الشيء دال على ذلك الشيء فالمراد بقوله فيما التزم اعم من ان يكون بواسطة او بلا واسطة قوله هذا ما قيل فيه اه والغرض من ان ما قاله البصريون في تقدير هذا المثال ان كور ليس بحسن عند قوله وفيه تكلفات قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذ امع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العبد اعين الظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة لان معنى قولهم حاصل اذ كان قائما ظاهري في معنى ۶۶ الناقصة ومن قيام الحال مع الظرف اجيب من الاول بان حذف اذ امع الجملة المضاف اليها شائئ كثير من ان يحصر في كلامهم كما في مقام فاء التفرعية كما في قوله فهند يجوز اه اذ تقديره اذ كان الامر كذلك فلهذا يجوز صرفه عن الثاني بان اقامة الحال مقام الظرف مشكوك لان في الحال معنى للظرفية كما في قوله جاء في زيد راكبا اي في وقت ركوبه عن الثالث بان كان ههنا تامة لا ناقصة لانها لو كانت ناقصة لجاز ان يقع خبرها معرفة لان خبر كان الناقصة قد يكون معرفة وقد يكون نكرة ولم يسمع قائما في المثال المذكور الا نكرة والجواب من كلام الرضى ان الاختصاص عن الضرب بالملازمة لم يعمد فلم يوجد القرينة على حذف الخبر واذ لم يوجد القرينة لم يحذف الخبر قوله والذي اه عن ههنا الى قوله من تلك التكلفات البعيدة كلام الرضى قوله ضربى زيدك بلا بسط لا يخفى ان التقدير الذي ذهب اليه البصريون اولى وانسب بحسب المعنى لما قلنا انما بخلاف التقدير الذي ذهب اليه الشارح الرضى رحمه الله تعالى فانه ليس بحسن اذ الحكم بلا بسط الضرب للمفعول والفاعل اذ كان بعد الوقوع على المفعول والقيام بالفاعل لغو لا اثر فيه لان الملازمة بالنظر الى الفاعل على المعنى والنظر الى المفعول للمعنى اخر كما في الزيد قوله اذ اردت اه ولا يخفى ان قوله قائما حال عن الضمير البادى في بلا بسط لانه عبارة عن المفعول لانه راجع اليه لا يجوز ان يكون حالا عن الفاعل على هذا التقدير لانه لا يتحد عامل الحال وصاحبه كما هو المذهب الاصح لان عامل صاحبه المصك وعامل الحال بلا بسط قوله اذ كان حالا اه اى اذ كان قوله قائما حالا عن الضمير المستكن لانه على هذا التقدير عامل الحال وصاحبه متحلان وهو بلا بسط فيكون قائما حالا عن الضمير وهو عبارة عن الفاعل كذا في الزيد قوله اولى خبر لقوله لذي قوله ثم يقول اه اشارة الى اعلاله على التقدير الاول والتقدير الثاني قياس عليه قوله ويجوز حذف اه مدفع ما قيل من انه لا يجوز حذف اه في الحال فكيف يتحد فاجاب بقوله ويجوز حاصل انه يجوز حذف اه في الحال اذ كانت قرينة وهي قوله بلا بسط لفصل متعبد لا بد له من المفعول وليس مفعول الا الضمير المحذوف وقوله اضربه والقرينة فيه على المحذوف ان قوله لذي موصو والجملة صلته فلا بد فيها من الضمير الذي يرجع الى الموصو وليس في الظاهر ضمير راجع اليه فعلم من ان الضمير محذوف كما يدل عليه قوله العائد المفعول يجوز حذفه

قوله راشد مهديا والفرقان الأول ما كان عالما على الطريق بنفسه الثاني ما يكون عالما على الطريق بتعليم الغير قوله ^{ثاني} بلزاهم ^{ثاني} حن اه تعرض على الكوفيين توضيح ان تقدير الكوفيين فاسد لفظا ومعنى أما لفظا فلا سترام ^{ثاني} حن الخبر وجوبا من غير اقامة شئ مقامه لان الحال على هذا ^{ثاني} التقدير من متعلقا المبتدأ تمامه لان قائما ^{ثاني} معول لضربه وكان من تمامه ما هو من تمامه لا يصح ان يسد مسلك الخبر فيلزم بالضرورة حذف الخبر وجوبا من غير اقامة شئ مقامه لا شئ غيره يسد مسلكا وأما معنى فلاهم اتفقوا على ان معنى ضرب زيد قائما بمعنى ما ضرب بالاقاء وهذا المعنى لا يستفاد من تقدمهم هذا المعنى ^{ثاني} ضرب زيد المختص بالقيام حاصل وهذا لا يمنع من حصول الضرب حالا لقعود في وقت آخر فلا يفيد كحصر المطلوب اليه شاذ بقوله تقييدا للمبتدأ فكذلك في الزيد ^{ثاني} قوله المقصود به وذلك لان اسم الجنس المعروف اذا استعمل ولم تقم قرينة التخصيص بالبعض فهو ظاهر في الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح كذا في الغفور ^{ثاني} واعلم ان ههنا خمسة مذاهب وكلام المصنف مبني على مذهب البصريين مع انه عند شئ فلم يخذاه والجواب ان القائل بان تقدير مذهب البصريين هكذا هو الفاضل الهندي والاصح ان تقدير مذهب البصريين ما قاله الرضي فلا خدشة قوله بدليل اه لان المصداك المعروف بالاضافة واللام اذا استعمل يكون صريحا في الاستغراق اذا لم يكن له قرينة على التخصيص والاستغراق ينافي في التقدير هذا وجعل الرضي على الكوفيين قوله ذهب الاخفش يرد عليه انه يلزم حذف المصداك مع بقاء معول وذلك مما منع عندهم لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصولة مع بعض صلته كذا في الغفور ^{ثاني} قوله وذهب بعضهم وهو ابن درستويه ابن باساقوله لا خبر له كما في القسم الثاني من المبتدأ ويرد على ذلك البعض ان المبتدأ على قحين كما لا يخفى ومن البين ان ليس القسم الاول منه وليس ^{ثاني} القسم الثاني منه ايضا لان المصداك في تعريفه والصفة الواقعة اه وليس هذا منه كما هو ظاهر ايضا ^{ثاني} كونه هذا المحصر مستفادا من هذا التركيب على كونه مبتدأ لا خبر له غير ظاهر لان من لم يقل بان خبر في هذا الكلام يكون الحال عند قيد المبتدأ فيبطل عموم قوله ثالثا اه وههنا جواب سؤال على طبق قوله عطف عليه فيلزم قد ذكر في بحث المفعول مع ان الواو اذا كان بمعنى مع لم يكن للعطف وحكم ههنا بالعطف ويمكن ان يجاب عنه ان العطف ههنا بالمعنى اللغوي هو الا مالة قوله كذا مبتدأ فيلزم شاذ الى الكلية فلا يرد ما في هذا المقام قال الرضي الظاهر حذف الخبر في مثله غالب لا واجب قوله كل رجل اه قال قدس سر في الحاشية اصبغة في اللغة العقار التي هي الارض النخل والمتاع وههنا كناية عن مصححها اغنى الصنعة انتهى الصنعة كاره ومثيرة كذا في الصحاح ثم اعلم ان في هذا التركيب مذ ههنا قال الكوفيون ان الواو مع ما بعد ها خبر لانها بمعنى مع والواو بمعنى مع كان خبرا من غير احتياج الى التقدير فكذلك ما هو بمعناه ^{ثاني} لا يكون المثال ما نحن فيه وقال البصريون انه مرفوع المحل انتقل اعلم به الى الاسم الذي بعده فوقع صفة الجزئية لا لكونها تابعة ولهذا يقتضيه ان يكون مكملا للصفة فاقبل لا يجوز

ارجاع الضمير في صنعتك الى الكمال اظهر في نفسك الى الكمال انما هو فساد في العمل لا يستحق ان يحفظ له احد حينئذ كل جوارحك الى الرجل ان ليس بمقصود

قلنا انه من قبيل وضع المظهر في موضع المضمرة فان المعنى ان هذا الرجل مقرون مع صيغة وذلك الرجل مقرون مع صيغة ويجاب بان لما كان كل رجل نائباً مناب اسماء كثيرة وصيغره نائب مناب ضمائر كثيرة ايضاً يعوكل اعتبار الى رجل ما في كل رجل فكانه قيل زيد ضيعة وعمر وضيعته وبكر وضيعته ما لا نهاية له **قوله** واجب حذفه هذا عند البصريين اما عند الكوفيين فلما قلنا انفا ان الواو بمعنى مع خبر **فان قيل** لان الحذف واجب لان الواو في الواو في ما اذا اسد غيره مسد والصيغة لا يقوم مقام الخبر لانه معطوف على كل رجل والمعطوف من تمة المعطوف عليه قلنا انه معطوف على الضمير المستكن في مقرون فهو من تمة الخبر فسد مسد وما قيل من انه يلزم العطف على الضمير المرفوع المتصل بل تاكيد المتصل بالمتصل فنفى فوع لان المؤكد بصيغة اسم الفاعل يخالف للقياس والمؤكد بصيغة اسم المفعول هنا محذوف وهو الضمير في مقرون بحذف مقرون وما قيل ان الحكم بعطف صيغة على المستكن في مقرون يخالف محذوف اء هو وما قيل من ان حذف المؤكد بصيغة اسم الفاعل خلاف للقياس فكيف يحكم بحذف فوع لان حذفه خلاف للقياس فيما اذا لم يحذف المؤكد بصيغة اسم المفعول وما اذا حذف المؤكد بصيغة اسم المفعول فحذف المؤكد بصيغة اسم الفاعل غير مخالف للقياس لما قاله الشارح قدس سره حيث قال وعليه على المبتدأ شئ بالواو فوع لان ما قاله الشارح قدس سره فمحذوف على الظاهر لان الظاهر انه عطف على كل رجل ولا نه لما كان المعطوف على الضمير الراجع الى كل رجل والراجع والمرجع في الحقيقة شئ واحد فكانه معطوف على كل رجل **قوله** كما مبتدأ اه في اشارة الى الكنية فلا يدوم ما في من الاضاقه للامية والبيان والظرفية **قوله** وبقي انك الخ جواب سواله وان عمر اسم شخص فيكون المقسم به شخصاً مع انه ليس كذلك حاصل الجواب ان العمر بالفتح بمعنى العمر بالضم اعني البقاء **قوله** اما قسم به جواب سواله هو ان حلقوله قسمي على قوله لعمره وبقله غير جائز للمغايرة كما هو الظاهر لان العمر ليس بقسم والحكم يقتضي الاتحاد في المخاطبة والمغايرة في الذهن هما مغايرتان هنا وخارجاً فاجاب بقوله اء ما قسم به حاصل انه بمعنى ما قسم به هو مشتق وجعل المشتق على المشتق يصح ما قيل ان ما في قوله ما قسم به مصدرة فاقسم بتاويل المصداق اي قسمي فلا يصح حمله على قوله لعمره فغلط محض لانه لا فائدة في هذا التاويل على هذا التقدير بل هو موضوع وموضوع **قوله** والعمر العمر اه جواب سواله هو ان العمر لما كان المراد منه البقاء فلم لم يذكره بالضم مع انه في هذا المعنى اشر فاجاب بما ترى **قوله** الا المفتوح اي لا يستعمل مع اللام الموضوع للقسم في مقام وقع مقسماً به الا المفتوح **قوله** امن المرفوعاً فيه اشارة الى ان قوله خبران اخواتها مبتدأ محذوف والخبر وهو لفظ منها فلفظ منها مقدر بقريته ما سبق فقوله هو المسند بتاء الكلام ويحتمل ان قوله المسند خبره وهذا يشعر بان هذا مفعول عليه كما هو هذا البصريين

له اء خبر القول خبران واخواتها وقوله هو ضمير فصل ١٢ رب اغفر وارحم وانت ارحم الراحمين امين *

ولیس من قسم المبتدأ والخبر كما هو من هب الكوفيين في تناول كلامه كلام المذ هبين وان لم يكن
 من هب الكوفيين مراد اقل لم يصح هذا اعني قوله خبر ان اخواتها بقوله منها تنبيه على انها من
 ملحقات المبتدأ والخبر وليست انواعا متباعدة بالذات لهما وانما قال اخواتها ولم يقل اخواته مع ان لفظ
 الخبر من كم بلا حظة الكلمات وهي المؤنث قوله اشباهها جواب سوال ظاهر هو ان اضافة الاخوات
 الى ان غير صحيح لان الاخوات يكون لذوى العقول وهذه الكلمات ليست بذوى العقول وحاصل ان
 المراد هنا الاشباه ووجه المشابهة التقارب بينهما كما بين الاخوات وانما استعيرت الاخوات للاشباه النظائر
 لباينيهما من التقارب والتاثر كما في ما بين الاخوات حملا وغيره وفي تفسير الاخوات بالاشباه
 فائدة لان اخوات يستعمل في ذوى العقول وهما ليس كذلك قوله وهو مرفوع باحد هذا الحرف
 دفع ما قيل من ان ذكر خبر ان بعد ذكر خبر المبتدأ مستدرك لانه مرفوع بها ارتفع به خبر المبتدأ
 لانه هذا الحرف وضعفها عن العمل وايضا لا يصح اضافتها الى ان واخواتها وذلك لان خبر هذه
 الحرف مرفوع بما ارتفع به خبر المبتدأ لانه هذا الحرف اجاب بقوله وهو الخ حاصله ان كلام المصنف
 على من هب البصريين وهم يقولون انه مرفوع بهذا الحرف لمشايتها بفعل المتعدي كما بينه الشارح
 بقوله لانها لما شابت به ما قلت هو من هب الكوفيين لانهم يقولون ان هذا الحرف لا تعمل
 فيما بل في الاسم فقط لضعف عملها وكلام ليس مبني عليه كما فهمت وسيجي في بحث الحرف
 المشبهة بالفعل ان شاء الله تعالى قوله لما شابت الفعل اه انما شابت له استعمالا فاما ان الفعل المتعدي
 يلزم اسمان فاعل ومفعول كذلك هذا الحرف ويلزمها اسمان مشابهاة لافعال لفظا ومعنى اما
 لفظا فلكون كل منهما ثالثا ورابعيا كالفعل المتعدي واما معنى فلكون كل واحد منهما بمعنى
 الفعل فان معنى ان وان حقت ومعنى كان شبهت وعلى هذا القياس قوله مثله اه الا ان
 عمل هذا الحرف خلاف لانها مرفوعة فينبغي ان يكون عملها فرعا لعمل قوله الى شئ اخر فيه اشارة
 الى الرد على الفاضل الهندى حيث قال في الجواب عن الاعتراض الوارد على المتن ان المراد با
 لسند المسند الى اسم هذا الحرف والمراد الاسم المسند فرد الشارح عليه بقوله الى شئ اه و
 وجه الرد ما ذكره الشارح فيما بعد قوله احد اه جواب سوال وهو انه ينقض بقاء في قولنا ان
 زيد قائم لانه ليس بمسند بعد دخولها بل هو مسند بعد قوله ان فاجاب بقوله احد اه حاصله ان
 العبارة على حد في المضاف فان قيل الاسم صدق التعريف بعد زيادة لفظ الاحد على كل فرد من افراد المعرف
 لانه اعتبر العطف في قوله خبر ان واخواتها مقدا على الحكم فيكون المعرف مجموع خبر ان واخواتها
 فلا خفاء في عدم صدق التعريف على المجموع لانها ليست مسند بعد دخول مجموعها وان اعتبر الحكم
 مقدا على العطف فيكون المعرف كل واحد من خبر ان واخواتها فالتعريف وان كان صادقا على خبر ان لكن
 لا يصلح على خبر اخواتها لانها ليست مسند بعد دخولها قلنا الجواب باختيار الشق الثالث وهو
 ان المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاف خبر باب ان واخواتها ويجعل خبر

ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى كذا قال عبد الحكيم قوله فقوله فيه شارة الى تعيين الجنس
 الفصل قوله والمراد جواب سواله وانيد خل في هذا الحد يقول في ان زيد يقوم ابوه فانه مسند
 بعد دخوله مع انه ليس بخبر بل الخبر هو مجموع الجملة اجاب بقوله والمراد حاصله ليس
 المراد بال دخول الذي ذكر في الاول والحق في الاخر بل المراد الورد ولا يرث الاثر واثران هناك
 قد ظهر في مجموع الجملة قوله لفظا جواب سواله وهو انه يفتق بموسى فتى حيث لا يظهر
 اثران فيهما فاجاب بقوله لفظا كما في قوله ان زيد قائم او معنى كما في قوله ان موسى قائم قوله
 فلا يحتاج الى ان يحاب اه هذا جواب سوال الفاضل الهند وفيه اشارة الى الرد عليه وجه الرد قوله
 فلزم اه يعنى ان جواب السارح احسن من جواب فاضل الهند ووجه حسنهما عند استكمال قوله
 بعد قول هذا الحرف لان المتبادر من المسند المسند الى مطلق الشئ لا مسندا الى اسماءها واما
 فاضل الهند فقد حمل ذلك على التاكيد حيث اخرج بهذا القيد ما خرج بقوله هو المسند
 قوله ولا الى ان يحاب هذا جواب السيد السند ووجه الرد عليه قوله فيحتاج الى ان يعنى ان
 جواب السارح احسن من جواب السيد السند ووجه الحسن على الاحتياج الى تاويل الجملة
 بالاسم في جوابه بخلاف جواب السيد السند فان جوابه يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم فيما
 اذا وقع خبرها جملة فيجوز ان صاد يقول في نحو ان زيد يقوم ابوه بمعنى قائم ووجه السيد السند
 ان الكلام في مرفوعات الاسم لا في مطلق المرفوعات واما حال الجملة فبين بقوله امره كما امر
 خبر المبتدأ كما ان الخبر الجملة المبتدأ بين ذلك بعد ذكر التعريف فيختص ذلك بالخبر المفرد قلنا
 الظاهر ان هذا التعريف لمطلق الخبر لا نوع منه ان الخبر قد يكون جملة بيان لتقليل نوع من
 الخبر وجبه الدين قوله قائم جواب سوالين احدهما ان المثال لا يكون الا ما اضيف اليه لفظ المثال او
 او نحو ههنا اضيف لفظ المثال الى ان زيد قائم وذلك المجموع ليس خبرا واخواتها وثانيهما ان اضافته الى ما
 بعد غير جائز لان كون الشئ مضافا اليه لا يكون الا مفردا وذلك المجموع مركب اجاب بما ذكره قوله حكمه
 كحكمه جواب سواله وان هو ان الامر معين لغوى وهو فرفون كذا واصطلاحى هو صيغة يطلب بها
 الفعل من الفاعل عن المخاطب ولا يستقيم شئ منهما وحاصلا الجواب ان المراد بالامر الحكم قوله
 من كونه مفردا وجملة اه وانما عد هاهنا من الاقسام والواحد التقيد والمثبت المحذوف ومن الاحكام
 نظرا الى ان بين الاقسام تشا وههنا كذلك لانه لا يمكن ان يجمع المفرد بالجملة والنكرة بالمفرد بخلاف
 الاحكام فانها يمكن ان يجمع الا ترى ان الواحد يجمع بالمتعد اذ الواحد اذا انكب يصير متعددا و
 الواحد والمتعد يكونان مثبتا ومحدوا كذا في الزيد قوله والمراد جواب سواله وهو ان استفاد
 من كلام المصنف انه كما يصلح ان يكون خبر المبتدأ يصلح ان يكون خبرا لان الامر ليس كذلك
 لانه يجوز ان يكون خبر المبتدأ متضمنا للمعنى الشرط والاستفهام نحو ان زيد ومن ابوك ولا
 يجوز ذلك في خبر ان اخواتها حاصلا الجواب ان التشبيه باعتبار الاعراب لا الكمال

قوله ولا يجوز اه لان التحقيق واين للاستقها م بينهما متاف وما قيل من ان كلمة ان يقتضيه
صدارة الكلام كما قال المصنف واذ انضمن الخبر المفضل ماله صدك الكلام مثلان زيد وكذلك كلمة من يقتضيه
صدارة الكلام كما قال المصنف اذ كان المبتدأ مشتقاً على ماله صدك الكلام مثله من ابور فلم يبق
الصدارة عند خولان فذ فو لان ان ايض وقعت في صدك الكلام وهو ان نيك قائم كذلك في عهد
الرحمن قوله اي ليس امره اه جواب سوال وهو ان الضمير في قوله الا في تقديمه لا يخلو اما ان
يكون عائدا الى خبر المبتدأ او الى خبر ان كذلك غير مستقيم اما الاول فلانه يلزم انتظام
الضمائر لان الضمير في امره عائدا الى خبر ان واما الثاني فلان حكم التقديم غير متحقق في خبر
ان فلو قال الا في التقديم بئان الضمير كان صوابا فاجاب بقوله ان ليس امره اه حاصله انا مختار
الشيء الثاني لكن المراد بالحكمها عموم ان يكون ايجابيا او سلبيا وحكم التقديم من حيث ٢ ٢
السلب متحقق في خبر ان كما يشهد عليه قوله فانه لا يجوز تقديم قوله كما يتضح في معمولي
الفعل اه لان الفعل قوى العمل فيعمل سواء كان على سبيل الترتيب اي تقديم المرفوع على ٢ ٢
المنصوب او على غير الترتيب كما في الجرو المشبهة بالفعل قوله اي ليس امره اه جواب سوال وهو
ان تعد الاستثناء من امر واحد بغير عاطف باطل الثلاثية بعد المستثنى منها جاب بقوله اے
ليس امره اه حاصله انا لان سلم انه استثناء من امر واحد بل هو استثناء مما بقي من الاستثناء الاول
وهو المنف وهو المستثنى في الاستثناء الاول فلا يلزم المحذو قوله وان من الشعر بحكمة معناه
بالفارسية از جمله شعرت بر آنه حکمت یعنی مثلست بر فن علم و حکمت را نه است حکمت آنچه فی نفس المراد اي
ان شعرتو حکمت یعنی مطابق نفس الامرست والحكمة هو العلم باعيان الموجودات الخارجية على ما هي
عليها فبعض الاشعار قد يكون مطابقا للنفس الامر قوله لتوسعهم اه وذلك لان كل محدث
لا بد ان يكون في زمان او مكان فصا والظرف مع كل شئ كالقريب المحذو ولم يكن احنيا فيدخل
حيث لا يدخل غيره من الاجنب كالجار يدخلون حيث لا يدخل الاجنب اجماع الجار والمجرور
مجرور املنا نسبة الظرف اذ كل ظرف جار مجرور في التقيد والجار والمجرور محتاج الى الفعل كاحتياج
الظرف كذلك في الغفوة قوله الكائنة صفة لا اصلته التي كما وقع في بعض نسخ الكافية بل
هو سهو من قلم الناسخ وذلك لان صلة الموصولة جملة خبرية واما اسم الفاعل والمفعول فيقع
صلة الالف واللام الداخلة عليهما لا غيرهما فكيف تكون الكائنة صلة التي وعلى تقدية
وقوع من المصنف فقول صح وقوع الكائنة صلة التي وما قال في بحث الموصولة من اسم الفاعل

١٤ اي ارجع الضمير الى خبر ان ١٤ قوله ان من البيان لسحرا فقوله من البيان خبر ظرف لانه جار ومجرور معناه با
لفارسية از جمله بيان ست سحر بيان كلاميكه تو ميگوئي از جمله سحرست البيان هو النطق الفصح المعبر عما انضمير معناه بعض افراد البيان
مثل السحر في تحول قلوب الناس ١٤ فانه قيل ان كون الكائنة صلة للموصول هو التي لا يصح لان الصلة اسم الموصول لا تكون الا جملة خبرية
وهي ليست بجملة قلنا لانه خبر لمتداخلة وقد مر في الكائنة والمبتدأ من الخبر جملة خبرية صلة للموصول اما صاحب الجرح

والمفعول یقعان صلتین للالف واللام فقط فهذا الحكم ثابت في اسمي الفاعل والمفعول المجريين
عن الالف واللام والكائنة معروف بها فهو في حكم الجملة الفعلية فيقع صلتها التي قبل الاولى تقدير
للتعلق المنكر لا يلزم حذف الموصول مع بعض اجزاء الصلة وهو كائنة وعدا حذف بعض اخر
وهو قوله نفى الجنس وهو غير جائز عند البصريين قلنا الشارح جور حذف الموصول مع بعض
اجزاء الصلة كما ذهب اليه بعض البصريين قوله اي لنفي صفة الجنس اه جواب سوال
وهو ان لا لنفي صفة الجنس اعني به القيام في لا رجل قائم مثلا لا لنفي الرجل بنفسه فلا يكون
المثال مطابقا للمثل فاجاب بقوله لنفي صفة الجنس حاصله ان المضاف محذوف قبل عليه
اذا قيل لا رجل موجود فليس فيه نفي صفة الجنس لان الخبر اذا كان من الافعال العامة فلا يقال
في انها نفى الصفة بل يقال حينئذ انها لنفي الجنس فان نفى الوجود مثلا يكون نفي الذات في نفس
الامر وان كان الوجود صفة فالاولى ان يقال ان كلمة لا قد يكون لنفي الجنس كما في لا رجل
موجود او ثابت او غيرهما مما يكون الخبر من الافعال العامة وقد يكون لنفي صفة الجنس
كما في لا رجل قائم اقول يمكن ان يقال في لا رجل موجود في لا رجل قائم معان لنفي صفة الجنس
ولكن في الاول يكون نفى الجنس يستلزم نفى صفة الجنس في الثاني ليس كذلك بل فيه نفى
صفة الجنس حقيقة فلا اشكال اصلا كذلك في عبد الرحمن قوله الى شيء اخر فالتدبر في
خبر ان واخواتها وهي رد على الفاضل الهندي فليتامر فيه قوله والمراد اه جواب سوال على
طبق ما مر في خبر ان واخواتها وتحقيقه ايضا على طبق ما ذكرنا من حسن جواب الشارح الجامي والرد
على الفاضل الهندى والسيد السند فلا تغفل عن البيان قوله فانما عدل جواب سوال ظاهر قوله
لاحتمال حذف الخبر اه لا رجل في الدار موجود لان خبر لا يحذف كثيرا وايضا لا عراب لا يكون ظاهرا
في قوله في الدار فيحتمل الصفة ايضا فيكون مثال المصم اولى لان المقص من المثال التوضيح فامثال
الذي فيه احتمالان ليس فيه توضيح كالمثال الذي فيه احتمال واحد وانما غير الاسم ايضا كالخبر
ولم يقل لا رجل ظريف لان مجرد تغير الخبر غير كاف لان قوله ظريف يحتمل ان يكون صفة رجل
على ان يكون محمولا على محله بخلاف ما اذا غير الاسم فانه حينئذ يصير معربا لانه اسم لا واذا
كان مضافا فهو معرب واليه اشار بقوله بخلاف ما ذكره اه لا يقال قد جوف في المعرب ايضا المحل
على المحل فخر جاز ان يكون ظريف صفة في هذا المثال ايضا لاننا نقول المتبادر في المعرب هو المحمل على
اللفظ فان المحل على المحل في خلاف الظاهر لا يقال اذا قيل لا رجل ظريف يمتنع ان يكون ظريف
مرفوع على انه محمول على محله لان رفعه ليس الا للابتداء لا يصح ان يقع رجلا مبتدأ
لانه نكرة لاننا نقول هو صا مح لان يقع مبتدأ لانه تخصص بالعموم كما في لا احد خير منك هكذا

كما اشار اليه في المفعول في بحث المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط في بيان قول المصم وهو قوله وذلك اما
الاسم الموصول بفعل او ظرف آه ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ سهل علينا يا ابي كل صعب بحرمت سيد البرار ١٧

حققہ عبد الرحمن قولہ علی ما هو الظاهر جواب سوال ہوا ان احتمال الصفة في مثال المص ابيض ثابت
وحاصله ان احتمال الصفة ظاهر ان كان جائزا وانما قال ذلك بجواز ارتفاع صفة حملا على الحمل كما
ذهب اليه جماعة لكن لا يقدر مثلا المص لان احتمال الظاهر يكفي لوضوح المثال فحسنه قال فيها انه الضمير
عائد الى الدار في الدار هو مذکور لان هذا الكلام وقع في جواب سوال السائل اذا سال هل في
الدار غلام رجل ظريف كذا قيل ولقائل ان يقول لو كان جوابا له كانت كلمته لا وحده يكفي الاتر
انه اذا قيل هل في الدار رجل فاجاب ان يقال نعم او لا غاية التحقيق قولہ خبر بعد خبر جواب
سوال وهو ان يقال قولہ فيها لا يخلو ما ان يكون ظرفا لقوله ظريف او حالا عن ضمير وعلى كلا
التقديرين يلزم تقييد الظرف بالدار هو غير جائز فاجاب بقوله خبر بعد خبر قولہ لا يتقيد بالظرف
ونحوه لانه يكون معنى المثال ان لا غلام رجل ظريف في الدار لان معناه ان الظرف ثابتة محققة
فيلزم الكذب اذ الظرف عبارة عن الملكة وهي لا يحتاج الى الظرف ونحوه المراد من الظرف
ليست في الدار وفي غير الدار تكون الظرف بالطبع لا اثر الظرف حتى يقال لا يشك بقولنا صايد ظريفا
لانه يقتضيه جواز ان يكون ظريفا في وقت وعلا كونه ظريفا في وقت اخر وهذا ظاهر ايضا فاعلم ما قيل
من انه اذا كان المراد بالظرف هو الظرف العرفية من التكلف في اللباس والطعام والكلام نحوها يجوز
تقييد ما بالدار ونحوه او معناه لا غلام رجل ظريف حال كونه في الدار فيلزم ان هذا ظرف في غير ما
هو غير جائز فيكون معنى المثال ان لا غلام رجل ظريف في الدار لا يكون متصفا بهذين الوصفين فلا
باس لو كان متصفا باحد هما بان كان ظريفا ولم يكن في الدار وبالعكس لم يكن متصفا بكليهما
كذا في عبد الرحمن قولہ وانما تاتي به جواب سوال وهو ان الاصل في العبارة لا يجوز ولا اختصاص لا
حاجة الى خبر بعد خبر اجاب بما ترمي قولہ لئلا يلزم الكذب انما يلزم الكذب لان المحذور خبر
واحد حقيقة كقولك لا باق هذا اسو ابيض حاصل نفى كون غلام رجل جامع للظرف وكونه في
الدار فان قيل جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا منع الاقتصار على احد هما ولا يمنع الاقتصار هنا
على لفظهما قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك كذا في الغاية قولہ كل غلام رجله فان
النكرة في سياق النفي تقييد لعمومها وايضا في نفى جنس غلام الرجل عن كونه في الدار كذب بخلاف ما اذا
اجتمع الظرف مع كونه في الدار كذا في عبد الرحمن قولہ ليكون اه اشارة الى جواب ان حاصله ظاهر قولہ خبر
اه فيلزم انما تاتي به جواب سوال وهو ان الاصل في العبارة لا يجوز ولا اختصاص لا
افضل منك فانه لا يجوز ان يكون من خبره اجاب بقوله هذا حاصله المراد بلا التي يكون لفظ الجنس فذلك
لا التي هي المشابهة بليس قولہ حد فاجاب سوال وهو ان كثيرا مفعول مطلق ليحد ولا يصح الحد عليه
لعدم اشتراك الحد في كثير الجاب بقوله حد فاحصله مفعول مطلق مجازا باعتبار الموصوف المقدر
ويجوز جعله ظرفا اي زمانا كثيرا قولہ اذا كان الخبر عاما وفيه فائدة لا يخفى

لما في من قول من خبره

سأله قلنا لا تقتري بل كن كافيا كذا ذكر جميع هذا ليوافق الجواب مع الرسول على جرمال الواقعة تقرير مولوي عبد الرحيم

وہو الاحتمال زعن مثلاً غلام رجل ظرفیہا ومعنی قولہ اذا کان الخبر عاماً بان لم یکن قرینۃ علی الخصوص لان علی القرینۃ علی الخصوص قرینۃ علی العموم ای علی الافعال العامۃ لان اختیار واحد من الافعال الخاصۃ دون الاخری ترجیح بلا مرجح وضبطہا الناطق فی البیت الفادسیۃ

افعال عامہ نزد ارباب عقول نہ کون است وثبوت است وجود است حصول

قولہ لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي النفي وهو الوجود والحصول لما لم يكن هناك قرينة خصوص حصول امر شامل **قولہ** موجودا ه وانت خير بان سلب الوجوع عن الغيبة لا يكفي في التوحيد لاحتمال الامكان الا ان يقال امكان الوجود يستلزم الوجود فانتفاءه انتفاء الامكان كذا في الزيد **قولہ** لا يظهرون اه جواب سوال وهوان المراد من عدم الاثبات عدم الوجود مع انهم قائلون به حاصله ان المراد بعد ما لا ثبات عدم الظهور لا انهم لا يقولون بوجود الخبر **قولہ** او المراد انهم اه والاو له هو الاصله لانهم قائلون به **قولہ** فيقولون جواب سوال وهوانهم لما كانوا غير قائلين بالخبر فكيف يفيد هذا الكلام وهو قوله لا اهل ولا مال فائدة ٦

تامة وحاصله ان لا معنى انتفي فيكون انتفي فعل ولا اهل والمال فاعله **قولہ** لا اهل يعني يقولون لا اسم فعل بمعنى انتفي فيجب ان يكون مدخول مرفوعا لكن ضعف المص هذا بان اسم الفعل لا يكون على مثل هذا الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعد ما يضيق على فساد هذا القول لان الاسم الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده الا ان الشاهد لم يلتفت الى ٦

هذا الطريق لا نه يجوز ان يكون لا نائبة مقام انتفي كما يكون يا نائبة مقام ادعوا ولو سلم يكون فاعله الضمير اليهم المميز بما بعد والاسم المنصوب بعد ها على التميز بعد والاسم المنصوب بعد ها على التميز كذا في الغفور **قولہ** وعلى التقديرين ام جواب سوال وهوانه كيف يشبه الحرف بالفعل اجاب بما ترمي

قولہ في معنى النفي اه جواب سوال وهوانه كيف يشبه الحرف بالفعل اجاب بما ترمي حاصله ان التشبيه افادة النفي المجز لا بطريق المبالغة والدخول على الجملة الاسمية والفرق بين لا التي لفظي الجنس لا التوسيم بليس ان العموم نص لا يحتمل خلافاً في لا التي لفظي الجنس سواء كانت مستعملة بمن الاستغراقية او لا واما اذا لم يكن مستعملة بمن الاستغراقية فغير نص في العموم فيجوز خلافاً ونقول ان لا التي يشبه بليس نص في النفي المجز لا بطريق المبالغة بخلاف لا التي لفظي الجنس فانه لفظي بطريق المبالغة كذا في الزيد **قولہ** لا خوله لا يقال ان كلامه يقتضي ان تكون الاسم قبل دخوله ما مبتداً وهو باطلاً النكرة لا تقع مبتداً اقول المراد من قوله لا خوله على المبتدأ اه هوان الدخول على ما يصلح ان يقع مبتداً مؤخرًا والنكرة يصلح ان يقع مبتداً بعد دخوله لا تخصيصه بالعموم في مثل ما اخبر منكم كذا في عبد الرحمن **قولہ** هذا شامل اه اشادة الى بيان الجنس والفصل **قولہ** وبما عرفت اه جواب سوال على طبق ما سبق فلا تغفل عن البيان **قولہ** وانما اتى به جواب سوال ظاهر انما تعرض الى النكتة لكثرة الادون مانع ان في ايراد المعرف في مثال توهم ان ما لا يدخل

لاک المنصوبات

قوله ولم افرع اه الشرطية لزومية واللفظ عقلي باعتبار انه التزام المصراع الشرع في المنصوبات بعد افرع
من المرفوعات اما اللفظ العادي وان كان صحيحا ههنا لكن غير معتبر عند ادباب العقول وكونها اتفاقية
لا فائدة فيها فلا يريد انه ليس افرع من المرفوعات سببا للشرع في المنصوبات فلم يصح هذا الشرطية
ولا يريد ايضا ان الفراغ والشرع في ان واحد محال لم يتعرض الى تقديم المرفوعات عليها لانه ظاهر ولا
يحتاج الى البيان لانها عمد بخلاف المنصوبات والمجروبات فانها مفضلتان قوله بما ذكر في المرفوعات
اه من ان المرفوعات جمع مرفوع لامرفوعة فلا تغفل عن ذلك البيان قوله والمراد بعلم اجواب سوال
وهو ان العلم ما وضع لشيء بعينه بوضع واحد غير متناول غيره وعلم المفعولية ليست كذلك لانه يتناول
الحال والتمييز وغيرهما وتقدر السوال بوجه اخر وهو ان تعريف المنصوبات لا يصح على فرد
من افراد المنصوبات لان زيد في رايت زيد من افراد المنصوب مع انه ليس بمشتمل على علم المفعولية
لان ليس في هذا الموضع اسم اخر حتى يشتمل زيد عليه لان ما في ما اشتق عبارة عن الاسم وقوله على
علم اه العلم ايضا اسم فيلزم اشتغال الشيء على نفسه هو لا يجوز وان اشتغل زيد على نفس زيد يلزم اشتغال
الشيء على نفسه هو باطل اجاب بقوله والمراد بعلم اه حاصله ان المراد بالعلم هو العلامة ونصب
زيد في رايت زيد علامة على مفعولية زيد قوله كون الاسم اه جواب سوال مثا ما مر في المرفوعات
وهو ان الاصل الاختصار ولا يجاز في العبارة فلم لم يقل على علم المفعول وحاصل الجواب انه قال
كذلك لثلاثي توهم انه علم لثلاث المفعول مع انه لو وصف المفعولية قوله حقيقة او حكما جواب
سوال وهو انه يمكن ان يقال ان علامة لشيء لا يفك عن الشيء ونحن نجد علامة المفعولية في كثير
من المواضع كالحال وغيرها من المنصوبات وهما ليسا بمفعولين فاجاب بقوله حقيقة اه
حاصل ان الياء مصدكية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كما في المفاعيل الخمسة فان النصب
فيها علامة للمفعول الحقيقي او حكما كالحال والتمييز المستثنى واسم ان غيرها فان النصب فيها علامة
المفعول الحكمي كما في المحققات لكن قيد كحشية مراد آمن حيث انها علامة له فلا يبطل التعريف
بمسلمات في مرات بمسلمات او باحد في مرت باحد بان يقال بان كل واحد من الكسرة والفتحة
يكون علامة للمضاف اليه ايضا فلا يكون علامة للمفعول اذا الفتحة والكسرة فيهما ليتها علامة للمفعول
المضاف اليه لان مرت مضاف الى مسلمات والى احدى بواسطة حرف الجر لفظا كما في مرت
زيد حاصل الجواب ان الامتياز بينهما بقيد كحشية يعنى الفتحة والكسرة كحشية انهما علامتان
للمفعول غير من الفتحة والكسرة للثان هما علامتان للمجروب فلا يبطل التعريف
طرد او اعلم انه قد المنصوبات على المجروبات لان المنصوبات معمولات بالفعل والمجروبات
معمولات الحرف والفعل اصل في العمل فيكون المنصوبات اصلا في المفعولية ولكثرتها والغرة
للتكاثر اجواب سوال هو ان هذا التعريف ليس بجامع لانه يخرج عن الحال المستثنى وغيرهما
من المحققات لانها منصوبات وليست بمفعولات فاجاب بما ترقى قوله ان المنصوب اه

فيه إشارة الى مرجع الضمير الى ان في ارجاء الضمير الى ايهما حسن فيه اما الحسن في الاول فهو بان كلما ورد عليه التعريف ورد عليه لتقسيم هو مرجح اما القبح فيه فهو ان الضمير لا اذا ادين المرجع الصريح الضمير فالارجاع الى الصريح اولى الصريح ما اشتغل لا المنصوب ووجه حسن الثاني بعينه جرح قول الاول ووجه قبح الثاني بعينه جرح قول الاول واما اشتغاله فالاول باعتبار انه مقصوب بالذات الثاني باعتبار انه قريب والاوه هو الاول لان التقسيم انما يكون في المحل كذا في المحل **قال** المفعول المطلق وانما قد المفاعيل على سائر المنصوبات لان سائر المنصوبات يلحق بها ثم قد منها للمفعول المطلق لانه مفعول بلا تقييد بخلاف سائر المفاعيل لان كل واحد منها مقيد بالحرف كالباء اول او مع او فيه ايض ان مفهومه جزء مفهوم الفعل بخلاف المفاعيل لا بدق الباقية لانه لا يكون مفهومها جزء مفهوم الفعل لانه مفعول لغة واصطلاح بخلاف سائر المفاعيل فانها مفاعيل اصطلاحا لا لغة والمفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه في الاصطلاح ما قوت الفعل لفائدة ولم يستل ليد لك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا كذا في العصة **قوله** سمي به في إشارة الى وجه التسمية **قوله** من غير تقييد اه قيل ان ههنا ايض تقييد وهو قوله المطلق كما في سائر المفاعيل قلنا هذا بيان الاطلاق لا القيد فانهم **قوله** لا بعد لتقييد بواحد منها اه فان قيل الاصل ان يصدق القيد على المطلق كالرقبة المومنة يطلق على مطلق الرقبة ٦٦ فينبغي ان يصدق سائر المفاعيل على المفعول المطلق والا يلزم صدق القيد بدن المطلق وهو باطل ويمكن الجواب عنه بان له معروفيه وبه في المفاعيل الباقية لا يكون قيد حتى يلزم صدق القيد بدن ٦٦ المطلق بل ههنا الامور معتبرة في نفس الامور معتبرة للعام وهو المفعول كذا في عبد الرحمن ونقول صدق القيد على المطلق قاعدا اكثرية لا كلية فلا يرد الاعتراض **قال** فاعل فعل مذكوره اه فان قيل ٦ تعريف المفعول المطلق لم يصدق على المفعول المطلق للفعل المنفرد كقولك لم يضرب ضربا لانه لم يفعل فاعل فعل مذكوره وايضا ان التعريف لم يصدق على المفعول المطلق للفعل المجهول نحو ضربت ضربا فان مفعول مطلق ولم يفعل فاعل فعل بل مفعول فعل مذكوره وايض لم يصدق على ضربا في نحو زيد ضربا ضربا فانه مفعول مطلق ولم يفعل فاعله بل بالصفة لجيب عن الاول بان المراد بفعل الفاعل اياه اسماحه اليه وهو اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وعن الثاني بان المفعول لما قام مقام الفاعل اخذ حكمه فكان فاعلا وعن الثالث بان المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو المحل لا الاصطلاحى هو الاسم لانه ما فعله فاعل المحل كذا فيتناول اللغوي والاصطلاحى الصفات كذا في الزيد **قوله** والمراد به جواب سوال وهو ان هذا التعريف لم يصدق على موتا وجسامته وشرافة كما في نحو مات موتا وجسم جسامته وشرف شرافته فان كلامها مفعول مطلق وليس من جنس ما فعله فاعل فعل مذكوره بل فعل الله سبحانه مع ان المتبادر من هذا الفاعل ان يكون موجلا اياه ومؤثرا فيه لاجاب بما ترى وحاصل ان المراد بفعل الفاعل قيام الفعل بالفاعل سواء كان موجلا لذلك املا **قوله** بحيث يصح اه قيل اذا كان المراد بفعل الفاعل قيامه به خرج عنه ما ضرب ضربا لقيام الفعل به لا اتفق الفعل عند ارجاء المراد بالاستدلال اعم من ان يكون بطريق النفي والايجاب **قوله**

الضربان کان هو التادیب بحسب الحقیقة لکن لم یذکر التادیب من حیث انہ هو الضرب بل من حیث انہ
 علته **قوله** وكذلك اہ جواب سوال وہو ان هذا التعريف ليس بما نريد لصد على كراهته في نحو كرهت
 كراهتي فانه مفعول به لا مطلق مع انه من قبيل ما فعله فاعل فعله مذکور فاجاب بقوله وكذلك
 حاصله ان للكرامة اعتبارين احدهما بمعنى الشيء المكروه والثاني بمعنى الكراهية فبا اعتبار الاول
 خارج وبا اعتبار الثاني داخل ليس بخارج فانطبق الحمد على الحمد **قوله** حامعا وما نعا له يخرج
 تاديبا وكراهية باعتبار الثاني ودخوله باعتبار الاول كذلك في وجیه الدين قال الله وقد يكون اہ فيه
 اشارة الى التقسيم وحاصله ان مفهوم الفعل ان كان متحدا مع المفعول المطلق فتاكيد والا بان
 كان فيه زيادة على العدد ولا فنوعی **قال** للتاكيد اى لتاكيد ما هو المسند حقيقة لقوله
 ضربت ضربا فان لتاكيد الضرب الدلول عليه بضرب لا لتاكيد لزمانه ولا سناد فلو جعل التاكيد للفعل
 فهو مسامحة من قبيل اطلاق الكل على الجزء لان المتبادر من الفعل هو المجموع ثم اعلم ان التاكيد لامرين
 اما الرفع توهم السهو والتجوز فانه اذا قيل ضربت يتوهم ان الضرب من المتكلم على السهو ثم اذا قيل ضربا
 زال ذلك التوهم ايضا فان يكون الضرب من المتكلم على سبب التجوز بان المتكلم لم يضربه ولكنه امره
 بالضرب فقال الضرب تجوز الامر بالضرب تجوزا ثم اذا قيل ضربا زال ذلك التوهم **قوله** ان لم يكن في
 مفهومه اى مفهوم المفعول المطلق زيادة على الحد الذى يفهم من الفعل فايد فم ما قيل من ان
 العبارة تدل على ان كلما يفهم من الفعل يفهم من المفعول المطلق للتاكيد **قوله** ان دل على بعض
 انواعه اى اودل على جميع انواعه فلمقم ان لفظ البعض ليس للحصر لكنه لبيان اقرب مراتب الانواع لانه
 لا بد في وجود المفعول المطلق النوعي من وجوب البعض كماله في تحقق التنازع من وجود الفعلين فانه
 ما قيل من انه يخرج المفعول المطلق الذى يدل على جميع الانواع كما في قوله ضربت زيداً بجميع انواع
 الضرب اوضحه ان كل انواع الضرب ويمكن ان يجاب عنه ايضا بان المقص هو الدلالة على بعض انواع
 فقط والدلالة على بعض انواعه ضمن الدلالة على جميع انواعه فلا يخرج المفعول المطلق الذى
 يدل على جميع انواعه كذلك في عبارة **قوله** للتاكيد اہ جواب سوال وہو ان تعد الامثلة باطل
 لان المثال للتوضيح والمثال الواحد يكفي له كما ذكره غير مرة فاجاب بآية وهو ان تعد الامثلة
 باعتبار تعد المثال **قوله** اى الذى للتاكيد اہ جواب سوال وہو ان لفظ الاول يثنى ويجمع
 حيث يقال اولان ولون اجاب بقوله اى الذى اہ حاصله ان المراد بالاول هو القسم الاول لا لفظ
 الاول **قال** لا يثنى ولا يجمع اہ فالتقدير ان قوله لا يثنى مستغن عن قوله لا يجمع لكونه فرعاً للثنى في
 التحقيق قلنا لا يلزم من قوله لا يثنى اہ انه لا يجمع كما في اجمع فانه لا يثنى مع انه يجمع على اجمع الا ترى
 انهم اکتفوا في تاكيد التثنية بكلا واجعون او ذكر الجمع لزيادة التوضيح لا لعدا شمول التثنية له **قوله**
 لانه دال على الماهية المعرات اى على الماهية المطلقة والا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل
 بخلاف التثنية والجمع لانها لا يمايد لان على الماهية المقيدة بالتعد وجب الحصر من المفعول المطلق لا يخلو

لا یكون فی مفهوم زیادة علی مفهوم الفعل وکان فالاول للتأكيد الثاني لا یخلو اما ان یقصد به الا نوا
او العد فالاول للنوع والثاني للعد **قوله** الا اذا قصد له ليس هذا استثناء من قوله فالاول لا یتنی
ولا یجمع لانه اذا قصد به النوع او العد لا یكون للتأكيد بل هو للنوع والعد بل هو استثناء من قوله فلا یقال
جلست جلوسین أو جلوسات کذا فی عبد الرحمن وایض جواب سوال وهو ان هذا حکم علی الإطلاق غیر
صحيح لان فی قصید النیر والعد یعم ثنیتی فجمع فاجاب بما ترے قوله بغير لفظه اه وحينئذ کان ابلغ
واشد مما کان بلفظه کذا فی الغفران لکن هذا عند الماذنی والمبرد والسيوطي والكسائي ووجه هملانه ۲۶
منصوب بفعل ظاهر لان التقيد خلاف الاصل لا یصار اليه بلا ضرورة داعية کذا فی الرضى والغرض من
هذا القول الرد علی سیبویه فاندفع ما قيل من انه لا حاجة الى ذكره بعد ما قال بمعناه فی التعريف لانه
اذا کان بمعناه کان مفعولا مطلقا سواء کان موافقا للفظ فعله ولا الا انه هو اکثر ما هو مغائر للفظ
فعله لانه کلمة قد للتقليل ويمكن ان یجاب بان ايراده الرد علی مذہب سيبويه لا یقتضی ان لا یلتزم بالمدکور
کما ذکر بقوله وسيتبين قد لا عاما ولا وایض يمكن الجواب بان قوله قد یكون عطفا علی قوله لا یتنی ولا
یجمع الاول قد یكون بغير لفظه فهو لدفع ان کونه للتأكيد یجب ان یكون بلفظه لان التأكيد لمعنوی
بالفاظ محصورة واللفظ لا یكون بغير لفظه **قوله** وقد یكون اه کلمة قد ههنا للتقليل لانه انما کثیرا فی نفسه لکنه
قليل بالاضافة الى ما اذا کان بلفظه او للتکثیر مجازا کما فی قوله قد نزلت ثقلب وجهک کذا فی الغفران **قوله** ی
مغائر اللفظ فعله اه جواب سوال هو ان لفظ الغير یجوز ان لا یغیر جاء به المعنی الجاد المجزوم متعلق بکائن
وهو یكون فحينئذ لا یطابق للمثال ان لفظ الفعل مدکور مع المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا اجاب بقوله ا
مغائر احاصل ان الباء ثابتة والغير بمعنی المغائرة **قوله** اما بحسب المادة جواب سوال هو انه ان ارید بالغير
المغائرة صیغته یجب ان یكون ضربت ضربا من هذا القبيل لتغائر صیغته وان ارید بالغير المغائرة مادة
یجب ان یكون قوله انبث الله نباتا من هذا القبيل وحاصل الجواب انه يمكن ان یراد بقوله بغير لفظه المغائرة
مادة وبابا فینید فی فیه قعدت جلوسا وانبت الله نباتا اما الاول فلتغائر المادة واما الثاني فلتغائر الباب
لا یقال لا یكون قعدت مع جلوسا متحدا بحسب الباب لان قعدت من مضمو العین کتصر وجلس من
مکسور العین کتصر لا نأقول معنی الاتحاد بحسب الباب ان یكون کلاهما من الثلاثی المجزوم والمزید
لانه مبني علی ان باب الثلاثی المجزوم بابا واحدا علی ان المقص هو الاتحاد فی الماضي وان کان
الاختلاف فی المضارع ومعنی المغائرة بحسب الباب ان یكون احدهما من الثلاثی المجزوم والاخر من المزید فیه
کما فی انبت الله نباتا کذا فی عبد الرحمن **قوله** قعدت جلوسا صحته هذا المثال مبني علی علة الفرق بین
القعود والجلوس هو المراد ههنا وما اذا کان القعود بعد لا صطباع والجلوس بعد لا یقام فلا یصح التمثیل
کذا فی العصمة **قوله** بقوله اه خلافا للماذنی والمبرد والصيرافي فانهم یقولون انه منصوب بفعل الظاهر
لان الاصل عند التقيد الا للضرورة **قوله** وجلست جلوسا فان احدها تأکید لاخر فلا یراد ان یراد احدها
مستدل فان کلها بمعنی واحد بخلاف انبت الله نباتا لعد صحته المعنی بآن تقدیر یثبت کذا فی

مع کونه دل علی وقوع تومر التومر لان ان التومر لفظ واحد علی عدم التهجئة بوزن

عبد الرحمن فيشكل بنحو اختلفت بيننا اذ لا فعل له من لفظه الا ان يقول ان المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه الا اذا لم يكن له فعل من لفظه فخرج كونه من غير لفظه جائز ضرورة وانما لم يرد المصريح للمغايرة بحسب الباب مثالا تنبيهها على قلة هذا القسم **قوله** الناصب للمفعول المطلق آه جواب من اسئلة ثلاثة الاول ان البحث عن حذف الفعل اشتغال بما لا يعنى لان الكلام في المفعول المطلق لا في حذف الفعل فالمناسب كره في القسم الثاني والثاني ان هذا القول لا يتناول ما اذا كان عاملا للمفعول شبه الفعل من اسم الفاعل وغيره والثالث ان قوله قد يحذف الفعل القيام القرية جواز قد ذكر المصنف في ثلاثة مواضع الاول في المرفوعات والثاني ههنا والثالث في المفعول به فلم لم يكتف باحدها اجاب بقوله الناصب اما حاصله ان المراد بالفعل ليس مطلق الفعل حتى يلزم ما ذكر بل الناصب للمفعول المطلق الذي يكون البحث عنه عن متعلقاته فانه فعل الاول ايضا ليس المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي بل بالفعل اللغوي اعني به الدال على الحذف فيعم الفعل واسم الفاعل وغيرهما ولا يرد الاعتراض الثالث لان الفعل ههنا ناصب للمفعول المطلق وفي المرفوعات دافع للفاعل في المفعول ناصب للمفعول به **قوله** قيام قرية قد وما فيه من اللام الوقت لا للاجل فلا يرد ما في هذا المقام **قوله** قد ما آه جواب اسئلة هو اقول مشتق على القدم لا على لفظ الخير فكيف يكون هو مفعولا فاجاب بقوله قد ما حاصله ان مفعولا لم يستلحزا باعتبار الموصوف المحذوف وهو قد ما لان الصفة والموصوف واحد في الحقيقة لكن حذف الموصوف واقام الصفة مقامه تسميته بابا للمفعول المطلق مجازا ونقول ان مفعوليت باعتبار المضاف اليه هو مقدّم لان اسم لتفضيل له حكم ما اضيف اليه لان اسم التفضيل اذا اضيف الى شئ فهو مجزئ بعض عن المضاف اليه من افرادة لان القدم عام من الخير الشر الخير بعض الاثنين **قوله** مقدّم مفعول مطلق ومصدق **قوله** احذف هذا مثالا من في المرفوعات اسئلة وجوابا **قوله** اسما عيا آه جواب الظاهر هو ان قوله سما عاصفة المحذوف والصفة محمول على الموصوف وههنا لا يصح الحمل لان لا اتحاد بين المحذف والسماع في الخارج اجاب بقوله لا سما عيا حاصله ان قوله سما عيا مجزئ بياء النسبة فيجوز يصح الحمل وحذف بياء النسبة كثير بينهم **قوله** موقوف على السماع آه جواب الاول هو ان حذف الفعل في قوله قياسا ايضا مسموع من العرب فخرج ذكر واحد هما بعد الاخر مستكرا اجاب بقوله موقوف وا حاصله ان المحذوف السماعي هو ان يوقف المحذوف بالسماع ولم يوجد له قاعده يعتم بها المحذوف بخلاف المحذوف القياسي الذي يوجد له قاعده يعتم بها المحذوف بغير السماع فاذا كان الامر كذلك قل كره غير مستغن عن الاخر فلم يلزم الاستدراك **قوله** واجزئ قطع الانف فان قيل لا يجزئ بالدال المهملة قطع واحد من المذكورات واجزئ بالدال المعجمة قطع جميع المذكورات فيما نحن فيه جلد الاول دون الثاني فلا بد للشايع ان يذكر كلمة وفي قوله قطع الانف آه اي لا بد ان يقال قطع الانف او الاذن او الشفة واليد قلنا ان هذه العبارة محمولة على مذهب من لا يفرق بينهما اي كل واحد منهما بمعنى قطع احد اثنى في العبارة على مذهب من هو قائل بان يفرق بينهما والآخر

٢٤
الاستعداد
وهو ان يثار
مثلا المحسنى
الذى وقع تحت
بعد النسخه وادخل على
الاسم كى يكون
جزء من
وكبرجسكا
هذا شانز و
هو واجب
المحذوف
وكلا هاتين
نسخه

یہ خود جیڑ نہیں ہے

[illegible]

فی قولہ الشارح یغنی او فلا یدل الاعتراض **قولہ** فانہ لم یوجد لہ هذا دلیل ان عمو المفہوم ضمنا و هو ان
 هذا المصادر محاذ فعلہا وجوباً سماً عافاً نقیلاً ان فی الحذف القیاسی ایضاً لم یوجد الا **افعال**
 العاملة فی المصادر فلیزم ان ینکون مثلاً وجوباً محذوف سماً عافاً و لیس كذلك قلنا ان المراد انہ لم یوجد
 کلامہم استعمالاً لافعال البعاملة فی هذا المصادر ولم یوجد قاعداً یعرف المحذوف لکن ترک الشارح هذا القید
 اکتفاء بما سبق فی تفسیر قولہ سماً عافاً و یقال ان فی الحذف القیاسی دفع الایجاب الکلی لا السلب الکلی ولو
 سلم فقولہ المحذوف فی القیاسی بسبب ضابطہ کلیة فالفرق بین **قولہ** من کلام الفصحاء بلہو من کلام
 المولدين من العرب و حاصل الجواب الاول ان استعمال تلك المصادر مع الافعال العاملة لیس من کلام
 العرب کلامنا فی استعمال الهم لا استعمال المولدين من العرب حاصل الثاني ان المحذوف لیس واجباً مطلقاً
 بل مع اللام للثقل بل لا یخفى ان الجواب الاول بعيد ان کان موافقاً لما ذکرہ المصنف و الجواب الثاني یقتضی
 ان یقر فی المثال حمل لا و شکراً لہ عجباً باللام یجاء باللام مراد فی هذا الامثلة لکن ترک المصنف للاختصار **قولہ**
 فیما استعمل باللام اء ما قالوا الحمد حمل و شکرتہ شکراً لہ لیس بمستعمل مع اللام فلا یدل الاعتراض امثلة المصنف مستعمل
 مع اللام لکن ترک اللام للاختصاص **قولہ** وقد یحذف الفعل آء فیلشارة الى ان قوله قیاساً عطف علی
 قوله سماً عافاً فیکون تقدیرہ جواباً قیاسیاً **قولہ** الناصب للمفعول المطلق جواب عن اسوثة ثلاثة کما مر انفا
قولہ ای حذف جواب سوال ہون قوله قیاساً مفعول مطلق لقوله یحذف هذا المفعول لا یصح لان
 معنی الفعل غیر مشتمل علیہ فاجاب بقوله حذفاً حاصلہ انہ مفعول مطلق باعتبار الموضوع المحذوف
 و هو حذف **فأجابه** جواب سوال کما مر جواباً و سوالاً فی المرفوعات **قولہ** ای حذف قیاسیاً
 جواب سوال کما مر انفا بقوله سماً عافاً و انما عاد الشارح قوله حذفاً تنبیہاً علی ان ذکر الصفة بدون الموضوع
 غیر مستحسن قوله یعلمہ اشارة الى تفسیر القیاسی **قولہ** متعدی جواب سوال ہون یقال ان الاصل فی
 العبارة الایجاز والاختصاص فلا بد للمصنف ان یقر قیاساً فیما وقع مثبتاً بعد لفظ آء لان المقصود من حذف
 الوجہ القیاسی هو یحصل بهذا القول فلا حاجة الى قوله فی مواضع و ایضاً الى قوله منها فاجاب بقوله
 متعدی حاصلہ ان فی ايراد المتعدی بعد المواضع الى كثرة هذه المواضع وقوله منها ففیہ إشارة الى ان
 ما اورد المصنف بعض منها **قولہ** موضع آء جواب سوال ہون کلمة ما لا یخلو اما ان ینکون عبارة عن المفعول
 او عن الموضوع او عن شئ ثالث الکلی اطر فعلی الاول لا یصح التحمل لان لفظ منها بمعنی البعض هو ہنما مبتداً
 وقوله ما وقع خبرہ والخبر اذا وقع جملة فلا بد فیہ من العائد ہنما لم یوجد علی الثاني لا یصح ان ینکون الضمیر
 فی وقع راجعاً الى کلمة ما لان الضمیر فی وقع راجع الى المفعول المطلق لا الى الموضوع و علی الثالث لا بد من بیانہ
 و ہنما لم یوجد لبيان اجاب بقوله موضع حاصل ان المراد هو الشق الاول و لکن ذکر الموضوع مقدر ہنما و الثاني
 والضمیر راجع الى المفعول المطلق لا الى ما والعائد محذوف لکن الشارح اختار الاول لان المتبادر من ان
 الضمیر فی وقع الى ما کما ینکون فی امثالہا کذلک فالحاصل ان العائد عام من کولاً کان او مقدراً و
 ہنما من قبیل الثاني فیکون تقدیر العباء ما وقع للمفعول المطلق فیہ آء فی ذلك الموضوع و تقدیر العائد شائع

قوله اي مفعول مطلق تفسير لكلمة ما قيل ان قوله وقم مذكورا في المتن فلم ذكر في الشرح ثانيا قيل فيه
 اشادة الى ان اعادة الموصوب **قوله** اريد اثباته جواب سواله وان في كلام المص
 ثبت التناقض لان المتبادر من قوله مثبتا ان لا يكون للمفعول المطلق افعالي في كلام المنف ويفهم من قوله
 بعد لنفي وقوعه فيه ثبت التناقض **فاجاب قوله** اريد اثباته وحاصله ان المراد من قوله ما وقع مثبتا اذا اثباته
 ولا يبعد ان يقع المفعول المطلق في الكلام المنف وايراد اثباته بكلمة لا اي ان مثبتا لا يكون بالمعنى الاصطلاحي
 وهو ما ليس فيه نفى في استعماله لا بالمعنى اللغوي اي ثابت كرهه بل بهنا اريد اثباته **قوله** داخل على اسم آه
 جواب سواله وان قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه في قوله بعد معنى النفي في يرد عليه بقوله ما ستر الا
 سيرا فانه مفعول مطلق وقع مثبتا بعد النفي مع ان حذف فعله غير واجب فاجاب بقوله داخل على اسم حاصله ان
 قول المص داخل على اسم لا يكون خبرا عنه صفة لكل واحد من النفي ومعنى النفي فلا يرد الاعتراض قوله اي في
 موضع الخبر آه جواب سواله وان ينقض بقوله نعم اذا دكت الارض كاد كالان المصد وقع مكررا ولم يجب
 حذف فعله فاجاب قوله ان في موضع آه حاصله ان المصد في هذه الآية وان وقع مكررا لكنه لم يقع في موضع
 الخبر اذ ليس قبله اسم مقتضى الابتداء في الارض مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اذا دكت آه يعني بشك شئ
 كذا في غير موضع **قوله** وانما جمع آه جواب سواله وان الضابطة الثانية مستقلة فلم يفصل الثانية
 عن الاول بقوله ومنها فاجاب بقوله وانما جمع آه حاصله ان الجمع بينهما للاجتماع بينهما في
 الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فصا الضابطة واحدا **قوله** تسير سيرا فاجاب بقوله تسير سيرا فاجاب بقوله تسير
 مفعول مطلق لا نفي مما فعله فاعله فعل من كثر ايض ليس معنى الفعل مشتقلا عليه لان فاعله سيرا فاجاب بقوله تسير
 لا المخاطب قلنا ان اطلاق المفعول المطلق عليه مجازا باعتبار المضاف لانه في الاصل ما انت الا تسير سيرا مثل
 سيرا فاجاب بقوله تسير سيرا فاجاب بقوله تسير سيرا فاجاب بقوله تسير سيرا فاجاب بقوله تسير سيرا فاجاب بقوله تسير
 المطلق فاطلاق المفعول المطلق عليه مجازا **قوله** وانما اورد مثالين آه جواب سواله وان قوله تسير سيرا فاجاب
 بقوله بعد لنفي مثالان ولقوله بعد معنى النفي مثلا واحدا وايضا ذكر لقوله مكررا مثلا واحدا فاجاب
 بقوله وانما اورد مثالين آه **قوله** وانما انت سيرا وفيه معنى النفي لان فيه نفى مع الاثبات ومعنى النفي ايض
 كذلك مثل قوله زيد قائم لا قاعدة والقرينة على وجوب حذف المفعول المطلق نفسه لان النصب يقتضي
 الناصب نفسه قائم مقامه فعلم ان الفعل ههنا محذوف وايضا القرينة في الصيغة الاولى كلمة ما لانها
 مشابهة بليس يقتضي الاسم الخبر فاسم موجود وهو لفظ انت وخبره ليس بوجود ولا يصح خبرية
 سيرا لانه حينئذ يلزم حصر الصفة على الذات وهو باطل فعلم ان خبره محذوف وهو تسير وقوله وانما
 انت سيرا بمعنى النفي فلا حاجة الى بيانه والقرينة في صيغة التكرار لفظ زيد فانه مبتدأ عيقتضيه
 الخبر ولا يصح ان يصير سيرا خبرا لانه لا يلزم حصر الصفة على الذات وهو باطل فعلم منه
 ان خبره محذوف في تقديره زيد تسير سيرا على ان الحذف ههنا واجب لان كلمتهما مع
 الاستثناء في الاول التكرار في الثاني بيان ذكر الفعل لان المقم من النفي مع الاستثناء والتكرار

توصيف الشيء بالذم أو الاستمرار وذكر الفعل يدل على التجدد والتحدث وبينه ما منافاة فوجب خلاف
 الفعل الثلاثي من المناقاة ظاهر **قوله** أي موضع جواب سؤال الكامر غير مرة **قال** المتقدم بيان للواقع فإن
 للتقصير لا يكون إلا بعد الأجل أو احتراز عما قد التقصير على الجملة مثلاً ما تمون منا وما تفتن فدا
 نشد الوثاق وإنما اشترط تعدد الجملة لأن النقد الحق بالعوض من حيث وقوعه في محل المعوض عنه **قوله** المراد
 بمضمون الجملة آه جواب سؤال هو المضمون يعني على ثلاثة أقسام مضمون الفعلية وهو المصك المأخوذ من الجزء
 الأول والمضام إلى الجزء الثاني مثل قولك ضرب زيد أي ضرب زيد فضرب مصك مأخوذ من الجزء الأول
 وهو ضرب ومضام إلى الجزء الثاني هو زيد مضمون الجملة الاسمية وهو المصك المأخوذ من الجزء الثاني للمضام إلى الجزء
 الأول مثل قولك زيد قائم أي قيام زيد فقيام مصك مأخوذ من الجزء الثاني وهو لفظ قائم ومضام إلى الجزء
 الأول هو لفظ زيد مضمون مطلق الجملة هو المصك المأخوذ من الجزء المشتق المضام إلى جزء الجاء مثلاً ما صر في
 المثالين الأولين لأن المطلق عام من المقيّد فأي معنى مراد ههنا فاجاب بقوله المراد بمضمون الجملة آه حاصله أن
 المراد بالمضمون مضمون الفعلية لا الاسمية والمطلقة كما فهم من المثالين أمّا قد التاخر تفسير المضمون ليعرف به الترتيب ذكر الإثر
 ليعرف به التفصيل وإنما تعرض في تفسير الجملة وإن كانت مضافاً إليه مضمون يتقدمه اللام لأنها ظاهرة فلا حاجة إلى تفسيرها
 قوله مصك ها أي المصك المفهوم منها في العبارة مساحته فلا بد أن لا يكون للجملة مصك فان قيل لا ثم ذكر كوفي العبارة
 قبله مضمون الجملة فإنه مقدّم بحسب الترتيب فلا بد من ذكره مقدّمًا أجيب بأن معرفة المضام موقوف على معرفة المضام إليه أو لا
 يمكن الجواب من أن اثر الشيء إنما يكون بعد معرفة ذلك الشيء مع قطع النظر عن كونه مضافاً إليه بهذا الجواب
 سقط ما يقيم أن التقصير مقدّم على الباقي من القيود فلا بد من بيانه ولا لأن التقصير إنما يكون بعد معرفة الشيء
قوله إلى الفاعل كان مناط الفائدة الفاعل وإلى المفعول كان مناط الفائدة المفعول كما في قوله أصبحت مع
 زيد مسرّاً فاما أن ينفعه وينفعك فان مضمون الجملة ههنا صحبة زيد في وقت السرور والإثر أثرها قوله
 قوله نعم جواب سؤالين أحدهما وهو أن مثل مضاماً وما بعد مضام إليه المضام لا يكون إلا مفرداً وههنا جملة ثانياً
 أن المثال لا يكون إلا مضافاً إليه لنحو المثال ليس بمفعول مطلق بل جملة حاصله أن المضام إليه المثال هو القول
 هو مفرد والجملة مقول القول **قوله** أي بعد شد الوثاق آه إشارة إلى أن بعد مبنى على الضم تحت المضام إلى القول
 هن الغرض والمراد بالغرض الحكمة فأنفع ما قيل أن أفعال الله تعالى لا يكون مغللة بالأغراض بعد احتياجه
 إلى الغرض وإنما وجبت في الفعل للقرينة وساد مسدداً ما للقرينة في نصب المفعول المطلق لأنه يقتضيه التاميم أما
 ساد مسدداً فهو بنفس الجملة المتقدمة كمال المناسبة بينهما في جهة أنه لتفصيل أثر مضمونها والقرينة هي الجملة المتقدمة
 لأنها تدل على مصك ها ومن مصك ها انتقالاً لأن هن فائدة وفائدة ليست إلا مضاداً لك الأفعال أن نفس
 الحدث وهو المنفرد عطف على نفس الحدث تدل على فاعل الحدث والفاعل تدل على الفعل فعمله أن حث الفعل وجوباً
 باعتبار القرينة وهي الجملة المتقدمة ساد مسدداً وهو نفس الحدث بهذا ظهراً أن النخلة لا يشترط أن تكون النائب
 مناب للحدث بعد الحدث إلا أنه مناسبتة تقوم مقام الحدث فلو عتقدت أو تأخر ههنا اعتراض هو أن الواحد
 من مناب فلا علمه بغير تفصيل لا ثم مضمون الجملة بل مجموعها والمفعول واحد منها أجيب بأن المثال هو مجموعها لا

کواحد منها ویصح اطلاق المفعول المطلق علی مجموعهما لانه اسم جنس یطلق علی القلیل والکثیر **قوله**
ای من تلك المواضع فی إشارة الی بیان المرجع وانما زاد الشارح لفظ تلك وان لم یکن هو من المرجع لا یرفع
الضمیر هو المواضع دون لفظه ففي زیادته إشارة الی ان الضمائر كلها یشير بها إشارة ذهنية بالوضع واسم
الإشارة كلها وضع للإشارة الحسية ولفظ تلك من أسماء الإشارة فلهذا زاد الشارح لفظ تلك یشير بها الی المرجع
إشارة حسية لوقوعه مرغوبا فی القلب **قوله** لان يشبه بجواب سوالین احدهما وهو ان التشبیه نسبة بین
المشبه والمشبیه فان ارید بالنسبة هو المشبیه فی یوافق المثال مع الممثل فان اريد لمشبیه فلا یوافق وثانیهما
ان قوله یوهم ان المفعول المطلق للتشبیه کالكاف مع انه لیس كذلك اجاب بما تری وحاصله ان المراد من
التشبیه العشیبة فان قیل ان مثل مررت بر فاذا له صوت مثل صوت حمار من افراد هذه القاعدة مع ان المفعول
المطلق فی التثبیه شیء بشیء لان یشبه الشیء فالاولی ان یارب قوله للتشبیه المفعول المصدق ای ما وقع
فی الکلام لاجل التشبیه سواء کان مشبها بالواله التشبیه کما فی له صوت مثل صوت حمار لا یجیب ان هذا التركيب
لا یجوز لوجوب حذف المضاف لانه قد جرت عادتهم علی حذف المضاف والمصدق فی موضع فان قیل ان
المفعول المطلق لیس مثالا لمتن بمشبه قلنا هذا مفعول مطلق باعتبار **قوله** صوحن آه
بالنصب علی انه مفعول عند الخلیل وبهذا الاعتبار وقع الاحتراز عنه بقوله للتشبیه لانه وان کان
مفعولا مطلقا فی حالة النصب لکن لم یقع للتشبیه فلا یجیب حذف عام لها وعند سیبویه یجوز فی مثله
الرفع علی انه بدل من الضمیر الاول وصفة باعتبار الوصف وهو حسن او تأكيد لفظی وحاصل الاختلاف
فی الصوة الثانیة انه قال سیبویه یجب الرفع علی البدل لیه الوصفية لان الثانی مع وصفه شیء واحد ینفید ما
لریفد الاول فهو لیس بتأكيد وایضا لا یصح ان ینفید الوصف لانه لا ینفید الا بالصدق الاول لا ینفید الا بالصدق
علی الصفة وهو غیر جائز لما حاصله ان الترتیب عند ذکر التوابع تقدّم الصفة علی التأكيد هکذا
الحال فی الامثلة المذکورة فی الفوائد الضیائیة فالتشبیہ لان هذا قد خرج بکلمة ما باعتبار انه بدل من الضمیر
الاول المفعول المطلق وکلمة ما عبارة عنه فخرج الاحتیاج الی اخرجه بقید التشبیه قلنا المراد بکلمة المفعول
المطلق الاصطلاحیة یعنی ما یصلح للمفعولية لا بالفعل وقوله صوت حسن یصلح لانه اذا قیل لزيد صوت
فخرج یقال کیف صوته فیقال فی جوابه یصوت صوة حسنا **قال** علا جا وهو ما یحتاج فی حصوله الی تحویل
عضو من الاعضاء كالضرب والشم وغير العلاج ما لا یحتاج الیه کالعلم الظن **قوله** آحالة فیہ اشار
الی ان علاجا منصوب علی الحالیة وهذا الحال الضمیر المستکن فی وقع **قوله** الاعل فعل آه جواب سوال
هوان حالیه قوله علاجا عن الضمیر لفظ وقع لا یصح لان الحال محمول علی ذی الحال فلهذا لا یصح الحمل
لان الحمل یقتضی الاتحاد بالذات والقارئ بالاعتبار فیما نحن فیه لیس كذلك لان المفعول المطلق وللشأن
المذکور الیس فعل الجوارح لانه هنا هو الصاد والواو والتاء فی قوله صوت حمار وهذا کما فی لیس فعل الجوارح
فلا یصلح الحمل فاجاب بقوله الاعل فعل آه وحاصله ان المراد بقوله علاجا محمول المفعول المطلق وهو فعل الجوارح
لان من لولا الضمیر هو بانک من فعل الجوارح فلا یدل الاعتراض **قوله** هذا یصلح آه بالرفع یحتمل التاکید

نلاحظ جواب
عن دار الرضی
واردة فی المتن
لا یصح فاجاب
بقوله
ارجح فاصح
الاعلان بعد
من الجواب
الرد من الخلق
نقد الجواب
فیملح الی
واردة فی المتن

والبدن والصفة والنصب على المصداکة كما مر تفصيله **قوله** لان الزهلا لان الزهلا تدل على ترك الزينة والهاء تدل على ترك الهواء والدال تدل على ترك الدنيا وترك هذا الاشياء لا يكون الافعال القلبية لان الزهلا هو الاجتناب من المناهي فهو من افعال القلوب وان كان يظهر اثره في الجوارح قوله واحتذر به آه لان صوحار في قوله صوزيد صوحار لم يكن اقعا بعدا بحجة لان صوزيد مضى او مضى اليه الصوت الثاني مرفوع عند بعض على انه خبر صوزيد منصوب عند البعض على انه مصدق فعل محذوف جواز وخبره محذوف فقد صوزيد حال كونه يصو صوحار واقع على ان يكون بحجة حال العين والجملة صفة زيد الاختلاف عنه افع على تقد كونه منصوبا على المصداکة لا على تقد رفعه على الخبرية قوله كائن فيلشارة الى ان قوله بمعنى ظرف مستقر صفة بقوله اسم باعتبار المتعلق قوله بعنا ما ي بمعنى الاسم لان معنى الاسم معنى المفعول المطلق احد **قوله** صر صوحار والصوام مرفوع على انه مبتدأ اخر بترك العاطف فيلبد غلط او منصوب على انه مفعول مطلق اي يصو صوحار **قوله** الذي قام به جواب سواك هو ان صاحب بيت عمل في ذوى الرحم وصاحب هذا الاسم هو زيد لان الضمير في به اجمع وهو ليس من ذوى الرحم لان ذوى الرحم هو المسمى زيد لا لفظ زيد فاجاب بقوله الذي قام به اه حاصله ان المراد من صاحب ههنا ماقا به هذا الاسم ولا شيء ان الصوت قائم بالضمير المجرد باعتبار المرجع وهو زيد بحسب الحقيقة بمسمى زيد **قوله** من هذا الشيء جواب سواك هو ان تاليس مصدق فضلا من ان يكون مفعولا مطلقا لان المصداک هو الذي كان في اخر معناه الفارسيه والذون نحو الطير ذن او تاء ونون نحو القتل كثر في معنى الضوا اواز بان يكون مصداکا فكيف يكون مفعولا مطلقا فاجاب بقوله من صات حاصله ان الضوا جاء مصداکا بمعنى التصويت في يكون صوتا بالتشديد ومعناه اواز كرد والتمثيل بهذا المعنى وجاء غير المصداک ايضا ومعناه اواز والضوا بهذا المعنى لا يكون مفعولا فلا يصح التمثيل على هذا التقدير فلهذا قال من صات الشيء صوتا بمعنى صوتا تصويتا فاما البعض الشارح ان استعلا المصداک ان كان عاملا من غير صيغة فهو يصو بالتشديد فليس شيء لما مر ان جاء مصداکا يصو قوله بمعنى صوتا تصويتا تفسير غير المشهور بالمشهور لان معناه ان الضوا استعمل بمعنى التصويت فاذا كان الصوت بنفسه مصداکا فاما الشارح صات الشيء يعني انه من بابية في بعض النسخ الغير المعتد بها هكذا قوله بمعنى صوتا جواب سواك هو ان هذا الكلام يستعمل في المبالغة ولا مبالغة ههنا فاجاب بقوله بمعنى صوتا تصويتا آه والقرينة على ذلك الفعل هو نصب المفعول المطلق واما ساد مسد فهو نفسه والقرينة هو الجملة للتقدير لانها من حيث انها مشتقة على اسم بمعناه لت على نفس محذوف ومن حيث انها مشتملة على صاحب ذلك الاسم يدل على فاعله ذلك الاسم والفاعل يقتضيه الفعل فاعلم ان الفعل ههنا محذوف **قوله** فصوحار الخ اشارة الى تطبيق المثال مع المثل وان حاله كحال سائر البريد في واد الاعتراض هو انه ليس بمفعول مطلق لانه لا يصدق عليه تعريف المفعول المطلق لان صوحار ليس مما فعل فاعل فعل مذکور لان فاعل المفعول المطلق المحار فاعل الفعل زيد فتفكر في الجواب لا تعقل فان العقلة تنويزا للملكة قوله وصراخ آه انما ورد المثالين لان المصداک في المثال الاول مضى الى النكرة وفي الثاني

نائبه
لان الزهلا تدل
على ترك الدنيا
والهاء تدل على
ترك الهواء والدال
تدل على ترك
الاشياء

الى المعنى او الى ان المصدا في المثال الاول جاء بمعنى المصدا وفي الثاني لم ينجى ^{بمعنى المصدر} بلا استعمال
استعمال المصدا فانه اسم بمعنى المصدا **قال** مضمون الخبر المراد من المضمون هنا وفيما بعد كحاصل
لا المذكورة فيما سبق واحترز به عن مضمون ^{مضمون} المفرد كالمصدا للتاكيد نحو ضربت ضربا فان ضربا
وان اكد نفسه لكنه وقع مضمون مفرد الذي هو الضرب اي بدون الفاعل فلذا
يقال له مفرد والقرينة على حذف الفعل الجملة المتقدمة لانها لم يحتمل غير المفعول
المطلق الذي يدل على نفس الحدث ومن حيث انها مشتملة على ضمير المتكلم تدل على حدث
التكلم وحدث التكلم ههنا لا يكون الا قوله اعترف فعلم ان اعترفت ههنا محذوف و
سادس الجملة المتقدمة فقوله اعترفا الخبر تطبيق للمثال مع المثال وكذا قوله فحق الخبر
قوله له على الخبر فالله دهر مبتدأ وعو على خبره وله متعلق به وبالعكس قال المضمون جملة والمراد
من المضمون ههنا ايضا كحاصل **قوله** ولو بالا اعتبار بان يكون المؤكد على وصف الاحتمال والمؤكد
على وصف المنصوصية قوله زيد قائم حقا لا يقر مضمونها ما يفهم منها وما يفهم منها هو الصدق
والكذب فلم يكن المفعول المطلق مضمونها ويمكن الجواب بوجهين الاول ان مجموع الصدق والكذب
كما يكون مضمون الجملة ومفهومها كذا مضمون الجملة هو الذي تدل الجملة عليه هي انما تدل على الصدق
فقط والثاني ان مضمون الجملة هو الصدق فقط والكذب محتمل لها عقلا لان مضمون الجملة هو الذي تدل
الجملة عليه هي انما تدل على الصدق فقط وقال بعض الشارحين ان الخبر يدل على الصدق ومحتمل الكذب
عقلا على ما صرح به الشيخ كذا في عبد الرحمن **قوله** اے الحق فيه اشادة الى ظهور الناصب قوله
حقا عادة المفعول المطلق وظهور المفعول المطلق الذي يفهم من الجملة **قوله** من حق فيه اشادة
الى بيان معنى حقا قوله يحتمل الصدق والكذب الخبر اي باعتبار نفس الجملة من حيث هو وهو
ثبوت المحل للموضوع مع قطع النظر عن خصوص لطرفين وخصوصية القائل فاذن فم كثر من
الشبهات المؤثرة وهو ان الله الهنا وهم نبينا و آدم ابونا والسماء فوقنا والارض تحتنا فان
هذا يحتمل الصدق والكذب بلا صدق متعين والفرق بينهما ان الصدق مطابقة الحكم
للاواقع والكذب يقابله والحق مطابقة الواقع بالحكم والباطل يقابله **قوله** لانه من حيث
آه هذا دليل لقوله تاكيد لغيره وايضا جواب سؤاله هو ان التاكيد لغيره محال لان المعنى التاكيد هو
ان يتلفظ بشئ واحد مرتين فلا يكون حقا تاكيدا الا لنفسه من حيث هو محتمل الجملة ولا غيره
فكيف يصح قوله ويسمى تاكيد لغيره وتقدير الجواب ان المراد من المغايرة هو المغايرة ٢٢
الاعتبارية وهو موجود ههنا فان مضمون الجملة من حيث انه منصوص عليه بلفظ المصدا
من حيث ان المصدا تلفظ عليه صيحا مغايرة له من حيث الجملة محتملة له لان المذكورة مغايرة
عن المقد كخلاف المغايرة التي في الضابطة الاولى كما ذكرنا **فان قيل** ان هذا ليس الا التماسد
الا اعتباري فعلى هذا ينبغي ان يكون القسم الاول تاكيد لغيره ايضا لوجود التماسد الاعتباري فيه

لان مضمون الجملة اولاً لا يحتمل الجملة وثانياً منصوب عليه بلفظ المصك والمنصوب عليه مغائر من المحتمل
فيثبت التغاير لا اعتبارى في الاول ايضا قلنا انه لما لم يكن الجملة الاولى محتملا غير المفعول المطلق
صار هو ومغائرها كثنى واحد بخلاف هذه الجملة لانه كما يحتمل الصدق يحتمل الكذب فلهذا لا
يعتبر التغاير فيها بخلاف الاول **قوله** ويحتمل الخ جواب ثان عن السؤال المذكور وهو ان
التاكيد ايضا محال وحاصل الجواب ان هذا تأكيد لنفسه ايضا لكن اللام في قوله لغيره ليست بعللة
للتاكيد بل للاجل فصار المعنى لاجل دفع غيره عن المخاطب وهو الكذب قيل فعمل هذا لا يثبت
حسن التقابل بين هذا وبين الاول لان التقابل عبارة عن اتحاد الشئيين في كل الاشياء لا
في شئ واحد وههنا ليست كذلك لان اللام في قوله تأكيد لنفسه علة التاكيد وفي قوله تأكيد
لغيره ليست كذلك الا ان يقال ان اللام في الاول للاجل ايضا فصار المعنى ويسمى تأكيد لاجل
تقرير نفسه فلذلك قال الشاذية وعلى هذا ينبغي ان يكون ام حاصله انه جاز ان يكون اللام
في الضابطة الاولى ايضا للاجل اي للاجل تأكيد لنفسه بان يكون نفسه علة للتاكيد
ففي قوله لنفسه ان يتكرر ويتقرر لنفسه في الذهن فحينئذ يحسن التقابل لان الضابطة
الاولى مغايرة عن الثانية في شئ واحد وهو عدم احتمال الغيرة في شئ آخر وانما وجب
حذف الفعل لقيام القرينة لان الجملة من حيث ثبوت الخبر للمبتدأ تدل على نفس المحدث ومن
اشتماله على الضمير الغائب تدل على الفاعل هو لا يكون الا للفعل فعلم ان الفعل ههنا محذوف
فيكون تقديره زيد قائم حتى حقاى ثبت قيام زيد ثبوتاً والقرينة العامة هو نصب المفعول
المطلق ونفسه **قوله** ليندفع الخ دفع توهم وهو ان قوله لاجل غيره لا يصلح ان يكون علة باعثة
لهذا التاكيد فاجاب بقوله ليندفع الخ حاصله ان المراد ان تغاير المؤكد لاجل دفع غيره
قوله وعلى هذا الخ دفع دخله هو انه اذا كان اللام في قوله تأكيد لغيره للاجل والاندفاع ولا معنى
للاندفاع لنفسه فلا يصح للتقابل ولا يحسن حاصل الجواب ان اللام ههنا ايضا للاجل لكن بمعنى التكرار والتقرير
فحينئذ لا يفسد حسن التقابل ههنا لان في هذا القسم ايضا التاكيد لنفسه ليتكرر ويتقرر ومعنى ذلك
التاكيد ليندفع الخ حاصلا الجواب ان الغرض من هذا دفع الغيرة ليس فيه التقرير لنفسه منظورا وان كان
لازما ضمنا وكذلك الغرض في التاكيد لنفسه التقرير لنفسه ليس لان فاعل منظورا وان كان مستلزما له
قوله اي على صيغة التثنية الخ **جواب** سؤاله هو انه لا مطابقة بين المثال والمثالي لان
قوله ايك وسعديك ليسا بمثنى لعدم معنى التثنية فيهما بل للتكرار والتكثير والمثالي مصحح بان
يشترط فيه التثنية لفظا ومعنى وفي المثال يوجد اجاب بما ترعى حاصله انه ليس المراد بالمثنى
معناه الحقيقي بل ما يكون على صورة التثنية وليس بتثنية حقيقة والواو في قوله وان لم يكن للحال
والهمزة فيه مفتوحة والنون ساكنة فيثبت بان الوصلية لان القاع في القوية بجانب المقابل
فيهم منها ان حذف الفعل فيما اذا كان للتثنية واجب بالطريق الاولى والاخرى كذلك

لان حذف الفعل في نحو ضربت ضربين ليس بواجب ان هذا يقتض على ضربين في ضرب
ضربين لان ضربين ايض على صيغة التثنية مع انه لا تجب حذف الفعل الناصب له لان المراد بالتثنية التثنية
للتكرير والتثنية لا للتثنية وما ضربين في ضرب ضربين فالتثنية فقط وفيه اشارة الى ان قصد معن التثنية
او التكرير ليس بشرط كما زعم بعض لشارحين وان صحة قصد التكرير من التثنية من جهة التثنية اختصا
مفردين فان الرجلين بمنزلة رجل واحد وانما وجب المحذوف في هذه القاعدة لا غناء تكرير المحدث
من تكرير الفعل قوله للتكرير انما هو جواب سوالك هو ان التكرير لا يجاوز من التثنية ايضا فلا معنى
لازادة التكرير من التثنية **حاصل الجواب** ان المراد منه التكرير فيصح الازادة قوله ولا
في تميم انما اعتراض على المص حاصله انه لا بد للمص ان يذكر قيد لاضافة لان حذف الناصب
انما يجب فيما اذا كان مضافا الى الفاعل او المفعول نحو ليك او سعديك واما اذا لم يكن مضافا
نحو كرتين في قوله تعز ثم ارجع البصر كرتين فلا يجب حذف الفعل الجيب بان المص لم يذكر هذا
القيد اكتفاء بالمثال قوله اي رجعا **الجواب سوالك** هو اننا لانسلم ان كرتين مفعول مطلق
لان المفعول المطلق عبارة عن المص الذي كان معنى الفعل مشتقا عليه ههنا ليس كذلك لان
معنى رجع مشتق على رجعا على كرتين فاجاب بقوله اي رجعا انما حاصله ان كرتين مفعول
مطلق باعتبار الموضوع المحذوف فيكون تقديره فارجع البصر رجعا مكررا كثيرا والرجع بمعنى
التكرير والتكرير قوله في جعل المثال انما هذا رد على الفاضل الهندي لانه قال في الجواب عن ذلك
الاعتراض ان المص انما لم يذكر هذا القيد اكتفاء بالمثال لان المثال من تمام القاعدة فلا حاجة الى ذكر
عليق ووجه الرد ان جعل المثال من تمام التعريف لا فائدة هذا القيد تكلف اذا شاعرت تمام التعريف
بأن المثال لان المثال انما يذكر لا يضاف للمثال الا تاما لان المثال ليس بمجزع من التعريف على ان القيد
بالمثال يفيد ظاهرا اشتراط كون الشيء للتكرير واشتراط الاضافة الى المفعول وكون ذلك المفعول ضميرا
مخاطبا وهو باطل والجواب عم من جانب الهندي ان التكلف باطل اذا لم يكن فيه فائدة وههنا يوجد
الفائدة وهو التفتن الى المص او رد مثلا لئيم القاعدة ويوضح المثال ايضا ان في كلام الشارح تناقض لانه
قال فيما سبق في اعراب الاسماء الستة ان يكون مكررا موحدا والمص انما تركها اكتفاء بالمثل فيبين قوله هذا
وبين ما سبق تناقض ظاهرا اجيب ان المثال اذا كان جزءا من المسئلة يجوز دخولها في القاعدة كما في الاسماء
الستة اما اذا لم يكن كذلك كما في هذه المسئلة فلا يجوز دخولها في القاعدة **قوله** من تمتع التعريف انما هو
ان يقيم من تمام الضابطة فان اطلاق التعريف على الضابطة غير جائز شاعرا لان الضابطة بمنزلة التعريف
كون كل منهما مطردا او منعكسا ونقول انه يستنبط عن قوله ومنها ما وقع انما هو التعريف فلذلك قال من تمتع
التعريف واذا جعل المثال من تمام التعريف فيكون معناه منها ما وقع مثله الذي هو مثل ليك وسعديك كذلك قال
عبد الرحمن القرطبي على حذف الفعل هو نصب المفعول المطلق والسلا مسد انما هو نفسه قوله من لم يكن المكان
فلا اشارة الى ان المجزئ متعد بالباء كما ان المزيد متعد باللام **قوله** اي اسعدك ولا يحج ٧٧

الثلاثی فی اسعد حتی یجئ بمغنی المزیذ فیہ کما فی لیبیک **قوله** الا ان اسعد آلا فریقین ہما فی کون کل واحد منہما للتکثیر لکن الفرق باعتبار ان اسعد **قوله** بہ الجار والمجرور کا فی الاصل مفعول ما لم یسم فاعلہ لقولہ المفعولان معاً الذ فعلیہ صا الان جزء للمفعولہ الاسم المصطلح علیہ الضمیر المجرور عا ثلث الی اللام الموصوفی المفعولہ کذل فی المفعولہ المفعولہ ذکر المفعول بہ بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الواقع للفاعل شد من طلب غیرہ **قوله** ای ہوا سم ما الخ **جواب** سوالہ ہوانہ لا یصد التقریر علی فرد من افراد الحد ودلان الضم مثلاً واقع علی المسمی بزیذ لا علی لفظہ فی ضربت زیداً و علی ہذا القیاس غیرہ فاجاب بقولہ اسم ما حاصلہ ان العبادة علی حذف المصالح ان المفعول بہ من اقسام اللفظ ان کان ما وقع علیہ فعل الفاعل **وحاصلہ** ان للمفعول بہ اسم مدلول ما وقع علیہ فعل الفاعل فیكون من قبیل توصیف الذل بوصف المدلول فیہ بحث و ہوانہ فعلی ہذا یخرج من التعریر لفظاً فی قولہ تلفظت تکلمت زیداً لان التلفظ والتکلم لقیعان علی مدلول لفظ زید بل علی نفس زید **اجیب** بان الاصل ان الفعل لیس بواقع علی مدلول لفظ زید بل ہو واقع لان لفظ زید فی قولہ تلفظت زید اسم لما وقع فی التراکیب نحو زید قائم زید لذ وقع فی التراکیب سم لما وقع علیہ فعل الفاعل فکذل ہذا **قوله** انقاء بما سبق جواب و ہوان المصداق ذکر فی تعریف للمفعولہ الاسم کما ذکر فی تعریف المفعول المطلق فاجاب بما تری **قوله** والمراد بوقوع الخ **جواب** سوالہ و ہوان التعریر لا یصد علی الضمیر کا کاف فی قولہ نعبا یاک وایض لا یصیر صاد قاعاً علی زید فی نحو ما ضربت زیداً فانہما من قبیل المفعول بہ مع ان فعل الفاعل لیس بواقع علیہما لان فعل العبادة لیس بواقعة علی اللہ تعالیٰ بلالہ والضمر ایض لہ یکن واقعاً علی زید فاجاب بقولہ والمراد بوقوع فعل الفاعل تعلقم بہ نفیاً واثباتاً **قوله** بلا واسطہ آہ جواب سوالہ ہوان تعریف المفعول بہ لیس بما نعل خول زید فی مرتب زید لانه ما وقع علیہ فعل الممرور بواسطہ حرف الجر مع انه لا یقالہ المفعول بہ بل یطلقون علیہ الخا والمجرور الخا بقولہ بلا واسطہ حرف فی اصطلاحہم بل ہو مفعولہ بواسطہ حرف الجر کما فی المطلق **قوله** الممرور واقع علیہ الخ فخرج زید فی ہذا التریب عن تعریف المفعول بہ وان کان مسمی بالمفعول بواسطہ حرف الجر **قوله** والمفعول المطلق الخ ای خرج المفعول المطلق بشئ ینفہم ذلک الشئ عن تعریف المفعول بہ ذلک الشئ ہو مغائرہ المفعول بہ بفعل الفاعل فان المفعول المطلق عین فعلہ حاصلہ ان المفعول المطلق خارج عن الحد لانه متحد مع فعل الفاعل والمفعول بہ مغائر لانه وقوع الفعل والمواقع مغائر للواقع وفیدان المفعول المطلق ایض مغائر من فعل الفاعل لان الفعل کلہ المفعول المطلق جزء والکل مغائر للجزء **اجیب** بان المراد بالاتحاد الاتحاد فی المعنی التضمنی للفعل لا المطابق **قوله** والمراد الخ **جواب** سوالہ ہوان ہذا التعریر یصد علی زید فی نحو ضربت زید علی صیغۃ المجرور فان فعل الفاعل واقع علیہ مع انه لا یقالہ المفعول بہ بل یسمی مفعول ما لم یسم فاعلہ حاصل الجواب ان المراد بفعل الفاعل فعل عتبر اسنادہ الی الفاعل و اسناد ضمیر علی صیغۃ المجرور الی الفاعل غیر جائز کما تری **قوله** حقیقۃ و حکماً الخ **جواب** سوالہ ہوان ینقض علی

درہم فی اعطی زید درہما فانہ مفعولہ بمعان اسناد اعطی علی صیغۃ المجرول الی الفاعل غیر جا
 اجاب بقولہ حقیقۃ الخ **حاصلہ** ان المراد بالفاعل اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما اما الحقیقۃ
 کالتاء فی فتر زید و اما المحکمۃ کزید فی نحو اعطی زید درہما فانہ مفعول ما لم یسم فاعلہ
 والفاعل المحکمۃ قائم مقام الفاعل الحقیقۃ **قولہ** وبما ذکرنا الخ **جواب** سوالہ وہو ان الاصل فی
 العبادة لا یجازوا الاختصاصا فلو قال المصمم ما وقع علیہ الفعل بدن ذکر الفاعل لکان اخصر فاجاب
 بقولہ وبما ذکرنا الخ **حاصلہ** ان المصمم لو قال کذلک لکان یفہم ان المراد من الفعل مطلق الفعل و
 الامر لیس کذلک بل المراد بالفعل الفعل الذی اعتبرا اسنادہ الی الفاعل **قولہ** العاملا الخ ۶۶
جواب سوالین احدہما ان تقدیم المفعول علی الفعل وتأخیرہ عما ینبغی ان یدکر فی
 بحث الفعل لا فی بحث الاسم لانه من احوال الفعل فلا بد من ذکرہ فی بحث الفعل واثانیہما ان
 التخصیص بالفعل باطل لانہ کما یتقن علی الفعل یتقن علی شہبہ ایضاً **اجاب** بقولہ العامل فیہ فہو
 اندفعہما **حاصلہ** ان المراد بالفعل الفعل الذی ہونا صلب للمفعول بہ فصار من متعلق الاسم
 فلا یرد اعتراض شہبہ الفعل ایضاً عامل فیہ **قولہ** متقدماً و متاخراً امثال الاول و زید ضرت و مثلاً الثاني ضرت
 زید **قولہ** لقوة الفعل فہما قیل من انہ انما خص بالفعل بالذکر لاصالۃ و انکان التقنی لا یختص
 بالفعل بل یجری فی غیرہ من العوامل ما لم یمنع مانع او اراد بالفعل العاملا و فی الکلام حد المعطوف
 اعنی الفعل و غیرہ من العوامل کذلک فی الغایۃ **فانقیل** کما یجوز تقدیم المفعول بہ کذلک لایجوز تقدیم سائر
 المفاعیل سوالمفعول معہ فلم یخص المفعول بہ بالذکر **قلنا** لان الکلام فی المفعول بہ لا یختص بالحکم
 و انما یجوز تقدیم المفعول معہ لوعایۃ اصل الواو لانہ للعطف فیکون محله وسط الکلام فلا یجوز ۶۷
 التقدیم **قولہ** اما جواز الاشارة الی تقدیم المفعول بہ علی الفعل لیکون باحدا الامور الثلاثة اما جائز او
 واجب او ممتنع کذلک فی العصمة **قولہ** الله اعبد فاعبد فعلا و فاعلہ و الله مفعولہ قد علیہ ۶۸
قولہ و وجه المحیب اتمنی الخ **قولہ** اتمنی فعلا و فاعلہ و وجه المحیب مفعولہ ثم فہو مضی و المحیب
 مضی الیہ اتمنی در اصل تمنی بود یا تمحر یا قبلش مفتوح آن یا را با فہم بدل کردند اتمنی شد **قولہ** هذا ای تقدیم
 للمفعول بہ ہذا **جواب سوالہ** وہو انہ ینقض بقولہ لسانک فی نحو... من البر ان تکف لسانک
 فانہ مفعول بہ لقولہ تکف معان تقدیمہ علیہ غیر جائز **فاجاب بقولہ** هذا الخ و اما
 لہ یجوز تقدیم للمفعول بہ ہنا علی فعلہ لان ان المصکنة اذا دخل علی المضارع یصیر بتاویل المصدر
 فیصیر جانب الفعلیۃ فیہ ضعیفا فلا یجوز فیما قبلہ **قولہ** العاملا الخ **جواب** عن اسوۃ ثلثة
 کما فی المرفوعات فی المفعول المطلق فی قولہ المصمم وقد یحذف الخ **قولہ** لقیام قرینۃ اللام
 لبيان الوقت لا للتعلیل ولا یلزم التذکر فی کلام المصمم لانه یعلم من قولہ لقیام الخ وجوب التحد لان
 علۃ الشئ ان کان موجودا فیکون معلوما ضروریاً و یعلم من قولہ جواز ان الحذف
 لیس بواجب **قولہ** مقالیۃ فیہ اشارة الی جواب سوالہ وہو ان التبادلا من القرینۃ

هو المقالية فيريد عليه بقوله مكة المتوجه إليها فانه مفعول به قل حذف فعله مع ان القرينة المقالية لم تكن موجودة فاجاب بقوله مقالية وحالية **قوله** فحذف الفعل انما تطبيق للمثاله مع المثل **قوله** تخصيصها جواب سؤال هو ان تخصيص هذا الموضع لا يرفع باطل لانه كما يتحد الفعل جوابا في هذه المواضع الاربعة كذلك في المواضع الاخر كما بين الشارح قد سمعنا اجابا ترى حاصله ان تخصيص لكثرة المباحث لا تخصيص يمكن ان يجاب الاغراء داخل في التحذير لانه مشابهة في الضوء والماء والذم والترحم داخل في المنادى لانه كما ان المنادى مخصوص بين امثاله بالذم والترحم عاكس لك المخصوص بالمدح والذم والترحم مخصوص من بين امثاله بالمدح والذم والترحم **قوله** باب الاغراء معناه تيز كرون مثاله اخاك اخاك اي الزم اخاك حذف الفعل الضيق الوقت **قوله** على المدح نحو الحمد لله الحميد اعني كحميد **قوله** والذم نحو اتاني زيد لفاسق غنى الفاسق **قوله** او الترحيم نحو مكرات بزيد المسكين اعني به المسكين **قوله** من تلك المواضع انما في الاشارة الى ان اللام في الاول للبعد **قوله** مقصود على السماع جواب سؤال هو ان حذف الفعل في الثاني هو المنادى وفي الثالث وهو ما ضم عامله في الرابع وهو التحذير يسموع من العرب ايضا فعلى هذا لا يصح مقابلة هذا بما عده اجاب بقوله مقصود **قوله** لا يتجاوز انما بخلاف ما بعد فيريد شئ **قوله** اي اترك امرء ونفسه معني المثال كحث على الفرار عن نفس المرء ايضا لانه عطف نفسه على امرء فيكون بمنزلة تكرير امرء فكلنا قيل اترك امرء والواو بمعنى مع اي اترك امرء مصاحبا مع نفسه فلا تعرض له فيكون مراده قصر اليد للساعين المرء فصا معناه بالفاء على هذا التقدير كونه من دست زدن اين مردوزبان از نصحت كردن دشمن ادا دان اين **قوله** امكانا انما في اشارة الى ان الاهل ينجى بالمعنيين المكان للعمى والاقرباء وايا ما كان فالمعنى يكون صحيحا **قوله** الموضع في اشارة الى ان الثاني صفة للموصوف المحذوف وهو الموضع **قوله** من تلك المواضع في اشارة الى ان اللام في الثاني للبعد فان قيل ان **قوله** الثاني مبتدأ وقوله المنادى خبره وحمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لان المنادى ليس بموضع قلنا في العبارة حذف المضائق الموضع الثاني موضع المنادى **قوله** اقباله فان قيل هذا التعريف ليس بجامع لافراده لان كل فرد من افراده ليس بمطلوب اقباله بل المطلوب اقباله لو قلنا في العبارة حذف المضائق الموضع اقبال مدلوله **قوله** المطلوب اقباله اي اسم مطلوب اقباله لكنه تركه اكتفاء بما سبق من انه لا بد من اعتبار الاسم ويجوز ان يرد الاسم باللام الموصولة ويجعل كناية عن الاسم بهذا اندفع ما قيل ان ما يطلب اقباله هو الذات والمنادى من اقسام الاسم ووجه الاندفاع انهم يجوزون صفات المدلولات على ذاتها وبالعكس **قوله** بوجهه وبقلبه جواب سؤالين الاول ان هذا التعريف لا يصدق على زيد في نحو يا زيد اذا كان مقبلا اليك ومعانقائك لتحصيلا لخاصة والثاني ان طلب التوجه بالوجه غير صحيح اذا كان بين المنادى والمنادى حائل كالحائط مثلا لانه منادى مع انه لا يتصور طلب الاقبال منه لوجود المانع اجاب بقوله بوجهه وبقلبه حاصله ان التوجه اعين ان يكون ابتداء وبقاء والثاني ههنا متحقق وعن الثاني ان طلب التوجه اعين من ان

انیكون بالوجوب والقلب الثاني متحقق ههنا فان قيل يخرج من الحمد يا الله فانه منادى لا يصدق عليه تعريف
 المنادى لعدا كونه مطلوباً الى قال قلنا انه مطلوب الاقبال حكماً لكونه مطلوباً لإجابة فيكون منادى بهذا الاعتبار فان
 قيل يخرج عن الحمد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهى عن الاقبال لا مطلوب به قيل انه مطلوب الاقبال بسما ع
 النهى ومنهى عن الاقبال بعد التوجبه واختلفت الجهتان كذا في غاية التحقيق قوله او حكماً جواب سوال هو
 يخرج عن الحمد يا سماء ويا جبال ويا ارض في قوله تع يا ارض ابلي ماء ويا سماء اقلعي غيره ذلك مما
 لا يتصور طلب قبالة لوجبه ولا قلب لانهما لا يكون الا لذى العقول ولا راجع لهذه الاشياء مع انها منادى
 لجاء بقوله او حكماً حاصله انها داخل في المنادى المطلوب توجبه لوجه لانه اعم من ان يكون حقيقة مثل
 يا زيد او حكماً اى مجازاً مثل يا جبال وبين العلاقة بينهما بقوله انها نزلت الخ قوله بخلاف المنادى
 الخ جواب سوال هو انه على هذا ينبغي ان يكون المنادى ايضاً منادى حكماً لانه مطلوب قبالة بحرف
 نائب منادى ادعو ويترك المنادى أولاً منزلة من له صلاحية النداء فادخل عليه حرف النداء بلا دخل المنادى
 في المنادى الحكمى اى لانه قبل الموت منادى حقيقة اتم عرض له الموت فخرج صاذاً كمنادى بغير باب المنادى
 باباً على حدة مستنداً كما اجاب بقوله بخلاف المنادى وحاصله ان المنادى خارج عن المنادى لان المنادى متفجع عليه
 ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتبليغه منزلة المنادى والمقصود في المنادى طلب الاقبال لان المنادى باب
 واسع كثير الاستعمال وان على السنتهم فلو كان اخلاف المنادى الحكمى اى حاله منادى مجازاً فلزم
 المجاز في الباب الواسع وذا غير جائز لان الصيرورة الى المجاز عند الضرورة في بعض المواضع وقيل انما لم
 يدخل المنادى في المنادى لان كلمة وايد دخل على المنادى ولو دخل المنادى في المنادى لزم ان يكون
 كلمة وامن حروف النداء مع انه لم يقل به احد قوله وفيه تحكم اى في اخراج المنادى وتعيين هذا القول
 من الحقيقة والحكمى ادخال يا سماء تحكمى فرق بلا فارق ودعوى بلا دليل والغرض منها الاعتراض
 على المصنف بان اخراج المنادى بقوله المطلوب اقباله تحكم لان المنادى ايضاً منادى حكماً كما هو الظاهر من
 كلام سيئو والناسب دخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل الجيب بان هذا تعسف بعيد
 اذ ليس مقصود المنادى اقبال المنادى توجبه من الوجوه لا حقيقة ولا حكماً اما حقيقة فظاهر اما حكماً فلا
 مجاز والمجاز يلحق بالحقيقة وباب المنادى باب واسع كثير لان على السنتهم فلا يمكن جعله مجازاً
 ملحقاً بالحقيقة بخلاف يا سماء ونحوها لان ياها ليس بباب واسع وكثير لان على السنتهم فاحتج به
 جعله مجازاً ملحقاً بالحقيقة قوله تفصيل المطلب الخ جواب سوال هو ان قوله لفظاً او تقدير
 لا يخلو اما ان يكون مفعولاً مطلقاً لقوله المطلوب او لقوله نائب او حال عن الضمير في قوله قبالة او
 عن الحرف وهو قوله بحرف فالكل باطل اما الاولين فلان معنى المطلوب مشتق على الطلب ون قوله
 لفظاً او تقدير او معنى النائب مشتق على النيابة واما الآخرين فلان الضمير في اقباله راجع الى المنادى
 والاصل في الحال ان يكون محمولاً على ذى الحال ههنا لا يصح الحمل لان المنادى ليس بلفظ او تقدير
 بل مقصوده اظهار التام للسامعين بسبب المنادى وليس مراده طلب اقبال المنادى بـ

بار مفلوظا و مقداً و هكذا الحرف فاجاب بما ترى حاصله ان الكل صحيح على التقديس اما الاولين فلا
 مفعولان مطلقان مجازا باعتبار الموصوفين هو الطلب في الاول والنيابة في الثاني واما على التقديس
 الآخرين فلا نهما مطلقان مبنيان للمفعول فصا تقدره مفلوظا و مقداً **قوله** لفظيا زاد ياء النسبة لصحة
 حمل الصفة على الموصوفين **قوله** واللمنادى ولم يذکر لشق الرابع اكتفاء بالثالث **قوله** نحو
 قوله نعم يوسف اعرض لى والقرينة على ان يوسف منادى صيغة عرض لانه لو لم يكن منادى يكون مبتداء
 واعرض خبرا عنه خبرية لم يصح لانه امر وانشاء هو لا يقع خبر لان الخبر يقتضيه التثنية وفي الانشاءات
 لم يوجد قوله اى الا يا قوم اشادة الى ظهور المنادى المحذوف **قوله** وانتضا المنادى الخ جواب سوال هو
 ان المنادى عند المبدئ منصوب مجزئ النداء عند ابى على اسم الفعل الذى هو النداء فيجوز ان يكون المنادى ما
 نحن في اى مما انتصب المفعول به بما ملأ اجاب المحذوف اجابا ثم حاصل ان كلام المصنف مبني على مذهب
 سيبويه **قوله** وعند ابى على اه اعتراض عليه جوازا لان الهنزة من ادوات النداء حرف واحد اسم الفعل
 لا يكون اقراص حرفين والثاني ان اسم الفعل مع فاعله جملة فينبغي ان يكون حرف النداء بدلا من المنادى
 جملة والثالث ان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل الرابع ان اسماء الافعال على قسمين احدها ما كان
 بمعنى الامور ثانيا ما كان بمعنى الماضى هذا ليس منهابل بمعنى المضارع المتكلم الواحد الخامس ان
 حصر اسماء الافعال في التسعة باطلا جيب عن الاول بان ادوات حرف النداء لكثرة استعمالها جاز
 فيها ما لا يجوز في غيرها **وعن** الثاني بانه قد يعرض الجملة ما لا يستقل به كلام تام كالجمل القسمية و
 الشرطية فانها العروض والقسم والشرط خرجتا عن الاستقلال ومع المقسم عليه الجزاء صادقا كلاما
 تاما فيجوز ان يخرج الجملة النكائية ايضا عن الاستقلال بل المنادى لان النداء لا بد له من المنادى **وعن**
 الثالث بانه قد يستتر في بعض الاسماء الافعال خوفا بمعنى التوجع **وعن** الرابع والخامس بان
 المحصر في القسمين التسعة باعتبار الشبهة **قوله** احد جزئي الجملة لانه فضلة خارج من الجملة لا
 مفعول به **قوله** والاخر ضمير مستتر في هذا القول مردود لان اسم الفعل لا يستتر فيه ضمير المتكلم و
 ايضا لم يجز صيغة اسم الفعل على صيغة الحرف **قوله** قد بيان البناء الخ جواب سوال هو ان احوال
 المنادى اربعة الاول هو البناء على الضم والثاني الخفض الثالث البناء على الفتح والرابع النصب ثم
 النصب صلا في المنادى لانه من المنصوبات والبحث في المنصوبات فينبغي للمصنف ان يتقدم بيان النصب
 عليها مع انه بالعكس اجاب بقوله قد م الخ اى قد م بيان كل واحد منها لانها القليل بالنسبة الى
 النصب لكثير الذي له اقسام ثلثة هي للضاف وشبهه والنكرة والقليل مقدرا على الكثير **وقيل** قد المجموع
 الثلثة على النصب لقلتها باعتبار محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث وان كان المستغاث على قسمين
 باعتبار كونه باللام او الالف او لقلتها بحسب حقيقة الاستعمال وانما بنى على الحركة فارقا بين
 ما كان بنائه اصليا او غير اصل لان بناء المنادى عارض في شبه المعرب وانما بنى على
 ما يرفع به لانه لو بنى على الكسرة لالتبس بالمنادى المضاعف الى ياء المتكلم اذا حذف منه اليا

اكتفاء بالكثرة نحو يا غلام ولوبي على الفتح يلتبس بالمندى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف ايضا بعد قلبه
بالالف اكتفاء بالفتحة كما في بعض اللغات نحو يا غلام متوسط **قوله** في غير صكوة النداء جواب سوال
وهوان الضمير في يرفع ويبنى عائد الى المندى فيكون المعنى ويبنى المندى على ما يرفع المندى به فيجوز
من كلامي المصنف تناقض ظاهر لان **قوله** ويبنى صريح في البناء وقوله يرفع مشعر على الاعراب لان الرفع من
القاب المعرب اجلب بقوله في غير النسخ حاصله انه لا تليق في البناء انما هو في صكوة النداء بعد دخول
حرف النداء عليه الرفع في غير ذلك دخول حرف النداء عليه **قوله** او الفعل جواب ثان عن ذلك الاعتراض
وفي هذين الجوابين رد على الفاضل الهندى لانه قال في الجواب عن ذلك الاعتراض ان الضمير في الفعل
الى الاسم لا الى المتكلم كما ذكر السارح هذا القول المردود بقوله ارجاء الضمير نحو وجب الرفع عليه
غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام سوق لبيان المندى دون مطلق الاسم الا انه مذكور في ضمن
المندى **قوله** الا يكون النسخ جواب سوال وهوان الشرطية منقوضة بنحو يا ذيل ويا زيدان لانهما مبنيان على
يرفع مع انهما ليسا بمفردين بل الاول تشبیه والثاني جمع لا مفرد وايضا لا يطابق المثال بالمثل اجاب بما ترى حاصله
ان المراد بالمفرد ههنا ما يقابل المضاف وشبهه سواء كانت تشبیه او جمعا **قوله** المناسب فيه اشارة
الى ان كلمة كان ناقصة فالضمير فيها راجع الى المندى وهو اسمها ومفردا اخبرها **قوله** الا بانظام
امرا خالية نحو طالع في ياطالعا جبلا فانه لا يتم معناه بل ان ذكر الجملة **قوله** قبل النداء **جواب**
سوال وهوان نحو يا رجل نكرة فلا يطابق المثال بالمثل اجاب بما تراه **حاصله** ان تعريف المندى
اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او معرفة بعد النداء بعد دخول حرف النداء فالرجل في مثل يا رجل
وان لم يكن معرفة قبل النداء لكنه معرفة بعد النداء **قوله** لكاف الخطاب الحرفية والفرق بين الكاف
الاسمية والحرفية ان الاولى ما يصح وقوع الاسم الظاهر موقعه بخلاف الثلاثة فان قيل كيف
يقع الاسم الظاهر الذي هو في حكم الغائب موضع الكاف الذي هو الخطاب قلنا ان الاسم الظاهر
لما جعل المندى صار في حكم المخاطب وانما وقع موضع الكاف الاسمية دون الحرفية لان
جعل الاسم بمنزلة الاسم اولى من جعله بمنزلة الحرف **قوله** وكونه مثلها جواب سوال وهوانه يتقضى
على المندى المتناخويا عبدا لله فانه ايضا وقع موقع الكاف الاسمية مع انه ليس بمبنى على الضم كما
عن بقوله وكونه النسخ حاصله ان مناسبت المندى المعرفة بالكاف الاسمية تامة لان كلا واحد منهما
مفرد معرفة بخلاف المندى المضافا وانما كانت معرفة لكن بالليست بمفردة فكان مناسبتها بالكاف
الاسمية **فان قيل** ان المناسبة موجودة في المستغاب باللام مع انه معرب قلنا ان المشابهة بينهما ضعيف
بسبب اللام لانها من خواص الاسم وخاصة الشيء يقوى جهة الشيء وجهة الاسم الاعراب فاعرب
قوله وانما قلنا جواب سوال وهوان الاصل هو الاختصار فينبغي ان يقول انما بنى لوقوعه موقع
الكاف الاسمية بل ان ذكر **قوله** المشابهة لفظا ومعنى النسخ اجاب بما تراه **قوله** معرفة قبل النداء لا
يقال فعلة هذا يلزم اجتماع التعريفين لانا نقول المنوع اجتماع التي التعريف لا يقال يلزم

من ذلك لاجتماع في المنادى المضى الى المعرفة **قلت** صوة الاضافة ليست نصافي التعريف مع ان
محال خول مختلف كذا في الغفوقوله **اي** يخرج جواب عن اسو ثلاثة احدا ^{ها} وهوان الكفص حقيقة
في الحركة فخر يد بخويالريث فانه من قبيل المنادى المستغاث مع انه ليس بجور بالحركة بالحرف وهو
الباء وثانيها ان الكفص صفة النحافض فلا يكون احوال المنادى وايراد ههنا خرج عن البحث وثالثها
ان الكفص لفارسية فوكشيد فلا يستقيم المعنى لان المعنى فوكشيد يشوبلام استغاث اجا عنه بقوله **اي** يخرج
حاصله عن الثالث انه من قبيل ذلك كالحافض اداة العام وعن الثاني والا ولان الكفص بمعنى الا بخوار
وهو صفة المنادى فلا يلزم **الخروج قوله** اي بلام جواب سوال هوان الاستغاث ليست بذى
اللام لعلى اللام فيها فاعل هذا لا يصح اضافة اليها لان الحرف لا يضاف الا الى ذى الحرف اجاب
بما ترى حاصله ان ههنا الاضافة مبنى على ادنى ملا يسته كما ترى وهو خوله وقت الاستغاث **قوله**
وهي لام التخصيص جواب سوال هوان اللام يخرج لعان كثيرة للتعليل والتخصيص بمعنى عن مع القول
كما ذكر في موقعة فاي معنى مراد ههنا اجاب عنه بقوله **هي** لام التخصيص لان المنادى المستغاث خصة
من بين امثاله بالاعاء والطلب **قوله** وانما فتحت جواب سوال هوان لام الاستغاث لام الجارة ولام
الجارة اذا دخلت على الاسم الظاهر يكون مكسولا لا يلبس بلام الا بابتداء اجا بما ترى حاصله انما فتح لئلا
يلتبس بالاستغاث لانه لا يتعين لان يكون مستغاثا **قوله** لم يعلم الخ فيه نظرا وهو اننا لانسلمون المطلق يلبس
بالاستغاث لانه متعين لان يكون مستغاثا له **اجيب** عن ان عدل الالتباس في الماد المخصوصة لواقعهم قاء
اللفظ **الخ** لانه لا يلتباس المذكورة ففتح لاطراد الباب **قوله** لم يعكس **قوله** هوان الغرض من فتح
اللام التفرقة بين المستغاث له وهو يحصل بالعكس ايضا فاجاب بما ترى **قوله** كاف الضمير لان
الضمائر كثيرة الاستعمال في قبضة التخفيف والفتح اخف فلذلك فتحت لام الاستغاث مع كاف الضمير
لان وضع الضمائر لا يجاز والاختصار فان الحفرة مطلوبة فيها **قوله** من فتح لام المعطوآه لانه لا يكون
منادى حقيقة وعجموع المنادى مع حرف اللام معطوآه على المجموع السابق فتوه المستغاث عند وف
المستغاث مذكور **قوله** انما عرّب الخ جواب سوال هوان المنادى المستغاث وقع موقع الكا الامية فينبغي ان
يكون مبنيا اجاب بما ترى حاصله ان بناء المفرد المعرفة للتشبيه ضعفت ذلك المشابهة بسبب اللام فاعيد الى
الاصل وهو الاعراب على اللام الخ فاجاب بالمنادى **قوله** لان علمت بانه الخ فان قيل ان دخولا الجار
على غير المنص لا يوجب ضم نحو مررت باحمد فكيف يوجب اعراب المبنى يعني دخولا الجار لا يخرج
الاسم عن تأثيره في الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدل الضمير كلاهما خلاف الاصل فالقوله يخرج
عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل متحكم محض على ان اللام الجارة كثيرا ما تدخل على
الاسم المبنى لم يصرفه يا بدخولها كقولك هذا المال خمسة عشر رجلا ولهذا الرجل على ان المفرد ههنا
مقبولة المصلا بمقبولة التركيب والزيادة بهذا المشابهة فلا يخرج المنادى من الافراد بالتركيب مع الجا
لان التركيب مع الجار غير مقبر حيث جأ الفصل بينه وبين الجور بالحرف الزائد في السعة نحو قوله تعد

فَمَا دَحَمِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ بِخِلَافِ التَّكْيِيبِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ **اجيب عن الاول** بان
 علة البناء في غاية الضعف والبناء مدعى قوى فاذا ضعفت العلة بدخول الجار يصير الى الاصل وهو
 الاعراب ولا يبعد ان يجاب عن الثانى والثالث بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة
 للام لقوتها ولقررها كما في تنازع الفعلين **قوله** بلاى التجب التهديد فلاضافة ايضا لا دنى ملاسته
قوله وكيف الخ هذا اعتراض اخر حاصله انه يلزم عند صدق قوله فيما بعد وينصب ما سواها كطية
 من عند ذكر هذا المنادى **قوله** بالمهد والباء فيه بجع الى **قوله** ليحضر الخ والضمير فيه في قوله
 منه وفي قوله الم خصومه راجع الى المهد واسم مفعول **قوله** ولا يخفى الخ اعتراض على قوله و
اجيب عن لام التجب بوجبا اخر حاصله ان لام التجب يجوز فيها الفتح والكسر فعلى تقدير ان كثيرا
 الماء والى اهي مستغاثا والمستغاث محذوف فيجوز ان لا يرد الاعتراض واما على تقدير الفتح فيرا ان
 عليه ان المنادى حينئذ محذوف ايضا فكيف يجعل اللام مفتوحا وليس فيه ما يقتضى فتحها وهو
 التباس المستغاث بالمستغاث له فلا التباس ولا وقوع موقع الكاف ويمكن ان يجاب عنه بانه
 وان لم يكن منادى لكنه واقع موقع المنادى فيكون اللام فيه مفتوحا كما في المنادى لا قضاء
 العلة **قوله** ظاهره ظاهر باعتبار ان المذكور من الماء وغيره ليس بمنادى بل المنادى
 محذوف فلذلك كسرت اللام **قوله** لا تنفاه ما يقتضيه فتحها وهو وقوع المنادى موقع
 الكاف الاسمية والمذكور من الماء وغيره في المثالين المذكورين مما لم يكن منادى ينبغى ان
 لا يصير اللام فيه مفتوحا لعل وقوع موقع الكاف الاسمية **اجيب** بانه واقع موقع المنادى
 فلخذ حكمه في فتح اللام **قوله** ويفتح اه **فان قيل** ان هذا لا يثبت المد لانه يجوز ان
 يقتضيه الالف الفتح ومع ذلك يكون الاسم مع بابا لاعراب التقديرى كما في غلام **اجيب**
 عنه بان الكلام في لفظ المنادى لا في تقديره **قوله** اى يبنى الخ جواب سوال وهو ان ذكر قوله و
 ينصب الخ مستغن عن ذكر قوله ويفتح لان النصب الفتح شئ واحد فلا حاجة الى ذكره **اجاب** عنه بقوله
 اى يبين حاصله ان المراد بقوله يفتح هو البناء على الفتح وبقوله ينصب لا على **قوله** لان اللام ٠٦٦
 يقتضيه الجر والالف الفتح الخ هذا علة عند اللام **فان قيل** ان قوله والالف عطف على قوله اللام
 وقوله الفتح عطف على قوله الخ فلهذا يلزم عطف الاسمين على معمولي العاملين المختلفين
 وذلك لا يجوز الا ان يكون المجرى مقدما وهو لم يوجد هنا قلنا ان قوله الفتح معمول الفعل ٠٦٦
 المحذوف فمجرى يكون تقدير العبادة لان اللام يقتضيه الجر والا لى يقتضيه الفتح فعلى هذا يكون
 عطف الجملة على الجملة وهو جائز في ان المجرى يكون بالفتح كما في غير المنصرفة فلا يكون بين
 اثريه تناف في هذا الصوكا في لاحد قلنا ان اثر اللام الاعراب واثر الالف البناء واعتبارها الفتح
 لواحد اعرابا وبناء محال فيه ان اللام يقتضيه الجر لفظا وتقدير او محلا والالف يقتضيه ٠٦٦
 الفتح لفظا فلا منافا بين اثريهما كما في الاسم العرب بالحركة المضاف الى ياء التكلم

فان الیاء یقتضی کثرت ما قبل الیاء واعرب بالاعراب التقدی فلیکن ہنہا کذلک **قلنا** ان المراد بقولنا
 بین اثریہا تناف التنافی فی الجملة وهذا القدر كاف لعدم حسن الجمع بینہما **قوله** تناف فکذا
 بین مؤثریہما **فان قیل** ان بین کلامی الشارح تناف ظاہر وهو عبادۃ... عن التناقض الغیر
 الصحیح لان قوله تناف صریح فی عدم جواز الجمعۃ بین اثریہما وقوله فلا یحسن الجمع مشعر علی
 جواز الجمعۃ بینہما الا ان یقال ان قوله فلا یحسن بمعنی لا یجوز او هذا التنافی فی الامور الاعتباریۃ
 لا فی الامور الحقیقیۃ فلذلک قال فلا یحسن ولم یقل فلا یصح **قوله** للوقوف لئلا یتبس بالمنادی
 المضالی یا الملتکلم ثم لبدلت ذلک الیاء بالالف نحو یا غلامی **قال** وینصب ماسواہا **فان**
قیر ان ان ادید ان نصب لفظا وتقدیرا لا یشتمل بخوئیوم لا یتفق ما لا یبوء اذا سمی بہ رجلا
 لان الیوم منادی وليس بمفرد معرفۃ ولا مستغاث بل مضاف فیکون داخل فی
 قوله سواہا مع انہ لیس منصوبا بل مبنی علی الفتح ویکون منصوبا محلا وکذا یا خمسۃ عشر
 ویأ تأبط شرا اذا سمی بہما رجلا وان ادید ان نصب عام من الثلاثۃ ففی هذا الحکم کل المنادی مشترک
 ولا تخصیص بماسواہا اجیب عنہ ان معنی المتن ویرک علی نصب اللفظ والتقدیر ان کان
 معربا قبل دخول الیاء ویرک علی نصب المحل ان كانت معربا محلیا وانما یتعرض لهذا الاحتمال
 مراحترا عتدا علی ما عرفت من حکم سائر المبنیات الواقعة موقع المعرب **قوله** ای ماسوا
 الخ جواب سوال وهو ان ینبغ ان یقال ماسواہا لان الذکور انما هو اکثر من اثین کما تری اجاب
 ہما تری حاصلہ ان الذکور قیما منادی مفرد معرفۃ ومناد مستغاث بای شئی کان بلام
 الاستغاثۃ والالف الاستغاثۃ **قوله** او جواب سوال وهو ان ینقض بخوئیۃ القوم لانہ
 داخل فیما سواہما مع انہ غیر منصوب اجاب ہما تری حاصلہ انہ منصوب تقدیدا
قوله ان کان معربا الخ جواب سوال وهو ان ینقض بخوئیۃ یوم ینفع الصادقین صدقہم
 وخبویا یوم لا یتفق ما لا یبوء ویأ تأبط شرا اذا کانوا اعلاما فانہا
 داخل فیما سواہما مع انہا غیر منصوبین اجاب بقولہ ان کان معربا الخ حاصلہ ان هذا الموضع
 مبنیۃ قبل دخول حرف التثانی لانہا مضالی الجملة فلم ینصب لفظا ولا تقدیرا بل محلا **قوله**
 ما غیرہ مغیر الخ جواب سوال وهو ان هذا العلة موجودۃ فی الثلاثۃ الاول لا یضمر مع انہ لا ینصب
 واحد منها اجاب بقوله وما غیرہ مغیر بخلاف الثلاثۃ الاول فانہا غیرت فان فیہا وجہ لمغیر
 اما فی الاولی فهو الوقوع موقع الکاف الاسمیتہ وامافی فهو وقوع ما هو من خواص الاسم عنی
 بلام الجادۃ وامافی الثالث فهو الف الاستغاثۃ التي یقتضی فتح ما قبلہا **قوله** والقسم الاول
 جواب سوال وهو تعدد الامثله باطل فان الغرض من المثال توضیح المثل هو یحصل بالواحد فالجاء
 الی تعدد فاجاب بقوله والقسم الاول الخ حاصلہ ان تعدد الامثله باعتبار تعدد المثل فلهذا اورده
 ثلثۃ امثله **قوله** یا طالعاً جبلاً کوشب للمضاب باعتبار ترکیبہ عن العامل والمعمول فیہ

انه لولم يعتبر اعتاده بمقد لا يصح علم لان الاسم الفاعل لا يعرب و ان الاعتماد على احل الاشياء الستة المعروفة وان اعتبر لم يكن مشابها للمضاف لانه موضوع مفرد **اجيب** لان معتدل على حرف النداء ما قيل ان حرف النداء ليست بواحد منها فوقع لان الحصر في الستة باعتبار انها مشهورة وحرف النداء غير مشهورة ويمكن ان يجاب عنه بان معتدل على الموضوع وهو رجلا فان قيل فعلى هذا لا يصح المثال لان المنادى حينئذ هو الموضوع وهو ليس بشبه المضاف وايضا ان الرجل معرفتي وطالعانكرة **اجيب** عن الثاني ان الوصف لما قام مقام الموضوع جاز تعريفه ويمكن الجواب عن اصل الاعتراض ان هذا المثال مبني على مذهب الاخفش والكوفيون لا يشترطون الاعتماد على الاشياء الستة المذكورة **قوله** مقولا فيه اشارة الى ان قوله لغير معين صفة لموضوع محذوف اعني به الرجل اي ظرف مستقربا اعتبارا لمتعلق حاله عن قوله قوله اي لرجل في اشارة الى ان قوله لغير معين صفة لموصوف محذوف اعني به الرجل **قوله** وهذا توقيت الخ جواب سوال وهو ان تقييد قوله رجلا بغير معين غير جائز لان كون رجل منصوبا لا يحتمل المعين حتى يكون قيدا احتوازيا والا لكان مبنيا على الضمة **اجاب** بقوله وهذا توقيت الخ حاصله ان تقييد قوله رجلا بغير معين لتوقيت تعيين النصب فيكون قيدا واقعا لا احتوازيا لايكون اشعارا على المخاطب بان المتكلم ناقرا الرجل بالنصب لا بالرفع وليس بتقييد لذاته كما توهمت **قوله** ياحسنا وجهه ظريفا فحسن صفة مشبهة وقوله وجهه فاعله وقوله ظريفا صفة لقوله حسنا فهذا مثال لشبه المضاف لان معنى حسن لا يتم الا بانضمام الوجه مثلا فلا يكون مفردا ولا معرفا لانه لو كان كذلك فلا بد ان يكون للصفة معنى فليض فيقال ياحسنا وجهه الظريف هكذا نقل عن مولانا وانما يتد بقوله ظريفا لايكون نصبا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معينا فيقال وجهه الظريف يكون الصفة معرفة **قوله** هذه الامثلة كلها الخ دفع دخول هوانه لا بد من ذكر امثلة ما سوا المستغاث **اجاب** بما ترى قال التواب للمنادى قيل ان التواب باب علقه مذكورة فيما بعد فلم اورد ههنا هذا التواب قلنا ان هذا الاحكام ممتاز ومخالف من الاسم التي ذكر فيما بعد باعتبار النداء البناء فلذلك ذكر ههنا **قوله** على ما يرفع به الخ جواب سوال وهو انه يفيض على عمر في نحو يا ذيك وعمر فانه ايضا من قبيل ما ذكره مع انه لا يجري فيه الوجهان بل يقيع النصب فيه لا غير **اجاب** بقوله على ما يرفع به حاصله انه ليس المراد بالمنادي المبني المطلقة بل المراد هو المنادي المبني على ما يرفع وههنا ليس بمبني على ما يرفع بل على الفتح **قوله** المفردة صفة التواب **قوله** حقيقة الخ جواب سوال وهو انه يفيض على الحسن في نحو يا ذيك الحسن الوجه والحسن الوجها هما مثال الرفع والاخر مثال النصب فانه يجري فيه الوجهان مع انه ليس بمفرد باعتبار انه مضاف وايضا يفيض بنحو يا ذيك الحسن وجهه الحسن وجهه فانه شبه مضاف مع انه يجوز فيه الوجهان **اجاب** بقوله

محمدا كافي هو دور كونه في كل خلاف ذلك في شرح طاهامي

حقيقة او حكما حاصله ان المنفرد اعم من ان يكون حقيقة وهو الذي لا يكون مضافا بالاضافة المعنوية اللفظية
 وشبه المضاف كذلك او حكما وهو الذي يكون مضافا بالاضافة المعنوية وان كان مضافا بالاضافة
 اللفظية واشبهه مضافا في هذا المثال وان لم يكن مفردا حقيقة لكنه مفردا حكما لان المضاف بالاضافة
 المعنوية يفيد لتعريف وكذلك التخصيص المضاف بالاضافة اللفظية لا يفيد لتعريف والشبه ايضا
 كذلك فلذلك يجوز فيه الوجهان والى هذا التفصيل اشار الشارح بقوله **انما جعلنا الخ قوله** تابعة
 للفظ سواء كان اللفظ منصوبا او مجرورا نحو يا زيد وعمرو لم يحلوا على محل الزيد الذي هو النصب لكونه
 مفعولا دعوا لان الظاهر انما يتعلق للمقدّم اذا كان المقدّم اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا
 والظاهر بناء كما في يا زيد الظريف او اذا تعدى الحمل على الظاهر كما في الاستثناء كذا ذكره الرضخ
 باب الممكن وكلا الأمرين مفقودان **هنا قوله** لان المتبوع الخ فصادر تابعه منصوبا لان تابع
 المبنى تابع لمحله محله هو النصب بالمفعولية **قوله** بان لا يكون الخ تفسير للمفردا بحقيقة **قوله**
 وانما جعلنا المفردة الخ اشارة الى ان من قال ان المراد بالمفرد المفرد من كل وجه فيرد عليه المضاء
 بالاضافة اللفظية واشارة الى ان المراد بالمفرد المذكر في قوله ان كان مفردا معرفة حقيقة
 وهما اعم **قوله** بان يكون تفسير للمفرد الحكي **قوله** لتدخا في المضاعفة لتعميم المفرد من
 الحقيقة والحكي لانه في تقدير الانفصال في اللفظ لان المضاف عامر والعامل غير المعمول فكانه حكم
 المفرد لان الاعراب جارية على المضائية **قوله** ولما لم يحل الخ جواب سؤالا هو انه لا حاجة الى ذكر قوله
 من التاكيد والصفة الخ بعد تقييد التوابع بالمفردة لعدم الاحتياج اليه مع ان الاصل هو الاحتياج و
 الاختصار وعلى تقدير ذكرها فلم تترك الخ خامس هو البدل ولم يقدّم لبعض من هذا المذكور استثناء
 بقيد كالمعطوف بالحق فانه قيد بالمتنع دخولها عليه لم يقيد البعض الاخر اجاب بان ترى **قوله**
 اى المعنوي الخ جواب سؤالا هو انه ينقض على نحو يا زيد زيدا فانما كين مع انه لا يجوز فيه
 الوجهان بل هو مبنى على الصفة فاجاب بقوله **المعنوي** هذا التفسير من المصنف بينه في شرح الفصل
 تبعا للجمهور وتبعه الشارح ايضا **قوله** في الاغلب الخ في اغلب المذهب او في اغلب الاستعمال
 بقرينة **قوله** وقد يجوز وقوله وكان المختار كذلك في العصة **قوله** حكما لا ولا لان الثاني
 عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما اشار لا ولا لان الثاني وان
 كان مبنيافكذلك **قوله** مطلقا اى سواء كانت مادتها وادمتا وموضعتها وغيرها او سواء كانت
 بحال نفسه او بحال متعلقها وسواء كانت معرفة باللام او لا وسواء كانت عاما او خاصا
قوله يعنى المعروف باللام الخ قيل لم يقل والمعطوف المعروف باللام مع انه لا يخصر ويشير
 الى مانع كونه مناد مستقلا وهو المتنع دخول حرف النداء عليه لينجز عنه يا محمد والله بتعيين
 الرفع في الله فيما قبله اذ افسر المتنع دخول الياء عليه بالمعرف باللام يدخل فيه مثل هذا التركيب
 مع ان المعطوف فيه معرف باللام فعلى هذا تفسير الشارح بقوله يعنى المعروف باللام

لیس علی ما ینبغی عظمتہ والمراد من قولہ یاد خول حرف النداء فکوکلمۃ یا تمثیل لا بتحقیقہ **قولہ** حملا کخ
 جواب سوالہ ^{نور} وہو ان قوله على لفظ ظرف متعلق بقوله ترفع وهذا التعلق غير جائز لان كلمة على لا يصح
 ان يكون صلة لقوله ترفع لان الرفع يكون بالشيء لا على الشيء اجاب بقوله حملاه حاصله انه نظر مستقرا عينا
 المتعلق مفعوله لقوله ترفع **قوله** الظاهر والمؤكد جواب سواله هو انه يتقضى على العاقل في نحو يا فتى
 العاقل فانه مرفوع مع انه ليس للمنادى ضم في اللفظ اجاب بقوله والمؤكد حاصله ان ضمة المنادى
 مقول **قوله** لان بناء المنادى الخ جواب سوالين الاول ان السجل على اللفظ غير صحيح لان حق تابع المنادى
 المبني ان يكون تابعا لمحله لان التابع كل شيء معرب باعراب سابقه واعراب السابق انما هو في المحل لا في
 اللفظ والثاني انه لما كان تابعا للفظه فينبغي ان يكون مبنيا كالمبتدئ لان المتبوع مبني اجاب بما تدرى **قوله**
 في شبه المعز يعني كمران اعراب المعرب انما هو بعارض العامل كذا لانهاء المنادى بعارض وقوعه
 موقع الكاف الاسمية فتابعة تابع اللفظ كما ان تابع المعز تابع اللفظ **قوله** واقتصر الخ جواب سوال
 وهوان المصلا ودد المثال للقسم الواحد مع ان هذا التابع على اربعة اقسام اجاب بقوله واقتصر
 حاصل ان ذكر المثال الواحد انما هو للايجاز والاختصار لا للمحصص **قيل** عليه ان هذا المقصود
 بمثال القسم الآخر فلم اودد هذا القسم هذا المثال دون مثال القسم الاخر اجاب بقوله لانها الخ اے
 الصفة اكثر واشهر فكانت كمثلها او وقع في الذي من المبتدئ **قيل** المناسبات بالاسم لان لا يذكروا الصفة
 بل يذكروا مثله البواقي ليكون مشهورا **قيل** الشبهة على قسمين ما يكون بالنسبة الى المبتدئ وما يكون
 بالنسبة الى المنتهى والثاني يذكروا ليكون مشهورا الى المبتدئ والا ولا يذكروا لاعتدالها **و**
يمكن ان يقال وجه الاختصار على مثال الصفة ان بعضهم لم يجوزوا كون المنادى موصوفا فان التابع
 اذا كان صفة يكون المتبوع موصوفا قطعاً وذلك لان المنادى وقع موقع كاف ادعوك فوقع موقع
 المضمر والمضمر لا يوصف **قوله** استاذ سيبويه له احتراز عن الخليل الذي كان من اقوانه وعن
 الذي كان تلميذه **قوله** المتبوع الخ جواب سواله هو انه يتقضى على نحو عمر في نحو يا زيد وعمر
 فانه معطوف مع انه لا يجوز في الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى المستعمل كما ذكره فيما بعد اجاب بقوله
 المتبوع الخ حاصله ان المراد بالمعطوف المذکور لان اللام للبعد الخاجي **قوله** مع تجوز بالنصب
 جواب سوال وهوان يختار يجئ على معنيين بمعنى الترجيح وبمعنى القطع والجزم فاي معنى
 مراد ههنا اجاب بقوله مع تجوز به يعني ان قوله يختار بمعنى ٤٧٧
 الترجيح لا بمعنى القطع والجزم **قوله** لان المعطوف بحرف في الحقيقة
 مناد مستقر نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى
 واستقلاله فجعل مرفوعاتيهما على الاستقلال **فانقلت** يندبني ان يختار
 الرفع اذا كان المتبوع غير المضمون ايض بعين هذا الوجه قلنا بانه اذا دلت عليه
 الاستقلال لم رعاية الاعتبار اللفظ ولا يتصور ذلك الا اذا كان

المتبوع فیہ مضمو وجبہ **قوله** ولكن جواب سوال وهو ان اذا كان المعطوف منادى مستقلا فلم لم
یبین فاجاب بما ترى **قوله** فصا شدت دفعا لانصبا ولا جریا لوافق حركة الاعرابية بحركة البنائية للمناد
قوله يختار فيه الخ جواب سوال وهو ان ابو عمر عطف على الخليل والنصب عطف على الخليل و
النصب عطف على الرفع فصا العالم في الاول لا ابتداء كما في الخليل في الثاني **قوله** يختار كافي الرفع فيختار
يلزم عطف الاسمين على معولي عاملين مختلفين والمجرر غير مقدم وهذا غير صحيح اجاب بقوله يختار
حاصله ان قوله النصب للفعول المحذوف اعني به يختار ثم الجملة في محل الرفع خبر لقوله وابو عمر ثم
المبتدأ مع الخبر جملة اسمية عطف على الجملة السابقة فصا من قبيل عطف الجملة الاسمية على الاسمية و
ليس من قبيل ما ذكرت فلا بد **قوله** القدر الخ يعنى في الزمان **قوله** اي كاسم الخ جواب سوال وهو ان العاقل
في يا زيد لعاقل ليس كد لول لفظ الحسن لان المغايرة بينهما ثابتة كما ترى اجاب بقوله اي كاسم الحسن باه حله
ان ليس المراد بالحسن مدلوله بل اسمه لفظه بينهما قيل علي بن العاقل صيغة اسم الفاعل والحسن صيغة
صفة المشبهة ولا مشابهة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة اجاب بقوله في جواز نزع اللام عنه اعلم ان
الاعلام بالنسبة الى اللام على ثلاثة اقسام عند المحققين قسم لا يدخله وجوبا وقسم يدخله وجوبا وقسم
يدخله جوازاً قال المصنف في شرح المفصل فاما الذي لا يدخله وجوبا فهو اسم غير للصفة ولا مصدك ليس فيلزم ولا
في اصل وضعه كرجل سميت باسد وجعفر وزيد واما الذي يدخله وجوبا فهو اسم غلب استعماله باللام
مطلقا كالنجم فانه قبل دخوله باللام ليس بعلم فاذا دخل عليه باللام كثرت استعماله معه كانه علم مع اذا سمي و
ليس بصفة ولا مصدك كاسم وغيره فيكون وضعه للعلم مع اللام واما الذي يدخله جوازاً فهو
كلما وضع صفة في الاصل مصدك كالحسن فيكون دخوله باللام نظرا الى الاصل الذي يبرح الوصفية
في جواز نزع الخافض وفي هذه التفسير لاشارة الى ان الحسن عام سواء كان علما او غير علم فن دخل
فيه الرجل وخرج عنه لصق السماء على ما قال الارضى من ان الصق داخل فيه والرجل خارج عنه حيث
قال ابو العباس نكان كالحسن فكونا على ذي اللام **قوله** اي فابو العباس اشارة الى ان قوله فكا
لحسن خبره او جواب سوال وهو ان قوله فكا لخليل جزءا لكلمة ان وجزائيه غير جائز باعتبارا انه مفرد
والجزء لا يكون الجملة اجاب بقوله اي فابو العباس حاصله انه خبر المبتدأ المحذوف وهو ابو العباس
قوله مثلا لخليل الخ جواب سوال وهو ان الكاف في قوله فكا لخليل خبر لقوله وابو العباس و
خبر به غير جائز باعتبار انه حرف اجاب بقوله اي مثلا الخ حاصله ان الكاف اسمية بمعنى المثالا فية
قوله وان لم يكن جواب سوال وهو ان كلمة الاشراط لما بعده والشر لا يكون الا جملة وهما
ليس كذلك اجاب بقوله وان لم يكن **قوله** اي فابو العباس الخ قوله مثلا في عمره او جواب سوال
مثلا مر الان **قوله** بالاضافة الحقيقية الخ جواب وهو انه ينقض على الحسن في يا زيد
الحسن الوجه فانه يجوز فيه الرفع والنصب مع انه مضاف الى الوجه اجاب بقوله بالاضافة الخ و
الحسن مضافا بالاضافة اللفظية **قوله** اذا وقعت توابعه اولى لبعدها عن حرف النداء الذي هو

موجب للبناء اذ الزام اولوية نصبها فيجب نصبها حينئذ فالمراد باولوية نصبها هو الاولوية على سبيل
 الوجوب فلا يريد ان الكلام فيما كان النصب اجبا مع ان لازم فيه اولوية لا وجوبه كما لا يخفى وروده
 على السائل **قوله** ولا يجزئ الخ جواب سوال وهو انه ينبغي للشارح ان يذكر مثال المعطوف بحرف
 المستغنى عنه دخول ياء عليه ايضا اجاب بما ترى **قوله** اى غير المعطوف الذى الخ جواب سوال وهو
 ان كلمة غير صفة لقوله والمعطوف وفى الصفة والموصوف لابد من المطابقة وهما لم يوجد
 لان الموصوف مفعول والصفة نكرة اجاب بقوله اى غير الخ حاصله ان كلمة غير وان كانت مضافة
 الى قوله ما ذكره لكن لا يحصل تعريفها بالاضافة اذا كانت لها اضداد كثيرة واما اذا كانت لها ضد واحد
 فيحصل تعريفها بالاضافة وهما من قبيل الثانى كما ترى **قوله** احكم كل واحد الخ جواب سوال وهو
 انه ينبغي ان يقول حكمه باليطابق الضمير بالمرجع لان المذكور سابقا شيئا ان البدل والمعطوف اجاب بما
 ترى **قوله** الذى باشر الخ جواب سوال وهو انه منادى مستقلا بنفسه فكيف يجعل حكمه المنادى
 المستقل اجاب بما ترى حاصله نعم لكن المراد بالنادى المستقل الذى باشره حرف البدل **قوله** ولا مانع الخ
 جواب سوال وهو انه ينقض بالمعطوف المذكور فانه ايضا منادى مستقل مع انه يجوز فيه لوجهان
 اجاب بقوله ولا مانع الخ **قوله** حال كونه الخ **اشارة** الى ان قوله مطلقا حال من ضمير
قوله وحكمه الخ حال من المضاف اليه كما اذا صح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه و
 ههنا كذلك **قوله** اى العلم للمنادى الخ جواب سوال وهو انه ينقض بخوجا بنى زيد عمرو فانه يجوز
 فى زيد الفتح مع انه من قبيل ما ذكرته اجاب بقوله اى العلم للمنادى **فان قيل** هذا من مسائل المنادى فيكون
 ذكره مناسبا بحيث المنادى دون التوابع قلنا هذا من مسائل التوابع ايضا باعتبار ان التابع المضاف
 وجب اختيار الفتح فيه فيكون هذا بمنزلة الاستثناء من قاعدة المفرد المعرفة **قوله** المبني الخ
 جواب سوال وهو انه ينقض بخويا عبد الله بن عمرو فانه علم موصوبان مضاف الى علمه الخ مع انه
 لا يختار فى يا عبد الله الفتح المبني عن جواز الضمة بل تعين النصب اجاب بقوله المبني حاصله ان كلا
 فى المنادى المبني وهذا مع **قوله** على الضم جواب سوال وهو انه ينقض بيازيد بن عمرو فانه
 من قبيل المنادى مع انه لا يجوز فيه الضم بل تعين الفتح اجاب بقوله على الضم حاصله انه ليس
 الكلام فى مطلق المنادى المبني بل فى المنادى المبني على الضم كما يفصح عنه قولنا اشرح اما كونه
 مبني **قوله** مجرد الخ جواب سوال وهو انه ينقض بخويا هند بنت عمرو فانه ايضا يختار فيه الفتح
 مع انه ليس بموصوبان بل يابنت اجاب بقوله مجرد الخ حاصله ان المراد بالابن اعم من ان يكون
 بن التاء او معها فخر لا يريد **قوله** بلا تحليل واسطة الخ جواب سوال وهو انه ينقض بيازيد لظرف
 ابن عمرو فانه لا يجوز فى زيد الفتح فضلا عن الاختيار بل تعين الضم اجاب بقوله بلا تحليل واسطة
قوله بالفتح لا بالسكون وان كان الاصل هو السكون فى التخفيف **قوله** هى حركة الاصلية الخ
 اى فى الصوة والا فالحركة الاصلية هو النصب لكونه مفعولا **قوله** اذ اريد ذلك الخ جواب سوال

وهو ان قوله اذا شرطية وتؤدي فعلا الشرط وقيل ايها الرجل جزءا لكلمة اذا ولا صلة في الجزء ان يكون
 متبعا على الشرط ومنها لا يصح لان المنادى هنا انما هو كلمة اي لا الرجل بل هو صفة لكلمة اي وما كان
 مناد فهو ليس بمنقر باللام اجابا عنه بقوله لا الذي كنه حاصله ان الرجل وان كان صفة لكلمة من حيث اللفظ
 لكن مناد من حيث الرادة **قوله** بلا فاصلة الخ جواب سواله هو ان اجتماع التي التعريف مع التوسط هو جواب في
 الفائدة في التوسط اجاب بقوله بلا فاصلة **قوله** مثلا جواب سواله هو ان المصطفى صدى الكلمات فلم ذكر المثال
 الجزئي لانه كما قيل ايها الرجل كذلك قيل ايها المرأة اجاب بقوله مثلا حاصله ان الكلام هنا مبني على التمثيل
 ولا يكون للتخصيص بل المراد سائر الاسماء للمهمة والمعرفة **قوله** مع هاء التنبيه وانما اورد هاء لان مشابه النداء
 في التنبيه فقير الى المنادى كالنك **قوله** والتزموا الخ جواب سواله هو انه ينبغي ان يصح في الرجل في نحو ايها
 الرجل حركتين مذكورتين اعني الرفع والنصب اعتبارا انه تابع مفردة لكلمة اي فهي مبني على ما يرفع به مع
 انه تعين في الرفع اجاب بقوله التزموا الخ **قوله** مثلا جواب سواله هو ان هذا القاعد منقوضه بقولنا يا
 هذا المرأة لانه ليس فيما فاع الرجل بل فاع المرأة اجاب بقوله مثلا حاصله ان ذكر الرجل تمثيلا لا تحقيقه **قوله**
 وان كان صفة والمراد منه لصفة الغوية لا اللغوية لانهما عبارة عن المعنى القائم بالغير والرجل قائم بنفسه **قوله** بمنزلة
 الستين الخ جواب سواله هو انه يلزم التلا في هذا المفعول وبين قوله وتوابع المنادى المبني المفرد كما ترى لان
 وقوعه بالمنادى المبني على ما يرفع به جواز الضم والفتح فيلزم ان يكون في الرجل ايضا كذلك اجاب بقوله هذا بمنزلة
 الستين **قوله** صفة الاسم للمهم الخ والاسم للمهم هو كلمة اي صفتها هو الرجل **قوله** وتوابع الخ جواب سواله هو
 اذا كان الرجل المقصود بالنداء كالمنادى المضموم فينبغي ان يجوز في تابعه ما جاز في توابع المناد المضموم اجاب بقوله
 وتوابع **قوله** بالجزء او سواله هو ان قوله وتوابع منصوب عطف على قوله فاع الرجل هو مفعول لا تزوموا
 فيفهم منه ان ذكر توابع الرجل مع الرجل اذ لم وليس كذلك لانه لا يلزم ذكر توابع الرجل اجاب بقولنا بالجزء **قوله** المناد
 الخ جواب سواله هو انه ينقض على عمر في نحو ان زيد قائم او عمر فانه تابع للمعروف وهو زيد ولا يتعين في الرفع
 فقط بل يجوز في الرفع حلا على محله النصب في حلا على لفظه اجاب بقوله مناد حاصله ان العبارة على
 حذف الموصوف **قال** وقالوا الخ جواب سواله هو ان قلت فيما سبق انه اذا اريد نداء المعروف باللام قيل ايها
 ايها الرجل الخ بتوسط التي مع هاء التنبيه هذا او كلاهما لا يلزم اجتماع التي التعريف وفي يا الله اجتماع التي التعريف
 باللام ولم يوجد فيه شيء من الاكوال الثلاثة مع انه مناد مجرأ **قوله** قالوا الخ وحاصله ان اجتماع التي التعريف ان كان

(١) **السنخ** وحاصل الجواب ان هذا ايضا بمنزلة الاستثناء من القاعدة المذكورة وجوابه مبني على لقاء المشبهة وهو كون اللام متبعا
 عن المحذوف في قوله لا زال لكلمة اذا كما ذكرنا في الاجتماع الشرط ذلك ان اللام لا يكون للتعريف بل هو عوض عن المحذوف وكما لا يكون المحذوف للتعريف
 كذلك اللام ولم يدخل آلا لا يدل على التثنية والله متزهة واما ما ذكرنا فهو يكون للاشفاق وهو متزهة عنها واما الهاء فهو للتنبيه والله متزهة عنه فيان الله علم فلا
 يحتاج الى حمله بمنزلة الاستثناء قلنا ان اللام ههنا وان لم يكن التعريف في بعض لكنها في الاصل للتعريف فلذا اخرجها عن تلك القاعدة الى ١٣

(٢) **السنخ** وحاصل الجواب ان الشرط وان كان تؤدي لكن في الحقيقة الشرط محذوف وهو يريد بالارادة مقدرة على الجزاء ١٣ **له**
 فيكون المعنى على هذا التقدير ان توابع المناد المبني المفردة من التأكيد والصفة التي غير صفة المنادى قاله ابو البقاء ١٣ اللهم اغفر لي

لانما في الظاهر لكن في المعنى لا اجتماع لان اللام بواسطة العوض صاد بمنزلة جزء الكلمة فهو في الواقع
ليست بالة بل التعريف الياء فقط فلا اجتماع **قوله** ولما لم يجتمع اه جواب سواله وان قوله خاصة
بعد قوله يا الله مستدل لانه اسم الله تعالى خاصة في نفسه حاصله ان المراد من قوله وقالوا يا الله
كلمة القاعية وهو باعتبار المفهوم يقتضيه العموم والحال انه لم يوجد في كلام العرب غير هذا الاسم فلذا
قال خاصة **قوله** واما مثل النجم اه جواب سواله وهوان اللام فيه لازم للكلمة فلم لم يجد دخول الياء عليه
بلا واسطة اجاب بقوله واما مثله حاصله ان اللام وان كان لازما للكلمة لكن ليست عوضا عن المحذوف
قوله واما الناس جواب سواله وهوان اللام في الناس عوض عن المحذوف فلم لم يجد دخولا عليه بلا
واسطة حاصل الجواب ان اللام فيه ان كان عوضا عن المهمة لكن ليست لازما للكلمة **قوله** لعد جريان النج
جواب سواله وهوانه يفتقر بقوله الشاعر يا التي فانه لا عوض فيه ايضا كما في النجم مع انه اجتمع في حرف التعريف اجابا
قوله من اجل اه ظرف مستقر متعلق بقوله تيمت مخاه بالفارسية يا مال كرى **قوله** لكن لا مهاليت النج
هذا دليل لقوله لعد جريان اه **قوله** في الغلامان جواب حاشية ظاهر **قوله** في الغلامان اللذان قراء ايا
كما ان تكسبان شراء فقوله لا كما من باب التحذير بمعنى اتق نفسك من كسب الشر والشر عن نفسك لما فرغ
من بيان المنادى الغير المذكور شرعي بحث المنادى المذكور **قوله** او جاز النج اشارة الى ان قول الضم للنصب
فاعل الظرف باعتبار المتعلق او هما مبتدأ والظرف خبره قد للتوسع في الظرف **قوله** اني تركيب النج
جواب سواله وهوان اضافة المثل الى ما بعد ان كان بيانية خرج عنه يا حي حي عد وان كان لامية صوابا بالعكس
وان كان ظرفية يلزم ظرفية الشيء المثل اجاب بانه وانقول ان سواله ممكن ان المصنف في صدد
الكلمية فلم وارد المثل لا يجزئ فاجاب بقوله اني تركيب النج حاصله ان هذا ايضا كلمة لان المراد به كل
تركيب النج **قوله** صورة النج متعلق بمفرد يعين التيم الاول وان كان مضافا في الواقع الى المحذوف
المحذوف والعدى المذكور لكن في الصورة مفرد **قوله** في الاول النج جواب سواله وهوان الانسلم
جواز الوجهين في الثاني بل تعين النصب فيه لانه اما تابع مضاف بالاضافة كما هو من هب سيويه
او تابع مضاف بالوصف كما هو من هب للبرد وعلى كلا التقديرين تعين النصب اجاب بقوله
في الاول حاصله ان جواز الوجهين مختص بالاول دون الثاني كما هو الظاهر **قوله** وتيم الثاني النج
جواب سواله وهوان بين المضاف والمضاف اليه شدة الاتصال فالاولى ان لا يقع الفصل بينهما وهما
وجد الفصل وهو التيم الثاني فالظاهر ان التيم الاول غير مضاف الى الظاهر اجاب بقوله تيم الثاني اه يعنى
انهما جاز الفصل بين المضاف والمضاف اليه ههنا مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في الشعر لانه لما كبر
للفظ الاول بلا تغيير صلا لثاني هو الاول فانه لا فصل بينهما **قوله** اما تابع مضاف بالاضافة الى
المذكور كما هو من هب سيويه **قوله** او تابع مضاف الى العدى المذكور واما تيم الاول
فهو مضاف الى المحذوف كما ذهب اليه المبرد والسيوطي **قوله** يا تيم النج في
العرب قبائل سمي كل منها بتيم وهذا التيم تيم بن عدى حن العد والتيم في الاصل بمعنى العبد

قوله لا ابا لكم قال الجوهري هذا معناه انك لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك
اقول لا يحتاج ان يكون معناه انك لا تحتاج في الغزو والشر الى الانتساب بالاب **قوله** يعني مهاجته
 الخ المفاعلة اما بعناصل الفعل كالمساواة والمواعدة لعدا تحقق الهجوم من الطرفين اذ القواكم لم
 بهجوم واما بعناصل الترتيل اي كان الفعل الصادق عن البعض صادرا عن الكل **قوله** المنادى الخ جواب سوال
 وهو انه ينقض بجوابه غلام في لا يجوز في الاوجه الاربعه مع انه من قبيل ما ذكرت اجاب **قوله** المنادى
 حاصله ان المضاف لا بد لها من الموصوف وهو موصوف المنادى لان الكلام فيه لا في مطلق اللفظ قال في
 في المنادى لان المضاف والمضاف اليه لشد الامتزاج صا واكشي ولعل فلا يرد ان الوجه الاربعه المذكورة
 يجوز في ياء المتكلمون المنادى **قوله** وجوه اربعه جواب سوالين احدهما ان قوله يجوز فعلا لا بد له من
 فاعل والفاعل قسم من الاسم هو مفرد وما بعد لا يصلح الفاعلية الثاني ان هذا المقام مقام المحصر
 فينبغي ان يذكر ان المحصر جاء عن الاول **قوله** وجوه عن الثاني بقوله ربعة ففيه اشارة الى ان في
 هذا المقام تقديم العطف على الربط وهو مفيد للمحصر **قوله** فتح الياء جواب سوال وهو ان قوله
 يا غلامي مثال المنادى للمضاف الى ياء المتكلم فعلى هذا يلزم اظرفية الشيء لثله اجاب بقوله فتح الياء
 الخ حاصله ان العبادة مبني على المسامحة **قوله** مثل الخ جواب سوال وهو ان جوابي يا اي كان
 فلم ذكر المثال الجزئي مع انه في صدر الكلمة اجاب بقوله مثل الخ **قوله** سكونها وقوله مثل مثل ما مر
 الان سوالا وجوابا **قوله** اذا كان قبلها كسر الخ جواب سوال وهو ان الحكم ينقض على نحو ما قال حيث
 يكون مضافا الى ياء المتكلم مع انه لا يجوز فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسر فاجاب بقوله اذا كان الخ **قوله**
 وهما اي هذان الخ جواب سوال وهو ان هذا القاعد منقوض بقوله ياء وقانه مضاف الى ياء
 المتكلم مع انه لا يجوز فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسر او قلب الياء الفاجاب بما ترى حاصله ان هذا الوجه
 ليست في كالمندى المضاف الى ياء المتكلم بل في المنادى الذي اشتهر فيه لاضافة الى ياء المتكلم اضافة
 العد الى ياء المتكلم ليس بمشكوك **قوله** وقد جاء الخ جواب سوال وهو ان حصر الوجوه في الاربعه
 لان جاء فيه لوجه الخامس هو قلب الياء الفاء وحذف الالف اكتفاء بالفتحة اجاب بما ترى حاصله
 ان المراد من الوجوه الوجوه من غير شذوذ وهذا الوجه جائز على سبيل الشذوذ **قوله** يكو اشارة الى
 ان قوله بالهاء متعلق بقوله يكون **قوله** في هذا الوجه الخ جواب سوال وهو ان المتبادر من ان
 يكون الوجه الاخير بالهاء فقط والامر ليس كذلك اجاب بما ترى اول دفع تخطئة المبتدئ **قوله** في حالة
 الوقف الخ جواب سوال وهو ان قوله وقف منصوب على الظرفية والظرف قمان زمان ومكان و
 الوقف ليس بشيء منهما اجاب بقوله اي في حالة الوقف الخ حاصله انه ظل مجازا باعتبار المضاف
 وهو الحال وهو ظرف زمان **قوله** اقالوا الخ فيه اشارة الى ان قوله يا ابت ويا امت عطف على قوله
 يا ابني يا اي **قوله** احوال كون التاء الخ فيه اشارة الى ان قوله فتحا وكسر احوال من التاء لكن يدعيان
 المطابقة بينهما شرط في الافتراض والتشبيه والتا واحد الحال تشبيه وهو فتحا وكسر فن قد بقوله مفتوحا وكسورا

سوال کا بی
 جواب سوال
 حاشیہ شرح ملا جامی

حاصل ان الو او بمعنی لو فطابق فی الافراد لان کلمۃ اولاً حد الامرین اوجواب سوال ^{ہو ان} کمال حملہ
 علی ذی الحال ^{ہو ان} لا یصح الخ لانی التاء لیس بفتح ولا کمرۃ اجاب بقولہ مفتوحۃ قولہ ^خ الخ جواب
 سوال ظاہر قولہ ولم ینکر الخ جواب سوال ^{ہو ان} ہوا نہ لہا جاز الضم فلم ینکرہ للم و اقصر علی الفقر والکسر
 اجل بقولہ لم ینکرہ قولہ وقالوا یا ابت الخ فیہ اشارۃ الی العطف ^{قولہ} ہذا الاختصاص الخ جواب
 سوال ^{ہو ان} المتبادر منہ ان ہذا الاختصاص لما ہو بالنظر الی الابن فیلغی ان لا یقال یا ابت اعی
 ویا البنت ع علی الوجہ الاول بقولہ لکن کوثر مع انہ جائز اجاب بقولہ ہذا الاختصاص قولہ ولما
 کان الخ جواب سوال ^{ہو ان} کلامنا فی وجوب حذفنا حسب المفعولہ فلم ذکر بحث الترخیم وهو
 خروج عن البحث اجاب بقولہ لما کان اہ حاصلہ انہ من خصائصہ بذکر الخواص یتضمن الشئ
 قولہ اعی اقمر الخ فیہ اشارۃ الی ان الجواز لیس بمعنی الامکان المطابق بل بمعنی الامکان ^{الواضح} الی
 قولہ وهو فیہ اشارۃ الی ان قولہ فی غیرہ ظرف مستقر متعلق بالواقع وباعتبار المتعلق خبر للبت
 وهو قولہ هو لا ظر لغو متعلق بجائز قولہ لضرۃ شعریۃ الخ فیہ اشارۃ الی ان قولہ ضرۃ منصوب
 علی انہ مفعول لجائز ای الترخیم فی غیر المنادی لضرۃ الشعر ولا یصح الرفع لانی حیث ینکون المعنی
 والترخیم فی غیر المنادی ضرۃ ولا معنی لہ کذا قیل فان قیل لا یصح النصب لان الشرط لنصب المفعول
 لہ حذف اللام وان ینکون فاعل فاعل فعل واحد وہنا لیس کذلک لان الاضطراب صفۃ الشاعر
 و فاعل الجواز الترخیم قولہ انہ مفعول لفعول الترخیم وجوازہ تقدیر ویفعل الترخیم فی غیر المنادی
 باضطراب الشاعر والمخمر والمضطرب واحد قولہ ای لجواز التخیف الخ فیہ اشارۃ الی ان قولہ تخفیفا
 مفعول لہ حذف قولہ لا لعلۃ اخرى مفصیۃ الخ جواب سوال ^{ہو ان} ہذا الحد ینصدق علیہ و
 دہم وقاض داع فان الحد فیہا یشموجود للتخفیف مع انہ لا یقال لہذا الحد فی الترخیم اجاب
 بقولہ لا لعلۃ اخرى حاصلہ ان المراد بالحد الحد لجواز التخیف لا لقانون صر و ساع لغوی بخلاف
 ہذا الموضع فان الحد فیہا اولاً لیس للتخفیف بل لقانون صر و ساع لغوی والتزامہ للتخفیف
 ثانیاً فلا ینصدق علی ہذا الموضع ونقول ان المراد بالحد فی اخرہ فی حال التکید دون
 الافراد فلا یرد قولہ و یعلم منہ ترخیم غیر الخ جواب سوال ^{ہو ان} ضمیر ہوا لا یخلو اما
 ان یرجع الی ترخیم المنادی او الی مطلق الترخیم فعلاً الاول یلزم تعریف مطلق الترخیم
 وهو ہل غیر معلوم و علی الثانی یلزم تعریف لا یم بالاختصاص لان الضمیر فی قولہ فی اخرہ لجم
 الی المنادی وهو خاص مطلق الترخیم عام وایض یلزم الاضمار قبل الذکر لان مطلق الترخیم غیر
 مذکور فیما سبق حاصل الجواب ان کلا الشقین ہما مستقیم اما الاول فلان مطلق
 الترخیم یعلم بالمقاسۃ واما الثانی فلان الضمیر المجرور راجع الی الاسم لا الی المنادی وایض
 ذکر المقید مستلزم لان ذکر المطلق فلا ینکر تعریف الاسم بالاختصاص لا الاضمار قبل الذکر قولہ
 ویمکن حملہ فیہ اشارۃ الی الضعف ووجہ الضعف ان الکلام فی المنادی لا فی مطلق الاسم

فارجع الضمیر الى مطلق الاسم غير ملائم للسو **قوله** الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجزأ الى الاسم لانه اعم من المناد وغيره ففعل هذا يلزم تعريف المساوي بالمساوي **قوله** او شرط الترخيم اذا كان واقعا الخ وهذا التعميم للجواب عن السؤال وهو ان شرط عدم اكون المنادى مضافا مبنيا على التقدير الاول مسلم **قوله** على التقدير الثاني غير مسلم هو ان يكون الضمير المرفوع راجعا الى الترخيم المطلق لانه يلزم اشتراط الشيء بالبيان اذ تقديره وشرط الترخيم مطلقا اي توخيم غير المنادى ان لا يكون المنادى مضافا فاجاب بما ترى **قوله** على التقدير الاول الخ وهو ان يكون التعريف ترخيم المنادى **قوله** اذا كان واقعا الخ جواب سوال وهو ان ترخيم غير المنادى جائز مطلقا غير محتاج الى الشرط اجاب بقوله اذا كان واقعا حاصله ان الضمير راجع الى مطلق الترخيم بشرط وقوعه في المنادى فاحتاج الى الشرط **قوله** امورا اربعة الخ جواب سوال وهو ان هذا المقام مقام الحصر فينبغي ان يورد ادوات الحصر اجاب بقوله امورا اربعة حاصله ان العطف مقدم على الربط وهو مفيد للحصر فلا حاجة الى ادوات الحصر **قوله** ثلثة الخ جواب سوال وهو ان شرط الترخيم عدمية وجودية والوجودي اشرف من العدمي فالاولى تقديما اجاب بقوله ثلثة حاصله ان العدد اكثر والغرة للتكاثر فلذلك قدم **قوله** او حكما الخ جواب سوال وهو انه ينقض بنحو باطل العاجل فان لم يسب بمضاف مع ان لا يحضر الترخيم فيه كما في المضاف اجاب بقوله او حكما **قوله** ينبغي ان يدل كلف مفرد ابان يقال وشرطه ان يكون مفردا ليخرج به المضاف وشبهه ايضا لان المفرد مقابل لهما وايضا لا يحتاج الى التاويل بالحكمي **قوله** ان هذا شرط عدمي ينبغي ان يعبر عنه بلفظ العدمي لمطابقة اللفظ بالمعنى **قوله** يكون الخ فيه اشارة الى ان المستغاث عطف على المضاف وهو خبر يكون فهذا ايضا خبر يكون المحذوف **قوله** لا يجوز الخ حاصله ان المستغاث اعم **قوله** ولم يدل كرا الخ جواب سوال وهو انه ينبغي للمضمان ان يدل كرا المندوب و قالوا مندوب لان المندوب لا يرخم فيه عند المصير لان زيادة الالف للالتصاق والزيادة بينا في المحذوف اجاب بقوله لم يدل كرا حاصله ان المندوب غير داخل في المنادى عند المصير كما مر في اول بحث المنادى فلا حاجة الى ذكره في بحث المنادى لكن يدعي عليه انه في بعض نسخ الكافية وقع هذا العبارة فعلم مندوبه داخل فيه فالحاجة ما استالى ذكره ههنا فدفعه بقوله وما وقع في بعض النسخ الخ حاصله ان العلة في كلامه قدس سره ان المندوب مندوب في المستغاث بالالف يعني العلة المذكورة في المستغاث بالالف من ان زيادة الالف تنافي المحذوف ثابت فيه **قوله** يكون فيه اشارة الى ان قوله جملة عطف على مستغاث وهو خبر يكون المحذوف فهذا ايضا خبر يكون المحذوف **قوله** هو الخ فيه اشارة الى ان الواو اعتراضية وهو مبتدأ وما بعد خبره وقع في جواب سوال السائل كان السائل سئل ما الشرط الرابع فقال وهو ان يكون الخ **قوله** المنادى الخ فيه اشارة الى ان يكون ناقصة والمنادى اسمها وعلما خبرها **قوله** يكون ما بقى الخ فقوله يكون اماتامة بمعنى

یوجد قولہ لیل فاعلہ واما ناقصہ والضمیر فیہ راجع العلم اسمہ قولہ دلیل مبتدأ و بجارو المجرور
باعتبار المتعلق خبرہ مقدّم علیہ و فاعلہ الظرفی قولہ و زیادۃ علی التثنیہ لم یلزم نقص الاسم
الذی فی حکم الاسم العربی الذی یکون بناءً عارضیا فهو فی حکم العرب فلا یرد خبرہ لا معنی لقولہ
نقص الاسم عن اقل ابنیۃ العرب لان الکلام فی المنادی المبني لا یعرب فخر يجوز النقص انقص
الاسم فیما لیس بعرب ولا فی حکم نحو من ما کذا فی عبد الرحمن قولہ العرب الخ واما قید بہ
لجواز النقص فیما هو لیس بعرب ولا فی حکم العرب نحو من وما واما نحوید فالخذ فہما شاذ
والشاذ لا یجاء بکذا فی الغفیر وھذا واقعر لرفع ما قبل ان یدل اذا وقع منادی یکون بناءً عارضیا مع
وجود الترخیم فیہ علی وجہ الشارط قولہ بلاعلۃ موجبة جواب سوالہ وھوانہ ینقص بمثل عصارۃ اسمہ مع
مع ان النقص من اقل ابنیۃ العرب موجود فیہ اجاب بقولہ بلاعلۃ وھذا النقص جد بسبب التقاء الساکنین
قولہ متلبسا فی اشارۃ الی ان قولہ بناءً للتانیث ظرف مستقر متعلق بقولہ متلبسا وھو صفة الموصوف المحذو و
ھو الاسم قولہ ولم یبالو الخ جواب سوالہ وھوانہ ینقص ببئیۃ وشاة فان فیہما یلزم نقص الاسم من اقل
ابنیۃ العرب بعد الترخیم فاجاب بقولہ لم یبالو حاصلہ ان النقص فیہما کان قبل الترخیم لانہما فی الاصل موصوف
علی الحرفین وما قبل انہما علی ثلثۃ احرف کما یشہد علیہ الظاہر فندفع لان التاء لیس من نفس الکتبۃ بل
ھو کلمۃ اخرى کما اشار الیہ بقولہ لذات التاء کلمۃ اخرى ثم ثبتہ ہوا سم لوسط الحوض الذی دعو عنہ الرجال اصل
عوض لتاء عن الواو المحذوفۃ من سطر قولہ ولا یرخم الخ جواب سوال الیض وھوان المسم ما یقول فی نحو یا
صاحب فی یا صاحب لانہ وان کان ثلثا علی ثلثۃ احرف لکنہ لیس بعلم لانہ اسم جنس مع انہ یرخم فاجاب انہ قولہ
ولا یرخم الخ حاصلہ ان الترخیم فیہ شاذ ومع الشذوذ یرخم کثرتہ الاستعمال قولہ فی اخرہ ای فی جانب اخرہ
فلا یلزم ان یکون الظرف والمظروف شیئا واحدا مع کونهما متغاثرین قولہ کانتان فیہ اشارۃ الی ان قولہ
فی حکم صفتہ قولہ زیادتان باعتبار المتعلق من قبیل فلان فی السعادة کذا فی الغفیر قولہ الزیادۃ الخ
جواب سوالہ وھوان کلاہد من المطابقۃ بین الصفتہ والموصوف فی التذکیر والتانیث التعریف والتذکیر ولا
مطابقۃ مہنا فی شئ من ذلک اجاب بقولہ الزیادۃ حاصلہ انا لانسان الواحد صفتہ الحکم بل صفتہ الوصف
محذوف وھو الزیادۃ فیطابق فی ذلک قولہ زیادۃ ما معنی کما ان الحرف الواحد ذیئ دفعۃ واحد فکذا
الحرفان زیادۃ معا وقولہ زیادۃ امام مکمل بمعنی اسم فاعل ای ذائدان واما بحالہ قولہ فلم یحد تقریع
علی قولہ اختار بہ الخ قولہ اذ جعلتها الخ جواب سوالہ وھوانا لانسان لم فی اخر اسماء زیادتان بل
زیادۃ واحد فقط وھو الالف لانہ جمع علی وزن افعلا اجاب بقولہ اذ جعلتها الخ حاصلہ ان فیہ
زیادتان لانہ جمع علی وزن فعلا واصلہ وسمأ قلبت الواو ھمزۃ علی غیر القیاس کما فی احد اناث
فیہا زیادتان للتانیث سمي بہ المونث یعنی بنت ابوبکر الصدیق رضی اللہ عنہ قولہ لا افعالا وذلک لانہ
اذ جعلتها افعالا یکون فی اخرہ حرف صحیح قبل مدۃ فیکون اخلۃ فی القاعدۃ التي تذکر بعد ذلک
قولہ فی اخرہ فیہ اشارۃ الی ان قولہ حرف صحیح اسمہ کان خبر ما محذوف بقدرتہ الذکر قولہ

یوجد قولہ لیل فاعلہ واما ناقصہ والضمیر فیہ راجع العلم اسمہ قولہ دلیل مبتدأ و بجارو المجرور باعتبار المتعلق خبرہ مقدّم علیہ و فاعلہ الظرفی قولہ و زیادۃ علی التثنیہ لم یلزم نقص الاسم الذی فی حکم الاسم العربی الذی یکون بناءً عارضیا فهو فی حکم العرب فلا یرد خبرہ لا معنی لقولہ نقص الاسم عن اقل ابنیۃ العرب لان الکلام فی المنادی المبني لا یعرب فخر يجوز النقص انقص الاسم فیما لیس بعرب ولا فی حکم نحو من ما کذا فی عبد الرحمن قولہ العرب الخ واما قید بہ لجواز النقص فیما هو لیس بعرب ولا فی حکم العرب نحو من وما واما نحوید فالخذ فہما شاذ والشاذ لا یجاء بکذا فی الغفیر وھذا واقعر لرفع ما قبل ان یدل اذا وقع منادی یکون بناءً عارضیا مع وجود الترخیم فیہ علی وجہ الشارط قولہ بلاعلۃ موجبة جواب سوالہ وھوانہ ینقص بمثل عصارۃ اسمہ مع مع ان النقص من اقل ابنیۃ العرب موجود فیہ اجاب بقولہ بلاعلۃ وھذا النقص جد بسبب التقاء الساکنین قولہ متلبسا فی اشارۃ الی ان قولہ بناءً للتانیث ظرف مستقر متعلق بقولہ متلبسا وھو صفة الموصوف المحذو وھو الاسم قولہ ولم یبالو الخ جواب سوالہ وھوانہ ینقص ببئیۃ وشاة فان فیہما یلزم نقص الاسم من اقل ابنیۃ العرب بعد الترخیم فاجاب بقولہ لم یبالو حاصلہ ان النقص فیہما کان قبل الترخیم لانہما فی الاصل موصوف علی الحرفین وما قبل انہما علی ثلثۃ احرف کما یشہد علیہ الظاہر فندفع لان التاء لیس من نفس الکتبۃ بل ھو کلمۃ اخرى کما اشار الیہ بقولہ لذات التاء کلمۃ اخرى ثم ثبتہ ہوا سم لوسط الحوض الذی دعو عنہ الرجال اصل عوض لتاء عن الواو المحذوفۃ من سطر قولہ ولا یرخم الخ جواب سوال الیض وھوان المسم ما یقول فی نحو یا صاحب فی یا صاحب لانہ وان کان ثلثا علی ثلثۃ احرف لکنہ لیس بعلم لانہ اسم جنس مع انہ یرخم فاجاب انہ قولہ ولا یرخم الخ حاصلہ ان الترخیم فیہ شاذ ومع الشذوذ یرخم کثرتہ الاستعمال قولہ فی اخرہ ای فی جانب اخرہ فلا یلزم ان یکون الظرف والمظروف شیئا واحدا مع کونهما متغاثرین قولہ کانتان فیہ اشارۃ الی ان قولہ فی حکم صفتہ قولہ زیادتان باعتبار المتعلق من قبیل فلان فی السعادة کذا فی الغفیر قولہ الزیادۃ الخ جواب سوالہ وھوان کلاہد من المطابقۃ بین الصفتہ والموصوف فی التذکیر والتانیث التعریف والتذکیر ولا مطابقۃ مہنا فی شئ من ذلک اجاب بقولہ الزیادۃ حاصلہ انا لانسان الواحد صفتہ الحکم بل صفتہ الوصف محذوف وھو الزیادۃ فیطابق فی ذلک قولہ زیادۃ ما معنی کما ان الحرف الواحد ذیئ دفعۃ واحد فکذا الحرفان زیادۃ معا وقولہ زیادۃ امام مکمل بمعنی اسم فاعل ای ذائدان واما بحالہ قولہ فلم یحد تقریع علی قولہ اختار بہ الخ قولہ اذ جعلتها الخ جواب سوالہ وھوانا لانسان لم فی اخر اسماء زیادتان بل زیادۃ واحد فقط وھو الالف لانہ جمع علی وزن افعلا اجاب بقولہ اذ جعلتها الخ حاصلہ ان فیہ زیادتان لانہ جمع علی وزن فعلا واصلہ وسمأ قلبت الواو ھمزۃ علی غیر القیاس کما فی احد اناث فیہا زیادتان للتانیث سمي بہ المونث یعنی بنت ابوبکر الصدیق رضی اللہ عنہ قولہ لا افعالا وذلک لانہ اذ جعلتها افعالا یکون فی اخرہ حرف صحیح قبل مدۃ فیکون اخلۃ فی القاعدۃ التي تذکر بعد ذلک قولہ فی اخرہ فیہ اشارۃ الی ان قولہ حرف صحیح اسمہ کان خبر ما محذوف بقدرتہ الذکر قولہ

یوجد قولہ لیل فاعلہ واما ناقصہ والضمیر فیہ راجع العلم اسمہ قولہ دلیل مبتدأ و بجارو المجرور باعتبار المتعلق خبرہ مقدّم علیہ و فاعلہ الظرفی قولہ و زیادۃ علی التثنیہ لم یلزم نقص الاسم الذی فی حکم الاسم العربی الذی یکون بناءً عارضیا فهو فی حکم العرب فلا یرد خبرہ لا معنی لقولہ نقص الاسم عن اقل ابنیۃ العرب لان الکلام فی المنادی المبني لا یعرب فخر يجوز النقص انقص الاسم فیما لیس بعرب ولا فی حکم نحو من ما کذا فی عبد الرحمن قولہ العرب الخ واما قید بہ لجواز النقص فیما هو لیس بعرب ولا فی حکم العرب نحو من وما واما نحوید فالخذ فہما شاذ والشاذ لا یجاء بکذا فی الغفیر وھذا واقعر لرفع ما قبل ان یدل اذا وقع منادی یکون بناءً عارضیا مع وجود الترخیم فیہ علی وجہ الشارط قولہ بلاعلۃ موجبة جواب سوالہ وھوانہ ینقص بمثل عصارۃ اسمہ مع مع ان النقص من اقل ابنیۃ العرب موجود فیہ اجاب بقولہ بلاعلۃ وھذا النقص جد بسبب التقاء الساکنین قولہ متلبسا فی اشارۃ الی ان قولہ بناءً للتانیث ظرف مستقر متعلق بقولہ متلبسا وھو صفة الموصوف المحذو وھو الاسم قولہ ولم یبالو الخ جواب سوالہ وھوانہ ینقص ببئیۃ وشاة فان فیہما یلزم نقص الاسم من اقل ابنیۃ العرب بعد الترخیم فاجاب بقولہ لم یبالو حاصلہ ان النقص فیہما کان قبل الترخیم لانہما فی الاصل موصوف علی الحرفین وما قبل انہما علی ثلثۃ احرف کما یشہد علیہ الظاہر فندفع لان التاء لیس من نفس الکتبۃ بل ھو کلمۃ اخرى کما اشار الیہ بقولہ لذات التاء کلمۃ اخرى ثم ثبتہ ہوا سم لوسط الحوض الذی دعو عنہ الرجال اصل عوض لتاء عن الواو المحذوفۃ من سطر قولہ ولا یرخم الخ جواب سوال الیض وھوان المسم ما یقول فی نحو یا صاحب فی یا صاحب لانہ وان کان ثلثا علی ثلثۃ احرف لکنہ لیس بعلم لانہ اسم جنس مع انہ یرخم فاجاب انہ قولہ ولا یرخم الخ حاصلہ ان الترخیم فیہ شاذ ومع الشذوذ یرخم کثرتہ الاستعمال قولہ فی اخرہ ای فی جانب اخرہ فلا یلزم ان یکون الظرف والمظروف شیئا واحدا مع کونهما متغاثرین قولہ کانتان فیہ اشارۃ الی ان قولہ فی حکم صفتہ قولہ زیادتان باعتبار المتعلق من قبیل فلان فی السعادة کذا فی الغفیر قولہ الزیادۃ الخ جواب سوالہ وھوان کلاہد من المطابقۃ بین الصفتہ والموصوف فی التذکیر والتانیث التعریف والتذکیر ولا مطابقۃ مہنا فی شئ من ذلک اجاب بقولہ الزیادۃ حاصلہ انا لانسان الواحد صفتہ الحکم بل صفتہ الوصف محذوف وھو الزیادۃ فیطابق فی ذلک قولہ زیادۃ ما معنی کما ان الحرف الواحد ذیئ دفعۃ واحد فکذا الحرفان زیادۃ معا وقولہ زیادۃ امام مکمل بمعنی اسم فاعل ای ذائدان واما بحالہ قولہ فلم یحد تقریع علی قولہ اختار بہ الخ قولہ اذ جعلتها الخ جواب سوالہ وھوانا لانسان لم فی اخر اسماء زیادتان بل زیادۃ واحد فقط وھو الالف لانہ جمع علی وزن افعلا اجاب بقولہ اذ جعلتها الخ حاصلہ ان فیہ زیادتان لانہ جمع علی وزن فعلا واصلہ وسمأ قلبت الواو ھمزۃ علی غیر القیاس کما فی احد اناث فیہا زیادتان للتانیث سمي بہ المونث یعنی بنت ابوبکر الصدیق رضی اللہ عنہ قولہ لا افعالا وذلک لانہ اذ جعلتها افعالا یکون فی اخرہ حرف صحیح قبل مدۃ فیکون اخلۃ فی القاعدۃ التي تذکر بعد ذلک قولہ فی اخرہ فیہ اشارۃ الی ان قولہ حرف صحیح اسمہ کان خبر ما محذوف بقدرتہ الذکر قولہ

ایک اصل الخ جواب سوال وهو انه ينقض بنحو سعات فان في اخرها حرف صحيح قبله مد مع انه لا يحد منه الا التاء اجاب بقوله اصل حاصله ان ليس المراد بالصحيح الصحيح المطلق بل الصحيح الاصل كما هو المتبادر وفي سعات التاء ليس باصل بل ائذ اذا التاء كلمته براسها وقبله مد اعنى الالف فلا يحذف منه الا التاء فان قيل من اى شئ يعلم ان المراد من الحرف الصحيح الصحيح الاصل اجاب بقوله المتبادر الخ قوله او حكما الخ جواب سوال وهو انه ينقض بنحو مرمى ومد عوفان يحذف فيها الحرفان الاخيران مع انه ليس في اخرها حرف صحيح بل حرف علت اجاب بقوله او حكما حاصل ان الحرف الصحيح اعلم بالحقيقة والحكم في مرمى ومد عوفان صحيح لانه لام الكلمة ولما ثلثان يقولانه لوز كوا المص الحروف الاصل مقام الحرف الصحيح لكان اولي كما هو الظاهر قلنا ثبت هذا الحكم في الحرف الصحيح انما هو بطريق الاصل وفي الاصل بطريق التبعية فلوز كوا كما قلت لكان الحكم بالعكس قوله اى الف الخ هذا تعريف عند فان حروف العلة اعم مطلقا من الذين لانها اعم من ان تكون ساكنة ومتحركة والذين يكون ساكنة فقط ثم الذين اعم مطلقا من الذين لانها اعم من ان يكون حركة ما قبلها من جنسها اول والمد ساكنة وحركة ما قبلها يكون من جنسها قوله المراد الخ جواب سوال وهو انه ينقض بخلاف اخره حرف صحيح قبله مد ولم يحذف منه الا الحرف الاخير لان الحرفين اجاب بقوله المراد بها الخ حاصله المراد بالمد الحرف الثالث لتبادر الى ان هذا حرف مختار ليس بآلة لانه غير الكلمة لانه في الاصل مختار قلبت الياء الفا قوله او حال الخ فيه شارة الى ان الواو والهمزة في الجملة حالية فهو حال من الضمير المحذوف في اخره فانه مضى اليه يجوز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه هو مفعول كان مجع وجدا فيكون المضاف مفعولا كذا في عبارة من قوله ان ما في اخره اشارة الى ظهور المرجع قوله انما لم ياخذ هذا القيد الخ جواب سوال وهو انه لا بد ان يقيد الظابطة الاولى بهذا القيد يظن ان لا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقاءه على اقل اربعة الحرف فاجاب بقوله انما لم ياخذ الخ وحاصل ان المص لم ياخذ هذا القيد في الظابطة الاولى لان نحو ثوبون وقلوب ان كان على خمسة احرف في الاصل لان اصلها ثوبون وقلوبون لكن المراد بهما المجموع في الحال الا في الاصل فان اخذ هذا القيد في الضابطة الاولى يخرج ثوبون وقلوبون الحال انهما داخلان في الترخيم فان قيل على هذا يلزم النقصان من القيد الصالح قلنا لا يلزم النقصان لانهما باقيان على الحرفين قبل تلك الزيادة لا لاجل الترخيم قلون جمع قلة وهي خشبة صغيرة يلعب الصبيان بالخشب الكبيرة وثبت جمع ثبة وهي بالفارسية كروار كوسفدن وسط حوض قوله كلا القسمين انما اشير اليه لوعايت المبتدى لان نظرا الى اخر الكلام قد ذهب زعموا الى ان هذا الجزء للقسم الاخير قوله وبلت عن النقل الخ قال قدس سر في الحاشية النقل صفاد الغنم انتهى قال في الصراح النقل بفحوتين نوعي از كوسفد كوتاه درست هاي درست ركوب قال لانه كذلك في الغنم قوله ويعلم الخ جواب سوال وهو ان التركيب يعم الاسنادية والا ضافية فيلزم ان يدرج المضاف والمضافة في الجملة لانها مركبة فيلزم ان يدرج في كلام المص لانه يفهم من قوله لا يكون مضافا ولا جملة على جواز الترخيم فيها ويفهم من قوله ان كان مركب الخ جواز الترخيم فيها ما اجاب بقوله يعلم الخ حاصله

علمه فقول المص فاعلموا ان

ان المراد بالمرکب مہناما لا یكون مضافاً ولا مجلّة وهو المركب الّا متراجی هو ان یرکب الّا سمن ثم صار
 علما الشخص مثل اعلیک فان الیعل اسم للصنم البک اسم لصاحب البلد ثم صار الاسم لصاحب
 البلد او نقول ان المراد بالمرکب مہناما المركب التعلد وهو ان یرکب العدین صار علما للشیء مثل خمسة عشر
قوله المذكور الخ جواب سواله وانہ لا مطابقة بین الاسم لاشارة والمشار الیہ فی الافراد والجمعیۃ
 لان ذلك اسم الاشیاء مفرد مذکر والمذکور سابقا لثلاثہ شیاء فالاولی ان یقول انکان بغير هذا الخ
 بقوله المذكور الخ حاصل ان الاقسام الثلاثہ مؤلّہ بتاویل الذکور **قوله** ای فیحد فی حرّ واحد الخ
 جواب سواله ان قولہ حرف واحد جزء الشرط والجزاء لا یرکب الا جملة وهو مفرد اجاب بقوله فیحد
 ام حاصل ان قولہ فخر فی فاعل فعل یحد و ف الخ جزء جملة فعلیة **قوله** المنادی فیہ لاشارة الی ان الثابت
 صفة لابد لها من الموضوع وهو المنادی فانقلبا ما یجعل المحذوف فی حکم الثابت اذا کان المحذوف لعلہ
 موجبة وليس المحذوف مہنا لعلہ موجبة فینبغ ان یجعل المحذوف فی المنادی المرخ كما یحذف فی یدیدم
 قلنا ان هذا المحذوف لعلہ قیاسیة مطردة فجعلاوه كالمحذوف لعلہ موجبة کذا فی الغفوق **قوله** بجمیع اجزا
 جواب سواله هو ان الاسم المنادی المرخ فی حکم الثابت بل عین المنادی الثابت لانہ لا تغاير بینہما اجاب
 بقوله بجمیع اجزائہ حاصلہ ان المراد من الثابت الثابت بجمیع اجزائہ والمنادی المرخ ليس بثابت
 بجمیع اجزائہ بل یحذف عنہ بعض اجزائہ فلذا قال فی حکم الثابت فلا یرد **قوله** الاستعمال الخ فیہ لاشارة
 الی ان قولہ لا کثر صفة لابد لها من الموضوع وموصوفها الاستعمال **قوله** یعنی الخ فیہ لاشارة الی تعین
 الفا **قوله** یعنی یا خاصۃ الخ جواب سواله هو ان ما سوا الباء ایض من صیغ الباء ولا یستعمل فی المنادی
 اجاب بقوله یعنی یا خاصۃ الخ لانه لا یرد کذا فی الاصل والایجاز والاختصار لیکون اشعاراً علی ان
 استعمالها فی المنادی حقيقة وفي المنادی مجازاً ویعلم هذا من اضافة الصیغۃ الی المنادی **قوله** اشهر
 صیغہا وهذا اطلاق علیہا صیغۃ المنادی اريد به الباء خاصۃ لالطلاق ینصرف الیہ حتی تستعملوا فی غیر
 المنادی فانقلبا ان اختلف الیاء فی المنادی یستعمل فی غیر المنادی لئلا یلتبس فی المنادی بالمنادی قلنا لا
 التباس للفرق الواضح بین المتفجع علیہ بین مطلوب الاقبال فیفہم المراد بقریۃ المقام کذا فی العصمة
قوله فی الاصطلاح فی اشارة الی ان هذا التعریف اصطلاحی **قوله** المتفجع علیہ جنس یتناو والمتفجع
 علیہ بیا او و الفاعل نحو تفجعت علی فلان و قولہ بیا او و فصل خرجہ المتفجع علیہ الفاعل لانہ ليس
 بمنادی **قوله** وجود الوعد ما الخ جواب سواله هو ان التعریف هنا غیر متناو والمتفجع علیہ وجود
 لان المتبادر من المتفجع علیہ هو المتفجع علیہ لما اجاب بقوله وجود الوعد **قوله** والمتفجع الخ ای المنادی
 الاسم الذی یتفجع الخ یحذف لاجلہ فیکون علی مہنا یعنی اللام للاجل فی التاجر التفجع انہ یزید من شئ ویقتد
 باللام ما یقر ان التفجع مہنا یعنی الباء ویقتد بکلمتہ علی یعنی بکیت علیہ ليس علی ما ینبغ لانہ لا یشتمل المتفجع علیہ
 وجود لان الباء علیہ هو المفعول لا الموضوع زید وخمیر علیہ **قوله** المتفجع علیہ اجع الی المنادی والالف
 واللام فیہ یعنی الذی یراد بها الاسم وهو جنس اسم المفعول یعنی الفعل المجہول التفجع و منہ و صلة

اللام فالظاهر المتفجع له ولعل كلمة على بمعنى لام الا جركها يقف في المحمولى عليه بمعنى المحمولى والتضمين
 الباء وفيه لا يشتمل المتفجع عليه عليه جودا ۱۲ موى قال بيا ووا والباء لا لصاق صلة او وصقة المتفجع
 او للاستعانة اذ الباء والواو ليسا بسبيين للتفجع **قوله** المتفجع عليه ما الخ وانما قال عد ما ولم يكتف
 بقوله عند فقد استفجع عليه لان الفقد بالفارسية تابود شك وهو لا يستلزم الموت والعد كما في المختلف
قوله عد ما الخ هذا بالنظر الى الاغلب الاكثر ولا يجوز ان يحذف المتفجع عليه جودا ولم يتحقق منها
 المتفجع عليه فامل عصمة **قوله** ممتازا الخ جواب سواله وان خاصته الشئ ما يوجد فيه لا يوجد في
 غيره والمندوب ليس بمختص بوالا انه قد يستعمل بيا ايضا اجاب بقوله ممتازا حاصله ان الباء تتعلق
 بالاختصاص باعتبار تضمنه معنى الامتياز لان اختصاصا لشيء بالشيء يستلزم الامتياز ولا شك
 ان المندوب ممتاز عن المنادى لان المعنى الحقيقي للتضمين ان يذكر الفعل ولا ويراد به المعنى
 الحقيقي ويذكر معه الفعل وشبهه ثانيا بقربية المتعلقات ويناسب مع الاول في المعنى واحدها
 اصل وثانيها حال او تميز وهما كذا لان اختصاص فعل ويراد به المعنى الحقيقي وهو الاختصاص ذكر
 معر شرف الفعل الاخر وهو ممتاز واحد هما اصل وهو اختصاص الاخر حال وهو ممتاز عن الضمير في
 اختصاص فيه على بعض الشارحين حيث اجابوا عن هذا السؤال بان ما يراد لو كان الباء اختلا على المقصود
 بل هي اختلا على المقصود عليه المندوب فصار تقديره اختصاص بالمندوب يعني لا يدخلوا على
 غير المندوب ووجه الرد انه لا يحتاج الى ان يجعل الكلام على القلب بادخال الباء على المقصود عليه **قوله**
 مشترك بينهما اي مشترك في الاستعمال في الوضع فلا يرد ما قيل انه يفهم من ان الياء مشترك
 يعني وضع لها ويفهم مما سبق اعني قوله قد استعملوا الخ ان الياء حقيقة في المنادى وبجاز في
 المندوب **قوله** امثلة حكمه جواب سواله هو ان الانسداد حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى
 لان الحكم هو الاثر المترتب على الشئ فيلزم حلول العرض الواحد في المحلين المختلفين هو باطل اجاب بقوله
 اي مثل حكمه حاصل ان عبارة الماتن محمول على حد المضاف **قوله** ولا يلزم من الخ جواب سواله هو انه يلزم
 من قول المص وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ان جميع اقسام المنادى يحثي في المندوب مع انه
 لا يندب المنكر بقربية ما بعد ولا يندب الا المعروف اجاب بقوله ولا يلزم الخ **قوله** ليرد الخ وكذا
 لا يقع مستغاثا ولم يذكر لان المقصود بيان عدل لزوم وقوع المندوب على جميع مواقع المنادى لا بيان
 جميع ما يقع عليه المندوب **قوله** وجاز ذلك اشار الى ان الجرا والمجرور باعتبار المتعلق خبر عن قوله
 زيادة مقدم عليه وفاقا للظرف باعتبار المتعلق اي جاز ذلك ان يلحقه سواء كان مع يا او وا وفيه على
 الاند يسي حيث قال يجب مع ياء لا يلتبس بالمنادى فيلزم لا يرتفع الالتباس بالاستغاث **قوله** التباس
 ذلك اللفظ فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه **قوله** عدلت الى حرف الخ جواب سواله
 وهو ان قوله واغلامه خبر عن المضاف اليه **قوله** فان خفت اللبس جزائيته لا يصح لان الجزاء مرتب على الشرط
 وهذا الجزاء لا يرتب على هذا الشرط لانه لا يلزم من خوف اللبس قوله واغلامه لانه جازان يقرب في ندبة امة

قوله واغلامه
 خبر عن المضاف
 اليه

مخاطبة وامتكية لا امتكاه لا لتباسه بتامة مخاطب اجاب بقوله عدلت الخ حاصله ان الجزء هنا
 محذوف لان المراد بثل هذا القول العدل الى حرف مد سواء كان هذا القولا وغيره وانما عبر عن
 اللبس بالالتباس لان صوة اللبس بالفتح واللبس بالضم واحد والثاني غير مراد لانه غير ممكن
 في الاغراض **قوله** اذ الميم اصله الضم دفعه دخول مقل وهو ان الواو وكيف يكون مجازا لمحركة الاخر
 فان الاخر في غلامكم ساكن فاجاب بقوله اذ الميم في الاصله مضموم لان اصله غلامكم غلامكم واما
 سكنت الميم للتحقيق فخذ فت الواو واجتماع الساكنين اعني الميم والواو فصلا غلامكم **قوله** اثنين صرح
 به لدفع توهم ارادة الجمع بصيغة المخاطبين اذ الصيغة محتملة للتثنية والجمع **قوله** جازلك
 الخ فيه اشادة الى ان الهاء بالرفع عطف على زيادة الالف **قوله** اي احاقها الخ جواب سوال
 وهو ان نسبة الجواز الى الهاء غير جائز لان الجواز وعد مريد يعمل في الاعراض والهاء ليس
 كذلك اجاب بقوله احاقها والا لحاق عرض **قوله** لبيانها لان الوقف يوجب خفاء الحرف لا لفظا
 الصوة عند فاذا اجئت بالهاء واقفت عليها لم ينقطع الصوت عند الحرف فتبين كل التبيين ولا سيما
 الالف فانه اشد احتياجا الى البيان عند الوقف لخفاؤها في نفسها اذ كونه حرا فاهو اشد
 تغدما للنفس ليس له مخرج يعتمد عليه **قوله** عبد حكيم من قسم المندوب جواب سوال وهو انه
 يقض بيا مصيبتاه ويا حسرتاه وغيرهما لانه يندب مع ان المنكر اجاب بقوله من قسم المندوب
 حاصله ان المراد بالمندوب المتفجع عليه عدما وهو ليس كذلك بل هو متفجع عليه وجود **قوله**
 الاسم الخ فيه اشادة الى ان المعروف صفة للموصوف المحذوف اعني الاسم **قوله** الذي اشتهر
 الخ جواب السوال وهو منقوض بواحد قلع باب خير الخ لانه نكرة مع انه يندب اجاب بقوله الذي الخ وعلى كذا
 الله وجهه مشهور بقلع باب الخير **قوله** احاق الالف جواب سوال وهو ان التخصيص بثلثا الذي كونه باطل
 لانه امتنع وازيد الفاضله وواعمر الكرياه اجاب بقوله احاق الالف حاصله لانه لا تخصيص لان المراد
 به احاق الالف بصيغة المندوب سواء كان هذا التركيب او غيره او تحري السوال على وجه اخر وهو ان امتنع
 فعل الابن لمن فاعله الفاعل قسم من الاسم فهنا ليس كذلك لان ازيد الطويلة مركب فكيف يكون فاعلا
 اجاب بقوله احاق الالف حاصله فاعله احاق الالف والا لحاق اسم لانه مصدق **قوله** حاله الخ جواب
 سوال وهو ان ظرفية **قوله** في الوقف غير جائز لان الظرف اما ان كان او مكان وهو ليس بواحد
 منهما اجاب بقوله حاله الخ حاصله ان العبادة محمولة على حذف المضاف **قوله** لان
 اتصاله بالصفة الخ فيه اشادة الى الرد على قول يونس وايض تعليل القول وامتنع وايض اشادة الى الفرق بين
 الصفة والموصوف والمضاف والمضاف اليه **قوله** فان اتصاله بالموصوف دليل يونس اجيب عنه بانك
 قائل بان اتصاله بالموصوف بالصفة وان كان في اللفظ نقص من الاتصال الخ والا لحاقها بما هو باللفظ دون
 المعنى وان كان الاتصال بينهما من حيث المعنى اتم منه بين المضاف والمضاف اليه فكيف يلحقه بالصفة
قوله وحكي يونس الخ والغرض من نقله ليونس بالحق الالف ومن جهة المعنى لا اتحادها باللفظ ٢٢

بالصفة والا ولا عقل له اجيب عنه بان محمول على الشذوذ فلا يجاب به **قوله** والكججمة القدر جواب
سوال وهو ان اضافة الكججمتين الى ياء المتكلم غير جائز لان الكججمة عظم الرأس المشتغل على الدأغ و
للانسان ججمة واحدة لا الكججمتين اجاب بما ترمي حاصل ان المراد من الكججمة القدر من الخشبة مما ابعلا
الظروية لا حقيقة الكججمة حتى يرد **قوله** لقيام قرينة جواب سوال وهو انه يعلم منه جواز حذف حرف
النداء مطلقا وجبت القرينة او لا ولا علم ليس كذلك لان عند حذف القرينة لا يعلم ان ههنا حرف
النداء او لا على تقدير المحذوف اجاب بقوله لقيام قرينة **قوله** اذا كان الخ الاول ان يقال الا بمقارنا مع
اسم الجنس لانه لا وجه لتقدير اذا كان وفيه اشارة الى ان الظرف خير لكان المحذوف باعتبار المتعلق التي هي
مضاف اليه لكلمة اذا وهذا استثناء مفرغ لان كلمة اذا اذا اضيفت الى الجملة فهو في المعنى مضاف الى
مضمونها فيكون تقديرا للعبادة ويجوز حذف حرف النداء في جميع الاوقات الا وقت مقارنته مع اسم
الجنس **قوله** ونعني به جواب سوال وهو ان يارجل معرفة وليس باسم جنس مع انه لا يجوز حذف حرف
النداء فيه اجاب بقوله ونعني به **قوله** لم يكثر ذكره نداء العلم فيه اشارة الى ان هذا التعليل قاصر عن المطلوب
فانه يقتضي اختصاص المحذوف بالعلم ليس كذلك وما قيل انه الحق ماسو العلم من المعارف بالعلم المناسبة
بينهم ففيه انه يقتضي جواز المحذوف من اسم الاشارة والتخصيص تعسف والحق ان يسقط عن التعليل كثرة
ذلك العلم فيقتضي بقوله لان اسم الجنس لم يكثر ذكره **قوله** او الامم الخ اشارة الى ان قوله والا اشارة الى
عطف على قوله اسم الجنس **قوله** ففيه على هذا الخ اعلى الخ اخرج اسم الاشارة من جواز حذف حرف النداء
مع كونه معرفة وكلمة من ليست صلة لبق **قوله** من المعارف حاله من قوله من العلم ما عطف عليه عطا الله
قوله العلم بالرفع فاعل بقر ولفظة ابيض بالرفع عطف على العلم فهذا ايضا فاعل بقر وكذلك حال قوله
والمضاف للموصولات عطف او فاعل **قوله** يوسف اعرض القرينة على المحذوف الجملة الانشائية اذ لو لم
يحذف لكان يوسف مرفوعا على الابتداء اعرض خبره وخبرية لا يصح لان الخبر ثابت للمبتدأ وثبت
الشئ للشئ فثبت المثبت له في نفسه الانشاء لا يثبت في نفسه لانه لايجاد ما لم يوجد فكيف يثبت
الغير **قوله** وايها الرجل وايها الرجل والقرينة فيهما على حذف الجملة الانشائية اعني افع
واحسن مرفأئته في اعرض **قوله** واما المضمرات جواب سوال وهو ان حذف حرف النداء في
الموصولات من جهة انها من المعارف فالمضمرات ايضا من المعارف فينبغي ان يحذف حرف
النداء فيها ايضا اجاب بقوله واما المضمرات الخ **قوله** وشذأ اصبح ليل جواب سوال وهو انه قال
لا يجوز حذف حرف النداء من اسم الجنس الليل في قول العرب اصبح ليل اسم جنس مع انهم حذفوا
حرف النداء منه وكذا في افتد مخنوق واطرق كرا اجاب بقوله وشذأ الخ **قوله** حذف حرف النداء
جواب سوال وهو ان قوله شذ ما مضى مجزوء وما بعد مفعول ما لم يسم فاعله هو قسم من الاسماء اصبح ليل ليس باسم
بل جملة اجاب بقوله حذف حرف الخ حاصله ان مفعول ما لم يسم فاعله لشذ محذوف وهو حذف
تعيين كونهما منادى مسموعا من العرب **قوله** والمضاف للموصولات الخ والقرينة فيهما على حذف

حرف التثنية أو أصبح ليل وقع ظرفاً بمحدث في كلمة في وكذا حال قوله اقتد مخنوق وأطرق كؤسوالا وجوابا أو
 جواب سؤالا عن اقتد مخنوق وأطرق كؤسوالا وهو انه قد مر فائدته في قوله وازيدك الطويلة قوله
 آخر صياحاً جواب سؤال وهو ان ههنا أصبح للتعدية بمنزلة الكرم والتعدية ههنا غير مستقيمة لانه
 شيء يكون المغيرة باليل أصبح شيئاً آخر وهذا غير مستقيم أجاب بقوله اي صريحا حاصله انها
 للصيرورة ههنا الاخير اي لا للقطع والتعدية قوله اطرق كؤسوالا اطراق غاموش بوردن چشم دريش
 اقلدن سرز وكون قوله من تلك المواضع ان في اشارة الى ان الالف واللام في الثالث عهد قوله
 ما اي موضع ما على حذف المضاف فلا يرد انه غير جائز لان كلمة ما عبارة عن المفعول وهو ليس بموضع و
 ايضا على هذا لا يصح الحمل لكن لم يذكروا كفاء بما سبق في المفعول المطلق قوله أمفعول به جواب عن
 سوالين الاول ان المبتدأ والخبر لاذ كانا معرفتين لابد بينهما من ضمير الفصل في فصل بين النعت و
 الخبر فلا بد ان يقال هو ما الخ لانهما وقعت في محل الخبر الاصل فيه التأكيد الثاني ان كلمة ما لا يخلو اما
 ان تكون عبارة عن المفعول به عن الموضع فعلى الاول لا يصح الحمل لان الثالث موضع من المواضع الاربعة
 وعلى الثاني تصير الجملة خالية عن عائد الموضوع لان الضمير قوله عاملة اجمع الى المفعول به فاجاب عنهما
 بقوله أمفعول به الخ حاصل الاول ان ما ههنا موصولة موصولة وحاصل الثاني اننا نتخذ الشق الاول لكن
 الموضع ههنا مقدما فصلا للتقدير الثالث موضع ما فان قيل كان المراد من المفعول هو المفعول به كما
 هو الكلام فيه فينبغي ان يراد من الاسم في التعريف ايضا المفعول به لا الاسم المطلق والا
 يلزم التعريف بالاعم فينبغي ان يصدق على يوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة صمت فيه مع انه
 ليس مفعولا به وان اراد من المفعول هو المفعول المطلق فلا بد ان يراد من الاسم حينئذ
 ايضا الاسم المطلق بحيث يتناول جميع المفاعيل لا الاسم الخاص هو المفعول به الا يلزم التعريف
 بالاختصاص فعلى هذا يلزم الخرج عن البحث لان كلامنا في هذا المواضع التي يجب حذف العامل
 الناصب للمفعول به فيها والمعد منها المفعول به لا المفعول مطلقا فاذاد الثالث من كلمة ما هو المفعول
 مطلقا اي اضر عامله مطلقا لكن المراد هو المفعول به الا ان بيانه في ضمن هذا العام كما
 المستثنى فان جميع المستثنى ليس من المنصوبات بل بعضها منها ولكن ما هو منها يتبين في ضمن هذا العام
 في لا يرد النقض على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه كذا في عبلة الرحمن قوله قد الخ جواب سؤال
 وهو ان قوله ضمرا بمعنى استرد وزنه لم يوجد في كلام العرب اجاب بقوله اي قد او تقدر السوال هكذا
 ان الاضمار عبارة عن الاستسار وهو اللفظ المحكي في العامل من اللفظ الحقيقي اجاب بقوله آكد او تقدر
 السوال ان الضمير لا يكون عاملا فلم يصح قوله ضمرا اجاب بقوله آكد قوله اي الناصب الخ فيه
 اشارة الى ان اضافة العامل الى الضمير عهد اجواب سؤال وهو ان العامل عام يستعمل في
 الرفع والناصب والجار فيلزم الخرج عن البحث اجاب بقوله الناصب قوله الشريطة والشرط
 الخ جواب سؤال وهو ان الشريطة فعيلة بمعنى المشروط وهو بعيد اذ يلزم حينئذ ان

المشروط صفة الشيء ويكون فيه ضمير راجع الى موضوع والمعنى الموضوع لا يساعد فالصواب ان يقال ۶۶
 الشريطة بمعنى الشرط لا بمعنى المشروط اجاب بقوله الشريطة حاصله ان بمعنى الشرط لا بمعنى المشروط ۶
قوله واذقتها جواب سوال وهو ان الشريطة مضاف والتفسير مضاف اليه ولا بد من المغائة بين
 المضاف والمضاف اليه لم يوجد هنا اجاب بما ترمي حاصله ان الاضافة بيانية والتغاير شرط في سائر الاضافا
 دون البيانية **قوله** بناء فيه اشارة الى ان قوله على شريطة الخ مفعول لا ضمير عامله باعتبار
 المتعلق والى تقدير الكلام والى ان كلمة على بنائية كما في قولهم زيد في جاء زيد مرفوع على الفاعلية
قوله عن الجمع بين المفسر والمفسر يد التقض عليه بقوله تعالى اِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كُوكَبًا وَالشَّمْسُ
 وَالْقَمَرُ نَايِتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ه فان رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ تفسير لقوله اِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كُوكَبًا و
 اجتمع معه قلنا انه ليس تفسير بل هو جواب سوال المقلد كما فانه لما قال اِنِّي رَأَيْتُ الخ فكانه قيل له كيف رَأَيْتَهُمْ
 فقال في الجواب رَأَيْتُهُمْ الخ اوليس هو من هذا الباب لان الجملة الثانية لرأيت بها البحر التفسير بل اتي به التبيين
 الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كون هو ساجدين له كقولك علمت زيد علمته كاتبا **قال**
 كل اسم جنس وما بعده فصل يخرج به زيد في زيد ابوك **قوله** ولا يريد به جواب سوال وهو انه
 خرج عن الحد زيد عمر وضريحه وزيد انت ضارب لان زيد ليس بعد فعل ولا شبهه بل بعد اسم مع انه
 من قبيل ما اضمرا في الحد ودا جاب بما ترمي **قوله** ذلك الفعل وشبهه جواب سوال وهو
 ان المطابقة بين الراجع والمرجع شرط ولا مطابقة هنا جاب بما ترمي حاصله ان الضمير راجع الى
 احد الامرين المفهوم من كلمة او **قوله** اى عن العمل جواب سوال وهو ان الاشتغال الفلغ
 انما يكون عن العمل لا عن الاسم الضمير في عن وفي قوله بضميره راجع الى الاسم اجاب بقوله
 عن العمل حاصله ان الضمير راجع الى العمل لكن ارجاعه الى الاسم لانه ملازمة لانه مظهر
 اثره **قوله** وحاصله الخ جواب سوال وهو ان المراد بالاشتغال لا يتخلوا ما ان يراد بالمعنى الحقيقي اعني به
 الاشتغال والمعنى المجازى اعني به الفراغ وكلاهما فعل الاول يصح جعل كلمة الباء صلة للاشتغال ولكن
 لا يصح جعل كلمة عن صلة للاشتغال وعلى الثاني بالعكس على الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو
 باطل اجاب بقوله وحاصله يعنى ان المراد به المعنى الحقيقي لكن كلمة عن ليست صلة للاشتغال بل صلة لمقتضيه
 اعني الفراغ فحينئذ يكون تقدیر العبارة اشتغال بضميره حال كونه فارغا عن العمل في ذلك الاسم العلاقة بينهما
 ان اشتغالا الشيء عن الشيء مستلزم للفراغ عن شيء اخر **قوله** بحيث الخ فيه اشارة الى ان هذه الجملة الشرطية
 اعني قوله لو سلت قيد اخترازي اى احتزبه عن زيد في زيد اذهب به كما سيجئ ان شاء الله تعالى **قوله**
 بخبر رفع ذلك الاشتغال جواب سوال وهو انه يدخل في الحد المبتدأ نحو زيد ضمير لان زيد في هذا
 المثال يصدق عليه بعد مع انه ليس كذلك بل مبتدأ اجاب بقوله بخبر رفع الخ وسيجئ تحقيقه لانه
 مجرد رفع ذلك الاشتغال لا ينصبه ما لم يرفع الرفع على الابتدائية **فان قيل** تسليط الفعل

له عطف على قوله الى ان آه ۱۲ سلمه ان موضع ظهور اثر العمل ۱۲ ۱۰ اللهم اغفر لكاتبه ولوالديه ولا ستاذيه

لانتصاب ما قبله جائز لکن تسلط شبهہ لانتصاب ما قبله شکل ان الصفات بدن الاعتقاد لا یعمل قلنا ان المراد
من التسلط للتسلط مع الاعتقاد فقولہ زیك ضارب هو تقدیرہ زیك انت ضاربہ **قوله** أحد الامرین
جواب سوال وهو انه مطابقة بين الراجع والمرجع في الافراد والتثنية اجاب بقوله ای احد الامرین
حاصل ان الضمیر راجع الی احد الامرین المفہوم من کلمة او کذا حال الضمیر المستکن فی نصبہ
سوال وجواب **قوله** بعینه الخ جواب سوال وهو ان کتوبہ او مناسبہ مستند لک لا لنعبدۃ عن الفعل وشبهہ
فلا یتیم مقابلة قولہ او مناسبہ مع الفعل وشبهہ اجاب بقوله بعینه فیثبت المغائرة **قوله** ای
لنصب احد الخ جواب سوال وهو انه لا یحصل المطابقة بين الراجع والمرجع في الافراد والتثنية
اجاب بما ترے **قوله** الاسم الخ اشارة الی ان الضمیر البارز فی نصبہ راجع الی الاسم
قوله واللزم الخ جواب سوال وهو ان المتبادر من المناسبة للناسبة بالترادف فعله هذا
لا یتكون التعریف جامعاً لعدم صدق علی نرید فی نرید ضربت غلاماً لانه لوسلط هو و مراد فـ لا
ینصب للزوم الکذب لان الضرب لا یقع علی نرید بل علی غلامه و اهنت لیس بمراد فـ له او جواب
سوال وهو ان المتبادر من المناسب المناسب بالترادف فی نقض بقوله هو زیك اجست علیه فان
المناسب هنا للزوم اجاب بقوله واللزم **قوله** بالمفعولية الخ جواب سوال وهو ان الحد صا
علی نرید فی نحو زیك کنت اياه لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمیرہ بحيث لوسلط علیه لنصب لیس
من قبیل ما اضمر عامله بالخبر کان اجاب بقوله بالمفعولية لا مطلق النصب مہا علی الخبریة وما قبل
ان النصب المذکور مطلق فن این قید تہ بتقیید بالمفعولية فذو عمل لان الکلام لیس مطلق النصب بل فی
النصب علی المفعولية كما یفصح عنه قوله قد س سره كما هو الظاهر المتبادر **قوله** فبقید الاشتغال الخ
اشارة الی ان جنس الفصل **قوله** وهما صورا الخ جواب سوال وهو ان المص في صدي بیان الکلیة والسائل
دون الامثلة فلم اوردها اجاب بقوله وهما الخ یعنی ان تعدد ما بین علی تعدد المثل **قوله**
ولا یتصور الخ جواب سوال وهو ان اشتغال الفعل بالمتعلق ایضاً یحتمل الصور الثلاثة لتسلط الفعل
بعینه او بالترادف واللزم فعله هذا یتكون فی قولہ الشارح وهما صورا اربع قصوراً فاجاب بقوله
ولا یتصور الخ **قوله** کما لا یخفى وجهه ای باعتبار ان المص اخذ ذکره فی التعریف **اجیب** بان
تاخیر زیك اجست علیه لیکون الافعال المعنوية في طرف واحد ولم یتمثل بینہما فعل مجهول ولا ان
الفعل المعلوم ماضی بالنسبة الی المجهول فلذا قد تم کذا فی العصة **قوله** مثلاً الخ جواب سوال وهو
ان تعدد الامثلة باطلا لان المقصود فی هذا العلم المسائل و الامثلة كما مر غیر مرة اجاب بقوله مثلاً
حاصل الجواب ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثل وكذا حال ما بعده **قوله** فان مررت
بعد تعدد الخ جواب سوال وهو انه کیف یتكون مررت مر مراد فـا تجاوزت لان مررت به
فعل مع الجار والمجرور وجاوزت بغير الجار والمجرور او تخیر السوال بوجہ اخر وهو انه کیف یتكون مررت
به مراد فـا تجاوزت لان مررت فعل لازمی وجاوزت

بمعنی مررت به مر مراد فـا تجاوزت لان مررت به
فعل مع الجار والمجرور وجاوزت بغير الجار والمجرور او تخیر السوال بوجہ اخر وهو انه کیف یتكون مررت
به مراد فـا تجاوزت لان مررت فعل لازمی وجاوزت

فعل متعدي اجاب بقوله فان مررت بعد تعديته وهذا لدفع ما قيل ايضا ان تسليط قوله مررت به في قوله زيد مررت به بالنصب غير جائز لان مررت لازمي لا يجوز ان يعزل النصب ذلك لان المراد بتسليط الفعل بعينه او مناسب بالترادف او باللزم فمررت به وان كان لازما لكنه بعد تعديته بالباء ٤٤ مراد في الجائزات فيصح انتصابه لما قبله **قوله** في هذه الامثلة جواب سوال وهو ان التخصيص بزيد باطل اجاب بقوله في هذه الامثلة حاصله ان تخصيص زيد بالنصب لانه وقع في الامثلة المذكورة والا فلا تخصيص به او تحريك السؤال بوجه اخر وهو انه يتقضى بقوله ياب زيدا فان زيدا في هذا المثال منصوب بالفعل المذكور لا المقدار اجاب بقوله في هذه الامثلة وقيل في جوابه ان قوله في هذه الامثلة اعم في ضمن هذه وان لم يكن مذكورا امريحا **قوله** يعني ان الفعل المفسر الخ جواب سوال وهو ان بعد يتر ضربت بعد زيد مسلم كما في قوله زيد ضربت واما في جاوزت واهنت ولاست فغير مسلم لانه لا يكون واحد منها بعد زيد بل ما بعد مررت به وضربت غلامه حبست عليه وذهب زعم المعتض الى ان قوله اعم ضربت تفسير قوله ما بعد فاجاب بقوله يعني الخ حاصله ان قوله اى ضربت تفسير الفعل المناسب قبله هو ضربته **قوله** ضربت زيد ضربت اه قيل علي بن الجمع بين المفسر والمفسر باطل لان ذكر الثاني من قبيل الحكاية لا المحكي عنه ولتأكيد ضربت او الجمع للتعليم **قوله** على هذا القياس ملحق الفعل بالنصب لزيد في زيد مررت به جاوزت للفق واشادة الى ان الاصل في جاوزت زيد مررت به فاضمر جاوزت لوجود مفسره وهو مررت به هكذا الباقى **قوله** ثم ان الاسم الخ جواب سوال وهو ان ما ضم عامله من المنطوق وكلامنا فيها باعتبار انه قسم من المفاعيل فكيف يجوز فيه وجوب الرفع واختياره استواء الامرين لانه مفعول في الحقيقة فلا يجوز فيه الرفع فضلا عن اختياره وجوب اجاب بقوله في الاسم الواقع في مظان الاضمار وجوب النصب فيما اذا وقع الاسم في ما ضم عامله بيقين اه هذا الوجه لافي ما ضم عامله ولا في المبتدأ وجوب النصب الرفع فيما قبل في الاسم الواقع في مظان الاضمار **قوله** في مظان الاضمار قال قدس سره في الحاشية اعمى مواقع يطأ في بادئ النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير ان لم يكن الواقع عنه **قوله** الصوا الخمس اشاد المصنف في المصنف لم يشر اليها بل قد صرح عليها لان المراد بالصوا الخمس علمها فاضاد تقديده والى علم هذا الصوا الخمس اشاد المصنف في المصنف والمعلو وتصريح المصنف بحسب المعلو **قوله** ويختار قد ما اختير فيه في الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة الثاني بالباب اشد لان جعل ما هو ابعد من الباب اعم قيل انه مرجح لسلاطة عن الحد **قوله** في الاسم المذكور الخ جواب سوال وهو ان النصب فيما اضمر ملحق اجب فكيف يصح قوله يختار النصب الخ اجاب بقوله في الاسم المذكور وهو الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة الخ **قوله** امكنه الخ جواب سوال وهو ان اختيار الرفع بالابتداء في الاسم المذكور غير جائز لان الابتداء عامل فبعد جود يجب الرفع لا اختيار فيه فاجاب بقوله امكنه الخ **قوله** ترجيح خلاف الرفع جواب سوال وهو ان عندنا اتفاقا فريته خلاف الرفع لانه يختار اجاب بقوله ترجيح حاصله الصفر محذوف

مررت به

بزيد

بزيد

الرفع والتکریر لکن لا یجب الرفع فی باب ما اضمر عامله بخلاف التکریر **قوله** ما قبله انما یجب الرفع والتکریر
فی اسم لا التی لقی الجنس ولا نسلم ان یمکن ان لا یکن لهما نفس الجنس لم لا یجوز ان یمکن ان لا یمکن ان لا یمکن بل یس
لان لا الشبهة بل یس لا یدخل علی المعرفه **قوله** الا تادیبا وانما قلنا ذلك وان تم المثل
بقوله ان زیلا ضربته لتکون اشعارا علی ان کلمته ان ههنا نافیة بقرینة الاستثناء لان... استثناء الاثنان
لا یمکن الا من النفس **قوله** وبعد حرف الخ انما زاد لفظ بعد اشارة الى ان عطف علی حرف
النفس **قوله** وانما قال حرف الخ جواب سوال وهو ان الاصل فی العبادة الا یجاز والاختصار فینبغ ان
یتولوا والاستفهام بدن ذکر الحرف اجاب بقوله وانما قال حاصله ان ذکر الحرف لا یخرج اسم
الاستفهام مثله من اکرمته فانقلنا ان اسم الاستفهام قد خرج بلفظ بعدا لمقد فی المتن لان الاستفهام
عطف علی النفس وههنا قوله بعدا لنفس مذکورا وفي الاستفهام یمکن مقدا لان المذکور فی المعطوف
علیه مقدا فی المعطوف **قلنا** لان اسم الاستفهام من اکرمته فی قوة اذینا اکرمت ام عمر اقلنا
فعل هذا ینبغ ان یصیر ذلك الاسم منصوبا لانه صادر واقعا بعد حرف الاستفهام فلا یحصل الفرق
بین حرف الاستفهام فی قوله اذینا ضربته بین قوله من اکرمته فلا حاجة الى الاحتراز من الاسم الاستفهام
بالایحوز فینبغ ان یقول بعد الاستفهام بدن الحرف مع انه احضر قلنا ان المراد بحرف الاستفهام
ما یمکن ملفوظا **قوله** فانه یجوز الخ جواب سوال وهو ان هذا التركيب اعنی هذا ضربته
لیست بجائز فكیف یصح قوله لیست مثلا الخ لان ههنا الاستفهام اعم فتدخل علی اسم بعد فعل
وهذا لا تدخل علی من کان بعد فعل لانها عاشق علی الفعل فهو اذا اراد المعشوق لا یصله حق
عائق بها لانها یعنی قد فی الاصل نحو قوله تعالی هل اتی علی الانسان یعنی قد اتی فلا یکن فی تقدیر
الفعل اجاب بقوله فانه یجوز یعنی ان هذا التركيب وان لم یجز فی اصل الوضع بحسب النکته لکن جائز بحسب
الاستعمال العارض **قوله** لانه یعنی قد فی الاصل ثم صادر للاستفهام بعادض الاستعمال **قوله** فقد
الفعل الخ رد علیه کلام النخاعة ان هذا لا یفاد فی لفظ الفعل اذ ذکر فی الکلام لفظ الفعل ولا یدکر
بالفصل بینه وبين الفعل اما اذا المیدکر فی الکلام لفظ الفعل فیدخل علی الاسم نحو هذا یدکر کذا فی
العصام **قوله** الدال علی المجازاة فی المكان جواب سوال وهو انه لو قال بعد الشرط لکان اخصر و
اشمل لاذ اوجبت اجاب بقوله الدال لانه حاصله انه انما اتی بهائلا یتوهم ان المراد بالشرط واحد منهما
وايضا لشارة الى الفرق بینهما **قوله** ما قبل الامر الخ جواب سوال وهو ان الصور الخمسة لا
یکون الا فی الاسم الذی وقع فی مظان الاضمار علی شریطة التفسیر والامر والنهی من قبیل
الافعال فیمیدکر کیف یصح **قوله** والامر والنهی او تحریر السؤال بوجه اخر وهو ان قوله وفي الامر
والنهی عطف علی قوله بعد حرف النفس فیکون معناه ویختار النصب فی الامر والنهی وهو فاسد
اجاب بقوله ما قبل الخ حاصله ان الشارح اورد کلمته ما الوصلة قبل فیکون المعنی ویختار
النصب الاسم الذی ذکر قبلها من قبل لکن قیل علیه فعل هذا یلزم احد الموصوف مع بعض اجزاء الصلوة

عمر قائم و بکرا کر متہ مع ان الامر فیہ ایضاً كذلك وعلى الثاني صار بالعكس على الثالث يلزم فساد المعنى لانه
 يلزم ظرفية الشئ مثله اجاب بقوله اذا نحن حاصله ان المراد ههنا هو الشقين الاولين لكن المراد بمثل هذا
 التركيب كل جملة وقع فيها اسم ثم عطف على جملة ذات وجهين فخر دخل في ذلك **قوله**
 باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فخر المنتهى مصداً بمعنى الانتهاء والمبدأ مصداً بمعنى
 الابتداء ثم ابتداء جملة الكبرى هو الزاء بعيد من المعطوف عليه ابتداء جملة الصغرى هو الكاف
 قريب منه واما انتهاء هو الميم فان قيل الاحتياج الى تقدير عند او في دارة انما هو على تقدير النصب
 والعطف على الجملة الصغرى فينبغي ان يكون الرفع هو الاول لانه مستغن عن ذلك قلنا ان المثال
 مقصوف في الصوة لان المقصاف اداة اكرام عمر عند زيد او في دارة مثلاً فلا بد من تقدير عند او
 في دارة مثلاً سواء كان رفعا او نصبا فام يكن الرفع مرجحاً بسبب انتفاء هذا التقدير كذلك في العصمة
قوله اى نصب الاسم المذكور الخ جواب سوال وهو ان تقييد وجوب النصب بعد حروف الشرط و
 التخصيص غير جائز لان ما اضر عامله من قبيل اسم المفعول النصب فيها واجب مطلقا اجاب بقوله
 اى نصب الاسم الخ حاصله ان المراد بالاسم المذكور بعد هو الاسم الواقع في مظان الاختصاص فافهم
قوله والمراد به الخ جواب سوال وهو ان بعضا من حروف الشرط هو اما وفي اما اختيار النصب لو كان
 مع الطلب اختيار الرفع لو كان مع غير الطلب فن اى وجوب النصب فيه اجاب بما ترى **قوله** و
 كذلك يجب الخ اشارة الى العطف **قوله** لفظا او تقديرا الخ جواب سوال وهو ان ما ذكرتم من
 وجوب دخولهما على الفعل منقوض بالمثال المذكور كان زيدا ضربة ضربا لان ان لم يدخل على
 الفعل فخر لا يطابق المثال مع المثل فاجاب بما ترى **قوله** والا زيدا ضربة الخ فخر التخصيص
 ان دخل على الماضي فيفيد لواء الفاعل فتوخيجه كما في مثالا لمتن ان كان دخلا على المضارع فيفيد تخصيص
 الفاعل على الفعل نحو لا زيدا تضرب قال ليس زيد ذهب به جواب سوال وهو... ما ذكرتم من ان الاسم اذا
 وقع بعد هزة الاستفهام يختار فيه النصب منقوض على زيد في نحو ان زيد ذهب به فانه وقع بعد
 هزة الاستفهام مع انه لا يختار فيه النصب بل لا يجوز فيه اصلا فاجاب بقوله ليس الخ **قوله** مثالا
 يلابس او اذهب على صيغة المعلوم الخ حاصل الاعتراض ان التناسب المذكور في التعريف اعم من
 للناسبة بالتزادف والالزام فيكون اذهب بصيغة المجهول مما يناسب بالتزادف اذهب بصيغة المعلوم
 مما يناسب بالذم وكذلك يلابس فليقل ههنا هذا لاذلك انبه **قوله** مفقود الخ لان المسند اليه في
 قوله يلابس اه اما ان يهاب او احد في قوله اذهب احد ايضاً وفي قوله ان زيد ذهب به المجرور اعني به
 فلا يثبت الاتحاد فيه **قوله** واذا كان الامر كذلك الخ فليشادة الى ان الفاء في قوله فالرفع للتفريع
 وهو يدل على جزاء الشرط المحذوف **قوله** او دفع زيد جواب سوال وهو انه منقوض بقوله عمرا
 ضربة مع ان ليس ان زيد ذهب به منه فالرفع ليس بواجب فاجاب بقوله ارفع زيد لا رفع عمر
 و اشارة الى ان الا تم عوض عن المضاف اليه **قوله** في المثال الخ جواب سوال وهو ان تخصيص

زید باطل لانه یجوز فی غیرہ ایضاً اجاب بقولہ فی المثال الخ حاصلہ انہ لتخصیص الا ان ذکرہ بناء علی
 ما ذکرہ فی المثال الذکور او تقدیر السوال بوجہ آخر وهو ان لا یسلم ان رفع زید واجب کیا فی زید ضربه
 اجاب بقولہ فی المثال الخ حاصلہ ان المراد بزید هو الذی فی فکرہ فی المثال الذکور **قوله** واجب
 الخ جواب سوال وهو ان قوله فالرفع جزء الشرط المحذوف والجزء الاعلى يكون الاجملة وذلك
 مفروض اجاب بقوله واجب حاصلہ ان الرفع مبتدأ والخبر محذوف اعني قوله واجب فصاحلة
معنی قوله ای مثلاً الخ جواب سوال وهو ان الکاف فی کذا مبتدأ وقوله کل شیء الخ خبره و
 ابتداءً غیر جائز لانه لا یكون الا اسما وهو حرف اجاب بقوله ای مثلاً الخ یعنی ان الکاف
 اسم **معنی المثال قوله** قوله تع جواب سوال وهو ان الکاف فی کذا مبتدأ وقوله کل شیء الخ خبره و
 خبریه غیر جائز لان الخبر اذا وقع جملة لابد فیها من العائد الی المبتدأ وهما لم یوجد اجاب
 بقوله قوله تع حاصلہ ان الخبر ههنا محذوف وهو القول فكان الخبر مفرد **قوله** ای
 فی صحائف اعمالهم فیلشارة الی ان الزبر **معنی** آخر وهو غیر صریحاً وهما ان الزبر جمع الزبور
 لان کل شیء فعلوه لیس فی الزبور کما لا یخفى **قوله** خلاف ظاهر الآية اه لان قوله فعلوه فاصل بین
 الصفة والموصوف ظاهر وان لم یکن تقدیراً **قوله** واعلم انه قد سبق اه فی اشارة الی ظهور
 السؤال الایة الذی ورد علی قول المصنف فلا یرد ان المصنف قد صرح بذلك فکیف یصح **قوله**
 فاشارة الخ حاصلہ ان العبارة علی حذف المضاف تقدیره اشارت الی عمله **قوله** فاشارة المصنف الی الخ
 ای اشارة المصنف الی العلم بذلك السؤال وهو انک قلت ان یتخار النصب فیما قبل الامر والنهی
 منقوض بقوله تع الزانیة الخ لان رسم بعد امر مع انه لا یتخار فیہ النصب بل لا یخو اصل اجاب
 بقوله ونحو الخ حاصلہ ان الفاء فی قوله فاجلدوا **معنی** الشرط یكون داخل علی خبر المبتدأ ان
 یكون متضمناً لمتن الشرط وهذا ایضاً كذلك كما اشار الیه الشارح **قوله** لكون الالف واللام
 الخ فمثل هذا الفاء لا یعلم ما فی حیزها فیما قبله فیمتنع تسلیط الفعل الذکور بعده فیما قبله
 فلا یصدق علی قوله لوسط علی هو ومناسبة لنصبه وان صدق علیہ ان رسم بعد فعل
 مشتغل عنه بضمیره او متعلق **قوله** لئلا یلزم جواب سوال وهو انه لا اضطرار علی النخاة
 لان اختیار النصب مشعر علی جواز الرفع فالاضطرار علیہم اذ لم یکن جوازه اصلاً **حاصل**
 الجواب انه وان کان جائزاً لکنه غیر مختار **قوله** ونحو الزانیة والرائی عطف علی قوله کل شیء الخ
 یفوق الفاء **معنی** الشرط والآیة جملتان علیہما حکم اعني ان هذا لیس من قبیل ما اضرع عامله
قوله ومثل هذا انما قاله الشارح هذا لان الفاء اذا کان ذاتیة نحو قوله تعالی ورا بلاء
 فکبراً وغیراً وقعت موقعا کما فی قوله تع فاما الیتیم فلا تقهر جاز ان یعمل ما بعده
 فما قبلها کذا فی عبد العفو **قوله** الفاء فی الخ جواب سوال وهو ان نحو مبتدأ
 وقوله الفاء الخ خبره والجملة اذا وقعت خبراً لابد فیها من العائد وهما لم یوجد فاجاب بقوله الفاء فی

قوله مرتبطة الخ فيه إشارة الى ان الجار والمجرور ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر عن قوله الفاء **قوله** والآية الخ فيه إشارة الى ان قوله جملتان خبر المبتدأ المحذوف وهو قوله والآية وايضاً جواب سوالين احدهما وهو ان قوله جملتان عطف على الفاء وهي علة لقوله ونحو الزانية الخ فهنا من قبيل العلم بالجملة والعلم بالجملة من قبيل التصديق والمفروض من قبيل التصور وهذا من قبيل اكتساب التصديق من التصور وهو غير جائز والثاني انه يلزم عطف المفرد على الجملة وذا غير جائز اجاب بقوله الجملتان حاصله ان قوله والآية مبتدأ وقوله جملتان خبره فكان اكتساب التصديق من التصديق وايضاً عطف الجملة على الجملة من قبيل التصديق **قوله** اذ الزانية الخ لتلخيص لقوله الآية جملتان الخ **قوله** والاى وان لم تكن الآية جملتين فصار قولنا فاجلث اخبراً عنه والاشائية لا يقع خبراً والمبتدأ يقول انه يتقدم الجملتان يلزم اجحاف الكلام لانه يحذف المسند المسند اليه لكل وجه هو مولها **قوله** مستقلتان الخ جواباً وهو ان الشرط والجزاء ايضاً جملتان اجاب بقوله مستقلتان هما جملتان لكن غير مستقلتين **قوله** وان لم يكن جواب سواله وان الاحرف الشرط وقوله فالمتخار جزء وشرطية غير جائز لان الشرط لا يكون الا جملة وكلمة الاحرف مفرد اجاب بقوله وان لم يكن الخ حاصله ان لا يعنى وان لم يكن وذلك جملة **قوله** فالمتخار إشارة الى ان الفاء في قوله فالمتخار للتفريع **قوله** من تلك المواضع إشارة الى ان الرابع صفة لابد له من الموضوع وهو الموضع **قوله** في اللغة الى قوله النخاة إشارة الى ان قوله معمول الخ معناه اصطلاحى للتحذير **قوله** الاسم فيه إشارة الى ان معمولاً صفة للموضوع المحذوف اعنى اسم **قوله** أعلم فيه جواب سوال وموان اياك فى اياك معمول فيه لا معمول والمعمول هو النصب هو ليس يتخذ فعله هذا لا يصير التعريف جامعاً لافراده فاجاب بقوله عمل فيه حاصله ان المراد من المعمول المعمول فيه كحان المراد من المشترك المشترك فيه **قال** يتقدم اتق هذا من قبيل اضافة الصفة الى الموضوع اصله باق المقدّم **قوله** تحذيراً عما بعد ايتخذ تحذيراً مما بعد **قوله** على صيغة المجهول جواب سوال وهو ان قوله وذكر لا يخلو اما ان تقر بصيغة المصدّر اعنى به الذكر او بصيغة الماضى المجهول اعنى به ذكره الاول لا يصح العطف باعتبار عدل صحة المعنى اذا عطف على كل واحد من اتق والتحذير لانشاء الاخبار والجملة والافراد وبالاعتبار الثاني يصح العطف على التحذير لا غير ولكن كلمة اول لا يخلو اما ان يكون متصلة او منفصلة فان كان الاول فهو غير جائز لان الاول في ان يكون المعطوف على فوق المعطوف عليه الا فى اذية والجملية وههنا لم يوجد لان المعطوف جملة والمعطوف عليه مفرد في ان كان الثاني فهو ايضاً غير جائز لان المقصود فيه احد هما اي المعطوف او المعطوف عليه ههنا كلاهما مقصود اجاب بقوله على صيغة المجهول حاصله ان المراد ههنا هو الثاني لكن كلمة او متصلة ههنا والمعطوف عليه جملة ايضاً اعنى حذراً وذكره للقد **قوله** موضع المظهر قيل ان وضع المظهر موضع للضمير عبارة عن وضع مرجع الضمير في موضع الضمير كما فى الحاقتهما الحاقه وههنا ليس كذلك لان مرجع الضمير هو المعمول المظهر المحذوف منه قلنا انهما وان كانا مخالفتين فى العنوان اى فى التلفظ لكنهما متحدان فيما

جواب السوال

لكنه في قوله المظهر المحذوف منه قلنا انهما وان كانا مخالفتين في العنوان اي في التلفظ لكنهما متحدان فيما

صدقاً علیہ المعنون لان تقدیر الكلام الخ **قوله** الا انه الخ جواب سوال هو انه ما الفائدة في وضع المظهر موضع المضموم مع ان الاصل لا يجازو الاختصاص فلا بد ان يرجع اليه الضمير فلجاب بقوله الا انه الخ **قوله** هذان مثالان جواب سوالين احدهما ان المقصود ههنا بيان المسائل لا الامثلة في صارد ذكر المثالين عبثاً والثاني ان الغرض من المثال توضيح المثل وهو يحصل بالواحد فلا حاجة الى التعدد اجاب بقوله هذان الخ حاصله ان تعدد المثالين على تعدد المثل في صارد هذان المثالان لا ولا نوعي التحذير واما اول نوعي التحذير مثالين اشعاراً على ان المحذوف من النوع الاول قد يكون اسما ظاهراً كالاسد في نحو اياك والاسد قد يكون تائيداً لا تحذف في نحو اياك وان تحذف لا نوعياً بل محذوفاً او اشعاراً على ان المحذوف منه قد يكون ذاتاً كما في المثال الاول قد يكون صفة كما في المثال الثاني **قوله** بعد نفسك الخ ثم حذف في الجار والمجرور في المعطوف الكفاء بالمعطوف عليه فصارت بعد نفسك من الاسد والاسد ثم حذف في الجار والمجرور في المعطوف الكفاء بالمعطوف عليه لان المقصود تبعيد النفس من الاسد فصارت بعد نفسك نفسك والاسد ثم حذف الفعل لضيق الوقت فصارت نفسك والاسد ثم حذف النفس لعدا الاحتياج لانه باقى بها الفصل بين ضمير الفاعل والمفعول هو الكاف اصله بعدك فصارتك ثم الكاف ضمير المتصديق ولم يجز استعماله بغير ما اتصل به لانه بالمنفصل فصارت اياك والاسد هكذا البناء في قوله وان تحذف **قوله** ضربه بالعصا في إشارة الى ان لقوله ان تحذف معنى اخر غير مراد ههنا وهو السقوط وهذا المثال محمول في حق المحرر **قوله** وعلى التقديرين جواب سوال وهو انه يعلم من قوله من الاسد انه هو المحذوف منه من قوله والاسد انه هو المحذوف في ذلك تلافياً بين كلامي المصاحم اجاب بقوله وعلى التقديرين **قوله** ولا يخفى الخ اعتراض على المصاحم حاصله ان المراد بالانتقاء لا ينجوا ما ان يراد المعنى الحقيقية والمجازي او كلاهما فان كان الاول فغيره يضل بسبب مجامع لعدا صدقته على النوع الاول لانه ليس معمولاً بقدر الانتقاء ^{صلاً} وان كان الثاني فايضا ليس بمجامع لعدا صدقته على بعض افراد النوع الثاني منه لانه معمول بتقدير اتق نحو الطريق الطريق وان كان الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا ههنا العبارة محمولة على حذف المعطوف بتقدير يتق او نحوه فان قيل اذا كان الانتقاء لازماً فكيف يعمل في الطريق قلنا ههنا من قبيل حذف الايضال وهو ان يتعد الفعل الى المقصود بواسطه حرف الجر ثم حذف هو ويبقى الفعل على تعديته **قوله** لانه لا يقال اتقيت اياك لان باب اتقيت لا يزعم لا يحتاج الى المفعول لان معناه يهين يهين لا يهين يهين فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يصح تقديره في نحو الطريق الطريق ايضاً بعين ما ذكرته قلنا ان ذلك من قبيل حذف الايضال اصله اتق عن الطريق الطريق ثم نزع الخائض فصارت اتق فان قيل ينبغي ان يجعل مثلاً الاول النوعين مجذف الايضال ايضاً قلنا ان ذلك غير جائز بسبب فساد المعنى لان ههنا يصير تقديره اتق عن نفسك وهذا غير مناسب **قوله** في الاول النوعين غير صحيح الخ لان اتق لا يقدر في فرد من افراده وتقديره بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان تقديره بعد في بعض افراد النوع الثاني جائز وفي بعض الافراد لا ينجو **قوله**

غیر مناسب فی شارة الیہما **قوله** فالصواب فی شارة الی الجواب حاصلہ از العبارة علی حذف المعطوف
تقدیر بمعنی یبقی یراق او نحوہ **قوله** بعد نفسك ما یؤذیک فیہ تأمل لان نفسك محذوۃ منہ لا محذوۃ
فکیف یضم القول بان المعنی بعد نفسك ما یؤذیک اللہم الا ان یقال ان اتقاء الشخص من نفسه
والتحذیر منہا لیس الا لایقاعہا الشخص الضر والحد منہ الحقیقة ہی الضر وہی محذوۃ بالمال واذا
نظر بالمال صح هذا المعنی **قوله** خارج عن النوعین لان المعول فی النوع الاول محذوۃ منہ فلا ینوی اخلا
فی النوع الاول ولا فی النوع الثانی لان المعول فیہ مکرم والا سئل بکرم **قوله** واجب جواب بطریق
التسلیم یعنی سلمنا ان لفظ الاسد فی ذلک لیس بتجذیر بل تابع لانہ معطوف علی قوله ایاک والمعطوف
تابع والتابع خارجہ عن المحذوۃ من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات باعتبار ان التابع کما ذکر المم
فیما بعد قال تقول الخ اشارۃ الی انہ یجوز فی المثال الاول من النوع الاول قرأتین وجہ الاول قد مر من قوله
حذف الجار والمجرور الخ ووجہ الثانی انہ حذف المعطوف من کل وجہ ثم حذف بعد والنفس من
المعطوف علیہ ابدال المتصل بالمتصل فیہ ایاک من الاسد فی المثال الثانی من الاول یجوز ثلثہ قراءۃ وبعلم
وجہ القارئین من المثال الاول ووجہ الثالث ان حذف حرف الجر عن ان وان قیاس لان ان وان من
حرف المصدا فجعلا مداخلہ بتاویلا لمصدا فلا یفید لمخاطب فائدہ تامہ فلا بد من الحاق الغیر وبتقدیر
الا لحاق یلزم اطوالہ الکلام ویقتضی التخیف لانہا ثقیلہ فیخفف بالتقدیر **قوله** وشذوذہ الخ
جواب الہ وهو انہ لما کان تقدیرہ من مستعانی غی ان لا یصح تقدیر فی قوله الطريق الطريق لا متناع
حذف حرف الجر من الاسماء الصریحۃ مع انہ یجوز تقدیر من فیہ اجاب بقوله وشذوذہ حاصلہ
ان المراد بالمتناع الشذوذ **قوله** مع غیر ان جواب سوال وهو انہ لما کان تقدیرہ من شاذ کا فی
الطریق ینبغی ان لا یجوز تقدیرہ فی نحو ایاک وان یحذف اجاب بقوله مع غیر ان وان شاذ تقدیرہ
اذا ینوی بل فیہا وامامہما فلا قوله شذوذہ مفعول مطلق لقوله اشذ **قوله** الا نادرا کا فی قوله تم
ولا علی الذین اذا ما اتوا لئلا یحکم علیہم بحد فی العاطف اقلت یعنی
نیست گناہ ان کدران قت کہ آمدن کسان بہو برای آنکہ تو سوار کنی آن کہ نرا و گفتی کہ نمی یابم من آن شیء را کہ سوار کنم
بالای آن شیء **قال** المفعول فیہ امثله مفعول فیہ او هذا باب المفعول فیہ او المفعول فیہ هذا کذا قال المصنف
هو مفعول فیہ او مفعول فی مسماہ محذوف المضاف علی الاحتمالین یجوز حذف للمضاد لانہ یوصف بہ المذلول
فانذ فہ ما قیل ان یوم الجمعۃ مفعول فیہ لم یفعل فیہ اصلا بل فی مسماہ **قوله** احد جواب سوال وهو
انہ لا یصدق الحد علی شیء من افراد المفعول فیہ لانہ لا شیء من المفعول فیہ ما فعل فیہ فعل یعنی اصطلاح
کما هو المتبادر لان المفعول مشتق علی الامور الثلاثۃ اعنی الحد والنسبۃ والنہان ولا یفعل فیہ النسبۃ والنہان
فخرج عن الحد یوم الجمعۃ فی نحو صمت یوم الجمعۃ اجاب بقوله ای حدث الخ حاصلہ
ان المراد بالفعل الفعل اللغوی **قوله** تضمنا او مطابقة الخ جواب سوال وهو انہ ینبغی

والمراد بالفعل الفعل اللغوی قوله تضمنا او مطابقة الخ جواب سوال وهو انہ ینبغی

ان لا یصیر یوم الجمعة مفعولا فیہ لانہ لا یفعل فیہ الفعل المذکور لان المذکور هو الفعل الاصطلاحي لا اللغوی
 لجاب بقوله تضمننا ومطابقة فالفعل المطابق ثابت اذا كان العام لمصداً والفعل التضمنی ثابت اذا كان
 العام فعلاً اصطلاحياً فاما المثل المذکور وان لم یدکر الفعل فی یوم الجمعة مطابقة لکن ذکر تضمننا وهو
 الحد **قولہ** فی ضمن الفعل واشبهہ جواب سوال وهو انہ یشیع ان لا یصیر یوم الجمعة فی اناساً یوم
 الجمعة مفعولا فیہ لانہ لا یفعل فیہ فعل مذکور تضمننا ولا مطابقة لجاب بقوله فی ضمن الفعل الخ
 حاصل ان المراد بالحد المذکور اعم من ان یکون فی ضمن الفعل واشبهہ **قولہ** الملفوظ والمقدّر
 جواب سوال وهو ان المتبادر منه الفعل الملفوظ فعل هذا لا یکون التعریف جامعاً لعلاصدق علی یوم
 الجمعة الواقع فی جواب من قال متی صحت لانہ مفعول فیہ مع انہ لا یفعل فیہ الفعل المذکور لا تضمننا
 ولا مطابقة ولا شہہ لعد ذکرہ لجاب بقوله الملفوظ الخ **قولہ** کذلک او کذا شہہ الفعل الملفوظ
 او مقدراً وهما من قبیل الثاني فلا یرد علی یوم الجمعة وقع فی جواب من قال متی انت صائم **قولہ**
 لکن بقی الخ هذا اعتراض حاصل ان الحد لا یصیر ما نحتاج دحل فیہ المفعول بہ فی مثل
 شہدت یوم الجمعة **قولہ** فلو اعتبر جواب سوال حاصل ان قیل کحیثیہ مراد ہنا ای المفعول فیہ
 ما فاعل فیہ فعل مذکور من حیث انہ فعل فیہ فعل مذکور واما ذکر الیوم ہنا فمن حیث انہ وقع علیہ
 الفعل المذکور **قولہ** ولا یخفی الخ اعتراض علی ذلك الجواب **قولہ** الا لزیادة الخ جواب عن **قولہ**
 بیان لما جواب سوال وهو ان تعریف المفعول فیہ صائناً جامعاً ومتعاقباً وقوله وهو ما فاعل فیہ فعل مذکور
 لا حاجة الی قوله من زمان او مکان بل صار مستکراً لجاب بقوله بیان لما الخ اشارة الی ان القیود فی التعریفا
 لیست کلها احتراز یا بلہ بما یکون لزیادة ایضاً الخ **قولہ** اشارة الی قسمی الخ جواب سوال و
 هو ان یراد کلمة او فی التعریف شنیع لانہا للتدرید والتشکیک والتعریف للیقین و بینہما تواف
 ظاہر فجاب بقوله اشارة الخ یعنی فی اشارة الی انہا للتدرید والتدرید **قولہ** ضریان الخ جواب
 سوال وهو اننا لانسلم ان تعدد فی شرط لا تصابہ بل شرط لکون الاسم مفعولاً فیہ لانہ یجوز ان یراد
 من ما الموصول الاسم المنصوب لان البحث فی منصوبات الاسم والامر لیس کذلک لجاب بقوله
 وهو ضریان الخ **قولہ** وهذا خلاف الخ هذا اعتراض حاصل ان المخالفة عن اصطلاحهم فی
 قوة الخطاء لجاب عن بقوله فخالفهم المصّر لانہ تابع للحق لا للرجال حیث قال وهو المفعول فیہ علی
 قسین بظہور فی وبتقدیر صالانہ اسم لما فاعل فیہ فعل مذکور وهو اعم من ان یکون بظہور فی او
 بتقدیر ہا فان قیل ان المخالفة عن القوی فی قوة الخطاء فلما نسب لہ ان لا ینحالفہم اجیب بان المصّر
 تابع للحق لا للرجال والحق ما ذهب الیہ المصّر لان الحد صادق علی المجزئ ہا ایضاً فکیف لا یقولہ المصّر
 قال مکان جواب سوال وهو ان الضمیر قولہ انکان لا ینحلو اما ان یکون اجعالی الظروف او مکان فعلی
 الاول لیزا ارجاع الضمیر المقدر الی الجمع وعلی الثاني یصیر الجملة الخبریة خالیاً من العائد الی المبتداء
 لان قوله والظروف مبتدأ وقوله انکان مہما قبل ذلک خبرہ لجاب بقوله مکان حاصلہا ان الضمیر

عن الاستفاد من الخارج الى الداخل وهو ليس بخارج كما قال الشارح اذا لا لا لا في البلد **قوله** فيكون
اشارة الى انه لا خلاف هنا فيما بعد خلت لان قوله على الاصح صفة للاستعمال **قوله** ونقد عن سيبويه
ان استعماله خلت مع في شاذ فعلم ان الاصح استعماله في **قوله** بلا شريطة الخ جواب السؤال قوله
ولعام مضمرة مستند لان قوله على شريطة التفسير مستغن عنه فلا حاجة اليه لانه لما كان مفعولاً عن التفسير
فهو لا يكون الا مضمراً اجاب بقوله بلا الخ **قوله** كما مر في المفعول به من اختيار النصب الرفع وقد سبق ايضاً ما يجب
نصبه بيوتيه الامران فيختار الرفع في يوم الجمعة صحت فيه ويختار النصب في نواحيوم الجمعة صحت فيه اذا يوم
الجمعة سرت فيه مثال ما ليس المفسر بالصفة كل يوم الجمعة صحت فيه في الصيف ومثال ما يستوى في الامران
نحو نريد يدير يوم الجمعة سرت فيه مثال ما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه **قوله** اي لقصد
تحصيله الخ جواب سوال وهو ان التعريف ليس بجامع لان خرج عنه التاديب في نحو ضربت تاديباً لان
المتبادر من قوله لاجله انه فعل بسبب وجوده والتاديب ليس كذلك لانه فعل لقصد تحصيله لا
بسبب وجوده فاجاب بقوله اي لقصد الخ يعني ان التعريف اعم فانطبق الحد على الحد **قوله**
اي حد الخ جواب سوال وهو ان التعريف لا يصدق على فرد من افراد الحد دلان المراد من الفعل الفعل
الاصطلاحي وهو مشتق على الحد والنسبة والزمان وهو لم يفعل لاجله اجاب بقوله احدث في
يتناول المفعول له مثل الفاعل نحو نريد ضارب عمر تاديباً **قوله** اعم ملفوظاً وانما في المذکور بالملفوظ
ليكون اشارة الى ان المراد بالمذكور الذي مصدره الذي كبرى لذلك لان الذي كبرى ضم ذلك لا العقل
فيصدق التعريف على التاديب في نحو اعجبني التاديب لان فعله متعلق في هذا التركيب و
هو ضربت زيداً تاديباً **قوله** حقيقة او حكماً جواب سوال وهو ان المتبادر من المذكور
الملفوظ حقيقة فلا يتناول التعريف للتاديب في جواب من قال لم ضربت زيداً لانه مفعول
له مع انه لم يذ كر الفعل لاجاب بما ترى **قوله** احتراز عن مثلاً اعجبني الخ وانما احترازه لانه فاعل
لا اعجبني فعله ليس بمذكور هو الضرب الذي فعله لقصد تحصيله في نظر لان التاديب انما يخرج
اذ اجعل من القسم الاول من المفعول وما اذا جعل من القسم الثاني فلا يخرج به لان فعله هو
اعجبني فعله مذكور فعل بسبب وجوده التاديب فان قلت ان المراد ان المفعول ما فعل لاجله
فعل فاعله مذكور، وحينئذ لا بد ان يكون المفعول غير الفاعل فخرج التاديب في اعجبني التاديب
لان فاعله قلت جريلاً استدل بقوله المذکور لان التاديب في اعجبني التاديب خرج بدنه فالجواب عن
اصل السؤال ان التاديب في المثال اذا جعل من القسم الثاني من المفعول ايضاً خارج بقوله مذكور لا
التعجب لا يكون الا بعد حصول التاديب حصوله لا يكون الا بالضرب والشم وغيرهما كرفع الرحمة
فلا يكون في فعله مذكور **قوله** في الجملة يعني في تركيب اخر كما في ضربت زيداً **قوله** مثال
لما فعل الخ جواب سوال وهو ان تعدد الامثلة باطل لان الغرض منه توضيح المثل والمثال الواحد
كاف في التوضيح فلا حاجة الى ايراد المثالين فاجاب بما ترى **قوله** فان التاديب الخ فان قيل

الخ
تدبر

ان التادیب عین الضرب لانها عبادتان عن استعمال الخشية في المحل المعين لكن مغايرتها بالاعتبار
لان هذا الفعل بعينه من حيث انه يؤلم يسمى ضربا ومن حيث انه سبب لا تصاف المضرب بالاخلاق
الحسنة يسمى تاديبا فكيف يحصل له اجيب بانه يحصل له بما تضمنه التاديب هو التاديب وانما نسب
التاديب لتضمنه التاديب ويكنى بامتناع ضربته تاديبا كما صرح به الرضى ناقلا عن النخاعة فالجواب
اننا لانسلم ان التاديب عین الضرب بل هو احداث التاديب الضرب سبب لاحداث وسيلته **قوله**
ولما قلنا في لشارة الى ان قوله خلافا مفعولا مطلقا يخالف ثم المصداق مع الفعل في محل الرفع خبر لقوله
لقائل **قوله** ظاهر في لشارة الى ان خلافا مفعولا مطلقا للنوع لان الخلاف على نوعين ظاهر فحقى مرادنا
هو الاول وايضه جواب سواله وان الخلاف مصداق والقاعدة فيه ان خفض فعلا لا تضائق نحو سبحان الله
او باللام نحو حملا له جب حذف فعله الشارح ذكر فعله حاصل الجواب ان حذف الفعل واجب اذا لم يكن
مطلقا للنوع وهما النوع يعنى ان خلاف المصنوع ظاهر **قوله** يخالف خلافا ظاهرا ولا يظهر ان
ينسب المخالفة الى الزجارج بان يقال يخالف الزجارج لهذا القائل خلافا لان النخاعة اصل الزجارج
والخلاف انما وقع من الفرع لا من الاصل **قوله** لا حاجة الى هذا التقدير فان لفظ يخالف في قوله الشارح
على صيغة المجرور والجار والمجرور اعني قوله للزجارج صفة لقوله خلافا **قوله** من غير لفظ جواب السوال هو
معنى ضربت مشتملا على الضرب على التاديب فكيف يكون التاديب مفعولا مطلقا لقوله ضربا اجاب بقوله من
غير لفظ اي مغاير للفظ الفعل **قوله** ادبته بالضرب تاديبا فحذف الفعل هو ادبته للاختصاص دون
التاديب هو الضرب ولو حذف فعله للتاديب هو الضرب لم يعلم ان التاديب باى شئ حصل ثم بعد حذف الفعل
اقیم المصداق مقامه فصارت تقديره ضربت تاديبا وقس على هذا الباقى من الامثلة **قوله** وجبت
الخ وفيه نظر لان القوم مغاير بالذات للمجنون فكيف يصح ان يكون مصداقا مغايرا للفظ فعله مع انك لا بد من
اتحاد المعنى بينهما اللهم الا ان يراد بالجن اثر الكيفية القائمة بالفسق هو القوم عن الحرب كما يراد بالشجاعة
الاثر المرتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام **قوله** شرط انتصاب الخ جواب سواله هو ان تقدير
اللام شرط انتصاب المفعول لا للنصب بالنصب هو الحركة الحاصلة بالعامل وهو لا يحتاج الى الشرط
اجاب بقوله شرط انتصاب الخ اوفره بالنصب بالانتصاب اشادة الى ان اضافة النصب الضمير من اضافة
المصداق الى المفعول دون الفاعل لان الغير ياتي بالنصب لانه ياتي بالنصب الى الغير **قوله** لا شرط كون الاسم
الخ جواب سواله هو ان الاصل في الكلام لا يحتاج فينبغي ان يقول شرط تقدير اللام اجاب بقوله لا شرط كون
الخ **قوله** فالسمن الخ بفتح السين رو عن **قوله** الزائر الخ منصوب على المفعولية بالاكرا
البضاف الى الفاعل وهو الضمير المجرور **قوله** عند اي عند المصير **قوله** وخص اللام
الخ جواب سواله هو ان المفعول له كما يحى باللام كذلك يحى بمن الباء وفي ما وجه تخصيص
اللام بالذکر ولم يقل تقدير اللام ومن والباء وفي اجاب بقوله وخص اللام بالذکر
الخ **قوله** اي لاجلها اما متعلق بمجموع الامثلة الثلاثة او بالاخير فقط **قوله** ولما

كان تقدير اللام جواب سوال وهو ان الاصل لا يجاز ولا اختصارا فلم قال المصنف فيما بعد انما يجوز حذفها
 ولم يقل وانما يجوز بارجاع الضمير في يجوز الى تقدير اللام مع انه اخبر ان جواب بقوله ولما كان وحاصل
 الجواب ان تقدير اللام عبارة عن حذفها في اللفظ وابقائها في النية اي عبارة عن مجموعهما فلو اكتفا باجاء
 الضمير الى تقدير اللام لتوهم ان في النية محتاج الى الشرط والامر ليس كذلك بل المصنف ان حذفها عن اللفظ
 محتاج الى شرط دون بقائها في النية فلهذا في هذا الوهم قال وانما يجوز حذفها والفرق بينهما ان التقدير
 الاسقاط في اللفظ دون النية والحذف في الاسقاط مطلقا سواء كان منويا في النية او لا وقيل الاسقاط
 مطلقا اي من حيث اللفظ والنية اي نسياما نسبيا **قوله** الى شرط اي لا يحتاج الى الشرط لابقائها في النية
 اصل فلا حاجة الى الشرط لان النكتة للفاد لا للقاد والبيان بالاصل ولي **قوله** في يجوز فيه اشارة الى ان المراد
 بالجواز الجواز بمعنى الامكان الخاص **قوله** عما اذا الخ ينبغي ان يفهم احترازا عما اذا كان غير فعل ليشترط نحو
 جئتكم للسودا يتناول الاحتراز مثل جئتكم للعلم والكتابة بعد اطلاق العين عليهما عرفا الا انه اذا دمن
 العين ما ليس بفعل **قوله** اي اتحد فاعله الخ تنقضي بقوله نعم المراد الى الذي حاجر ابراهيم وبيان ان الله الملك
 فان قوله ان الله الملك دفع له مع انه حذف اللام وفيه على الفعل والمفعول متغايران فاجواب ان حذف
 المفعول جازم بعد اتحاد فاعلهما ان لم يكن مصدا ابان ان كان مصدا ابان فلا يشترط اتحاد الفاعل بل يحذف
 اللام مطلقا سواء اتحد الفاعل ولا لان حذف حرف الجر من ان ان قياس **قوله** بان يتحد فاعله الخ
 جواب سوال هو ان التبادر من قوله مقدار ناله في الوجود الاتحاد الزمانية فيخرج عنه قعدا عن الحروب جبا
 لان زمان الجبن غير زمان القعود لان الجبن موجود في زمان قعوده وغيره فاجاب بقوله بان يتحد الخ
 حاصله ان المراد بالمقابلة في الوجود اعم من ان يكون زمان وجودهما متحدا او يكون زمان وجود
 احدهما بعضا من زمان وجود الآخر **قوله** الا باعتبار ثمة علم ان مفهوم الضرب التاديب
 متغايران لان الضرب حدث صدك عن الاعضاء الظاهرة التي هي غير اللسان كان مؤلها المضرب
 والتاديب حدث صدك من الشخص سواء صدك من اللسان او غيره وكان سببا لان تصاف المفعول باخلاق
 الحسنة والتاديب يصد على الضرب دون العكس **قوله** وانما اشترط جواب سوال وهو ان نصب
 الاسم انما يكون باعتبار انه جزء من الفعل وباعتبار العلاقة والامر ليس كذلك لان المفعول ليس جزء
 من الفعل ولا علاقة بينهما ايضا فاجاب بقوله انما اشترط وحاصله ان العلاقة موجودة وهو التشبيه
قال المفعول مع زيد عليه كقوله مع مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول لان الالف اللام
 الداخلة على لفظه موصولة بمعنى الذي ولفظ المفعول بمعنى فعل المفعول ما لم يسم فاعله لا يكون الا
 مرفوعا وهما منصوبان فاجاب عنه الفاضل الهند **قوله** هذا من قبيل قد جيل بين الغير النزان حاصله
 ان لفظ المفعول ليس بمسند الى كلمة مع بل هو مسند الى المستكن في هذا المعنى الذي فعل فعل بصاحبه كما
 في قوله قد جيل بين الغير النزان فقول جيل فعل ماض مجزوم بمنزلة قايلا مسندا الى ضمير مصد وهو الجملولة فصا
 المعنى قد جيل الجملولة ولا يصح اسنادا الى كلمتين لانه ظرف الظرف لا يكون الا من المنصوب ولا يقوم مقام الفاعل

ما هو محط الفائدة قائم مقام الفاعل من غير قيد مخصوص غير جائز فتبقى الاعتراض على المصنف ثم قول
 الشارح ان فعل المصاحبة للرد على الفاضل الهندى حاصل الزمان لفظ المفعول مسند الى كلمته مع التي عبر عنها
 الشارح بالمصاحبة لكن نصيب باعتبار انه لازم النصب النحاة قد جوزوا اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا
 جريا على ما هو عليه الاكثر قيل ان الاعتراض كما ورد على المفعول مع كذا لا يرد على المفعول به وفيه فلم
 له يتعرض لهؤلاء قلنا لو تعرض اليها ليقب الاحتراض على المفعول مع كذا لا **قوله** على قراءة ۶۶
 النصب جواب سوال وهو ان بين في بيديكم مقرو وبقريتين منصوب عند البعض مرفوع عند البعض
 فباي قرة اخذ جاب بقوله على قراءة النح حاصله ان الاستدلال به بناء على ما ذهب من قراء
 بالنصب **قوله** هذا الراي شريف جدا باعتبار ان فيه اقامة الشيء الذي هو محل الفائدة مقام الفاعل
 وذلك الشيء هو لفظ مع لان به قد تميز عن المفعول المطلق وبه وله وفيه وايضا ان هذا الراي كان
 خاليا عن التكلف الذي ذكره الفاضل الهندى وايضا ان جعل المصنف مسندا اليه من غير قيد
 التخصيص غير جائز فان قيل ان بين قول الشارح لازم النصب وبين قوله على ما هو عليه في الاكثر ۶
 تناقض لا يفهم من الاول ان النصب لازم مع لا يتيقن عنه في وقت من الاوقات ويفهم من
 الثاني انه منصوب في الاكثر ويتقن عنه في بعض الاوقات قلنا ان اللزوم على نوعين لزوم منطق
 ولزوم عري والاولة عبارة عن امتناع انفكاك لازم بعد تصوي الملزوم والثاني عبارة عن ان يكون
 بين لازم والملزوم علاقة مصححة لا انتقال وهما من قبيل الثاني وهو موجود لان كلمة بين اذا
 اطلق ينقل الى هن الى انه منصوب **قوله** لمصاحبة مع مفعول وفيه احتراز عن قوله كاجل موضوعة
 لان الوضعية مذكورة بعد الواو التي بمعنى مع لكن ليس بمصاحبة مع مفعول **قوله** لاجل مصاحبة
 النح فيلشادة الى ان اللام في قوله لمصاحبة اجلية والمصاحبة علة غائية للذ كر بعد الواو **قوله**
 استوى الماء والخشبة في العلوى صل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة
 هناك مقياس يعبر بها قد ارتفع الماء وقت زيادته ۱۲ عبدا الغفور **قوله** وسواء كان فيه ۶
 اشارة الى ان نصب قوله لفظا او معنى بناء على انه خبر لكان المحذوف **قوله** اے لفظيا
 جواب سوال وهو ان الاصل ان يكون خبر كان محمولا على اسمها وهما لا يصح الحمل فاجاب
 بقوله لفظيا حاصل ان الخبر يحذف ياء النسبة فيكون جار مجرر المشتقات **قوله** **قوله**
 اى معنى جواب سوال مثل ما مر لان وانفا **قوله** والمراد بمصاحبة جواب سوال وهو انه ينقص
 عمر في جاء في زيد وعمر فانه مذكور بعد الواو مع مصاحبة مع مفعول فعل في الصدء ومع ذلك
 انه ليس بمفعول مع جاب بقوله والمراد حاصله ان لا ينسب له مصاحب بمفعولا لفعل لان الاعتبار
 في المصاحبة لا اشتراك في اصل الفعل في الزمان والمكان الواحد كما قاله الشارح وهما اتحاد
 الزمان والمكان ليس بشرط فيكون لا يجوز ان يحذف في وقت والعمري وقت اخر **قوله**
 واعلم ان مذهب النح على بعض النحاة كعبدا لقاهر لجر جاني حيث جعل مفعول الفعل

منصوب بالواو ووجه الشرحان الواو عامل خفيف لا ينافي بخلاف لفعلا لانه عامل قوي **قوله** العرف قوله
 وانما وضعوا الخ جواب سوال وهو ان المصاحبة هو المعنى الحقيقي لكلمة مع والواو مع مجازى فمن
 اى جهة عد عن ذكر مع الى ذكر الواو فاجاب بقوله وانما وضعوا الخ **قوله** واصلاها جواب سوال وهو انما
 الوجه لتخصيص الواو عن سائر الخ ومع ان سائر الخ ايضا اخصر اجاب بقوله اصلها حاصل اصل
 ذلك الواو اجمع ثم فى المفعول مع ^{استعملوا فى الخ} مع والجمعية تناسب المعية المستلزمة للجمعية **قوله** اى جده
 الخ فيه اشارة الى ان لفظا كان تاما لانا قصته **قوله** اما يدل على احدث جواب سوال وهو ان جواز
 الوجهين او تعين احدهما كما يجئ فى المفعول مع الذى ذكر مع الفعل كذلك يجوز فى المفعول مع
 الذى ذكر مع شبه الفعل من اسمى الفاعل والمفعول وغيرهما ايضا فاما الوجه لتخصيص لفعلا اجاب بما تـ
قوله وغيرها كاسم التفضيل وظروف الزمان والمكان والالة **قوله** لم يجب جواب سوال وهو
 انه ينقض بعمرو فى نحو ضربت زيدا وعمر الانه مذكور بعد الواو والفعل فيهما اللفظ وعطف جائز
 مع انه لا يجوز فيه لوجهان اجاب بقوله لم يجب وفى هذا التركيب لعطف واجب لان الاصل في هذا
 الواو والعطف وانما عدل عنه الى نصب للتخصيص على المصاحبة لا يمكن تنصيص للنصب على المصاحبة فى
 المثال المفروض لان النصب العطف اظهر اجاب **قوله** لم يمتنع جواب سوال وهو انه ينقض بنحو جئت وزيدا
 لان فى هذا التركيب لم يجب العطف فيه مع انه لم يجوز فيه لوجهان بل تعين النصب بان يقول اى لم يمتنع وفي هذا
 التركيب العطف مبتنع لعدا تأكيد المتصل بالمنفصل عدل الفصل فلم يجوز فيه الوجهان بل تعين النصب **قوله**
 لوجب العطف فيه انما يدل عندنا على ما بعد على المصاحبة والنصب هذا التركيب لا يمكن ان يعلم ان نصب عمر
 فى هذا التركيب من جهة انه مفعول مع ومن جهة انه معطوف على زيد فتعين للعطف فاقيل انه ينقض بنحو كفاك
 وزيدا داهم فان زيدا ايضا لا يدل على المصاحبة لانه لا يعلم ان نصبه من جهة انه معطوف على الضمير المنصوب او
 من جهة انه مفعول مع فينبغي ان يكون العطف اجبا والا لم يسل كذلك قلنا سلمنا ذلك لكن انصير في كفاك
 وان كان ضمير فضلة لكنه متصل بالفعل الشئ اتصالا فصار كالجزم من الفعل فلم ينتقل الى من الى العطف
 بل المتبادر ان زيدا منصوب على انه مفعول مع **قوله** العطف النصب فعلمنا ان الوجهان تشبیه هو عباد
 عن الدليل وليس ههنا دليلان فاجاب بما تـ **قوله** على المفعول يعنى ان المراد بالنصب هو النصب على المفعول
 لسوق الكلام فيها **قوله** جائز ان جواب سوال وهو ان قوله فالوجهان جزء شرط وجزاء الشرط يكون جملة والوجهان
 مفرد فاجاب بقوله جائز ان حاصل ان قوله فالوجهان مبتدأ مخبر والخبر فالجزء جملة اسمية **قوله** با
 لرفع على العطف اى عطف زيد على الضمير المتصل بالتاكيد بالمنفصل لكنه لا يتلزم من التاكيد استقلاله
 ليصح العطف لان المنفصل شئ والمتصل شئ اخر الا ان يقال انهما فى الحقيقة شئ واحد ولا نهما ضمير
 المتكلم فلما كان المنفصل مستقلا لزم عنه استقلال المتصل من جهة فيصح العطف عليه فيرد عليه انه
 لم لا يجوز ان يكون معطوفا على المنفصل مع قرب استقلاله من كل وجه واجيب عنه بانه لو عطف عليه
 لزم ان يكون ايضا تأكيد للمتصل بالمنفصل لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه هو ط لا لا التاكيد يكون

قسمان لفظ و معنوی کما عرف فی موضعہ ہولیس بواحد منہما **قولہ** اوان لم یجزا الخ جواب سوالین
 احد ہما ان الاستثناء من علما المستفاد من قول الشارح لم یجب تفسیر قول المص جاید لعل ان المستثنی
 وجوب العطف وان کان العطف واجبا فكيف تعین النصب وكيف یطابق مثال المص بیئت و زیل لان
 الممثل وجوب العطف فی المثال العطف متمتع وثانیہا ان قولہ والا شرط وهو لا یكون الا جملة وهو حرف
 الاستثناء ہنا فاجاب بقولہ ای ان لم یجز العطف حاصل الدفع الا ولا نالنا السلام ان الاستثناء من علما
 الوجوب بل هو استثناء من الجواز فالمستثنی عن جواز العطف واذا کان العطف متمتعا تعین النصب
 وطابق المثال مع المثل وحاصل الدفع الثانی ان قولہ الامعاء الاصل وان لم یجز العطف واذا کان كذلك
 كان الشرط جملة فعلية **قولہ** بل یمتنع جواب سوالہ وان لم یجز بعبء لم یجب بالامکان العام
 المقید بجانب العدل فینتقض بخوجبت انا و زیل بانه لم یجب العطف فیہ مع انه لم یتعین النصب فیہ
 بل جواز الوجهین فاجاب بقولہ بل یمتنع حاصلہ انا لا سلام ان لم یجز بعبء لم یجب بل بعبء یمتنع و فی
 ہذا المثال لم یمتنع العطف فلہذا جازا الوجهان فیہ **قولہ** ای امر الخ جواب سوالہ وان کان تامة
 بعبء وجد والفعل فاعلہ فهو ذوالحال ^{لفظ} مغنی حال منہ والحال محمول علی ذی الحال ہنا لا یصح الحمل
 لان المغنی مصدق وهو لا یحمل الا علی افرادہ الفعل لیس من افرادہ فكيف یصح الحمل فاجاب بقولہ ای
 امر حاصل ان المغنی حال باعتبار الموضوع وهو امر **قولہ** معنویا جواب سوالہ وهو انہ اذا کان صفة امر
 فالصفة ایضہ محمولة علی الموضوع ہنا لا یصح الحمل فاجاب بقولہ معنویا **قولہ** مستنبطاً عطف تفسیر
 لقولہ معنویا **قولہ** ای لم یمتنع جواب سوالہ وان قولہ جاز العطف بعبء لم یجب العطف بالامکان
 العام المقید بجانب العدل فینتقض بنحو ما شانك وعمر افا نہ لا یجب العطف فیہ ہذا المغنی مع انه
 لم یتعین فیہ العطف بل لا یجوز فضلا عن التعین فاجاب بقولہ ای لم یمتنع الخ اشادة الى ان المراد هو
 الامکان العام المقید بجانب الوجود فعلم للعطف لیس بضر وای سوء کان وجودہ ضرریا ولا
 فقال لم یمتنع لیصدق قولہ تعین العطف **قولہ** ای وان لم یجزا الخ جواب سوالہ علی نحو ما اطلق
 فیما مر انہ انما فہرہ بقولہ وان لم یجز لان الشرط لا یكون الا جملة ثم اضرب عنہ بقولہ بل امتنع لان لم یجز
 بعبء عن الوجوب **قولہ** فانه الخ ہذا دلیل التطبيق المثال مع المثل **قولہ** ولم یجز جواب سوالہ
 انه لم لا یجوز عطف عمر فی المثال الثانی علی الشان فاجاب بقولہ لم یجز حاصلہ لو عطف علیہ لفت
 المعنا ذ المغنی ہر وما شانك ونفس عمر و سوال السائل عن شانہما الا عن شان احد ہما ونفس الآخر **قولہ**
 اذا السوال عن شانہما قلی ینبغی ان یعطف علی الشان بجذاف المضائق یدہ ما شانك و شان عمر قلنا
 فعلم ہذا یكون السوال عن الشان للتعلم و ہذا لیس بمقصود المقصود هو السوال عن شان احد قیل
 یعلم من عبارة الشارح اعنی قولہ اذا السوال عن شانہما ان المقصود هو السوال عن الشان
 المتعدد فعلم ہذا لا یطابق الدلیل علی المدعی قلنا ان لقولہ عن شانہما
 معینین احد ہما هو السوال عن الشان المشترك بینہما والثانی هو السوال عن شان ذید مستقلا وعن

شان عدم استقلال المراد بها هو الأول **قولہ** واما حکما معنویۃ الخ فیہ سادۃ الی ان قولہ لان
 المعنی ما تصنع دلیل المدح المحذوفہ وهو معنویۃ الفعل قال المصنف لان المعنی الخ الام عوض عن المضایع
 تقدیرہ لان معنی الأمثلۃ **قولہ** وما یماثلہ جواب سوالہ وان التقریب غیر تام لان المدعی معنویۃ
 الفعل فی الأمثلۃ الثلاثۃ والدلیل یثبت المدح فی المثالین الاخیرین لان قولہ ما تصنع انما یکون معنی لہما لا
 الاول بل معنی الاول ما یصنع اجاب بقولہ ما یماثلہ یعنی العبادۃ علی حذف المعطوف **قولہ** الحال فی اللغۃ
 الانقلاب فی الاصطلاح مایین ہیئۃ الفاعل **قولہ** لما فرغ الخ هذا تعجب للبتدیع یرید غیبتہ
 بسبب ان یشعر فی بحث جدید قیلا ان تعریف الحال لیس بجامع لعدم صدقہ علی اکبا فی جامع زید اکبا
 غلام لانہ حالہم یمین ہیئۃ الفاعل والمفعول ولا کلاهما قلنا ان قد مر تعریفہ بمحدف المعطوف
 تقدیرہ مایین ہیئۃ الفاعل والمفعول ولا کلاهما وما یتعلق بہما ثم قال الشارح ای من حیث هو فاعل
 جواب سوالہ وان التعریف غیر مانع لانہ یرید خلافہ صفۃ الفاعل والمفعول بنحو جاء فی زید العاقل وادیت
 زید العاقل فانہا ایضین ہیئۃ الفاعل والمفعول بمعنی انہ لیس بحال فاجاب بقولہ من حیث الخ حاصلہ
 انہا تخرج بقید لکیثیۃ فانہا تہاد التعلی ہیئۃ الذات مطلقا من حیث انہ فاعل ومفعول لان الصفتہ تد
 علی معنی فی متبوعہ سواء کان ذلک المتبوع فاعلا ام لا الا ترى ان اتصاف زید بالعاقل جائز سواء ذکر
 مع لفظ جاء فی اول الخلاف الحال فانہا تہاد التعلی ہیئۃ الذات لا مطلقا بل من حیث انہ فاعل ومفعول
 بہ **قولہ** کما هو الظاہر جواب سوالہ وهوان ہیئۃ ذکر مطلقا غیر مقید بقید لکیثیۃ فمن این یعلم
 قید لکیثیۃ فاجاب بقولہ کما هو الظاہر الخ ووجہ الظہور ان هذا المقام مقام التعریف قید لکیثیۃ
 مراد فی التعریف انما حدف کفاءً بالشہر لکن یرد علی تعریف الحال ان ذکر کلمۃ او منافی للتعریف لان
 التعریف للامتیاز وکلمۃ والتشکیک والتردید اجیب بانہا ہنالتنویع لا للتردید فلا ینافی فی التعریف
 فانقل هذا مخالف لہا صرح بہ الشارح فیما بعد بقولہ هذا التردید علی سبیل منع الخلو قلنا سلہنا انہا
 للتردید کما قلت لکن التردید علی نوعین تردید فی العلم وتردید فی النوع والمنافی للتعریف القسم
 الاول لا الثانی ومراد الشارح بالتردید النوعی **قولہ** هذا التردید الخ جواب سوالہ وهونہ ینجز
 عن التعریف اکبین فی نحو ضرب زید عمرا کین لان کلمۃ واحد الامرین الذکرین الحال مایین
 ہیئۃ الفاعل فقط والمفعول فقط لا یجموع ہما فاجاب بقولہ هذا التردید الخ حاصلہ ان را کین انما
 ینجز اذا كانت کلمۃ اول لا انفصالا للحقیقۃ وہنا لیس کذلک بل لمانعۃ الخلو **قولہ** سواء کان فی اشارۃ
 الی ان لفظا او معنی خبر لکان المحذوف **قولہ** الفظیاجواب سوالہ اما مر **قولہ** ومنطوقہ وصدک
 مہم بمعنی النطق تفسیر لقولہ لفظ الکلام یعنی یکون فاعلیۃ الفاعل ظاہر فی الکلام کما فی قولہم
 جاء فی زید اکبا وھكذا فی المفعولہ مثل ضربت زیدا قائما **قولہ** سواء کان مملووظین الخ اجواب
 سوالہ وهوان قائما فی نحو زید الدار قائما حالہ عن الضمیر المستکن فی الطرف لیس فاعلیۃ
 المستکن بملفوظہ فاجاب بقولہ سواء کان الخ والمستکن مملووظ حکما وفاقلیۃ باعتبارہ

بحث الحال

لفظ الكلام وهو في الدارقا ومثالا المفعول المفوظ ظاهرا وحكما نحو قوله ونحو مسلمي فعا وهو مفعول
 به معنى ما يماثل فعا ومثالا الفاعل المعنوي نحو قوله النون زائدة لانه في ظاهر التركيب خبر
 المبتدأ وهو هي الخ لكنه في المعنى فاعل لفعل محذوف وهو ممتنع فافهم ومثالا المفعول المعنوي نحو هذا زيد
 قائم فافهم **قوله** معنوي لجواب سوال امثلا امر من غير مرة **قوله** باعتبار معنى ابا باعتبار الفعل
 المفهوم من لفظ هذا عنده اشيرا وابنه الا ولم مفهوم من الدال الثاني مفهوم من الهاء فصار المعنى اشير
 زيد قائم مفعولية زيد ههنا باعتبار المعنى **قوله** والمراد جواب سوال وهو انه قد يقع الحال عن المفعول
 معه نحو جئت انا وزيد راكبا مع انه ليس بحال عن الفاعل والمفعول به بل هو حال عن المفعول معه وهو
 زيد اجاب بقوله والمراد الخ حاصله انما يقع الحال عنه لكونه بمعنى الفاعل والمفعول به له صاحبة
 اياه في صدر الفعل عنده وقوعه عليه **قوله** وكذا للمفعول المطلق جواب سوال وهو انه قد يقع
 الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا مع انه ليس بحال عن الفاعل والمفعول به باجا
 بقوله وكذا الخ حاصله ان الحال من غير الفاعل والمفعول به لا يقع الا بجعله في معناها فلا
 يقال ضربت الضرب شديدا لا ابتاويلا حدثت الضرب شديدا فيكون حاله عن المفعول به لفظا او
 حكما اما لفظا لان الضرب مفعول به تبا ويل ضربت الضرب شديدا بمعنى احد الضرب فان العامل
 فيه احدث دون ضربت فصار مفعولية باعتبار اللفظ والنطق واما حكما لان العامل فيه
 مفوظ حكما **قوله** وكذا زيد خلا الخ جواب سوال وهو انه قد يقع الحال عن المضاف اليه كقوله تع
 بل يتبع ملت ابراهيم حنيفا وقوله تع ايجب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فاجاب بقوله وكذا
قوله يصح حذف قيام الخ وانما يقع الحيف اليه مقام المضاف لان متابع الملة متابعه ابراهيم
 وكذا اكل لحم اخيه اكل اخيه لان اللحم عين اخيه **قوله** او كان المضاف جواب سوال وهو ان مصحين
 في قوله تع ان دابر هؤلاء مقطوع مصحين حاله عن هؤلاء اضعيف اليه لفظ دابر الدابر ليس بفاعل
 ولا مفعول بل هو اسمان ولا يصح حذفه واقامة هؤلاء مقامه مع انك قلت فيما سبق ان الحال عن
 المضاف اليه انما يصح اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا ويصح حذفه واقامة المضاف اليه مقامه
 فاجاب بقوله او كان حاصله ان لا نسلم ان دابر ليس بفاعل بل هو فاعل حكما لانه مفعول ما لم يصح
 فاعله للضمير المستكن في قوله مقطوع **قوله** ولو قرأ الخ والغرض من هذه العبارة رد
 على بعض الشرح كفاضل الهند فانهم اجابوا عن الاشكال الوارد بالحاصل من
 المفعول معه والمفعول المطلق بان قوله ما يبين الخ على صيغة الماضي المعلوم اعني
 لنسخر وهو ان تعريفة ليس بجامع لعدم صدق على راكبا في بحث زيد راكبا وعلى شديدا في ضربت ضرا
 شديدا وعلى حنيفا وميتا في قوله تع بل يتبع ملت ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا وعلى مصحين في قوله تع
 دابر هؤلاء مقطوع مصحين لان هؤلاء احوال لم يبين هيئة الفاعل والمفعول به هيئة المفعول معه كما في الاول والمفعول المطلق كما في
 الثاني والمفعول اليه كما في الثالث والرابع والمفعول ما لم يبين فاعله كما في الخامس اجاب بقوله والمراد الخ ۱۳ مفتي عبدالاحيم

تین من باب تفعل و صا د الھیئۃ فاعلہ الجار المجزؤ متعلق بقولتین ^{مستطین} اویین علی صیغۃ المضارع
 للجهل من باب لتفعیل و الجار والمجزؤ متعلق بقوله یبین لغو الضمیر الی کلمۃ ما لیتبط الصلۃ بالوصف
 او الصفتۃ بالموصوف و اذا کان كذلك فینبغ ان یقال المفعول مطلقا عن قید فیتنا ولا المفعول المطلق
 والمفعول معرّض فلا حاجۃ الی تعمیم الفاعل والمفعول من الحقیقۃ والحکمۃ کما قال الشاذ و وجہ
 الرّد ان فیما قالوا ارتکاب امر یجید عن جہین احدهما تعلّق الجار المجزؤ بالبعید والثانی ان الجار
 الضمیر الی ما فی متعلق الصلۃ والصفتۃ لا فی نفسہما وایضاً ان فیما قالوا وان دخل الحال عن
 المفعول المطلق ومعلک لا یدخل الحال عن المضاف الیه فی الضرورۃ یمحتاج الی تعمیمہما
 الی الحقیقۃ والحکمۃ لیدخل ما وقع حالا عن المضاف الیه **قوله** مثلاً اللفظ الخ جواب سوال
 وهوان المصنف فی صلب بیان القواعد لا الامثله فالمناسب لہ ان لم یذکر المثال وان ذکر
 فی بعض المواضع للتوضیح فمثلاً الواحد کاف للتوضیح فلا حاجۃ الی الامثله الثلاثۃ فاجاب
 بقوله **مثلاً اللفظ الخ** حاصل ان تعدّ الامثله باعتبار تعدّد المثل **قوله** مثلاً اللفظ جواب سوال
 مثله امر وایضاً فی رد علی المصّ حيث ذکر فی شرح الامالی للکافیتہ مثلاً للحال عن الفاعل المعنوی
 لان تعلّق الجار والمجزؤ ولبس من ضروریات متعلقات معنی الکلام لانہ کما یصحّ قوله زید
 استقرّ فی الدلّ كذلك قوله زید فی الدار ولہا لم یکن من ضروریاتہ صادر بمنزلة المعنی المفہوم من
 فیوی الکلام ووجہ الرّد ان المعنی المفہوم عبارة عن علّ الذکر الصریح والتقدیر و
 متعلق الجار والمجزؤ من قبیل **الثانی قوله** مثلاً الخ جواب سوال **مثلاً امر قوله** ولا شک
 .. جواب سوال وهوان هذا مبتدأ وزید خبرہ ومفعولیۃ باعتبار معنی الاشارة و
 التنبیہ المفہومین من لفظ هذا لان معنی قوله هذا زید ای ابنہ زید او اشیر زیداً فخصاً
 ہما مقدّین فی نظم الکلام اذا کان مقصود المتکلم لا اخبار بہما عن نفسہ فاذا کان الامر کنّ
 فلا یكون المفعول معنوی لان مفعولیۃ یفہم من لفظ هذا فکیف یصحّ قوله لان مفعولیۃ زید لبس
 باعتبار لفظ هذا الکلام ومنطوقہ وتقدير الجواب ان ما یقصدہ المتکلم هو الاشارة والتنبیہ
 مطلقاً لا التنبیہ والاشارة المنسوبین الی المتکلم حتی یقدّر فی نظم الکلام اشیر و ابنہ ویصیر
 زیداً مفعولاً بہ لفظاً بل ہما خارجان عن منطوق الکلام ومفہومان عن فحواہ فلا یكون منطوقین
 بل مفہومین **قوله** المعتبر لصحۃ الخ جواب سوال وهوانہ اذا لم یکن منطوقین فخر لا حاجۃ الی اعتبارہما
 اجاب بقوله المعتبر الخ **قوله** اما الفعل الخ جواب سوال وهوان المقرر فیما بینہم ان المعطوف اذا کان بامّا
 فتقدیر المعطوف علیہ بامّا الاخری اجب اذا کان با و فاولی و ہنا عطف المصّ قوله او شہداً ومغایہ
 با و ولم یصدّ المعطوف علیہ بامّا وفی تزلّ الا ولی اجاب بقوله اما الخ حاصلہ ان التقدير اعم من
 ان یكون حقیقۃً وحکماً و ہنا من قبیل **الثانی قوله** المفوظ جواب سوال ۲۶

لان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن التخلّف في بعض المواد تنافي الشرطية لانها مقضية للتخلّف
والشرط يقتضي للزوم وبينهما منافاة فاجاب عنه الفاضل الهندك وصاحب الغاية وقالوا انه ليس
بمعطوف على الضمير المرفوع المتصل بل على قوله وشرطها ان تكون نكرة لان قوله صاحبها مرفوع
على انه مبتدأ وقوله معرفة مرفوع على انه خبره وهذا الجملة عطوف على الجملة السابقة وهي قوله
شرطها ان تكون نكرة وحاصل الرد ان قوله صاحبها عطوف على اسم ان تكون اعني به الضمير المستتر
فيه قوله معرفة منصوب عطوف على قوله نكرة وتكون الجملة السابقة مع اسمها وخبرها خبرا
للمبتدأ وهو قوله شرطها فكذلك هذا ايضا **قوله** لانه محكوم عليه في المعنى وفيه نظر لان المضاف
اليه ايضا محكوم عليه في المعنى فينبغي ان يكون المضاف معرفة وليس كذلك بل يجوز ان يكون نكرة
نحو غلام رجل **قوله** اي ليس اشتراطها جواب سوال وهو ان تقيد الشرط بكون صاحبها
معرفة غير جائز لان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن التخلّف في بعض المواد تنافي الشرطية
لانها تقتضي عدم ما اجاب بقوله اي ليس اشتراطها حاصله ان قوله غالبا قيد لا اشتراط لا كون
صاحبها معرفة وفي هذا الجواب رد على الفاضل الهندك في الجواب عن ذلك الاعتراض من
ان قوله صاحبها مبتدأ وخبره قوله معرفة معطوف على قوله وشرطها لا على اسم ان تكون
حق لا يريد ذلك الاعتراض ووجه الرد ان فيه صرف الكلام عن ظاهره وايضا انه عطوف
على اسم ان تكون **قوله** موصوفة قيل لو قال مخصوصة موصوفة ليشتمل النكرة المضافة
لكان اولى بخوارج في غلام رجل راكبا قلت لو قال مخصوصة تناول جميع الصور لان ذلك الحال في جميع
الصور نكرة مخصوصة فيجوز ان لا يحسن المقابلة بينه وبين باقي الصور فان قيل لو ذكر قوله مخصوصة
موضع موصوفة لا يستغنى عن باقي الصور مع شمول النكرة المضافة ايضا قلنا نعم يشتمل ذكر قوله مخصوصة
موضع موصوفة باقي الصور مع شمول النكرة الموصوفة لكن في ذكر الباقي الصور فائدة اخرى وهي
معلومية مواضع ذي الحال نكرة فان قيل لم لم يذكر النكرة المضافة قلنا شهرته **قوله** ان
جعلت الخ انما قال هذا لان البعض جعله حالا من ضمير حكيم وذلك ليس مما نحن فيه
لان الضمائر من المعارف وكلامنا في النكرة المخصصة **قوله** او بعد الانقضاء الخ وقالوا
ان يقول ان قوله او بعد لا عطوف على قوله في حين الاستفهام وذلك صفة لقوله نكرة وهذا
العطف غير جائز لانه يصير تقديره بان يكون ذي الحال فيه نكرة واقعة بعد الا والواقع بعد
الا هو الحال لا النكرة فلا يطابق المثال مع المثل قلنا هذا من قبيل التنازع لان قوله الحال في قوله
او مقدما عليه الحال معمول لقوله مقل ما بان مفعول ما لم يسم فاعله ومعمول الظروف ايضا
وهو قوله بعد الا فانه فاعله وعلى هذا فقوله او بعد لا عطوف على قوله واقعة وموصوفة
فيكون ظرفا مستقرا فيصح عمله في الحال التقدير احدها ما يكون ذي الحال فيه نكرة كائنة
الا حالها فان قيل ان المعطوف صفة النكرة كما لمعطوف عليه الجملة اذا وقعت

صفة لابد فيها من العائد وههنا لم يوجد قلنا العائد موجود تقديرا فقد يرد او واقعة بعد الكلام عنها ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في حينه لا استفهام وهو ظرف لغو لان متعلقه قوله واقعة والظرف اللغوي يعلم فكيف يكون من باب التنازع فعاد الاشكال الاول والاظهر ان يقال وهو الصحيح قبل الا فطابق للمثال مع المثال ولا يخفى انه لو كان كذلك لوجب ان يقولوا وقبل الا دلالة خلة على الحال فطول الكلام فلعله قال ذلك للاختصاص وانما قلنا نقضا للنفي لان الحال لا تقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون الا في الموجب الا نادرا قال المصنف اما حسن التنكير ههنا لان التقطع ما بعد ها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لا نقطعها عنها قوله ما جاء في الخبر في الاشكال وهو ان مثلهما جاء في رجل لا راكبا النكرة فيه مستغرة فلا يقابل الاستغراق ويمكن ان يجاب عنه بان ما جاء في رجل لا راكبا صحيح تنكير صاحب الحال فيه منع احتمال صفتها الذي الحال على ما صرح به المصنف فهو بهذا الاعتبار يقابل الاستغراق قوله غير هذا الامور وهو اما نكرة محض او معرفة والنكرة المحضة لا تقع في الحال فيجب المعرفة وغالب مواد وقوع الحال هو هذا القسم لان الصور المذكورة في كلام الشارح صور عديدة فالمقابل كثيرة **قوله** حتى يقال في الاعتراض على كلام المصنف **قوله** ويجتزأ عطف على قوله حتى يقال فيه اشارة الى وجه الاد **قال** وارسلها العراك الخبر جواب سوال وهو ان العراك في قول الشاعر وارسلها العراك ووجد في قوله مرابيه ووجد مباحلان مع انهما معرقتان الاول باللام والثاني بالاضافة فاجاب بقوله وارسلها العراك **قوله** وكان المراد الخبر جواب سوال وهو ان نسبة الادس الى حمار الوحش لا يصح لان الادس لا يتصور الا من دوى العقول وهو ليس من دوى العقول فاجاب بقوله كان المراد **الخبر قوله** اي ولم يمنعها الخ فيه اشارة الى ان ليزد معنى اخر غير مراد ههنا وهو الزيادة **قوله** اي ولم يخف فيه اشارة الى ان لا شقاق معنى اخر غير مراد ههنا وهو الشفقة **قوله** ولعل المراد **الخبر** جواب سوال وهو ان الد خال عبادة عن شرب البعير بين البعيرين العطشانين لا الحمار الوحش فكيف يصح ذكره اجابا عنه بجوابين الاول ان المراد بالد خال نفس مدخله بعضها في بعض مطلقا سواء كان من البعير او من غيره والثاني بقوله او المعنى على نقص مثل نقص الد خال **قوله** فلا يرد **الخ** فيه اشارة الى ان قوله وارسلها **الخ** جواب سوال تقديريه ان العراك في نحو وارسلها العراك ووجد في مراتبه ووجد وجهه في مثل فعلته جهلك احوال مع انها في هذه الامثلة في هذه التركيب معرقات الاول باعتبار اللام والاخيرين باعتبار الاضافة الى الهاء وكاف الخطاب اجاب بقوله متاول **قوله** فلهذا الجملة الفعلية وقعت حالا **الخ** فتكون نكرة في المعنى **قوله** انه انفراد جواب سوال وهو ان لا نسلم ان وحدث مصدق للفعل المحذوف وهو نفي لان ليس من باب حاصل الجواب انه بمعنى الانفراد **قوله** موضع النكرة امعتركة حاصل الجواب ان اللام في الاول والاضافة

في الاخيرين ذهني وهي لا يفيد التعريف لان مدخوله في قوة النكرة فصار العرل بمعنى معركة وهكذا
 في الاخيرين قوله وفي المعنى نكرة النحر لان اضافة الحسن الى الوجه لفظية فلا يفيد الا تخفيفا في اللفظ
 قوله محضه جواب سوال وهو انه يقض بنحو جاء في رجل من بني تميم فارسا لان قوله فارسا حال من
 رجل وهو نكرة مع انه لا يجب تقديم الحال فيه على صاحبها اجاب بقوله محضه وفي هذا المثال
 غير محضه بل موصوفة بقوله من بني تميم فلا يجب التقديم قوله بما سؤ التقديم جواب سوال و
 هوان ذال الحال اذ كان نكرة محضه ثم قدم الحال عليه في صارد ذال الحال نكرة غير محضه بل
 تخصص بتقديم الحال فينبغي ان لا يصير تقديم الحال هناك واجبا اجاب بقوله ولم تكن
 الحال النحر قوله لتخصيص النكرة النحر وفيه بحث وهوان الحال اما عن الفاعل والمفعول وكل
 منهما ما يخص بالحكم المتقدم فتحتاج الى التخصيص الآخر اللهم الا ان يقال للحال حكم اخر فلا
 يجرى التخصيص لحاصل القياس الى حكم اخر قوله في المعنى مبتدأ وخبر النحر لان اجراء الحال على
 ذي الحال مثلا اجراء الخبر على المبتدأ قوله لئلا يلتبس فيه نظرا لان هذا الالتباس لو كان محذورا
 لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصصة لتحقيق الالتباس ايضا اذا التبس بالصفة فليجرب فيه
 الوجهان كونه حالا وكونه صفة كما يجوز كونه حالا وتميذا في طاب زيد فارسا واجيب عن
 الثاني بان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق الذهن اليه مع صلاحية الوصفية
 فيلزم التباس المقصود بغيره قوله ثم قدمت جواب سوال وهوان هذا الالتباس في حالة
 النصب لا في حالة الرفع والجر لان صفة المرفوع مرفوع وصفة المجرور مجرور والحال منصوب
 ابدأ فينبغي ان لا يتقدم فيها اجاب بقوله ثم قدمت النحر حاصلا ان قواعد هذه الفن قوانين
 كلية فيجب تقديمها مطلقا وان لم يلتبس في بعض المراد قوله فيما عدا مثلا النحر جواب سوال
 وهوانه يقض بقاؤه في مثل زيد قائما كهم قاعدا فانه حال عن زيد مع انه مقدما على العامل المعنوي
 وهو معنى التشبيه المستفاد من كاف التشبيه اعني به ما يماثل فصار تقديمه زيد قائما مثلا غير
 قاعدا فاجاب بقوله فيما عدا حاصلا ان هذا التقديم مبني على قاعدا كلية وهي انه اذا وقع
 الحالان عن الشيئين المختلفين او عن شئ واحد باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل
 متعلقه وههنا كذلك لان قائما حال عن زيد باعتبار انه مشبه وقاعدا حال عن عمر باعتبار
 انه مشبه به فيجب ان يلي قائما الى زيد وقاعدا الى عمر لئلا يلتبس جالا احدهما بالآخر عند
 تاخيرهما عنهما فان قيل ان العامل في الحالة في مثل زيد قائما كهم قاعدا متعلق الجار والمجرور و
 هو مقدما فلا يكون معنويا فلا حاجة الى قوله فيما عدا النحر الا ان يقال ان العامل فيها يحتمل ان
 يكون المعنى المستنبط من كاف التشبيه بالنظر الى هذا الاحتمال يحتاج الى
 له نحر رايت رجلا عالما راكبا والجواب ان الالتباس كلا التباس لان النكرة المخصصة انما تقع ذال الحال كونه حكم
 المعرفة في انتفاء الشيوع والابهام فكانه حال عن المعرفة فلا التباس + مولو

منہ القول قولہ قد عرفت الخ جواب سوال وهو انه لما قال المص لا يتقدّم الحال على العامل المعنوي فلم يبين العامل المعنوي والظرف فاجاب بقوله قد عرفت وايضاً تمهيد الى قوله بخلاف الظرف لان فيه حتم لان اشار الشارح الى الاول بقوله بخلاف الخ والى الثاني بقوله ويحتمل الخ ولما كان المعنى الثاني ضعيفاً اشار اليه بلفظ يحتمل ووجه ذلك انه غير ملائم لسوق الكلام لانه في الحال لا في الظرف **قوله** هذا اذا لم يكن الخ دفع ما قيل من انه لما لم يكن الظرف اخلافاً للعامل المعنوي فسلم الا فلا يجوز الاحتمال الاول للزوم التناقض تقديره ولا يتقدّم على العامل المعنوي اتفاقاً بخلاف الظرف وهو ايضاً داخل فيه **قوله** في المنع وانما امتنع التقديم للزوم الاضمار قبل الذكر في جعل قائماً حالاً عن زيد بغير الاعتماد وهو مستقيم **قوله** الا ان الظرف يتقدّم على عامله المعنوي كما في الدار هكذا زيد فهذا احتمال اخر لم يتعرض الشارح اليه وهو انه بخلاف ما اذا كان الحال ظرفاً فانه جاز ان يتقدّم على العامل المعنوي اوجب عنه بان هذا الاحتمال منكسر في الاحتمال الثاني لان معنى قوله ويحتمل الخ انه يحتمل ان يكون معناه ان الحال التي هي غير الظرف لا يتقدّم على العامل المعنوي بخلاف الظرف اعم من ان يكون حالاً او غير حال فانه يتقدّم على العامل المعنوي **قوله** لا غير لان في الاحتمال الاول يلزم التناقض في قول المص كما لا يخفى **قوله** على ذي الحال فيد اشارة الى ان المجرور صفة الموصول المحذوف اعني به ذي الحال **قوله** سواء كان الخ جواب سوال وهو ان المتبادر من المجرور والمجرور مجرور مجرور يقض بالمجرور بالاضافة لان فيه ايضاً لا يجوز تقديم الحال فاجاب بما ترى واستثنى منه ما اذا كان المضاف جزءاً مضاف اليه وجاز قيام المضاف اليه مقامه فاندفع ما قيل انه يقض بقوله تعالى **بَلْ نُنَبِّئُكَ اَبْرَاهِيمَ خَلِيفَةً** فانه يجوز التقديم فيه لكن على قلة وذلك لان عدم تقديم الحال على ذي الحال المجبور بالاضافة فيما اذا لم يكن المضاف جزء المضاف اليه لا يجوز حذف اى حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه **قوله** فان كان الخ جواب سوال وهو انه لما كان المراد بالمجرور اعم من ان يكون بالاضافة او مجرور بالمجرور لا يصح تعلق قوله على الاصح بذلك الاطلاق لان منع تقديم الحال على المجرور بالاضافة اتفاقي لا اختلافي فاجاب بقوله فان كان الخ اشارة الى ان قوله على الاصح متعلق بمجرور من المدعى وهو منع تقديم الحال على المجرور مجرور الخ لان المراد بعد تقديم الحال على ذي الحال المجرور عدم تقديم الحال على ذي الحال المجرور مجرور الخ في ضمن عدم التقديم مطلقاً **قوله** جاء تنبي الخ فقوله مجرور احوال وضاربه مضاف وزيد مضاف اليه ذوالحال فهذا التركيب غير جائز بل يقال جاء تنبي ضاربه زيد مجرداً عن الثياب **قوله** لان الحال الخ دليل للبعد واما وقوع الحال بين الجار والمجرور فلان لا يلزم الفصل بينهما **قوله** فلا يتقدّم تابعه ايضاً وفيه بحث لان هذا الدليل يقتضيه ان لا يتقدّم واكبا في جاء في داكها زيد لانه تابع لزيد وهو لا يتقدّم على جاء في فكيف يتقدّم له اى من هذا الى مال ۱۳ كذا اى تقديم الحال على ذي الحال المجرور بالاضافة ۱۲ كذا يجوز التقديم في هذه الصواب ۱۱

تابعہ علیہ جیب بان الفاعل من حیث هو مسئلہ لہ محلہ قبل الفعل الا انہ لا یجوز تقدیمہ لعارض
 الالتماس بالمبتدأ بخلاف المجزوء فان محله بعد الجار فکذلک محل تاعہ **قوله** الا کافۃ حال غل الناس
 المجزوء باللام **قوله** ولعل الفرق جواب سوال ہوانہ ما وجہ الفرق لذلک البعض حیث جوزوا التقیاً
 علی المجزوء بالحرف ولا یجوز وافی المجزوء بالاضافۃ اجاب بقولہ ولعل الخ **قوله** التاء جواب سوال ہوا
 ان المواقفۃ بین الحال ذی الحال شرط فی التذکیر الثالث وھنا لم یوجد لان ذی الحال ضمیر
 مذکور الحال مؤنث فاجاب بقولہ والتاء الخ لا للتانیث **قوله** یجعلہا مصداً الخ والمراد بالمصدق
 المفعول المطلق **قوله** کالکاذبۃ جواب سوال ہوانہ کیف یجعلہا مصداً لان صیغتها صیغۃ اسم
 الفاعل لان اصلہا کافۃ کضاربتہ اجاب بقولہ کالکاذبۃ حاصلہا مصداً علی وزن اسم
 الفاعل کالکاذبۃ والعافیۃ **قوله** والکل تکلف جواب سوال ہوانہ لہا کان قولہ کافۃ حال عن لکافۃ
 وحذوا صرافۃ المصدق او صادم صدرا فعلے کلوا احد منہا صا دستل لان ذلک البعض
 یجعل کافۃ حال عن الناس فاسداً اجاب بقولہ والکل تکلف فلا ید **قوله** ای صفتہ الخ
 فیہ اشارۃ الی ان للہیئۃ معنی اخر غیر مراد ہنا اعنی بہا الحركات والسکنات وتقدیم
 بعض الحروف علی البعض واشادۃ الی ان جمہور النحاة ایضاً قائلون علی ان کلہا دل علی
 ہیئۃ صحیح ان یقع حالاً لکن یؤی الجامد بالمشق **قوله** من غیر ان یؤی الخ جواب سوال
 ہوان مقصودنا الرد علی الجمہور النحاة وبقولہ ما دل علی الخ لم یحصل الرد لان الاختلاف
 ہی فی تاویل الجامد بالمشق وعدمہ اجاب بقولہ من غیر الخ حاصلہ ان المراد بالوقوع
 الوقوع الخاص وهو کون وقوع الجامد حالاً من غیر تاویل **قوله** بسدا ودر طباجواب سوالین
 الاولان المثال لا یكون الا المضاف الیہ لملئ وعجموع **قوله** ہذا بسرا الطیب من در طب
 لا یصلح ان یكون مثالا والثانی ان کون الشئ مضافا الیہ لا یكون الا اسما وذلک جملة آج
 بقولہ بسرا ودر طب یعنی ان عبادۃ المصم محمولۃ علی المسامحۃ بان المضاف الیہ ہنا محذوف
قوله وهو ما فیہ حلاۃ صرفۃ فانقیل هذا التعریف لا یصیر مانعا عن دخول الغیر حیث
 یصدق علی التمرۃ لانه ایضاً من هذا القبیل قلنا ان العبادۃ علی حذف المعطوف اعنی ما
 فیہ حلاۃ صرفتولین ولس فی التمرۃ لہن لانہ یابس **قوله** حالان الخ فقولہ بسرا
 چال من ضمیر اطیب وقولہ در طب حالاً من ضمیر منہ وکلا الضمیرین راجع الی المشار الیہ ہذا
قوله من اسرا الخ الخ فیہ اشارۃ الی بیان الباب یعنی المبسر والمرطب من البسر بنحو اکرم
 لکن یردان ہمزۃ الافعال للتعدیۃ وہی غیر مستقیم ہنا اجاب بقولہ اذ اصار الخ حاصلہ ان
 ہمزۃ الافعال ہنا للصدیر ودۃ لا غیر **قوله** والعامل الخ فیہ اشارۃ الی الرد علی بعض النحاة
 حیث اجابوا عن الاعتراض الذی وارد علی المتن ان تقدیم قولہ بسرا علی اطیب غیر صحیح
 لانہ عامل ضعیف لا یعمل فیما قبلہ باننا لانسلم انہ عامل فیہ بل قالوا ان العامل

فی بسر اسم الاشارة فقال الشارح ان تقديمه مبنى على قاعدة مشهورة كما اشار اليه الشارح بقوله ٢
 لانه اذا تعلق الخ ووجه الرد بوجوبين الاول ما ذكره الشارح بقوله لانه يمكن الخ والاخر بقوله ولانه الخ
قوله وتقديم الخ جواب سوال وهو ان الطيب اسم التفضيل وهو ضعيف لعل لا يعلم فيما تقدم
 اجاب بقوله وتقدم محاصله ان هذا التقديم مبنى على القاعدة المشهورة وهي ان اذا تعلق
 بشئ واحد حاك لان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل واحد منهما متعلقه فعلا للباس ههنا من
 هذه القبيل لان الشئ الواحد عبارة عن المشار اليه بهذا والحال ان عبارة عن قوله بسر ورطباً
 وهما قد تعلق بالمشار اليه بهذا باعتبارين مختلفين لان البسرة تعلق بالمشار اليه بهذا من
 حيث انه مفضل والوطية تعلق به من حيث انه مفضل عليه **قوله** وهذا الحيثية جواب سوال
 وهو ان كون المشار اليه مفضلاً لا يكون الا بعد اضماد البسرية في الطيب **فينبغي** ان يذكر
 البسرية بعده لانه حاله عند اجاب بقوله وهذه الحيثية الخ **قوله** اقيم
 المظهر مقاماً في ايلاء الحال **قوله** قال الرضى والغرض من نقل عبارته الاشكا
 على ان كون المظهر بالنسبة الى المظهر كالعدم **قوله** فلا ارى باساعتراض على المقول
 زيد احسن قائماته قاعدة فقول قائماتاً حال من ضمير احسن الراجع الى زيد لا يقال هذا ٢٢
 الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم قلنا ان القواعد النحوية مبنية على السمع وهذا التركيب غير
 مسموع منهم كما ذكره بقوله وان لم يسمع **قوله** وذهب بعضهم الخ اشارة الى القول المردود
قوله لانه يمكن الخ هذا وجه الرد يعنى ان المشار اليه اذا كان بسر فخر يستقيم معنى الاشارة
 وان كان تمر فلا يستقيم لانه يلزم تقييد الاشارة بمجالة البسرية **قوله** اى اشير الخ جواب سوال وهو
 ان لفظ هذا اسم الاشارة والاسماء لا تعلق اجاب بقوله اى اشير يعنى ان العامل فيه هذا المعنى ٢٣
 المفهوم من لفظ الماء **قوله** ولانه الخ هذا وجه ثان للرد يعنى ان العامل فى بسر اسم الاشارة
 وهو انما يستقيم اذا كان الاشارة مذكورة اما اذا وقع موضع اسم الاشارة اسم لا يصح عمله
 بان كان اسماً جامداً كالتمر فى قوله تمره تخلى بسر الطيب منه رطباً فخر لا يستقيم مع الماء ايضاً
 جاز **قوله** اى الجملة الاسمية في اشارة الى ان الالف واللام للهد وقوله الحالية جواب ٢٤
 سوال وهو ان هذه القاعدة منقوضة بزيد قائم وزيد ضرب فان الجملة فى هذين
 المثالين اسمية مع انها غير متلبسة بالواو والضمير اجاب بقوله الحالية **قوله** متلبسة
 الخ وفيه اشارة الى ان الجار والمجرور باعتبار المتعلق خبر عن المبتدأ وهو الاسمية وكذلك
 فى قوله والمضارع المبتدأ متلبسة بالضمير وحده **قوله** وانا ذاك الخ فقول انا مبتدأ
 وقوله ذاك خبره ثم الجملة الاسمية هال عز ضمير المتكلم عنه بالتأويل وهذا اى الربط الخ

له يعنى قال الشارح فى رد هم ان عال بسر ايضاً طيب الا ان تقديم بسر عليه مبنى على القاعدة المشهورة كما بينه الشارح
 له وانما قلنا هذا حتى لا يرد ان المظهر هو هذا ليس بقائم مقام الضمير لان مقامه فى الطيب اسم الاشارة قبل ان يرفع المظهر

جواب سوال ہوا ان هذا القاعد منقوضہ علی قولہ هو الحق لاشک فیہ فان قولہ لاشک فیہ جملہ اسمیۃ وقعت حالاً عن الحق مع انها حال عن الضمیر والواو معادون الواو وحدها احاب بقولہ هذا والفرق بین الحال المتقلۃ والمؤكد ان الاول یقبل النکر والافکاء عن صاحبہ کلقائم فی نحو ضربت زیداً قائماً والثانی لا یقبل کقولہ لاشک فی نحو هو الحق لاشک فیہ **قولہ** کلمتہ فوہ الی فی قولہ فوہ مبتدأ مضاً ومضالیہ وقولہ الی فی خبرہ ثم الجملة الاسمیۃ حال عن ضمیر المتکلم اعنی بہ التاء فیلعل هذا الضمیر العائد الی الجمال هو الضمیر المضالیہ لکلمتہ فی وانکانت حال عن الضمیر الغائب فی کلمتہ فالعائد هو الضمیر الغائب المضالی الیہ لکلمتہ فوہ کذلک فی عبد الرحمن **قولہ** الجملة الفعیلیۃ اہ اشارة الی ان اللام فی المضارع عہد اشابہا الجملة الفعیلیۃ التی یکون الفعل فیہا مضارعاً مثبتاً **قولہ** من غیر ضعف فہ لما قبل من ان هذا التقریر اعنی ان ماسواہا بالواو والضمیر معاً وواحد ہما جاد فی الاسمیۃ ایضاً حاصل ان ہما من غیر ضعف فیہما مع ضعف فیہا شارة الی صحتہ المقابلیۃ باین قولہ فالاسمیۃ و بین قولہ ماسواہا **قولہ** المنفی فیہ شارة الی ان قیل لثبت فی المتن قیل حتماً **قولہ** دخولہ جواب سوالین الاول والا نسلم انہ لا بد فی الماضي المثبت من قبل لانہ لو کان کذلک یلزم تلک الاقسام لان الماضي المثبت من اقسام الفعل وقد من اقسام الحرف فخرج لیکون القسم الذ ہو من اقسام الحرف جزء من اقسام الفعل ہذا باطل الثانی ان دخولہ قد من اصل الفعل ولفظ من حرف فیلزم ادخولہ الحرف علی الحرف وهو متمنع اجاب عنہما بقولہ دخولہ حاصل ان مرادنا ہنا الذ دخولہ لا یس بان یدخل قسم علی اخر وایضاً الذ دخولہ مصداً وهو من قبیل الاسم فخرج صلاتہما علی حذف المضاف **قولہ** لفظتہا جواب سوال ہوا ان اضافة الذ دخولہ الی لفظ قد غیر جائز لان کون الشئ مضاف الیہ لا یكون الا اسماً وقد حرف اجاب بقولہ لفظتہا حاصل ان المراد بقولہ لفظتہا قد فخرج صلاتہما علی حذف المضاف **قولہ** لفظتہا جواب سوال ہوا ان اضافة الذ دخولہ الی لفظ قد غیر جائز لان کون الشئ مضاف الیہ لا یكون الا اسماً وقد حرف اجاب بقولہ لفظتہا حاصل ان المراد بقولہ لفظتہا قد فخرج صلاتہما علی حذف المضاف **قولہ** لفظتہا جواب سوال ہوا ان اضافة الذ دخولہ الی لفظ قد غیر جائز لان کون الشئ مضاف الیہ لا یكون الا اسماً وقد حرف اجاب بقولہ لفظتہا حاصل ان المراد بقولہ لفظتہا قد فخرج صلاتہما علی حذف المضاف

للفظتہا جواب سوال ہوا ان اضافة الذ دخولہ الی لفظ قد غیر جائز لان کون الشئ مضاف الیہ لا یكون الا اسماً وقد حرف اجاب بقولہ لفظتہا حاصل ان المراد بقولہ لفظتہا قد فخرج صلاتہما علی حذف المضاف

لا تقدیر خلاف الاصل **قوله** سبب المبرد ووجههما ان الغرض من قد تقریب الماضی الى زمان عاملها
وتقدیر ما یفوت هذا الغرض **قوله** فی الحالہ اشادة الى ان اللام فی العامل عهدی ای المراد بالعامل
هو العامل فی الحال **قوله** سواء كانت فیہ اشادة الى ان نصب قوله ظاهرة او مقداة بناء على انه خبر لكان
الحذف **قوله** لقیام قرینة جواب سوال وهو ان هذا القاعد منقوض على ما کما فی نحو جاء فی
زید را کما فان حال مع ان حذف العامل فیہ غیر جائز اجاب بقوله لقیام اه لا مطلقا **قوله** حالیه
دفع لما قبل من ان المتبادر من القرینة المقالیة فعله هذا لا یطابق المثال مع المثل فاجاب بآیة **قوله**
ای الشارح اما المتبادر من المسافر الشارح فی السفر لکن المراد ههنا اعم من ان یکون الشارح فی السفر
او المتهی له لئلا یرد النقض بالتمتی له لان الفعل یحذف فی نحو راشدا مهدیا واذ کان هذا الشارح
کذا لک یحذف لمتمی له مع انه لم یتعرض له **قوله** او مقالیة الخ وانما قال هذا لان المتبادر من القرینة
الحالیة کما یعلم من قوله البصر اعنی قوله راشدا مهدیا لکن المراد ههنا اعم منها لایرد النقض با
المقالیة و القرینة المقالیة عبارة عن القرینة اللفظیة وهو اعم من ان یتكون فی کلام السائل والمخاطب
قوله لا حوالا فیہ اشادة الى ان المؤکدة صفة لموضوعه وهو الحوال **قوله** بلی یجمعها اه و فی
یجمعها ضمیران احدهما الضمیر المنصوب الی العظام والثانی الضمیر المرفوع الی المتکلم لکن
الاول ملفوظ والثانی مستتر فقوله قادیین حال عن الضمیر المرفوع و القرینة على حذف العامل لفظ
بلی لانه لا یجاب بعد التقی وهو قول ان لن یجمع ومعناه بالفادسیة ای مائة انسان که هرگز جمع نمیکنم استخوانهای
انسان را بلی بلکه جمع میکنم استخوانهای انسان را بحال که مایان قدیم را بیکدیگر برابر کنیم گشتان او را **قوله** حذف فی العامل
فیہ اشادة الى ان الضمیر فی قوله یجب لاجع الیه **قوله** فی بعض اه جواب سواله وان قاما بالقسط حال
مؤکدة عن فاعل شهد مع ان لم یوجد فی حذف العامل اجاب بقوله فی البعض فی الک **قوله** الاحوال الخ
اشارة الى ان المؤکدة صفة لا بد من الموضوع **قوله** الحالہ فیہ اشادة الى بیان القرینة **قوله** مطلقا اه سواء وجد
حذف الفعل ای العامل ام لا **قوله** غالباً جواب سواله وان قاما بالقسط على عطوفاتی نخوزید بولي
عطوفاتی حاله مؤکدة مع انه یقبل والافتکال من صاحبها جاب بآیة **قوله** قید للعامل فیہ اشادة الى قاعد
اخری قال زید ابول عطوفاه زید مبتدأ ابو خبره وابو مضاف مضاف الیه عطوفاتی حاله من الضمیر الملقب بالمنصوب
فی حقه الراجع الی الالب وفیہ ضمیر مرفوع مستتر راجع الی المتکلم فصار تقدیر زید ابول احق عطوفاتی
ثم حذف فی العامل بالقرینة اعنی به ثبوت الخبر للمبتدأ لان معنی العامل معنی قوله زید ابول واحد
وايضاً ساد مسد الحال **قوله** فان العطوفیة فیہ اشادة الى ان عطوفاتی حاله مؤکدة قال ای احق اعلم
ان قوله حققة یفتح الهزرة محو مثلاً ضرب اصله حققة و یضمها مزید مثلاً کرم اصله حققة **قوله** من
حققت الامر اه هذا من قبیل اللف التثنی المرتب یعنی ان قوله حققة یفتح الهزرة ما خوز من حققت
الامر و یضمها ما خوز من احققت الامر **قوله** معنی تحقیقه جواب سواله وانما هذا المقام مقام المبالغة
فینبغ ان ینکر المص صیغته علی المبالغة وقوله حققة لنفس لثبوت لا للمبالغة جاب بقوله یعنی اه

حاصل ان قولہ احقہ من حقت الامر یعنی تحقیقہ و ذلک للبالغۃ مثل تکریمہ **قولہ** وصرت من عطف
تفسیر بقولہ تحقیقہ و جواب سوال **ہو** ان ابوہ زید للخطاب بالولادۃ لا بقول المتکلم فکیف یصح
قولہ زید ابوک اجاب بقولہ وصرت من حاصلہ ان المراد هو العلم بالابویۃ کائنۃ بینہما لا اثبات الابویۃ
قولہ من اجلہ **قولہ** علی یقین خبر بقولہ صا باعتبار المتعلق اعنی بہ ثبات **قولہ** بهذا المعنی بعینہ ہذا
جواب سوال مثلاً ما مر **قولہ** ابوتہ فیہ اشارۃ الی بیان المتعلق یعنی کلہما متعلقان بالابوۃ وایض فیہ اشارۃ
الی دفع الاشکال و **ہو** ان متعلق التحقیق والاثبات لا یكون الا العرض والضمیر فی قولہ احقہ راجع
الی الاب **ہو** جوہر حاصل الدفع ان ضمیرہ راجع الی الاب من حیث **ہو** اب ذلک لا یكون بدن ۶
الابوۃ ای ہذا العبادۃ محمول علی المسامحۃ ای المراد بالاب الابوۃ **قولہ** وصرت منہما وفائدہ
فی قولہ وصرت منہ **قولہ** صاحب المفتاح **ہو** السکاکی والغرض من نقلہ الاعتراض علی المص
نہ خالف صاحب المفتاح **ہو** عمدۃ بین النحاة حیث قد عاملہا یجئ **قولہ** احقہ تقدیرات
ووجہ احقیۃ ان قولہ احقہ مشکوک بسبب ورود الاعتراض المذکور **فالقیل** ان اعلم مشکوک
ایض لانہ یحتمل ان یكون عطوفاً معقولاً لانہ لا علم وقولہ یعطف ایض مشکوک لانہ علی ہذا التقدير یكون
مفعولاً مطلقاً یعطف فیخرج عما نحن فیہ **ہو** الحال قلنا نعم لکن کلامنا فی وجوب حذف العامل عند
وجود القرین وساد مسد **ہو** ہما موجودان فی قولہ احقہ لا غیر کما ذکرنا ولانہ علی تقدیر یجئ یكون
عطوفاً مفعولاً لیلجئ فانہ یكون عما نحن فیہ لان کلامنا فی حذف عامل الحال لا غیر کما لا یخفی و بان
عاملہا اذ قد فلا بد من تقدیر افعال العامۃ لانہا توجد جمیع المواضع ویجئ من افعال الخاصۃ ولا یراد ہی
الا عند جواز القرینۃ ولا قرینۃ ہنا علیہ **قولہ** شرط وجوب اہ جواب سوال **ہو** ان لا یسلم ان من شرط
الحال ان یكون مقرراً لان راکی فی نحو جانی زید اکبا حالہ مع انہ لیس بمقرراً ولا یجوز العمل بل
ہو منستقلہ اجاب بما تر حاصلہ ان ہذا العبادۃ علی حذف المضار **قولہ** مؤکدہ جواب سوال **ہو** ان قولہ
مقرر صیغۃ اسم الفاعل من التقریر التقریر عبادۃ عما یصوب بالقلب یظهر باللسان والحال لیس من
ہذا القیل یعنی لیس لہا قلب لالسان اجاب بما تری **قولہ** فانہ لا یجب حذف اہ لانہ لتأكيد
جزء الجملة **ہو** الرسالۃ الی فی ضمن ادسلناک لامضمو الجملة **ہو** ادسلنا واما لا یوجب حذفہ
لانہ لا یوجد ہنا جملۃ ست مسد ہا کما فی زید بولہ لان قولہ زید بولہ قائم مقام احقہ ایض فی قرینۃ
علی تخصیص حقہ **قولہ** احقر ذہبہا عبادا کانت جملة فعلیۃ واما لہ یجب حذف الفعل **ہو** لہ لانہ
یوجد جملة ست مسد الفعل **قولہ** لا بد ہنا اہ اعتراض الجواب بوجہین الاول ان المص اکتفی عن ذلک
القید بالمثال المذکور **ہو** زید بولہ عطوفاً لانہ من ہذا القیل یعنی ان الاسمین المذکورین فیہ لا یصلح
للعمل فی عطوفاً مع انہ مؤکد لمضمون الجملة الاسمیۃ وایض انہ اکتفی عن ذلک باضافۃ المضار الی الجملة الاسمیۃ

الضمیرون لکون الالاسمیۃ ولا یصح قائلہ

لان المراد بالمضمون المضمون الخاص الذی یوجد فی الجملة الاسمیۃ لا الفعلیۃ
والمضمر بالاسم الذی یوجد فی الجملة الاسمیۃ لا الفعلیۃ
والمضمر بالاسم الذی یوجد فی الجملة الاسمیۃ لا الفعلیۃ
والمضمر بالاسم الذی یوجد فی الجملة الاسمیۃ لا الفعلیۃ

ومضمون قوله الله شاهد اه هو شهادة الله وذلك ليس بمختص به لانه كما يكون مضمون الجملة ٦
الاسمية فكذا يكون مضمون الجملة الفعلية ايضا لان مضمون قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا
هو مثل ذلك ايضا **قوله** اي الاسم جواب سوالين الاول ان كلمة ما موضوعة للعموم فحينئذ لا
يصير التعريف مانعا عن دخول الغير حيث صدق على قلت في نحو فعلت اي قلت لانه يرفع ٦
الابهام عن فعلت مع انه لا يقال له التميز ايضا انه صدق على زيد في نحو جاءني دجلاي زيد فانه يرفع
الابهام عن الرجل مع انه ليس بتميز اجاب عنها بقوله اي الاسم فبقيد الاسم اندفع الاعتراض
الاول لان لفظ قلت فعل لا اسم والثاني لان اللام في الموصول اشارت الى الاسم الذي يكون
نكرة وزيد فيما قلت معرفة **قوله** الذي اه انما زاد قوله الذي لان اتصال الاسم بقوله يرفع
بثبوت قوله الذي غير جائز لان الاسم معرفة وقوله يرفع اه جملة خبرية في قوة النكرة والنكرة لا
يقع صفة للمعرفة **قوله** واحترز اه جواب سوال وهو ان في كل تعريف لابد من الجنس الفصل
فايضا الجنس الفصل ههنا فاجاب بما ترى **قوله** بل هو اه هذا الضمير اجمع الى ذكر البذل لا اليه
لان البذل ليس بترك مبهم بل هو صفة اللفظ والعبارة على حذف المضاف بل المقصود من ذكر البذل
ترك المبهم فلا يريد انه لا نسلم ان البذل ترك المبهم وايراد المعين لانه لفظ **قوله** اي الثابت الراسخ
جواب عن اسئلة ثلثة الاول ان هذا التعريف صادق على جارية في نحو دايت عينا جارية فانه
يرفع الابهام عن لفظ العين مع انها ليست بتميز والثاني انه صادق على اوصاف المبتها نحو هذا
الرجل فان الرجل صفة لهذا وذال الابهام عن الموضوع وهو لفظ هذا مع انه ليس بتميز والثالث
انه صدق على عطف البيان نحو ابو حفص عمر فان قوله عمر الابهام ابو حفص مع انه ليس بتميز ٦
اجاب بقوله اي الثابت الراسخ حاصل ان المستقر بحسب اللغة هو الثابت مطلقا للثابت معنيان
احدهما هو الثابت مطلقا والثاني هو الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له المراد ههنا هو الثاني لانه
هو الفخر الكامل والابهام في ذلك الثلثة ليس بثابت في نفس الموضوع بل في الاول نشأ من تعدد
الموضوع له في الثاني انما نشأ من تعدد المستعمل فيه في الثالث من جهة عدم الاشتهاد **قوله** ٦
فان المستقر اه جواب سوال هو ان ارادة الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من المستقر مجاز و
اخذ المجاز في التعريفات شنيع فاجاب بما ترى **قوله** اما موضوع اه يعني ان في لفظ هذا
اختلاف فعند البعض موضوع للمفهوم الكلي ولا يستعمل فيه بل في الافراد لان الاصل ان يكون
الموضوع له منضبطا ومنحصرا والافراد غير متناهية فكذا موضوع للمفهوم الكلي فعند البعض
موضوع للافراد لان المقصود هو الافراد لا غير **قوله** لا عن وصف اه اشادة الى ان ذكر ذلك
قد احتراز **قوله** اي جنسه وانما فسرت الذات بالجنس لان للذات معنى اخر غير مراد
ههنا وهو عبارة عن نفس الشيء نفس الرطل او جواب
سوال وهو انه لا نسلم ان في الموضوع له الابهام لانه عبارة

عبادۃ عن نصف الممن هو متعین لا ابہام فیہ کیف یصح التفرع عن حاصل ان الابهام فیما یوزنہ
قوله ای القسم الاول فیہ اشارۃ الی ان الاول صفة للموصو المحذوف اعنی بہ القسم
قوله یرفعہ اشارۃ الی ان قوله عن مفرظ مستقر مع المتعلق خبر لقوله فالاول **قوله**
 یعنی بہ جواب سوال وهو ان درہم و سمنانی نحو عشرین درہم و سمنان سمنان لا ترفع الابهام
 عن المفرظ عن الجمع والتثنی فحی لا یطابق المثال مع المثل اجاب بقوله یعنی بہ **قوله** والمضا
 اہ فانقلب ہذا یناقض بقوله علی التمرۃ مثلاً ذلک فان قوله ذلک یمیز عن المثل مع ان مضاف الی
 الضمیر قلنا المراد بالمضاف ہذا التركیب الاضافی یعنی ان التمزیز قد یکون عن النسبۃ التي یکون بین
 المضاف والمضایہ قد یکون عن المضاف فقط کما فی المثال المذكور والمراد بالمضایہ المقابل
 للمفرظ وهو التركیب الاضافی لا المضاف فقط فی المثال المذكور وقم التمزیز عن المضاف فقط فلا یرد
 النقص بہ **قوله** ای فی غالب المواد اشارۃ الی ان نصب قوله غالباً علی الطرفیۃ **قوله** ا
 رفع الابهام اہ جواب سوالین الاول ان المراد بغالب المواد هو مواد الرفع وذلك عبارة عن رفع
 الابهام عن مفرظ مقدر والقسم الاول عبادۃ عن ذلك ایضاً فطی ہذا یلزم ظرفیۃ الشئ لنقص
 وایضاً یلزم التکرار لان المفرظ المقدر ایضاً ذات مذکورۃ فحی یکون تقدیر العبارة فالاول عن ذات
 مذکورۃ والثانی ان قوله الاول مبتدأ وقوله مفرظ خبرہ والاصل ان یکون المفہوم من الخبر غیر ما
 فہم عن المبتدأ ولم یوجد ہنا لان کلہما عبادتان عن رفع الابهام عن مفرظ مقدر اجاب بقوله
 مطلقاً حاصل ان المراد بالاول هو رفع الابهام مطلقاً سواء کان مفرظاً مقدر او لا والمراد بعبارة
 المواد هو رفع الابهام عن مفرظ مقدر فکان ہذا خاصاً فلا یرد **قوله** والمقدارہ فیہ اشارۃ الی ان قوله
 فی عد طرف مستقر مع المتعلق خبر للمبتدأ المحذوف اعنی بہ المقدار **قوله** فی ضمن اہ جواب
 سوال وهو ان المقدار لیس الاعلادۃ عن العد فعل ہذا یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ اجاب بقوله فی
 ضمن اہ حاصل انہ من قبیل تحقق الكل فی ضمن الجزئی **قوله** والمراد بالمقادیر جواب سوال
 وهو انہ کیف یکون درہم فی نحو عشرین درہم و ذیتانی نحو درہم و ذیتا وغیرہما من قبیل التمزیز
 مع ان لفظ عشرین و درہم موضوعان لبعی معین کما ذکرناہ من قبل اجاب بقوله والمراد اہ **قوله**
 وانما اقصر جواب سوال وهو ان المقدارات خستہ فلم ذکر المص بعض مع تکرار امثله بعض
 المقدارات اعنی بہ مثال الوزن ولم یرد کرب بعض الاخر اعنی بہ مثال المکیلات والمزدوعات اجاب
 بقوله انما اہ حاصل ان مقصود المص التنبیہ علی ما یتیم بہ المقدارات لا الامثله وذلك یحصل بما
 ذکرہ من الامثله **قوله** فاذا تم الاسم فیہ اشارۃ الی بیان العامل فی التمزیز یعنی العامل فی التمزیز
 ہو ذلك الاسم التام **قوله** حقہ اہ لم یقل ان المفعول یقع بعد لانہ قد یقع مقدماً علی الفعل و
 الفاعل نحو ذیل خربت **قوله** وھذا الاشیاء جواب سوال وهو ان الراقود فی نحو عند الراقود
 خلا اسم تام باللام و مستحیل الاضافة باعتبارہ فینشأ ان یصیر عاملاً فی قوله خلا مع

ان هذا التركيب غير جائز اجاب بقوله وهذا الاشياء الخ **قوله** جنس الخ اعلم ان الجنس على نوعين جنس على سبيل الشمول و جنس على سبيل البدل فالاول يطلق على القليل والكثير على سبيل الشمول كالماء التمر الثاني يطلق على كل فرد من الافراد على سبيل البدل كرجل **قوله** وهو ما يشابهه في شأده الى بيان الجنس في قوله عليه ان المصادر كلها اجناس وليس فيها التشابه لانه عبارة عن ان يصح صدق الكل على الجزئي كالماء يطلق على قطرة والجود المصادر ليست بهذا المثابة لانه ليس الاجزاء اجيب ان قيد ان وجد مراد فيه يعنى ما تشابه اجزائهم ان وجد **قوله** اجزائهم اى يشابه بعضها ببعض المراد بالمشابهة المشابهة في اطلاق اسم الكل عليها كاسم الماء يطلق على كل جزء من اجزائه مساويا بخلاف الرجل فانه لا يطلق على كل جزء من اجزائه كاليك الرجل **قوله** اما فوق النوع اه جواب سواله هو انه كيف يختص الاستثناء بقصد الانواع مع انه اذا قصد النوعين لا يفرق اجاب بقوله اما فوق اه حاصله ان المراد بالانواع ما فوق الواحد سواء كان مفردة او مجعولا **قوله** خصص اه افراد **قوله** بالخصوصية الكلية كالانواع **قوله** او الشخصية كالاعداد **قوله** اى يورده ولفظها الجمع بالورد واداشة الى ان الجمعية تليس بمعنى مطلق الامكان بل بمعنى مكان الوقوع **قوله** على ما فوق اه جواب سواله هو ان التميز كما يجمع في غير ذلك لا يثنى في غيره ايضا فلم لم يذكر المصنف حاصل الجواب ان المراد بالجمع ما فوق الواحد **قوله** حيث لم يقصد الواحد جواب سواله وهو انه يقتض على ثوباني في نحو عند عدل ثوبا فانه غير جنس مع انه لا يجمع اجاب بقوله حيث اه اعلم ان الضمير لا يخلو اما ان يكون جنسا او لا فالاول يفترضا وان كان اداة المتكلم التثنية والجمع لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية والجمع الا ان يقصد الانواع فيمنع يوافق بقصد المتكلم لفظ الجنس لانه اذا كان مفردا لا يدل على الانواع والالتفات فيوافق بقصد المتكلم **قوله** المفرد المقدر اجاب سواله وهو ان الضمير في قوله ان كان راجع الى التميز في صادمعنى المتن ان التميز ان كان تاما بالتثنية راجع الى اضافة المفرد المقدر الى الامر ليس كذلك فان درهما تمام بالتثنية مع ان اضافة عشرين اليه غير جائز اجاب بجوابين الاول بقوله اى المفرد المقدر اه والثاني بقوله والمعنى اه حاصل الاول انه لانسان الضمير راجع الى التميز بل راجع الى المفرد المقدر وحاصل الثاني انا... نسلم ان الضمير راجع الى التميز لكن ليس المراد بالتثنية تنوين بل المراد تنوين المفرد المقدر **قوله** والمعنى ان وجد لتميانه فيه اه اشارة الى ان كان تاما بمعنى وجد فصدا المعنى ان وجد التميز متلبسا بتنوين المفرد المقدر لكن يرد عليه انه لما كان المراد بالتثنية تنوين المفرد في الايصار التميز متلبسا بتنوينه اجاب بقوله فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز حاصله ان المراد بقوله متلبسا بالمقارنة والمجاورة لاكونه معروضا **قوله** اى اضافة المفرد المقدر فيه اشارة الى ان اللام فيه للبعد او عوض عن المضاف اليه او جوابا لاجاب وهو انه منقوض بزيتاني نحو قوله طرايتا لان الاسم تام بالتثنية مع ان التميز ليس بمضاف اجاب بترى **قوله** اضافة بيانية جواب سواله هو ان الاضافة يقتضى المغاوة بين المضاف والمضاف اليه التميز المميز شئ واحد في الحقيقة فكيف يضاف احدهما الى الاخر اجاب بقوله اى اضافة بانية حاصله ان التمييز بين المضاف

له وبتنوينه اسم الجنس ۴
صه اى على ان فرد من افراد ه ۱۲

والمضاف الیه فی غیر الاضافة البیانیة **قوله** باسقاط التنوین جواب سوال **قوله** ان الاسم مع التنوین مستحیل
 الاضافة لان التنوین یقتضی الانفصال والاضافة تقتضی الاتصال الامتزاج وینہما منافاة فکیف یجوز
 الاضافة اجاب بقوله باسقاط **قوله** او ان لم یکن اہ جواب سوال وهو ان قوله والاشرط وقوله
 فلاجزاء وشرطية الاول وجزائیة الثانی غیر جائز لان الشرط والجزاء لا یكونان الا جملة
 وھما حرفان اجاب بماترے **قوله** ای خفض التیز فیہ اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف
 الیہ او جواب سوال وهو ان لا نسلم ان خفض اکثر فی الاسماء بل تارة الرفع اکثر وتارة النصب صلہ
 ان اکثریة بالنسبة الى التیز لا فی الاسماء كلها **قوله** باضافة غیر المقد راہ جواب سوال وهو
 ان لا نسلم ایضاً ان خفض اکثر فی التیز بل اکثر فی النصب لانه من المنصوبات فاجاب بقوله
 باضافة اہ حاصل ان خفض فیہ اکثر لا مطلقاً بل بتقدیر اضافة غیر المقد راہ **قوله** لتقصو
 اہ جواب سوال **قوله** ہذا الدلیل جاد ایضاً فی المقد راہ فیہ فینبغی ان یجوز ان الاضافة فیہ ایضاً اجاب
 بماترے **قوله** من التیز فیہ اشارة الى ان اللام فیہ للعہد **قوله** یرفعہ فیہ اشارة الى ان قوله
 عن نسبة ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبراً ابنتاً وهو قوله الثانی **قوله** ای القسم فیہ
 اشارة الى ان الثانی صفة للموصوف المحذ **قوله** کان الظاہر اہ فیہ اشارة الى الاعتراض
 حاصلہ انہ قد تقرّر فیما سبق ان القسم الثانی ما یرفع الایہام عن ذات مقدرة وھنا ذکر النسبة
 وهو امر معنوی یعنی لیس بکات اجاب بقوله لکن لما کان الایہام فی طرف النسبة اہ وطرف
 النسبة هو الشئ المقد راہ فمخو قوله طاب زید بنفسا **قوله** کان الظاہر اہ ووجه الظہور
 انہ لا نسلم ان القسم الثانی یرفع الایہام عن نسبة بل یرفعہ عن ذات مقدرة وھی لیس بنسبة
 فلا بد ان یقول اہ **قوله** تنبیہا اہ تأیید للجواب **قوله** انما ہی لمجرد النسبة اہ یعنی انما ذکر النسبة
 دون الذات المقد راہ لیکون اشعاراً علی مقابلة القسم الاول لان الایہام فی القسم الاول انما هو
 فی طرف النسبة الاول ثم یسر الیہا ثانیاً لان المقادیر اصلہا المہم ما و فی الثانی بالعکس فلذا ذکرہا
قوله کاشتہ فی جملة فیہ اشارة الى ان قوله فی جملة ظرف مستقر مع متعلقہ صفة للنسبة **قوله**
 ای ما شایہما فیہ اشارة الى ان لقوله ما ضاھا معنی اخر غیر مستقیم ھنا عنہ بہ اشتہاء المرأة
 للزوج **قوله** الحوض ممتلئ ماء اہ فقولہ ممتلئ مسند الى ضمیر الفاعل الراجع الى الحوض وذلك
 بالنسبة فہم ممتلئ ماء ممتلئ عنہا وكذلك سائر الامثلة **قوله** بالمنتصب اہ اعنی بہ زید ثم
 المنتصب یعنی الانتصاب **قوله** عنہ یعنی بعد لان نصب التیز انما تأمر الفعل عنہ بہ طاب لکن زیداً
 محمولاً علی المجاز **قوله** والتمیز اہ جواب سوال **قوله** المثال لا یطابق المثال ان المثلیم بالمثالین فلا
 حاجة الى الالبوة حاصل الجواب بان للتمیز قسام قسم منها خاص بالمنتصب وقسم منها خاص بـ
 المتعلق وقسم منها یحتمل لہما کما اشار الی التحقیق بقوله بحسب الحقيقة الخ فلذا اورده بالمثالین متعدد
 ھنا **قوله** لمتعلق الخ ومتعلق المنتصب عبارة عن اب زید **قوله** وھی لا فرق جواب سوال

وهوان اباكما يصلح ان يكون تميزا عن النسبة التي في شبه الجملة كذلك نفسا من هذا القبيل فلم يذكر
 احدهما في احدهما والاخر في الاخرى اجاب بقوله حيث لا فرق الخ **قوله** نفسا واما متعقنان
 بالثالثين **قوله** فقوله وابوة الخ جواب سوال هوان ابوة الخ وداذا وعلمنا كما يصلح ان يقع تميزا عن
 النسبة التي في شبه الجملة كذلك يصلح ان يقع تميزا عن النسبة التي في الجملة فلم يذكر المصنف بعد شيئا
 وعطف على قوله ابا اجاب بقوله فقوله وابوة الخ **قوله** فهو ناظراى قول المصنف مائل **قوله**
 فهو اى المصنف **قوله** فالنفس عين اى جوهر **قوله** غير اضافى يعنى لا يتوقف تعقله
 على تعقل شئ اخر **قوله** اضافى يعنى يتوقف تعقله على تعقل شئ اخر كالاب فان تعقله موثوق
 على تعقل الابن **قوله** يعجنى طيبة الخ فان قيل كيف يكون هذا مثالا للاضافة مع انه ذكر في ما
 قبله مثالا لشبه الجملة وهو قوله والمصدق نحو اعجنى طيبة انا قلنا ان له حيثيتان الاولى ظاهرا
 لفظه والاخر باطن معنوى فباعترادا الاول مضاف ومضاف اليه بالثاني فاعل فههنا نظير
 الى الحيثية الاولى وفي ذلك الى الاخر ثم قوله يعجنى فعل مضارع معلوم والنون للوقاية والياء
 ضمير المتكلم مفعول به والطيب مصدق فاعل مضاف وهما مضافا الى نفسا واما وغيرهما تميز
 عن ذلك النسبة **قوله** نفسا الخ جواب سوال هوانه لم غير الاسلوب حيث لم يذكر نفسا
 اجاب بقوله نفسا حاصله ان هذه العبادة تجزى في المعطوف عليه او سوال هكذا ان نفسا كما
 يصلح ان يكون تميزا عن النسبة في جملة او ماضاهاها كذا يصلح ان يكون تميزا عن النسبة في
 اضافة فما وجه التخصيص بالاول حاصله كما انها هي المراد في نسبة في جملة او ماضاهاها
 كذلك ههنا ايضا **قوله** وتركه جواب سوال ظاهر **قوله** اظهر التميزات الخ لان الغالب ان يقع
 النفس تميزا عن النسبة **قوله** وزاد عليه جواب سوال هوان المصنف انما اورد هذه العبارة
 على وفق ما سبق فلم زاد قوله ولله دره فادسابع انه لم يذكر في الاول اجاب بجوابين الاول
 بقوله اشادة والثاني بقوله وايضا لما اورد ه الخ **قوله** على ان يكون الضمير الخ جواب سوال
 هوانه كيف يكون تميزا عن النسبة مع ان الضمير مبهم كما اورد ه صاحب المفصل اجاب بقوله على ان
 يكون الخ **قوله** والدسابع فى الاصل اشادة الى بيان اللغة وايض جواب سوال هوان الدسابع فى
 الاصل هو اللين فالمناسبة بين اللين وبين الخير الكثير وقىسمى المصنف الخير الكثير باللين فاجاب
 بقوله الدسابع فى الاصل اللين فيه خير كثير للعر فاديد به الخير **قوله** بامر الخيل الخ قيد اتفاق **قوله** اى
 حلقى يعنى وان كان فى الاول ما للغة **قوله** من القرس بمعنى زيرك **قوله** بعد ما لم يكن نفسا الخ
 جواب سوال هوان هذه القاعدة منقوضة على نفسا فى طاب اريد نفسا فانه يصلح جعله لما انتصب عنه
 مع انه لا يجوز له ولتعلقه بل له فقط اجاب بقوله بعد ما لم يكن نصا الخ **قوله** لاصفة جواب سوال
 هوان الصفة ايضا كذلك فخرنا قضا بقوله وان كان صفة لانه يفهم من هذا ان التميزا كان اسما او
 يعبر جعله لانتصب عنه ما اذا ان يكون له متعلقه يفهم من الثاني انه ان كان اسما كانت له

فقط فیلزم فی کلام المصنف تا قضا جاب بقوله لا صفة حاصله ان الاسم اعم من الصفة والعلم اذا ذكر
 فی مقابلة الخاص ياد بالعالم ما ورائه والمراد بالاسم الجامد بالصفة المشتقة **قوله** المراد بجعله جواباً
 سواله وان المراد بالجعل الصيغة ونحو ابوة وداؤا وعلماً يصح جعله منتصب مع انه لا يجوز ان يكون
 له متعلق بل متعلق فقط جاب بقوله المراد الخ **قوله** تارة له جواب سوالين احدهما ان الواو
 قوله متعلق للعطف والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فحينئذ يصاد معناه جازان يكون لها
 معا وهو غير مقصود وثانيهما انه يلزم قيام عرض احد بجليين اعني المنتصب ومتعلق في قولنا طاب
 زيد اباً اذا لآب ذات من له الالوة وهي عرض قائم بجلي لا بجليين اجاب بقوله تارة الخ في اشارة الى
 ان الواو بمعنى او **قوله** اي للمنتصب **فان قيل** المنتصب هو زيد في طاب زيد اباً وهو معلوم
 غير مبهم فكيف يصح وقوع التميز عنه بل التميز انما يكون عن النسبة كما تقدم قلنا نعم لكن ابهامه
 باعتبار الشئ المقدّم والمبهم العام يتناول المنتصب والمتعلق **قوله** وذلك اجواز ذلك التميز
 تارة له وتارة متعلق **قوله** ايما جازا الخ جواب سواله هو ان الضمير قوله فيها لا جاع الى الشئين
 المذكورين احدهما يصح جعله منتصب ومتعلق الثاني ما لا يصح جعله منتصب فحينئذ
 خرج عن المطابقة ما يكون نصاً في المنتصب مع ان المطابقة فيه لما قصد لازم ايضاً جاب بقوله
 اي فيما جازا الخ حاصله ان ما يكون نصاً في المنتصب عنه داخل فيما يصح جعله منتصب **قوله**
 من وحد التميز الخ تفسير ما قصد **قوله** او المعنى الخ اي يكون المطابقة بمعنى ثبت في
 نفس التميز حاصله ان هذا القسم من التمييز يطابق لما قصد سواء كان مطابقاً بالمنتصب
 او لا بخلاف القسم الاول فانه يطابق لما قصد مع المطابقة بالمنتصب عنه **قوله** من حيث
 امتيازاتها النوعية جواب سواله وهو ان زيداً ان كان عالماً بحكم واحد من الفقه زيد
 اخربقاً وواحداً من الاصول وزيد اخربقاً عن من الخو ثم اذا اردت ذلك الانواع
 فحينئذ تقول طاب زيدان علماً لا علوماً مع ان قصد الانواع هناك موجود اجاب بقوله من
 حيث امتيازاتها حاصله ان المراد هنا امتيازاتها النوعية لجمهور الفقه الاصول الخ لا امتيازات
 الشخصية كالحكم الواحد من الفقه غيره **قوله** مشتق جواب سواله مثل ما مر في قوله سما لا صفة
 يعنى المتبادر من الصفة هو المشتق فاعتراض على جل في كفى زيد ر **جلا** **قوله** الصفة في اشارة
 الى بيان المرجع **قوله** صفة في اشارة الى ان قوله له ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقوله كانت **قوله**
 الواو الخ جواب سواله وهو انه قوله طهقة عطف على قوله له وهذا العطف غير جائز لان الصفة
 ليست بطبق لهاب عنه بجوابين الاول لقوله المراد الخ والثاني بقوله ويجوز ان يكون الخ **قوله**
 والطبق مصداً الخ جواب سواله وهو ان الطبق نسبة من النسب المتكررة والقاعد فيها ان يجئ
 على وزن الفاعلة اجاب بقوله الطبق مصداً **قوله** لكن زيادة من الخ اشارة الى
 بيان ترجيح التميز وجواب سواله انه يستقيم هذين المعنيين في الصفة اعني معنى التميز والحال

علاوة على ان قوله له ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقوله كانت

فلم یبصر من لم یصل الی احتمال التیز بصیغة التریض هو احتملت کما فی بحال آجاب بقوله لکن الخ **قولہ**
اذ قد یمدح الخ دلیل لقوله لا حال الفروسية یعنی لو کان المقصود مدح بحال الفروسية
فلم یمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات **قولہ** اذا کان اسما جواب سوال هو انه یقتض
على طاب زید نفسا فانہ یتقدم على عامله حيث یقال نفسا طاب زید آجاب بقوله اذا کان
اسما **قولہ** بالاتفاق الخ جواب سوال هو ان الفعل عامل ایضا فحينئذ یصاد ذکر قوله والا صم
ان لا یتقدم على الفعل بعد مستک کا آجاب بقوله بالاتفاق یعنی انما ذکر الفعل بعد للاختلاف
فمن البعض یتقدم التیز عليه حاصله ان عند تقدم التیز على العامل فی العبارة الاول
اتفاق فی فی الثاني اختلا فی فیم مقابلة العبارة الثاني مع الاول **قولہ** او الغير الصريح الخ
کاسمی الفاعل والمفعول **قولہ** نفسی فی نفس الفعل **قولہ** متعلقات الاناء اعني به الماء
وغير ذلك **قولہ** ولو على سبيل التجوز الخ لان قوله امتلا الاناء ماء بمعنی امتلا الاناء **قولہ**
ولهذا یندفع ای بهذا الاعتراض یندفع اعتراض الخ **قولہ** ان الماء وان کان فاعلا لا یتلذذ
لکن بطریق المجاز ومرادنا یجعل الفعل متعدیا بالفاعل حقيقة فحينئذ لا ید **قولہ** اتجر سلمی فا
لهمزة فی الاستفهام الانکاریة ای انتزک وقوله سلمی فاعله **قولہ** على تقدير الخ جواب سوال هو ان
فی قوله تطیب وجهین احدهما تانیث الضمیر راجعا الی سلمی الثاني تذکیرہ راجعا الی الحبيب بان جعل
یطیب بالياء للذکر الغائب التمسک بهذا البيت انما یصح على التقدير الاول دون الثاني آجاب بقوله
على تقدير الخ **قولہ** وما قيل الخ اعتراض **قولہ** على هذا الوجه الخ ای یصیر ضمیر کاد راجعا
الی الحبيب **قولہ** فتكلف یعنی ان فی تاویلا الحبيب بالنفس تکلف لانه مخالف لسوق الكلام لان
السوق فی تعجب سلمی لا الحبيب **قولہ** ای ما یطلق جواب سوال هو ان تقسیم المستثنی الی
المتصل والمنقطع تقسیم الشئ الی نفسه غیره لان المستثنی صیغة اسم المفعول بمعنی المخرج
لغرة والمخرج هو المتصل لا المنقطع آجاب بقوله ای ما یطلق الخ وهذا صادق علیها فاندفع
الاعتراض حاصله ان المستثنی المنقطع وإن لم یطلق علیه لفظ المستثنی لغرة لکن یطلق علیه لفظ
المستثنی اصطلاحا او تقدير السوال بوجه آخر وهو ان تقسیم المستثنی الی المتصل والمنقطع لا یصح لان
تقسیم الشئ لا یتصور الا بعد تعریفه هنالم یوجد تعریف المستثنی فآجاب بقوله أما یطلق الخ حاصله
ان المراد بالمستثنی ما یطلق علیه لفظ المستثنی وهذا القدر كاف فی التقسیم فلا حاجة الی تعریفه
قولہ فی الاصطلاح الخ جواب سوال وهو ان تقسیم المستثنی الیها غیر جائز لان المستثنی
عبارة عن التکلم بالباقي بعد الشایا وهذا یتصور فی المتصل لا المنقطع آجاب بقوله واصطلاح
النحاة حاصله ان ذلك مذهب اهل الاصول اما عند النحاة فالمستثنی عبادة عما یدکر بعد لا
واخوانها وهو صادق علیهما **قولہ** على قسمن الخ جواب سوال وهو ان المستثنی منقسم
الی هذین القسمین فینبغي ان ینکراد وات الحصر ایضاً ان قوله المستثنی مبتدأ وکذا واحد من المتصل

والمقطع خبری وهذا لا یصح لان فی حمله الخاص علی العام وهو باطل وایضاً ان تقسیم المستثنی الی قسمین لا ینخلو ما تقسیم الكل الی الاجزاء و تقسیم الكل الی الجزئیات ولا یصح الا و لان المستثنی یطلق علی كل واحد لا علی المجموع من حیث المجموع وكذا الثاني لانه یمكن ان یشترک لفظ المستثنی کلها ما و یا ای یصدق علی كل واحد منها علی السوئیة فیکون مشترکاً لفظیاً فاجاب بقوله علی قسمین فیما شارة الی ان العطف مقدر علی الربط وهو مفید للحصر فلا حاجة الی ادوات الحصر وایضاً اذا تعد العطف علی الربط یصح الحمل لان الخبر حیث یشترک مجموع هذین القسمین فیلزم احمل المساوی علی المساوی وهو الصیح وایضاً ان المراد من التقسیم هو الاخیر والمراد بالمستثنی ما هو مشترك بین القسمین علی سبیل عموم المجاز وهو المذکور بعد الا و اخواتها و یخالف لما قبلها نفیاً و اثباتاً و بهیئتی یندفع ما قبله اذ المرکن المستثنی فکیف یصح عن من المنصوبات ^{از بده} قوله ولما كان معلومیة الخ جواب سوال وهو ان الاصل ان یشترک تقسیم الشئ مسبقاً علی تعریفه و ههنا لم یوجد اجاب بقوله ولما كان الخ وایضاً فیما شارة الی الرد علی الشیخ الرضی حیث قال فی الجواب عن ذلك السؤال انما لم یعرف مطلق المستثنی لتعد لانه مستلزم لاجتماع القیضین فان المتصل هو المخرج عن متعد والمقطع غیر مخرج وهما متضادان فلا یجتمعا فی التعریف الواحد فرد الشارح علیه بقوله ولما كان الخ و وجب الرد اذ لا نسلم ان مطلق التعریف متعد لانه یمكن ان یقال فی تعریف المطلق هو المذکور بعد الا و اخواتها كما سنذكره وانما لم یعرف لما قلنا وهو ان معلومیة الخ قوله وعرف كل واحد الخ جواب سوال وهو انه لما كان التعریف بوجه ما كاف فی التقسیم فلم عرف المستثنی المتصل فاجاب بقوله عرف الخ قوله ای الاسم فیما شارة الی ان المخرج صفة الموصو المحذوف قوله الذی اخرج الخ فیما شارة الی ان الاسم یعنی الذی والمخرج یعنی الفعل الباضی المجهول **قوله** كجزئیات المستثنی المنقطع وجزئیات عبارة عن الحمار والفرس وغیرهما فی نحو جاء فی القوم الاحمار **قوله** عن متعد فیما شارة الی ان صفة الموصو المحذوف اعنی به المستثنی منه **قوله** جزئیات او اجزائه جواب سوال وهو ان المتبادر عن المتعد التعد من حیث الجزئیات فخرج النصف فی نحو اشتریت العبد الا لنصفه فانه مستثنی متصل مع انه غیر خارج عن متعد من حیث الجزئیات ای ان ^{من حیث الجزئیات} قوله اجاب بقوله جزئیات الخ حاصل ان المراد من المتعد اعم منها والعبد متعد من حیث الاجزاء **قوله** سواء الخ فیما شارة الی ان نصب قوله لفظاً او نقلاً بناءً علی انهما خبران لكان المحذوف ^{من} قوله ملفوظاً ومقدر جواب سوال وهو ان الاصل ان یشترک خبر كان محمولاً علی اسمها وههنا لا یصح الحمل كما هو الظاهر ان اللفظ مصبک وهو لا یحمل الا علی حصص افراده والتعد لیس من افراده اجاب بقوله ملفوظاً ومقدر الخ لان المحذوف ان المتعد قد یشترک ملفوظاً **قوله** غیر الصفة جواب سوال

وهو ان هذا التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغي حيث صدق على قوله لا الله في قوله تعالى لو كان
 فيهما الهة الا الله لقد تافان اسم مخرج عن متعدي لفظا مع انه ليس بمستثنى اجاب بقوله غير
 الصفة وحرف الاستثناء ههنا كصفة بمعنى غير قوله عن جزئيات الخ كزيد في نحو جاء في
 القوم الا زيد **قوله** فالمستثنى الخ وفي هذه العبارة رد على الشيخ الرضى حيث قال فالفرق
 بينهما ان المتصل عما يكون من جنس المستثنى منه المنقطع بخلافه وهذا خطأ منه ومنشأ
 الخطأ اياد هذين المثالين لهما في اكثر المواد فردا لشارح عليه بما حاصله ان المعبر
 في المتصل الدخول في التعدي ثم الاخراج عنه المعبر في المنقطع عدم الدخول سواء كان من
 جنس اوله ووجه الرد عليه ان قول الشارح في نحو جاء في القوم الا زيد مشيئا الى جماعته
 خالية عن زيد فان هذا المثال عند ايض للينقطع مع ان المستثنى من جنس المستثنى عنه **قوله**
 اي المستثنى الخ في اشارة الى بيان المرجع **قوله** مطلقا جواب سوال وهو ان الضمير لا
 يخلو اما ان يرجع الى المستثنى المطلق او الى المتصل او المنقطع فالحل غير جائز اما الاول فلان
 ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له وههنا لم يوجد ثبوت لعدم تعريفه واما الثاني فلعدم
 صحة قوله ومنقطع لان عطف على السابق فيجوز ان يعبر عنه ان المستثنى المتصل منه وجوب اذا
 كان منقطعا واذ غير متصلا كان بينهما منافاة واما الثالث فلعدم صحة عطف قوله ومنقطعا
 لان العطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه اجاب بقوله مطلقا حاصله ان
 الضمير راجع الى المستثنى وهو معلوم بوجه يصح تقسيمه وايض علم بما يعلم من تعريف قسميه لان
 تعريف القسم مستلزم لتعريف المقسم **قوله** وثانيا الخ اي علم ثانيا **قوله** بما لى شئ
قوله يتفطن اي يعلم **قوله** له اي للمستثنى المطلق **قوله** ولهذا لم يعرفه الخ رد على
 بعض الشارحين كالفاضل الهندى حيث قال انما قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل التعريف
 لانه صادف في الاصطلاح كالشرك وهما حقيقتان مختلفتان لان احدهما مخرج عن متعدي
 والاخر غير مخرج فلم يمكن جمعها في تعريف جامع بينهما فردا لشارح بقوله ولهذا لم يعرفه **قوله**
 وجوب اجاب سوال وهو انه لا فرق بين ههنا وبين قوله فيما بعد يجوز فيه النصب لان كليهما
 النصب فلا يصح المقابلة اجاب بقوله وجوبا وههنا جواز **قوله** واقعا في اشارة الى قوله
 بعد ظرف مستقر مع التعلق خبر بقوله اذا كان **قوله** قيد به وان لم يكن الخ جواب سوال هو
 ان قيد لا يغير الصفة غير جائز لان الواقع بعد الا اذا ان صفة ليس بمستثنى اجاب بما ترى
قوله لئلا يزيل الخ يعقل المبتدأ **قوله** اي ليس بقى جواب سوال وهو ان الوجوب لا يخلو
 من الايجاب والايجاب مقابل السلب في صارت هذا القاعدة منقوضة على زيد في نحو
 هل جاء في القوم الا زيد فانه مخرج بالا غير صفة وقع في كلام موجب مع انه ليس بمنصوب
 بل هو مرفوع اجاب بقوله ليس بنفي الخ وانما وجب النصب لانه لا يتصور

الرفع والجرفیہ ما الا و فلا نہ لا یكون الاعلى البدل البدل فی حکم تکریر عامل المبدل منه فاذا کان بدلا فقد یرقوله جاء فی القوم الا زید جاء فی القوم الا جاء فی زید فجاءت المقص واما الثالث فلا نہ لا یوجد حرجا دة ولا مضنا **قوله** ولا حاجة فیہ اشارۃ الی الرد علی الفاضل الہندی حیث قال لا بد مہنا من قید اخر ہوا ان یكون الخ لیخرج عنہ قرأت الا یوم کذا لان الیوم فیہ واقع بعد الا غیر الصفتہ فی کلام موجب مع انہ منصوب علی الظرفیۃ لا علی الاستثناء فہذا الشارح علیہ بقولہ ولا حاجة الخ وجہ الرد علیہ ما ذکرہ الشارح بقولہ لان کلام الخ و اشارۃ الی لا اعتراض حاصلہ ان الیوم فی نحو قرأت الا یوم کذا من قبیل ما ذکر فی المتن مع ان النصب فیہ لیس باعتبار الاستثناء بل باعتبار انہ مفعول فیہ فینبغ ان ینکر فیہ قید التام لاخراج ذلک **قوله** لان کلام فی کونہ الخ علۃ لقولہ ولا حاجة **قوله** او کان بعد عدا وخلا الخ یعنی المذکور بعد عدا وخلا منصوب علی المفعول بہ فلو کان کلامنا فی المنصوب علی الاستثناء لکان ذکرہما عبثا بل کلامنا فی المنصوب المطلق الذی وقع بعد الا **قوله** الا ان یقال لا حاجة الخ اعتراض علی الجواب وحاصل الاعتراض انہ وان لم ینکر لذات القید حاجۃ لاخراج المذکور بل لہ حاجۃ لاخراج الیوم فی نحو قرأت الا یوم کذا فانہ من قبیل ما ذکر فی الکتاب مع انہ لیس بمنصوب مرفوع باعتبار انہ مفعول ما لم یم فاعلہ لقولہ قرئت قلنا ان المقام انما ینکر ہذا القید لاخراج ہذین المثالین باعتبار انہما بمنزلۃ الاستثناء عن ہذا القاعدۃ لانہما داخلان فی قولہ ویعرب علی حسب العوامل لان الاصل اذا حکم علی کلک ثم ذکر بعض افرادہ فیما بعد محالفا حکم ہذا کلک فذلک بمنزلۃ الاستثناء عنہ **قوله** والعامل فی نصب المستثنی اشارۃ الی العامل ورد علی بعض النحاة حیث قالوا العامل لنصب المستثنی کلمۃ الا و ہذا خطأ ومنشأ الخطاء قولہ الجرجانی لکنہ نسب الی الاجازۃ لانہ واسطۃ للنصب الاصل فی العمل الفعل فلا یجوز اعمال الضعیف مع وجود القوی **قوله** اذ لہ نسبتہ بیان وجہ التعلق المعنوی ومتعلقات الفعل مع مول الفعل **قوله** اذ لہ نسبتہ الی شئ نسب الی احد من الفعل ومعناہ کالقوم فی جاء فی القوم الا زید ا فزید جزء من القوم وهو جزء من الفعل لانہ فاعلہ فثبت التعلق المعنوی بہذا المعنی لان جزء الجزء للشیء جزء **قوله** وقد جاء الخ بیان تعین النصب لا الرفع اہ جواب سوالہ وهو انہما تعلق بہا لفعل صاذا المستثنی مثل المستثنی منہ فینبغ ان یكون اعرابہ کا اعرابہ اجاب بقولہ وقد جاء **قوله** او معنی الفعل الخ کہولہ القوم اخوتک الا زید او العامل فی ہذا المستثنی الفعل المستفاد من نسبتہ الخبر الی المبتدأ وهو نسبة القوم الی اخوتک الا زید **قوله** لامتناع تقدیم البدل علی المبدل منہ انما لم یجعل محفوضا لعدم الخافض **قوله** اے فی اکثر اللغات الخ فیہ اشارۃ الی ان الالف واللام بدل عن المضاف الیہ **قوله** قبائل کثیرون

جواب سوال ۱۰ ہوان اہل اللغة فریقان احد ہما اہل الحجاز و ثانیہما بنو تمیم فکیف یتصوروا اکثریۃ
 للبحازیین اجاب بقولہ فانہم قبائل الخ أو بقولہ او فی اکثر المذاہب **قولہ** مطلقا اے ای سواء
 قبلہ اسم یصح حذفہ ولا **قولہ** اذ لا یتصور فی الخ لانه لو کان بدلا فهو لا یخلو اما ان یكون
 بدلا کلا والبعض او الاشتمال والغلط والکرم متفاما الاول والثانی فلا نہما لا یحققان
 بدن الاتحاد الجنس بین البدل والمبدل منہ لا لاتحادہما بینہما فی المنقطع واما الثالث فلا نہ
 لا یحقق بدن الملاستہ بین البدل والمبدل منہ ولا ملاستہ بینہما فی المنقطع اذ لا یمكن ان یشتمل
 البدل علی المبدل منہ او یشتمل المبدل منہ علی البدل واما الرابع فلما ذکرہ السادس **قولہ** لا بد
 الغلط اذ لا یتصور الخفض لعد الخافض ولا یتصور اعرا بہ بحسب العوامل باعتبار ذکر
 المستثنی منہ **قولہ** الترویۃ الخ ای الفکر **قولہ** والفظا تہ یعنی زیرکی و بینہا و بین السہوۃ
 والعقلۃ منافاة فلا یتصور ایض فی الضرورة صارت منصوبا **قولہ** فہنا یجوز و ان البدل
 الخ لان حذف القوم فی هذا المثال جائز لان المقصود منہ ثبوت المجئ للعمار وذلك لا یتفاوت
 بین ان ینکر القوم ولا **قولہ** الا من رحم الخ استثناء من العاصم ولا یصح حذف
 العاصم لانہ اسم لا التی لفظا الجنس خبر ہا محذوف اعنہہ موجوف لو حذف اسمہا ایض یلزم اجماف
 الکلمۃ **قولہ** ای من رحمہ اللہ الخ جواب سوال ۱۰ ہوان قولہ رحم صفتہ او صلتہ لقولہ من والجملة
 اذا وقعت صفتہ او صلتہ لا بد فیہا من العائد و ہنالم یوجد اجاب بقولہ اے رحمہ اللہ حاصلہ
 ان فی رحم ضمیر ان احد ہما مستتر اجمع الی اللہ و ثانیہما محذوف و اجمع الی من **قولہ** اللہ فیہ
 اشارۃ الی ظهور الضمیر المستتر فی رحم **قولہ** هو المرحوم جواب سوال ۱۰ ہوان من رحم عبادة عن
 العاصم فحینئذ صاد الاستثناء متصلا لا منقطعاً فلا یطابق المثال بالمثل فاجاب بقولہ
 هو المرحوم المعصوم فحینئذ یطابق المثال بالمثل لان المرحوم غیر داخل فی العاصم **قولہ** من
 عدل یعد وفیہ اشارۃ الی بیان الباب **قولہ** من خلا یخلف فیہ ای اشارۃ الی بیان الباب
قولہ وهو فی الاصل الخ اعتراض حاصل ان نصب قولہ زیلا بقولہ خلا غیر جائز لانہ
 فعل لندھی لا یقع علی المفعول بدن کلمۃ من فاجاب بما تری **قولہ** من الانیس آیا ان **قولہ**
 وقد یتضمن جواب عن ذلك الاعتراض حاصلہ انہ متضمن لرفعہا و اذ یحذف الا یصال و
 ہوان یكون الفعل لازما یتعد بحرف الجر ثم یحذف ہا و یقیہ ہو علی التعلیل **قولہ** من الضمین
 او المحذوف والا یصال الخ ویجوز اذ ذکر کلمۃ من کما جواز فی قولہ خلت الی یاد من الانیس **قولہ** لیکون ما بعد ہا
 الخ ثبتت المناسبة بین خلا والا فی کون ما بعد الخ لکن ہما مغائر لما قبلہما **قولہ** فی بار الاستثناء
 ای الاستثناء بخلا و عد **قولہ** و فاعلم ہما ضمیر اجمع الخ جواب سوال ۱۰ ہوان الضمیر فیہما راجع الی القوم
 و هذا الارجاع غیر صحیح لانہ یلزم ارجاع ضمیر المفرد الی الجمع وهو باطل حاصل الجواب ان الضمیر فیہما راجع
 الی

عہ او سورہ کان من جنس المستثنی منہ والا ۲ عہ اے بدل الاشتمال ۱۲ مفتی عبدالرحیم عفی عنہ

الی احدا لا مؤثلاثة التي ذكره الشارح **قوله** اوالی بعض الخ ولا يصح ادجاءه الى البعض المعین^۴
 لانه لا يفهم منه عدل عجیبة ذید اذ یجوز ان یكون ذید داخل فی البعض الذی یسند الیه الفعل^۴
 فلا یحقق عدل عجیبة ذید والمقصود عجیبة القوم وعدل عجیبة ذید **قوله** ولم ینظر جواب سوال وهو
 ان الماضي المثلث اذا وقع حالا وجب تقدیره لفظا او تقدیرا کما صرح به الشارح فی بحث الحال فهنا
 لم یوجد فاجاب بقوله ولم ینظر **قوله** وقد اجیز الجرا الخ یعنی ان الجربها جائز اتفاقا **قوله** ف
 جزلها فاجاب بقوله ولم ینظر **قوله** بالانصب علی الظرفیة جواب سوال
 وهو ان نصب خلا وعلا لا یخلو اما ان یكون بناء علی الظرفیة او علی الحالیة اما الاول فهو باطل
 لانها الیسا من قبیل المكان الزمان والظرف لا یخلو عنهما والثانی فهو ایض باطل لعدله صحت جملها
 علی القوم والاصل فی الحال ان یكون محمولاً علی ذی الحال حاصل الجواب ان کلام من الشقین
 مستقیم ههنا کما بین الشارح **قوله** بتقدیر مضاف جواب سوال فهو ان نصب خلو وعدل کیف
 یتکون علی الظرفیة لان الظرف لا یخلو عن الزمان والمكان وهما الیسا منهما فاجاب بقوله بتقدیر
 مضاف حاصله ان ظرفیتهما باعتبار المضاف **قوله** بجعل المصدک الخ جواب سوال فهو انه اذا کان
 الخلو والعد من صوبین علی الحالیة فالحال محمول علی ذی الحال فهنا لا یصح الحمل لانه من قبیل
 حركات الصفة علی الذات فاجاب بقوله بجعل الخ **قوله** ولعل هذا الخ جواب سوال فهو انه
 کان خلاف الاخص ثابتهما فینبغی ان یقول المصنف فی الاكثر کما قال فی خلا وعلا اجاب بقوله و
 لعل هذا لم ینبغی عند المصنف **قوله** ویلزم اضمار الخ جواب سوال فهو ان هذا الدلیل لا ینبغی المدعی
 لانه یجوز ان یكون ما بعدهما مرفوعا بالاسمیة وخبرهما محذوف فاجاب بما تری **قوله** وهو ضمیر
 راجع الخ جواب سوال وهو ان ضمیر الیس ولا یكون لا یخلو اما ان یرجع الی القوم اوالی غیرها والاول
 باطل لعدم المطابقة والثانی ایض باطل لان الغیر لیس بذکر فیلزم الاضمار قبل ان ذکر اجاب
 بقوله وهو ضمیر راجع الخ **قوله** الا فی المستثنی المتصل الغیر المفرغ الخ اما عدم استعمالها فی
 المنقطع فلان اسم هذ الافعال هو الضمیر الراجع الی المستثنی المقدم والمنقطع کما فی قولهم ما جاء
 القوم الاحبار وما جاء فی الاذین القوم الا نهما مستثنی اسم منه والاصل ان یكون خبرهما محمولا
 علی اسمها وذلك لانه لا یتصور فی المنقطع لان حمل الحمار علی القوم غیر جائز واما عدم استعمالها
 فی المفرغ فلان لا یلزم الاضمار قبل ان ذکر لان المستثنی منه فی المستثنی المفرغ غیر مذکور **قوله** لم
 یشرط ان لا یكون الخ جواب سوال فهو انه یدخل فی هذ الضابطه المستثنی المقدم والمنقطع
 کما فی قولک ما جاء فی الاذین القوم وما جاء فی القوم الاحبار الا نهما مستثنی بعد الا فی کلام
 غیر موجب وقد ذکر المستثنی المتصل منه مع انه لا یجوز فیها الوجهان بل بالنصب اوجب کما
 مر والجواب انه لکنه سابق **قوله** علی الاستثناء اه فی ارشاده الی ان اللام فی قوله النصب
 للعد **قوله** حال من الضمیر اه یعنی ان قوله فیما بعد ظرف مستقر مع المتعلق اعنه به الواقع

حال من الضمیر المجرد فی قوله **قوله** ای حال کون المستثنی جواب سوال **هوان** الواقع بعد **الآ**
 لیس **لا المستثنی** والضمیر المجرد راجع الی المستثنی ایضاً فعله هذا یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسه آجابه بقوله
 ای حال کون المستثنی واقعاً فی محل حاصله ان المراد عن الواقع فیما بعد **لا** هو محل المستثنی ای المراد
 من ما المحل دون المستثنی فحينئذ لا یرد **قوله** والحال انه الخ جواب سوال **هوان** الماضي المثبت اذا
 وقع حالاً لا بد فیها من دخول قد وهو لم یوجد فی قوله ذکر المستثنی منه اجاب بما تری **قوله** فی
 بعض النسخ الخ جواب اخر عن هذا السؤال **قوله** علی انه صفة الخ جواب سوال **هوان** کیف یصح
 الحالۃ عند ذلك البعض لان الجملة اذا وقعت حالاً لا بد فیها من الواو اجاب بقوله علی انه صفة
قوله ذکر فی الخ جواب سوال **هوان** الجملة اذا وقعت صفة لا بد فیها من العائد **هوان** المجد
 اجاب بقوله ذکر فی الخ المستثنی منه حاصله ان المراد بالعائد اعم من ان یکون لفظاً او تقدیراً **قوله**
 لا بالاصالة الخ فان قيل ان اعراب البدل انما یکون بتبعية المبدل منه لا بالاصالة قلنا ان المراد بال
 لاصالة ما یکون بمقابلة الواسطة لا بمقابلة التبع كما فی الساتر ذلك الاصالۃ بقوله وبغير
 واسطة **قوله** العامل الخ جواب سوال **هوان** هذا الحكم منقوض علی زید فی ما جاء فی الازید
 لانه لم یعرب علی حسب العوامل بل بحسب مل واحد وایضاً یلزم توارد اعرابات مختلفة علی
 معرب واحد بالشخص حاصله ان الالف واللام یبطل معاً الجمعية **قوله** لانه فرغ الخ هذا وجه
 تسمیة المفرغ باسم المفرغ **قوله** ای بما یقتضیه فیله شارة الی ان الحسب بمعنی المقتضی لا بمعنی
 القدر والکناية **قوله** فالمراد الخ جواب سوال **هوان** المستثنی المفرغ لیس بمفرغ بل مفرغ لیه باعتبار
 فراغ العامل له فلا یصح تسمیة بذلك الاسم اجاب بما تری **قوله** ای والحال الخ اشارة الی ان
 الواو والحال الجملة وقعت حالاً من المستثنی فی یعرب **قوله** واقعه اه اشارة الی ان قوله فی
 غیر الموجب خبر لقوله وهو باعتبار المتعلق **قوله** الكلام فی اشارة الی ان الموجب صفة ٦٦
 للموصو المحذو **قوله** واشترط ذلك اشارة الی ان قوله لم یفید دلیل للمع المحذو والضمیر
 فیه راجع الی الكلام او المستثنی ویحتمل ان یکون فاعله هو المثل فی قوله مثل ما ضربنی الخ **قوله**
 صحیحة الخ جواب سوال **هوان** منقوض بنید فی ضربنی الا زید لانه ایضاً مفید مع انه لیس
 بمستثنی مفرغ حاصله ان المراد بالفائدة فائدة صحیحة لا مطلقةا وهنالك لم یوجد لعدا امکان جمعه
 جمیع الناس علی ضرب المتکلم **قوله** الذی یصح الخ دلیل مطابقة المثال بالمثل قال لان یتقیم المعنی
 هو استثناء من مفهوم الكلام السابق ای لا یعرب بحسب العوامل علی الموجب فی جمیع الاوقات
 الا وقت استقامت المعنی **قوله** لا التمساح ای **قوله** ای وقعت انما فی القراءة بد
 لانه لا یحیی لا یطلب المفعول بالاجعله متعدیا ولفظاً وقعت متعد **قوله** بل ایام لا سبوع یعنی
 ایام یک یزید **قوله** ولكن الغالب دفع لما یقال لها یتقیم المعنی فی بعض الصوف لم یثبت الفرق ٦
 بین هذه الصوة والصوة الاولى فالدفع بان الماد عدل وجلان القرینۃ فی هذه الصوة غالباً وجلانها

فی الاول **قوله** مثلاً الخ جواب سوال **قوله** لم یجز فعل ما بعد فاعله فاعلیته غیر جائز لان الفاعل مقدر لانه قسم من الاسم هو جملة اجاب بما ترى **قوله** اذ معنی ما ذال ثبت اذ معنی ما ذال هو ثبت تعلیل العدل الجواز او جواب سوال وهو ان لا نسلم ان هذا المثال ایجابی بل سلبی یتقیم فیہ المعنی اجاب بما ترى **قوله** فلا یتقیم لان المستثنی منه فی هذا المثال جمیع الصفات وقد یتضمن بعضهما متناقضین كالسواد والبیاض غیرهما فلا یتصووا اجتماع جمیعها فی زید ۶۶ **قوله** قال الشارح الرضی والغرض من هذا النقل اعتراض علی المص و حاصله ان المعنی فی هذا المثال مستقیم بان یزاد بجمیع الصفات الغیر المتناقضین **قوله** او یحتمل انه اعتراض اخر حاصله انه ینبغی ان یتضمن المراد بثبوت جمیع الصفات فی زید هو المبالغة هو المبالغة فی نفی الاجتماع **قوله** ولا یخفى جواب عن ذلك الاعتراض حاصله ان صحته هذا المثال عند هذه التاویلات مسلم لكن مثلاً الخ **قوله** کل من یتصور منه الضر من معارفك الخ هذا قیمة علی ارادة بعض محضر بنی الا زید **قوله** للمبالغة الخ هذا ایضاً قیمة علی ذلك **قوله** غلوای انہوی قال اذ اتعنا البذل الخ هذا بیان قاعد اخری **قوله** ویختار البذل فیما بعد الانی کلاماً غیر موجب وقد ذکر المستثنی منه **قوله** من حیث حمل جواب سوال **قوله** الخ الجار والمجرور فی قوله علی اللفظ صلة التعن کا وهذا لا یصح لانه صلة التعن یتقع الباء لا علی اجاب بقوله من حیث الخ حاصله انه متعلق بالجار المحذوف **قوله** ای لفظ المستثنی منه الخ فیہ إشارة الی ان الالف واللام عوض عن المضالی **قوله** الخ یحمل فیہ إشارة الی ان الجار والمجرور متعلق بالحمل او جواب سوال **قوله** ان قوله اذ اتعنا البذل شرط وقوله فعلی الموضع جزاء لا یتضمن الاجتماع وهو ليس بمجمل اجاب بقوله الخ حمل وانشاء متاخراً عن الجار الجار إشارة الی المحصر الاختصاص **قوله** علماً بالمختار الخ جواب سوال وهو انه اذ اتعنا البذل ینبغی ان یتصور علی الاستثناء فاجاب بقوله علماً الخ وفي ایراد لفظ مثل فی مثالی الذکور بعد الاول إشارة الی العطف **قوله** الخ علی موضع المستثنی منه فالتی مرانفاً وهو ان الالف واللام عوض عن المضالی **قوله** وقوله لا یعابره دفع لما یقال ان المقصود فی هذا المقام بیان تعنا البذل علی اللفظ وهو یحصل بقوله الاشی الخ فام ذکر المص لا یعابره اجاب بقوله وقوله الخ **قوله** وعلی ما وقع الخ جواب سوال وهو انه اذا لم یکن فی اکثر النسخ فلم یراده المص فی هذه النسخة اجاب بقوله وعلی ما الخ **قوله** واما وصفه الخ جواب سوال وهو انه لا حاجة الی هذا التوصیف اجاب بقوله واما وصفه به لئلا یلزم استثناء الشئ عن نفسه لكن یرد علیه ان فی اکثر النسخ یلزم استثناء الشئ عن نفسه جاعنه بقوله ولا یخفى انه لوجعل الخ **قوله** انما تعنا البذل دفع استیویش البذل لانه یعلم من ظاهر ان هذا الدلیل المثال الثالث قد دفعه بما ترى **قوله** لان من الاستغراقیة ای الاستغراقیة المطفیة وقیل هذا دفع سوال وهو انه منقوض بقوله وقد كان من مطر لان من قرأ بعد الاثبات حاصله ان مرادنا الاستغراقیة لا الزائدة **قوله** اتفاقاً فیہ

اشارة الى ان في من الزائد خلافا **قوله** اي بعد ما صار الكلام الخ جواب سوال وهو ان المثال المذكور
منفك لا مثبت فكيف يوافق هذا التعليلا اجاب بقوله اي بعد ما الخ كلمة ما مصدكية اي بعد صيغة
الكلام مثبتا لتقاض النفي بالاقصا معناه جاء في من يد **قوله** لان فتمتة شبيهة الخ جواب سوال
وهو ان حمل المستثنى على اللفظ غير جائز لان لفظ الاحد مبني وتوابع المبني يحل على محله لا على لفظه
اجاب بقوله لان فتمتة حاصلة لان فتمتة لفظ الاحد شبيهة بالحركة الاعرابية فكان بمنزلة المعرب
وتوابعه يحل على لفظه **قوله** شبيهة اي في العرض يعني كان النصب حاصل بالناصب كذلك
الفتحة حصلت بكلمة لا **قوله** يعني بعد ما صار جواب سوال سوال مرذولة انفا **قوله** اذالم يكن
البدل الخ والفرق بينهما ان التقدير الحقيقي عبارة عن تكرير العامل في المستثنى والمحكي عبارة عن
الاكتفاء بدخول العامل على البدل منه واعتبر سريته حكمه اليه **قوله** والمستثنى الخ انما زاد لفظ المستثنى
اشارة الى انه معطوف على قوله منصوب في نحو قوله وهو منصوب اذ كان بعد الا **قوله** اي مجرد الخ
جواب سوال وهو انه يقتض على الزيد في جاء في القوم غير الزيد بن فانه واقع بعد لفظ غير
مع ان ليس بمحذوف لان الحذف حقيقة في الحركة اجاب بقوله اي مجرد من قبيل ذكر الخاص و
اداة العام والجراعم من الحركة والحرف **قوله** واجاز اشارة الى فائدة قوله في الاكثر **قوله**
اي براءة جواب سوال وهو ان البراء فعل لا يقد العبد على احداثه فكيف يصح نسبه الى القوم
حاصله ان نسبه اليه مجاز **قوله** دون الصفة الخ اشارة الى ان قيد في احداثه **قوله** انتقل
اعرابه لانه اذا استعمل بمعنى الا كان ما بعده مستثنى فيستحق ما بعده اعرا المستثنى وهو مجرد وبالإضافة
فانتقل اعرابه اليه **قوله** المذكور اشارة الى ان الالف واللام للعهد **قوله** اي كلمة غير الخ جواب
سوال وهو ان قوله غير مبتدأ وقوله صفة خبره وابتدأ ثلثة غير جائز لان اصلا لمبتدأ ان يكون
معرفة مخصصة وههنا نكرة مخصصة وايضا ان الضمير في قوله حلت راجع الى الغير
باعتبار انها صفة للغير واخبر وعلية هذا اذ جاء ضمير المؤنث الى المذكور وهو غير جائز لعدم
المطابقة اجاب عنها بقوله اي كلمة غير فحاصل الرفع الثاني ظاهر واما الاول فلان اللفظ
اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما **قوله** في الاصل الخ جواب سوال وهو ان كلمة غير مستعملة
في الاستثناء فكيف يكون صفة اجاب بما تر **قوله** واستعملت مثلها الخ جواب سوال وهو
انه كيف يصح حمل كلمة غير على كلمة الا والحال انه لا اتحاد بينهما وهو من الشرط اجاب بما
تر **قوله** لكن الخ استدراك عن قوله كما حلت الا عليها في الصفة **قوله** اي واقعة الخ
جواب سوال وهو ان التابع من صفات الاسم والاحرف فحينئذ لا يصح قوله الا اذا كانت
تابعة او تقديرا السؤال هكذا ان التابع كل ثان باعراب سابقه وكلمة لا ليس كذلك فكيف
يصح قوله تابعة الخ اجاب بقوله اي واقعة **قوله** بعد متعدي الخ جواب سوال وهو انه
ينقض بقوله ما جاء في راجع الا في هذا المثال حلت عليها مع انها

له انذار بغيره وضرب صفات اليه مبتدأ غير جار خ

قوله أخذ ف عاملة الخ إشارة الى ان الألف واللام عوض عن المضى اليه **قوله** منفصلاً فمّا ان انت ثم زيدت لفظه ما بعد ان فصّلان ما انت **قوله** واقصر الميم جواب سوال وهو ان هذا المثال لما احتملت كسرة الهنزة وفتحها فلم تقصر الميم على الثاني يعني على فتحة الهنزة دون الكسرة اجاب بما ترى **قوله** وستع فيها الخ دفع لما قيل انه لا بد من بيان الاخوات **قوله** اي بعد دخول الخ جواب سوال مثل ما مر **قوله** اي لفي صفة الجنس الخ جواب سوال وهو ان تفسير لا بنفي الجنس غير جائز لانها ليست لنفي الجنس لانها لو كانت كذلك لزم الفقص بقوله لا غلام رجل ظريف فيمالان في هذا التركيب نفي ظرافة الغلام لانفي ذاته والا يلزم الكذب كما عرفت في المرفوعات اجاب بقوله اي لفي صفة حاصله ان العبارة على حذف المضى فصار تقديره اي لفي صفة الجنس **قوله** وحكمه الخ جواب سوال وهو انه ينقض على الرجل في نحو لا رجل موجود فان نفي صفة ممنوع ههنا بكلمة لا اجاب بقوله وحكمه حاصله ان المراد بنفي صفة الجنس حكم الجنس ثم نفي الحكم قد يستلزم لنفي الجنس كما في المثال المذكور وقد لا يستلزم **قوله** ولا اكثره من المنصوبات كالمبنى على ما ينصب به بخلاف ما عداه من المنصوبات كالمستثنى **قوله** ولا يبعث الخ اعتراض على الشارح حيث قال فلا يصح جعله مطلقاً الخ فظن الى ما هو مرفوع لان ليس اسمها لها عدم عماها فيه فلا بد ان يقال اسمها لا لئلا يلزم تغيير الاسماء قلنا ان اسمها لا على نوعين احدهما بمعنى الخاص وثانيها بمعنى العام ومردنا به هنا الثاني والاعتراض وارد على الاول فصح قوله فلا يصح جعله الخ **قوله** فليس اسمها فلود كلفظ الاسم لما يتناول المرفوع **قوله** وهذا القدر الخ اعتراض على المصّر حاصله ان تعريف اسم لا قد تم بقوله هو المستل ليه بعد دخولها فنكر قوله يليها نكرة مستدل **قوله** لكنه جواب عنه حاصله ان المقص بالتعريف هو المنصوب لا اسمها لا وتعريفه لا يتم بهذا المقدار **قوله** لفظه لا جواب سوال وهو انه لا مطابق بين الراجع والمرجع لان الراجع ضمير المؤنث والمرجع مذكرو وهو لا اجاب بقوله لفظه لا الخ حاصله انه مؤنث بلفظه لا فيطابقا **قوله** في تولقه الخ بيان لشبه **المضى قوله** اي يقع الخ جواب سوال وهو ان الاء من الامور الاضافية ولو بجيشيت مراتب فينبغي ان يكون غلاماً في لا في الدار غلام رجل ولا امرأة منصوب بالوجود الشرط **عنه** الا لا عمه انه مرفوع اجاب بما ترى **قوله** هذا احوال مترادفة الخ والمترادفة ملخوذة من الترادف وهي عبارة عن الركوب خلف الآخر وههنا من هذا القبيل لان اول احوال هو لفظ يليها ثم ما بعد بالترتيب **قوله** من الضمير المرفوع المستتر في يليها الراجع الى الاسم فخرجت ههنا من احوال المتلاخلة الماخوذة من التبدل وههنا من هذا القبيل لانه قد وجدت تلاخلاً بعضها في بعض من حيث الحال **قوله** من تنمة الخ اي قوله لك من تنمة ما يعني انه خبر لها وعلى بعض النسخ خبر بعد خبر من المثال الاول خبر فقط من المثال الثاني **قوله** باتقاء

الشرط الآخر الخ جواب سوال وهو ان ينتقض على زيد في نحو لا زيد في الدار ولا عمر فانه ينتفي فيه الشرط الثاني مع انه ليس بمبنى على ما تنصب به بل هو مرفوع حاصل الجواب ان المراد بالانتفاء انتفاء الشرط الآخر مع بقاء الشرط الاول والثاني **قوله** قد لا دخول الخ جواب سوال وهو ان في كلام المصنف تلا فم لان قوله مبني صريح في البناء وقوله ينصب مشعر على الاعراب لان النصب من القابره حاصل الجواب ان نسبة البناء اليه في الحال ونسبة النصب اليه قبل الدخول **قوله** بلا تنوين الخ هذا رد على الشيخ الرضوي حيث قال ان الاسم لا يبنى في جمع المؤنث السالم مع التنوين لانه فيه للمقابلة والمانع للبناء هو الذي لا تمكن وجها لرد عليه انه مشابه به وهو يمنع البناء فكذلك هذا والنون في التثنية والجمع لا يمنع البناء على الصحيح كما في يا زيدان ويا زيدون وذهب للبدر الى اعراضها مستدل بان النون فيها مشابهة للتنوين فكانت منافية للبناء كالتنوين غاية **قوله** واما يبنى الخ جواب سوال وهو ان البناء قد يكون على ما يرفع به قد يكون على ما ينصب به حاصل الجواب سامنا ذلك لكن يبنى على ما ينصب به ليوافق الحركة البنائية الحركة الاعرابية وحرف البناء نحو الاعراب عملا بالاصل بقدر الامكان **قوله** ويغني بالمفرد الخ جواب سوال وهو انه كيف يبنى التثنية والجمع بالكسر والياء مع انهما ليسا من قبيل المفرد كما ذكره المصنف اجاب بقوله ويغني الخ **قوله** لتضمنه معنى من وكلمة من مبني باعتبار انه حرف فكذلك ما تضمنه **قوله** او تقديرا اي جواب السؤال المقدّم المفروض اما حقيقة فظاهر واما تقديرا فبان انه اذا جاء رجلان الى بيت فيدخل احدهما في البيت ثم خرج وقال لارجل في الدار فهو جواب سوال المقدّم فكان الرجل الغير الذي دخل فيه سائلا وقال هل من رجل فيها فقال لا رجل الخ **قوله** ولم يبن المضاف جواب سوال وهو ان المضاد والمضارع لم يتضمن معنى من ايض فينبغي ان لا يكون مرفوعا اجاب بما ترى **قوله** على سبيل منع الخ جواب سوال وهو ان كلمة او في قوله او مفصولة بالجمع لانه لا احد الا مدين فيجوز ان ينتقض على زيد في نحو لا فيها زيد ولا عمر فانه معرفة ومفصولة جميعا فينبغي ان لا يكون مرفوعا مع انه مرفوع مع التكرير اجاب بقوله على سبيل منع الخ لولا الجمع **قوله** لا زيد في الدار ولا عمر مثال الاسم المعرفة يكون متصلا غير مضاف **قوله** ولا غلام زيد الخ مثال الاسم المعرفة يكون متصلا مضافا **قوله** لا في الدار رجل مثال الاسم النكرة يكون مفصولة غير مضاف كالرجل في المثال المذكور **قوله** ولا في الدار غلام الخ مثال الاسم النكرة مفصولة ومضافا **قوله** ولا في الدار زيد الخ مثال الاسم المعرفة يكون مفصولة غير مضاف **قوله** ولا في الدار غلام زيد مثال الاسم المعرفة يكون مفصولة ومضافا **قوله** في جميع الخ مرفأئذ وهو وقع تشويش المبتدأ **قوله** وجب اشارة الى العطف **قوله** تكرير اسم اشارة الى ان الالف اللام عوض عن المضاف اليه **قوله** مطلقا لا بعينه يعنى المراد بالتكرير ان يذكر معرفة خرا ونكرة اخر معطوفة على الاول لا تكرير الاسم الاول

هذا الجواب
هو الذي
هو الذي

بعينه جواب سؤال هوانك قلت ان كان معرفة الخ متقوض على هذا الامثلة المذكورة اعني لا
 زيد في الدار ولا عمر لا يكثر اسمها فيها اصلا **قوله** من معنى نفى الاحاد لان قوله لا
 في الدار في قوله لا زيد ولا عمر ولا خالد الى اخر افراد الرجال **قوله** اهد في اشارة الى ان العبارة على
 حذف المبتدأ والقضية عبارة عن الحادثة **قوله** فان اسم لا في معرفة ولا دفع فيه لان نصب
 الابل بالالف **قوله** بل هو منصوب قيا ان ليس بمنصوب بل المنصوب هو قوله ابا وهو ليس بمعرفة
 لان ليس بكنية بل كنية هو المجموع اعني ابا حسن قلنا انه مركب اضافي وهو ان اذا اصاب علماء
 يجرى اعرابه على الجزء الاول منه لان الجزء الثاني مشغول باعراب الاضافة فيجوز الاعراب
 على الجزء الفارغ منه **قوله** فان مثالا الخ جواب سؤال وهو ان لفظ المثل معرفة باعتبار الاضمار
 الى الابل اجاب بما ترى **قوله** او بتاويله يفصل بين قاطع بين الحق والباطل فصار
 المعنى هذه قضية لا يفصل لها اي لا يفصل ولا قاطع لها **قوله** ان في ما كبرت الخ جواب سؤال
 وهو ان اضافة المثل الى ما بعد لا يخلو اما بيانية او لامية او ظرفية فعلى الاول يخرج عن قوله
 لا ضرب ولا نصر الا بزيد والباقي ظاهر اجاب بما ترى **قوله** يجوز الخ في اشارة الى ظهور
 المتعلق للمجار والمجرى اعني قوله في مثالا الخ وان قوله خمسة فاعل لفعل محذوف **قوله** بحسب
 اللفظ الخ جواب سؤال وهو انه لم ترك الوجه السادس الذي ذكره الزمخشري في المفصل و
 هو فتح الاول على ان لا فيه لنفي الجنس رفع الثاني على ان لا فيه بمعنى ليس حاصلان الوجه على
 قسمين احدهما بحسب اللفظ وهو عبارة عن طريقة القراءة والثاني بحسب التوجيه هو عبارة
 عن دليل القراءة ومرادنا ههنا الاول فالتقدير يجوز خمسة طرق القراءة او نقول ان هذا الوجه
 وهم لانه باعتبار الصوة عين الوجه الثالث ولو اعتبر باختلاف الوجه لزادت الوجوه على الستة
قوله فانها بحسب التوجيه لانك اذا فتحتها يحتمل ان لا في الموضعين لفظ الجنس ان يكون في
 الاول لفظ الجنس في الثاني ذلك فاذا رفعتها يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين
 لفظ الجنس ملغاة عن العمرا وثانيها ان يكون لا في الموضعين بمعنى ليس ثالثها ان يكون لا الاول
 بمعنى ليس الثانية زائدة ورابعها ان يكون لا الاول للتبرية والثانية زائدة عبل لغفوا واذا
 فتحت الاول ورافعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا للتبرية ولا ذلك
 وان يكون بمعنى ليس رفعه على انه اسم وان يكون للتبرية ملغاة واذا رفعت الاول وفتحت
 الثاني يحتمل ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون للتبرية **قوله** في كل منهما لفظ الجنس وبناء
 اسمها على الفتح باعتبار ان اسمها مفرد غير مضاف ولا مضارع كما ذكر قوله موجو
 وانما جعلنا قوله الا بالله خيرا لقيام مقام الخبر **قوله** لتأكيد الفاعل بالاول **قوله**
 والثاني اي قوله قوة **قوله** على الاول اعني به لفظ الخ **قوله** حملا على لفظ
 الخ او حملا على محله القريب فان لا اسم لا محلين قريب وهو النصب بعيد وهو

انترتقد يراثما في المعطوف واما ترديدية لا حلا لامورا فلا يلزم الجمع لكن يرفعون في خلا القاعد
الكلمة وهي ان اذا كان العاطف باما فتقدير المعطوف عليه باما اخر واجب يعلم من اول الامر ان
الكلام مبني على الشك فلم ترك المصمم اما في الاستفهام اجاب بقوله اما حاصله ان تقدير المعطوف
عليه باما واجب لكنه اعم من ان يكون حقيقة او تقدير والفرق بين التميز والعرض الرجاء ان
الاول طلب حصول الشيء بالمحبة نحو الماء اشربوا كاشي بود آب كرمي خوروم حيث لا يرجي ماء
والثاني طلب حصول صوة الشيء بالكناية نحو الاتزول عندى والثالث طلب حصول صوة
الشيء لا بطريق المحبة ولا بطريق الكناية نحو لعل زيد قائم ومعنى الاول نسبة نزول قوم ومعنى
الثاني اميد ارم قوله ورد ذلك الاندلسى الخ هذا اعتراض على المصنف ويرد على كل لا اللتى
تدخل عليها الهنزة في العرض لانها اذا كانت الخ قلنا انك قد اخطأت ووجرت الخطية ان
العرض والا للتحضيض لا يكون مساويين في الرسم لان الاول بالتخفيف والثاني بالتشد
قوله الارجل اجواب سؤال وهو انه يفيض على نحو الارجل الخ فان الهنزة الداخلة عليها
ابطال علمها حيث صار اسمها منصوبا لا مفتوحا فاجاب عنه بجوابين الاول بقوله فهذا
عند تحليل الخ والثاني بقوله وهي عند يونس الخ قوله الارجل اجزاء الله خيرا اخره يد لى
على محصلة تبين كان الشاعر عشق المحصلة فيقول متمنيا لا تبصروني رجلا يهدى
طريقا يصلنى الى هذه المحبة فالابانة استخراج الذهب عن المعدن والمحصلة بكبر الصا المهمة اسم
لاموارة تخرج الذهب عن المعدن والمصير الثاني صفة رجلا وخيرا مصد جزء هذه الجملة
دعائية معترضة شرهايا قوله اسم لا فيه اشارة الى ان المبني صفة لوصف محذوف اعني به الاسم
اجواب سؤال وهو انه يفيض بنحو يازيد العاقل لان العاقل نعت المنادى المبني الاول مفرد اعم
انه لا يجوز فيه البناء بل الرفع والنصب فاجاب بقوله اسم لا حاصله ان المبني صفة للوصف
المحذوف وهو الاسم المنادى قوله من ضمير مبني اى لفظ مبني المؤخر الذى بعد يلية لان المبني
الاول معرفة صفة للاسم والثاني نكرة والشار ذكر ايض نكرة اجواب سؤال وهو ان قوله مفرد حال
من المستكن في المبني الراجع الى اسم لا واذا كان كذلك فلا حاجة الى قوله مفرد لان اسم لا
اذا كان مبنيا لا يكون الا مفردا كما قال المصمم اذا كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به اجاب
بقوله من ضمير الخ حاصله انه لا نسلم نه حال من ضمير المبني بل من ضمير مبني الذى بعد يلية
الراجع الى النعت فاحتاج اليه قوله يعنى من الاول لان النعت اذا كان يلية الاسم يكون اولا
هذا اعتراض على المصمم قلنا نعم لكن ذكره اهتماما ببيان المبتدأ واجيب عنه بان نسبة
الاستدراك الى الاول باطل لانه قيد مذكورا ولا وقوله يلية قيد مذكورا ثانيا فالنسبة
الى الثاني دون الاول لانه من جهة اخرى كما في تعريف الحيوان بان جسم نام حساس متحرك
بالطردة لان كل متحرك حساس من ان ذكرها مع ليس بمسند كقوله لما كان الاتحاد الخ المراد بالمكان

له ترجمته حيث كانا يدران ان كبريا نذر الجوابين من كمحصل است آن محصل كرمي نذر سر راز از معدن اى كان

بواسطة اللام فخيرها محذوف واعني به موجود هكذا في نحو لا غلام في الاو ولا مراد بالاول والثاني با
لثاني فحينئذ لا تناقض فان قيل كيف يجعل الاول واعني به التركيب الخبر مشابها بالمضاف مع ان
الاضافة فيه غير متصو قلنا مشابهة باعتبار مشابهة بالثاني اعني به التركيب الاضافي بحسب
الصوة والثاني مشارك بالمضاف بحرف المقد نحو غلام زيد في اصل معناه **قوله** **امعني**
المضاف الخ جواب سوال وهو ان معنى الغلام في غلام زيد هو المملوكية ونحو لا ابالة لا يشترك
في هذا المعنى اجاب بقوله اي معنى المضاف الخ حاصله ان المراد بذلك المعنى هو الاختصاص لا غير
وهو ثابت للاب بالنسبة الى الدال لان الابوة للدال غير متصو **قوله** من حيث الخ جواب سوال
وهو ان اصل معنى الاب اب والغلام غلام فكيف يشتركان في اصل معناه حاصله ان قيد
الحيثية مراد ههنا **قوله** يعنى الاضافة تفسير لقوله من حيث هو مضاف **قوله** او
المعنى ان مثلاً لا ابالة الخ يعنى ان الضمير قوله تشبيهاً لراجع الى اسم لا ولكن لك يصح ان يرجع
الى مثل هذا التركيب **قوله** امثلة هذين الخ جواب سوال هو انه لا مطابقة بين الراجع والمرجع
لان الضمير مفر و المرجع شيان اجاب بقوله اي مثلاً الخ حاصله ان الضمير راجع الى المثال لا القد
فيه انما التعدد في المضاف اليه المسلك بهذا دون المسلك في السؤال الجواب في الضمير الراجع الى
المثال في قوله لمشاركة فيما ساقى فلا تغفل **قوله** اي بتركيب يشتمل الخ جواب سوال هو انه على هذا يلزم
تشبيه المركب بالمفرد وهو باطل اجاب بقوله اي بتركيب الخ حاصله ان تشبيه المركب بالمركب تشبيه
المركب بالمفرد كما زعمت **قوله** الا ان يبين الخ جواب سوال هو ان مثلاً لا ابالة ولا غلامى لتركيب
خبرى وهو القوى لانه يفيد المخاطب مثلاً لا اباه ولا غلامية تركيب اضافي هو غير قوى فكيف
يشبه القوى بالضعيف لان المشبه به لا بد ان يكون اقوى من المشبه اجاب بقوله لان الخ **قوله**
تركيب الخ جواب سوال وهو ان قوله لم يحز فعل وما بعد فاعله وهو جملة فكيف تكون فاعله
فاجاب بما ترى **قوله** حقيقة جواب سوال هو ان الاضافة في اللغة عبارة عن النسبة هو متصو
ههنا اجاب بما ترى حاصله ان المراد بالاضافة هي الاصطلاحية **قوله** ليس بمضاف او استوفى
ان يقال ان مثل هذين التركيبين لا ابالة ولا غلامى لمضا حقيقة باعتبار المعنى بادخال اللام
بين المضاف والمضاف اليه تاكيده للام المقد اجاب بقوله ليس بمضا حقيقة **قوله** المراد المفاد بهما
جواب سوال هو ان هذا الدليل يخالف عن المدعى لانه يعلم منه جوابا لاضافة تركيب لا ابالة ولا غلامى له
ويعلم من الدليل على جوابا لاضافة حاصله ان المراد بفساد المعنى المفاد بهما على تقدير الاضافة
حقيقة لا مطلق المعنى هو نفى الوجوه عن ابي المعلو **قوله** من غير احتياج الخ تفسير لقوله با
لاستقلال **قوله** لا نفى الوجود ويتقدّر الاضافة يلزم نفى ابي المعلو لان الاب صامعة بالاضافة
الى الضمير يعنى بتقدّر الاضافة يلزم قوة الاستقلال الأجنبية جميعا **قوله** لا باس عليك والقرينة
على حذف الاسم هو امتداد نحو الخ على الخ **قوله** لا كزيد جواب سوال هو ان حذف الخبر والاسم

صحت یوم جمعہ فان خرجوا مقدّم فی من حیث العمل اذا لیس منضم مع ان لیس بمضاف الیه اجاب بما
ترے حاصل ان المراد بالعمل عمل بحرف الجر لا مطلق العمل **قوله** اتقدیر بحرف الجر جواب سوال
وهو انه ينقص على وأسرّ القرية بالنسبة الى مكرت بزيد فان تقدیرا لاهل فيه ثابت مع ان المضاف
فی مكرت بزيد لیس باسم اجاب بقوله ای تقدیر بحرف الجر حاصله ان لیس المراد بالتقدیر التقدير
مطلقا بل تقدیر بحرف الجر خاصه اشارہ الى ان الالف واللام عوض عن المضاف الیه **قوله** لا بد
ان يتلفظ الخ ولا يصح تقدیر بحرف الجر فی نحو مكرت بزيد لان كون الشيء مضافا الیه بتقدیر بحرف
الجر من خواص الاسم **قوله** ای منسلخا عند الخ جواب سوال وهو ان قولہ بحرف الجر اسم مفعول
قوله التنوين مفعول ماله سیم فاعلة اسناد المجرد الیه غیر جائز لان الاصل ان يكون الشيء مسئلا الى
المعرض لا العارض فينبغي ان يسند الى الكلمة لا الى التنوين اجاب بقوله منسلخا عنه الخ وهو لا يكون
الا اذا كان مسئلا الى العارض **قوله** او قام مقام جواب سوال وهو ان اسلاخ المضاف كما يشترط عن
التوين كذلك يشترط عن نون التثنية والجمع ايضاً فلم يذکره المضاف اجاب بقوله وما قام حاصله ان
العبادة على حد المعطوف **قوله** ما هي فيه الخ كلمة ما عبارة عن الكلمة ضمير هي اجمع الى التوين
او النون وضمير في راجع الى ما **قوله** ان يمزجوا ای اتصلوا **قوله** التعريف او التخصيص بيان
لغو يكتسب فالجواب ان التوين دليل تمام الكلمة والاضافة دليل عدمها فينمنا فان **قوله** ثم للثبات
الخ جواب سوال وهو ان هذا التعريف ينقص على المضاف الیه بالاضافة اللفظية فانه مضاف الیه
مع ان حرف الجر غير مقدّم فيه لان القوم لا يقولون بتقدیر بحرف الجر المضاف الیه بالاضافة اللفظية
لا لفظا ولا تقدیرا حاصل الجواب انه نعم لان المذكور في شرح الامالي بتقدیر بحرف الجر في
الاضافة اللفظية وايضاً يفهم من ظاهر قوله هي معنوية ولفظية ان حرف الجر مقدّم فيها ايضاً
كما اشار الیه بقوله وقد تكلف بعضهم الخ **قوله** لكنه الخ رد على ما قيل ان لما كان المضاف بالتقدیر
حرف الجر في الاضافة اللفظية لا بد ان يبين تقدیر بحرف الجر فيها كما بين في الاضافة المعنوية
في شرحه فاجاب عنه بما ترے **قوله** مصنفاته جمع المصنفات بمعنى التصنيف **قوله**
بمثلة القيز الخ يعني انما اخصت كلمة من في نحو حسن الوجه لان كلمة من للبيان كالقيز فانسبه
قوله فان قلت هذا الخ حاصل الاعتراض انكم قلتم ان الاضافة اللفظية تفيد التحفيف فقط
نحو حسن الوجه يفيد التحفيف مع التخصيص مع ان الاضافة فيه بتقدیر من حاصل الجواب ان
هذا التخصيص واقع قبل الاضافة لانه لو جعل الوجه فاعلا لحسن ليفيد التخصيص ايضاً كما في
قوله الحسن الوجه **قوله** ای الاضافة بتقدیر بحرف الجر جواب سوال وهو ان ضمير هي راجع الى
مطلق الاضافة والمقسم معتبر في الاقسام وههنا ليس كذلك لان الاضافة في نحو مكرت بزيد
موجود مع انها لا يسمی بالالفاظية ولا بالمعنوية اجاب بقوله ای الاضافة الخ حاصله ان الضمير
ليس براجع الى مطلق الاضافة بل الى الاضافة بتقدیر بحرف الجر **قوله** ای منسوبة الخ هذا

وجہ التسمیة **قوله** ^۱أمنسوبة إلى اللفظ أي من حيث علة التخصيص **قوله** علامتها جواب سوال
وهو ان قوله المعنوية مبتدأ وقوله ان يكون بتاويل الكون إلى اخره خبره والاصل في الخبر ان يكون
محمولا على المبتدأ وحمله هنا غير جائز لان الاضافة المعنوية ليست عبارة عن كون المضاف غير صفة
مضافة إلى معمولها بل عبارة عن النسبة التي تكون بتقدیر بحرف مع ايرات اثرها وتكون
المضاف فيها غير صفة ^۲الخ اجاب بقوله علامتها حاصل ان هذا خبر المبتدأ المحذوف اعني به العلامة
ثم الجملۃ التسمیة اعني المبتدأ مع الخبر خبر لقوله فالمعنوية او تحريه ان حقيقة الاضافة المعنوية
هو قوله ان يكون المضاف غير صفة ^۳الخ وليس كذلك لان حقيقة ان نسبة الشئ إلى الشئ ^۴۴
بواسطة حرف الجر تقتضي فلا يصح الحمل وحاصل ان ما ذكر ليس تعريفا له بل يكون علامة لها ولهذا
قد اشار وایما إلى ما قاله الفاضل الهندي من قوله فعلازمة المعنوية كون الاضافة كذلك لان الخبر
عندها هو الاضافة المعنوية فينبغي ان يجعلها موضوعة دون علامة ^۵۵ انبذ الافکار **قوله**
فيها جواب سوال ^۶۶ هو انه ينقص على مركبات في نحو مركبات بزيد فانه مضاف غير صفة مضافة
إلى معمولها مع انه لا يسمى بالاضافة المعنوية اجاب بقوله فيها حاصل ان ليس المراد بالمضاف
مطلق بل المضاف الخاص او تقتضي السؤال هكذا ان الجزء اذا كان لا بد فيها من العائد ^۷۷
له يوجد اجاب بقوله فيها يعني ان العائد فيها محذوف **قوله** كاسم الفاعل بيان صفة **قوله**
مضافة حال من قوله صفة **قوله** فاعلها ومفعولها ^۸۸ الخ جواب سوال ^۹۹ هو انه ينقص على
المصارع والكريم في نحو مصارع مصر كرم البلد فانها صفتان مضافتان إلى معمول لان العامل
في المضاف اليه هو المضاف ^{۱۰}۱۰ ان الاضافة فيها معنوية اجاب بقوله فاعلها ومفعولها حاصله
ان المراد بالمعمول هو الفاعل والمفعول بان يكون المضاف اليه مفعولا للمضاف قبل الاضافة كما
في ضارب زيد او فاعله كما في حسن الوجه **قوله** واخر ذبه اي بقوله غير صفة مضافة
إلى معمولها **قوله** اي لا يكون صادقا جواب سوال وهو انه ينقص على الغلام في نحو غلام ^{۱۱}۱۱
فان الاضافة فيه بمعنى اللام مع ان المضاف اليه من جنس المضاف باعتبار انها حيوانان ناظران
حاصل الجواب ان المراد بالجنس ما لا يكون المضاف اليه صادقا على المضاف وغيره **قوله**
البيان ^{۱۲}۱۲ الخ جواب سوال وهو ان قوله من عطف على اللام وهو مضاف اليه لقوله ^{۱۳}۱۳
هناك وهو غير صحيح لانه اسم ومن خرج اجاب بقوله البيان ^{۱۴}۱۴ اشارة إلى ان من علم لمن التقيقت
في التركيب **قوله** بشرط ان يكون المضاف ^{۱۵}۱۵ الخ جواب سوال وهو انه ينقص باحدا لئلا يترك قلت ان
الاضافة بمعنى من يكون فيما يكون المضاف اليه من جنس المضاف صادقا عليه على غير ^{۱۶}۱۶ واليوم ايضا كذلك
لانه صادق على الاحد على غيره من الايام فينبغي ان يكون من قبيل الاضافة بمعنى من مع انه متمم
اجاب بما ترى حاصل ان هذا القول لم يكن كافيا في الاضافة بمعنى من بل لا بد ان يكون
للمضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه وهنا ليس كذلك لان الاحد غير صادق على غير

اليوم قوله والحاصل جواب سؤال هوانه قال ان الاضافة بمعنى اللام فيما عدل جنس لمضاه
 ظرفه بمعنى الجنس ليكون المضاف اليه اداة على المضاه وغيره فينقض بخوليث اسد كذا الاسد
 ماعدا جنس لمضاه لا يصح على لث وغيره مع انه متمتع فضلا من ان يكون بمعنى اللام ايضا قال
 ان الاضافة بمعنى من فيما اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف اداة على غير فينقض باحد اليوم
 اذ اليوم صادق على الاحد على غيره مع انه متمتع اجاب بقوله الحاصل ان حاصله ان ههنا تفصيل
 غير جار فيما نحن فيه **قوله** كليث واسد كلاهما مترادفان **قوله** كاحد اليوم الخ لفظ الاحد
 علم ليوم الذي عقيب الجمعية **قوله** متمتع لعلة الفائدة **قوله** كيوم الاحد والاحد اخص
 مطلقا لانه كلما يوجد الاحد ليوجد اليوم وبالعكس ليس كذلك وهكذا في البواقي **قوله**
 واعلم جواب سؤال وهوان الاضافة للامية يصح فيما يصح فيه اظهار اللام واظهارها في نحو يوم الاحد
 وعلم الفقه شجر الاداء غير جائز اجاب بقوله واعلم الخ **قوله** مثل كل رجل وكل واحد يعني ان
 بعض الشارحين قد اجابوا عن الاشكال الوارد على نحو كل رجل وكل واحد وعلم الفقه وغيرها
 وحاصل الاشكال قد ذكرنا الان في نحو يوم الاحد وحاصل جواب الشارحين ان تصريح
 اللام في نحو ذلك المشتملة جائزا ما في علم الفقه ف باعتبار ان العلم الكل والفقه جزئي والكل
 جزء الجزئي مشتمل عليه فصاد من قبيل اضافة المشتمل الى المشتمل فصاد تقديره المشتمل لهذا المشتمل
 واما في نحو كل رجل ف باعتبار ان كلمة كل لا حاطة افراد الرجل افراده جزئيات فصاد من قبيل
 اضافة الجزئي الى الكل فصاد تقديره الجزئيات لهذا الكل لكن ههنا تكلفات كما ذكره الشارح
قوله اى كون الاضافة الخ في اشارة الى مطابقة الراجع بالمرجع **قوله** المعنوية الخ جواب
 سؤال وهوانا لانهم ان الاضافة تفيد تعريف المضاف كما في ضارب زيد اجاب بقوله
 المعنوية حاصل ان المراد هو الاضافة المعنوية لا اللفظية ولا المطلق الشامل لهما **قوله**
 اى تعريف المضاف جواب سؤال وهوانه ان ينقض على غلام زيد فان الاضافة المعنوية في هذا
 المثال موجودة معها لانها لا تفيد تعريف المضاف اليه لئلا يلزم تحصيل الحاصل اجاب بما تولى حله
 ان مرادنا تعريف المضاف فقط واشارة الى ان اللام في التعريف عوض عن المضاف اليه **قوله**
 المضاف اليه اشارة الى ان قوله المعرفة صفة لموضو المحدث **قوله** لان الهيئة التركيبية
 فيرد على الفاضل الهندى حيث قال في تعليل قوله وتفيد الخ ان نسبة امرالى معين يستلزم
 معلومية المنسوب كما اشار الشارح الى ظهور القول المردود بقوله نسبة الخ ووجوب الرد ان ضرب
 في نحو ضرب زيد منسوب الى زيد مع ان النحاة غير قائلين بتعريفه لكن قول الشارح
 محذو وش على نحو قوله غلام رجل الا ان يقال ان اللام في الاضافة المعنوية للعهد يشير بها
 الى الاضافة التي يكون المضاف اليه معرفة **قوله** من غير اشارة الى واحد معين يعني فيما
 اذا كان لزيد عبيد كثيرة **قوله** قلنا الخ حاصل الجواب ان كلامنا في اصل الوضع و

نکادۃ الغلام فی ذلک المثال بعارض الاستعمال وهو غیر قاصر لاصلا الوضع کما ان لام الہد فی اصل
الوضع للتعریف قد یكون ذلک کما فی قولہ شعرہ - لقد امر علی التئیم یسبنی - فخصیت ثمہ فقلت لا
یعننی ہذا واما کان ذاک لان جملۃ یسبنی وقعت صفتہ التئیم الجملة فی حکم النکرة والنکرة لا یقع صفتہ
للمعر فعملن اللام فیہ اذ **قولہ** لیس یجری الخ جواب سوال ہوانہ ینقص علی غیرہ ومثل فی نحو غیر
زید ومثل زید فانہما لا یعرفان مع ان الاضافة فی ہذین المثالین معنویۃ والمضایا الیہ معرفة اجاب
بقولہ لیس یجری الخ **قولہ** الا ان یكون الخ جواب سوال ہوانہ ینقص علی غیرہ فی نحو علیک
بالحکۃ غیر السکون فانہ معرفة فی ہذا المثال لا زوقہ صفتہ للمعر فتا عنہ بہ الحکۃ اجاب بقولہ
الا ان الخ **قولہ** علیک الخ بمعنی الزم والباء فی قولہ بالحکۃ ذاک **قولہ** اشہر الخ **مثال قولہ**
بما نلتہ ای المضاف الیہ **قولہ** فی الشئ الفلانی وهو عبارة عن العالم الشجاعة **قولہ** تفتیل لاف
المعنویۃ فی اشارة الی ان قولہ وتخصیصا عطف علی قولہ تعریفا **قولہ** ای تخصیص المضایا
جواب سوال ہوانہ الاضافة کما تفید تخصیص المضایا کذلک ینبغ ان تفید تخصیص المضایا الیہ
لانہا نسبتہ بینہما والاضافة فی غلام جلا تفید تخصیص الرجل اجاب بقولہ ای تخصیص
الخ حاصلہ ان مرادنا ہو تخصیص المضاف فقط **قولہ** المضایا الیہ فی اشارۃ الی ان قولہ النکرة
صفة للموضوع والمحدثا عنہ بہ المضایا الیہ **قولہ** ای شرط الاضافة ہذا بیان مرجع الضمیر **قولہ**
المعنویۃ جواب سوال ہوانہ ینقص علی الضاربان فی نحو الضار با زید یعنی الضمیر اجع الی
مطلق الاضافة فینقص بذلک لانہ مضاف الی ما بعد مع علی تجرید عن اللام اجاب بقولہ المعنویۃ
لان الکلام فیہ **قولہ** اذا کان معر **جواب سوال** ہوانہ التجرید ینقصہ سبق وجود التعریف والغلام
فی نحو غلام زید مضاف الی ما بعد وتجری عن التعریف غیر موجود لعد سبق وجود التعریف و
التلبس فی اجاب بالجوابین الاول بقولہ اذا کان معرفة والثانی بقولہ والمراد بالتجرید تجردہ وخلوہ
الخ والتجرید لا ینقصہ سبق وجود التعریف **قولہ** فانقل الخ حاصلہ ان اضافة المعرفۃ غیر جائز و
جعل المعرفة علما جائزا کما فی ابن عباس فان الابن معرفة باعتبار الاضافة ثم صادر معرفة باعتبار
العلمیۃ فان جعل ابن عباس علما فی لا علم بالفرق بینہما **قولہ** وما اجازہ الکوفی وجواب سوال
ہوانہ تجرید المضاف عن التعریف لیس بشرط لان الکوفیین قائلون علی جواز التثنی والخسۃ و
البانیۃ فی التثنی الا ثواب الخسۃ الی اہم المائۃ الی بنا دا جاب بما تری **قولہ** ترکیب جواب سوال ہوانہ
دخول کلمۃ من علی التثنی الا ثواب غیر جائز لانہا حر جلا یدخل الی علی اسم وقولہ التثنی الا ثواب لیس
باسم بل ہو مرکب اجاب بقولہ ترکیب الخ حاصلہ ان ذلک مؤول بالترکیب **قولہ** المعرف باللام جواب سوال
ظاهر **قولہ** قال ذوالرمة مثال للبیان ترکیب کلام الفصحاء لان التثنی فی ثلث الاثنی فی مجرد عن
اللام واول الشعر ہذا ایامتری سلام علیکم ما ہذا الاثر منہ الا فی مضمین رواجہ وھل یرجع
التسلیم ویکشف العہم ہذلت الاثاف والیاد البلاقع ای ہر دو جائی پایان شدن سلی کہ معشوقہ

۱۳۱
تو جہد تحقیق نہ کریں کہ یہ شخص کیسے کہتا ہے کہ ہر دو جائی پایان شدن سلی کہ معشوقہ

من بہت یعنی یک منزل از کتابستان دیگر برای زمستان سلام بر شما آیا همان از منہ کر گذشتہ است رجوع میکند بلکہ نمی کند آیا
رد سلام میکند یاد و میکند کور را سہ پایہ دیگران را رای خراب بلکہ نمی کند - و ذوالرمہ اسم شاعر و سلیہ اسم
معشوقہ و قال المعتزلہ ہذا مقولہ الحسنین حین ماتت سلمیٰ ہی امہما الاثانی جمع الثقیۃ
وہی واحد من الاجارہ الثلاثہ الی تنصب القد علیہا و البلاقہ جمع ہلقع ای الخراب و
الخالی **قولہ** واما ما جاء فی الاحادیث جواب سوال و ہوان تجرید المضاف من التعریف غیر
لازم کما فی قولہ علیہ السلام بالالف الدینا جاب بقولہ واما ما جاء فی الحدیث الخ واول الحدیث
قولہ علیہ السلام اغسلوا یوم الجمعة و لو اشتريتم نصف الصاع بالالف الدینار **قولہ** الاضافۃ
فی اشارۃ الی ان قولہ اللفظیۃ صفتہ لموضوع و **قولہ** علامتہما جواب سوال مثلاً ما مر فی
الاضافۃ المعنویۃ **قولہ** من قبیل الاضافۃ الخ جواب سوال و ہوانہ لا حاجۃ الی قولہ حسن الوجہ لان
المثال الاول کاف لا یضاح المثل اجاب بما تری حاصلہ ان تعد المثال لا جلت تعد المثال **قولہ** الاضافۃ
اللفظیۃ جواب سوال و ہوان الضمیر اجمع الی مطلق الاضافۃ و منہا الاضافۃ المعنویۃ و ہی تفید
تعریفا و تخصیصا لا تخفیفا فقط حاصل الجواب ان الضمیر اجمع الی اللفظیۃ کلا الی مطلق الاضافۃ
فانہم **قولہ** فائدۃ فی اشارۃ الی ان قولہ لا تخفیفا استثناء مفرغ **قولہ** لا تعریفا اشارۃ الی ان
قولہ لا تخفیفا قد احتراز **قولہ** فی تعدیر لا انفصال ان المضاف والمضاف الیہ الاضافۃ اللفظیۃ
لیس الا عامل معہ قبل الاضافۃ والعامل منفصل عن المفعول کما فی قولہ ید ضارب علی بالاضافۃ
لم یوجد الا سقوط التوین فصار الاضافۃ کان لم یکن **قولہ** بان یسقط الخ تفسیر لقولہ لا فی
المض **قولہ** والتخفیف اللفظ الخ جواب سوال و ہوانہ ینقض علی حواج والحسن نحو حواج بیت اللہ و
الحسن الوجہ فانہما مضافان الی ما بعد مع ان التخفیف اللفظی فیہما غیر موجود لان التوین من الاول
سقط باعتبار منع الضمیر ومن الثاني باعتبار اللام فاجاب بقولہ والتخفیف الخ حاصل ان التوین
فی الاول حکما لان التوین من خواص الاسم نحو حواج اسم ایضاً فکان التوین موجوداً فیہ حکماً **قولہ** کان
اصل القائم علامہ الی قولہ التخفیف فانقیر کیف یتصل التخفیف المضاف الیہ ہنا لان من جهة الضمیر
عن غلامہ عوض اللام عنہ فی الغلام قلنا نعم لکن اللام مخفف بالنسبۃ الی الضمیر لا نہ حرف ساکن
والضمیر اسم متحرک **قولہ** ای من جهة الخ بیان المشار الیہ لثم **قولہ** ترکیب الخ جواب سوال و
ان قولہ موات برجل الخ فاعل لقولہ جاز و فاعلیتہ غیر جائز لان الفاعل لا یكون الا مفرد و ہذا مرکب
حاصل الجواب انہ مؤثر بالترکیب **قولہ** ترکیب جواباً وسوالاً مثلاً ما مر انفا **قولہ** والمراد الخ جواب
سوال و ہوان ثمة اشارۃ الی مجموع الامور الثلاثہ واحد ہا انتفاء التخصیص ولا دخلہ فی جواب
الترکیب الاول وامتناع الثاني اجاب بما تری **قولہ** ولا یلزم الخ جواب سوال و ہوان المستلزم
بحوزا الترکیب الاول وامتناع الثاني انما هو انتفاء التعریف ووجود لا التخصیص فی لا حاجۃ
الی جعل انتفاء التخصیص مشا علیہ ثبہ اجاب بما تری **قولہ** من جهة انہا الخ فی اشارۃ الی ان الواو

العطف علی قولہ **قوله** ولا شک جواب سوالہ ان قولہ مررت برجل الخ تفريع علی قولہ تعریفا ولا
تخصیصا وقولہ الضارب زید الخ تفريع علی قولہ لا تخفیفاً فیبغی للمص ان یقدم التفريع الثاني علی
الاول کما هو حال المتفرع علیہ لان ما هو متفرع علیہ اعنی التخفیف مذکور صریحاً بخلاف اصل الفرقین
السابقین فانہ مذکور ضمناً اجاب بقولہ لا شک الی قولہ لکن الخ **قوله** لکن الخ لکن الخ لکن الخ لکن الخ لکن الخ لکن الخ
قوله خلا للفرع الخ **قوله** الا عشی هو عبادة عن خمسة عشر نفر من الشعراء الذین یكون
من خمسة عشر قبائل واستدل بشعر الا عشی لعدا توهم الذنوب کما لا یخفى **قوله** هذا القول ضعيف
ای قول المص ذکرہ فی شرح الامالی **قوله** جواب سوال وهو ان ضعف فعل ما مضی معلوق وقولہ الواهب
المات الخ فاعلم وهو غیر صحیح لانہ مفرد وهذا مرکب فلجاب بما ترے **قوله** ولا یخفى الخ اعتراض
حاصله ان المص جعل اثبات المدعی اعنی بامتناع الضارب زید موقوفاً علی ابطال دلیل الخصم
وابتال دلیل الخصم موقوفاً علی اثبات المدعی **قوله** شوب المصادرة الخ ای راجحة وانما قال
شوب لانہ لا یؤخذ المدعی فی الدلیل بل یؤخذ فی ابطال دلیل الخصم وهو ليس بمصادرة لان
المصادرة فی اللغة حمل برطوباً کونہ وهو فی الاصطلاح علی اربعة اقسام جعل المدعی علی الدلیل
او جزؤه او جعل المدعی موقوفاً علیہ لیل او جزؤه وشوبها موجودة لان اثبات المطلوب
وهو امتناع الضارب زید یتوقف علی ابطال دلیل الخصم هو قولہ اعشی وابطاله یتوقف علی
اثبات المطلوب یعنی انہ لما قال الشارح انہ لا یقوی الفصاحة فیہذا الترجمة یطلب لیلہ ثم یعمل ہذا
بقولہ لما عرفت من امتناع الخ وهذا لا یكون الا المدعی بعینه **قوله** الا ان یقال ای یقال فی
خلف لیل الخصم حاصل ہا ان لیل الخصم انما یقوی فی الاستدلال لاف کان الجور نصف فی الامر
ليس كذلك لانہ کما یحتمل الجرح یحتمل النصیب یتم حاصلہ علی محل المات لان المات منصوب محلاً
باعتبارہ مفعول بہ وعلی انہ مفعول معقول انہ لا بد للشارح ان یقل فی اول الامر ہذا الترجمة
فلم نقل قولہ لا یقوی فی الفصاحة احیاب عنہ انما نقل ہذا لیطابق ما ذکرہ المص من حیث قال
فی امالہ الکافی **قوله** اول انہ جواب ثان حاصلہ انہ قد یعتبر فی المعطوف ما لا یعتبر فی المعطوف
علیہ کما فی رب شاة وسخلتها لان الاصل فی رب ان یدخل علی النکرة وسخلتها معرفة باضافة
الی ضمیر الغائب ثم دخول رب علی شاة صحیح بالاستقلال باعتبارہ نکرة ودخولہ علی قولہ و
سخلتها صحیح باعتبار عطفہ علی النکرة وھنا من ہذا القبیل لان اضافة الواهب الی عبدہا
لا یصح بالاستقلال **قوله** الواهب المات الھجان عبدہا عوذ ایزجی خلفہا اطفالہا الی
قولہ ای من وجہ جواب سوال وهو ان الواهب اسم فاعل وقولہ المات مفعول بہ قبل الاضافة
واسم الفاعل انما یعرف بما بعد بشرط اعتماده علی واحد من الامور الستة وھنا لم یوجد
فجاءت الاضافة الی ما بعد معنویة لا لفظیة فیمکن ان لا یصح استدلال الخصم بہ ولا
وجہ ضعفہ اجاب بقولہ ای مدحہ حاصلہ ان الواهب خبر المبتدأ والمحدث وف

فكان معتقداً على المبتدأ المحذوف في قوله **اي البيض** الخ جواب سوال **هوان** اتصالاً بالمائة بالهجان
غير جائز لان المائة جمع معن والهجان مفرد وايضاً المائة مؤنث والهجان مذکر واجمعها بقوله
البيض البيض جمع الجمع بتاويل الجماعة فكان مؤنثاً **قوله** من النوق جمع ناقة **قوله** يستوى
في جواب سوال **وهوان** تفسير الهجان بالبيض غير جائز لانه من قبيل تفسير المفرد بالجمع اجاب
بقوله **يستوى** الخ لانك ان اعتبرت كسرة الهاء بمنزلة كسرة الراء في رجال فحينئذ صادراً
وان اعتبرت كسرة الهاء بمنزلة كسرة الحاء في حماد فحينئذ صادراً فصار احواله كلوا الفلك
لان ان اعتبر بضمته اسد فجمع وان اعتبر بضمته قفل فمفرد **قوله** اي راعها جواب سوال **هوان**
ان اضافة العبد الى ضمير المائة غير جائز لان العبد عبادة عن المملوكية والمملوكية لا يتصور
للمائة اجاب عن محوabin الاول بقوله راعها يعني ان المراد من العبد الراعي والعلاقة بينهما
ان الراعي قائم بخدمة الماشي كما ان العبد قائم بخدمة المولى والثاني بقوله اي عبد
حقيقة الخ **قوله** لاد في ملايسه وهي ان المولى اشتد العبد لخدمته الماشي فصا كان عبد **قوله**
على صيغة المعلوم يعني **قوله** او على صيغة المجهول المؤنث يعني **قوله** وحقيقة الامر جواب
سوال **هوان** كلمة او في قوله **وعلى صيغة المجهول المؤنث** للتريد في حين لا يعاين ذلك ان على صيغة
المعلوم المذكور **وعلى صيغة المجهول المؤنث** اجاب بقوله حقيقة الامر الخ **قوله** حرف الرو وهو
عبارة عن الحرف الاخر من الكلمة حاصل الجواب ان امرئ يجي يعلم من حركة اللام في اطفالها فان
كانت منصوبة يكون على صيغة المعلوم المذكور وان كانت مفعولة فيكون ذلك على صيغة المجهول
للمؤنث **قوله** من القصيدة وهي عبادة عن نصف البيت **قوله** وهو جواز الوجه الخ وانما
كان الجوزية مختاراً لان دفعه نصبه مخدوش فيجوز اما دفعه فلان فيه يكون الجملة خالية عن
عائد الموصوف اعني لا بد لان اصل جاء في زيد حسن الوجه اما نصبه فباعتبار ان الجوزية با
لاصالة ونصبه باعتبار التشبيه بالمفعول في الاصل اولي من التبعية **قوله** على التشبيه بالمفعول
وانما لم يكن عين المفعول ان الحسن لا يفي لا يحتاج الى المفعول والتشبيه به باعتبار انه وقع بعد
تمام الكلام كالمفعول لان قوله زيدك لحسن تام باعتبار انه مبتدأ وخبر **قوله** وكذا اشارة الى
العطف **قوله** فمن قال الخ جواب سوال **هوان** في الضارب في نحو الضاربك خلاف فعند
ال بعض مضاف وعند البعض لا يكون مضافاً فالحمل على ضاربك عند البعض الاول واجاز
وعند البعض الثاني لا حاجة الى الحمل لانه جائز بغير الحمل اجاب بقوله فمن قال الخ او جواب
عن السؤال الوارد على المتن **وهوان** الاضافة اللفظية جائز فيما اذا كانت مفيدة للتخفيف
وفي الضاربك حصل التخفيف بدن الاضافة وهو اتصال الضمير فينبغي ان لا يجوز الاضافة
فاجاب بقوله فمن قال ان مضاف الخ فتامر **قوله** اي لمحمولية الخ انما اراد اللام
اشارة الى ان نصب قوله حملاً بناء على انه مفعول مطلق لقوله جاز وفي تفسير

الحمل بالحمولۃ جواب سوال ہون الشرط فی المفعول لہن ینکون فاعلہ فاعل الفعل الذکور متحد
 وہنا لیس لک لان فاعل قولہ جاہو قولہ للضاربک فاعل الحمل هو المتکلم حاصل الجواب ان
 المراد بالحمل هو المحمل وہی المصد المجہول فاعلہ لیس لافاعل جاز کما قال الشارح فانحد فاعل
 الخ قولہ ویانہ ای بیان قولہ ضاربک قولہ حیث کان کل واحد منہما اسم الخ تفسیر بقولہ یا
 واحد قولہ ولم یحملوا الخ جواب سوال ظاہر قولہ والد لیل الخ جواب سوال ہونہ لم یحملوا
 ان ینکون التثنیں ساقط الاضافة لا لاتصال الضمیر فاجاب بقولہ الد لیل الخ قولہ ولقد ان الخ
 اعتراض الجواب عنہ ان قولہ ضاربک کلام وقولہ ضارب ایاک کلام اخر فحینئذ لا یرد عنہ ان
 الانفصال الحقیقی والاتصال الحقیقی علیہما تان فتبدیل واحد ہما بالآخر غیر متبادر بل ہما ترکا علی
 حقیقتہما واجیب عنہ انہ لا نسلم ان اصلہ ضارب ایاک لان الاستدلال انما ینکون بالظاہر الظاہر
 ضاربک لان الضمیر المتصل والمنفصل علیہما تان فہما قلت ان اصلہ ضارب ایاک عدل عن
 الظاہر فافہم قولہ واعلم الخ فیما اشارہ الی التحقیق واشارہ الی انہ یحتمل ان یحمل ہذا الاقوال
 علی الاجوبۃ الخ وان تصیر کل واحد جواب عن اصل سوالہ مقد علیہ قولہ علی نظیر ہما و
 نظیر الضارب الرجل هو الوجه المختار فی نحو ید الحسن الوجه نظیر الضاربک هو ضاربک قولہ
 علی الاجوبۃ متعلق بقولہ حملنا قولہ من جانب المص متعلق بقولہ الاجوبۃ قولہ ولک ان
 تجعل الخ حاصل ان قولہ ضعف الواہب الخ یحتمل ان ینکون جوابا عن استدلال الخصم بذلک
 الثلثۃ ومسلۃ علیہ یعنی جواب عن سوالہ مقد قولہ الخ لہ بے الخ بے الباء قولہ المضایبہ صفتہ
 مصدقہ باللام اعنی بہ الواہب قولہ بتوسط العطف اعنی بہ الواو قولہ وانما لم یحکم علیہ الخ جواب
 سوال ظاہر قولہ وحینئذ الخ ای جعل ذلک مسئلۃ علیہ الخ قولہ علی التقید لا ولا اعنی
 جعل ذلک جوابا عن استدلال الخصم قولہ ظاہر وانما فی الشارح فی نحو الواہب المائۃ الیہا الخ
 ولم یفسر فی الاخرین لانہا قد علما من التفسیر ذلک انما قال ظاہرہ ولم یقل ظاہرہ مع ان المطابقتہ
 بین المبتدأ والخبر فی التذکیر التانیث لان قولہ رجاء مصداق یتوفیل التذکیر التانیث قولہ مع بقاء
 المعنی الخ جواب سوال ہونہ ینبغ ان ینقل المعنی الوصف الی الترتیب الاضافی فحینئذ لا منافاۃ فی جواز
 اضافه الموصوف الی الصفۃ وعلى العکس ایضا اجاب بقولہ مع بقاء المعنی الخ حاصلہ ان عدل
 جواز اضافه الموصوف الی الصفۃ انما ہو بعد بقاء معنی الترتیب الوصف حین الاضافۃ واما بعد
 النقل فقلنا بالجواز ایض قولہ معنی اخر الخ ومعنی الترتیب الوصف هو تقید الشئ بالشئ مع
 صیغۃ حمل الثانی علی الاول کما فی زید الفاضل واما معنی الترتیب الاضافی فهو نسبتہ الشئ الی
 الشئ مع عید صیغۃ حمل الثانی علی الاعظم الاغلب وان کان الحمل ثابتا فی الاضافۃ
 البیانۃ قولہ بمعنی المسجل کجامع یعنی ان قولہ مسجل کجامع انما ینکون ہنا بعد بقاء
 معنی قولہ المسجل کجامع فیہ واما اذ لم ینکون باقیاً فہو جائز قولہ بمنزلۃ الصفات الغالبۃ

يعني ان الجامعة الاصل صفة لكل شئ ثبت له الجمعية ثم صار عبارة عن الوقت الجامعة لغلبة الاسمية
 كالاسو والادقم **قوله** لا يقضى اى لا يجزى في جانب الغربى لان تاويله لا يكون الا بالمكان
 وتاويله بالمكان غير جائز لان المقصود اتصاف الجانب بالغربية لا توصيف المكان به لان للمكان
 عبادة عن مجموع الارض ليس عبادة عن الغربى فحينئذ اضافة الجانب الى المكان غير جائز لان
 مكان الغربى جانب اىضاً فيلزم اضافة الشئ الى نفسه فاجاب عن الاول بقوله فالمكان
 الذى الخ وعن الثانى بقوله اضافة بيان **قوله** هو جانبه بها الضمير الاول راجع الى
 الجانب والثانى الى المكان والثالث الى الغربى **قوله** حذفوا قطيفة من قوله قطيفة جرح
قوله اى مشابه جواب سوال وهوان المماثلة عبادة عن اشتراك الشيئين في النوع كزيد و
 عمر بالنسبة الى الانسان ونحو لث واسد قد اشترك احدهما بالآخر في الوصف اعني به العموم
 والخصوص لانهما من الاوصاف فحينئذ لا يطابق المثال بالمثال اجاب بقوله اى مشابهة
قوله في العموم والخصوص لان الليث عام بالنسبة الى الهيكل المعلوم لانه كما يصدق عليه
 كذلك يصدق على غيره اىضاً وخاص بالنسبة الى الانسان والاسد من هذا القبيل اىضاً
قوله الى ذلك الخ الجار والمجرر يتعلق بقوله ولا يضاف **قوله** سواء كانا جواب سوال
 وهوان المتبادر بالمماثل هو الترادف في يقضى على الانسان والناطق فان اضافة احدهما
 الى الاخر غير جائز مع انهما ليسا مترادفين اجاب بقوله سواء كانا الخ حاصله ان المراد بال
 المماثلة اعم من ان يكونا مترادفين او لا **قوله** في الاعيان الخ جواب سوال وهوان
 تعدد الامثلة باطل لان الغرض منها التوضيح وهو حاصل بالواحد فلا حاجة الى تعدد
 حاصل الجواب ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثالات **قوله** والبحث تفسير الاعيان
 جمع الجثة **قوله** اضافة العام الى الخاص جواب سوال وهوان المص في صد الكليات
 وقوله كل الداهم عين الشئ في غاية القلة حاصل الجواب ان المراد بكل الداهم عين الشئ
 هو اضافة العام الى الخاص في لا يد **قوله** ايصير خاص فيه اشارة الى ان قوله يختص لازمي
 لا متعد **قوله** ولا يبق الخ جواب سوال وهوان كلمة كل نكرة والداهم معرفة وضافة النكرة الى
 المعرفة تفيد لتعريف لا تخصيص في لا يصح قوله يختص به اجاب بقوله ولا يبق الخ حاصله
 ان الخصوص على نوعين احدهما مقابل للعموم والثاني مقابل للتعريف والمراد بقوله يختص هو
 الاول يعنى يصير المتخصصاً خاصاً ولا يبق على عموم **قوله** واعمية العين الخ جواب سوال وهوان
 ان الشئ في قوله وعين الشئ عام اىضاً فكيف يتصور فيه اضافة العام الى الخاص اجاب بانه
 حاصل ان اللام في قوله الشئ للعمد الخارجى او نقول ان قوله اعمية العين الخ اعتراض حاصل ان
 اللام في قوله الشئ اذا كان للعمد الخارجى في يطابق المثال بالمثل واذا كان للجنس فلا مطلقاً
 قلنا ان الشئ معنيين لغو واصطلاحاً فالاول هو الموجود في الخارج والثاني هو ما يمكن ان يعلم فيخبر عنه والمراد

وهو يختص بالانسان كما عه والمراد به هو الشئ المعنوي في الكلام ج ٣٨

بہ ہذا المعنی الثانی بهذا التقید هو خاص بالنسبة الى العين ان صادت اللام فيه للجنس الا ترى ان
 ذات الله تعالى يوصف بالعينية ولا يوصف بالشيئية على تقدير المعنى الثاني **قوله** ولم يقولوا
 الخ جواب سوال وهو انه لما حمل احد هما على المد لولا الخ على اللفظ فينبغي ان يحتمل بالعكس
 ايضا اجاب بما ترے **قوله** وهو في عرف الخ جواب سوال وهو انه كما يضاف الاسم الصحيح كذلك
 يضاف الاسم المعتل مثل قول وبيع فلم يتعرض اليه فاجاب بما ترے **قوله** ولان حرف الخ دليل اخر
 لقوله وانما كان محققا الخ يعني ان حرف العلة بعد لسكون مثل حرف العلة بعد لسكوت في الوقوف
 بعد استراحة اللسان في ابتداء الكلمة نحو وعد ولا يثقل عليها الحركة بعد لسكوت فكذلك
 بعد لسكون ايضا **قوله** يعني في الابتداء تفسير لقوله بعد السكوت **قوله** حقيقة اي بدو
 وصلها الى كلمة آخر كمنزلة الاستفهام كاف التشبيه او العطف **قوله** وهي قبيلة الخ جواب سوال
 هو ان الضمير في قلبها راجع الى مزيل وهو مذكور الضمير مؤنث فلا يطابق الراجع بالمرجع فاجاب
 بقوله وهي قبيلة فيكون تانيش معنويا **قوله** حال كونها الخ اشارة الى ان الجار والمجرور ما ظرف
 متقوم باعتبار المتعلق حاله عن الضمير قلبها **قوله** او حكما اي مع وصلها اليها كياء المتكلم في غلا
قوله على اللغة الفصيحة الخ جواب سوال وهو وادد على قوله فان كان اخره الفاتحة لان هذا بلا
 قلبها ياء بغير التشية فاجاب بقوله على اللغة اه ومثالي بلغة فصحة **قوله** بغير المنصوب
 والمجرور **قوله** يوجب فعل مضارع معلوم وقوله بقاء الضمة فاعلة تغيير ما مفعوله والضمير
 في قوله قبلها وتغير ما راجع الى الياء يعني ان بقاء ضمة الهم يوجب تغيير الياء لان ضمها اقتضى الواو
 لا الياء **قوله** مضافه جواب سوال وهو انه اشتغال بما لا يعني لان البحث من الاسماء الستة قد مر فلا
 حاجة الى ذكره ثانيا حاصل الجواب ان البحث عنها مر لكن حال كونها غير مضاف الى ياء المتكلم
 وهذا البحث باعتبار انها مضاف الى ياء المتكلم **قوله** فالحال في اخر واپ منها الخ جواب سوال
 هو ان حملا خي ابي على الاسماء الستة باطل كالا يخفى لان قوله الاسماء الستة مبتدأ متضمن للمعنى
 الشرط وقوله الخي اه خبره متضمن للمعنى الجزاء الجزاء لا يكون الا جملة واخي الخ مفرد ليس بجملة اجاب
 بقوله فالحال في اخر وحاصل ان المبتدأ محذوف وهو قوله كالحال **قوله** بلا رد المحذوف واعني بل لو اولان اصلها
 اخو وابو على وزن فعل **قوله** يجعله يجعل المحذوف ونسباً وقوله منسباً مفعول مطلق لذلك **قوله** ابي
 اوله قد سأل احل ذلك المجاز وقد ادى **قوله** وابي مالك ذوالمجاز بك ذلك اي تقديره لا سأل كررت اے
 نفس زارنا وحال انكر ان كان من غير وگوئی خود به خود که نیست ذالمجاز يعني مناجاة نزول **قوله** وحمل الاخر
 الخ جواب سوال هو ان الاستدلال بقول الشاعر انما يستقيم ابي لافي اخي لانه غير مذکور في قوله جابا ترے
قوله لفظا لان كلاهما منقوص واوى ثلاثي **قوله** ومعنى لان كلاهما من قبيل الاسماء المتعصية
قوله جمعا جمع ابي ابين تاكيد لقوله جمعا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بکین قد بينا
 بالابينا يعني ہر گاہ کہ ظاهر آوازهای ما بیان گریہ کردند زان گفتہ ما را فردا و سران باد بر شما پدیدان ما

هما یکدیگر را می دانند و می بینند

و اینست که در این باب

والالف للاشباع **قوله** امرؤاخر یعنی ان فی قوله هذا اشارة الى ان قوله تقول صيغة مؤنث غائب لا مذکر مخاطب لیستقیم قوله **قوله** للیم المعوض یعنی ان الیم عوض عن الواو اصله فوه سقط الهماء بحقیقہا وابد لا الواو بالیم واضیف الی یاء المتکلم فصار فی **قوله** هذا حم هذا مثالا للمعروف **قوله** افعاء هذا مثالا للمضی وھذا الحال فیما بعد **قوله** وصلة الی الوصف او صلة الی وصف الاسم باسم الجنس **قوله** انما یعرف الخواص انھما المعرف فی ما لم یبتدأ فیہ الوجه انما یعرف ذوالفضل من الناس ذو وہ **قوله** لکان اشمل الخ لان غیر اسم الجنس عم من ان یکون ضمیرا و اسما ظاہرا یتناول الی علی اضافۃ الی العلم یض مثل زید عمر **قوله** لکان الخ جواب عن **قوله** حکم خاص هو عوالمحدث فی بعض من الاسماء للذکورة نحو آخر وفی بعض الآخر **قوله** التوابع الخ وہی خمسة ووجہ الحصر ان التوابع لا یخلوا ما ان یکون مقصوبا بالنسبة ولا فان کان مقصودا بها فاما ان یتخلل بینہما عطف او لا فان لم یتخلل فهو البدل ان یتخلل فهو العطف بالحد وان لم یکن مقصوبا فاما ان یدل علی معنی فی متبوعہ او لا فان دل فهو نعت وان لم یدل فاما ان یتبع الیہ کذا کلا ولا ولا التاکید الثاني عطف البیان **قوله** جمع تابع جواب سوال وهو ان التوابع صفة الاسماء واتصاف الجمع بالجمع مستلزم لاتصاف الاحاد بالاحاد فحينئذ صارت تلعب صفة الاسم والمطابقة بین الصفة والموصوف شرط فی التذکیر الثاني وھنا لم یوجد اجاب **قوله** جمع تابع لا تابع **قوله** منقول الخ جواب سوال فهو ان جمعیۃ تابع بتوابع غیر جائز لان فاعل الصفتی مثل ضارب لا یجمع علی فواعل اجاب بقوله منقول الخ حاصلہ نعم انہ صفة فی الاصل لکن صار اسما ھنا لکل ثان باعراب سابقہ من جهة واحد **قوله** المراد الخ جواب سوال هو ان التعریف لا یصیر جامعا لا فرادہ حیث لا یصل علی ان ضرب فی نحو ان ضرب ضرب فانہما تابعان تاکیدان مع انہما لیس من قبیل ما ذکر فی التعریف یعنی لیس بان باعراب سابقہ من جهة واحد اجاب بما توے حاصلہ ان ھذا التعریف للتوابع من الاسماء اذ البحث فی قسم الاسماء فلا یاس بخروجہما **قوله** اے کلمات آخرہ جواب سوال وهو ان ھذا التعریف ینقض علی بکر فی نحو جاء فی زید عمر وبکر فانه تابع مع انہ لیس بشان بل هو ثالث اجاب بقولہما متلخر حاصلہ ان المراد بالثانی هو المتاخر فی لا یرد **قوله** متی لوحظ الخ جواب عن اسولة ثلثة الا ولا ینقض علی التابع المقتد علی المتبوع کریمۃ اللہ فی نحو علیکم ورحمۃ اللہ وسلام فان ذلک عطف علی السلام لان اصلہ علیکم السلام ورحمۃ اللہ والثانی انہ لما کان المراد بالثانی هو المتاخر فینبغ ان یدکر المصطلح لفظ المتاخر والثالث انہ ینقض علی عمر فی جاء فی زید وعمر وبکر فانه تابع مع **قوله** انھما المعرف الخ معناه بالفارسیۃ مبارک خوشتر از ان نعمت است کر صرف نذرہ باشد در ان نعمت رہا یعنی سوال بے غرض حاصل نذرہ باشد تحقیق ے شناسد صاحب فضل را از مردم صاحب فضل ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالیٰ وعف عنہ

انہیں بتا کر یا متوسط اجاب بقولہ متی لوحظ مع سابقہ حاصل الیٰ فہر الاولان المراد بالمتاخر
 المتاخر فی الرتبة لا فی اللفظ ورحمۃ اللہ وایں کان مقدّم فی اللفظ لکن فی الرتبة متاخر و حاصل
 الیٰ فہر الثاني ان التابع اذا لوحظ مع سابقہ اری مع متبوعہ کان فی الرتبة الثانية فخر صا ملائم ہما
 ذکر لفظ ثان حاصل الیٰ فہر الثالث ان العجز اذا لوحظ مع المتبوع صار ثانیاً وکذا بکرو غیر ہما فخر
 لا یرد قولہ متلبس فیہ اشارۃ الیٰ ان الجار والمجرور فی قولہ باعراب ظرف مستقر مع المتعلق
 صفة لقولہ ثان لا ظرف لغو متعلق بقولہ ثان اذ لو کان كذلك صار معناه کل ثان ثانویہ باعراب
 سابقہ منکابید کمالا یخفی قولہ ابحسن اعراب سابقہ جواب سوال وهو انہ لا یصدق
 تعریفہ علی فرد من افراد لانہ لا فرد من افراد ہما عرب باعراب سابقہ الایلم فیہ قیام العرض لو ا
 بالشخص بالملحین المتخلفین لان اعراب سابقہ عرض احد فکیف یقام ہما اجاب بقولہ اے
 بحسن الخ لا بعینہ قولہ بحیث یكون الخ جواب سوال ہوا ان ہذا ینقض علی نحو ابوک فی قولہ
 جاء فی زید ابوک فان ابوک تابع مع انہ لیس بحسن اعراب سابقہ لان اعراب التابع جزو اعراب
 للمتبع حرکتہ فاجاب بقولہ بحیث الخ حاصل ان المراد بالبحسن ان یکون رفعا ونصباً او جر اسواء
 کان بالحركة والجر قولہ ناش الخ اشارۃ الیٰ ان الجار والمجرور متعلق بناش صفة لقولہ باعراب
 سابقہ ظرف مستقر لا یفوق قولہ شخصیۃ الخ جواب سوال ہوا انہ ینقض علی الخبر فانہ ثان باعراب
 سابقہ من جہۃ واحد لان العامل فیہ هو عامل المبتدأ اعنی بہ الابتداء مع انہ لیس بتابع اجاب
 بقولہ شخصیۃ الخ حاصل ان العامل فی المبتدأ والخبر لیس بشخصیۃ لان اعراب المبتدأ حاصل
 من الابتداء باعتبار انہ مسند الیہ اعراب الخبر حصل باعتبار انہ مسند بہ وکذا الحال فی ثانی
 مفعولی ظننت واعطیت کما سید کرہ الشارح انفاج لا یرد قولہ اذ لوحظ الخ اذ انما
 صفة لزید والا فہو فی المرتبة الثانية لا حاجۃ الیٰ اعتبار الملاحظۃ مع اعراب السابق قولہ
 اعنی التجزئ الخ الا انہ عربی التجزئ اذ فی موضع المبتدأ والخبر یدتک بالمعول لا بالعامل اذ العامل
 فیہما معنوی قولہ للاسناد جواب سوال وهو انہ لما کان التجزئ عن العوامل اللفظیۃ عاملاً فی
 المبتدأ والخبر فینبغی ان یصیر الاسماء للعدۃ کزید وعمرو بکرو غیر ہما عربیاً ایضاً لان التجزئ
 عن العوامل موجود فیہا اجاب بقولہ للاسناد حاصلہ ان المراد بالتجزئ الذی یکون
 للاسناد بان یکون احد ہما مسند والاخر مسند الیہ فی الاسماء للعدۃ لم یوجد الاسناد
 قولہ مظنونان فی الخ والمظنون فیہ فی نحو ظننت زیداً فاضلاً ہو زید والمظنون هو الفاضل
 قولہ واعلم الخ جواب سوال ہوا انہ ینقض علی الرجال فی نحو جاء فی هؤلاء الرجال علی العاقل فی
 نحو یزید العاقل وعلی الظریف فی نحو لا رجل یفیا وعلی موی فی نحو جاء فی موسی العاقل فان
 کل من ہذا التوابع توابع مع انہا لیس بعرب باعراب السابق لان سابقہا مبني او معرب باعراب
 تقدیرے کما ترے اجاب بقولہ واعلم الخ حاصلہ ان الاعراب المعبرۃ عم من ان یکون

عربی فی قولہ زید ابوک

حقیقۃً او حکماً او محلاً فلا یقض بجاء فی هؤلاء الرجال ان اعراب هؤلاء محلی ولا ینقض بنحو یا زید
 العاقل ولا رجل طریقاً لان ضمتہ یا زید وفتحة لا رجل اعرابان حکماً من حیث انہما شیبہان الاعراب
 فی العروض والاطراد ولا ینقض بجاء فی موسی العاقل لان اعراب موسی تقدیر قولہ حقیقۃً
 او حکماً متعلقان بقولہ لفظیاً **قولہ** ثم ان لفظہ الخ اعتراض حاصلہ ان کلمۃ کل لا حاطۃ الافراد
 فینہد ینکر التعریف بالافراد لا بالجنس وایضاً ان اراد المحدث وبلفظ الجمع غیر صحیح لانہ یلزم
 التعریف للافراد ثم قولہ فالمحدث جواب عنہما **قولہ** لکن الخ جواب سوال ہوانہ لما کان الامر
 كذلك فلا حاجۃ الی اراد کلمۃ کل فی التعریف حاصل الجواب ان ادخالہا لاطراد التعریف **قولہ**
 والظاهر الخ جواب سوال ہوانہ علی ہذا التقدير یكون التعریف مانعاً ولكنه لا یكون جامعاً
 فاجاب بما تری **قولہ** فیہا ای فی افراد المحدث **قولہ** غیرہا یعنی ان المحدث منحصراً فی تلك
 الخمسة لا المصطلح یزد التابع الآخر **قولہ** ای یدل بہیئۃ ترکیبۃ الخ جواب سوالین الاول انہ
 ینقض بہذا فی جہا فی زید ہذا فان ہذا صفتہ زید مع انہ لا یدل علی معنی فی متبوعہ لان معنی
 ہوا الاشارة وہی غیر موجودۃ فی زید السابق والثانی ان بین قولہ مطلقاً و بین قولہ مخصوصاً
 تنافی لانہ یفہم من الاول ان النعت عبادة عما یدل علی معنی فی متبوعہ فی جمیع المواد
 ویفہم من الثاني ان النعت عبادة عما یدل علی معنی فی متبوعہ فی بعض المواد ای فی بعض
 الاستعمالات اجاب عنہما بقولہ ایدل الخ حاصل الی فہم الاول ان النعت عبادة عما یدل
 بہیئۃ التركيب مع متبوعہ علی معنی فی متبوعہ وکلمۃ ہذا فی ذلک المثال بعد ترکیبہا مع زید
 تدل علی کونہ مشار الیہ حاصل الی فہم الثاني ان معنی قولہ مطلقاً ان النعت یدل بہیئۃ ترکیبۃ
 مع متبوعہ علی معنی فی متبوعہ فی جمیع المواد واما نحو خصوصاً فی بعض الاستعمالات فمن ہذا
 القبیل واما فی بعض اخر فلم یوجد ترکیب النعت مع متبوعہ فخر لا یرد **قولہ** علی حصول معنی
 جواب سوال ہوانہ ینقض علی النعت التي كانت قالب القضية الکاذبة بنحو جہا فی زید ان
 المضروب لکل شخص ذی لا یتصور فی زید اجاب بقولہ علی حصول معنی حاصلہ ان المواد بال دلالة
 ہوا دلالة علی حصول المعنی فی المتبوعہ ومضربہ زید لکل شخص لم یتصور فی الواقع **قولہ** ادلالہ
 مطلقة جواب سوال ہوانہ قولہ مطلقاً مفعول مطلق لقولہ یدل و ہذا غیر جائز لان معنی قولہ
 یدل مشتمل علی الدلالة لا علی المطلق اجاب بقولہ دلالة حاصلہ انہ مفعول مطلق للفعل المذکور
 مجازاً باعتبار الموصوف المحدث وف **قولہ** احتراز متعلق بقولہ مطلقاً وقولہ یدل **قولہ**
 لدلالة الخ الجواز المجزئ متعلق بالورد وای لا یرد بالتاکید لانہ یدل علی الشمول الذ ثبت فی
 القوم **قولہ** فی ای مادۃ كانت لان القائم اذا ذکر مقام العالم فی نحو جہا فی زید ان القائم یدل علی ^{الصفتہ}
 ای **قولہ** غالباً جواب سوال ہوانہ الاصل فی العبادة الايجاز والاختصار فینبغي للمصنف ان یقول
 فان المضروب صفة زید مع انہ لا یدل علی معنی فی متبوعہ لان معنی مضربہ زید لکل شخص

او التوضیح او التثا أو الذم أو التأكيد بذكر قوله قد يكون لمجرد التثاء اجاب بقوله غالباً اصله ان التخصيص التوضيح غالب في افادة النعت واما غيرها فقليل في الافادة فلذا ذكر المصنف كونه قد يكون دلالة على تقليل غيرها **قوله** في النكرة جواب سواله هو انه ينقض على العالم في نحو زيد العالم فانه نعت مع انه لا يفيد تخصيص زيد اجاب بقوله في النكرة وهكذا في قوله في المعرفة جواباً وسوالاً **قوله** من غير قصد الخ جواب سواله هو انه لا نسلم ان الرحمن الرحيم في نحو بسم الله الرحمن الرحيم لمجرد التثاء بل افادة التوضيح لان العالم اذا اوصف الله تعالى للجاهل برحمانية تعالى وبعيمته فيجئ فيفيد ان التوضيح اجاب بقوله من غير قصد حاصله نعم لكن كلامنا في اذ المر يقصد بهما التوضيح التخصيص ان يوت بهما **قوله** ولما كان الخ اشادة الى ان قولاً الباتن ولا فصل الخ رد على جهل الحاجة حيث قالوا ان الاشتقاق شرط في النعت ووجه الخ ان تعريفها كما يصدر على افرادها اذا كانت مشتقة كذلك يصدر على افرادها اذا كان غير مشتقة **قوله** لا فرق بينهما انما افسر الفصل بالقر اشادة الى ان للفصل معنى اخر غير مراد ههنا وهو انه عبارة عن كل يحمل على الشئ في جوابي شئ هو ذاته **قوله** في صحة وقوع جواب سواله هو انه لا نسلم انه لا فرق بينهما لان النعت اذا كانت مشتقة لابد فيه من عائد المنعوت ولا عائد في غير المشتقة اجاب باترى حاصله ان كلامنا في صحة الوقوع نقلاً في الضمير وعد ولا في الدلالة وعد مها **قوله** لغرض المعنى الخ الام للاجل لا للصلة ولفظ الغرض مقحم اذ انك و ايراد التنبيه على ان الام فيه للاجل لا للصلة والا لكان الموضوع له هو غرض المعنى هو باطلاً غاية **قوله** تميمي ذي مال صفة للرجل **قوله** اي كامل الخ لان لفظاً اذا وقع صفة المضاف اليه يكون بمعنى الكامل في الرجلية **قوله** لا يدل على هذا المعنى بل على الاستفهام **قوله** على ذات مبهمة فلذا صاد الرجلين ههنا فان قيل ان المطابقة شرط بين النعت المنعوت في الابهام التعيين ههنا لم يوجد كما ترى **قوله** فان هذا يدل على الذات للمبهمة بالنسبة الى السامع الذي غير المخاطب اما بالنسبة الى المتكلم السامع المخاطب فيدل على الذات المعينة **قوله** اي بزيد المشار اليه جواب سواله هو ان انصاف زيد بهذا غير جائز لان زيد يدل على الذات المعينة وهذا يدل على الذات المبهمة وعمومية الذات المبهمة ليست بمنزلة معنى حاصل في الذات المعينة اجاب بقوله اي بزيد المشار اليه حاصله ان المراد بهذا هو زيد المشار اليه هو متعين فيجئ لا يرد **قوله** لا المعرفة فيه اشادة الى ان قيد النكرة في المتن احتراز **قوله** التي هي في حكم النكرة جواب سواله هو ان انصاف النكرة بالجملة المخبرية غير جائز لان المطابقة بين النعت والمنعوت شرط في التعريف والتذكير وههنا لم يوجد لان الجملة ليست بنكرة ولا معرفة لانهما من صفات الاسم المفرد والجملة مركبة اجاب بقوله التي هي حاصله نعم لكن الجملة في حكم النكرة لان النكرة كما تدل على المفرد الميم كذلك الجملة تدل على المضمون الميم لان مضمون **قوله** ضرب زيد هو ضرب زيد وذلك مبهم من حيث

وہو انہ یقض علی صیو فی نحو امراة صیو فانہ صفة لمرءة مع ان المطابقة بينهما فی التذکیر التانیث غیر
 موجود فاجاب بما تری **قوله** یوجد منها الخ جواب سوال مثلاً ما مرنا **قوله** لشہر بربای فی العلم
قوله مثلاً یقعد غلامہ امرأت برجل یقعد غلامہ **قوله** لم یکف الخ جواب سوال وہو انہ لما کان
 المقصود الاصلی فی هذا المقام بیان نسبت الوصفین الی الموصوف بالبتیة وعدہا فینبغ للمصنوع ان
 ینکر فی الخمسة الباقية عند التبعیة وقال فی البواقی لا یتبع بدن ذکر قوله کالفعلا جاب بما تری حاصلہ
 ان تذکر عند مہا لا یعلم حالہ من الافراد وغیرہ وللتذکیر التانیث وغیرہا وبذکر قوله کالفعلا یعلم
 حالہ فینبذ لا یرد **قوله** مؤنث غیر حقیقۃ الخ لان الجمع مؤنث بالجماعۃ وليس بمقابلۃ لجماعۃ مؤنث
 فی حیوانات **قوله** من غیر حسن جواب سوال وہو ان قوله قعود غلامہ مقابلہ للحسن الضعف
 ومقابلۃ بہما غیر جائز لانہما یوجد الجواز فی هذا کذا یوجد فی الاولین ایضاً جاب
 بقوله من غیر حسن ولا ضعف **قوله** جمعاً ایضاً الخ لان الاول جمع التکثیر التانیث جمع السالم **قوله**
 ومناسبة تفسیر لقوله موازنة **قوله** الا ان ینخرجہ عن کونہ فاعلا لانہ اذا خرج من الاسمۃ بان
 لا یصیر ضمیراً بل یصیر حرفاً یکون فی الاول الامر والاعلی تشبہ الفاعل وجمعیۃ **قوله** ویجعل
 الفعل خبراً مقدماً علی المبتدأ فعلہ هذا یلزم الالتباس بین المبتدأ والخبر و بین الفاعل والفعل كما
 تری وذلك ممنوع كما ذکر تری فی بحث المبتدأ والخبر بقوله او کان الخبر فعلاً لہ الخ **قوله** حملاً الخ
 جواب سوال وہو ان التقرب غیر تام لان المدعی ان مطلق الضمیر لا توصف سواء کان متکلماً
 او مخاطباً او غائباً والدلیل الموضح انما یجری فی ضمیر المتکلم المخاطب لا الغائب فاجاب بقوله وحمل
 الخ **قوله** وعلی الوصف الموضح الخ جواب سوال وہو انہ لما کان الضمائر لا تحتاج الی الایضاح با
 لصفة لکونہا واضحتہ فی نفسہا فینبغ ان یوصف الضمیر بالوصف المادہ والذم وغیرہا جاب
 بما تری **قوله** وکانہ لم یقع الخ جواب عما ورد علی الشاذ الرضی حاصل الاعتراض علیہن الشاذ
 الرضی قد اعتدرا عن عدل ذکر قوله ولا یوصف بہ لمتن اکفاء بقوله والموضوع اخص او مساو
 هذا الاعتدال غیر صحیح لان هذا القول مذکور فی المتن حاصل الجواب ان هذا القول غیر مذکور
 فی بعض نسخ الکافی والشاذ الرضی قد نظر الی تلك النسخة **قوله** الموضوع المعرف الخ جواب
 سوال وہو انہ یقض علی قوله حیوان ناطق فان قوله حیوان موضوع للناطق مع انہ اعم منه من حیث
 الصلہ جاب بقوله لای الموضوع المعرف وهناك نکتہ **قوله** اشکالاً اختصاصاً اہ جواب سوال وہو انہ یقض
 علی قوله حیوان الناطق فان حیوان ہما معرفۃ مع انہ اعم منه من حیث الصلہ لا اخص کما تری
 اجاب بقوله لشد حاصلہ انہ... لیس المراد بالاختصاص من حیث الصلہ بل المراد اشکالاً اختصاصاً بالتعریف و
 المعلومۃ من الصفة لیکو تعریف الموضوع اذ ید من تعریف الصفة ومعلومۃ کما فی قوله زید بن الفاضل
 فان تعریف زید شد من تعریف الفاضل لان تعریف زید بالعلمیۃ تعریف الفاضل باللام اما مال الذکور فمقبول
 لہ یعنی لو قال فی البواقی لا یتبع بدن ذکر قوله کالفعلا ۱۲ م عہ اے قوله کیون الناطق ۱۲ مفتی عبدالرحیم

المساوی لان تعریف کل منهما باللام **قوله** لانه الخ دليل القول اخص **قوله** اعرفها المضمرات الخ اما كون المتكلم المخاطب اعرف فظاهر واما الغائب فلان احتياجا جمل الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد على شئ اريد تعيينه **قوله** ثم الاعلام لان مدلول العلمات معينة مشخصة مخصوصة عند الوضع والاستعمال جميعا بخلاف اسماء الاشارة فان مدلولها عند الوضع غير معين انما يكون تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه بالاشارة الحسية **قوله** ثم اسماء الاشارات لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب العين معاومد لولا المعرف باللام يعرف بالقلب فقط **قوله** مساواة فلان لك لم يكن كثر في الموصوت **قوله** فانه ايضا الخ جواب سواله هو انه ينبغي ان لا يجوز اتصاف ذالام بالموصول لانه ليس بمثل له اجاب بما ترمي حاصله ان المراد بالمثل المثل في التعريف لا الصفة **قوله** على الخلاف الخ فعل قول من قال بالمساوات يصير الموصو مساويا للصفة **قوله** عند صاحب هذا المذهب اعند من قال على كون الموصو مساويا واخص اما عند بعض النحويين لا يشترط ذلك بل اذا كان الصفة اخص من الموصو فجاءت عندهم سواء كانت تلك الصفة معرفة باللام او غيره **قوله** وانما التزم الخ جواب سواله هو انه لما كان الموصو مساويا واخص فينبغي ان يجوز اتصاف اسماء الاشارة ببناء على الاول بالمضالي ذى اللام والموصول ببناء على الثاني اجاب بما ترمي **قوله** اي باب اسم الاشارة جواب سواله مراد من غير مرة **قوله** بحسب اصل الوضع الخ فان قيل هذا يناقض بما سبق في بحث التميز لانك قلت هناك ان في اسماء الاشارة لا ابهام بحسب اصل الوضع قلنا انما ذكرنا هناك باعتبار الوضع الحقيقي واما هنا فباعتبار الوضع الحكمي يعني ان الابهام في اسماء الاشارة وان لم يوجد بحسب اصل الوضع لكنه موجود باعتبار تعدد المستعمل فيه او باعتبار تعدد الموضوع له فخر لا تناقض **قوله** اي الكريم يعني ان قوله الذي كرم بمعنى الكرم **قوله** يعني المعطوف الخ جواب عن اسولة ثلثة الاولى ان عد العطف من التوابع غير جائز لانها جمع تابع والتابع صفة الاسماء والعطف امر معنوي لانه عبادة عن امالة الشئ الى الاخر والثاني ان قوله العطف مبتدأ وقوله تابع خبره والاصل في الخبر ان يكون محمولا على المبتدأ وحر هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لانه يلزم اجمال الذات مع الصفة على صفة الصفة والثالث ان هذا التعريف ليس بجامع لافراده حيث لا يصدق على عمر في نحو جاءني زيد عمر فانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه مع انه ليس بعطف لانه امر معنوي وهو الامالة والعمر محال لامالة فاجاب عنها بقوله يعني المعطوف حاصله ان العطف مصدق مبني للفعول فاندفاع السؤالين الاولين ظاهر واما اندفاع الثالث فبان العمر مثلا معطوف بمعنى الممال **قوله** بالخ جواب سواله هو انه ينقض على عمر في نحو اقيم بالله ابو حفص عمر فانه معطوف على ابو حفص مع انه ليس بمقصود بل هو بيان له اجاب بقوله بالحرف وهناك ليس به حاصله ان التعريف ليس لمطلق العطف بل العطف بالحرف **قوله** آقف انما فسر بالمقصود بقصد لان قوله بالنسبة متعلق بالمقصد الاصل انما الجاء والمجرور

عنه ليس بموصوف بالحرف الخ اعند من اراد بهذا الكلام الخ

بحسب العطف بالحرف

اذا كان متعلقا بالمشتق فهو في الحقيقة متعلق بما خذ الاشتقاق **قوله** نسبة إلى شيء جواب سوال وهو ان المتبادر من النسبة نسبة شيء احواليه **قوله** ينقص على قائم في تخويز علم وقائم الوه فانه معطوف على علم مع ان نسبة شيء احواليه غير موجود بل ينسب الى الالب اجاب بما ترى حاصل ان المراد بالنسبة هي مطلقا **قوله** الواقعة في الكلام في اشارة الى ان اللام للمعد **قوله** فقوله مقصود الخ بيان للجنس الفصل في التعريف **قوله** قيل الخ اعتراض حاصل ان بقيد المتبوع خرج المعطوف بالاهو الستة فان المعطوفات بها ليست بمقصودة مع متبوعها بل احد هاهما مع ان ايضا معطوف **قوله** كالفرع على المتبوع اى كالغت على المنعوت **قوله** من غير استقلال الخ جواب سوال وهو ان المعطوف ايضا كالفرع على المتبوع لان المعطوف لا يوجد بثن المعطوف عليه فيكون كالفرع على المتبوع اى كالغت على المنعوت **قوله** من غير استقلال الخ جواب سوال وهو ان المعطوف ايضا كالفرع على المتبوع لان المعطوف لا يوجد بثن المعطوف عليه فيكون كالفرع على المتبوع فاجاب بما ترى **قوله** به بالتابع **قوله** ولما تم اه جواب سوال وهو ان الاصل لا يجاز والاختصار اى لما تم الحمد بما ذكر في الحاجة الى قوله يتوسط الخ اجاب بقوله اد فر لزياة التوضيح بقوله يتوسط بينه الخ **قوله** ولم يكن الخ جواب سوال وهو ان الاصل في العبارة الايجاز والاختصار فينبغي للمصنف ان يقول في التعريف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة اجاب بقوله ولم يكن الخ **قوله** الدبير في الكاتب **قوله** فالصفة الخ جواب سوال وهو ان الصفة لا اختل عليها حرف العطف من قبيل المعطوف فحينئذ لا خلاف في دخولها في حد المعطوف اجاب بقوله جهتان الخ ف باعتبار جهة الاولى ليس بمعطوف لثلاثة اعطية الشيء على نفسه باعتبار الجهة الثالثة معطوف **قوله** لان توسط الخ جواب سوال وهو انه لما كان حرف العطف متوسطا بينهما ينبغي ان يجعل الشاعر معطوفا عليه لان توسط حرف العطف بين الشيئين لا يكون لان العطف الثالث على الاول اجاب بما ترى **قوله** وقيل قد جوز الخ في اشارة الى تاكيد ما قبلها من ان الحرف قد توسط بين الصفتين الخ **قوله** لتاكيد اللصوق اى الاتصال يعنى ان الصفة متصل بالموصوف وكلمة الواو لتاكيد الاتصال **قوله** لما بينهما اى بين المعطوف والمعطوف عليه من الغائر بالذات وكذا بين الصفة والموصوف تغاير من حيث المفهوم **قوله** وفيه نظار الخ اجيب بان علة جعل ذلك الصفة معطوفا باعتبار انها غير مقصودة بالنسبة كالموصوف بخلاف المعطوف فانه مقصود بالنسبة كالمعطوف عليه **قوله** او لا الخ جواب سوال وهو ان قوله واذا اعطف الخ شرط وقوله اكد الى اخره جزائه وشرطية الاول غير جائز لان الاصل في الشرط ان يكون مقدما على الجزاء وهما متاخر عن التاكيد بالانفصال اجاب بقوله او لا حاصله ان المراد بقوله اعطف العطف من حيث الادادة **قوله** فكتبوا فيها هم والغاؤون ثم الغاؤون معطوف على الضمير المرفوع في قوله فكتبوا اعني به الواو وقوله فيها الفصل وقوله للتاكيد **قوله** حرفا كان واسما جواب سوال وهو انه ينبغي ان يذكر

المضایض لانه كما وجب إعادة الخافض كذلك وجب إعادة المضایض كلفظ بين في نحو المال
 بيني وبين زيد اجاب بقوله حرفا كان الخ حاصل ان المراد بالخافض اعم منها **قوله** وليس للمجرور
 الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان يؤك بالمتفصل بان إعادة الخافض اجاب بما ترى **قوله** في
 الاستفادة الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان يستعير المرفوع المنفصل له اجاب بما ترى **قوله** مزية
 لان بينهما منافات فلا يصح الاستعانة معها **قوله** ولا يكتف الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان لا
 يجب إعادة الخافض في صوة الفصل فاجاب بما ترى **قوله** مررت بك مثالا لما كان الخافض
 حرفا وقوله المال بيني الخ مثالا لما كان الخافض اسما **قوله** فالمعطوف الخ جواب سوال
 هو ان قوله يزيد من قبيل المعطوف على كاف الخطاب في يلز ادخول الحرف على الحرف وايضا
 ان جعل قوله يزيد من قبيل المعطوف غير جائز لانه مركب والمعطوف لا يكون الا مفردا باعتبار
 ان قسم من الاسم فاجاب بقوله فالمعطوف هو المجرور **قوله** والعامل مكررا جواب سوال
 وهو ان العامل في المعطوف ليس الا العامل في المعطوف عليه فعلى هذا ذكر الباء الثاني مستدك
 اجاب بما ترى **قوله** وجره بالا في الخ جواب سوال وهو انه على هذا يلز ادخول العاطلين المستقلين
 على المعمول الواحد ذابطا اجاب بما ترى **قوله** فان قيل الخ حاصل الاعتراض ان البديل و
 التاكيد كلاهما من التوابع كالمعطوف فينبغي ان لا يقعان عن الضمير المرفوع والمجرور ومن
 سبق التاكيد بدان إعادة الخافض كالمعطوف **قوله** والغلط الخ جواب سوال هو ان البديل لا يكون
 الا كذا الشئ او بعضه متعلقه في صار ذكر قوله في الاغلب مستدك كما اجاب بما ترى **قوله** فيما
 يجوز له ويمتنع الخ جواب سوال وهو انه ينعض على نحو جاءني موسى زيد وجاءني هذا زيد و
 غيرها فان في هذا الامثلة ليس المعطوف مثلا المعطوف عليه في الاعراب والبناء والتعريف
 والتكثير والتثنية. الجعم اجاب بقوله فيما يجوز له ويمتنع الخ مثالا الجواز كزيد في نحو جاءني زيد عمر
 فان كونه مرفوعا بالنظر الى جاء في وكونه منصوبا بالنظر الى جاء في همتي والعمر من هذا القبيل
 ايضا **قوله** بشرط ان لا يكون الخ جواب سوال هو انه ينعض على الحاد في نحو يا زيد الحاد فان
 تجريد عن اللام غير موجود مع ان كون زيد مجردا عن اللام ليس الا بالنظر الى ما قبله هو الياء
 اجاب بما ترى حاصله ان مقتضى ذلك الاحوال في الحاد متف اعني به اجتماع الياء مع اللام **قوله**
 واما بخوب شاة وسخلتها الخ جواب سوال وهو انه ينعض على سخلتها في خوب شاة وسخلتها
 فان مقتضى الاحوال فيها ليس بمستف مع انها ليست في حكم المعطوف عليه فان حال شاة هو كونها
 نكرة ومقتضى ذلك الحال هو كونه مجردا رب موجود في سخلتها مع انها معرفة بالاضافة الى الضمير
 اجاب عنه بثلاثة جوابات احدها بقوله في تقدير التكثير حاصله ان الاضافة فيها ذهني
 ومدخولها في قوة التكثير الجواب الثاني بقوله او معمولا الخ والثالث بقوله على الشدة وقوله
 اي ربة تفسير لنكارة الضمير **قوله** وكذا المعطوف الخ جواب سوال هو انه ينعض على عمر

فی نحو یزید عمر فانہ مبني على الضم كزید مع ان الاعراب البناء من احوال انفس اجاب بان
قوله اي من اجل الخ فيه إشارة الى معلومية المشار اليه ثم **قوله** تركيب جواب سوال هوان
 دخول كلمة في على قوله يزید بقاء الخ غير جائز لانه حرف جاريد خل على الاسم ما بعد مركب ههنا
 لا اسم مفرد اجاب بقوله تركيب **قوله** في ذاهب الخ جواب سوال هوان الاصل ان يكون المشار اليه ثم
 علة لما بعد وههنا غير متصولة وجوب الرفع في العمل ليس باعتبار ذلك بل باعتبار امار الخ اجاب
 بقوله في ذاهب الرفع فيه ليس الا باعتبار ذلك **قوله** لما كان الخ إشارة الى ان قوله انما جازا الذي
 جواب عن سوال مقدم **قوله** الذي يطير صلة ثم الموصوف مع الصلة في محل الرفع مبتدأ وقوله الذي باب
 خبره قوله في غضب فعلم مضارع معلوم وزيد فاعله **قوله** فاء لها نسبة الخ فيه إشارة الى ان اضافنا
 الفاء الى السببية لادنى ملا يستدعي ان قوله لانها فاء السببية في اربع ترجحات الاول انها ليست
 للعطف بل معناها السببية فقط والثاني ان معناها السببية مع العطف والثالث ان معناها
 هو العطف لكن يفهم منها سببية الاول والثاني والرابع ان الضمير فيه مقدر **قوله** ويمكن وانما
 غير الاسلوب اشارة الى ضعف هذا التوجيه لان لفظ الطيران ليس بمفهوم منها السببية قال
 واذا عطف في هذه العبارة الفعل مسند الى مصدغه اعني بالعطف **قوله** اذا وقع جواب سوال
 وهوان اسناد قوله اذا عطف الى مصدغه غير جائز لعل الفائدة اجاب بقوله اي اذا وقع مثله
 ان الفعل اذا اسند الى مصدغه يكون بمعنى اوقع واوجب **قوله** بناء الخ جواب سوال هوان عطف
 الاسم في قوله في الدار زيد الخجرة عمر ليس بواقع على العالمين بل على معموليها فخرج كيف يصح جعل كلمة
 على في قوله اذا عطف على الخ صلة للعطف اجاب بقوله بناء حاصله ان كلمة على بنايتة والمضارع
 اعني بالوجود فضما للمعنى واذا عطف على معمولين بناء على وجود العالمين **قوله** قال البعض الخ جواب
 ثان **قوله** اكثر الشارحين الخ جواب ثالث **قوله** ما كل سوداء الخ تركيبه هكذا ما متباعدة بليس اسم
 وخبري طلب لكل اسم او ست ثمرة خبر او ست باز كل مضاعف سواء مضاعف الى او عاطف بيضا معطوف ست برسود او عامل
 او لفظ كل ست وشحمة معطوف ست برثرة وعامل او لفظ ما ست **قوله** اكل الامرء تحسبن امرء ونار
 توقد بالليل ناراً تحسبن فعل از افعال قلوب مفعول يطلبه بك لفظ كل ست دوام لفظ امرء ست باز كل مضاف
 امرء مضاعف الى او حرف عاطف نار معطوف ست برامرء وعامل جارا ولفظ كل ست ونار معطوف ست برامرء
 وعامل ناصبة او تحسبن **قوله** فهذا وان كان الخ جواب سوال وهوان بين قوله واذا عطف الخ
 وبين قوله لم يجز تناقض لان المفهوم من الاول هو اذا عطف على معموليهما والثاني صريح في
 عدم ما اجاب بقوله فهذا وان كان بحسب الظاهر حاصله ان المراد من الاول هو انما يجوز بحسب
 الصوة ومن الثاني عند بحسب الحقيقة فيحسب تناقض **قوله** ولا يتول جواب سوال هوان ان يمكن
 ان يكون الفراء اقصر الامثلة الواردة عليها على صوة السماع من العرب كما هو من ههنا الجوهو او يتول
 الامثلة الواردة عليها كما هو من ههنا سيؤفعله هذا يوافق الفراء امامه الجوهو او مع سيؤوالاوهو

انما هو الجوهو

ليس لنا كلام فاجاب بقوله لا يؤول الى الاصل كما في قوله لا يؤول الى الاصل

قوله علیہا ای علی القاعد **قوله** فی الدار ذید الخ فزید مبتدأ فی الدار خبر مقدم علیہ علی در دار لفظ فی ست وعامل در زید معنوی است وہم جنین حال در معطوف **قوله** یعنی الی صوة الخ جواب سوال وهو ان التخصیص طلب فاجاب بقوله یعنی الخ **قوله** بل یجملها الخ جواب سوال هو ان ذالک الریج العطف بحسب الحقیقة فلم ورد العرب ما کل سودا تمدة اه فاجاب بقوله بل یجملها الخ والمبدأ مجزئ والمضارع حد العامل اما کل سودا تمدة وکل بیضا شحمة وفي الدار ذید وفي الحجرة عمر **قوله** علی حذف المضاف اعنی به الصاحب فصاح قدیر صاحب الحجرة عمر **قوله** علی اعابہ اعلی اعراب نفسه عنی به الجوان كان الاصل فی الرفع لان کل شیء اذا وقع فی موقع الغیر فله حکم الغیر **قوله** بحر الاخرة مع ان المضاف اعنی به العرض محذوف **قوله** کما اذا جاء الخ جواب لما قبل ان الاخرة مقدر بالنصب ایض فی لا یطابق المثال بالمثل حاصل الجواب ان هذا للتألیف مبني علی قرأة من قرأ بالحجر **قوله** آحاله شأنه جواب سوال وهو ان الامر فی اللغة فرمودن کارے وفي الاصطلاح صیغۃ یرطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب هذا المعنی لا یتقیان ہنا اجاب بقوله ای حاله وشأنه **قوله** عند السامع جواب سوال وهو ان امر المتبوع مراد ہنا للبتکم قطعاً فحینئذ لا حاجة الی التاکید اجاب بقوله عند السامع **قوله** یعنی یجعل حال جواب سوال وهو ان قوله یقریر ماخوذ من التقریر والتقریر عبارة عما یتصو فی القلب یتظهر باللسان وهما الیسا بمتصوین للتاکید اجاب بما تری حاصل ان المراد من التقریر التثبت لا غیر فحینئذ لا یرد **قوله** فی النسبة اه فانقلک ان امر المتبوع لیس لا النسبة او الشمول فحینئذ یلزم ظوفیة الشئ لنفسه قلنا ان فی معنی من البیان **قوله** تکریر المنسوی الیہ لفظا الخ حق یدفع توہم السامع من انه یمکن انہ من بعض متعلقاتہ کالغلام وغیرہ **قوله** افادتها جواب سوال هو ان الصفة قد تفید التوضیح والتخصیص وهما من احوال المتبوع و شأنه اجاب بما تری **قوله** ای منسوب الخ فی اشارہ الی ان الیاء فی قوله لفظ ومعنوی للنسبة **قوله** کخصوا الخ اشارہ الی بیان وجہ التسمیة **قوله** من جواب سوال وهو ان قوله فاللفظ مبتدأ وقوله تکریر اللفظ اول خبره وحمل هذا الخبر علی المبتدأ غیر جائز لانہ من قبیل حمل الخاص علی العام لان اللفظ یتناول العامل اللفظ والاضافة اللفظیة ایضاً اجاب بقوله من **قوله** ای مکرر الخ جواب سوال هو ان التکریر صفة محضة واللفظ ذات وحمل الصفة علی الذات غیر جائز وایضاً ان التکریر صفة المتکلم التاکید صفة اللفظ فیلزم حمل المباش علی المباش وایضاً لا یطابق المثال بالمثل لان زید نحو جاء فی زید زید مکرراً لا تکریراً اجاب بقوله ای مکرراً حاصل ان التکریر مصدک مبني للفعول مؤلہ بہ **قوله** وحکمما الخ جواب سوال وهو ان مثل ضربت انت و ضربنا انا لیس من قسمی التاکید اللفظ والمعنوی مع انہ تأکید فاجاب بقوله حکماً حاصل انہ منک فی اللفظ لکن من غیر لفظ الاول للضرورة کما یعلم من قول الشاعر وهو انہ فی حکم تکریر اللفظ **قوله** التکریر مطلقا جواب سوال وهو ان الضمیر فی قوله ویجری راجع الی التاکید

الاصطلاحی فحیث یکن بین قولہ فی الالفاظ کلہا منافاة لان التاکید الاصطلاحی قسم من
 الاسم قولہ فی الالفاظ کلہا یتناول الالفاظ الخرف ایضاً اجاب بالجوابین الاول بقولہ ای التکریر
 مطلقاً والثانی بقولہ ولا یجد **قولہ** ویکن المقصود الخ جواب سوالہ ہوانہ لما کان الالفاظ
 مختصاً بالاسم فحیث لا حاجة الی ذکر کلمۃ الالفاظ اجاب بآثر **قولہ** التاکید فیہ اشادة
 الی ان المعنوی صفة الموضوع المحذوف **قولہ** فی حالا الافراد واما فی حالا ذکرہا بعد اجمع فمعنا
 معنی **قولہ** ویکن استنباط ای استخراج مناسبات الخ جواب سوالہ ہوانہ لما کان هذا الالفاظ
 منقولة عن المعنی الاصلی الی المعنی التاکید فحیث لا بد من المناسبات بینہما فاجاب بآثر **قولہ** با
 لتام الصادق ای بالن کر الصواب اما التام فلان العموم ہوتا م الافراد والاجزاء واما السیلان
 فلانہ یستلزام الانبساط والشمول العام منبسط وشامل اما الروح فلانہ تمام الشرب وقد عرفت
 ان العموم ہوتا تمام واما الطول فلانہ امتداد والعام امتداد وجودی ۱۲ **عبارۃ بقولہ**
 ای یقعان فسره بر اشادة الی ان لقولہ یعان معنی اخر غیر مراد ہنا اعنی بر العمولان معنی ۶
 العمولان فی اصطلاح الأصولیین ما یتنظم جمعاً من الافراد وهذا المعنی غیر مراد ہنا فلذلک
 فریقولہ ای یقعان **قولہ** افراد وتثنیۃ الخ جواب سوالہ وھوان اختلاف الصیغۃ
 لم یوجد فی نفسہ ونفسہا الخ کما ترے فکیف یصح قولہ باختلاف صیغتہما فاجاب بقولہ
 افراد وتثنیۃ حاصلہ ان المراد بالاختلاف ہو فی الافراد والتثنیۃ **قولہ** بایراد الخ وهذا
 اصل فی کل تثنیۃ مضافۃ الی ضمیر التثنیۃ لکراہتہ اجتماع التثنیۃ مع کمال اتصالہما لفظاً ومعنی
 فیقال بفساد نید عمر ولا یقال بفسادہا بل نفسہما ۱۳ عصام **قولہ** لما سمی النفس الخ جواب سوالہ
 وھوان تسمیۃ عینہ ونفسہ بالاولین وتسمیۃ کلاہما بالثانی غیر صحیح کما ہوا الظاہر فاجاب ۶
 بقولہ لما سمی الخ **قولہ** ولا حاجة الخ جواب سوالہ ہوانہ لا بد فی المتن من ذکر الایراد ایضاً کما
 اشار الیہ الشارح الھند لانہ جاز ان یؤکد ذوا افراد ایضاً فانہ یصح تاکید الانسان بہما وتقدير
 الجواب ان الکلی اذا اخذ افرادہ مجتمعة ای من حیث انها مجتمعة فیکون الافراد من ہذہ
 الجئیۃ کلا فکل واحد منہما اجزاء لہ فقولہ ذوا اجزاء یشتمل کلاہما ۱۲ **عبارۃ بقرینہ** **قولہ** ولم تصر
 اجزاء الخ تفسیر لقولہ مجتمعة **قولہ** ای اذا ارید الخ جواب سوالہ ہوان قولہ اذا اکد شرط
 وقولہ اکد الخ جزاء والاصل ان یکون الشرط مقدماً علی الجزاء فہنا متأخر لان التاکید بہما
 متأخر عن التاکید بہما اجاب بقولہ ای اذا ارید الخ حاصلہ ان المراد بقولہ اذا اکد الخ ارادة
 التاکید لا شک ان ارادة التاکید بہما مقلاً بآرادة التاکید بہ **قولہ** بالفاعل لا نہ لا یعلم ان النفس
 فاعل لا کر منی او تاکید لضمیرہ الراجع الی ذید **قولہ** لان کلا واجبعین الخ جواب سوالہ وھوان
 الالتباس فی نحو کلہم فی بعض الصور موجوب ایضاً کما فی قولہ العبد اُشترے کل فانہ لا یعلم حالہ نہ مفعول
 مال مسمی فاعلہ لقولہ اُشترے او تاکید لضمیرہ فینبغ ان یکون البعض الآخر قیاساً علیہ ایضاً

عہد الی کل واحد من جنس
بجاء البدل

اجاب بقولہ لان کلا حاصلہ ان توہما الی العامل قلیل کافی ذلک المثال واما بالعکس فکثیر الالبتا
انما یكون علی تقدیر قریب الیہ فلا یقاس الکثیر علی القلیل بخلاف النفس العین فانہما بالعکس **قوله**
یعنی تستعمل الخ جواب سوالہ وان اجمع تابع شئی اخر باعتبار انہ تاکید لہ فکیف یكون اکتہ واخوانہ
اتباع لہ اجاب بقولہ یعنی تستعمل الخ حاصلہ ان المراد بالاتباع الاستعمال یعنی ان ہذا الکلمات
تدکر بعد **قوله** ادل منها باعتبار ان ہذا الکلمات الثلث لا معنی لہا فی حال الافراد واما
فی حال الاجتماع فمعناہا معنایہا او باعتبار انہا منقولہ عن المعنی الاصلی الی التکید اعنی بہ
الجمعیۃ **قوله** ای تفصل النسبۃ الیہ جواب سوالہ وہوانہ لہا کان البدل مقصودا بما نسب الی
المتبوع فحینئذ صاد ذکرہ بعد ذکر ما نسب الی المتبوع لغوا فی نحو جاء فی ذید اخوہ او غیرہ اجاب
بقولہ ای تفصل الخ حاصلہ ان قولہ مقصود صفتہ للتابع لا باعتبار حالہ بل باعتبار متعلقہ
فصاد المعنی ای تفصل النسبۃ الیہ بنسبۃ ما نسب الی المتبوع والنسبۃ الی التابع غیر من کو فی لا یرد
قوله الا تكون الی قولہ ابتداء الخ جواب سوالہ وہوانہ ینقص علی المعطوف ببیل فانہ من قبیل
ما ذکرتمہ مع انہ لیس ببیل لا اجاب بقولہ ای لا تكون النسبۃ الی المتبوع مضمونۃ ابتداء والمعطوف
بیل مقصود بانسبۃ ابتداء وان عرضت ثانیاً **قوله** بل تكون الخ جواب سوالہ وہوانہ لہا کان الامر
کذلک فحی لا حاجۃ الی ذکر المتبوع فاجاب بقولہ بل تكون النسبۃ الیہ توطیۃ وتہمیداً للنسبۃ الی التابع
واما طریق التوطیۃ والتہمید فهو عبارة عن تکرار الاسناد او لا الی المتبوع وثانیاً الی التابع
فلذلک لہ رد کر البدل او لا **قوله** سواء کان الخ جواب سوالہ وہوان المتبادر من ما نسب الیہ هو
المستلزم لہ فحی ینتقص علی خالہ فی نحو ضربت ذیداً خالہ فانہ بل من ید مع ان الضرب لیس بمسند الی
ذید بل الی تاء الضمیر اجاب بقولہ سواء کان الخ **قوله** بل فعل فاعلہ عنہ واعنی بہ ای فکر وحدث الفاعل
وان کان غیر جائز لکن ہذا شاذ **قوله** فان النسبۃ الماخوذة فی المحل الخ جواب سوالہ وہوان البدل
عبارة عما یكون مقصوداً بعین ما نسب الی المتبوع وھذا لیس کذلک اجاب بما تری **قوله** یمکن
الخ جواب سوالہ وہوانہ علی ہذا یلزم اقویۃ النقیض للنقیض کما تری اجاب بقولہ یمکن ان یقصد
بنسبۃ الی شئی نفیاً نسبتہ الی شئی اخر اثباتاً لان کون الضدیۃ علاقۃ ذہنیۃ مہنا **قوله** ادبۃ الخ
جواب سوالہ وہوان البدل منقسم الی ثلاث اقسام الاول ادبۃ لا غیر فینجی ان یدکر ادوات الحصر وایض
ان قولہ ہو مبتدأ وکلو واحد ما بعد خبرہ وحمل ہذا الخبر علی المبتدأ غیر جائز لانہ من قبیل حمل
الخاص علی العام لان الضمیر اجمع الی البدل ومطلق البدل عام یمصدق علی کل واحد من الادبۃ اجاب
عنہما بقولہ ادبۃ حاصل الاول ظاہر واما الثانی فلان الخبر هو المجموع لا کل واحد منہما **قوله**
یعنی متمکنا الخ جواب سوالہ وہوان مدلول ذید فی نحو جاء فی ذید اخوہ ہو حیوان ناطق
مع ہذا الشخص مدلول الخ ہو ذات من لہ الاخوة فکیف یكون مدلولہ مدلول الاول والا جاب
بما تری **قوله** فی جوابہ اخی جواب الرضی **قوله** انہم انما **قوله** انہ المبدل منہ قال

لیس مقصود بالنسبة اصلاً بل المقصود الاصل هو البذل فحينئذ ثبت الفرق بينهما قوله مبالغه
 فی الاسناد تفسیر لقوله توطیة قوله وحی یكون التوضیح الخ جواب سوال وهو ان كونه بدلاً لا
 ینافی كونه عطف البیان ایضاً لانه موضع فحينئذ لا فرق بينهما اجاب بما ترى قوله ملا بست
 ای مناسبتة قوله بحيث الخ جواب سوال وهو انه ینقض علی نحو ضربت زیلاً حماراً وایضاً ینقض
 علی ضربت زیلاً غلامه فان المالكیة والمملوكیة بین زیلاً حماراً ایضاً بین زیلاً غلام موجود مع انه لیس
 سبب الاشتمال اجاب بما تری قوله ا تكون تلك الملاستة الخ جواب سوال وهو انه ینقض علی
 فلكه فی نحو نظرت الی القمر فلكه فان بدلاً الاشتمال مع انه لیس بغيرها ای بغير الكلیة والجزئیة
 كما تری اجاب بما تری قوله ويمكن یغنی فی هذا المثال وان كان مناقشة لكن يمكن رد المثال
 الآخر الذی یكون خالیاً عن المناقشة قوله وانما لم یجعل البذل الخ جواب سوال وهو انه
 لم یجعل هذا القسم قسماً خامساً ولم یسم ببذل الكلمن البعض اجاب بقوله انما لم یجعل
 الخ حاصله اننا لانسلم ولا ان بذل الكلمن البعض موجباً لمجرد فرض ان نسلم انه واقع كما فی هذا
 المثالین فقول المصنف فی بیان الكلیات والاكثریات هذان المثالان لیساً منهما قوله فان هذا
 الامثلة جواب سوال وهو اننا لانسلم انه غیر واقع فی كلامهم لان نحو نظرت الی القمر فلكه مسموع
 من العرب اجاب بقوله فان هذا الامثلة مصنوعة حاصله انها لیست بمسموعة منهم بل هی مصنوعة
 من عند نفسه قوله ویكونان معرفتین بیان قاعدة اخرى فی البی قوله مبدلة فیراشاد
 الی ان قوله من معرفة ظرف مستقر مع المتعلق صفة لقوله نكرة قوله واجب الخ جواب
 سوال وهو ان قوله اذا كان الخ شرط وقوله فالنعت جزاء وجزائیة غیر جائز لانه مفرد الاصل فی ان
 یكون مركبة اجاب بقوله اجاب الخ حاصله ان قوله فالنعت مبتدأ وخبره عن ذی واغنی به اجب قوله
 من كل وجه لدفع ما قبل ان نقصانه بعلة لنت موجود ایضاً باعتبار ان ههنا نكرة مخصصة
 اجاب بقوله من كل وجه قوله كالجواب ایصیر جریرة عن نقصان النكرة قوله مع كون مدلیهما
 واحداً جواب سوال وهو ان تلك العلة موجودة فی بدلاً البعض الاشتمال والغلط ایضاً فینبغی
 ان لا یجوز ابدالاً لتلك الثلاثة ایضاً اجاب بقوله مع كون الخ حاصله ان تلك العلة جزء الی لیل
 وتامة بقوله وكون مدلولیها واحداً قوله ولا یلزم عن ذلك الخ جواب سوال وهو انه ینقض
 علی عمر فی نحو جاء فی سیبویه عمر فانه عطف بیان مع انه لیس بموضع متبوعه لان سیبویه اوضح
 واشهر منه اجاب بقوله ولا یلزم الخ قال اقسام بالله الخ اقسام فعل ما ضی معلوم باجادة الله مجرور
 تعلقی یكسر با قسم ابو حفص فاعل ست باز ابو مصنف حفص رضا ای ست عمر عطف بیان والحفص با
 الضاد المعجمة اسم الاسد یعنی ابو الاسد فی الشجاعة والسهممة والغیرة وبالضاد المهملة اسم بنت
 عمر قوله وبر یعنی رضى بریث قوله عجفاء یعنی لا غرقوله نقباء یعنی سؤءاً قوله البطحاء
 الوادی قوله جعل یقولای شرع ذلك الاعراب الشعر قوله ما مسها الخ ماناقية اما اصالی الناقه

بحسب خط المصنف

مبنى الأصل ليس بموقوف عليه بل موقوف على ماهية المبنى المطلق وماهية على ثلاثة أقسام أحدها
 كون آخر الكلمة على وجه مخصوص لا يتغير بتغير ما والثاني ما لا يتغير آخره بدخول العوامل والثالث
 ما يكون حركة وسكونه لا بالعوامل مثلاً الحركة نحو ضرب ومثلاً السكون نحو من إلى قوله
 اسم جواب سؤال هو ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فضمير الفصل بينهما لازم لئلا يلتبس الخبر
 بالصفة وههنا كذلك اما كون المبتدأ معرفة فظاهر اما كون الخبر معرفة فلكون ما موصولة اجاب
 بقوله اسم الى آخره يعنى ان كلمة ما موصولة لا موصولة او تحوير السؤال هكذا ان هذا المحل ليس
 بما نه لان دخل فيه المضارع لانه ايضاً مناسب لمبنى الأصل هو الماضى لا اشتقاق منه لانه عباد عن تناسل
 بين اللفظين في اللفظ والمعنى فاجاب بما تره قوله مبنى الأصل ما قيل ان المبنى الأصل اخص من
 المبنى والتعريف بالأخص غير جائز عند لقوم قد فوع لان مفهوم مبنى الأصل هو الماضى الامر و
 الحرف فيه شارة الى الرد على بعض النحاة حيث قالوا ان الجملة ايضاً مبنية فم الشارح عليهم بقوله هو
 الحرف الخ ووجه الرد ما مر في بحث العرب فلا تغفل عنها فاحاصل ان المبنى هو الذى تناسب الماضى الامر
 بغير اللام والحرف او مجموع على مذهب المتقدمين فانهم جوزوا تعريف الشئ بالاعتم على اخص قوله
 وهو الحرف الخ فهذا اتفاقى واما الجملة من حيث هي جملة مع قطع النظر عن الاجزاء ففيها اختلاف
 فعند البعض هي مبنى الأصل ايضاً لان المراد بالمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع
 فاعلا ولا مفعولاً ولا مضافاً الى الجملة بنفسها كذلك عند البعض ليست بمبنى الأصل لان العرب
 والمبنى صفتان للاسم الاسم مفرد باعتبار انه قسم من الكلمة والجملة مركبة وايضاً انها تكسب
 اعراباً من العرب لقيامها مقام المفرد فخرجت عن كونها مبنى الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو
 مبنى الاصل كالحرف مثلاً لا يكون بـ اعراباً باللفظ ولا تقديراً ولا محلاً فخرجت عن كونها مبنى
 الاصل ولم تخرج عن شبهها بالمبنى الاصل بل هي مبنية قوية بالنسبة اليها من المبنية اقلقاً لها
 مناسبة بالاضافة اليها وجوب البناء كما اذا اضيف الاسم الى اذ وحيث المضافان
 الى الجملة وجوازا البناء كالיום والليلة والوقت ذوا كحيتين قوله والمراد بالمشاهدة المنفية
 الخ جواب سؤلين الاول ان العرب مقابل للمبنى في العرب قال لم يشبه وههنا قال ما مناسب
 مع ان في احد المتقابلين اذ اعتبر القيد وجوداً ففي الاخر يعتبر عددها كحصول التقابل
 بوجه اكمل والثاني ان المقابلة بينهما غير جائز لان الاصل في المتقابلين ان لا يجتمعان ابداً
 وههنا ليس كذلك نحو اين زيد فاجاب بقوله المراد بالمشاهدة الخ قوله ولقد فصلت
 المفصل الخ جواب سؤال هو ان المراد بقوله ما مناسب الخ لا يخلو اما ان يكون المراد المناسبة
 المطلقة او القوى او المؤثر في البناء فعلى الاول يلزم ان يجعل كل فرد من افراد العرب من
 قبيل المبنى لان كل واحد من افراد مشابه بالمبنى في كونها كلمة ولفظاً وصورةً وعليةً والثاني
 يلزم الجملة في التعريف لان القوة من الامور الاضافية لا يعلم حالها وعلى الثالث

یلا الذل لان جهالة ليس الا باعتبار جهالة المبنى جهالة المبنى باعتبار جهالة البناء فصار ذكره
 ذكر البناء وتعريفه ليس في الحقيقة لا تعريف البناء فصار البناء ما خذ في تعريف البناء اجاب
 بقوله لقد فصل الخ حاصله ان ما ذكرت ليس مراد ههنا بل المراد هو ما ذكر صاحب المفصل
 حاصله الجواب ان المراد بالمناسبة ههنا شئ اخر هي المناسبة المتصورة المفصلة عند صاحب المفصل
 قيل ان ارادة المناسبة المتصورة بالتفصيل المذكور من لفظ تناسب غاية الخفاء اللهم الا ان يقال
 المناسبة الواقعة في هذا المقام يراد بها تلك المناسبة فخرج فهم فلا خفاء فيها **عبارته قوله**
 اما بتضمن الاسم معنى مبنى الاصل كالمهنة ومثالا الاسم كمن فان كل واحد منها يقتضيه صك الكلا
 كذا في لينة **قوله** او شبهه عطف على تضمن كذا في عبد الرحمن وكذا قوله او وقوعه ما بعد
 ايضا **قوله** كالمهمات والمراد بها الموصولات واسماء الاشارات فانها يشبهان بالحرف في الاحتياج
 لان الموصولات يحتاج في التعيين الى الصلة واسماء الاشارات يحتاج في التعيين الى الاشارة
 الحسية او الى ذكر الصفة نحو هذا الرجل فانه صفة هذا والحرف يحتاج الى ذكر المتعلق في الدلالة
 على المعنى **قوله** كجاء فانه مشابه بئذ في الون **قوله** وازافته اليه الخ والضمير اليه راجع الى ما
 لا الى مبنى الاصل لان اذ في يومئذ ليس بمبنى الاصل بل هو اسم مشابه باعتبار انه مضاف الى الجملة اعني
 بها كان كذا والمثني الى الجملة ليس في الحقيقة مضاف اليها بل الى مضمونها ومضمونها غير مذكور
 فخرج شبه بالحرف او باعتبار ان الجملة بمن الاصل عند البعض كيوئذ فلفظ اليوم مبنى باعتبار انه مضاف
 الى مبنى الاصل بواسطة اذ والمراد من الاضافة اعم بان تكون بواسطة وبغير واسطة فيكون الضمير
 فاليه بذلك التقيد راجعا الى مبنى الاصل **قوله** مع غيره الخ جواب سواله وان ينقض على
 زيد في نحو جاءني زيد فانه غير مركب باعتبار ان جزءه لا يدل على جزء معناه مع انه ليس بمبنى
 بل هو معرب اجاب بقوله مع غيره حاصله ان المركب على نوعين مركب بمعنى مجموع المضمومين و
 مركب بمعنى المضموم الى شئ اخر والمراد ههنا هو الثاني لا الاول **قوله** على وجه يتحقق الخ جواب
 سواله وهوان هذا التعريف ليس بجامع لافراده حيث لم يصد على غلام في نحو غلام زيد فانه
 مبنى مع انه وقع مركبا مع زيد فاجاب بقوله على وجه الخ حاصله ان المراد بقوله او وقع غير مركب
 هو المركب الذي لا يتحقق معه عامله فيكون له فردان احدهما لا يكون مركبا اصلا كالاسماء
 العددية او كان مركبا لكن لا يكون معه عامله كالغلام في نحو غلام زيد **قوله** ولما كان الخ جواب
 سواله وهوان كلمة او في قوله او وقع غير مركب لاحد الامرين فخرج ينقض على هذا فانه مبنى مع انه
 ليس بمصنف باحد الامرين بل بمجموع الامرين يعنى انه اجتمع فيه المناسبة عند التركيب فينبغي ان
 لا يصير مبنى اجاب بقوله ولما كان المبنى الخ والجواب الاصل عن هذا السؤال هو قوله فكلما او ههنا
 لمنع الجمع ولا انفصال الحقيقة لكن ذكر قوله لما كان المبنى قبل الجواب لدفع سوال السائل كانه سئل
 ان كلمة او مشترك بين الامور الثلاثة فما تخرج منع الخلو على غيره وحاصل دفع سواله ان دليل

توجیہ ہوا اعتبار الامرین فی المعرب یعنی ان المعرب انما یصیر معربا اذا وجد فیہ الامرین اما اذا انتقیا
او انتقیا احد ہما فلیس لک بمعرب بل ہو مبنی و ہذا لا یتصوّر الا بجعل کلمۃ لمنع الخلق **قوله**
اما بانثناء ہما نحو **قوله** او بانثناء احد ہما اما بانثناء التركیب نحو زید و اما بانثناء عد
المشابہتہ نحو قام **قوله** و اما اختلاف الخ جواب سوال **قوله** ان المبنی مقابل للمعرب
والمصبر قل فی المعرب لفظ المركب علی ما لم یشبہ فلم یجعل ہما بالعکس جاب بما تری **قوله** ایتادا
ای اختیادا قال القابہ الخ و اما لم یقل انواعہ کما قال فی المعرب حیث قال و انواعہ رفع الخ لان نوع
الشئ ما یکون اخص مطلقا عنہ مندرج تحتہ کالانسان تحت الحيوان و کلو احد من الضم الکسر
والفتح لیس باخص مطلقا من المبنی و لا مندرج تحتہ بل المندرج تحتہ ہوا الافراد نحو **قوله** و
ہذا وزید غیرہا **قوله** من حیث حرکات او اخرہ الخ جواب سوال و ہوان لقب الشئ ہو علمہ
و علم الشئ یکون محمولاً علیہ و کلو احد من الضم و غیرہ لا یصح حملہ علی المبنی اجاب بقولہ
من حیث الخ حاصلہ انہ القاب لحرکات او اخرہ و سکناتہا لا لثباتہا کما ہوا المتبادر من قولہ القابہ
فانہ لا یقال المبنی الضم والفتح و الکسر بل المضموم و المفتوح و المكسور و لا مطلقا لان یاذیلان
و یاذیلون و یارجلان مبنی علی الالف والواو والیاء و لا یقال لہذا الحروف ضم و فتح و
کسر فی لا یرد **قوله** والمراد ان الحركات جواب سوال و ہوان الالقاب مضائقہ الی ضمیر
المبني و ہذا الاضافۃ تفید التخصیص فیفہم منہ ان التعلیل بالضم والفتح و الکسر مختص با
لحرکات البنائیۃ والامر لیس کذلک لانہ کما یعبّر بہا عن الحركات البنائیۃ کذلک یعبّر بہا
عن الحركات الاعرابیۃ ایضاً کما قال المص فی صد کتاب حیث قال بالضمۃ رد فعاً الخ اجاب بقولہ
و المراد الخ حاصلہ ان الاختصاص ہنا لیس من ہذا الجہۃ بل من جہۃ اخر یعنی ان التعلیل عن
الحركات البنائیۃ مختص بہا **قوله** و اثرہ الخ جواب سوال **قوله** ان حکم بالفارسیۃ فرمودن کار و ہو
یتصوّر من ذوات الروح والعقول والمبني لیس کذلک فاضافۃ الیہ لیس بصحیح فاجاب الشارح عنہ
بان حکم ہنا بمعنی الاصطلاحی ہوا لاثراً و تقدیراً لسوال ہکذا ان حکم جاء بثلاثہ معان
الاول ہو خطاب اللہ تعالیٰ یتعلق علی احوال المكلفین من حیث الاقتضاء والتخیر الثاني ہو
اسناد امر الی اخری اجابا و سلبا والثالث ہوا لاثراً المترتب کما یقہ ہذا حکم الداء ہوا اثرہا فالحکم
ہنا بائی معنی من ہذا الثلاثہ فاجاب عنہ بانہ بالمعنی الثالث و ہوا لاثراً لان عدم الاختلاف
ہوا اثر البنی **قوله** المترتب الخ جواب سوال و ہوان اثر الشئ یکون حاصل منہ کما ان الضوء اثر
الشمس ہو حاصل منہ غیر ذلک و عدل اختلاف الآخر لیس بحاصل من المبنی بل حصل بسبب
ان لہ مناسبتہ بمبني الاصل فلا یصح اضافۃ الیہ اجاب بقولہ المترتب و حاصلہ ان اضافۃ الحکم
الیہ باعتبار ادنی ملاستہ ہوان عدل اختلاف لا یکون مرتباً الالیہ فکانہ حصل منہ
قوله علی بناء الخ جواب سوال **قوله** ان حکم لا یترب الا علی العلة والمبني لیس بعلة

ليس بعلّة لعدا اختلاف الأخر فكيف يترتب ذلك المحكم عليه فاجلب الشارح عنه بقوله على بناء ولا
 شك ان بناء علة له قوله واثرة المتب في شهادة الى ان المراد بالمحكم منها هو الاثر المترتب عليه غير
قوله لا مطلقا الخ فيه اشارة الى ان قوله لا اختلاف العوا لا قيد احترازي يعني ان احوال المبني قد
 يختلف لا اختلاف العوا مل بل بالقياس نحو من الرجل ومن امرئ ومن زيد فان مبني معانها ^{خلف}
 اخره من حيث الكسر الفتح والسكون واما فتحة فاعتبار ان الهنزة في الرجل مفتوحة نقلت حركتها
 الى النون واما كسره فاعتبار ان الهنزة في امرئ مكسورة نقلت حركتها اليه اما سكونه فبا اعتبار انه
 اصل فان قيل ان المختلف في هذا الامثلة هو اخر كلمة من وهي مبني الاصل مع ان المعروف خاص
 وهو الاسم المبني فحينئذ لا تصير الامثلة موافقة للمثل قلنا لا نسلم ان المعروف مخصوص با
 الاسم المبني لانه ذكر فيما سبق ان مبني الاصل اخل في قوله او وقع غير مركب ان لم يخل في
 قوله ما ناب عنه الاصل على ان هذا مناقشة في المثال فليس من داب المناظرين لانه يصلح
 ان يكون لامثالا اخر نحو هؤلاء القائلين فان قيل ان اخر الاسماء المعددة يختلف باختلاف العوا
 مع انها مبنيات قلنا ان قيد الحيشية مراد منها يعني لا يختلف اخره لا اختلاف العوا مل من
 حيث انه مبني اما اختلاف اخر الاسماء المعددة عند دخول العوا مل عليها من حيث انها معربة
 في لا يريد **قوله** والتائيد جواب سوال وهو انه لا يصح ارجاع الضمير الموثق الى اللز كرا جواب
 بقوله والتائيد باعتبار الخبر لان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اول لان
 الخبر محل الفائدة دون المرجع ايضا ان الخبر داخل في الكلام دون المرجع **قوله** بالرفع جواب
 سوال وهو ان الاصوات معطوفة على الافعال فحينئذ صارت الاسماء مضافة اليها وهذا
 الاضافة غير جائزة لان الاصوات اصوات بنفسها وليس لها اسماء موضوعا اجاب بما ترى
 قبل ان الصوت ليس باسم لعدا الوضع فيه فكيف يدكر في الاسماء المبنية اجيب بانها ملحقة و
 التائيد بالاسماء لانها التجارية مجراها في البناء وان لم يكن اسماء في الحقيقة لعدا الوضع وما
 قبل ان الاول ان يقول الشارح هذا القول في قوله الموصولات فمدفوع لان الموصولات الكنايات
 والمركبات وان لم تكن اسماء الا ان اطلاق الاسماء عليها جائزة كذا في الزبدة وعبد الرحمن **قوله**
 بالاصوات الاتر من غاق ونحوه لا اسم الصوت كذا في الزبدة **قوله** لان جميعها الخ قيل
 ليست بعض المركبات مبنية كعجلك بخلاف خمسة عشر فانه مبني وكذلك الكنايات لان
 بعضها معرب كفلان وفلانة وكذلك الموصولات كاي واية اذا خذ فصدق صلها اقول
 ان اكثر الظروف معربة واقلمها مبنية فلهذا قال وبعض الظروف بخلاف غيرها فان اكثرها
 مبني اقلها معرب فعلا لكل عن المبنيات تغليب الاكثر على الاقل كذا فهم من الزبدة **قوله**
 فهذه ثمانية جواب سوال وهو ان حصر المبني في هذه الثمانية باطل لان المنادى للمفرد المعرفة
 ليس بخل في شئ منها وكذلك الاسماء المعددة واسم لا التي لفي الجنس وكذا كلمة

مذکورہ حکم والضمیر عائد الیہا **قولہ** بالنظر الی ما قبلہ جواب سوال **ہو** ان هذا ليس التقسيم المضمير وما بعد وهو قوله مرفوع ومنصوب ومجرد ايضاً تقسيم له فمجرد صادر ذكر احد هما مستنداً كالجاء بقوله بالنظر الخ حاصل ان مفاد احد هما غير عن الآخر لان هذا التقسيم بالنظر الی الكلمة المتقدمة باعتبار انہ متصل بہا ومنفصل عنها وما بعد فبالنظر الی الاعراب یعنی یكون بناءً بالرفع والنصب والجو **قولہ** قسمان جواب سوال **ہو** انہ سیخ ان یدکر ادوات المحصر لان الضمیر لیس الی علی قسمن متصل ومنفصل فلا بد من اذات المحصر ایضاً نہ یلزم اجمال الخاص علی العام لان المضمیر عام کل واحد من المتصل والمنفصل خاص بآیہ تر وایضاً فی شارة الی ان ہنا تقسیم العطف علی الربط وهو مفید للمحصر جائز الی ادوات المحصر ایضاً ان الخبر هو مجموع المنفصل والمتصل **ہو** باعتبار الافراد عام فلا یلزم اجمال الخاص علی العام **قولہ** متصل ومنفصل وانما قلنا المتصل فی التقسیم لانہ اصل باعتبار انہ اخضر وضع الضمائر لیس الی لا یجوز الاختصار قلنا المنفصل فی التعریف باعتبار ان مفہوم وجود کما لشرافہ **قولہ** غیر محتاج جواب سوال **ہو** ان هذا التعریف صادق علی المتصل لانہ مستقلاً ایضاً باعتبار انہ قسم من المضمیر **ہو** قسم من الاسم والاسم مستقلاً فیکون **ہو** ایضاً مستقلاً اجاب بقوله غیر محتاج حاصل ان المستقل علی نوعین احدهما ان یكون غیر محتاج فی التلغظ الی کلمة اخرى والثانی ان یكون الدلالة علی المعنی غیر محتاج والمراد ہنا **ہو** الاول **قولہ** ما انت منطلقا والعامل **ہو** کلمة ما المشہر بلیس **قولہ** المحتاج الی عاملہ جواب سوال **ہو** ان المتصل مستقلاً باعتبار انہ قسم من الاسم اجاب بقوله المحتاج حاصل الجواب مثلاً ما **قولہ** باعتبار الاعراب جواب سوال **ہو** کما مر **قولہ** بالنظر الی ما قبلہ حاصل الجواب ان التقسیم الاول بالنظر الی ما قبلہ الثاني باعتبار الاعراب والثالث باعتبار الذات **قولہ** اقسام جواب سوال **ہو** امثالہ ما مر **قولہ** قسمان **قولہ** لقیامہ مقابلاً لظاهر جواب سوال **ہو** ان تقسیم المضمیر الی المرفوع والمنصوب والمجرور غیر جائز لانہ مبني المرفوع وغیرہ معرب اجاب **قولہ** لقیامہ حاصل ان الظاهر منقسم الی المرفوع وغیرہ فکذا ما یقوم مقامہ لکن الاعراب فی الظاهر لفظی فی المضمیر **عجلہ** **قولہ** المرفوع والمنصوب جواب سوال **ہو** ان لفظ الاولان عبارة عن المتصل والمنفصل فعلم ہذا یلزم تقسیم الشئ الی نفسہ ذلک باطل اجاب بما ترے حاصلہ ان ہنا تقسیم احدہما تقسیم الضمیر باعتبار الاتصاوالانفصا مع قطع النظر من العامل والثانی تقسیم المضمیر باعتبار الاعراب والمراد ہنا الثاني لا الاول فلا ید **قولہ** کل واحد منهما جواب عن السؤالین الاول لانہ لا مطابقتین المبتدأ والخبر لان لفظ الاولان تثنية وکل واحد من المتصل والمنفصل مفرد والثانی انہ یفہم من ان المتصل والمنفصل مجموعہما لا احدہما والامر لیس کذلک حاصل الجواب ان لفظ الاول مؤلک واحد فمجرد **قولہ** الضمیر المجرور فی شارة الی ان اللام فی **قولہ** الثالث للعہد **قولہ** النوع الخ فی شارة الی ان الاول صفة لوصف محذوف عنہ اعنی **قولہ** یعنی المرفوع المتصل فی شارة الی ان اللام فی **قولہ** الاول للعہد کذا الحال فی لفظ الثاني والثالث والرابع **قولہ** علی

صیغۃ المتکلم الواحد جواب الہوان المصروفی صد الکلیۃ ذکر فی غایۃ القلۃ لعل التناول
لا کرمت غیرہ اجاب ببارتۃ حاصلہ ان المراد بقرۃ صیغۃ المتکلم الواحد المعلوم فی تناول
غیرہ ایضاً قولہ علی صیغۃ المتکلم الواحد المجہول جواب سوال مثل ما مر انفا قولہ المتہین فیہ
اشادۃ الی ان الجار المجزئ فی قولہ الی ضربین ظرف مستقر مع المتعلق صفرۃ لضر و ضربت
قولہ اولہا الخ جواب سوال ہوانہ یفہم من عبادۃ المصروفی قولہ ضربت و ضربت الی ضربین
و ضربین ان مجموعہ ضربت و ضربت معامتہیان الی ضربین و ضربین والامر لیس کذلک بل
الاول منتہی الی الاول والثانی الی الثانی اجاب بقولہ اولہا الی ضربین وثانیہا الی ضربین
حاصلہ ان عبادۃ المصروفی قد اولہا وثانیہا فلا یدر الاشکال قولہ علی صیغۃ جمع الغائبۃ
جواب سوال ہوانہ کیف یکون ضربت منتہیا علی ضربین مع ان ضربت عام لان المراد بہ صیغۃ
المتکلم الواحد المعلوم الماضی الثانی خاص انتہاء العام علی الخاص غیر متصو اجاب ببارتۃ
حاصلہ ان ضربین ایضاً عام لان المراد بہ صیغۃ جمع الغائبۃ المعلوم الماضی قولہ علی صیغۃ
جمع الغائبۃ جواب سوال مثل ما مر انفا قولہ وانما بک الخ اوردہ لدفع ما قبل ان سأل
المصنفین قد ذکر الغائب والغائبۃ علی المخاطب واخذ ذکر المتکلم فلم خالف المصنف عنہم
فدفع ببارتۃ قولہ اجماع الخ قیل علیہ ان خلاف المبر ثابت لان الضمیر عندہ هو التاء
وان بمنزلۃ العباد لہا کیف یصح لفظ الاجماع الا ان یقال ان خلافہ غیر مضر للاجماع لان
المراد اجماع البصریین والمراد من الکوفیین قولہ هو قسمان جواب سوال ہوانہ ما الوجه
للمصنف انہ ذکر المنصوب المتصل مثالین الاول ضربتی والثانی انتی للرفع المتصل ذکر مثالاً اولاً
وهو ضربت اجاب بقولہ هو قسمان الخ اما المرفوع المتصل فیصل بالفعل والاسم ایضاً لکنہ لم
یذکرہ اقتصاراً قولہ ضربتاً فالنون ضمیر المنصوب المتصل اذا كانت الباء متحرکۃ و ضمیر المرفوع
المتصل اذا كانت الباء ساکنۃ قولہ ضربک ضربکما الخ اعلم ان ضمیر المنصوب المتصل و
والمجرور المتصل متحلیان من حیث الصوۃ لکن الفرق بینہما من حیث الاتصال فالاول
یتصل بالفعل نحو ضربتی ضربتاً وبالجرایض نحو انتی انتا الخ واما التانی فیتصل بالاسم نحو
ضاربی ضاربنا وغلامی غلامنا وبالجرایض ایضاً نحو لانا لکما الخ لکن الاول یتصل بالجر العاقل
والثانی بالجر الجار کما تر من المثالین قولہ اختلاف کثیرۃ فعند بعضہا هو المجمع وعند
بعضہا هو الباء الثانیۃ وکلمۃ ایا بمنزلۃ العباد والمختار ان الضمیر ہوا یا والواحق للذات
علی المتکلم قولہ باقی الانواع الخمسۃ ای المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل قولہ علا ومناسبات المناسبات التي ذکرہا فی المراح الارواح من تخصیص
التاء للمتکلم الواحد النون للمتکلم مع الغیر الالف التثنیۃ الواو فی الجمع المذکور النون فی المؤنث
قولہ او فو فی الواحد قیل ہذا مستدل بعد قولہ او مشی او مجموعاً کما تری لکن ذلک وقع

سہو امن قلم الناس او انه ليس في كثير من النسخ **عبدالرحمن قال** في الصفة مطلقا تذكري **قوله** مطلقا باعتبار تاويل الصفة بالوصف او نقول بان التانيث اذا كان في لفظ الشئ ومعناه مذكري يصح ارجاع الضمير المذكري اليه كذا في عبد لغفو **قوله** والعامل جواب سوال وهو ان العامل ههنا يتغير لا نه يقال جاءني ضاربان ورايت ضاربين وممرت بضاربين اجاب بما تدرى **قوله** حرف التثنية قال المولانا عصام الدين لما قال فيها فالاولى في العبادة ان يقول **قوله** حرفان بصيغة التثنية اقول لما في قوله فيهما بقوله اي الالف والواو فاياد قوله حرف بصيغة الواحد يكون بتاويل كل واحد كذا في عبد الرحمن **قوله** اے لا يجوز جواب سوال وهو ان المنفصل فاعل لقوله ولا يسوع والاصل في الفعل ان يكون مسئلا الى الفاعل ههنا لا يصح اسناده الى الفاعل فهو المنفصل لان نسبة السوء تكون الى الاجسام والمنفصل لا يكون جسما لا نه بمعنى الصلاحية وهي في الجواهر الضمير من قبيل الاعراض اجاب بقوله اي لا يجوز **قوله** لا جاشئ الخ فيه اشادة الى ان المستثنى مفرغ **قوله** اي لا جاشئ الخ فيه اشادة الى ان اللام في قوله لتعذر الاجل **قوله** جرت على غير الخ واجزاء الشئ على الشئ عبادة عن كونه خبرا له او حال اعنه ووصف له **قوله** واذا وقع الالتباس الخ جواب سوال وهو ان قوله المص فيما بعد هو هند زيد ضاربة هي لا التباس فيه لان تانيث الضاربة تدل على انها صفة هند فلم انفصل في هذه الصوة اجاب بما تدرى **قوله** وانما قال اعراض حاصله ان كلمة من يستعمل في ذوى العقول خاصة المراد ههنا مطلق الشئ سواء كان من ذوى العقول وغيره فصاحبها والاصل فيمن جهل امره استعمال كلمة ما **قوله** اقتضا اجواب عن ذلك الاعتراض يعني لما كان ذوى العقول صلا اقتصر عليها **قوله** اياك ضربت في الاصل ضربتك **قوله** وقعت خبرا فان قيل كيف يصح ان يقع ضاربة خبرا عن زيد فان الخبر اذا كان مشتقيا لا بد من المطابقة بين المبتدأ قلنا لا يكفي في المطابقة كون الخبر مشتقيا فقط بل لا بد فيها ان يكون في الخبر ضمير يعود الى المبتدأ وههنا ليس كذلك في عبد الرحمن **قوله** وانما يصح جواب حال وهو ان التمثيل انما يصح اذا جعلت كلمة هي فاعلا للصفة واما اذا جعلت تاييدا للضمير المستتر فيها فلا فاجاب بما تدرى فان قيل ما الفرق بين الصفة التي جرت على غير من هي وبين الفعل الذي جرت على غير من هو له حيث وجب ابراز الضمير في صفة مطلقا عند البصريين وحمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس في الفعل اقتصر على صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف هند زيد تضربه حيث لا تجب تضربه هي لعلة اللبس لم يحمل فيه صورة عدم اللبس على صورة اللبس طرد الباب قلنا انما حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس في الصفة دون الافعال التحصيل للفرق بينهما وبين الافعال لم يعكس لان الفعل بالتحفيف اولى وذلك باستتار الضمائر فيه **قوله** ولكن تاييد الخ اعراض حاصله ان هي تاييد كخن تاييد للضمير

المرفوع فی نحو ضاربوا فی نحن الزیادین ضاربوهم نحن **قوله** ودع عن الزمخشری جواب عن حاصله ان المتعبر عند النحاة هو الزمخشری وهو قرآن ذلك بدن الواو **قوله** على خلا الاصل والاصلاح لا يعرف **قوله** ای الاختیار فسر بکلان للخیار معنی اخر وهو انه بالفارسیة بادر نکت هو غیر مستقیم **هنا قوله** ان شئت اوردته جواب سوال **قوله** المراد بالخیار **قوله** هنا هو الخیار فی ترک الثاني وعدمه فحی یقتضی علی الضمیرین اذا كانا مفعولين لفعل من افعالا القلوب فان حدث **الثاني** هناك غیر جائز اجاب بقول ان شئت حاصل ان المراد **قوله** هنا هو الاتصال **قوله** لا غیر **قوله** وضربک مثال لما کان ضمیر المجرور مقدا علی المنصوب **قوله** ای وان لم یکن احد هما جواب سوال هو ان **قوله** الشرط و **قوله** فهو منفصل جزاء وشرطية الاول غیر جائز لانه حرف الشرط لا یكون الا جملة اجاب بقول لی وان لم یکن فانقل کیف یصح نحو اعطیتک اياه مع انه مخالف عن **قوله** لا یسوغ المنفصل الا بعد الاتصال قلنا ان هذا بمنزلة الاستثناء عن ذلك الکلیة او نقول ان التعدد **هنا** وان لم یکن موجودا من حیث اتصال الظاهر لکن موجودا من حیث المعنی باعتبار الضمیر الاول والضمیر المنصوب وهو فضله فی الكلام **قوله** ای خبر کان جواب سوال هو ان اضافة الباء الی کان لا ینحلو اما ان یكون بیانیة او لامیة او ظرفیة فعلم الاول خرج عنه خبر یكون صار وعلی الثاني بالعکس علی الثالث یلزم ظرفیة الشئ مثله اجاب بقوله **قوله** أخبر کان الخ حاصل ان المراد بخبر باب کان هو خبر کان احوالها جمیعاً یعنی الافعال الناقصة **قوله** خبر المبتدأ والمبتدأ هو التاء **قوله** وفي الاستعمال فیلة شارة الی ان اللام في الاكثر تبدل عن المضالیة **قوله** انفصال الضمیر جواب سوال وهو انه لم یتعرض لقوله لولا مع ان الحكم فیہ ایضاً لکن الخ ایضاً ذکر **قوله** لولا انت فی غایة القلة مع ان المعنی فی صدد کلیات اجاب بقوله انفصال الضمیر حاصل ان المراد هو الضمیر المرفوع بعد لولا **قوله** وكان الاوفق الخ اعراض **قوله** بما سبق ای ضربت وضربنا **قوله** علی انه ای الابتداء بضمیر المتکلم لیس بضروری **قوله** اتصال الضمیر المرفوع بعد عی جواب سوال مثلاً ما رانفا **قوله** لو لا عساک انما ذکره لبيان المقابيل بقوله الاكثر لولا انت **قوله** وقع موقع المجرور والجاء هو الکاف **قوله** فالأخفش تصرف فیلشارة الی ان مذهب الأخفش فختار من مذهب سيبويه إذا الأخفش تصرف في المعول وهو الکافی سيبويه تصرف في العامل والتصرف في المعول والی من التصرف في العامل اذا کثیر ما تصرف في المعول ون العامل **قوله** لتقاربهما فی المعنی لان کل واحد منها لا إنشاء **قوله** الی یاء المتکلم جواب سوال وهو انه ینقض علی خسه فانه ماضٍ **قوله** خبر بایست نون الوقایة لازمة معها اجاب بانه **قوله** هی اخت الجواب باعتبار اتحاد صوتها فانقل ان نون الوقایة حروف الکسرة کما تمتع علی الماضی کذلک یمتنع علی الحرف اجاب بقوله التي هی اخت الخ حاصل ان دخول الکسرة فلیست ممتنعاً مطلقاً بل الممتنع هو الکسرة التي هی اخت الجوز ذلك لا یتصور الا فی الآخر نون الوقایة حرف واحد لیس لها اول وآخر والانه فی الوسط حکماً وان کان فی الآخر حقيقة لان الیاء کلمة

علیحدہ باعتبار انہا ضمیر **قوله** لعروضها فان قيل ان الكسرة في الماضی يعارض الياء ايضاً فينبغي
 ان لا يدخل فيه نون الوقاية **قلنا** ان العروض على نوعين الاول من جهة الامر المستمع وهو التقاء
 الساكنين الثاني من جهة الامر الملائم وهو اقتران كسرة ما قبلها فالاول معتبر كما في لم يكن الذين
 والثاني لا يعتبر كما في الماضی **قوله** على الحركات البنائية وبناء نحو يضربون اخواتها على الفتحة
 وبناء نحو يضربان على الكسرة ونحو لدن على السكون قيل عليان بناء نحو يضربان يحفظ بدن
 الوقاية ايضاً فينبغي ان لا يدخل فيه اللهم الا ان يقال ان دخولها في التثنية ليست الاحمال على الخوا
قوله كنت انت الرقيب التاء مبتدأ والرقيب خبره وانت فاصل بينهما **قوله** ثم اتسع جواب سوال
 وهوان الاحتياج الى الفصل انما يكون اذا اتحد اعراب المبتدأ والخبر وكان اسما ظاهراً نحو زيد
 هو القائم كحصول اللبس اما اذا اختلف اعرابها نحو ان زيد هو القائم او كان المبتدأ ضميراً نحو
 كنت انت الرقيب انه هو الغفور الرحيم فلا احتياج اليه لعدا اللبس اجاب بقوله ثم اتسع **قوله** لا شك
 اللام يعنى كما لا يدخل اللام على ذى اللام كك لا يدخل على افعل من كذا ايضاً لقيام من في مقام
 اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما فلا يقال ذيل لا فضل من عمر **قوله** ولا موضع اى لا محل
قوله يكن الخليل جواب سوال وهوانه لما كان على صيغة الضمير ينبغي للخليل ان يسمى بالاسم فاجاب
 بما تر **قوله** الغاء الاسماى عن الاعراب قال بعض العرب والعلماء من العرب يسمى
 بالحقا وسائرهم كالجبال يسمى بالعرب **قوله** اى يستعمل بحيث جواب سوال وهوان العرب لا
 يعرفون المبتدأ والخبر فكيف يجعلونه مبتدأ لان جعل الشئ مبتدأ وخبر افعو العالم بالمجهول اجاب بما تر
قوله على انه خبر اى الكلمة ما **قوله** حاله عن الضمير فيجوز **قوله** في مثل كنت انت الرقيب بالرفع
 فعمل انه ضمير الفصل والحكمة خبر العامل ولو قرئ بالنصب علم انه خبر للعامل قال بعض العرب انه تأكيد لما
 قبله ويمتنع دخول التاكيد عليه فان لام التاكيد لا يدخل على التاكيد بعضهم يجعلونه تابعاً لما بعده في
 الاعراب او رد عليه اعتراض بان كوا الشئ تابعاً لما بعده والاعراب ليس بمفهوم من كلامهم على انه ينقض
 بقوله نعم كنت انت الرقيب فالرقيب منصوبات ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعاً لما بعده لوجب
 اختلاف باختلاف المتبوع فوجب ان يقر كنت اياه الرقيب كذلك ينقض بنحو علمت زيداً هو المنطلق فانه
 لو كان تابعاً لما بعده لوجب ان يقر اياه القائم اذ المتبوع منصوب فوجب ان يكون التابع ضمير المنصوب وهذا
 النقص يتوجه على من يجعله تأكيداً لما قبله ايضاً لانه ان كان تأكيداً لما قبله لوجب ان يقال ان زيداً اياه
 القائم وعلمت زيداً اياه القائم لان التأكيد ما يتبع المؤكد كذا في الغفوة والغاية **قوله** ويراد لفظ قبل
 جواب سوال وهوان اراد لفظ قبل بعد لتقيد مستكلاً باعتبار اتحاد معانيها اجاب
 بما تر **قوله** لان تقدم جواب سوال وهوان التاكيد لا يكون الا لرفع الوهم
 وههنا غير موجود اجاب بما تر حاصله ان ايها الموهوم ههنا ثابت لانه يفهم
 من التقيد تقدم الضمير على المرجع وهو غير صحيح فذ فعد بقوله قبل الجملة يعنى ان الضمير

یتقد قبل الجملة قوله ولا يبعد الخ جواب آخر يعني ان قوله يتقد بمعنى يقع مقدماً وهو اعم من ان يكون قبل الجملة او قبل المفعول من غير سبق جواب سوال هو انه ينقض على هو في نحو الشان هو زيد قائم فان التعريف صادق عليه مع انه لا يسمى بضمير الشان اجاب بقوله من غير الخ قوله اي قبل هذا الجنس جواب سوال وهو ان قوله يفسر بالجملة بعد مستكلاً لانه يفهم من قوله قبل الجملة لان قبلية ضمير غائب من الجملة يستلزم بعد شيئاً فلا حاجة الى قوله بالجملة بعد اجاب بما ترمي حاصلة المراد بالجملة الاولى هو جنس الكلام وبالثاني هو خصته الى فردة قوله رعاية للمطابقة يعني ان هذا الضمير انما يسمى بضمير الشان والقصة رعاية للمطابقة بين الاسم والمسمى لان لفظ ضمير الشان مذكور وضمير هو في نحو هو زيد قائم ايضاً مذكور واما ضمير القصة فبالعكس قوله لان الضمير الخ وفي هذه العبارة رد على الفاضل الهند حيث قال ان هذا الضمير انما يسمى بضمير الشان والقصة باعتبار انه راجع الى الشان القصة لا غيره فرد الشارح عليه بقوله لان الضمير راجع اليه وجب الرد ان الضمير يرجع الى المذكور والشان غير مذكور لا حقيقة ولا حكماً قوله اي بهذا الحصة جواب سوال وهو ما مر الان قوله والظاهر الخ رد على الفاضل الهند حيث قال ان قوله يسمى ضمير الشان قيد احترازي احترازيه عن نحو الشان هو زيد قائم لانه لا يسمى بضمير الشان ووجه الرد ما ذكره في الكتاب قوله استدلك قوله الخ لان معنى ضمير الشان القصة ومعنى قوله يفسر بالجملة بعد واحد قوله فعلى هذا اعلم ان قوله يسمى ضمير الشان القصة جملة معترضة الخ قوله على ما ذكرنا الخ وهو قوله من غير سبق المرجع قوله فانه باعتبار انه جواب سوال وهو انه لما كان هذا الضمير راجعاً الى الشان المذكور في الجملة لا حاجة الى تفسيره بالجملة اجاب بما ترمي واما يتقد هذا الضمير للتعظيم الاجلال لان ذكر الشيء مبهماً ثم ذكره مفسراً يوجب في نفسه تعظيماً واجلاً لا ولذا يفوت الكلام من السامع عند التلطف قوله عن اللفظ فيه اشارة الى ان المراد من الخ التقيد لان الخ عبارة عن ان يكون اللفظ ساقطاً من التلطف والنية معاً بخلاف التقيد فانه عبارة عن ان يكون اللفظ ساقطاً عن التلطف دون النية والخ في ههنا من قبيل الثاني لان حد ضمير الشان بسبب كونه ضميراً مراد لا يصح قوله على صورة الفضل وانما لم يقل عن الفضلات لانه مرفوع في الاصل وانما صار منصوباً بجارض قوله لان الخبر الخ جواب سوال وهو ان الخبر قريبته على حد في ضمير الشان المنصوب اجاب بما ترمي قوله ان من يخط الكنية هي معبد النصاء قوله يلقى اصله يلقى حد الياء باعتبار انه جزء لكمة من المتضمن لمعنى الشرط قوله جليذا هو ولد لبقر لوجه قوله ان الحمل اصله انه الحمل لله حد ضمير الشان وكسر النون بعد لتقاء اللام لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر قوله اقوى شبهة لان اوله مفتوح كاول الفعل نحو ضرب قوله اسماء الاشارة الى نحو واما قال اسماء مع ان التعريف للجنس كالافراد مسامحة قوله المعد وفيه اشارة

بجواب السؤال الاول
سوال اول في خبره انما يسمى بضمير الشان والقصة باعتبار انه راجع الى الشان القصة لا غيره فرد الشارح عليه بقوله لان الضمير راجع اليه وجب الرد ان الضمير يرجع الى المذكور والشان غير مذكور لا حقيقة ولا حكماً قوله اي بهذا الحصة جواب سوال وهو ما مر الان قوله والظاهر الخ رد على الفاضل الهند حيث قال ان قوله يسمى ضمير الشان قيد احترازي احترازيه عن نحو الشان هو زيد قائم لانه لا يسمى بضمير الشان ووجه الرد ما ذكره في الكتاب قوله استدلك قوله الخ لان معنى ضمير الشان القصة ومعنى قوله يفسر بالجملة بعد واحد قوله فعلى هذا اعلم ان قوله يسمى ضمير الشان القصة جملة معترضة الخ قوله على ما ذكرنا الخ وهو قوله من غير سبق المرجع قوله فانه باعتبار انه جواب سوال وهو انه لما كان هذا الضمير راجعاً الى الشان المذكور في الجملة لا حاجة الى تفسيره بالجملة اجاب بما ترمي واما يتقد هذا الضمير للتعظيم الاجلال لان ذكر الشيء مبهماً ثم ذكره مفسراً يوجب في نفسه تعظيماً واجلاً لا ولذا يفوت الكلام من السامع عند التلطف قوله عن اللفظ فيه اشارة الى ان المراد من الخ التقيد لان الخ عبارة عن ان يكون اللفظ ساقطاً من التلطف والنية معاً بخلاف التقيد فانه عبارة عن ان يكون اللفظ ساقطاً عن التلطف دون النية والخ في ههنا من قبيل الثاني لان حد ضمير الشان بسبب كونه ضميراً مراد لا يصح قوله على صورة الفضل وانما لم يقل عن الفضلات لانه مرفوع في الاصل وانما صار منصوباً بجارض قوله لان الخبر الخ جواب سوال وهو ان الخبر قريبته على حد في ضمير الشان المنصوب اجاب بما ترمي قوله ان من يخط الكنية هي معبد النصاء قوله يلقى اصله يلقى حد الياء باعتبار انه جزء لكمة من المتضمن لمعنى الشرط قوله جليذا هو ولد لبقر لوجه قوله ان الحمل اصله انه الحمل لله حد ضمير الشان وكسر النون بعد لتقاء اللام لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر قوله اقوى شبهة لان اوله مفتوح كاول الفعل نحو ضرب قوله اسماء الاشارة الى نحو واما قال اسماء مع ان التعريف للجنس كالافراد مسامحة قوله المعد وفيه اشارة

الى ان اللام في اسماء الاشارة للعهد او جواب سوال هوانه ينقض بلفظ الاشارة فانه موضوع
 للاشارة لا للمشار اليه تعريف اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه فيكون تعريف اسماء الاشارة غير
 جامع لافراد اجاب بقوله المعددة الخ حاصله ان خروج لفظ الاشارة غير مضر لانه ليس
 بل خل في المحذوف فلا يكون شمول المحذوف عليه ضرر يا قوله بحسب الاصطلاح جواب سوال هوانه
 ان تعريف اسم الاشارة بالمشار اليه يستلزم الدلالة باعتبار ان المشار اليه صيغة اسم المفعول ما خذ
 من الاشارة فيلزم حينئذ اخذ المحذوف في الحذف حاصل الجواب ان المراد بالاول الاصطلاح
 وبالثاني لغوي قوله اي اسماء اجاب سوال هوانه مبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فلا بد
 فيهما من ضمير الفصل وهما الخبر معرفة لان كلمة ما موصولة وما بعد صلة والموصولة
 مع الصلة معرفة حاصل الجواب ان كلمة ما موصولة لا غير قوله كل واحد منها جواب
 سوال هوانه لا مطابقة بين الراجع والمرجع حاصل الجواب ان الضمير راجع الى كل واحد
 قوله اي معنى مشار اليه جواب سوال هوانه هذا التعريف غير جامع لافراد لان كل فرد من افراد
 ليس بموضوع للفظ المشار اليه بل موضوع لمعنى المشار اليه هو المدلول الخارجي او طريق السؤال
 بوجه اخر وهوانه يفهم من هذا التعريف ان لفظ هذا وضع لرجل في هذا الرجل الامر ليس
 كذلك لان وضع اللفظ للفظ غير معهود اجاب بقوله اي لمعنى الى اخره قوله اي اشارة
 حسيه جواب سوال هوانه هذا التعريف لا يصير مانعا عن دخوله في غير حيث صار صادقا
 على ضمير النائب والموصولات والاسم الذي يكون متلبسا بالالف واللام فانها موضوع
 للمدلول الخارجي مع انها لا تسمى باسماء الاشارات اجاب بما ترى قوله ومثل ذلك
 الله جواب سوال هوانه هذا التعريف لا يصير جامعا لافراد حيث لا يصير صادقا على
 نحو قوله تعالى ذلكم الله ربكم فانه بلفظ ذلكم اشارة الى الله تعالى الله غير محسوس
 اجاب بقوله ومثل ذلكم الله محمول على التجوز الخ والعلاقة بينهما كما ان المشار اليه معلوم بحال
 الانكشاف كذلك الله تعبسب الصفات الكمالية والادلة الظاهرة نازلة منزلة المحسوس لمشهد
 قوله حال كونها اشارة الى ان قوله للمدلول حال من ذاق قوله والعام الخ جواب سوال هوانه لابد
 للحال من العامل في شئ عام لها وايضا الحال لا يكون الا من الفاعل والمفعول والايكون شيئا منها
 بل هو خبر اجاب بقوله العامل الخ حاصله ان العامل في الحال هو الماضي المجزول المفهوم من
 شبه الخبر الى المبتدأ تقديره نسبت ذ الى هي الضمير فيه مفعول مالم يسم فاعله قوله حال كونها
 الخ في اشارة الى ان قوله لمتناه حال من ذان ذين باعتبار المتعلق قوله قد م جواب سوال
 هوانه الحال تابع فحقه التأخير فلم قد م اجاب بما ترى قوله على احد لوجه يعني ان
 التمثيل بهذا الاتي بما يستقيم على احد الوجه قيل ان كلمة ان بمعنى نعم وهذان مبتدأ و
 الساحران خبر وقيل ضمير الشأن محذوف وقيل انها حرف من حروف المشبهة بالفعل وهذان
 لفظ

اسہا ولسا حوان خبرها فالاستدلال بالآیۃ بالوجه الثالث **قوله** ووقوعها الخ جواب سوال وهو ان
 لما كانت مبنیة فلم او ثرت علی صوة المعرب اجاب بما تری **قوله** ے مدد اجواب سوال وهو ان
 مدد وقصر احالان عن الاولی الخ المحمول علی ذلک حال وهما لا یصح الحمل فان المد القصص
 صفة محضه اجاب بما تری **قوله** یعنی خبر جواب سوال وهو ان الحقوق عبادة عن الذکر فی الخ
 وهما نیس کذلک وایض مفاد هذه العبادة واللاق وهو قوله ویتصل الخ واحد اذا الاتصال اللغو
 عبارتان عن الاتصال بأخر الشئ فالاولی ذکر احد هما لا یجوز اذ خیر الکلام ما قل ود لا اجاب
 بما تری حاصله ان بین الحقوق والاتصال تغائر فاحتجج الی ذکرهما **قوله** علی سبیل الحقوق الخ جواب
 سوال وهو ان ینقض بکلمة ذانی قوله هی اللہ ذکر وانشاء ذان الخ فان اسم الاشارة مع انه موجود
 بدن الہاء اجاب بقوله علی سبیل الحقوق والعروض بعد اعتبار اصلتها ای بعد اعتبار ذانفس
 فلا یرد **قوله** من انواع اسماء الاشارة جواب سوال وهو ان افراد اسماء الاشارة کثيرة ذائقة علی
 الخمسة الا تری ان المؤنث الواحد ستة الفاظ اجاب بقوله من انواع الخ فلا شک ان انواع اسماء
 الاشارة خمسة **قوله** الی ستة قیل علیہ ان افراد المفرد المؤنث سبعة احدھا ذی الا ان یقال
 ان المراد من افرادہ الافراد الاتفاقی وفي نخوذی اختلاف کما قال الشارح فی ما بعد **قوله** و
 یقال لم یقل وذ القرب مکان یقال حتی یكون الحکم قطعیا لان فی اید صیغۃ المجهول اشارة الی
 ان هذا الفرق ضعیف والمختار انه لا فرق فیہ فی القرب والتوسط والبعد بل یتعمل ذان
 للقرب والتوسط والبعید وكذلك ذان ذلک لکل واحد منها بل افرق **قوله**
 ہاتین جواب سوال وهو ان الذکور ثلثة اشیاء فکیف یكون مشد دتین حالا عنہا
 بصیغۃ التثنیة وایض ان التشدید فیہا من مشد دتین **قوله** اجاب بما تری ووجہ التشدید ان
 احد النونین فیہما نون التثنیة والاخرید لمن اللام المحذوف فی الواحد هو ذلک للبعید
 فیکون ذان ذلک ایض للبعید عند المبرد **قوله** ای ہذا الکلمۃ الاربعة انما قال ذلک لدفع
 من یتوہم ان اول ذلک مثلاً للام لیس کذلک بل الکلمات الاربعة مثلاً ذلک فاجاب بما
 تری **قوله** ای الموصولواہ فی اشارة الی ان اللام فی الموصول للہد اجواب سوال وهو ان هذا
 التعریف غیر جامع لانہ خرج من لفظ الموصول لانہ لیس مما لا یتیم الا بصلة وعائد لانہ تام بدنہما لانہ
 مفید بدن ذکرہما لان معناه وصل کدہ شد وهو یفہم من بدن ذکرہما کما ان
 المضرب بمغنی زده شدہ بل المحتاج الیہا لفظ الذی والقی الخ فاجاب بقوله الموصول المعد
 من المبنیات لفظ الموصول لیس بعدد منہما بل هو معرب **قوله** فی اصطلاح النحاة الخ جواب
 سوال وهو ان تعریف الموصول بالصلة مستلزم للذکر لان معرفتہ موقوف علیہا ومعرفتہا
 موقوف علیہ حیث قال فی تعریفہا ہی جملة خبریۃ لا بد فیہا من عائد فی عبارة عن الجملة
 عہ واما ذیک فقد اورده الزمخشری والمالکی وفي الصحیح لا تقبل ذیک فافہ خطا ۱۲ مفہ

الذکورہ بعد الموصو الخ حاصل الجواب ان الموقوف والموقوف علیہ ہما مغائران لان تعریف الموصو
 موقوف علی الصلة اللغویۃ وہی عبارہ عما یصل بالشیء كما یفصح عن قول الشارح فیما بعد المراد بالصلة
 معناها اللغویۃ والموقوف علی الموصو هو الصلة الاصطلاحیۃ **قولہ** اسم جواب سوار وهو ان
 المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتین فلا بد من ضمیر الفصل بینہما وهما الیوجد اجاب بما تری **قولہ** یف
 لا ینکون حاصلہ ان نصب جزء اما بناء علی انها تمیز من نسبتہ یتیم الی ضمیر کلمتہ ما فیہ صارت
 کلمتہ یتیم من الافعال التامۃ اما بناء علی انہ خبر عنہ فی صارت من الافعال الناقصۃ **قولہ** کالمبتدأ
 والخبر فان زیاد فی مخوزید قائم جزء اولی ولا حاجة الی انضمام امر اخر حین انخل الكلام الیہ کذا
 القائم بخلاف الذی فی نحو جاء فی الذ ضرب فانہ لیس بجزء اولی بدن ضرب **قولہ** والقریۃ جواب
 سوال وهو ان اخذ المعنی اللغوی مجازوا خلاً لمجاز فی التعریفات ممنوع حاصل الجواب ان اخذ المجاز
 فی التعریفات ممنوع اذ الم یکن القریۃ بدلاً علیہ ہنا القریۃ موجودۃ **قولہ** اذ وحید فانہما انزم
 الاضافة وصلتهما هو المضاف الیہ **قولہ** لقائل الخ جواب بطریق التسلیم حاصلہ ان المراد بالصلة ہنا
 المعنی الاصطلاحیۃ لکن معرفتہما موقوف علی معرفۃ الاسم المطلق فی **قولہ** لادور **قولہ** لما کان الخ لرد
 ما قبل ان مقص المص ہنا بیان الموصو لا الصلة والعائد فالاشتغال بہما فیما بعد بقولہ وصلتهما الخ
 اشتغال بما لا ینعیر **قولہ** ای صلتہ ما لا یتیم الخ ادجاع الضمیر الی التعریف لا الی المعرفۃ لقریۃ **قولہ** وما
 فی معناها جواب سوال وهو ان هذا التعریف غیر جامع لا فردہ لان بعضا من الموصو کالالف و
 اللام لیس صلتہ جملۃ خبریۃ اجاب بقولہ او ما فی معناها فلا حاجة الی القول بان قولہ وصلۃ الالف
 واللام اسم الفاعل والمفعول بمنزلۃ الاستثناء **قولہ** ای الموصولات وتانیث الضمیر باعتبار الخبلا
 المرجع لکن انما ذکر لفظ الموصولات انکان الذکور فیما سبق لفظ الموصول لمطابقتہ المرجع بالخبر
قولہ الموصولات الخ جواب سوال وهو ان الضمیر ان کان راجعاً الی الموصو فلا مطابقتہ وان
 کان راجعاً الی الموصولات فیلزم الاضمار قبل الذکر وحاصل الجواب انہ راجع الی الموصولات ہی
 مذکورۃ فیما تقدم لان اللام فی قولہ الموصو جنسیۃ **قولہ** ویكونان فیہ اشارۃ الی ان قولہ بالالف
 خبر یكونان المقدّم ثم الجملۃ حال عن قولہ الذان واللذان **قولہ** والاولی الخ واعلم ان الاولی
 بالالف اللام مع اسم موصو واما اولی بدن ہما فاسیم الاشارة كما مر فی بحث الالف واللام لازم
 فیہ کذا فی الذ والقی کذا فی الجار بد فی بحث الخط **قولہ** علی وزن العلم انما قال ذلک دفعا للوہم
 وهو انہ یكون علی وزن فعل ومتشالوہم کون الواو بعد لہزۃ فی رسم الخط دفعا للالتباس بالحق
 الجوانم الی عکس ان الی حرف جر مبنی الاصل فلا یناسب الی زیادۃ فیہا لان الزیادۃ نوع تغیر ہو غیر مستحب
 بہ بخلاف الاول فانہ لیس بمبنی الاصل اجاب بما تری **قولہ** اجراء للوصل جواب سوال وهو انہ علی
 تقدیر السكون یلزم التقاء الساکنین علی غیر حد وهو غیر جائز حاصل الجواب ان التقاء الساکنین
 لہ یعنی علی تقدیر تفسیر التعریف الاصطلاحی ہوا نہا جملۃ مذکورہ بعد الموصو شتمۃ علی ضمیر عائلیہ بانہا جملۃ متصلۃ

بما یصل الخ لا یلزم الدوران فی التعریف جملۃ موقوف علی الاسم المطلق
 فی ضمن المقید لا یلزم الدوران فی التعریف لکن لا یلزم الدوران
 سہل صلتہ اسم الفاعل والمفعول

انما جاز فی حالة الوصل قیاساً علی حالة الوقف **قولہ** فیما لا یعقل المراد بالعقل العلم لئلا یرد علیہ **قولہ** تعالیٰ وما بناہا **قولہ** وبیکم الخ واول الشعر هذا یدل علی ان الماء ماء ائی وجب - وبیکم ذوق حفر و ذوق طویث + وهو عبارة عن احکام البیر بالین **قولہ** الکاشة فیما شارة الی ان **قولہ** لا استقام ظروف مستقرباً باعتبار المتعلق صفة لکلمة ما **قولہ** ای العائد اشارة الی ان فی **قولہ** العائد للعهد **قولہ** اذ لم یمنع مانع الخ جواب سوالہ انہ ینقص علی ایاہ فی نحو جاء فی الذی ماضی الا ایاہ فانہ من قبیل عائد المفعول مع انہ لا یخو حذ فہ ایضاً یتقصر علی الضمیر فی الذی ضربہ درہ فانہا عائدا الی الموصول ولا یخو حذ ف احدہا اجاب بقولہ اذ لم یمنع مانع والمانع ہنما موجود وهو التباسہ بالمتعلقات كالغلام ونحوہ اویفوت الحصر المطلوب او حذ ف اذ المقص حصر ضاربہ المتکلم بالموصول وهو لا یحصل الا بذکر العائد **قولہ** لمن یشاء فان فی نحو یشاء ضمیرین احدہما مستتر راجع الی اللہ والثانی محذوف راجع الی کلمتہ من **قولہ** اعلم الخ لرفع ما قبل ان مقوم المصرباً الموصولاً غیر لا شتقا بالاخبار بالک اشتغالہ بما لا ینصہ اجاب ببارئ **قولہ** ای اذ اردت الخ جواب سوالہ وهو ان الخ جاز یمجب ان یکون متاخراً عن الشرط وهما مقد لان تصدیقہا مقد علی الاخبار بها اجاب بقولہ اذ اردت الخ ولا شک ان اداة الاخبار مقد علی التصدیق **قولہ** باستعانة الخ جواب سوالہ وهو ان کلمة الباء فی **قولہ** بالک صلة الاخبار فہم من ان کلمتہ الذی مخبر بہ وليس کک بل مخبر عنہ باعتبار انہ مبتدأ اجاب بقولہ ای باستعانة الذی **قولہ** والقی اہ جواب سوالہ وهو ان الاخبار عن جزئ الجملة کما یکون بکلمتہ الذی کک تكون بکلمتہ التي والالف اللام ایضاً فلم لم یتعرض المصرباً الیہا اجاب بقولہ والقی اہ حاصل ان العادة علی حذ المعطوف **قولہ** اوقعت الخ جواب سوالہ وهو انہ ینفہم من ان کلمتہ الذی فی المثال مصک بالشئ الاخر والامر ليس کک لک اجاب بقولہ ای اوقعت حاصلہ ان الايقاع لازم للتصد فیكون ذکر الملزوم وادارة لازم **قولہ** کک جواب سوالہ انہ لا مطابقة بین الراجع والمرجع اجاب ببارئ **قولہ** مخبر عنہ فانقل ان زید ليس مخبراً عنہ بل مخبر بہ باعتبار انہ مفعول بہ والمخبر عنہ لا یکون الا المبتدأ والفاعل اجاب بان کلمتہ عن بمعنی الباء **قولہ** فی الجملة الثانية والمراد بہ التي یحکی بہا عن الجملة الاولى فی نحو الذی ضربہ زید والمراد بالجملة الاولى التي یحکی عنہا بالثانية نحو ضربت زیداً **قولہ** یعنی فی موضعہ جواب سوالہ وهو انہ کیف یتصور جعل الضمیر موضع المخبر عنہ لان الموضع الذی وقع فیہ الضمیر لا یقع فیہ مخبراً عنہ کما فی الجملة الاولى الموضع الذی وقع فیہ مخبراً عنہ لا یقع فیہ الضمیر کما فی الجملة الثانية لان موضع المخبر عنہ بالذی یکون فی الجملة الاولى لا الثانية والضمیر فی الجملة الثانية لا الاولى اجاب بقولہ یعنی فی موضعہ الذی الخ حاصل ان المراد بالموضع الموضع الذی فی الجملة الاولى والمراد بکونہ مخبراً عنہ باعتبار الجملة الثانية **قولہ** واخرتہ خبراً الخ لانه وقع خبراً وحققہ التاخير **قولہ** مثلاً فیما شارة الی ان **قولہ** عن زید قید اتفاق **قولہ** من جملة جواب سوالہ وهو

ان کلمۃ من من الحروف لا تدخل الا على الاسماء مد خولها ههنا بجملة اجاب بقوله من جملة قول
الالف اللام مثال ضرب زيد فاذا اخبرت عن زيد بالالف اللام تقول الضارب هو زيد **قوله**
ای مثل الذي جواب سوال هوان كن لك مبتدا والالف اللام خبره المبتدا لا يكون الا اسما وههنا
حرف اجاب بما تری **قوله** بشرط الخ جواب سوال هوانه يتقضى بنعم الرجل زيد ليس زيد قائما
فانها فعلا ن مع انه لا يصح الاخبار فيه ما اجاب بما تری **قوله** متصرف ای يصح بناء اسم الفاعل
وغیره منه **قوله** وبشرط الخ جواب سوال هوانه يتقضى على نحو سيقوم زيد فان الفعل فيه
متصرف ولا يصح الاخبار عنه اجاب بما تری قال في ضمير الشأن ولو قال في ضمير الملمهم مثل نعم رجلا
زيد ودره رجلا كان اعم فائدا وايضحق العبارة ان يقول من ثم امتنع عن ضمير الشأن لان
ضمير الشأن مخبر عنه لا مخبر فيه الا انه جعل المخبر عنه ظرفا على الاتساع نحو ان النجاة في الصدق وانا في
حاجتك كذا في الغفوة الغاية مثال الذي هو زيد قائم هو لئلا يلز تقديم المفسر بصيغة اسم
الفاعل على المفسر بصيغة اسم المفعول **قوله** عن زيد بان يقول الذي خبر به العاقل زيد لانه على هذا
لزم وقوع الضمير موصوفا ولا عن عاقل بان تقوله ذلك المثال الذي ضربت زيد اياه العاقل لانه على
هذا لزم وقوع الضمير صفة لزيد لقيام مقام العاقل وقد عرفت ان الضمير لا يوصف لا يوصف به
قال والمصدق عاملا وانما قيل المصدق بالعامل يجوز الاخبار عن المصدق الغير العامل نحو طيت ضربك الذي
رايته ضربك **قوله** بدن الثوب بان تقول الذي عجت منه الثوب دق القصاد فانه لو كان كك
لزم جعل الضمير عاملا وهو ممنوع **قوله** بالخالية بان تقوله في نحو جاءني دكا الذي جاءني زيد
هو دكا **قوله** المستحق بصيغة اسم المفعول **قوله** بلا ضمير بان تقول في نحو زيد ضربتة مخبرا
بالذي عن الضمير العائد الى المبتدا بان تقول الذي زيد ضربتة هو فالضمير المتصل اذا
الى الموصول لم يخلو المبتدا عن الضمير العائد اليه هو باطل لما عرفت ان خبر المبتدا اذا كان جملة
لا بد فيه من عائد الى المبتدا لربطه بالمبتدا واذا عا د الى المبتدا لم يخلو الموصول عن العائد هو باطل لما
عرفت لكن هذا التفريع ما بعد من الاسم المشتغل عليه بالنظر الى الامر الذي لا يمكن التصديق بان
فيه كما عرفت انفا في النشر في الامثلة كلها على غير ترتيب الالف اخذ اللقوب بقدر الامكان فافهم
قال وما الاسمية الى ما النسوبة الى الاسم نسبة الجزئي الى الكل لان ما جزئي والاسم كل اي التي
من جزئيات الاسم كل من جزئيات الحروف وانواعه يستلزم ذكر احوال الاسم اما اقسام الحروف
فتجئ في خمسة فافهم **قوله** اما كافر اي مانعة لعمان **قوله** الى يعجبك فيه اشارة الى ان قوله تعجب
بصيغة اسم الفاعل لا المفعول **قوله** فرجته اي خلاص طبيعت **قوله** العقل زانو بند شتر راگويند
قوله تامة اما لا يحتاج الى انضمام امرا نحو الصفة والصلة وغيرها **قوله** فضلا النصب
بناء على انه تميز عن نسبة كفي الى فاعله **قوله** غيرنا وهم الانصار **قوله** ايانا مفعول بحسب
صله الله عليه وسلم **قوله** اے كل من الخ جواب سوال هوانه يلز ادجاع الضمير المفسر الى التثنية حاصل

الجواب انہما مؤلان بکلمہ واحد تانیث الضمیر باعتبار الخبر وھما مؤلان بالكلمة قوله بالاتفاق
 جواب سوال ھوان اللذان واللذان ذوالطائفة معربة عند البعض فیجہ لا یصح ذکر قوله وحدها
 اجاب بقوله بالاتفاق حاصل الجواب ان مراد المصنوع بكونها معربة هو كونها بالاتفاق ولا شك ان لا
 یشاركها غیرھا من الموصوت فی كونها معربة بالاتفاق واما اللذان الخ فمعربة اختلافا فافهم قوله
 الى المفرد نحو ایھم فان كلمته ای مضافة الى المفرد قوله شبعة افزفة قوله فیمن قرء بالضم واما اذا
 قوء بالفتح فہ لا یصح الاستدلال به باعتبار انه مفعول به لقوله لتزغن قوله غیر الصلة وهو الضمیر
 باعتبار انه جزء الصلة لا عینھا قوله بالغایات والھراد بها الظروف المقطوعة عن الاضافة
 كقوله وبعد قوله قولھم جواب سوال ھوان كلمه فی حرف جارید خذ علی الاسم ما بعدھنا
 جملة اجاب بقوله قولھم حاصل ان العبارة محمولة علی المساحة قوله جینئ فی اشادة الى
 ان قوله وجوابہ دفع لیس بجلة مستقلة قوله ای مرفوع جواب سوال ھوان قوله وجوابہ مبتدأ
 وقوله دفع خبرہ جملة هذا الخبر علی المبتدأ غیر جائز اجاب بما تری قوله الاكوام ای هو الاكوام
 قوله والظاهر جواب سوال ھوانیہ لما كان فی ای شیء اعتبار ان فیجہ صار فی ما ذا صنعت
 ثلثة اوجہ ولا وجہان اجاب بما تری قوله منصوب جوابا وسوالا مثلاً ما تری قوله الاكوام
 ای صنعت الاكوام قوله ای اسم جواب سوال مثلاً ما مرفوعہ فما قبل جواب سوال ھوانیہ یقیض
 علی نحو ای وایہ فانہما من اسماء الافعال مع انہما لیسایعنی الامر والماضی بل بمعنی المضارع
 المتکلم الواحد ان تضجروا وتوجع حاصل الجواب ان المراد من تلك المضارع الماضی ان تضجرت
 وتوجعت قوله عبر عن جواب سوال ھوانیہ لما كان المراد من المضارع الماضی فلم عبر عن الماضی
 بالمضارع اجاب بقوله عبر عن قوله وقال الامر جواب سوال ھوانیہ ما الوجه للمصنف انه قد
 الامر مع ان الاصل یقید الماضی لانه مشتق من المصدر والامر مشتق من المضارع الذي هو مشتق من
 الماضی اجاب بقوله قد الامر قوله والن حملہم جواب سوال ھوانیہ لما كان اسماء الافعال مؤد بالمعنی
 الافعال حتی صادر وید بمعنی امھل مثلاً ینبغی ان یسمی بالافعال جاب قوله الذي الخ حاصلہا انما
 لم یسم بالافعال باعتبار انھما تجی علی ذلک الافعال وايضاً لانه لم یصیر فیما مثل تصرف الافعال وهو اشتقاق بعضها
 عن بعض قوله لانہا هذا جواب بعض الشارحین عن ذلك الاعتراض وجہ الرد علیہم ما
 ذكرناه انفا قوله قال الشارح الرضی الخ واما نقل قول الرضی للتأكيد قوله والمتبادر الخ جواب سوال
 ھوانیہ ینقض علی الضارب نحو الضارب اس فانہ بمعنی الماضی مع ایه لا یسمی باسم الفعل اجاب
 بقوله المتبادر ان یكون هذا بحسب الوضع وذلك باعتبار ان لا یسمی قوله اما یوزن جواب سوال
 ھوانیہ اتصافاً فعلاً بقوله بمعنی الامر غیر جائز لانہ لیس الا امتیازاً بحرف الاصلیة عن الزوائد اجاب
 بما تری قوله کاش فیلة شارة الى ان قوله بمعنی الامر ظرف مستقر مع المتعلق صفة لقوله وفعال
 قوله المشتق فیلة شارة الى ان قوله الثلاثی المجرّد ظرف مستقر یض باعتبار التعلق صفة لما قبل قوله

اقتباسی جواب سوال ہوں حال قولہ قیاس علی قولہ وفعال غیر جائز فکیف تجعل خبرا عنه اجاب بما تری
قولہ لا یقال الخ هذا اعتراض حاصل الاعتراض ان نحو قام یقوم وقعد یقعد من الثلاثی المحرم
انہ لا یجی عنها قوام وقعد **قولہ** فلہذا یا اول جواب عنہ **قولہ** الا نادا نحو قرا بمعنی صوت من
التصویر غرغاد بمعنی تلاعب بالغرغرة **قولہ** بمعنی الفجرة والفجور فسرہ لہما اشادة الی ان نحو
فجرا مصک معرفتہ **قولہ** قال الشاذ الرضی اعتراض الجواب ان عدل وجدانک لا یستلزم العدل
الدلیل علی تعریفہ تانیث فی الواقع بل الدلیل ہما موجودہ فاما الدلیل علی تعریفہ فهو اضافة بالمعنی
نحو فجا بمعنی الفجرة واما علی تانیثہ فہو تانیث سائر اوزان فعال نحو فساق بمعنی فاسقة **قولہ** قال الشیخ
الرضی الغرض من نقلہ اعتراض الجواب عنہ ان ذلک الاصل انما هو العدل اللفظی فقط والمراد
ہنا هو اللفظی والمعتوجہ **قولہ** ای لعین من الخ جواب سوال ہوں نحو قوام لیس بعلم
للاعیان بل للعین فی لامطابقة بین المثال والمثال اجاب بقولہ ای لعین من الاعیان حاصلہ
ان العبادة محمول علی حذف المضاف کاقل **قولہ** استعمال الخ جواب سوال وہو انہ کیف یصح
جعل الجواز ظرف البناء قطام مع انہ غیر متصو اجاب بما تری **قولہ** اهل الخ انما زاد لفظ اهل لان الجواز
اسم للوطن لا یتصو منہ الاستعمال **قولہ** اعلم للتحقیق کالسوال والجواب او جواب سوال ہوں
التعریف لا یصیر جامعاً لافراد حیث خرج عنہوا ہا وصرہ مر فان کل واحد منہما صو مع انہ لیس من قبیلہ
ما حکى بہ صوا وصوبہ لہما ثم اجاب بقولہ اعلم **قولہ** ولم تصر اسم فعل تفسیر لقولہ ولزمہ الصدق
قولہ مثلاً وھا فانہ فی الاصل صوة سازج لامعنی لہ ثم نقلہ عنہ الی باب المصادر فصار بمعنی
التعجب **قولہ** صہ ومہ کلاھا صوتان فی الاصل لامعنی لہما ثم نقل الی باب المصادر فصار الاول
بمعنی السکوت والثانی بمعنی الکف ثم صار بمعنی اسکت واكفف **قولہ** معنی لہ کالندامہ وروی
امر الغریب **قولہ** اما للزجری للمنع **قولہ** او الدعاء الطلب **قولہ** لاناخرة البعیر اخوابانید
شر **قولہ** کما اذا قلت قال زید ای یکون العزم مثلاً حکایا عن مقولہ زید **قولہ** حکایة عنہا الخ
والمحکی فی حکم المحکی عنہ **قولہ** واخذھا حکمھا الخ تفسیر لقولہ لاجرائھا مجراھا یعنی اھا اخذھا
حکمھا وهو البناء ذکرناھا فی باب الاسماء المبنیة بهذا الاعتبار **قولہ** اصک جواب سوال ہوں
الحکایة عبارة عن نقل الالفاظ التي كانت مشتملة علی الحروف والحركات الصیغیة مسموئے مرتبة
معتما علی الخارج وصو الغراب لیت من ہذا القییل فکیف یتصو الحکایة عن صوا اجاب بقولہ ا
اصک حاصلہ ان الحکایة مؤل بالصدور فلا یرد **قولہ** ذات القوام الادب وان کان المراد بہ ما یدب
علی وجه الارض فی صناعاتہا یتناول کل **قولہ** المركبات فیہ اشارۃ الی ان اللام فی المركبات للعہد
قولہ حاصلہ فیہ اشارۃ الی ان قولہ من کلمتین ظون مستقر باعتبار المتعلق صفیۃ الاسم **قولہ**
ترکیب جواب سوال ہوں انصا الاسم بالکلمتین غیر جائز لان بینہما منافاة ظاہرہ لان الکلمتین
متعدن والاسم مفرد اجاب بقولہ ترکیب ثم قولہ وجعلہا کلمۃ واحد تفسیر لہ **قولہ**

بکون
الاصوات

بکون
الاصوات

حقیقتہً او حکماً جواب سوال **ہو** انہ یقض علی نحو سیبویہ نفطویۃ فانہما د اخلاص فی المحدث مع
 انہما یسا بحاصلین من کلمتین فان الجزء الاخیر منہ غیر موضوع للمعنی اجاب بقولہ حقیقتہً او حکماً
قوله لا فی الحال جواب سوال **ہو** انہ یقض علی نحو عبد اللہ و تأبط شراً فان النسبة فیہا بعد
 العلیۃ معدۃ مع انہما یسا بل خلیں فی المحدث دا اجاب بآتے **قوله** ینخرج مثل تأبط شراً فان
 قبل ہذا یناقض بما ذکرک فی بحث غیر المنصّر بقولہ لان الاعلام المشتلۃ علی الاسناد من قبیل
 المبنیات **قلنا** انہ لا یناقض لان ما ذکرک فیما سبق محمول علی انہما دخل فی جنس المبنی وما ذکرک
 ہنا محمول علی انہا خارجۃ من ہذا القسم اعنی بہ مرکب **قوله** مثل خمسۃ عشر الخ اعتراض
 من الشیخ الرضی علی المصّر واجاب عن ہذا الاعتراض الشارح المحدث بان المراد بالنسبۃ المنفیۃ
 النسبۃ الاسنادیۃ والاضافیۃ لا غیر ثم رد الشارح ہذا الجواب بقولہ تعین النسبۃ الخ ایض **قوله** اصلاد
 علیہ وجہ الرد **قوله** من خط القناد **قوله** والاحسن جواب عن ذلک الاعتراض **قوله** علی العشرۃ کخمسۃ
 فی نحو خمسۃ عشر فانہا ثلاثۃ علی العشر **قوله** اوصیغۃ الفاعل مثل حادی عشر **قوله** من
 المفردات نحو ثلثۃ **قوله** ولا یتیسر جواب سوال **ہو** انہ ینبغ ان یاخذ مثلاً ذلک من مجموع
 الجزئین اعنی بہ الاول والثانی اجاب بآتے **قوله** ان فی اخذ بعض اہ جواب سوال **ہو** انہ
 ینبغ ان یاخذ و بعض الحروف من الاول وبعض من الثانی اجاب بآتے **قوله** واشتی عشرۃ
 ہذا للمؤنث والاول للمذکر فی اشارۃ الی ان العبادة علی حذف المعطوف **قوله** لسقوط النون
 لان اصلہ اثنان **قوله** ان لم یکن لدفع ما قبلہ انہ یقض علی نحو سیبویہ فان جزء منہ لیس بمضمین
 للحرف منہ لیس بمعرب بل مبنی باعتبار انہ صوۃ **قوله** والمراد الخ جواب سوال **ہو** انہ علی لکنایا
 من المبنیات غیر جائز لانہا جمع کنایۃ و ہو فی اللغۃ والاصطلاح تعبیر عن الشئ المعین بلفظ
 غیر صریح فی الدلالۃ علیہ کما عرفت والتعبیر بمعنی مصداکی لا معرب ولا مبنی و ایضاً حمل
 کم و کنا علیہا غیر جائز لانہما من قبیل ما یکنی بہ لا التعبیر فیلزم حیثین حمل صرف الذات علی
 صفت الصفۃ اجاب عنہما بقولہ المراد بہا الخ **قوله** ولا کل ما یکنی بہ جواب سوال **ہو** انہ
 فلان وفلاتہ من قبیل ما یکنی بہ ایضاً مع انہما یسا بکنایۃ فیلزم حمل الخاص علی العام و ہو
 باطل اجاب بقولہ ولا کل ما یکنی بہ بل بعضہ **قوله** فکافہ اصطلاحاً جواب سوال **ہو** انہ لما
 کان المراد لہا بعض ما یکنی بہ فینبغ ان یدکر بلفظ البعض کما ذکرک فی الظروف اجاب بآتے
قوله وضع الحرف یعنی انہا وضعت علی حرفین فی الاغلب کا حرف نحو من **قوله** و لکنایۃ عنہ
 جواب سوال **ہو** انہ لما کان کم و کنا للعد فی صا صریح الدلالۃ علیہ کیف تجلح من قبیل لکنایا
 اجاب بقولہ لکنایۃ عنہ فصلاً المعنی ان کم و کنا کنایۃ عن العد **قوله** لکنایۃ عن الحدیث
 جواب سوال **ہو** امراً لان **قوله** والجملة تفسیر لما قبلہ و ہو الحدیث **قوله** موقع
 الجملة الخ یعنی ان الواحد من العرب اذا اخبر عن الحادثۃ بنحو جاءنی زید

مثلاً فقال له الآخر عند علم سمع لذلک الحادثة کیت وکیت یعنی ای حادثہ **قوله** المتضمنة معنی
الاستفهام فیہ إشارة الى وجه التسمیة **قوله** مفتر تقول کما جلاضرت معناه چندرازوی رحلیت زد
قوله ووسط العد الخ اعلم ان العد د علی ثلثة انواع احد ما عد الاقل وهو من ثلثة الى
عشرة وتمیزه مجرور مجبور کما فی ثلثة اثواب ثانیها عد الاوسط وهو من احد عشر الى تسعة و
تسعين وتمیزه مفتر منصوب کما فی احد عشر ثوبا وثالثها عد الاکثر وهو من تسعة وتسعين الى ما لا
نهایة له وتمیزه مفتر مجرور کما فی مائة ثوب ثم میز کم الاستفهامیة میز عد الاوسط لانه لو
جعل کاحد الطرفين لکان محکماً لان کل واحد منهما لکنه الترحیم اما الاقل فطابا اعتبار انها
اصلا اعد دو اما الاکثر فبا اعتبار ان الغرة للتکثر **قوله** وکم الخ فیہ إشارة الى ان الخبریة
عطف علی الاستفهامیة **قوله** کم رجل عندی معناه بسیار از روی رحلیت ثابت است نزد
قوله ما ینبئ عن کثرته وهو الصیغرة الدالة علی کثرة کلفظ المائة مثلاً **قوله**
قال الشارح الرضی إشارة الى الاعتراض **قوله** فلم اعثر له اطلع علیه **قوله** لکن
جو جواب عن **قوله** او قال کتاها اعتراض **قوله** علی تاویل جواب عن **قوله** ای
کل واحد منهما جواب سوال وهو ان کلاهما مبتدأ ویقع خبره والمطابقة بينهما شرط فی الافراد
والتثنية والجمع ولم یوجد کما ترے اجاب بقوله ای کل واحد منهما **قوله** ثم بین الخ فیہ
اشارة الى ان الفاء فی قوله فکما تفصیلیة لا غیر **قوله** لفظا وتقدیرا جواب سوال وهو انه
ینقض علی نحو کم رجلا ضربته فان بعد فعله مستغلا عنه بضمیره مع انه داخل فی قاعدة
النصب اذا جعلته من قبیل الاضمار علی شریطة التفسیر اجاب بقوله لفظا وتقدیرا **قوله** وقع
فیہ إشارة الى ان قبله ظرف مستقیم مع المتعلق صلة او صفة للکلمة ما **قوله** وانما جاز الخ اعتراض
وقوله لان تاخیر جواب عن **قوله** ای وان لم یکن جواب سوال الظاهر **قوله** کان مجرد الخ بیا
لکونها مرفوعا لا غیر **قوله** انھو جواب سوال وهو انه کیف تجعل قوله مرفوع جزاء لما قبله
مع انه مفتر والجزء لا یكون الاجلة اجاب بقوله ای فهو حاصله انه خبر المبتدأ المحذوف
ثم الجملة جزاء لما قبله **قوله** نحو من ابوک فانقیل کیف یصح التمثیل بهذا مع ان کلاما فی کم
القی تكون مرفوعا بالابتدائیة قلنا هذا مثال لما کان المبتدأ غیر ظرف لیس هذا مثالکم بل نظیر
لمثالہ واما مثالہ فنحو کم رجلا ابوک **قوله** وهذا مبني الخ جواب سوال وهو انه کیف تجعل کلمة
من مبتدأ وابوک خبره مع انه من قبیل تنکیر المبتدأ وتعریف الخبر وهو خلاف الوضع
اجاب بقوله هذا مبني حاصله وان کانت نكرة لکن معرفة من حیث المعنی معناه هذا ابوک
ام ذلک **قوله** خبر المبتدأ یعنی ان کم ظرف متعلق بالكائن متعلق الشئ عامل فیہ فصار المعنی
سفر کائن کم یوما فالسفر مبتدأ مضاف الى الکاف الکائن خبره ثم اذا حذف العامل
وقع الظرف مقامه فاخذ حکم **قوله** ای مثلاً الخ جواب سوال وهو ان الکاف

فی کذلک مبتدأ وما بعد خبره وابتدأئیة غیر جائز لان المبتدأ لا یكون الا مسنداً الیه کون الشئ مسنداً الیه لا یكون الاسماء الکاف حرف اجاب بقوله مثل حاصل ان الکاف بمعنی المثل فصار اسماً الحرف قوله بمعنی الخ جواب سواله وهوان الوجه الرابع وهو الخبریة باعتبار کونه ظرفاً لایحیی فی بعض هذا الاسماء مکن وما سائر اسماء الشرط فکیف یصح قوله کذلک اسماً للشرط الخ اجاب بما ترے قوله یخو من این مثال ما کان مجرداً وایجاد قوله علی الظرفیة ای خاصه ای لا یقع مفعولاً به وله ومع قوله عن بعضهم اعتراض حاصل ان کلمه اذا لازم الظرفیة مع انه ینحرج من الظرفیة ویقع اسماً صریحاً فی نحو اذا یقوم زیداً ذایقعد غیره وفکلمه اذا بمعنی الوقت مضافه الی الجملة والمضاف الیها فی الحقیقة مضاف الی مضمونها وهو قیام زید قعوده فصار المعنی وقت قیام زید وقت قعوده غیر فالوقت الاول مبتدأ والثانی خبره ثم قوله قال شارح الرضی جواب عن قوله من کلام العرب الخ واما المثال المذکور فهو موضوع قوله متی عهدک فالعهد مبتدأ مضاف الی الکاف وقوله متی خبره باعتبار سائر المتعلق قوله یعنی فیما الخ جواب سواله هوان اضافه المثل الی کم عمراً لا یخلوا ما یكون بیانیه وکلامیه او ظرفیة فعله الاول خرج عنه کم اخت لك یا جری امته وعلی الثانی صادر بالعکس علی الثالث یلزم ظرفیة الشئ لمثلها اجاب بقوله یعنی فیما الخ حاصله ان مختارنا هو الاول والثانی لکن المراد بمثل کم عمراً موضوع احتمالیة الاستقناہ والخبر و ذکر المیز و حد فی هذا القدر صادق علی کل واحد من المثالین المذکورین و غیرهما قوله فی بعضها ای ذکر بعضها قوله اما هو تمیز جواب سواله وهوان عثمان صادت دفعها بالابتداء لا یثبت الا وجه التثنی فی التیز بل وجهان اجاب بقوله ای ما هو الخ حاصل ان المراد بالتمیز ههنا هو الذات مع قطع النظر عن صف التیز فصار المعنی فی مثلاً ما هو تمیز کم عمراً باعتبار بعض الوجه قوله دفعه فی صادت عمراً بالنصب الخ جری تمیز وقوله قد حلت خبره قوله علی الظرفیة حین جعلت تمیزه ظرفاً محذوفاً وهو مرة او مرة بالنصب الخ جری عمراً مبتدأ وقد حلت خبره فکذا حال خالفة فعله هذا معناه هکذا کر چند عمراً بسیار عمراً کما ثبت است از برای تو ای جری قوله وعلی المصداق حین جعلت تمیزه مصداقاً محذوفاً فایضاً هو حلیة بالنصب الخ جری عمراً مبتدأ وقد حلت خبره قوله فانه اشار جواب سواله هوان نصب کم جرداً واحد فکیف یتصو فی ثلثة اوجه اجاب بما ترے قوله ان الرفع بالابتداء وخبره وهو قد حلت وکم صادت منصوبه علی الظرفیة او المصداق یتیر قوله والاخو وعلی هذین القدیین صادت کم مرفوعة بالابتداء قوله الصق ای الیق قوله الا الوجه الاخیر الخ وهو اعتبار ثلثة اوجه فی التیز قوله للقر ذکر اسم الشاعر قوله جری مفعولاً به لقوله یجوا ے یعیب قوله المعوجه یعنی کج بنه قوله بمعنی الخ هذا لکن فم ما قبل ان مقصود الفرق هو هو جری ذکر ذلك لا یحصل بالعوجاء اجاب بما ترے قوله وانما عد ے جواب سواله هوان الحلب متعد بنفسه فلا حاجة الی التعد یتیر بکلمة علی حاصل ان کلمة علی لیست بصلة للحلب بصلة لتضمنه وهو الثقل الکرامیة قوله الاناس یمع اناس قوله الاستقناہ جواب سواله هوان مقم

بیان ہو الجری و هو لا یحصل بالاستقہام علی تقدیر النصب لان الذی یحصل بالاجاد لا بالانشاء فاجاب
 بقوله فالاستقہام علی تقدیر النصب علی سبیل التہکم ای الہذا **قوله** علی سبیل التہکم ای علی سبیل
 الہذا خبر لقوله فالاول **قوله** ذہل بمعنی غفل **قوله** وصحیح جواب سوال ہوان عم تکرۃ فیکفیکون
 مبتدأ اجاب بآتے **قوله** الواقع بعد ہا اعنی بہ جلبت **قوله** تسلط الظرفیۃ او المصدکۃ کما مر
 الان **قوله** واضح الخ باعتبار انها تابعۃ لہا **قوله** فی کلمات الخ جواب سوال امثالہ ما مر الان **قوله**
 واضح الخ باعتبار انها تابعۃ لہا **قوله** فی کلمات الخ جواب سوال امثالہ ما مر الان **قوله** والی ضرباتک
 عطف علی قولہ مرات الخ **قوله** علی الظرفیۃ بان تجعل تیز ہامرۃ **قوله** او المصدکۃ بان تجعل
 تیز ہا ضربۃ و ضربۃ **قوله** والفرق جواب سوال و ہوانہ لا فرق بین المعنیین لان المرات
 موجودۃ فی الضربات ایضاً اجاب بقوله الفرق الخ حاصل ان المرات للعد والضربات بکسر الضیاء
 فہو للنوع وان جعلہا للعد علی وزن فعلۃ بفتح الفاء فالمقصد المرات ہو الزمان او کلاً فی الضرب
 الحد فحی وضع الفرق بینہما **قوله** یحتمل الخ جواب ثان یعنی ان نصبہا لیست باعتبار الظرفیۃ بل باعتبار
 انہا مفعول بہ **قوله** الظروف المعرۃ الخ جواب سوال ہوان عد لظرف ومن المبنیات مطلقاً غیر جائز
 اذ الظروف کلہا لیست بمبنیۃ بل بعضہا لان اکثرہا معرفۃ بمثلین شمال وغد لیل ونہار و یوم و
 غیر ذلک فلا بد من تقدیر ہا بلفظ البعض لیطابق العنوان مع المعنوی التفصیل مع الاجمال اجاب
 بآتے حاصل ان اللام فی قولہ الظروف للعد فلا حاجۃ حرج الی ذکر لفظ البعض **قوله** ای ظرف
 جواب سوال و ہوان المبتدأ والخبر اذا کانا معرفتین فلا بد من ضمیر الفصل بینہما او تحریک السوال
 بوجہ آخر و ہوان کلمۃ بالعموم فی یفقد علی یتیم الاول فی خویاتیم یتیم عد فانہ مقطوع عن الاضافۃ
 مع انہ لیس بظرف اجاب بآتے **قوله** حرف الاضافۃ یعنی بہ اللام فی الاضافۃ اللامیۃ ومن فی
 البیانۃ و فی فی الظرفیۃ **قوله** ما فی معناہا کالاسفل بعنی التحت والاعلیٰ بمعنی فوق والامام
 بمعنی قدام فان کلہا لیست بسموۃ قطعہا عن الاضافۃ **قوله** اکاد اعض من باب علم
 او فتح علی باقی القاموس **قوله** و بین ما بنی منہا فی ان کلامہا متضمن لمعنی حرف الاضافۃ **قوله**
 فی کثرۃ الاستعمال یعنی ان حسب کثیر الاستعمال بعد ہا **قوله** الی المصدک الذی الخ و ذلک المصدک
 غیر مذکور فشاہت الغایات فی الاحتیاج الی المضامیر **قوله** حرف الشرط مثلاً لو **قوله**
 ای جعل تحتاد فی اشارۃ الی ان اختیار فعل متعد و اشارۃ الی انہ لیس بمعنی محصل معین **قوله**
 فاجاء الامر مفاجۃ مصداً ۴ ۴ اللام من باب المفاعلة **قوله** فجئستۃ فجاءۃ بیان المجرى بخلاف
قوله فاجاء الامر **قوله** والمراد الخ جواب سوال اظاہر **قوله** معنی المفاجاۃ الاضافۃ بیانۃ
قوله ما فیہ فی اذ **قوله** من الدلالۃ بیان لکلمۃ ما **قوله** علیہ ای علی المفاجات **قوله**
 ای خرجت جواب سوال و ہوان عطف الجملۃ الاسمیۃ علی الفعلیۃ غیر ملائم اجاب بقوله
 ای خرجت حاصل ان العامرۃ اذا ہو فاجات جعلناہ کالمذکور و اذا زانیۃ او مکانیۃ

بکثرۃ

فصار المعنى خرجت ففاجأت زمان و قول سبع او مكانه في صا عطفنا بحملة الفعلية على الفعلية
قوله وضع الحروف يعني ان اذ وضع على حرفين مثل من ما قوله للاستفهام والشرط جواب
سوال وهو ان حالتها عنهما غير جائز لعل صحتها حملها عليهما لان من وان لا يكون استفهاما
وشرطا اجاب بقوله للاستفهام حاصل ان حالتها عنهما مجازا باعتبار الموضوع المحذوف وهو ذو
اي ذو استفهام وشرط **قوله** تارة جواب سوال وهو ان الواو في قوله بمعنى جميع المد للجمع و
الجمع بجر الجمع كجمع بلفظ الجمع وههنا لا يتصو ان يكونان بمعناهما معا اجاب بقوله تارة حاصله
ان الربط مقدم على العطف **قوله** مد زمان الفعل الخ فيه اشارة الى ان اللام في قوله المد بدل
من المضاف اليه **قوله** اي يقع جواب سوال وهو انه ينقض على نحو ما ريت يوم الجمعة من او
منذ فان الاسم هناك يلى له ما مع انه غير جائز اجاب بما تر في قوله الاسم فيه اشارة الى ان
المفرد صفة للمحد واعني به الاسم **قوله** حقيقة وحكما جواب سوال وهو انه ينقض بقوله ما ريت
مد يومان اللذان الخ فانه بمعنى اول المد مع انه ليس بمفرد اجاب بما تر في قوله اي الزمان فيه
اشارة الى ان المقصود صفة لموضوع في اعني الزمان **قوله** الذي قصد فيه اشارة الى ان
اللام في المقصود بمعنى الذي في لفظ المقصود فع لما قيل ان قراء بالتخفيف يلزم عكس بيان
المشد وان قراء بالتشديد يلزم عكس بيان المخفف حاصل المد فع انه اراد بهما معناه المجازي
بمعنى القصد **قوله** حال كونه فيه اشارة الى ان قوله بالعد ظرف مستقر باعتبار المتعلق حال
عن المقصود **قوله** اي ما كتب على هذه الصلوة في بيتنا ولان وان مشدتين مخفقتين ايضا
قوله اكل واحد هذا فع لما قيل ان ارجاع ضمير المفرد الى التثنية غير جائز فاجاب بما ترى **قوله**
اسمين الخ لان ابتداءيهما حرفين غير جائز **قوله** هما معرفتان جواب سوال وهو انهما نكرتان فكيف يصح
ابتدائيهما حاصل الجواب انهما مؤن بالاول والجميع وهما معرفتان بالاضافة الى المد **قوله**
كل منهما جواب سوال ظاهر **قوله** اعلم الخ اعترض قوله لان لا جواب عنه **قوله** غداة خاصة
لا يصير بكرة وسحرة منصوبان ان كانا مترادفين لغداة لان كلهما موضوعان لاول الصبح السحر
قرا الصبح كذا في القاموس **قوله** هو اسم فعل يعني ان قط على نوعين احدهما اسم فعل بمعنى
الامور ثانيا ما ظرف **قوله** اي لا جوفيه اشارة الى ان اللام في قوله لماضي للاجل **قوله** الفعل فيه
اشارة الى ان الماضي صفة للموضوع المحذوف هو الفعل والزمان **قوله** ليستغرق اي يستغرق قط
لنف جميع الخ **قوله** عوض الخ بدل عن قوله اختها **قوله** الذي يبقى وهو الانسان وغيره **قوله**
من المضائية الجملة من حيث هي ليست الامنية قيل هذا يناقض بما سبق من ان الجملة من
حيث هي لا معربة ولا مبنية قلنا ان ذلك مبني على من هب الجمع وهو هذا على من هب الاخرين
فلا تناقض لكن بنا الظروف المضافة الى الجملة عند الجمع وليس باعتبار ذلك **قوله** اي انما
له اي صاحب استفهام وشرط فالمراد بجاليتهما حالتها للموصوف المذكور ۱۲

بل باعتبار انہا مضافہ الی مضمونہا فی الحقیقہ قیل ان اذا واذو حیث مضافہ الی الجملۃ ولا یجوز انہا
 بل بنا ہا لازمتہ قلنا ان الظروف علی نوعین بعضہا ما یکون لانفۃ الاضافۃ الی الجملۃ نحو اذا واذ
 و حیث و ہذا النوع مبنی لا یصلح ان یکون مستحقا للاعراب بل یکون مبنیا و بعضہا ما یکون غیر
 لازمتہ الاضافۃ الیہا بل ہی بعض الاحیان یکون مضافۃ الی الفقرۃ کالیوم فی نحو یومئذ و ہذا النوع
 یحذف عراہا و بناء ہا و المراد فی الکتاب ہو الثانی قولہ ای ہذا باب فی بیان الخ فی اشارۃ الی ان
 العبادة مبنی علی حذف المبتدأ والخبر ثم الخبر مضاف الی المعرفة وقولہ المعرفة خبر مجزئ المضافین
 قولہ ای اسم جواب سوال ظاہر قولہ متلبس فی اشارۃ الی ان قولہ بعینہ ظروف مستقر مع المتعلق
 صفۃ لثی قولہ ای بذاتہ فیہ بلان للعين معان کثیرہ و کلہا غیر مستقیم ہنا قولہ یعنی اسماء
 الاشارة جواب سوال ہوان علی ماہمات من المعارف غیر جائز لان بین الایہام والتعین منافا
 اجاب بقولہ یعنی الخ حاصل ان المراد ہا اسماء الاشارة والموصولات و ہا الیسا بہمین لکن
 تسمیتہا بہمات باعتبار ان اسم الاشارة من غیر الخ قولہ الیم الخ جواب سوال ہوان حصہ المعرفة والستہ
 غیر جائز لان التعریف یحصل الیم ایض کما ترے اجاب ہاترے قولہ لم یدکرہ جواب سوال ہوان المص
 لم خالف عن المتقدمین لانہم لم یدکرہ المعرفة بالنداء اجاب ہاترے والفرق بین الاعلام الشخصیۃ
 والجنسیۃ ان الاول موضوع للذات کلفظ زید موضوع للمدلول الخادجی والثانی موضوع للمفہوم کلفظ
 اسامۃ موضوع للحيوان المفترس ثم الفرق بین الاعلام الجنسیۃ والجنس بین اسم الجنس ان الاول موضوع
 للماہیۃ الواحد المتعینۃ المتمازۃ عن سائر الماہیات اما الاخرین فموضوعان للماہیۃ من حیث
 ہی فی مع قطع النظر عن ذلک العواض ثم الفرق بینہما ان الاول یطلق علی القلیل والكثیر علی السواء
 کالماء مثلاً والثانی یطلق علی الافراد بطریق البدلیۃ کالرجل مثلاً قولہ لا یضاف الیہ لان المنادی
 ۴ یخرج عن المنادیۃ بالاضافۃ الیہ قولہ لا یخفی جواب سوال ہوان ینقض علی نحو غیر و مثلاً و
 شہر فانہا لا تصیر معرفۃ بالاضافۃ الی احد الامور الخمسۃ اجاب ہاترے قولہ ای اضافۃ الخ
 جواب سوال ہوان کیف یجعل لفظ الغنۃ مفعولاً مطلقاً للمضاف مع ان معنی المضاف مشتمل علی
 الاضافۃ لا علیہ اجاب ہاترے حاصل انہ مفعول مطلق مجازاً باعتبار حذف المضاف اعنی الاضافۃ ثم
 الاضافۃ الیہ بقلاقۃ وہی کوہا معنویۃ فلذلک قال الشارح یعنی اضافۃ معنویۃ قولہ اسماء ماکان
 جواب سوال و ہوان المتبادر من العلم ہو الاسم المحض فخر ینقض علی نحو سیبویہ وابن عباس
 فانہما الیسا بعلم مع ان التعریف صادق علیہما لانہما وضعائے بعینہ غیر متناولہ غیرہ بوضع
 واحد اجاب ہاترے حاصل ان العلم اعم من ان یکون اسماً محضاً ولقباً و کنیۃ قولہ
 والاعلام الغالبۃ الخ جواب سوال ہوان ینقض علی نحو الاعلام الغالبۃ اذا تعینت لفرد معین
 بغلبۃ الاستعمال فیہ کابن عباس مثلاً فانہما من قبیل الاعلام مع علی صدق التعریف علیہا
 لعلّ الوضع فیہا لثی بعینہ اجاب ہاترے قولہ الاعلام المشتركة فانہا تتناولہا غیر ہا

لہ
 بنی
 در
 اسم
 جنس
 ۱۱

بوضع آخر قولہ فی الذکر لان المقدّم اعرف من المؤخر فضات المضمرات اعرف من کلها قبل هذا
 یناقض بما ذکر فی التوابع بقولہ ثم المعرفۃ باللام والموصوت فیہما مساوات فیلے هذا کیف تکت
 الموصولات اعرف من ما عرف باللام ہنا تا مل قلنا للسیویۃ فی هذا المقام من ہیان احد ہما
 مشہو وہو ما ذکرہ الشارح ہنا وثانیہا غیر مشہو وہو ما ذکرہ فی بحث التوابع فلا تناقض فی کلامہ
 فاحفظ قولہ اما افراد ہا جواب سوال وہوان بعض اسماء العدّ معرب بعضها مبني کخمسۃ عشر
 اذا تضمن الواو وبعضہا معرفہ وبعضہا نکرۃ وبعضہا مذکر وبعضہا مؤنث وبعضہا مفردات و
 بعضہا مرکبات فیلے هذا صادر ذکر ہا بعد مستدل لان المعرب والمبني منہا داخلۃ فیہما وکل باقی
 الاسماء منہا داخلۃ فی الاقسام الباقیۃ اجاب بآثرہ قولہ الفاظ الخ جواب سوال وہوان المبتدأ
 والخبر اذا کانتا معرفتین فلا بد من ضمیر الفصل بینہما وہنالم یوجد فاجاب بآثرہ وایض اما
 قال الفاظ دون اسماء لیتناول جمیع افراد اسماء الاعلّ دلان بعضہا مرکبات المربک لیس باسم
 لان الاسم قسم من الکلمۃ والکلمۃ لفظ مفرد قولہ منفردۃ جواب سوال ہوان الواحد من قبیل
 اسماء العدّ مع انہ لیس بموضوع للجمع کذلک الاثنین فلا یكون تعریف اسماء العدّ جامعاً لفرادہ
 حیث خرج عنہ احد اثنین اجاب بآثرہ قولہ ما یجاب بہ ہو مدلول اللفظ الواحد والاثنین مثلاً
 اعنی بالوحد والاثنینۃ اما الفاظ الموضوعۃ لکمیۃ ہا فلفظ الواحد الاثنین مثلاً قولہ عنہ
 بعض ہا الحساب لان العدّ عندہم عبارة عن نصف مجموع الحاشیتین اقلہا الاثنان فلا یکو
 الواحد عدّ عندہم قولہ ولا ینتقض جواب سوال حاصلان نحو رجلان موضوع لکمیۃ
 احاد الاشیاء کما ترے مع انہ لیس من قبیل اسماء العدّ حاصل الجواب ان اسماء العدّ عبادۃ عما یكون
 موضوعاً لکمیۃ احاد الاشیاء فقط واما نحو رجلان موضوع لہا مع معنی اخر وہو مذکور من بنی اذا تجاو
 من حد الصغر الى حد الکبر وکلک فی رجلین البواقی قولہ کواحد واثنان وہما فرعان للواحد
 والاثنان قولہ کثلاث الى تسع وہما فرعان للثلاثۃ والاربعة الى التسعۃ مع التاء وھکذا الثنیتۃ و
 الجمع فرع الواحد قولہ وعشرین فانہ جمع حکمی ان لم یکن جمعا حقیقیا کما ذکرنا سابقاً بقولہ
 جمع المذکر السالم واولو وعشرون حیث ذکر ہا بعد الجمع قولہ لتانیث الجماعۃ الخ لان الرجال
 بتاویل الجماعۃ مؤنث قولہ اسبق انی التخلیق لان ادم علیہ السلام قد خلق قبیل حواء او فی
 الاصطلاح اذ یقالہ جل وامرأۃ وقائم وقائمۃ قولہ تذکیر التانی فی المذکور الخ جواب سوال وہوان
 التکریم فرع الافراد والعدّ فی حالۃ الافراد مؤنث فلم خالف الفرع الاصل اجاب بآثرہ قولہ اما
 تذکر التانی جواب سوال وہوانہ ینبغی ان یؤنث التانی فی نحو واحد عشر واثنی عشر لعدّ اجتماع
 علامتی للتانیث اجاب بآثرہ قولہ عند التکریم جواب سوال وہوانہ ینقض علی عشرۃ فانہ مؤنث
 مع انہم لیسوا بقائلین علی کسرۃ الشین فیہا اجاب بآثرہ قولہ اے من عشرۃ جواب سوال وہوانہ
 ینقض علی نحو عشر فی ثلاثۃ عشر فانہ من قبیل اسماء العدّ المؤنث المربک مع غیرہ مع انہم

لیسوا بقائلین بکسرتہا بل سبکونہا اجاب بمانرہ حاصل ان المراد بالمؤنث هو الذی یکون مع بقاء التاء
قوله فتحات وهي فتح العين الشين والراء والتاء ولا اعتبار لفتح الدال في نحو احد عشرة لان
 بعد ساکن فلم یوجد التوالی **قوله** ولما غیر الواحد الواحد الخ جواب سوال هوان العلة لتغيرهما
 ليس الا التركيب وهما لم یوجد لوجود العاطف وايضاً ان العاطف فيها موجود فينبغي ان يذكر
 فيما بعد وهو قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدّم اذ الاصل في العبارة الايجاز والاختصار اجاب عنها
 بقوله لما غیر الواحد الواحد ههنا بدّل التركيب لان المعطوف الخ حاصل الدفع الاول والمعطوف
 والمعطوف عليه في قوة التركيب لانها علم لمرتبة معينة من العدد وحاصل الدفع الثاني ان العلة
 لتغيرهما لما صارت موجودة ههنا لم يجعل على صوة ما تقدّم من غير تغيير فلذلك لم يذكرهما فيما بعد
قوله بل الى تسع وتسعين في إشارة الى ان العبادة بمحد في المعطوف فلذلك لم يتعرض لذلك **قوله**
 معد يكره صلح معد بفتح الياء ثم اسكن للتركيب بما بعد **قوله** والثلث الى العشر الخ في إشارة الى ان
 العبادة بمحد في المعطوف فلذلك لم يتعرض المصمم لمع ان الحكم فيه ايضاً كذلك **قوله** اي مجزئ
 الخ جواب سوال هوان الخفض حقيقة في الاعراب بالحركة فجئ لا يتناول الاعراب بالحروف اجا
 بمانرہ **قوله** استعماله استعمال عدد الاقل **قوله** اثروا اي اختاروا **قوله** مائة مئتين عن
 الثلث **قوله** استثناء جواب سوال هوان مائة في ثلثة مائة مخفوض ايضاً كيف يصح الاستثناء
 عن المخفوض المجموع اجاب بمانرہ **قوله** مسلمين فلا يقال ثلثة مئين **قوله** المجموع بالالف
 الخ يعني ان مات تميز عن الثلثة ثم لفظ المات مبهم محتاج الى التميز ايضاً في ذكر مئتين ههنا يلزم الاتصال
 بها وهي خلاف مجيئه عادة اذ عادة مجيئه بعد ما هو في صوة المجموع **قوله** بل الى تسع تسعين
 في إشارة الى ان العبادة بمحد في المعطوف **قوله** كالاسم الواحد لان المضانلية متمم للبعضاً
 في الحقيقة كالشئ الواحد **قوله** ليورد الخ يعني ثلث مائة امرأة جائز حملها على مائة امرأة **قوله** المعبر
 به عنه في إشارة الى ان اللام في قوله اللفظ للعهد **قوله** افق العد الخ جواب سوال هوان قول فوجها
 جزاء لقوله اذ كان وجرائتيه غير جائز لان الجزاء لا يكون الاجملة وهذا مفق اجاب بمانرہ صلح
 انه مبتدأ للخبر المحذوف **قوله** اعتباراً باللفظ اي بلفظ الشخص اسم العدد مع المعد والمنكر
 المجموع لا يكون الاموننا **قوله** بالمعنى اي بمعنى الشخص هو النسأ **قوله** وواحد في إشارة الى ان
 العبادة على أحد المعطوف وهكذا في اثنان واثنان او الى ان المصم ذكر الاصل وترك الفرع با
 لمقابلة ككلا وكلا **قوله** اي الصالح الخ جواب سوال هوان بين قوله استغناء بين قوله بلفظ
 التميز منافاة لانه بالاستغناء لا يصير تميزاً واذا صاد تميزاً لا يجي منه الاستغناء اجاب بمانرہ
 عن سوال بوجه آخر وهو ان في عبادة المصم تناقض ظاهر اذ المفهوم من قوله ولا يميز الخ ان لا
 يكون لها تميز ومن قوله استغناء الخ وجود التميز فاجاب بقوله اي الصالح الخ حاصل ان
 المراد من العبادة السابقة علماً اي راد التميز معهما كما يفهم من عبادة الشارح ومن الثاني

الاستغناء علی تقدیر ذکرہ معہما **قولہ** بجمہر ای بمانہ فیہ اشارۃ الی وجہ الاستغناء **قولہ** فان
 من صیغۃ الخ المراد من الصیغۃ ہنہا ہو مجموع المادۃ والصکۃ وبالاولی الصکۃ فقط لان العام
 اذ ذکر بمقابلۃ الخاص یراد بہ ما وراء الخاص **قولہ** ولا یبعد جواب **آخر قولہ** بالتخصیص
 فیہ النص بالتخصیص لان النص معہ **آخر** ہو غیر مستقیم ہنہا وهو الایۃ والحديث **قولہ** باعتبار
 تصیرہ والفرق بین الفرد من المتعد باعتبار تصیرہ و بین المفرد من المتعد باعتبار حالہ
 بوجہین احدہما ان الاول لا یجئ فیما فوق العشرۃ بخلاف الاخیر والثانی ان الاول یضاہی الخ
 العد الانقص نحو ثانی الواحد ثالث الاثنين وغیرہا بخلاف الاخیر فانہ یضاہی المساکین ونحو ثانی
 الاثنين وثالث الثلاثة **قولہ** الواحد انفس **قولہ** ای مرتبۃ فیہ اشارۃ الی ان للحال معنی اخر
 غیر مستقیم ہنہا وهو ما یبین ہیئۃ الفاعل والمفعول وزمان التکلم واصفۃ الشئ **قولہ** اسم
 جواب سوال مثل ما مر غیر مرۃ **قولہ** کان فیہ اشارۃ الی ان لفظ فیہ ظرف مستقیم المتعلق
 صفۃ الکلمۃ ما **قولہ** ای ملفوظۃ جواب سوال وهو ان لفظا خبر لکان المحذوفۃ والاصل
 ان یکون خبرہا محمولۃ علی اسمہا وهنہا لا یصح لان العلامۃ لیست لفظا اجاب بما تری **قولہ**
 اذ الحرف الرابع فی المؤنث السماعی فی حکم التانیث الخ وکذا الخامس لان موضع التاء فی
 کلامہم فوق الثلاثة **قولہ** ای مقصدۃ جواب سوال مثل ما مر الان **قولہ** بخالفۃ فیہ الخ
 بالخالفۃ لان الخلاف فی الاصل مشترک بین المجرد والمزید والمراد بہ ہنہا باب المفاعلة
قولہ کسلیۃ جبل الاول مثال من قبیل الاسیم والثانی مثال من قبیل الصفۃ مکن صخرۃ حمراء
قولہ التاء وعلامۃ تاء التانیث ہی تاء زائدۃ فی اخر الاسم مفتوحۃ ما قبلہا تقلب فی الوقف
 ہاء کطلمۃ فتاء اخت لیست بتاء التانیث لا تنفاد القیدین الاخیرین فیہا قطعاً **قولہ** اسم
 جواب سوال اظاہر **قولہ** من جنسہ فیہ اشارۃ الی ان اللام فی قولہ فی الحيوان للجنس
 لا للہک الخ ادجی **قولہ** بخالفۃ فیہ اشارۃ الی ان المراد بالخلاف هو مصدک المزید لا مصدک
 المجرد **قولہ** بلا فصل جواب سوال وهو انہ یتقض علی حضرت فی نحو حضرت القاضی امراء
 وعلی قولہ ضرب الیوم ہند فان لک فیہ الخیار فی ذکر التاء وترکہا مع انہ مسند الی المؤنث
 الحقیقۃ اجاب بقولہ بلا فصل **قولہ** مطلقاً فیہ رد علی بعض الشارحین کفاضل الہند لانہم قالوا ان
 ضمیر قولہ الیہ ارجع الی المؤنث الحقیقۃ مطلقاً مظهر کان او مضمر او الی المضمر المؤنث اللفظ
 لا یرجع الی المظهر المؤنث اللفظ لانہ لو رجع الیہ یلزم التناقض بین ہذا و بین قولہ وانت فی
 ظاہر غیر الحقیقۃ بالخیار ووجہ الرد ان ضمیر الیہ ارجع الی المؤنث مطلقاً حقیقاً ولفظاً
 مظهر او مضمر او ما ذکر ظاہر غیر الحقیقۃ فیما بعد فهو بمنزلۃ الاستثناء من ہذا الکلمۃ لان
 الاصل انہ اذا حکم علی کل شئ ذکر بعض افرادہ فیما بعد فهو بمنزلۃ الاستثناء عن ہذا الکلمۃ **قولہ** ای
 فذلک الفعل الخ جواب سوال وهو ان قولہ فالتاء جزء لقولہ اذا اسند وجزائیۃ

بما
 فی
 التذکر
 والمؤنث

لا یصح لان الجزء لا یكون الا جملة وهذا مفرد اجاب بما ترى حاصل ان قوله بالتاء ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر المتبداً المحذوف هو قوله فذلک الفعل ثم الجملة جزء لما قبلها قوله وجوباً جواب سوال هو ان مقابلة هذه العبادة بما بعد وهو قوله انت فی ظاهر غیر الحقیقة بالخیار غیر جائز لا فی کلہما ذکراً بالتاء اجاب بقوله وجوباً قوله لکن التانیث دلیل بقوله فذلک ان تقولاً الخ قوله وجعل بعض الشارحین هذا بیان للقول لا مرد و دو وجہ الرد علیہم ان المقم ہنہا بیان مطلق المؤنث و اذا جمع ضمیر الیہ الی المؤنث الحقیقۃ والی ضمیر المؤنث اللفظی یكون تخصیصاً وهو مخالف من سوق الکلام والاصل فی المطلق ان یجرى علی الاطلاق و علی من ہبہم یلزم اختیار المجاز وهو خلاف الاصل قوله ولو کان یستثنی الخ اعتراض حاصل ان المصنوع استثنی صوة الخیار ینبغی ان یستثنی صوة اسناد الفعل الیہ مع الفصل ایضاً لئلا یتحتاج الی التکید بقولنا بلا فصل کما هو الاصل اجیب بان مقصود المصنوع هو اسناد الفعل الیہ بدون الفصل وقولنا بلا فصل بیان لمراد المصنوع لا تکید لقوله قوله وحکم ظاہر الجمع المراد بالجمع ہنہا هو الجمع الذکر المکسر کالرجال جمع الرجل والجمع المؤنث السالم کالمؤمنات او مکسرة کالنسوة جمع النساء کما فی قوله تعالی وقال نسوة قوله الحق التاء ینظر الی تاویل الجمع بالجماعة قوله وان شئت ترکتها نظراً الی ظاہر التذکیر و اما فی نحو الزین فقد وجدت الواو وهو یافی عن تاویل الجمع بالجماعة لانه من خواص التذکیر فلذلک لا یقال جاءت الزین بل جاء الزین قوله ای ضمیر فعلت جواب سوال وهو ان الخمل ہنہا غیر جائز لان نحو فعلت لیست بضمیر بل الضمیر فیہا مستتر اجاب بما ترى حاصل ان العبادة محمولة علی المسامحة قوله وهو المستکن فیہ جواب سوال هو ان ضمیر الذکر العاقلین کما كانت فعلت کذا افعلت ایضاً کافی الرجال اکرمت فیمینن لا یصح التخصیص اجاب بما ترى حاصل ان المراد بضمیر فعلت هو الضمیر المستکن المقرون بالتاء وهو اعم منها قوله ای ضمیر فعلوا جواب سوال مثلاً ما مر الان قوله یعنی الواو جواب سوال وهو انہ ینقض علی نحو فعلوا نحو اکرموا اجاب بما ترى حاصل ان فی هذه العبارة ایضاً مسامحة قوله ای ضمیر النساء فیہ اشارة الی العطف قوله وما یماثلها جواب سوال وهو ان ضمیر العیون ایضاً کذلک فیمینن لا یصح تخصیص النساء حاصل الجواب ان المراد بالنساء هو جمع المؤنث وان لم یکن من العقلاء قوله ای ضمیر الايام وما یماثلها جواب سوال مثلاً ما مر الان قوله ای ضمیر فعلت مقرون بالتاء جواب سوال ظاہر کما مر قوله فانه لا اصل لہ لا قاعدہ لقوله کالرجال فان لا اصل فی التذکیر هو الواو قوله فیراعی اعلی راعی قوله وفی الحواشی الہندیۃ دلیل الخ قوله الخ مؤخرہ جواب سوال هو ان هذا التعریف لا یصیر جامعاً و مانعاً اما الاول فلان نحو مسلمان مثنی والحال انہ لا یلحق باخوہ الف او یاء اما الثانی فلان نحو مسلم قد لحق باخوہ الف او یاء ولا یقال لہ الثنی اجاب عنہ سمعی ان قوله والنساء عطف علی قوله العاقلین ۱۲ مولیاً مولوی محمد عبد الرحیم عفی عنہ

الحقیقة قلنا المراد بالوضع الوضع العام یعنی سواء كان ذلك الشیء متحدین من حیث الحقیقة
 كالمسلمین أو متغائرين كالانسان والبقربعدان يكونان داخلین تحت جنس الموضوع له فهناك لا
 الانسان والبقربوايكونان متغائرين من حیث الحقیقة لكنهما داخلان تحت معنى الابيض هو الجنس
 الموضوع له بوضع واحد **قوله** بوضع واحد جواب سوال وهو انه ينبغي ان يصح تثنية القرء بالقرآن
 لادادة الطهر والكحيز لان الطهر والكحيز داخلان تحت الموضوع له للكحيز جاب بقوله بوضع واحد
 والوضع في الكحيز الطهر متعدد لان من اداد بالقرء الطهر كالتشافي لم فهو يقول انه موضوع له
 ومن يقول انه وضع للكحيز كاليخيفة وتوابعه فهو يقول القرء موضوع للكحيز لا للطهر فلهذا
 كان الوضع فيه متعددا فلا يصح تثنية القرء بالقرآن بادادة الطهر والكحيز **قوله** ولو اريد
 بقوله الخ اعتراض الجواب عنه ان جعل الكلام على المعنى المتبادر واجب المتبادر من مثله هو المثل
 في العد لا الجنس ولان المثني مقابل للجمع المصغر قد ذكر في الجمع لفظ الاكثر مقام المثلث قال
 ليدل على ان معناه اكثر منه المراد من الاكثر هو الاكثر في العد **قوله** ليدل الخ جواب سوال وهو ان
 تعريف المثني قد تم جمعا ومنعاف في الحاجة الى قوله ليدل على ان معناه حاصل الجواب
 ان هذه العبارة ليس من جنس التعريف بل ذكرها للفائدة التي ذكرها الشارح **قوله** ادعاء
 مجاز **قوله** ثم يؤول الخ جواب سوال وهو ان تسمية اللام باسم الاب ادعاء لقوة التناسب مسلم لكن
 ليس بينهما اتحاد المفهوم الذي هو شرط في تثنية الاسم فلم يجز تثنية فاجاب بما ترمي وقوله لقوة
 التناسب بينهما بيان العلاقة بين الحقیقة والمجاز وذلك التناسب عبارة عن كونها والدين
 للولد حاصل الجواب انا لا نسلم انه يثنى الاب باعتبار المعنيين المختلفين بل باعتبار المعنيين
 المتجانسين لان الام ح جعلناها مسمى بالاب مجازا ثم اولنا ذلك الاسم بالمسمى به ليحصل
 مفهومين ولهما وبعد حصول ذلك المفهومين المتساويين لهما صلا متجانسين **قوله** الى ادعاء اسمية اي الى تجويز
 الاسم **قوله** وليا ولا عطف على فليعتبر **قوله** قلنا لا شبهة الخ حاصل الجواب ان ادادة الطهر والكحيز
 عن قرآن حين اولت القرء بالمسمى جائزا لانه حصل من القرء مفهوم وشامل لهما واما كلامنا ففي ما اذا
 كان ادادتهما من غير الاشتراك اللفظي يعني قبل التاويل **قوله** وريده بعضهم يعني ان الاداة الرجلين
 من لفظ زيد اذا كان علما لها قبل التاويل بالمسمى به غير جائز عند المصنف وجائز عند البعض ثم قوله
 فعلى قول هذا البعض ينبغي الخ هذا بيان للرد عليهم **قوله** ولما كان جواب سوال وهو ان تعريف
 المثني قد تم جمعا ومنافيا كقولهم والمقصود اشتغال بالايضاح اجاب بقوله ولما كان الخ حاصل انه
 ليس من تمام التعريف بل شروع في حكم المثني **قوله** الى الاسم للمقصود في اشارة الى ان المقصود
 صفة لموضوع واحد اعني به الاسم ايضا في اشارة الى نكتة اخرى وهي ان المقصود لا يجيء في
 الافعال هكذا الممدد **قوله** مفردة الخ اخترا عن نحو حمراء هما لان في الفين **قوله**
 لازمه اخترا عن الالف التي ثبت عقيب زيد مثلا في نحو لايت زيد في حال الوقوف لانه لا يثبت

على فاعلا لا يثنى في الالف

مثنیٰ ولا مجموعاً حاصل الجواب ان المقدر على نوعين احدهما ما ذكرتُ الثاني عبادة عما يكون دالا على واحد المراد ههنا هو الثاني **قوله** بحسب الصوة جواب سوال وهو ان المراد بالتغير هو التغير في المادة فيخرج ينقض على نحو رجال فان مجموع ولم يوجد فيه تغيير المادة اجاب بقوله بحسب الصوة والتغير بحسب الصوة في نحو رجال موجود لان الجيم في مفرد مضموم وفيه مفتوح وكذا الراء في مفرد مفتوح وفي جمع مكسوك وكذا زاد الالف في جمعه **قوله** اما بزيادة جواب سوال وهو انه ينقض على نحو مسلمون فان التغير بحسب الصوة ليس بوجوده في اجاب بآية **قوله** او اختلاف في الحركات جواب سوال وهو انه ينقض على نحو اميد فان الزيادة والنقصان ليست بموجودة فيه مع انه مجموع اجاب بقوله او اختلاف في الحركات **قوله** حقيقة او حكما جواب سوال وهو انه ينقض على نحو فلك في جمع فلك فانه مجموع مع ان الاختلاف في الحركات السكنات ليست بموجودة فيه اجاب بآية حاصله ان التغير فيه موجود حكما حيث اعتبرت حركاته على حركات اسد لا **قوله** مما كان الفارق في جواب سوال وهو ان اضافة النحو الى التمر لا يخلو اما ان يكون بيانية او لامية او ظرفية **فعله** الاول يخرج عنه كالم و دخل فيه تم وعلى الثاني بالعكس على الثالث يلزم ظرفية الشيء لمثله اجاب بآية **قوله** مما هو اسم جمع جواب سوال مثل ما مر **قوله** كجامل و باق و دك فالفرد الاول هو الجمل والثاني هو البقر والثالث هو الراكب **قوله** نحو ابل وعلم مثالان لاسم الجنس **قوله** مما الجمع والواحد الخ جواب سوال وهو ان اضافة النحو الى الفلك ان كانت بيانية يلزم خروج الهجان عنه ودخول الفلك فيه ان كانت لامية يلزم العكس ان كانت ظرفية يلزم ظرفية الشيء لمثله اجاب بآية **قوله** نوعان جواب عن سوالين تقدير الاول انه ينبغي ان يذكر ادوات الحصر الثاني ان ضمير هو مبتدأ وكل واحد من صحيح ومكسر خبره وهذا الخبرية غير جائز للزوم حمل الخاص على العام اجاب عنها بقوله نوعان حاصل الجواب الاول ظاهر وحاصل الدفع الثاني ان الخبر هو مجموعهما الاكل واحد فيخرج يلزم حمل المساوي على المساوي وهو جائز **قوله** اخر مفردة جواب عن سوالين مثل ما مر في المتن **قوله** منع الخلولان جعل اليون عوضا عنهما ليس بمنع كما هو من بعض **قوله** ذلك الحق جواب سوال مثل ما مر في المتن **قوله** اي مع مفردة جواب سوال وهو ان الظاهر ان الضمير في قوله معراج الى ما تحق به ما تحق به عبادة عن الجمع فيجب ان يصح اطلاق المسلمين على سائر جال مثلا وهو ادناه ولا يصح على ثلاث رجال اصلا اجاب بآية **قوله** من حيث معناه دفع وهم وهو ان الظاهر ان ما معه يكون اكثر منه من حيث لفظه لا من حيث مدلوله الامر ليس كذلك لما هو اكثر منه من حيث مدلوله كسليمين فلنفع هذا الوهم قال من حيث معناه وحاصل ان الاكثرية في المسلمين انما ثبت من حيث المعنى لا من حيث اللفظ **قوله** ولا اكثر في الواحد فكيف ذكر المصير لفظ الاكثر **قوله** اخر مفردة جواب سوال وهو ان الضمير في اخره راجع الى ما تحق به فيمنين ينقض على نحو قاضين فان في اخره ياء مع انه

لأنه ان ضمة فلك الذي هو مفرد كضمة فلك الذي هو مفرد ايضاً وضمة فلك الذي هو جمع كضمة فلك الذي هو جمع اسد ۱۲

لم يتحد اجاب بما تره قوله ملفوظة جواب سوال هوان آخر قاض لم توجد الياء فكيف يتحد ف
لان فيه اسقاط الساقط اجاب بما تره قوله آخر الاسم الذي جواب سوال هوان الظاهر
ان الضمير راجع الى ما تحتي به فمخبر يقض على نحو مصطفون فان في آخره لم يوجد الالف فكيف
حدفت اجاب بما تره قوله اي شرط اسم جواب سوال هوان الظاهر ان الضمير في شرطه راجع
الى ما تحتي به فمخبر ينبغي ان يجمع نحو الزيدان بجمع اخرى اجاب بما تره قوله يعنى شرط صحة جمعية
جواب سوال وهوان الانسلم ان كونه مذكرا علما يعقل شرط لوجود الاسم لان الاصل ان المشروط
لا يوجد بدن الشرط ونحو الفرس غيره اسم لم يوجد فيه هذا الشرط اجاب بقوله يعنى الخ
حاصله ان هذا الشرط ليس بشرط لذات الاسم بل لصحة جمعية قوله اي اسما محضا جواب سوال
وهوان الاسم اعم من الصفة فذكر الصفة فيما بعد مستكرا اجاب بما تره قوله اي كونه
علما جواب سوال وهوان المذكور اسم ايضا فمخبر يلزم ظرفية الشئ لنفسه ايضا ان الشرط لا يكون الا
عرضا والمذكورين اجاب عنها بقوله اي فكونه الخ حاصله ان الشرط ههنا هو كونه مذكرا
وهو عرض لان الكون مصدا وهو عرض فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه لان كونه عرضا قائم
بالاسم لا عين لان بين الشئ وبين القائم به تغاير ظاهر قوله من حيث مسماه جواب سوال
وهوان لفظ زيد ليس بدعا عقلا اجاب بما تره قوله واداد بالذكور جواب سوال وهوان
نحو طلحة من قبيل ما ذكرت مع انه لا يجمع بالواو والنون وايضا ان نحو ورد قاء وسليم
اسم جليل ليسا بمذكورين لوجود علامتا التانيث فيهما ويجمعان بالواو والنون اجاب
بما تره حاصله ان المراد بالذكور هو مخلوقه عن التاء لا غير فمخبر طلحة غير خال عن التاء فلان الم
يجمع بالواو والنون نحو ورد قاء وسليم خاليان عنها فلذلك يجمعان بالواو والنون قوله
فتنحى من باب الاتعالي من المحو بعبء السلب الزوال قوله من الصفا فيلشارة الى ان التثنية في
صفة للتذكير قوله اي له شرط جواب سوال وهوان ينبغي للضم ان يذكر ادوات المحرر اجاب بقوله
اي له شرط قوله كونه مذكرا جواب عن سوالين مثلاما قوله لامر وهو قوله علما يعقل من حيث
مسماه الخ واعطاء الاشارة للاشرف قوله اي مذكرا جواب سوال وهوان اضافت افعال الى افعالا
غير جائز للزوم اضاف المعرفة الى النكرة لان كلمة افعال وزن يراد به الموزون كذا وزن اذا اراد به الموزون
صار علما لاجاب بما تره حاصله ان كلمة افعال ليست بمعرف بل نكرة لان المراد به الاسم المذكور غير
مستوفى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث يكون ذلك الاسم عبارة عن ذلك
الصفة مع المؤنث قوله بل يكون المذكور جواب سوال وهوان فعله هذا ينبغي ان لا يجمع افعال
التفضيل بالواو والنون ايضا نحو انصر نصير لانه ايضا اسم مذكور غير مستوفى صيغة الصفة الكائن
ذلك الاسم اياها مع المؤنث وايضا ان ذكره فلان فعله فيما بعد مستل لان من هذا القبيل ايضا جا
بقوله يكون المذكور الخ وحاصل ان المراد من انتفاء الاستواء ليس الانتفاء مطلقا بل انتفاء الاستواء

بان یکن المذکر علی وزن الفعل المؤنث علی وزن فعل وانصر نصر لیس كذلك مع انه یجمع بالواو
 والنون **قوله** للفرق الخ لان افعال الصفة فرع افعال التفضیل لئلا یتعدی علی التزیادة فلو جمعها بالواو
 والنون لزم المساواة بین الفرع والاصل ومکن فیما بعد **قوله** ای مذکر غیر مستوی جواب سوال مثلاً
 مرقوله بل یکن جواب سوال مثلاً مرقوله لزم اللبس أبین علامة وعلام قال قد شد جواب
 سوال وهو ان نحو سین وارضین یجمع بالواو والنون مع ان التذکیر العلمیة والعقلیة منتف
 فیها اجاب بما تری **قوله** وقد اذبح صاحب الباب اعراض حاصله ان الحكم بالشذوذ فی نحو
 سین باطل لان العجز فی النجاة صاحب الباب وقد اخرجها عن الشذوذ وادخلها تحت قاعدة
 کلیة حیث قال وشرط ان کان اسماً فمذکر علی یقرب سوماً جبر یقصره من ذی التاء المحدث
 العجز معتلاً مالم لا مذکر و نحو سین من هذا القبیل لان من قبیل معتل الواو اصله سین و حذف
 الواو و عوضت عنها التاء اجیب بان الحكم بالشذوذ و ذیہ حملاً علی نحو ارضین فحینئذ لا یرد
قوله ای الجمع جواب سوال وهو ان ینقض علی نحو ضاربة فانه من قبیل المؤنث ولا یلحق فی
 اخره الف وتاء اجاب بقوله ای الجمع **قوله** الصحیح جواب سوال وهو ان ینقض علی نحو
 ضارب نواصر فانه جمع مؤنث ولا یلحق باخره الف تاء اجاب بقوله الصحیح **قوله** اجمع
 جواب سوال وهو ان کلیة للعموم فحینئذ ینقض علی نحو عرفات فانه قد الحق باخره الف وتاء
 لا یمس بالجمع الصیح المؤنث و ایضاً المبتدأ والخبر اذا كانا معرقتین لا بد من ضمیر الفصل بینهما و
 هنالک یوجد اجاب بقوله ای جمع **قوله** اخر مفردة جواب عن سوالین مثلاً امر فی المشتی
 فلا تغفل من البیان المذكور فیہ **قوله** مفردة جواب عن سوال وهو ان الضمیر فی قوله ان کان
 وله وان یکن مذکره الخ راجع الی جمع المؤنث الصیح كما قوله وشرطه والایلی ان انتشار الصما فیعلم
 من ذلك انه یکن له مذکر بل یکن لمفردة وهو ضاربة مذکر و لیس للضاربات مذکر بل لها مؤنث
 وهو ضاربة فاجاب بما تری حاصله ان الضمیر راجع الیه یجوز المضاف وهو المفرد فی جانب
 المرجع او **قوله** مفردة جواب سوال وهو ان الضمیر فی قوله ان کان راجع الی ما حتی فحینئذ
 ینقض علی نحو مسلمات فانه صفة ومذکره مسلمون ولا یجمع بالواو والنون اجاب بقوله مفردة
قوله ای فشرط صحته الخ جواب سوال وهو ان الجزاء لا یکن الا جملة وقوله فان یکن باعتبار
 ان الناصبة مؤنثة بالکون وهو لیسیت بجملة اجاب بقوله فشرط الخ حاصله ان خبر المبتدأ المحدث
 اعنی بالشروط ان الجملة جزء **قوله** لزم الالتباس بینهما وهو محمل للفهم لان الحائض اسم
 لامرأة خرجت دماً علی طریق العادة والحائض اسم لامرأة کانت جریان دماً
 علی خلافها واسم لامرأة صالحة للحیض هی امرأة بالغت لا دأبها **قوله** ای من غیر اعتبار
 الشرط هذا جواب عن اعتراض الشیخ الرضی حیث قال ان معنی قوله مطلقاً هو مطلق الاسم فی
 ینقض علی الاسماء المؤنثة بتاء مقدمة فان بعضها یجمع بالالف التاء اذا كانت السبع موجودة

ملحة

فیہا کالسموات والكائنات اما البعض الآخر فلا کنار وشمس وفعلا لعدا السمع فیہا فمما اطلاق المصنوع
 سد ید حاصل الجواب ان معنی قوله مطلقا لیس ما ذکر ت بل المراد هو الاطلاق من اعتبار الشرط
قوله اے جمع فیلشارة الی ان کلمتہ ما موصوفہ لا موصیة فلذلک لم یدکر ضمیر الفصل **قوله**
 واما التخییر المذکور جواب سوال و هو انه لما کان المراد من التخییر من حیث نفس امر وہ الذی خلقت
 فیہ فحینئذ لا یتنا ولا التعریف مطلق الجمع فیما سبق هو قولہ بحروف مفترضة بتغییر نحو مسامون
 مصطفون اجاب بآترے **قوله** حقیقیا جواب سوال و هو انه ینبغ ان لا یصیر نحو فلک جمع التکسیر
 لعدا التخییر فیما اجاب بقوله حقیقیا و اعتباریا **قوله** اری جمع یدکر جواب سوال ہوان قولہ افع
 خبر بقوله جمع القلة و خبر یتہ غیر جائز لعدا صحتہ الحمل لان وضع الاوزان لیس الا لامتیاز الحروف
 الاصلیة عن الزوائد ہی لا یم بالجمع لا بالمفرد اجاب بآترے ہکذا السؤال الجواب فیما بعد من
 المعطوفات **قوله** دغیف اسم للخبز الصغیر یطبخ للصبيان **قوله** و فی شرح الرضی الخ اعترض
 وحاصل ان عد جمع الصحیح من جمع القلة غیر جائز لان الجمع الصحیح کما یطلق علی العشرة کذلک
 یطلق علی ما فوق العشرة ایضاً یجب بان عد ہا من جمع القلة باعتبار الوضع و اطلاقہا علی ما فوق العشرة
 بعارض الاستعمال **قوله** المذکور من الاوزان جواب سوال ہوان المشار الیہ بذلک ہوا فعل مع
 معطوفاتہ و ہوا لا یصح لان الاشارة بہ یمکن الی المفرد لا غیر اجاب بقوله المذکور الخ حاصل ان
 الاشارة الیہ بتاویلا لمفرد **قوله** یرفع بالحدث جواب سوال و ہوان للحدث معینین احد ہما ان الحدث
 بمعنی الحدث المقابل للثبوت والاخر ان الحدث عبادۃ عن معنی قائم بغيرہ كالعرض المعترض
 نظر الی ان المراد بالحدث ہنا ہو المعنی الاول فحینئذ ینقض التعریف علی نحو الطول والقصر فانہما
 لیسا باسمن للحدث مع انہما مصداق ان اجاب بقوله یعنی حاصلہ ان المراد بالحدث ہنا ہو المعنی
 الاخر لا الاول فحینئذ صا والتعریف صا قاعلیہما و جواب سوال بوجہ اخر و ہوان المتبنا
 من الحدث الصادر من الغیر لان للحدث لا بد من المحدث فحینئذ ینقض التعریف
 علی نحو الطول والقصر فانہما مصداق ان مع انہما لیسا باسما درین عن الغیر اجاب بقوله یعنی الخ
قوله والمراد بجریانہ جواب سوال و ہوان جریان الشئ علی غیرہ اذا ذکر فی الخویر اذ یراد بہ کون
 الاخر خبر الاول او وصفہ او حالہ و صلتہ والفعل لا یصلح ان یمکن او موصوفاً او ذمیال
 او موصولا للمصداق کیف یصدق هذا التعریف علی افراد المحدث اجاب بقوله المراد بجریانہ
 علی الفعل ان یقع تأکیداً لہ او بیاناً للنوع او عددہ **قوله** بعد اشتقاق الخ جواب سوال ہو
 انه ینقض التعریف علی مثل القادریۃ والعالیۃ و ویلآلہ و ویجآلہ فی نحو قولہ قدات قادریۃ
 و علمت عالیۃ و ہلکت ویلآلہ و درجت ویجآلہ فان کل واحد من ہذا یقع للتأکید لبيان
 نوعہ وعدہ مع انه لا یم بالمصداق اجاب بقوله ان یقع بعد اشتقاق الفعل منہ و اما ہذا
 المذکورات فما لم یشق منہ الفعل لان علمت مشتق من العلم وقدات من القدسات

وهكذا غيرها قوله وان كان الاخيران مطلقا فاقبل ان بين كلامي الشئ ثم تدافع لانه يفهم من الكلام الاول وهو قوله مما لم يشتق منه الفعل لا يكون مصدرا ان ويلا ويلا ليسا بمصدراين ويفهم من قوله وان كان الاخيران مفعولا مطلقا انها مصدرا لان المفعول المطلق لا يكون الا مصدرا قلنا ان بين المصدا واسم المصدا عموم وخصوص من جهة قوله المجرد جواب سوال وهو ان لفظ الثلاثي متناول للثلاثي المزيد في ايضا وتناول غير جائز لان المصدا في المزيد ا قياسي اجاب بقوله المجرد قوله اء سماعي جواب سوال وهو ان قوله سماعي خبر لقوله هو وخبرية غير جائز لعدا صحة الحمل لان المصدا ليس بسماع اجاب بقوله سماعي حاصل ان العبارة على حد ياء النسبة قوله اي قياسي جواب سوال مثلا وما لان قوله بالقطع اتيقين انما قال ذلك لان عمله على قسمين قطع واحتمالي وهو ما يكون المصدا قائما مقام الفعل بعد حذفه فهنا ليس عمله قطعا بل هنا احتمالي كما سنده في المتن في اخر بحث المصدا فلتعين ما هو المراد منها قال بالقم او جواب سوال وهو ان تقييدا عمالا لمصدا بقوله لا يمكن مفعولا مطلقا غير جائز لان المفعول المطلق يعمل على الفعل ايضا اجاب بقوله بالقطع واما المفعول المطلق وان كان يعمل على فعله لكن بطريق الجواز لان عمله على الفعل هناك جائزا ايضا قوله المشتق من جواب سوال وهو ان اضافة الفعل الى ضمير المصدا غير جائز لان الفعل انما يكون للفاعل لا للمصدا اجاب بقوله المشتق من حاصله ان اضافة الفعل الى ضميره لا دني ملازمة وهو كون الفعل مشتقا منه قوله لمناسبت الاشتقاق اي كون احدهما مشتقا من الآخر وفيه د على الفاضل الهند لان قال ان عمل المصدا باعتبار المشابهة للفعل لان الفعل كما يدل على الحث كذلك يدل عليه لمصدا ايضا ووجه الرد عليه ما ذكره الشارح بقوله فلذلك لم يشترط اه يعنى ان عمل المصدا لو كان باعتبار المشابهة لوجب ان يذكر له ما قيل مشروط الزمان كما ذكر في اسم الفاعل المفعول قوله لكونه يتقد ان مع الفعل الخ وانما فرضوا ذلك التاويل في المصدا لان ان مع الفعل مثل ان ضرب ان يضرب يقول بالمصدا ففرضوا ذلك في المصدا ليصح تاويل ان مع الفعل بالمصدا قوله ولا يتقد معموله عليه لان ان موصول حرفي وما بعد صلة له فلو تقد معموله عليه لزم تقديم بعض اجزاء الصلة على الموصولة وهو غير جائز فلا يقال اعجبني عمر اضرب زيد انما لا يجوز تقديم الصلة على الموصولة ان الموصولة بهم و الصلة تفصيل له فلو قد الصلة عليه لزم تقديم التفصيل على الاجمال وذا غير جائز قوله لو يكون الظرف الخ يعنى ان قوله في مفعول ما لم يسم فاعله لقوله ولا يفهم واما الضمير المشتق فيه فراجع الى المصدا قوله قياسا على الواحد فلا يقرب في الواحد اعجبني زيد اضرب عمر اولا في المثنى اعجبني للزيد ان ضرب عمر لان لو قال كذلك لزم اجتماع الشئتين احداهما تشبیه نفس المصدا والاخر تشبیه الفاعل وهو الضمير المستوفى للراجع الى الزيد فكذلك في الجموع قوله

الاول ان يقول
بقدر الفعل مع ان
كل في النسخة

ولما كان تثنية الفعل الخ جواب سوال وهو انه فعل هذا فينبغي ان لا يصح اضماع المفعول في الفعلين
ذلك العلة لانه لو اضمرفيه لاضمر في المثنى والمجموع قيا ساعليه فينبغي ان لا يصح قوله زيد ضرب
ولا قوله لزيدان ضربا والزيدان ضربوا وهكذا في اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
اجاب بقوله لما كان الخ حاصل ان الفعل لا يثنى بذكره بل لا يثنى فيه هو الضمير للفاعل اعني
به الالف في ضمها الراجع الى الزيدين فيجئ لا يلزم اجتماع التثنتين وهكذا في غيره من اسماء
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة **قوله** ولا شبهة جواب سوال وهو انه يقتض على نحو ضرب زيد
زيدا حاصل فان الياء قد اضمرف هذا المصدا فينبغي ان يذكر قيدا لاستدار هكنا ولا يضمرف مستر
ليخرج لان الياء في ضمير بارنا جاب بقوله ولا شبهة الخ حاصله انه لا حاجة الى زيادة قيد
الاستدلال انه قال ولا يضمرفيه بكلمة فيه الاضمار في يستلزم الاستدافيه فان الضمير اذا كان
بارنا لا يقيم ضمرفيه بكلمة فيه بل يقال يضمرف مطلقا وفيه ايضرد على الفاضل الهندك حيث قال
لا بد من اعتبار قيد الاستداف ليخرج مثل ضمرف زيد فرد الشاح عليه بقوله ولا شبهة ووجه
الرد ما ذكره الشاح بقوله فانه اذا لم يكن **الخ قوله** اء فاعلا لمصدا جواب سوال وهو انه
لا نسلم ان ذكر الفاعل غير لازم بل لازم كما في قوله ضربت زيدا اجاب بقوله اء فاعلا لمصدا
قوله لان النسبة الخ دليل المسئلة المتن او اشارة الى الفرق بين الفعل والمصدا حيث
يلزم فيه ذكر الفاعل **قوله** في مفهومه في مفهوم المصدا اعني به الحدث الساذج
قوله بخلاف الفعل اه لان النسبة الى الفاعل مأخوذة في مفهومه اعني به الحدث
والنسبة والزمان وكذا اسم الفاعل اسم لثلاث من له الفعل **قوله** لكونه لكون
الفعل نكرة وفيه بحث بوجهين الاول انه يقتض بما سبق من ان التعريف والتكثير
من خواص الاسم والثاني ان اعمالا لمصدا مناسبة الاشتقاق لا للمشا بهة
فكيف يصح ذكر المشابهة ههنا بقوله لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل اجاب عن
الاول بان التكثير على نوعين الاول حقيقة وهو من خواص الاسم والثاني حكمي
يوجد في الفعل ايضا لان الفعل يدل على حدث غير معلوم فصا تكثير الفعل باعتبار
المعنى وعن الثاني ان المراد من المشابهة هو المناسبة فكان من قبيل ذكر الخاص واذا
العام **قوله** على قلة جواب سوال وهو ان الاصل في العبادة الايجاز فينبغي للمصدا ان يقول
ويجوز اضافة الى الفاعل والمفعول بدون ذكر قوله وقد يضاف الى المفعول اجاب
بقوله على القلة بالنسبة الخ وكلمة قد اذا دخل على المضارع يفيد التقليل فلذلك
ذكرنا ههنا **قوله** متلبسا فيه اشارة الى ان قوله باللام ظرف مستقر
مع المتعلق حاله عن الضمير في قوله واعماله **قوله** اء بلام التعريف جواب سوال
وهو انه لا نسلم ان اعماله باللام قليل بل كثير كما في قوله عجبت لضرب زيد

عمر الجاب بقوله اى لام التعريف **قوله** قيل لم يات في القرآن الخ فيه اشارة الى وجبة قلة اعمال المصك باللام وايض اشارة الى جواز اعماله باللام **قوله** الجهر بالسوا الجهر مصدا عام في السوء مجر الجرو هو الباء **قوله** مر فاجاب سوال وهو انه كيف يصح تقابل هذا بما عني وهو قوله وان كان بدلا لان في كليهما وقع المصك مفعولا مطلقا اجاب بقوله مر فالخ **قوله** فيجوز فيه جهان جواب سوال وهو ان الجزء لا يكون الاجملة وهما ليس كذلك فلا يصح جزائته اجاب بقوله فيجوز فيه الوجهان فلا يرد **قوله** وانما فضلا اعتراض حاصله انه كيف فضلا المص بين قسمي المصك بالجزل المعترضة وهو قوله ولا يفتك معموله عليه الى قوله قليل الاصلان يذكروا بعد هما اجاب عن الشارح بقوله لان عمل المصك في القسم الاول الخ **قوله** اى اسم فيه اشارة الى ان كلمتها موصولا موصولة فلان ذلك لم يذكر ضمير الفصل **قوله** اى حدث جواب سوال وهو ان الفاعل ليس مشتق من الفعل بل من المصدر وايضا الاصلان يكون معنى المشتق منجزا بمعنى المشتق ومعنى الفعل ليس بجزء من معنى اسم الفاعل اجاب بقوله اى حدث حاصله ان المراد من المفعول الفعل اللغو وهو المصك لا الاصطلاح كما زعمت **قوله** موضوعا جواب سوال وهو ان اللام في قوله لمن صلة لقوله اشتق فحينئذ صار التعريف صادقا على اسم التفضيل مع انه لا يسمى باسم الفاعل اجاب بقوله موضوعا حاصله ان اللام ليست بصلة لقوله اشتق بل صلة لمتضمنه وهو قوله موضوعا ثم المتبادر من الموضوع له هو الموضوع له التمام يعني ان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فيخرج اسم التفضيل لانه مع الزيادة **قوله** اى لذات ما الخ جواب سوال وهو ان كلمة من يستعمل في ذوى العقول فيخرج من التعريف نحو صاهل في قوله فوس صاهل فانه من غير ذوى العقول اجاب بقوله اى لذات ما صاهل ان المراد بكلمة من هو الاعم منهما **قوله** ولو قال الخ اعتراض **قوله** ولعله جواب عنه **قوله** قصد التغليب اى تغليب ذوى العقول على غيره **قوله** يعني بالحدث تجد وجوده له جواب سوال وهو ان الحدث معنيين احدهما التجدد المقابل للثبوت الثاني المعنى القائم بالغير كالعرض المعترض نظرا الى ان المراد بالحدث هنا هو المعنى الاخير في لا يصير التعريف مانعا عن دخول الغير حيث صادقا على الصفة المشبهة كالحسن الشريف اجاب بقوله يعني الخ حاصله ان المراد من الحدث هنا هو المعنى الاول فيخرج عنه الصفة المشبهة لان قيام الفعل بالفاعل بطريق التجدد لان الفاعل انما سمي بالفاعل في حق تجد الفعل واما قيام الفعل بالصفة المشبهة بطريق الثبوت واللام والاستمرار ولا يتصور منه التجدد لان شرافة زيد لا يتجدد منه بل هو امر خلق قائم به على طريق اللام والاثبات **قوله** قال المص في اشارة الى بيان الجنس الفصل في الحدث **قوله** في شرحه الامالى **قوله** داخل في الجمع الذي ذكره المص في شرحه

قوله واسند الخ اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدث وعند كثر الشارحين يستقيم في نحو اخر لان قيام الفعل فيه ايضاً بطريق التجنيد والحدث لا بطريق الحمل على احسن **قوله** و يخذ شهاه اعتراض حاصله ان اذ اصار اللام صلة للضمين في خروج من التعريف اسم الفاعل اذا كان للمبالغة نحو مضارب اجاب عنه بقوله ولا يبعد ان يلتزم ذلك اي لا باس باخراج من الحدث لانه غير داخل في الحدث ويدل عليه حصر اسم الفاعل الخ **قوله** وجعل عطف على قوله حصر **قوله** وفي الترجمة للسيد الشريف **قوله** المعلوم جواب سوال وهو ان ايراد المضارع بصيغة الاطلاق ليس بصحيح اذ يفهم منه ان صيغة اسم الفاعل مثل صيغة مطلق المضارع والامر ليس كذلك بل هي مثل صيغة المضارع المعلوم اجاب بان المراد منه هو المعلوم **قوله** ان لم يكن ما قبل اخر المضارع كسر اجاب سوال وهو ان اطلاق كسر ما قبل اخر ليس على ما ينبغي اجاب بقوله وان لم يكن الخ **قوله** ولو اقيم اعتراض الجواب عنه ان الاصل في المثال عند ذكره ثلاثا لا اشتغال بما لا يعنيه فكان ذكره فزاد من الاصل والنكتة انما يكون للفائدة لا القادر فكان الاعتراض على خلاف الاصل **قوله** مثلها في اشارة الى ان قوله بشرط ظرف مستقر باعتبار المتعلق حاله عن الضمير في يعزل **قوله** اي شئ يشترط عمله به جواب سوال وهو ان الشرط مضاف الى المنع ثم هو مضاف الى المحال والاستقبال وكل من الاضافتين غير جائز لعدم التغاير بينهما اجاب بقوله اي يشترط عمله **قوله** على المتصف به جواب سوال وهو ان اضاف الصاحب الى ضمير اسم الفاعل غير جائز لان الصا يستعمل في ذي الروح اجاب بما ترى **قوله** المتعك جواب سوال وهو انه ينقص على قائم في تخويز قائم ابوة **قوله** امس فانه اسم الفاعل للماض مع انه ليس بمضاف الى شئ اجاب بقوله المتعدي **قوله** اي الزمان في اشارة الى ان الماض صفة للزمان المحذوف **قوله** بالاستقلال جواب سوال وهو انه ينقص على خالق في نحو الله خالق كل شئ فانه اسم الفاعل مضاف الى ما بعد مع انه ليس للماض خاصته بل للام والاستمرار اجاب بما ترى **قوله** و اريد ذكر مفعول جواب سوال وهو انه ينقص على ضارب في نحو ضارب ابوه امس فانه اسم الفاعل المتعدي للماض مع انه ليس بمضاف الى شئ اجاب بما ترى **قوله** اے اضافة جواب سوال وهو ان قوله معنى مفعول مطلق للاضافة المذكورة في المتن ومفعولية كما ينبغي لان المفعول المطلق يشتمل عليه معنى الفعل مثل اشتمال الكل على الجزء وهما لا يكون معنى الاضافة مشتملا على معنى بل على الاضافة لان المصداك العام ليتاويل ان مع الفعل اجاب بقوله اي اضافة معنوية يعني ان مفعول مطلق باعتبار الموضوع المحذوف ثم ذكر اشارة الى النسبة في قوله معنوية لصحة حمل الصفة على الموضوع **قوله** لفواة شرط الاضافة اللفظية وهو كون المضاف مضافاً الى

معمولاً ان الضارب اذا صار بمعنى الماضي لا يعمل في العمر والنصب لفوات معنى الحال والاستقبال
 فلا يصير هو معمولاً للضارب قبل الاضافة **قوله** اے فانتصابہ الخ جواب سوال وهو ان قوله
 فبفعل مقدّم جزء وجزائتہ لا يصح لان الجزء لا يكون الا جملة وهما مقدر اجاب بماترے **قوله**
 الموصولة جواب سوال وهو ان يراد اللام بصيغة الاطلاق ليس بصحيح اذ يفهم منها استواء الجميع
 من دخولهم مطلق اللام والامر ليس كذلك فاجاب بماترے **قوله** واما اذا كانت الخ جواب سوال
 وهو ان قوله مثله انما يصح على قول من قال ان صيغة المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل لان
 المثلية يقتضيه المغايرة بين الشيئين وهو موجود بينهما على قوله واما على قول من قال انها داخله
 في حده فليس بصحيح لعدم التغاير الذي تقتضيه المثلية فاجاب بماترے **قوله** بتغير صيغة
 جواب سوال وهو ان يفهم من العبادة ان صيغة المبالغة من اسم الفاعل فعلى هذا يكون تشبيه
 الشئ بنفسه وهو باطل اجاب بقوله بتغير صيغة الخ **قوله** وما فيه من معنى المبالغة جواب
 سوال وهو ان عمل اسم الفاعل للمبالغة بالفعل لفظاً ومعنى وصيغة المبالغة ليس بهذا المثابة كما
 اجاب بماترے **قوله** اذا كان مقدر الخ جواب سوال وهو ان يفهم من عبادة المصرب ان صيغة
 التثنية والجمع من اسم الفاعل منه فعلى هذا يكون تشبيه الشئ بنفسه وهو باطل اجاب بماترے
قوله من حيث ذاتها جواب سوال وهو ان لا نسلم ان الخل لا يتطرق الى صيغة المفرد بالحاق
 علامتي التثنية والجمع بل هو يتطرق اليها لان اللام يكون مرفوعاً في المفرد ومفتوحاً ومكسوراً
 في التثنية والجمع فاجاب بان المراد من الخل هو بالنسبة الى ذات صيغة وذلك الخل
 من حيث الحركات لا من حيث الالات **قوله** واما على تقدير الخ جواب سوال وهو ان تقيد
 حذف النون بوجود هذين الشرطين غير مستقيم اذا حذف جائز بزيادة ونهما كما في الآية
 الكريمة اجاب بماترے **قوله** والقراءة ميالا اعتماد عليه جواب سوال ظاهر **قوله** ا
 حدث جواب سوال مثلاً ما مر في اسم الفاعل **قوله** موضوعا جواب سوال وهو ان التعريف
 لا يصير مانعاً عن دخوله الغير حيث صدق على اسم التفضيل للمفعول اجاب بقوله موضوعاً
 حاصله مثلاً ما مر في اسم الفاعل في دفع السؤال والرد على الفاضل الهند ووجه الرد عليه من
 غير تغير في ذلك المذكورات **قوله** لئلا ما جواب سوال مثلاً ما مر في اسم الفاعل **قوله**
 من حيث وقوع الفعل جواب سوال وهو ان التعريف لا يصير جامعاً لافراده حيث لم يصدق
 على مضروب في نحو يوم الجمعة مضروب فيه فانه اسم مفعول مع ان الفعل وقع فيه
 لا عليه اجاب بقوله من حيث الخ حاصله ان قيد الحيثية مراد في التعريف فصار المعنى
 موضوعاً لمن وقع عليه من حيث ان وقع الفعل عليه ولفظ المضروب في ذلك المثال
 من هذا القبيل وان صاد هو بعارض ذكر كلمة في من قبيل ما وقع فيه **قوله** اي شأنه جواب
 سوال وهو ان الامر في اللغز فرمودن كاره وفي الاصطلاح صيغة يطلب بها ١٥

بما
 في
 القول

وكلا المعنيين لا يتصوأن ههنا فكيف ذكر الامر اجاب بقوله ^١ شانه وحاله **قوله** اعلم النصب
 جواب سوال وهو انه ينقض على مضروب في نحو زيد مضروب ابوه امس فانه على الالب الرفع
 مع ان هذا الشرائط غير موجودة فيها ^٢ اجاب بقوله اي علم النصب **قوله** من حيث انه تثني قيل
 عليه انه ينبغي ان يسمى اسم المفعول بالصفة المشبهة لانه يثنى ويجمع ويدكر ويؤنث ^٣ قلنا ان تلك
 المذكورات ليست بوجوه التشبيه فقط بل مع الاسناد الى الفاعل وهذا لا يتصو في المفعول **قوله**
 والاذم اعم جواب ^٤ وهو ان التعريف لا يصير صادقا على جميع فانه من قبيل صفة المشبهة مع انه
 مشتق من الفعل المتعدي وهو جزم بكسر العين اجاب بما تر **قوله** الا من دحرا لا يقرجم لكثرة
قوله والمراد بكونه جواب سوال وهو ان التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث يصلح على نحو
 ضاموطالق اذا كانت مطلقة بثلاثة تطبيقات فانها من قبيل اسم الفاعل مع انها موضوعان لمن قام به
 على معنى الثبوت اجاب بقوله المراد ان حاصلها في اصل الوضع للحد لان الواضع وضع نحو الفاعل
 لطلق الهاذل سواء كان بعارض المرض او غيره ونحو طالق وضع لمطلق المطلقة سواء كانت مطلقة
 الرجعية او البائنة ثم عرضهما الثبوت بعارض الاستعمال **قوله** اسم الخ جواب سوال وهو ان تخصيص
 صفة المشبهة بالمخالفة غير جائز لان صيغة اسم الفاعل مخالفة عن صيغة الفاعل ايضا اجاب عنه
 بجوابين الاول بقوله اسم والثاني بقوله لصيغة الفاعل الذي وحاصل التوجيهين ان عبادة المتن
 اما بحذف المضام كما اشار اليه الشارح بقوله اسم فيكون المراد من الفاعل هو اسم الفاعل الذي هو
 مقابل الاسم المفعول وبدون حذف المضام فيكون المراد من الفاعل هو الوزن الذي يثنى اسم
 الفاعل من الثلاثي المجرد عليه ^٥ الخ **قوله** فيما ذكر من انها تثني وتجمع وتذكر وتؤنث اي كما هم الفاعل
قوله امن غير اشتراط الزمان جواب سوال وهو ان ذكر قوله مطلقا غير جائز لان اعتقاده على
 صاحب شرط اجاب بما تر **قوله** ليست بموصولة لان لام الموصولة لا يدخل على ما كان بمعنى
 الحد وكما سمي الفاعل والمفعول **قوله** اي جعلها قسما جواب سوال وهو ان اقسام التقسيم
 الى المسائل في قوله وتقسيم مسائلها غير جائز لان التقسيم عبارة عن اقسام القيومات البائنة
 المخالفة الى الامر المشترك بحيث يحصل بضم كل قيد قسم عليهن وههنا قل انضم القيوان الى
 الصفة المشبهة لا الى المسائل بل المسائل بنفسها قيودات اجاب بقوله جعلها حاصلان في العبارة
 مسامحة والمراد بتقسيم المسائل ههنا جعل صفة المشبهة قسما قسما وبيان حكم كل قسم **قوله** ويسعى
 جواب سوال وهو ان المراد من المسائل ههنا الاقسام فما وجب المناسبة بينهما من حيث جعل الاقسام
 بالمسائل اجاب بقوله يسمى حاصلان المناسبة بينهما هو ان في كل منها سوال عن الحكم وبحث عنها
قوله متلبسة فيه اشارة الى ان قوله باللام ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة للصفة ^٦
قوله اما الخ جواب سوال وهو ان المصم لم ترك الاولوية ههنا حيث لم يجعل المعطوف
 عليه مصدرة بكلمة اما اذا اصلان المعطوف اذا كان مصدرة بكلمة

اما فقد يلعطوف عليه باما الآخر واجب والا فاولى وهنا من قبيل الثاني اجاب بقوله اما
 حاصله انها مذكورة ههنا حكما لان تقديرا المعطوف عليه باما اعم من ان يكون حقيقة او حكما
قوله اي معطوف الصفة الخ فيه اشارة الى ان اللام في قوله المعمول بدل من المضاعف **قوله** تارة
 فيه اشارة الى ان كلمة الواو في قوله منصوب بمعنى او فلا يرد السؤال المشهور من ان الجمع مجوف الجمع
 كالجمع بلفظ تارة في السؤال والجواب **قوله** الاقسام الثلاثة وهي كون المعمول مرفوعا او منصوبا او
 مجرورا **قوله** في الاقسام الحاصلة وهي الاقسام الستة **قوله** في المعمول فيه اشارة الى ان اللام
 في قوله فالرفع للعهد **قوله** بالمفعول لانه لما تعد في الاعراب بالاصالة باعتبار انه معرفة
 لا يصير تميزا جعلناه مشابها بالمفعول لان كلامها يقع بعد تمام الكلام ولم يكن مفعولا حقيقيا
 بل مشابها به لان المفعول الحقيقي للفعل المتعد والصفة المشبهة لا تدعى **قوله** وعلى التميز لان
 الاعراب بالاصالة اصل من الاعراب بالتشبيه فلا يصار اليه الا عند الضرورة وههنا لم توجد لان
 تعريف التميز جائز عند هم **قوله** على التشبيه بالمفعول لان المعمول ههنا اسم مخصوص وقع في
 مخصوص متلبس باعراب مخصوص تلبس باعراب مخصوص لا يتصلوا الا اذا جعلت اعرابها
 على التشبيه معرفة كانت او نكرة **قوله** التفصيل وهوان النصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة
 وعلى التميز في النكرة **قوله** اي مفصل جواب سوال وهوان قوله وتفصيلها مبتدأ والجملة المتأخرة
 وهي قوله حسن جهة ثلاثة خبره والاصل في الخبر ان يكون محمولا على المبتدأ وجملة الخبر على
 المبتدأ غير جائز لان هذه الجملة بالنسبة الى هذه الاقسام اما مفصل بصيغة اسم الفاعل او
 مفصل بصيغة اسم المفعول اجاب بقوله اي مفصل حاصل ان لفظ التفصيل مصدح بمعنى اسم
 الفاعل والمفعول ففي قوله اي مفصل قرئين **قوله** في ضمن امثلة جزئية جواب سوال وهو
 ان تفصيل المسائل قد مر سابقا بقوله وتقسيم المسائل ان يكون الصفة باللام او مجردة الخ فلا حاجة
 الى التفصيل ثانيا وحاصل الجواب ان ما ذكر سابقا هو الاموال المفصل بالذات هذا هو المفصل
 في ضمن الامثلة الجزئية واما التفصيل الاول ففي ضمن الكليات **قوله** قولنا جواب سوال وهو
 ان الجملة اذا وقعت خبرا لا بد فيها من العائد الى المبتدأ وههنا لم يوجد اجاب بقوله قولنا
 حاصله ان الجملة متاولة بالقول وهو مفرد **قوله** بتكوين الصفة جواب سوال وهوان شريف
 غلامه ايضا مفصل لهذه الاقسام فلم يتعرض المصنف اليه ايضا ان المصنف في صدد الكليات فينبغي ان
 يذكر مثلا الكليات الاجزئية اجاب بقوله بتكوين الصفة حاصل ان المراد بحسن وجه كل صفة كانت
 منونا ومعمولا مضافا في صدد كليات الاجزئية **قوله** فهذا التركيب جواب سوال وهوان قوله
 ثلاث خبر لقوله حسن جهة ابتداء يتيه غير جائز لان المبتدأ لا يكون الا مقرا باعتبار انه قسم
 من الاسم وهو قسم من الكلمة وهذا مركب اجاب بقوله فهذا التركيب حاصل انه مؤول
 بالتركيب **قوله** امثلة جواب سوال وهوان الكافي في ذلك مبتدأ وما بعد خبره وابتداء سيرة

اي وان لم يكن المعطوف معطوفا بغير ما افقده
 العطف عليه باما اولى

غیر جائز لانه حرف اجاب بقوله أمثلة الخ **قوله** هذا التركيب جواب سوال هوان كلمة ذلك
 اشارة الى الجملة المتقدمة اشارة اليها غير جائز لانه لا يكون الاشارة بذلك الا الى المفرد اجاب
 بقوله هذا التركيب حاصله من الجملة مؤلة بالمفرد فحينئذ لا يرد **قوله** في كونه امثلة ثلاثة جواب سوال
 وهوان الانسلم ان الثاني بمثلا الاول لان الصفة في الاول متلبس باللام بخلاف الثاني اجاب
 بقوله في كونه امثلة ثلاثة **قوله** بالوجه المذكورة جواب سوال وهوان شريف الغلام مثله
 الاول ايضا فلم لم يتعرض له اجاب بقوله بالوجه الخ حاصله ان المراد بحسن الوجه كل مثال
 يكون الصفة فيه مجرد عن اللام ومعمولها متلبس بها في لا يرد وهكذا فهم من بعد من
 الامثلة سوالا وجوابا **قوله** احدهما ان يكون جواب سوال وهوان قوله الشريف غلامه
 ايضا مستمع فلم لم يتعرض له اجاب بما ترمي **قوله** بواسطة اي بواسطة الغلام كما في قوله
 الحسن جبر غلامه فالصفة في هذا المثال مضاف الى وجهه وهو مضاف الى ضمير الموصوف بواسطة
 الغلام **قوله** او بغير واسطة كما في قوله الحسن وجهه **قوله** بواحد منها اما حذف ضمير
 الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل فظاهر انه لم يوجد واما حذف التتوين
 من الصفة فمن جهة اللام لان الاضافة **قوله** من الاضافة اي الاضافة المعنوية لان
 الاصل فيها اضافة النكرة الى النكرة او الى المعرفة واما هنا فمن اضافة المعرفة الى
 النكرة فصار من حيث الصيغة تشبه عكس الاضافة المعنوية وعكسها غير جائز **قوله** منها
 جواب سوال وهوان قوله الباقية مبتدأ والجملة المتأخرة خبره وخبرية غير جائز لعدم العائد
 فيها اجاب بقوله منها **قوله** منها جواب سوال مثلا ما مر لان **قوله** على الضمير المحتاج اليه
 وهو ضمير الموصوف **قوله** لفظا وان وجد معنى لان الصفة والموصوف في الحقيقة شئ واحد
قوله اء وان لم ترفع جواب سوال وهوان شرطية كلمة الا غير جائز لعدم كونها جملة آجاء
 بما ترمي **قوله** واسم المفعول جواب سوال وهوان اسم المفعول لا يكون الا متعكفا باعتبار
 انه لا يبيح الا من الفعل المتعكف اجاب بما ترمي حاصله ان اسم المفعول اذا كان متعكفا الى المفعول
 واحد كالمضرب لا يسم بالمتعكف لقيام مفعوله مقام الفاعل بخلاف ما اذا كان الفعل
 متعكفا الى المفعولين فالمفعول ايضا متعكف الى المفعولين كالمعط والمراذم هنا هو الاول لا
 الثاني **قوله** اي اسم اشتق فيه اشارة الى ان كلمة ما موصوفة لا موصولة فلان لكالم يذكرو
 ضمير الفصل **قوله** اي حدث جواب سوال وهوان اسم التفضيل ليس مشتق من الفعل
 بل من المصك لان اشتقاق اسم التفضيل من الفعل خلاف لما تقر من الصرفين لانهم
 اتفقوا بحصر الاشتقاق من المصك اثني عشر شيئا وهي الماضي والمضارع واسم الفاعل
 وغيرها واما لها ظاهرة وان اشتق من الفعل عن الماضي والمضارع والامر
 بطل الحصر باشتقاق اثني عشر شيئا من المصدر وايضا ان معنى المشتق

مضاف

بما ترمي
 في قوله
 لفظا وان

منہ جزء من معنی المشتق معنی الفاعل لیس بجزء من معنی اسم التفضیل اجاب عنہما بقولہ ای حد
 حاصل ان المراد من الفعل الفاعل اللغوی وهو المصدق لا الاصطلاحی كما ذممت **قوله** قام به جواب ال
 وهوان المتأدیر من الموضوع هو من قام به فحينئذ ينقض التعريف على نحو أشغل من ذات التخييين
 فانه من قبيل اسم التفضيل مع ان التعريف غير صادق عليه اجاب بقوله قام به الفعل او وقع
 عليه **الفعل قوله** في اصل ذلك الفعل جواب سوال وهوان التعريف لا يصير مانعا عن دخول
 الغير حيث يصدق على زائد وفاضل فانهما من قبيل ما ذكرته من التعريف مع ان كل واحد
 منهما لا يسمى باسم التفضيل بل باسم الفاعل اجاب بقوله في اصل ذلك الفعل واما الزيادة
 فيهما فباعتبار المعنى الآخر كالعلم والبياض الشجاعة **قوله** من حيث صيغة جواب سوال
 وهوان هو مبتدأ وفعل خبره والاصل فيه ان الخبر محمول على المبتدأ وهنالا يصح الحملان نحو
 افعل لا يسمى باسم التفضيل لانه وضع كامتيا ذاك الحروف الاصل من الزوائد اجاب بقوله من حيث
 الصيغة يعني ان اسم التفضيل يحى على صيغة افعول وفعل **قوله** وان كان بحسب الاصل جواب
 سوال وهوانه ينقض على نحو خير وشر فانهما من قبيل اسم التفضيل مع انها ليسا على صيغتهما
 اجاب بما ترمي **قوله** ظاهر جواب سوال وهوان نحو اجهل وابلد اسما التفضيل مع انها من العيوب
 اجاب بقوله ظاهري وهما من الباطنة **قوله** وهذا التعليل الخ في اشارة الى الاعتراض **قوله**
 وهو كذلك جواب عن **قوله** والجواب بان المراد باحق الخ هذا جواب ذكره الفاضل الهند
قوله ففيه شائبة هذا اعتراض على جواب الفاضل الهند ثم الفاء في قوله ففيه ما اذا لدة او
 جزائية كما المقدة في اول الجواب فصاذا المعنى واما الجواب بان المراد الخ حاصل الاعتراض انه
 اذا لم يكن اناد حقيقة ظاهرة فينفي ان لا يحكم بشئ وذ اشتقاق احق من المحي قياسا على نحو
 اجهل وابلد ابلد وايضا اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثر جهل بلادة ظاهرة على سبيل الشذو
 والحالة لا يقول بذلك عاقل **اجيب** عنه بان الغالب في الحق ظهور اثره وما لا ظهور فيه حمل عليه
واما في نحو اجهل وابلد فلان الغالب فيهما عند ظهور اثرهما وما ظهر فيه حمل عليه **قوله**
 والشاذ الرضى عدا الحق الخ تأييد لقوله ولكن يرد انه صح على هذا التقدير **قوله** اے
 القياس الواقع في اسم التفضيل فيه الى ان اضافة القياس الى الضمير للعهد او اشارة الى ان
 الاضافة اليه بواسطة في يفي القياس في اسم التفضيل **قوله** لمن هو اشد معذرتا جواب سوال
 وهوان لقوله اعذ معنيين احدهما اشد معذرة والاخرى عذر كثرته ترو الاول ان كان
 مرادا فهو صحيح وان كان الثاني فحينئذ لا يطابق المثال بالمثل اجاب بقوله من هو اشد
 معذرتيه وهذه السوال والجواب يجريان في ما بعده وهو قوله اشد ملتومة **قوله** حد جواب
 سوال وهوانه لان اسم التفضيل يستعمل على ثلاثة اوجه كما في قوله زيد افضل الناس اجاب
 بقوله احد حاصل ان عبادة المتن محمول على حذف المضاف **قوله** الافضال

الحقیقۃ وہی عبادۃ عن منع الجمع الخلو بل الابد من وجود واحد منهما **قوله** واما **قوله** اولست بالاکثر سوال وجواب وهو ان الجمع بین الاثنين ليس بممتنع كما في قوله ولست بالاکثر منهم ^{الام مع من} **قوله** واما العزۃ للتکثر + اجاب بما تری **قوله** ويجوز ان يقال فيه اشادة الى معلومیة ^{المفصل} علیہ فی اللہ اکبر **قوله** ای احد هما زیادة موضوع المقصودة اه جواب سوال وهو ان قوله واحد هما مبتدأ وقوله ان تقصد به الزیادة باعتبار ان الناحیة مؤلۃ بالمصک خبره الاصل فی الکمل علی المبتدأ وهنالا یصح الکمل ان معنی اسم التفضیل لیس قصدا لزیادة فقط اجاب بقوله زیادة موضوع حاصله ان الامر کما قلت لکن عبادۃ المصوم محمولة علی المسامحة یعنی ان الخبر هو زیادة مضافة الى **قوله** داخله فی جواب سوال وهو ان بین قوله واذا الضیف اه و بین قوله ان یکون بعضها منها تناقض لان المفهوم من الاول عند دخول الموضوع فی مضالیف المفهوم من الثاني دخولہ فیہ اجاب بما تری حاصلہ ان دخولہ بحسب المفهوم العام وخروجه بحسب الارادة **قوله** انا فی معنیہ زیادة اه جواب سوال مثل ما مر فی المعنی الاول **قوله** ای لتوضیح اسم التفضیل اه كما فی قوله نبینا علیہ السلام افضل قریش **قوله** وتخصیصہ مثل قوله فلان اعلم بغذا **قوله** فی کون المفضل علیہ متعلق بقوله ثیابہ فاعلم من **قوله** فی کونه معرفة ولكن هذا معرفة باللام وتعريف السو ح الاول بالامضافة **قوله** احمر فانه اذا كان مستعملا بمن بان تقول فلان احمر من غير صدار اسم التفضیل وان لم یکن مستعملا بمن صار افعلا للصفة **قوله** الرفع بالفاعلية جواب سوال وهو ان اسم التفضیل قد یعلم فی الظاهر ای فی الظرف والحال والتمیز بالنصب كما فی قوله ذیل حسن منك البوء واکبلا اجاب بقوله الرفع بالفاعلية **قوله** بقریة الاستثناء وهو قوله الا اذا كان صفة **قوله** ما یوهم ای اسم یوهم **قوله** ذلك ای النصب **قوله** ولا ینما کان اه انما صا اسم التفضیل من اصلا من سائر الاقسام لکن کما یفضل علیہ فی بخلاف المثال لا یحتمل المعینین المذکورین اما واما الغر باللام فظاهر **قوله** سیبا جواب سوال وهو ان الصفة عبارة عن القائم بالمعنی واحسن مثلاما ریت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید لیس بقائم بالرجل بل هو قائم بالکحل اجاب بقوله سیبا حاصلہ ان المراد بالوصف هو الوصف السببی وهو عبارة عما یکون جاریا علی الشئ وقائم بشئ اخر **قوله** معتمدا علیہ جواب سوال وهو ان اسم التفضیل کما یعمل اذا کان صفة للشئ کذا یعمل اذا کان خبرا عنه او حالا عنه مثالا الخبر قوله زید احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید مثالا الحال قوله رایت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید فینبغ ان ینکرها لیس اجاب بقوله معتمدا علیہ حاصلہ ان المراد بالشئ هو المعتمد علیہ بان یقع اسم التفضیل یقتالہ او خبرا عنه او حالا عنه **قوله** ای باعتبار تقدس بغيره حاصلہ ان الکحل فی المثال المذکور اذا صار مقیدا بعین الرجل صار مفضلا وباعتبار تقدس بعین زید صار مفضلا علیہ **قوله** والکحل مسبب فی جعل الکحل مسبا مسامحة بل مسبب هو حسن الکحل وهو سبب حسن عین

النية

الرجاء وزيد **قوله** ليحصل له اه متعلق بقوله في اللفظ ثابت الشئ **قوله** ويحصل له فظهر متعلق
 بقوله وفي المعنى لسبب **قوله** كالصفة المشبهة لأنها تعمل في متعلق الصاحب لان الوجه في
 قوله زيد حسن جرم من متعلقات زيد بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل في المظهر سواء كان ذلك
 المظهر من متعلقات الصاحب أو لا كعم في قوله زيد ضارب عمر فإنه ليس من متعلقات زيد
قوله وكذا كذا فعل اه جواب سؤال هوان الـ ليل الخص من المدعي لان الضمير في قوله لان راجع
 الى احسن المدعي في مطلق اسم التفضيل اجاب بقوله وكذا كذا فعل في المواد الاخرى التركيب
 الاخر حاصل من الـ ليل عام ايضاً لان المراد باحسن هو ميزانه اعني به افعول والمراد بحسن هو فعل
قوله اذ استولى النفي ود **قوله** مقام المدح لان المقصود هو مدح حسن كحل عين زيد على
 حسن كحل عين الرجل وبالمساواة يفوت المقصود بالضرورة تعين النية اي دونية حسن كحل
 عين الرجل عن حسن كحل عين زيد **قوله** ثانيهما اه هذا المعنى يحتمل المعنيين ايضاً الاول بينه
 الشارح بقوله ان يجعل اه وثانيهما بقوله ولا يجعل ان يقصد اه **قوله** لا يلائم المدح لان نفي الزيادة
 يستلزم المساواة فضرورة انتفاء المساواة يستلزم ثبوت النية **قوله** والزيادة بطريق الاولى جواب
 سؤال وهوانه ينبغي ان يثبت بعد انتفاء المساواة الزيادة لا النية كما هو المتبادر اجاب
 بقوله والزيادة بطريق الاولى **قوله** لما اقتضاه المقام لان اثبات الزيادة ياباه مقام المدح قيل عليه
 ان انتفاء الزيادة قد ثبتت بالعرف كما ذكرته لان بقوله وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط النفي
 عليه لا يانقضاء المساواة قلنا ان الزيادة على نوعين احدهما ما كان له لولا التضمني لاسم التفضيل
 والاخر ما لمحتل لاسم التفضيل انتفاء المساواة كالنية فالمراد بالاول هو الاول والثاني هو الثاني
 فلا يرد ذلك الاعتراض بان لا يتصور في الزيادة بالطريق الاولى **قوله** عرفا يعني ان هذا التجريد
 عرفي كما يصح العرف تجريد سائر الالفاظ عن بعض المعنى كما في قوله تعالى اسرى يعقوب ليل **قوله**
 دون حسن كحل عين زيد قيل ان هذا مخالف لما فهم من المتن لان المفهوم من الكحل المقيد بعين
 الرجل مفضل وباعتبار تقيد بعين زيد مفضل عليه المفهوم من هذا الشرح بعكس ذلك قلنا انه
 لا مخالفة بينهما لان المرء نظر الى ظاهر اللفظ والشارح نظر الى الحقيقة والواقع **قوله** مختلفين
 بالذات لان المفضل هو الـ ب والمفضل عليه هو زيد **قوله** مع انهم لودفعوا جواب سؤال هوانه
 ينبغي ان يصير دفع المظهر بالابتداء ودفع اسم التفضيل بالخبرية قد عليه باعتبار انه عام في اجاب بها
 تر **قوله** اي ما عمل فيه جواب سؤال وهو انهم لودفعوا يلزم الفصل بين العاقل والمعمول بالمعمول
 فيه ايضاً لان المعمول لاسم التفضيل هو نفس الاعراب للكحل والمعمول فيه هو نفسه وكذلك في منه
 في غير ذلك اجاب بقوله اي ما عمل فيه حاصل من المراد بالمعمول هو المعمول فيه **قوله** مزج حيث
 انه اسم التفضيل جواب سؤال وهوانه لا نسلم انه يلزم الفصل بينهما بالاجنبي لان الكحل مزج معولات
 اسم التفضيل باعتبار اتحاد عامهما وهو الابتداء اجاب بقوله مزج حيث انه اه **قوله**

ولو قد جواب سوال وهو انه اذا قل قولہ منہ فی عین زید علی الکحل ینبغ ان یصیر الکحل مفعولاً بالابتداء لا باسم التفضیل مع ان الامر هناك علی العکس ایضاً جواب بقولہ ولو قلنا الخ قولہ ولكن فی معناه تعقید رکبک والمراد بالتعقید لربکک هو لزوم تقدیم المفضل علیہ علی المفضل والامر فی اسم التفضیل بالعکس قولہ وکذا لو قيل سوالاً وجواباً مثلاً ما مر الان قولہ من الکحل فی هذا وضع المظهر موضع المضمحل لان قولہ من الکحل تعبر من قولہ منہ فی قولہ منہ فی عین زید قولہ هو اه هنا من قبیل وضع المضمحل مقام المظهر هو قول الکحل فی قولہ ما رایت رجلاً ۶۶ احسن فی عینہ الکحل قولہ مع انہما جواباً اخر عن ذلک السؤال قولہ مسئلة الکحل والمراد بمسئلة الکحل هو المعنى المذكور فی المتن والمراد بالشرائط هو ما ذكره المصنف بقوله الا اذا كان صفة لشئ وهو المعنى اه والمراد بما عبر به عنها هو نفس المثال قولہ بعبادة اخصراه مثاله ما ذكره المصنف فيما بعد قولہ وعلى ترتيب عطف علی قولہ ان يعبر عنها قولہ غیر ترتیب مثاله قولہ ما رایت کعبین احسن فیہما الکحل قولہ یطلق عطف علی قولہ ان ینبغ قولہ ما انشد ای قاله قولہ علی کل تقدیر جواباً ۶ سوال وهو انه علی تقدیر دفع لفظ العین یوهم الوهم حل کحل اخر اجاب بما ترے قولہ و تقدیرهای تفسیر قول المصنف ومعناه قولہ او تقول معناه ای معنی قول المصنف والفرق بین المعنیین فی الاول تفضیل عین زید علی عین الرجل فی اصل التکحیل یعنی ان فی عین زید تکحل لیس فی عین الرجل وفي الثاني التفضیل فی الاحسنیة یعنی ان احسن فی عین زید ازید علی احسن فی عین الرجل قولہ وانما جازت هذه الصيغة فیلة شادة الى اعتراض ای جازاً اعمالاً احسن الکحل بالافعالیة فی هذه الصیغ ولم یرفعوا الکحل بالابتداء لئلا ینکب فیہا فصل قولہ لا نهافراً الاولی جواب عن قولہ لان من التفضیلیة جواباً اخر قولہ منضوجاً سوال وهو ان المثال مفعول مطلق لقولہ قلت ومثل هذا المفعول المطلق غیر جائز لان معنی قلت مشتق علی القول لا علی المثال اجاب بما ترے قولہ یمثل جواب سوال وهو ان الاصل ان یکون صفة الشئ محمولة علیہ هنا لا یصح لان القول لیس بمثل اجاب بما ترے قولہ وتوکل موصوف فیلة شادة الى الاعتراض قولہ لانه فی مقام بیما الاختصاصاً جواب عنہ ای ترک المصنف موضوعاً احسن هو عین الرجل فی المثال المذكور هو قولہ کعبین زید ۶ احسن فیہما قولہ ای ایتان تأتیة وانما زاد ایتان لان معنی قولہ اتوه مشتق علی الایتان لا علی التأتیة قولہ مصداک وصادر معنی وقایة الله قولہ ولوعبرت بالعبادة الاولی والمراد بالعبادة الاولی هو قولہ ما رایت رجلاً احسن عینہ الکحل منہ فی عین زید قولہ بالعبادة الثانية أمثل عبادة الثانية وهو قولہ احسن عینہ الکحل من عین زید قولہ ای کلمة جواب سوالین الاولی بالابتداء والخبر اذا کان معرفتین لا بد من ضمیر الفصلینہما والثانی ان کلمة مالمعمو فحینئذ ینقص علی مجموعاً فی قولہ من زید فانہ من قبیل ما ذکرته فی التعریف مع انه لا یسمی بالفعل بل یسمی بالجملة اجاب عنہما بقولہ ای کلمة حاصل اللفظ الاول ان کلمة ماہنا موصوفة لا موصولة ومصل

وینتقل

۱۳
 ای بالمثل المذكور ولا یمثل

النافع الثاني ان المراد بكلمة ما هو الكلمة واما مجموع ذلك فجملة قوله ^(أي قوله ضمير) دلّت لما فيه كلمة ما بكلمة
احتاج الى تفسيره ليدل على ان الضمير بالمرجع في التانيث قوله ^(أي قوله ضمير) كائن فيه اشارة الى ان في
نفسه ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة للمعنى فيرد على بعض النحاة لانهم قالوا ان في نفسه
ظرف لغو متعلق بدل ووجه الرد عليهم انه لو كان كذلك يلزم جعل كلمة في بمعنى الباء لان كلمة لا تقع
صلة لكلمة دل وجعلها بمعنى الباء مجاز غير مشهور وارتكابه في التعريفات شنيع في جرده رد على
بعض آخر لانهم قالوا ان في نفسه ظرف مستقر باعتبار المتعلق وهو كائن حال عن المعنى ووجه الرد
عليهم انه لو كان كذلك يلزم تقييد لعاطف وهو دل والاصل هنا هو الاطلاق لا التقييد ليتناول الجنس
فيدخل فيه الاسم المحرف **قوله** اى في نفس ما دل جواب سوال وهو ان الضمير في نفسه لا يخلو واما ان
يرجع الى الكلمة او الى ما دل الى المعنى فعلى الاول والثاني لا يطابق الضمير بالمرجع في التنيث كبر والتانيث
في صيغة ارجاعه الى الكلمة وفي الافراد والتثنية في صيغة ارجاعه الى ما دل وايضا ان الظر لا يكون الا
زمانا ومكانا والكلمة وما دل ليست بواحد منها وايضا لم يكن المفصل على فحج الجمال لان ارجاعه
الضمير الى الكلمة لا الى ما دل وعلى الثالث يلزم ظرفية الشيء لنفسه ايضا ان المعنى ليس بزمانا لا مكانا الظر
لا يخلو عن احد منها وايضا لا يصير المفصل على فحج الجمال لان في المجمل ارجاع الضمير الى الكلمة هنا
الى المعنى اجاب الشارح بقوله اى في نفس ما دل حاصل ان الضمير ارجع الى ما دل وهو مذكور فارجع
الاعتراض الاول بقوله الثالث هو ان ما دل ليس بزمانا لا مكانا فكيف يكون فاجاب عنه بقوله و
المراد بكون المعنى في نفسه الاستقلال بالمفهومية ملحوظا في حد ذاته حاصل ان كلمة في ليست
للظرفية بل صفة هنا عن معنى الظرفية الى مجرد الاعتبار كما يقال الدار في نفسه حكمها كذا اى
باعتبار نفسها حكمها كذا لا باعتبار غيرها من المنافع يعني ان الكلمة دلّت على معنى بنفسه من غير
حاجة الى انضمام كلمة الاخرى اليها الاستقلال لها بالمفهومية وبقي الثاني وهو انه لو رجع الضمير الى
ما دل يلزم ارجاع المفرد الى التثنية والرابع وهو انه لا يصير المفصل على فحج الجمال اى على طريقته
لان في وجهه محصر ارجاع الضمير الى الكلمة اجاب عنها بقوله يعني الكلمة حاصل ان هنا رجع الضمير
الى مجموع ما دل وهو عبارة عن الكلمة في لا يريد قوله ويمكن جواب اخر عن اصل السؤال يعني ان
الضمير ارجع الى المعنى لكن كلمة في ليست للظرفية بل للاعتبار يعني كون المعنى معتبرا في نفسه
لاستقلاله بالمفهومية في ان فعلى الاعتراضين الاولين وبقي الثالث هو عدل المطابقة بين
المفصل والمجمل اجاب بقوله فارجع كون المعنى اه قوله لكن المطابق جواب سوال وهو انه لما كان
ارجاع الضمير الى كل واحد من ما دل والمعنى صحيحا فلم يذكر الثاني بلفظ يمكن اجاب بقوله لكن المطابقة
اه حاصل انه لا يحصل المطابقة ارجاع ضمير نفسه الى المعنى بحسب الظاهر ان كمالا للكلمة والمعنى الى
امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية لان ضمير في نفسها في وجهه محصر الكلمة يرجع الى الكلمة فهنا
من حيث انها مشتقة على منازلة بيوت وقريبة الى السوق والحمام والمسجد الجامع وغير هاب

النتیجہ

الى المعنى قوله اعلم ان الفعل له جواب سوال وهو انه لانسلم ان معنى الفعل مستقلاً بالمفهومية لان
 المعنى المطابق للفعل هو الحث والنسبة والزمان والنسبة غير مستقلة كانه لا ملاحظة طرفيها
 وهو المسند المستلالية اما الزمان والحدث فمستقلان اما الدال على الحث فهو مادة وعلى الزمان
 الهيئته وعلى الفاعل ايضاً والمركب من المستقل وغير المستقل غير المستقل لان النتيجة تابعة للخص
 الازدواج وايضاً ان اتصاف المعنى بقوله مقترن باحد الازمنة غير جائز للزوم اقتران الزمان بالزمان
 اجاب عن الاول بقوله فالمراد بالمعناه وعن الثاني بقوله لما وصفناه حاصل الجواب ان المراد با
 لمعنى هو الحث فقط في لا يرد ان قوله الى فاعلاً ما قيل فاعلاً ما عباداً عن الفاعل المبهم الفاعل الغير
 المعلوم في يلزم ارتكاب المجازي في جميع مواد استعمال الفعل لان الفعل في جميع المواد لا يكون الاستدلال
 الظاهر بخوض زيد قلنا المراد بفاعل ما هو الفاعل المعين على وجه العموم يعني ان الفعل ايضا الى المعين
 سواء كان ذلك الفاعل المعين بخوزيداً وعمراً او غيرهما قوله وضعنا جواباً له هو ان هذا التعريف
 لا يصير مانعاً عن خولا الغير حيث صدق على اسماء الافعال لان معناها مقترن باحد الازمنة الثلاثة
 مع انها لا تسمى بالافعال وايضاً لا يصير جامعا لافراد حيث لا يصير صادقا على الافعال المنسلخة
 عن الزمان فان معانيها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة مع انها تسمى بالافعال اجاب عنها بقوله
 وضعنا حاصله ان المراد بالاقتران بالاقتران بحسب الوضع في خرج عنها اسماء الافعال لان معانيها غير
 مقترن بحسب الوضع وان صادت مقترنة بحسب الاستعمال ودخل في الافعال المنسلخة لان معانيها با
 لعكس عن معنى اسماء الافعال قوله في الفهم جواب سوال وهو ان هذا التعريف لا يصير مانعاً عن
 دخولا الغير حيث صدق على المصطلح كالضرب لان معناه مقترن بحسب الوقوع لان الضرب لا يكون
 الا في زمان اجاب بقوله في الفهم قوله عن لفظه الدال جواب سوال وهو انه يقتض على نحو ضا
 امس فان معناه مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الفهم مع انه لا يسمى بالفعل اجاب بقوله عن لفظه
 الدال وافهام الزمان هناك ليس من لفظ الضارب بل من الامس قوله اما منقولة وفي هذا
 العبارة قلب فصار تقديره لان جميعها منقولة اما عن المصادر في لا يرد ان جميعها ليست بمنقولة
 عن المصادر بل بعضها عنها وبعضها عن الظروف نحو امامك زيد وبعضها عن الجار والمجرور نحو
 عليك زيد ويصدق جواب سوال وهو ان هذا التعريف لا يصير صادقا على المضارع
 لان معناه مقترن بالزمانين لا مشتركاً بين الحال والاستقبال اجاب عنه بالجوابين الاول
 بقوله لوجود الاحد في الاثنين والثاني بقوله ولانه مقترن قوله الى الحال كما اذا قلت قد ركب
 الامير يعني كان دكوبه قريباً الى زمان الحال قوله اول تقليله كما اذا دخلت على المضارع وتحققه
 كما اذا دخلت على الماضي قوله اذا دبحوا وهو جواب سوال وهو انه كما ان يحق تاء فعلت مختص
 بالفعل تاء اكرمت واستخرجت ايضاً مختص به اجاب بما ترمي قوله اي فعل جواب سوالين
 الاول انه اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين لابد من ضمير الفصل بينهما والثاني ان

بجاء الماضي

بجاء المضارع
سلكه في قوله تعالى واحضر بآبائكم يميناً

هذا التعريف لا يصير مانعاً عن دخول الغير حيث صدق على الامس اجاب عنها بقوله اي فعل قوله
بحسب اصل الوضع جواب سوال وهو ان هذا التعريف لا يصير مانعاً عن دخول الغير حيث صدق
على المضارع المجزوم بلم وايضاً لا يصير جامعاً لافراده حيث لا يصير صادقاً على نحو ان ضربت
اجاب عنها بقوله بحسب اصل الوضع ودلالة المضارع المجزوم بلم على ذلك بعارض لم واماد لالة
الثانية على المستقبل فعارض حرف الشرط قوله الحاضر جواب سوال وهو انه يقتض على نحو
ضرب زيد في الامس فانه ماض مع انه لا يدل على زمان قبل زمانك لان جميع الازمنة من وقت
التولد الى وقت الموت زمانك اجاب بقوله الحاضر قوله الذي انت فيه جواب سوال وهو انه لما كان
المراد بالزمان المضارع الى ضمير المخاطب زمان حاضر وهو عبارة عن اليوم والليل فانه المتبادر ان
كل واحد منهما حاضر في الفهم فلا يكون التعريف جامعاً لافراده حيث لا يصدق التعريف على نحو
ضرب في ضرب زيد والحال ان الضرب صدق عن زيد في وقت الضمعي اخبر عنه شخص في وقت
العصر والمغرب بقوله ضرب زيد مع انه ماضى وايضاً لما كان المراد بالزمان هو زمان الحال فخرج لا يصح
اضافته الى كاف الخطاب لانه ليس للمخاطب اجاب بقوله الذي انت فيه حاصل ان اضافته الى ضمير
المخاطب لا بد في الملازمة وهي الظرفية قوله قبلية جواب سوال وهو ان القبل ظرف زمان باعتبار
التعلق اعني به ثابت صفة للزمان وهذا الاتصاف غير جائز للزوم كون الزمان من الزمان
اي من الهموم الواقعة في الزمان وانه باطل على ما قد مر في موضعه ولا يصح ان يقال في الاعتراض
فيلزم ان يكون للزمان زمان فيلزم اظرفية الشيء لنفسه انه محال اذ هي ليست بلازمة قطعاً كما لا يخفى
اجاب بقوله قبلية حاصله ان معنى قبل مركب من الزمان والتقدم والمراد به هنا هو نفس
التقدم لا الزمان لتجرده عنه قوله ذاتية اه جواب سوال وهو ان على تقدير تجرده عن الزمان
يلزم اظرفية الزمان للزمان ايضاً لان ذلك الزمان انما يكون قبل زمانك اذا وجد في زمانك
اجاب بقوله ذاتية حاصله ان قبل على نوعين احدهما ذاتية والاخرى زمانية وما ذكرناه انما شرط في الزمان
والمراد به هنا الثانية قوله الذي هو الاصل وانما كان السكون اصلاً في البناء لان البناء ضد الاعراب
والسكون ضد الحركة فلما اعتبر الحركة في الاعراب اعتبر السكون في البناء لضرة التقابل قوله افعل
جواب سوالين الاول انه اذا كان المبتدأ والخبر معرفين لا بد من ضمير الفصل بينهما وهما لم يوجد
والثاني انه يقتض على نحو زيد يشكر فانها في الاصل افعال اما بعد علمية هاهنا التعريف صادقاً
عليها مع انها لا يسمي بالمضارع اجاب عنها بقوله اي فعل قوله باحد حروايت به احترز عن نحو ضرب
فانه وان كان مشتركاً بين السير والفعل والبيان والتقسيم لكن لم يوجد فيه احد حرفي نيت قوله في
او انك جواب سوال وهو انه يقتض على نحو ضربت وضربنا وضربا ويشر فان حروايت موجودة
فيها مع انها لا تسمي بالمضارع اجاب بقوله في وانك قوله يعي الحرف جواب سوال هو ان اضافته
الحرف الى نيت غير جائز لانها جمع الحرف والحرف هو اللفظ واللفظ اثنان بالموثر وهو المتلفظ لانه

في

اجاب بقوله يعني الحرف حاصله ان هذا الاضافة لاد في الملاسة وهوان يكون في نايث جمع هذه
الحروف والسؤال بطريق اخر وهوان اضافة الحرف الى نايث غير جائز لان الاصل في الاضافة للامية
تفيد الاختصاص هو ههنا لا يصح لان الحرف كما تكون لنايت كذا لا تين والنايت اجاب بقوله يعني
الحرف حاصله ان الاضافة لمجر النسبة لا لزيادة النسبة كما في علم الفقه ابوك قوله وهذا المشابهة
فيما اشار الى ان قوله لوقوعه متعلق بقوله اشبه قول علي الصحيح اعلم ان الاصح مقابل للصحيح هو
مقابل للغلط وانما قوله مشترك بقوله بين زمان الحال والاستقبال وقيد بقوله على الصحيح للرد
على المذهبين الآخرين حيث ذهب البعض منهم الى ان المضارع حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال
وذهب البعض منهم الى ان المضارع حقيقة في الاستقبال ومجاز في الحال ولا بد لكل من ذهب
من الدليل اما الدليل الاول فلان الحال موجود والاستقبال معدوم والموجود اشرف من
المعدوم واما الدليل الثاني فلان الاستقبال موقوف عليه لا المتوقع كما في قوله ان
دخلت الدار فانت طالق والموقوف عليه صل من غير الموقوف عليه اما الدليل الثالث
فلا يمتنع في المضارع اشارة المشتركة كتخصيصه بالسين او سوف للاستقبال وبلازم الابتداء
للحال وكذلك بالان والغد كما تخصص سائر المشتركات بالقرائن ووجه الرد على المذهبين
الاولين بانها غلطان لانه لو كان حقيقة في الحال فينا قض بالغد في قوله زيد يعقل غدا
لانه يفهم من يعقل زمان الحال ويفهم من قوله غدا زمان الاستقبال ولو قيد قوله يعقل
بقوله الان فيستدل به قوله الان لانه يفهم من يعقل انه حقيقة في الحال ولو كان حقيقة في
الاستقبال فيستدل به قوله غدا في قوله زيد يعقل غدا لانه يفهم من قوله يعقل انه حقيقة في الحال ولو
قيد بقوله الان فيقال زيد يعقل الان فينا قض لانه يفهم من يعقل الاستقبال يفهم من قوله الان
زمان الحال فالتناقض الاستدراك ظاهر في المذهبين قوله يعني الاستقبال تفسير لقوله بواحد
لان السين سواء ما هو لتخصيص الاستقبال بالحال قوله وانما عر جواب سؤال وهوانه ينبغي للمصنف
ان يعر المضارع بالزمان كما مضى اجاب بما ترمي حاصله ان تعريف المضارع بالمشابهة ليس
الالحض الاشعار على مناسبة المعنى الاصطلاحي اللغوي قوله كلا الشبهين اي الاسم المضارع
قوله من ضم واحد المراد به ههنا هو جبه التشبيه اعني به الاشتراك والتخصيص قوله فانه
لهمة المتكلم جواب سؤال وهوانه ينقض على نحو نصر اكرم ويسر وتضارب وتكرمو
تدحرج فان احد حروف نايث موجودة في هذا المذكورات مع انها لا تسمى بالمضارع اجاب بقوله
اي الهزة حاصله ان المراد بالهزة ليس مطلق الهزة بل التي كانت للمتكلم ليست هزة اكرم للمتكلم
وهكذا البواقي قوله وكانها جواب سؤال وهوانه ما وجه تخصيص الهزة بالمتكلم مفرد والنون
لماذا كان مع غيره اجاب بما ترمي قوله اي حال كون جواب سؤال وهوان قوله غيبة حال
عن المؤنث والمؤنثين والاصل في الحال ان يكون محمولا على ذي الحال ههنا لا يصح الحال ان

المؤنث والمؤنثين ليسا بغيبة اجاب عنه بالجوابين الاول بقوله غائبات حاصل ان غيبة مصيبت
مبنى للفاعل والثاني بقوله وذوى غيبة حاصله ان العبادة محمولة على حد الموصو^فا وتقتضى السو^ف
بوجه اخر وهو ان الغيبة صفة والمؤنث والمؤنثات ذات ففيه حمل الصفة على الذات وهو باطل
كما لا يخفى فاجاب بما ترى ففيه حمل الذات مع الصفة على الذات وهو جائز **قوله** لانه وان لم يصح
جواب سوال وهو ان بدلية النكرة من المعرفة غير جائز اجاب عنه بالجوابين الاول بقوله لانه وان
لم يصح له والثاني بقوله وبالنصب **قوله** اى فيما كان ما مضى على اربعة احرف جواب سوال
هو ان المراد بالرباعى لا يخلو اما ان يراد به الرباعى المجزأ والمطلق من المجزأ والمزيد فيه فغلة الاول
يبطل الحكم الثانى وهو قوله مفتوحة فيما سواه حيث ينقض على نحو يكرم فان حرف المضارعة
مضمومة فيه مع انه ليس من الرباعى المجرد وعلى الثانى يبطل الحكمين اما الثانى فبما ذكرته الان اما
الاول وهو قوله مضمومة فى الرباعى فلانه ينقض على نحو تد حرج واحرجهم واقشعر فان حرف
المضارعة فى كلها مفتوحة مع انها من قبيل الرباعى المزيد فيه اجاب بما تراه **قوله** ولما كان جواب
سوال وهو ان تعلق قوله اذ المتصل بنون التاكيد بقوله ولا يعرب من الفعل غيره غير جائز
لانه يفهم منه اذ المتصل بنون التاكيد صامعيا والامر ليس كذلك اجاب بما تراه **قوله** هو
عند النجات جواب سوال وهو انه ينقض على نحو يقول فانه مضارع مرفوع بالضم مع انه ليس
بصحيح اجاب بما ترى **قوله** احوال كون اه جواب سوال وهو ان قوله لفظا ناعا عن الضمة والفتحة و
حالته عنهما غير جائز لعدا صحة الحمل اجاب بقوله حال كونه الضمة والفتحة لفظيتين حاصل ان القبا
مبنى على حد اياه النسبة **قوله** فى حالة الرفع جواب سوال وهو ان الواو فى قوله وحذفها للجمع
فى يلزم توارد الاعرابين المختلفين على كلمة واحدة اجاب بقوله فى حالة الرفع **قوله** وهو
الرفع وانما كان الرفع اسبق اعراب الاسم لانه اثر الفاعل هو اسبق من ساو المعولات بالتقديم
الى الفعل كما ذكره المصنف فى اول المرفوعات بقوله والاصل ان يلى الفعل واما كونه اقوى من النصب
فظاهر **قوله** الذى يضرب اه لان الاسم لا يقع صلة **قوله** وفى نحو سيقولان السين وسوف
من خواص الفعل فلا يصح دخولها على الاسم **قوله** نحو كاد زيد يقوم لان الشرط فى خبره
ان يكون فعلا مضارعا ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنيين **قوله** و
نحو يقوم الزيدان لانه لا يجوز انما قائم الزيدان لان لفظ الزيدان لا يجعل فاعلا اسم الفاعل ولا
يجعل مبتدأ لعلك الاعتماد على صاحب او الهمة او ما النافية ولعلك المطابقة بين المبتدأ و
الخبر فى الافراد والتثنية **قوله** ويكتفىنا جواب سوال وهو ان الاصل فى كل شئ اذا وقع موقع
الغير فله حكم الغير وهما ليس كذلك لان اعراب يقو^ب بالحركة واعر^ب قائمان بالحرف او
طريق السو^ب بوجه اخر وهو ان العامل فى الزيدان فى يقوم الزيدان فعل مضارع والعامل فى الزيدان
فى قائمان الزيدان هو الابتداء وهو عامل معنوى وهما مختلفان بالذات باللفظية و

والمعنویۃ فکیف یقوم قائمان فی قائمان الزبدان مقام یقوم فی یقوم الزبدان اجاب بقوله
 ویکفینا وقوعه موقع الاسم **قوله** فی حکم السین یعنی ان سوا و ان کانت کلمۃ اخرى وليس
 من اجزای الکلمۃ لکنها صارت فی حکم السین لمشاہتہ بینہما لان کل واحد منهما للاستقبال **قوله**
 ملفوظۃ جواب سوال وهو ان قوله وبان مقدرة وحاصل الجواب ان قوله وبان مقدرة ليس
 بمستدل لان المراد بان هي الملفوظة فوهم الواهم ان المضاد ينصب بان الملفوظة لا
 المقدرة لان الملفوظة اصل والحال ان ينصب لهما فلنفع هذا الوهم اذ قوله وبان مقدرة
 كما فهم من عبد الرحمن **قوله** فی ای شیء حذف الیاء الثانية وبقي الیاء الاولى فصارت ایش
قوله اذ ان حذف الهمزة ونقلت حركتها الى الدال فصارت اذن **قوله** لام کی سمیت بلام کی
 لتضمها معنا وهو سببیتة الاولى للثانی **قوله** هی اللام عبارة سمیت بلام الجحول لان الجحوم ما هو من
 الجحول هو الیاف وهذا اللام لما دخلت علی خبر کان النفع صارت لتأكيد النفع **قوله** التي ينصب بها
 المضاد جواب سوال وهو ان مبتدأ والمثا خبره وابتدأ بئیه لا یصح باعتبار انها حرف والمبتدأ لا یكون
 الاسما اجاب بقوله التي ينصب حاصله ان اسم لما وقع فی التركيب **قوله** کلمۃ جواب سوال
 وهو ان مبتدأ والخففة خبره وابتدأ بئیه غیر جائز باعتبار انها حرف اجاب بقوله کلمۃ
 حاصله ان ههنا الید به لفظ وكل لفظ اذ الید به لفظ صادر علما وهو من قبیل الاسم **قوله**
 تقع بعد العلم فیہ اشارة الى بیان القاعدة فی ان الناصبة والخففة من المثقلة لا نهما متعینان
 من حیث الصورة لا یزاحد ههنا من الآخر و جواب عن السؤال الوارد علی قوله ينصب بان
 الملفوظة **قوله** اذ لم یکن اه جواب سوال وهو ان الظن علم ایضاً فجزئاً بین هذا وبين قوله تقع
 بعد الظن فیہما الوجهان تناقض ظاهراً اجاب بما ترى حاصله ان المراد بالعلم ههنا الذي لم یکن
 بمعنى الظن لان العام اذا قوبل بالخاص یزاد به ما سوى ذلك الخاص **قوله** اف اه فی اشارة الى ان
 الخففة صفة للموصوف والمحدوف وهو ان قبل علیه ان کلمۃ هی ضمیر الفصل بین المبتدأ والخبر ضمیر
 الفصل لا یقبل لاحصر المسند فی المسند الیه فخر صارد ذکر قوله ولیست هذه فیما بعد مستدکالاتها
 مفادها قلنا ان مفادها ما سائر لان مفاد ضمیر الفصل هو المحصر المطلق ومفاد ما بعد هو المحصر الاضافی
 یعنی ان الواقعة بعد العلم قد یكون مخففة وقد یكون زائد فخر لا یرد **قوله** لن ابرح الارض ای لن ابرح من
 ارض مصر ههنا مقولة ابن یعقوب علیہ السلام **قوله** نقیام مؤکلا لا مؤؤبلا اه فیہد علی المعترضة
 لانهم قالوا لن یبقی نفی المؤبد فلن لك قالوا فی قوله تعالیٰ لن توفی ان دؤبیر الله تعالیٰ غیر ممکن وجاز
 ما ذکره الشارح بقوله یلزم **قوله** التي ینتصب اه جواب سوال فشاہد فی قوله فان مثله **قوله** لم یکن ما
 بعد ما جواب سوال وهو انه ینقض علی نحو ان اذن احسن الیک فان ما بعد هاليس بمعتمد علی ما قبلها
 لبعث عنہا مع انه مرفوع ولم یکن منصوباً اجاب بقوله لم یکن ما بعد معولاً لما قبلها وههنا تفسیر بین
 مستدل لان ان شاملة للملفوظة والمقدرة فلا حاجة الى قوله وبان المقدرة ص

الاولیٰ لم یکن مابعد متما لما قبلها بالخبرۃ والثانی ای لم یکن مابعد معمولاً لما قبلها بان
 یكون عاملاً واحداً وهذا من التفسیرین لیساً بوجودین فی نحو ذلك المثالان الضمیر مبتدأ والمضارع
 خبره وعاملها واحد هو لا مبتدأ فلا یدخان فی قوله انا اذا احسن اليك ایضاً لم یعمد مابعد ما عمل ما قبلها
 بان یكون معمولاً لما قبلها اذا احسن المثالان المذكور لم یکن معمولاً لما قبلها وهو انابل كان معمولاً لعامل
 ما قبلها وهو لا مبتدأ حاصل من قوله معمولاً ام على حد المتناقد قد یرى لعامله **قوله** لمن یحدثك اذن
 اظنك كد بالان زمان الاحداث والظن متحد فی فوات شرط الاستقبال **قوله** كما اشرنا الیه بقوله التي
 ینصب بها المضارع یعنی ان اذا فی قوله اذن المرید ان ظرف زمان بدل من المتعلق ومتعلقه هو الانتضا
 المفهوم المخطو من معنی اذن **قوله** على طریق تمثيلات وهی جعلان مبتدأ ولفظ المثل خبره وهكذا
 فی اذن وان **قوله** جائز ان جواب سوال وهو ان قوله الوجهان جزء لقوله اذا وقعت وهو ليس
 بجملة فكيف یصح جزائیة لكلمة اذا اجاب بقوله جائز ان **قوله** التي ینصب جواب سوال وهو ان
 حرف فكيف یصح ابتداءً لثبته للمثل اجاب بماتر **قوله** التي جواب سوال امثلهما لان **قال** مستقبل
 بالنظر الى ما قبلها یعنی یكون وقوع ما بعد ما عقیباً عن وقوع ما قبلها وانما شرط الاستقبال لیتحقق
 معنی ان لانها عام للاستقبال لانها للطعم والرجاء وهما لا یجیبان الا فی المستقبل **قوله** ای حال كون
 حتی فیله شارة الى قوله یعنی کی ظرف مستقر باعتبار المتعلق حاله عن الضمیر كان وانما شرط ان یكون
 یعنی کی او الى لیتأكد الاستقبال لان المسبب انتهاء الغایة لا یكون ان الا بعد السبب **الاستقبال** **قوله**
 لانتهاء الغایة قبل علین حتی لانتهاء الغایة ایضاً فی لا حاجة الى جعل حتی معنی الى تأمل **قوله** الى زمان
 التكلم ایضاً لان الدخول فی الجنة لا یقع الا فی دار الآخرة والتكلم بهذا الكلام انما هو فی دار الدنيا
قوله فكانك كنت یعنی كانك كنت فرضت فی الامر لیس یرد دخولك فی البلد فی زمان احد ثم
 نقلت فی هذا الیو ذلك الفرض التقدير بان التعلیل **قوله** عند هذا الادادة فی اشارة
 الى ان قوله كانت حرف ابتداء جزء لقوله فان اردت **قوله** وان فوات الاتصال اللفظی فالانصال
 اللفظی فی حتی اذا صار عاطفة هو احتیاجها الى المعطو علیها اذا صارت حرف الجار هو
 احتیاجها الى المتعلق **قوله** حتی لا یرجونه فانقل ان عدل الرجاء لیس فی الحقيقة الاستقبال
 لنظر الى ما قبلها وهو المرض فینبغ ان یكون منصوباً بان المقدة لا مرفوعاً **قلنا** نعم لكن المراد
 بحالته الفعل هنا حالته باعتبار الحقيقة والواقع بل باعتبار قصد المتكلم واعتباره كما اشار الیه المصنف
 بقوله ان اردت وایضاً فهم من قول الشارح فانه قصد به نفی الرجاء فانقل فعله هذا لا حاجة الى
 قوله تحقیقا وحكاية قلنا ذکرهما للعموم والشمول یعنی قصد حالته الفعل قد یكون بطریق التحقیق
 وقد یكون بطریق الحكاية **قوله** قولك جواب سوال وهو ان قوله فی حرف جاد لا یكون مدخولها
 الاسما وهنما مركبا جاب بماتر **قوله** وجواب سوال وهو ان قوله فی الناقصة ظرف لقوله امتنع
 وهذا الظرفیة غیر جائز لان الظرف لا یكون الا زماناً ومكاناً ولفظ الناقصة لیس احد منها

الاول ان الشرط في انتصاب المضارع بعد الفاء ان يكون ما قبلها سبباً لما بعد ها وان يكون الواحد من الاشياء الستة المذكورة مقبلاً عليها ويفهم من هذا ان الشرط في انتصاب المضارع بعد ها ان يكون المعطوف عليه سبباً لا غير محيا لا جواب بقوله اي الحرف العاطفة الى قوله اذا كانت منها حاصلان المراد ههنا العاطفة اعم مما ذكر وغيره ولكن المراد بالعاطفة المذكورة ههنا ما لم يكن الشرط والمذكورة موجودة فيها فاجب لا بد لا انتصاب المضارع بعد ها بتقدير ان يكون المعطوف عليه سبباً محياً كالشتم في قوله العجني ضربك زيدك وتشم فالتشم عطف على الاسم الصريح وهو الضرب **قوله** وظاهر ان هذا اعترض **قوله** على التقدير الاول بيان لقوله اقرب بحسب المعنى وحاصل الاعتراض ان قوله والعاطفة لا يخلو اما ان يكون مجرداً معطوفاً على حتى قوله وبان المقابلة بعد حتى او مفعولاً معطوفاً على ولا المعددات الناصبة بتقدير ان وهو قوله حتى اذا كان مستقبلاً او على اخرها وهو قوله او بشرط معني الى ان او الان فالاول باطل للبعد بين المعطوف والمعطوف عليه بحسب اللفظ وايضاً لا بد ان يذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر العاطفة يعني الفاء والواو ولا مكي ولا م الجوف وحتى واو وان كان الثاني فهو لا يخلو اما ان يكون اعم مما ذكر وغيره او مختص به فعلى الاول يلزم في التفصيل ذكر ما لم يكن في الاجمال هو ليس من باب الفصحاء وعلى الثاني يلزم تخصيص الحكم به ليس في الواقع مخصوص به لان انتصاب المضارع بتقدير ان يعني بعد ثم ايضاً لان يقال ان مختارنا ههنا الجركن العاطفة بتقدير ان على قسمين بعضها ما يكون مختاراً عن البعض في الشرط كالعاطفة المذكورة وبعضها يكون مشتركاً في الشرط مثل ههنا العاطفة لانها مشتركة في كون المعطوف عليه سبباً محياً ففي الاول لا بد من ذكرها مرتين مرة في الاجمال للضبط ومرة في التفصيل لبيان الشرائط وما الثاني في كيفية ذكرها مرة واحدة **قوله** واما الواو والفاء واو والمراد بهذا الواو والفاء واو ما يكون بعضها امتداداً عن بعضها الآخر كالمذكورات المراد بالعاطفة المذكورة في المتن ما يكون شرطها ذكر المعطوف عليه سبباً محياً لا يقتض بين الشرح والتمن **قوله** في صوة اه جواب سوال هو ان ظرفية قوله في اللام لقوله فيجب مع لا باطل للزوم ظرفية الشئ لنفسه لاجاب بما ترمي حاصله ان العبادة على حد المضافين الصوة والدخول **قوله** لتلاي علم الاول لام كي والثاني لام لا **قوله** واعلم جواب سوال وهو ان حصرت قد ان المذكورات باطل لانها تنقد في غيرها ايضاً كما في تسمع في قوله تسمع بالمعبد اه اجاب بقوله واعلم حاصله ان المحصر في المذكورات انما هو ان العاملة وهناك غير عاملة **قوله** تسمع بالمعبد خير من ان تراه **قوله** المعبد اسم الشاعر اخره وتعرف قد اه اذا انقم فاه + اللبيد المعبد كلاهما شاعران سبب ورودهما ان الناس صفوا اللبيد بحسن اشعاره فلما ظفر عليه ما داه وجهه كره ما يفي راي وجهه غير حسن اللبيد لنفسه تسمع بالمعبد خير من ان تراه فقلا المعبد تعرف قد اه اذا انقم فاه اصله بالواو لانه فاعل انقم واما عدل من الواو الى الالف لرعاية السجع بقوله تراه **قوله** او مع علم الشد وجواب هو انه ينقض على

احضر فی نحو الایاها اللائی احضر الوغی وان اشهد اللذات هل انت محمد فان ان المقدمة قد علمت
 فیہ مع انہ لیس من قبیل المذکورات حاصل الجواب انها شاذ لیس بقیاس فلذلک لم ینذکرها وسبب
 ورود هذا الشعر ان اقرباء الشاعر قد طعن علیہ انک جنت من الحرب ثم یوم وقع المحاربة فیہ بین
 اقربائہ و بین الناس فقال لا قرباء فی حین المحاربة الایاها الوغی عبادة عن المحاربة و
 اللذات عنها ایضاً سمي المحاربة باللذات لمدح نفسه یعنی ان المحاربة فی حق لذت وقوله محمد
 ای انت مقلید عن الحرب **قوله** مع جواب سوال وهو ان صیغۃ النہی عبارة عن قوله لا تقصر
 مثلاً وباستعمال الای فی النہی ینزل اجتماع الایمین وهو مستکرہ اجاب بقوله معناه حاصل ان المراد
 بالنہی لیس صیغۃ بل معناه وهو التریک **قوله** فعلاً واحد الدفع ما قیل انہ ما وجہ تفتق هذا
 الجواز علی کلمہ المجازات قد فہم بما تری **قوله** ای کلمات الشرط والجزاء جواب سوال وهو ان
 کلمہ المجازات عبارة عن جعل کون الشئ جزءاً لثبوت الشئ اخر وهذا کلمات کما یجعل جزءاً کذلک
 ۶۶ یجعل شرطاً ولم یتعرض لہ لم یقل کلمات الشرط والجزاء اجاب بما تری حاصل ان کلمہ المجازات عبارة
 عنہما **قوله** فاذا وحیث اہل دفع ما قیل انہ ما وجہ زیادة کلمتہ ما فیہا **قوله** وهما تجزمان اہل دفع
 ما قیل انہ لم یتعرض لای ما ومتی ما زیادة ما فیہما کما فی الاولین **قوله** وجواز حذف الفعل قبل
 علیہ هذا بخلاف لما ذکرہ فیما اضرعاً ملہ فی شرح قوله وبعد حرف النہی بقوله ولا یقید معہما
 لضعف ما قلنا ان ذلک محمول بطریق الوجوب یعنی ان تقدیر معہما بطریق الوجوب ممنوع وهذا
 محمول علی المجاز فحج لا تناقض لا تخالف **قوله** شاذت اہل ای قرینہا والقرینہ ہهنا قرینہ الی
 المدینہ **قوله** فاصلة قوية حاصلہ ان لما در بقہ حرف فجہ صاد فاصلاً قویاً بین حرف الشرط و
 معہما بخلاف لم **قوله** واجب ان دفع ما قیل ان الجزء لا ینکون الا جملة وقوله فالجزء مفرد **قوله**
 ففیہ جواب سوال وهو ان قوله فالوجهان مفرد لاجلہ فکیف یصیر جزءاً لقوله ان کان اجاب بقوله
 ففیہ حاصل ان لفظ الوجهان فاعل للظرف المحذوف **قوله** انتم مثلاً الجزاء یجوز الیاء **قوله** انتم
 مثلاً علی الجزاء **قوله** المحقق واشار الی بیان المحقق بقوله لا یتستقیم ان ینکون الشرط تأثیر فیہ لازق
 لتقريب الماضی الی الحال **قوله** لان ادات الشرط اہل دلیل الاتیان **قوله** واثرت اہل دلیل التریک
 یعنی ان المضارع قبل دخول حرف الشرط مشترک بین الحال والاستقبال وبعد دخولہا مختص با
 الاستقبال فكان تأثیرہما من جہ موجودہ فیہ **قوله** التي تجزم جواب سوال مثل ما مر فی لہ وان
قوله مقدمة فیہ اشادة الی ان قوله بعد الامر ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر لان **قوله**
 اذا کان المضارع ای المضارع المذكورہ لا المضارع المستفاد من الامر مثلاً **قوله** فیمین قرء
 مرفوعاً وعند البعض مجزوف صایر المعنی ان تمب یرثنی **قوله** رائد هم ای رئیسہم **قوله**
 ادسوا ای استقاموا فی الحرب **قوله** نذرا لہا ای نذار بہم **قوله** فکل حنف ای مؤقوله
 یجری ای یجی **قوله** مقلدا ای باجلہ **قوله** وكان المراد جواب سوال وهو ان المثال مبتداء

مضاف وقولہ الامر مضی الامر وقولہ صیغۃ یطلب خبرہ وحمل هذا الخبر على المبتدأ غیر جائز لانه ليس بمثال بلا الامر هو عين امر اجاب بماترے **قوله** وفي بعض الشرح جواب سوال وهو انه لما كان المراد بالمثال الصيغة ينبغي ان يذكر لفظ الامر لان الاصل لا يجاز والاختصاص لا جاب بماترے **قوله** من الافعال نحو ضرب **قوله** في معنى المصك يعني فرمودن كاره **قوله** وفي الصوة جواب سوال وهو ان الامر متنى عند البصريين والمجزوم معرب بالجازا فكيف يتصو وجعل حكمه حكم المجزوم اجاب بما ترے حاصله ان جعل حكمه حكم المجزوم ليس باعتبار الحقيقة كما توهمت بل باعتبار الصوة يعني من حيث السكون في الصحيح وسقوط نون الاعراب اه **قوله** اي مثل جواب سوال وهو انه يفهم من كلام المصم قيام الحكم الواحد بالحلين المختلفين هو باطلا اجاب بقوله اي مثل حكم المضادة **قوله** ما فيه اللام يعني الامر مشابه بالمجزوم باللام نحو يضرب لان كل واحد منهما للطلب فاعطى حكمه في الاسكان والسقوط **قوله** والمراد بالرباعي جواب سوال وهو انه يقتض على نحو اخر نجم فان الهمزة فيه مكسوة مع انه من قبيل الرباعي المزيد في اجاب بماترے **قوله** ليتوصل فيه اشارة الى وجه التسمية **قوله** فانه اذا قيل في اقتلا قتل بفتح التاء هذه العبارة ليست بمطابقة للمدعى لان المدعى انما فتح الهمزة وكسر هاء التاء لكن وقع هاء السهون قلم لنا نسخ وليست في نسخة الشارح التي عند صاحب الغفر **قوله** بالماضي الرباعي يعني من باب الافعال **قوله** مقطوعة لان لك بعينه اه فللقطع معنيين احدهما القطع من صيغة المتكلم فحينئذ صار اللام في قوله لذلك للتعليل وذو الاشارة الى قوله جتماع الهمزتين والثاني القطع من الاسقاط في الله ونحو صاد الاشارة الى قوله لانه اصل **قوله** اي فعلا لمفعول جواب سوال وهو ان المراد من كلمة ما لا يتخلو اما ان يراد به المفعول او الفعل في الاول لا يصح اضافة الفاعل الى ضميمه في قوله فاعله لان الفاعل انما هو للفعل لا للمفعول وعلى الثاني لا يصح اضافة الفعل الى كلمة ما للزوم اضافة الشيء الى نفسه اجاب عن الاول بقوله فعلا لمفعول فاعله لان الهمزة وحدهم الثاني بقوله ولا يبعد ان يراد اه **قوله** لم يرد كفاعل جواب سوالين الاول انه يفهم من قول لمريم ان لا يكون له فاعلا صلا ويفهم من قوله ما حدث فاعله ان له فاعلا لكن حدث فكان بينهما تناقض الثاني ان باب يسمى يتعد الى للمفعولين فالمفعول الاول ههنا هو لفظ الفاعل الثاني غير موجود اجاب عنها بقوله لم يذكر يعني ان قوله لمريم بمعنى لم يرد كفاعل وهو يتعد الى مفعول واحد في اليرد ان **قوله** وقيم المفعول مقام جواب سوال وهو ان حدث الفاعل يثبت اقامة المفعول غير جائز اجاب بماترے **قوله** لان معناه غريب وهو اسناده الى المفعول والاصل انما هو الاسناد الى الفاعل **قوله** الخرج الضمير بيا وزن غريب **قوله** لا يرد حاصل الاعتراض ان نحو طوى ورد ومن اللقيف من قبيل معتل العين مع انه لا يجوز فيها طوى ورد يئى مثل قيل **قوله** قيل اعتراض على الجواب المذكور كما انه يقتض على نحو عو وصيد فالحام معتل العين فقطع مع انه لا يجوز فيها عو وصيد فالاعتراض في اخراج طوى رد ان يقال ان المراد من معتل العين ما يكون عينه منقلبة الفاء مثقال وباع في لا يرد الاعتراض

بالتفصيل في باب

علی نحو طوی و عوی و صید جمیعاً قلنا الحاجة الى هذين القيدین لا الی المذکور ولا الی هذا لان
 المقول ذکر لفظ المعتل وهو صیغۃ اسم المفوع معناه ما یجی فی عین کلمتہ اعلال و لیس کلوحد منها من
 هذا القبیل **قوله** واما خص معتل العین لم یذکر معتل الفاء واللام هذا اعتراض بقوله لزيادة غموض
 واختلاف جواب عنه **قوله** وبتبع ذکر اہ جواب سوال وهو انه فعلی هذا لا حاجة الی ذکر المضاد
 المجهول من معتل العین لعدم الغموض والخفاء والاختلاف نحو یقال ویباع فیما بعد اجاب بقوله
 بتبع اہ حاصل ان ذکرہ تبعاً لما فیہ من معتل العین **قوله** ان تنحوی تمیل **قوله** بکسرة الفاء اہ
 الباء التعدیة **قوله** قلیلاً متعلق بہما ای بقولہ ان تنحوی وبقوله فتمیل الیاء الساکتة **قوله** حالة
 الوقف ... کما اذا کان فی آخر الکلمة کسرة فج لا ید من الاشمام فیہا حالة الوقف وهو ان تضم
 الشفتین فقط **قوله** باب لما ضی المجهول من معتل اہ لدفع ما قیل ان اضافة الباب الی انقید
 واختیار لا یخلو اما ان یکون لامیة او ظرفیة او بیانیة **قوله** حقیقة کما فی یقادی و یختار **قوله** او
 حکماً کما فی بیاع وغیرہ **قوله** من الفعل جواب سوال وهو ان کلو واحد من المتعدک وغیرہ قسم من الفعل
 والاصلاح ان یکون قسم الشئ اخص مطلق منه منک ج تحتہ کالانسان بالنسبة الی الحيوان وهما
 اخص من وجہ لا یرقد یوجد المتعدک ولا یوجد الفعل کالضارب مثلاً وبالکس نحو ذهبت قد
 یوجدان نحو ضربت اجاب بقوله من الفعل حاصلہ انہما لیس من قسمی الفعل بل ہما قیدان للقسم
 فصار الفعل علی نوعین الفعل المتعدک والفعل الغیر المتعدک فج لا یرد فہم المراد بفہم المعنی **قوله**
 ای امر غیر الفاعل جواب سوال وهو انه یتقض علی ذہب قام فان فہم موقوف علی المتعلق کما
 لفاعل مع انہ لا یسمی بالمتعدک اجاب بما ترے **قوله** فان کل فعل اہ بیان لقوله ای امر غیر الفاعل
قوله والغایة هی المفعول وهیئة الفاعل المراد بہ الحال **قوله** ثانیہما غیر الاول جواب سوال
 وهو ان ذکر علم بعد اعطی مستکک لان ایضاً المثل بالواحد اجاب بقوله ثانیہما غیر الاول
 وفی الثانی ثانیہما عین الاول فیما صدق علیہ ان کا نامغادرین لفظاً نحو علمت عمرو فاضلا و
 اذا زیدت الالف فی اولہ زید فیہ من حیث المفہوم فجئت مست الحاجة الی ذکر الثانی **قوله**
 المفعول الاول لان علمت فی علمت عمرو فاضلاً اذا زیدت الالف فی اولہ قلت اعلمت زیداً
 غیراً فاضلاً **قوله** للعلم العلم ثبت فی الظن ایضاً لکن المراد ہنا الیقین بذکرہ فی مقابلة الظن
قوله من حیث الاخبار جواب سوال وهو ان زید قائم فی نحو علمت ان زیداً قائماً جملة خبریة
 محتملة للصدق والکذب فی الحقیقة وباختصاصہا بالعلم والظن یتفق هذا الاحتمال اجاب بما ترے
 ان احتمال الذلک انما ہو بحسب الحقیقة و مرادنا باختصاصہا بالعلم والظن انما ہو بحسب الاخبار
 فج لا یرد **قوله** ناشیة فیما شادة الی ان قوله عنہ ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر لقوله ہی **قوله**
 من الظن والعلم تفسیر کلمتہ ما **قوله** علی قراءة لا یحسب بالیاء واما علی قراءة لا تحسب با
 لتاء الخطاب فج لا حد فان المفعول الاول هو کلمتہ الذی **قوله** المنقوطة ای للوضو

حاشیہ شرح ملا جامی
 بحسب مقتضی الحال

قوله بقطبتین ای جوہرین **قوله** فی قول الشاعر ^{وہو} سبب وہ ان رجلا قال لامیران فلان مال کثیر
فقال صاحبہ بعد شعر لا تخلنا علی عزائک انا طالمَا قَدْ وَشَى بنا الاعلاء **قوله** طال ای مضی وما
مصکاتہ فصلا للمعنی وشى الاعلاء بنا **قوله** وشى بمعنی غیبت کردن **قوله** جائز عین هو المفعول
الثانی والاول هو النون القریة علی حد فہو ذکر الفعل من افعال القلوب **قوله** مسموعہ صادق
والقریة علی حد فہما ہو ذکر یخرب بعد یسمع **قوله** ابطال عملہا یعنی ان المراد من الالغاء هو ابطال عملہا
لا ابطال فی نفسہا **قوله** بین مفعولہا جواب سوال وهو ان جواز الالغاء یبئی عن جواز الاعمال
والامر لیس کذلک لان الالغاء واجب فیما اذا توسطت بین الفعل ومرفوعہ بین معمولان غیرہا
کما ذکر الشارح فیما بعد اجاب بماترے **قوله** فی معنی الظرف لیحصل ربطہا بما قبلہا **قوله** مصحوبہا
ای مدخولہا **قوله** وتعلیقہا اہ تفسیر لتعلق یعنی ان المراد من التعلیق هو وجوب ابطال
عملہا بالفظاد ون معنی **قوله** متصلین جواب سوال وهو انہ لم یخص جواز اجتماعہما بفعل من
الافعال القلوب بل یجوز فی غیرہا ایض کما فی قولہ ایاک ظلمت اجاب بقولہ متصلین **قوله** واما
اجری جواب سوال وهو انہ ینقض علی فقد تنی وعد متنی فانہما لیسامنہما مع ان اجتماعہما جائزا
بماترے **قوله** وكذلك اجری جواب سوال وهو انہ ینقض علی بخود فی فائدہ من رؤیة البصر یتبع
انہما قد اجتماعہما الاول مستتر الثانی الیاء وایض ینقض علی رای الکلمیة مثل ارا فی فی قولہ یقال انی
اذا فی اعصر خبر اجاب عنہا بماترے الکلمة عبارة عن رؤیة ما فی المنام **قوله** للرواح جمع ریح **قوله**
وریتہ بالفاسیة ستر **قوله** من عین یمین الخ کلمة عن الجانب تقد من جانب یمین **قوله** انما قید بذلك
ای بقولہ قریب من معانیہ الاول **قوله** لان کلمة واحد معنا اخر کلمتہ لیس بقریب من معنیہا الاول
قوله یحال وهو اسم شئی اسو یكون علی عنق امراة وعلی جنبہا وایدہا **قوله** ذا حسب اذا حسب
قوله والوہم نوع من العلم جواب سوال وهو ان ظننت اذا صادت بمعنی اکتہمت فی کیف تصیر الہتمة قریبا
من معنی علمت وهو العلم فلجاب بماترے **قوله** وهو العلم جواب سوال وهو مثل امرا لان **قوله**
بنفس شئی کالعلم علی نفس زید ہن قیامہ واما العلم فهو عبارة عن العلم بنفس الشئی مع
الحکم علیہ کما اذا قلت زید قائم **قوله** بالحاسیة یعنی انہ من الحواس الخمسة وهذا ایض جواب
سوال مثل امرا لان **قوله** ولما کان مرادہ جواب سوال وهو ان علمت کما یجی بمعنی عرفت کذلک
یحی بمعنی مشقوق الشقة العلیاء ووجد جد یحی بمعنی استغنی استغناء ووجدت موجد
یحی بمعنی غضبت غضبا ووجدت وجد بمعنی حزنت حزنا فلم لم یعرض المص لہذا المعنی اجاب
بماترے حاصلہ ان مراد المص بالمعنی الآخر ما یكون قریبا الی المعنی الاول وهذا المعانی لیست بقریبة
الیہ **قوله** لتقریر الفاعل علی صفتہ لان نحو کان زید قائما لتقریر زید وثبوتہ علی القیام
قوله اے الحمد جواب سوال وهو ان نحو ضرب فی ضرب زید لتقریر زید
علی الضر فحینئین صاد التعریف صادقا علی الافعال التامة اجاب عنہ بثلاثة

بجواب سوال

اجوبۃ الاول بقولہ الی العلم والثانی بقولہ ولو جعل والثالث بقولہ ولا یبعد **قوله** جاءت فی قولہم الخ جواب سوال وہوان صاحبک لیست بنا قصۃ لان مرکب الفعل لا یشکل الا مفعولہ **الاجاب** بقولہ جاءت حاصلان عبارة المضمون محمولۃ علی المسامحة **قوله** من الغیرۃ بالغین المعجمة عبارة عن الغفلة **قوله** ارہمنشف معنای الفارسیۃ تیز کرد شمشیر خود را **قوله** ہذا الافعال ای افعال الماضیات المذكورات من نحو کان وصار الی اخرها **قوله** وما کان نحوہن من المشتقات عنہا كالمضارع واسم الفاعل والمفعول وغیرہا من المصنوع **قوله** المركب من المبتدأ والخبر جواب سوال وہوانہ ینقض علی نحو قائم الزیلان فانہ جملۃ اسمیۃ مع ان دخول ہذا الافعال علیہ غیر جائز لعدا صلاحیۃ الزیلان خبرا لہا لان الالف فیہ علامۃ الرفع حاصل الجواب ان المراد من الجملة الاسمیۃ المبتدأ والخبر لا مطلبہا واما نحو الزیلان فی ذلک المثال فلیس بخبر للصفة الواقعة بعد الف الاستفہام بل ہو فاعل لہا سد مسد الخبر کما حققناہ فی المرفوعات **قوله** منتقلا الیہ بصیغۃ اسم المفعول ہو الغنۃ فی نحو صار ذید غنیاً والمتقل ہو ذید والمتقل فیہ هو الفقر **قوله** الخ جزء اشارۃ الی الموضوع المحدث **قوله** کائنۃ فیہ اشارۃ الی ان قولہ لثبوتہ ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفتہ لقولہ ناقصۃ **قوله** ثبوتہا جواب سوال وہوان قولہ ماضیا مفعول مطلق لقولہ لثبوت وهذا غیر جائز لان معنی الثبوت مشتمل علی الثبوت لا علی الماضی مع ان کلہما ماضی باعتبار ان ثبوت الاول بتاویل ان مع الفعل جاب بقولہ ثبوتہا یعنی ان قولہ ماضیا صفتہ لمفعول مطلق محذوف **قوله** فی الزمان فیہ اشارۃ الی ان الماضی صفتہ للموضوع المحدث وهو الزمان ثم الظرف مع المتعلق صفتہ لثبوت **قوله** عطف جواب سوال وہوان قولہ ومعنی صامرا عطف علی الناقصۃ وهذا العطف غیر جائز لعدا صحۃ المقابلة لان نحو صامرا ناقصۃ ایضاً اجاب بما ترے حاصلہ انہ عطف علی القسم ہو قولہ لثبوت خبرہا لا علی المقسم ہو قولہ وكان یشکل انہ ناقصۃ **قال** الشارح بقولہ الشاعر یتہاء قفر والمطی کاہنا قطاء الحزن قد کان فراخا یوضہا بقولہ یتہاء اسم المفازۃ الجار والمجرور متعلق بمبرات قولہ قفر صفتہ یتہاء معنای الخالی عزالاً والكلاء وقولہ والمطی اسم مرکب کالفرس غیرۃ قولہ قطاء اسم للحمامۃ وقولہ الحزن عبارة عن المفازۃ السخینۃ وقولہ فراخا خبر کان معنی هذا بالفارسیۃ من یگز شتم دریا بانیکہ خالی بود از آب علف مرکبہا مایان نیز میرفتند مثل کوتر بانیکہ دریا بان کہ سخت باشد وکجا آنہا تخم برآیہ باشد ودر مکان خود باشد **قوله** صنف تثنیۃ صنف **قوله** شامۃ معنای بالفارسیۃ تہمت کتہہ باشد **قوله** بالذی ای بالفعل الذی **قوله** کن فیکون ای ثبت فثبت **قوله** ویلحق جواب سوال وہوان حصراً لافعال ناقصۃ فی المذكورات باطلان نحو الورد جمع واستعمال وتحوّل وارتد من الافعال الناقصۃ ایضاً اجاب بقولہ ویلحق بصّاء لان معانی کلہا ہو الانتقال **قوله** فارتد اصابع **قوله** یشجلی تصیر **قوله** فیالک خطاب اللہ تعالیٰ **قوله** تحول ای صار **قوله** ابوسا اشتد ومعنی هذا

البيت يسرى گردانی آن نعمتہا کہ بر من سخت می باشد **قوله** المدلول علیہا جواب سوال وهو ان نحو کان
 لا قتران مضمون الجملة بوضعها ایضاً اجاب بما ترے **قوله** بموادها جمع مادة والمادة فی الصبح هو الصبح
 وفي امیسه هو المسمی فی اضحی هو الضحی **قوله** من المحقق ای بصاد **قوله** من انزال رد علی بعض
 النخاة **قوله** امر المراد بالامر هو اجلس نحو اجلس ما دام زید جالساً **قوله** وجود جواب سوال
 وهو ان المراد من الكلام هو الكلام المذكور لفظاً فی یقض علی نحو ما دام زید جالساً فی جواب **قوله**
 حتی اجلس فان الكلام فیہ هو اجلس غیر مذکور لفظاً بل مذکور تقدیراً اجاب بقوله وجوداً ما
 ان المراد من الكلام هو اعم من المذکور المقدّم **قوله** بخلاف الافعال اه نحو ما زال غیره **قوله** ليس
 خلق الله مثله المراد هو الشريك **قوله** فان اريد اه اعتراض **قوله** نفى الضميمة عن جانبی
 وجهه وعدّه وهو تقديم اخبارها بان اريد بالجواز الامكان الخاص **قوله** كما كان مالك اه المالا سبها
 وكما خبرها قل علیها لاقتضاء الصلادة **قوله** من جانب العلة الادة من الجواز الامكان العام **قوله**
 وحی ای حين اذ اريد لعبارة بذلك العبارة يجوز ان يكون التقديم واجبا كما فی المثال المذكور وهو
قوله كما كان مالك اجيب عنه انه لا حاجة الى هذه القيود لان حكم العوارض معلول لا حاجة الى
 بيانها وهو علة الاعتبار لها یعنی ان المراد بالجواز هو الامكان الخاص لكن لم يذكّر القيد المذكور لعدم
 الاحتياج **قوله** وبخلاف في اشارة الى ان خلافاً مفعول مطلق للفعل المحذوف الذي هو خبر
 المبتدأ المحذوف **قوله** ثابتاً في اشارة الى ان لا بن ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة لخلاف
قوله واقعا ظاهر جواب سوال وهو انه كان من الواجب على المصنّ ان يجعل ما فی اوله ما للناقبة
 من قبيل المختلف فيه لوقوع الخلاف فيهما من ابن كيسان اجاب بما ترے **قوله** وبهذا بقوله
 واقعا ظاهر **قوله** ای فعل جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفين لابد فيهما
 من ضمير الفصل اجاب بما ترے **قوله** ای للدلالة في اشارة الى ان اللام فی قوله لدنو الخبر
 ليست صلة للوضع بل للغرض الدلالة **قوله** منصوب على المصدكية یعنی انه مفعول مطلق للدنو
قوله بتقدّم مضاجب سوال وهو ان الدنو مشتمل على الدنو لا على الرجاء فكيف يكون مفعولاً
 مطلقاً اجاب بما ترے **قوله** اي دنو حصو جواب سوال وهو ما مر الان **قوله** اي دنو اخذ جواب سوال ظاهر
قوله شرع تفسير اخذ **قوله** لا شراف الخبر ای لقرب الخبر **قوله** بالتصد معناه بالفارسية
 تباری کزن کثیر اسباب العلیمة وغيره كوضع السرج على الفرس المخرجة **قوله** فطلق معنی كل واحد من
 عسے كاد وطلق هو القرب لكن الاول يستعمل في الاول وهو دنو الخبر دنو رجاء والثاني في الثاني و
 هو دنو الخبر دنو حصو والثالث في الثالث هو دنو الخبر للفاعلة دنو اخذ شرع **قوله** حيث لا یجی
 من جواب سوال وهو انه لا نسلم انه غیر متصّر حيث یجی من التثنية والجمع والمؤنث حيث قال
 عسے عسای عسوا عست الى اخرها اجاب بما ترے **قوله** فی الاغلب انما قید بذکر الاغلب
 لان الامر والنهی عنه من الانشائيات ایضاً **قوله** بتقدّم مضاجب سوال ظاهر

قوله قارب متعدي يحتاج الى الفاعل والمفعول والانشاء لازمي **قوله** بان يذ كر فوع وهو قول
ان يخرج **قوله** الاسم هو المخرج **قوله** تشبها بكاد لان كل واحد منهما للقرب اسم كل واحد منهما
قد ذكر عقيبهما وخبرها عقيب الاسم **قوله** عيسى الهم الذي الغم الذي امسيت فيه يكون را
فرج قريب الهم عبارة عن الغم الذي يكون في يوم الامس **قوله** قد كاد اول الشعر رسم عفا
من بعد ما قد انجاء قد كاد طول البلاء من مضى **فقوله** رسم عبارة من اثار البناء الخراب خبر
المبتدأ المحذوف فصار تقديره هذا وقوله عفا اي خربت وقوله نجا معناه المحو التخريب اثار البناء قد
خربت بعد تخريب رسم البناء وقوله كاد اسمها الضمير المستتر فيهما الراجع الى الرسم قوله من طول
البلاء من طول الخلق بالفارسية كهنگي وقوله ن يمضيا خبر لكاد معناه المحو التخريب ايضا وسبب
ورود هذا الشعر فرقة العاشق من المعشوق سنين ثم جاء الى بلد بعد التخريب فقال هذا الشعر **قوله**
نقى مضمونها مثل الرضا نريد **قوله** الشعراء المراد بها ابن شبرمة في الروضة هو اسم للشاعر **قوله**
لم يكن اول الشعر هذا اذا غير المجر المحبين لم يكن ريس الهوا من حب ميت يبرح **فقوله**
المجر عبارة عن الفرقة واللام قيد بل من المضايقة فصار تقديره اذا غير المجر حب المحبين
يعني ان الفرقة بين العاشق والمعشوق سبب نقصان العشق المحبة والريس عبارة عن الغزل
ومعناه بالفارسية تارها اي عشق وقوله يبرح اي يزول يعني ان فراق من المعشوق ليس بسبب
نقص العشق كما في سائر المحبين **قوله** وجعل يقول اي وجعل يذ كر يقول **قوله** وضع تفسير للتعريف
قوله اي فعل وضع اه جواب سوال وهو انه ينقض على قوله لله در فارشا وعلى قوله واهاله فانها
لا يميان بفعل التعجب مع ان التعريف صادق عليهما لان الاول للانشاء والتعجب حسن الخيرة
لزيد الثاني الهلاكة له اجاب عنه بقوله اي فعل وهما ليسا من الافعال الاولى فظاهر اما الثاني
فلان **قوله** واهاله وهو عبارة عن الهلاكة **قوله** لكن ينقض اه حاصله ان نحو قاتل
الله ولا مثل في قوله قاتله الله من شاعر ولا مثل عشرة من الافعال لانشاء المدح اما الاول
فللتعجب في حسن اشعاره واما الثاني فللتعجب في حسن كتابته خياطيه مع انهما لا يميان بافعلا
التعجب **قوله** من شاعر تفسير للضمير في قاتله الراجع الى زيد مثلاً **قوله** ولا مثل الشان
اليوسه ومعناه بالفارسية خشك **قوله** عشرة عبارة عن الاصابه العشرة **قوله** الفعل
التعجب لما وضع اه فيه اشادة الى ان الضمير في له اما راجع الى المعروف باعتبار ان الاصلان كلما و
عليه التعريف ورد عليه التقسيم الى التعريف للقرب **قوله** احدها اه جواب سوال وهو انه
ينبغي ان يذ كر ادوات المحصر اجاب بما تراءى **قوله** الذي تضمنه تركيب اه جواب سوالين
الاولان ما افعله ليس بصيغة فعل التعجب باعتبار ان وزن كسائر اوزان المفرد باعتبار انها
قسم من الكلمة والا وزن لا يسم بصيغة فعل التعجب الثاني ان صيغة الفعل لا يكون الا مفردا
باعتبار انها قسم من الكلمة وصيغة ما افعله مركب من كلمة ما وا فعمل

والضمیر اجاب بقوله الذی تضمنه ترکیب حاصل الجواب ان صیغۃ الفعل عبارة عن الصیغۃ التي تضمنه
 ترکیب ما فعله فجاء لا یرد **قوله** ترکیب الفعل به جواب سوالین مثلاً ما مر الان **قوله** بشرط ان تكونا هـ جواب
 سوال وهوان کلمۃ ما والضمیر فی الاول والمجرور والمجرور فی الثاني لیست من افعال التعجب بل هی فعل وفعل
 فجاء لا حاجة الی ذکرهما اجاب بقوله بشرط اه حاصله نعم ذکرهما باعتبار انهما شرط لافعال التعجب لا غیر **قوله**
 وقد شذاه جواب سوال وهوانه ینقض علی نحو ما شئ ما مقت فی قولهم ما شئ الطعما وما اقت
 الکذب فانهما من افعال التعجب مع انهما بینا للمفعر لان الاول للتعجب فی حسن طعم الطعام والثاني
 فی مبعوضۃ الکذب فاجاب بقوله وشذاه **قوله** وجعل الممتنع اه یعنی ان قوله استخراج
 مفعول لقوله ما شذاه **قوله** الامثال جمع المثل معنای الفارسیۃ مانند وانما جرے مجرے
 الامثال لان کل واحد قد خرج عن موضعه الاصل للمثال لان الموضع الاصل للمثال مثلاً
قوله کما لا یتغیر الامثال فان ذکرها لیست الا للذکر علی القصۃ الغریبه وبتغیر ما لا تداء علیها
قوله من باب شراهر ذاناب وهو اهرار الکلب حین صعود الشیطان الی السماء ثم نقل عنه
 واستعمل فیما غلب الرجل الضعیف علی القوی والمعنی الاصل لقوله ما احسن ید احسن به هو
 ما ذکره المص بقوله وما ابتداء عند سیبویه الی قوله ففی خبر فاعل ثم نقل عنه وصاد لا نشاء
 التعجب وجواب سوال وهوان المبتدأ لا یتكون الا معرفۃ فکیف یتكون مانکرۃ بمعنی شئ مبتدأ **اجاب**
 بقوله من باب شراهر ذاناب حاصل ان من قبیل النکرۃ المخصصة فذکر فیہ ما ذکر فی قوله شرا
 اهر ذاناب **قوله** ای مبتدأ هـ جواب سوال وهوان قوله ما مبتدأ وقوله ابتداء خبره الخبر
 یتكون محمولاً علی المبتدأ وحمل هذا الخبر علی المبتدأ غیر جائز لانها لیست بابتداء **اجاب** عن الجوابین
 کما ترے **قوله** ای جعله احسن فیلشاده الی ان الهمة فی ما احسن للتعدیۃ لا للصریۃ
قوله وما اذ ذلک ما یؤال الذین ای ای شئ یوم الذین **قوله** بمعنی صادر فیلشاده الی ان الهمة
 للصریۃ **قوله** ای مجرور هـ جواب سوال وهوان الفاعل لا یتكون الا مفعولاً والمجرور مرکب اجاب
 بقوله ای مجروره وکل قوله وبمفعول جوابا وسوال **قوله** بمعنی صغیر جواب سوال وهوان لا
 تقد بجعل ید حسناً لان خاصته من خصائص الله سبحانه وتعالی الله عما یقول الظالمون علواً کبیراً
 اجاب بآترے **قوله** یعنی افعالاً مشهوراً جواب سوال وهوان ینقض علی نحو ما حته وذمته
 فانها لا نشاء الملح والذم ولا یتسمیان بافعال الملح والذم اجاب بآترے **قوله** وهما فی
 الاصل هـ جواب سوال وهوان الافعال لیست الا ماضیا ومضارعاً وامراً وهی علی اوزان مشهوره
 وهما علی وزن لا ینعی فعلمن الافعال علیہم انهما من الافعال اجاب بآترے **قوله** هلم اه
 اسم فعل بمعنی آیت وبالفارسیۃ همجین بیا **قوله** جرّ من جرّ بمعنای الفارسیۃ کشیدن المرد
 ههنا زیاده الاسم علی الاسم الاخر بان تقول نعم عین وجه فرس غلام الرجل وهکذا اندده
قوله ای نعم شیئاً فی فاعله هو الضمیر فی نعم وشیئاً تمیزه وضمیر محض **قوله** لم یحج

اہ جواب سوال وہوان الجملۃ اذا وقعت خبر الابد فیہ من ضمیر المبتدأ وہمنا لم یوجد فاجاب بماثر
قوله یعنی شرط صحیحہ کاشترط ذاته **قوله** حقیقۃ اوتا ویلا اہ جواب سوال وہوانہ یتقض
 علی استثنای نحو نعم الرجل السد فانہ مخصوص للفاعل مع انہ لیس من جنس الرجل **جواب** بقوله
 اوتا ویلا والاسد ہما مؤل بالرجل الشجاع **قوله** مع افراد الفاعل فانقیل مطابقتہ المخصوص
 بالفاعل کما لایوجد فی الافراد والجمعیۃ کذلک لایوجد فی الجنسیۃ ایضاً لان الذن من ذوات
 العقول والمثل من غیرہ فلم یتعرض الشارح الی هذا قلنا کجواز التوہم بان یراد بکلمۃ الذین
 المثل بعینہ مبالغۃ وان کان تاویلا **قوله** بتقدّم مثل الذین اہ فی صارا مثلاً الثانی غرضاً للمثل
 الاول فانقیل فعلہ هذا یلزم الاتحاد بین الفاعل والمخصوص قلنا المغائرۃ بینہما بحسب مغائرۃ
 المضاف الیہ لان الاول مضاف الی القوم والثانی الی الذین **قوله** وحدّ المخصوص الخ والقدر
 علی حدّ فہ قوله تعالیٰ مثلاً الذین **قوله** حیث لا یرد **قوله** قوله تعالیٰ جواب سوال و
 ہوان اضافۃ المثل الی قوله نعم العبد غیر جائز لانہ مرکب المضاف الیہ لا یکون الا مقراً الجاب بماثر
قوله آئین الخ بقریۃ قوله تعالیٰ فی الارض فوشّنا **قوله** فی افادۃ الذمّ جواب سوال وہوان
 ساء لجوف ممّوا الام وثبّس مہمّوا العین فکیف یتصوّ اتحادہما مع الآخر فاجاب بماثر **قوله**
 حسب الخ جواب الی وہوان جبّال لیس بفعل من افعال الملاح بل مرکب من الفاعل والمفعول اجاب بماثر
قوله اوجب الخ وهذا علی تقدیر نقل حرکتہ یاء الاول الی الحاء بعد سلب حرکتہا **قوله** تجز لا مثال
 فی نقلہا عن الموضع الاصلی لان حبنا فی حبنا ذید فی الاصل فعل خاص معلوم نقل عنہ صلا انشاء
 الب **قوله** علی الوجہین المذكورین فانقیل فعلہ تقدیر الوجہ الاول بان جعل حبنا خبراً و ذید
 مبتدأ لا بد فیہما من العائد وهو لم یوجد فی مثل قوله حبنا ذید قلنا بان اسم الاشارة قائم مقام
 العائد لانہ بمنزلۃ لام التعریف لان کلّیہما التعریف **قوله** ما فی حبنا العبادة محمولۃ علی المسامحۃ یعنی
 حبّ حبنا **قوله** ای کلمۃ الخ جواب عن اسولۃ ثلاثۃ الاول ان کلمۃ مالمعروف لا یصیر تعریف
 الحرف مانعاً عن دخولہ الغیر حیث دخل فیہ قد ضرب فان هذا التركیب یدل علی غیرہا باعتبار
 دلالة الفعل علی النسبۃ مع انہ لا یکون حرفاً لان الحرف قسم من الکلمۃ وقد ضرب لیس بکلمۃ بل
 ہو مرکب الثانی ان کلمۃ مالمکان للعمو فی ینقض التعریف علی من المنقوشۃ مثلاً علی الجذر فان
 التعریف صادق علیہما مع انہا لا یسمی بالحرف الثالث ان المبتدأ والخبر اذا کاذا معرفتین لا بد من
 ضمیر الفصل بینہما وہمنا لم یوجد جاب عنها بقوله ای کلمۃ حاصلۃ ان کلمۃ ماہمنا مؤل بکلمۃ
 فاذا افسر بکلمۃ ان فہ الاول والثانی لان قد ضرب لیس بکلمۃ لان الکلمۃ مفترقۃ وہی مرکبۃ ومن المنقوشۃ
 ایضاً لیس بکلمۃ لعدا تصوّ التلفظ علیہا لان بعض العلماء قد ضعفوا هذا السؤال قالوا ان من المنقوشۃ
 تدل علی معنی مستقلاً بالمفہومیۃ فی لا یصیر داخلہ لا فی الحد ولا فی الحد واما تفسیر الشارح
 کلمۃ ما بالکلمۃ فلیس لہ فع الا اعتراض بل الحکم علی غویۃ هو الاسم والفعل یعنی ان الشارح لما فسر

علی
 الجملۃ

علی
 الجملۃ

کلمہ ہائی اول الاسم الفعل بالكلمة كاترے فسرہائی اول بحث الحرف ہا ایض حملہ علیہما والمسا
بالنكرة اندفع الثالث والقريئة علی ان المراد بالكلمة الكلمة النكرة وقوع لفظ ما فی موضع الخبر
قوله دلت اہ هذا تفسیر مطابقة الضمیر بالمرجع **قوله** حاصلہ اہ فیہ اشادة الى ان
فی غیرہ ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة المعنی **قوله** متعلق بالنسبة الیہ جواب سوال و
ہو ان بین کلامی المصم تناقض لانہ یفہم من قولہ لعل معنی ان هذا المعنی انما ہو معنی کلمة
ماکان القاعد انہ اذا نسب المعنی الی کلمة بواسطة فی تقييد مدلولية المعنی کذلک کلمة ومن
قوله فی غیرہ یفہم ان هذا المعنی انما معناه للغير لان الاصل ان المعنی اذا نسب الی الغير بواسطة فی
یراد بہ ان هذا المعنی معنی لک الغير اجاب عنہ بقوله متعلق حاصلہ ان المراد فی غیرہ ان ذلک المعنی
لاستقلالہ بتعلق ذلک الغير **قوله** ای لا یكون مستقلا اہ جواب سوال و ہوانہ ینقض علی
الاسماء المتضائفة كالابوة والبنوة فان معنی الابوة لا یتعلق الا بعد تصویر معنی الابن مع انہ لا
یسیم بالحرف اجاب عنہ بقوله ای لا یكون مستقلا اہ **قوله** بالمفہومیة یعنی یكون کلمة الحرف فی
الدلالة علیہ محتاجا الی انضمام کلمة اخرى ونحو الابوة مثلا لیس من هذا القبیل **قوله** بحيث یصلح
اہ جواب سوال و ہوانہ ینقض علی الفعل بالنسبة الی معناه المطابق فانہ لا یسمی بالحرف مع ان معناه غیر
مستقلا بالمفہومیة لان النسبة فیہ معنی حرفی کا ذکرنا بتحقیقہ هناك اجاب بقوله بحيث یصلح ان
یحکم علیہ فی معنی الفعل یصلح ان یحکم بہ **قوله** للكلام اہ جواب سوال و ہوانہ ینقض علی نحو من فی
قوله ومن الی فانہا جزء من ذلک المجموع مع انہ لا یتحتاج الی اسم فعل اجاب بقوله للكلام وذلک لیس
بکلام **قوله** رکناہ الرکن عبادۃ عما یكون مسئلہ او مسئلہ الیہ مثلا الرکن مثلا فی نحو الجماد کلامی
ومثال غیر الرکن ہو من فی نحو سرت من البصر الی الکوفة **قوله** ایصالہ اہ جواب سوال و ہو
ان المعنی الحقیقی لا قضا ہو الوصف صمد التعریف غیر جامع لافراد کان کل فرد من الافراد
لیس بموضع لوصول الشئ ای لوصول الفعل الی ما یلیلہ اجاب بآثر **قوله** بما رحت الباء بمعنی
مع وکلمة مامضیۃ فصار المعنی ای مع ادجہا **قوله** من الی وحتی فی النحر هذا الاربعة
مثلا وقع فی الکلام لان الواقعة فی قوله سرت من البصر الی الکوفة والواقعة فی کلام المصم
مربک منہما ایض ہکذا غیر ہا بخلاف الباء واللام فانہما اسمان لما وقعت فی الکلام فان البائی قولہ
مرد بزیء اقترع بمرئی احد الواقعة فی کلام المصم مرکب من ثلث احرف الباء والالف والهمزة فکما
هذا اسم لما وقعت فی الکلام وھکذا اللام والتاء والواو والکاف **قوله** ذکر هذا الحرف الخ جواب
سوال ہوانہ ما الوجه للمصم ذکر هذا الحرف علی سبیل الحکایة والباء واللام باسمیہما اجاب
بآثر **قوله** ای الواو التي الخ جواب سوال و ہوانہ اضافة الواو الی ضمیر رب غیر جائز
لانہما حرف والحرف لا یضاف الا الی الذی الخ جزء منہ حاصلہ الجواب ان اضافة التاء لاد
ملازمة ہو تقدیر ہا بعد **قوله** وفي عدا ای الواو **قوله** والعشرة الاول وہی

بقوله

عہ
لا علیہ

من قوله من الى قوله وثانئ الخ جواب سوال وهو ان المقصود قول العشرة الاول على الخمسة الاخيرة ثم قد مر
 هي على الثلاثة الاخيرة اجاب بقوله فالعشرة الاولى الخ حاصل ان تقديرهما باعتبار انهما ملائمة بالمقاس
 لانها الحروف المحضة والبحث ههنا في الحرف ايضاً واما تقدير الخمسة التي يليها على الثلاثة الاخيرة
 باعتبار ان لها جهتان جهة الملائمة بالمقام باعتبار انها حروف جهة اصالته الاسم باعتبار انها تكون اسماً واما
 الثلاثة الاخيرة فلها جهة واحدة وهو الملائمة بالمقام وليست لها جهة اصالته الاسمية بل جهة في معنى
 العمل لانها تكون حرفاً **قوله** والمراد بالغاية الخ جواب سوال وهو ان اضافة الابتداء الى الغاية غير
 جائز لان الغاية عبارة عن الانتهاء ولا معنى لابتداء النهاية اجاب عنه بجوابين الاول بقوله
 والمراد بالغاية المسافة والمسافة كما يكون له انتهاء كذلك يكون له ابتداء ووسط ثم قوله
 اطلاق الاسم الخ جزء على الكلي لبيان العلاقة والثاني بقوله وقيل كثيراً ما **قوله** وعلامة
 من الابتلائية جواب سوال وهو ان مشتركتين المذكورة في المتن بين غيرها من
 المعاني والمشارك اذا اريد بل احد المعنيين لا بد من القرينة فما القرينة ههنا اجاب بما تكرر
قوله اى لاظهار المقصود الخ في اشارة الى ان المراد من التعين التبيين الخاص لا مطلق
 التبيين فلا يرد ان معنى من مستقل ههنا ومعنى الحرف غير مستقل **قوله** وما يفيد
 فائدتها وهي قوله اعوذ بالله فان هذا مفيد لفائدة كلمة الى لان معناها النجى اليه
قوله وعلامة الخ جواب سوال مثل ما مر لان **قوله** اى وقد نجى للتبويض اشارة الى
 ان المراد بالتبويض التبويض الخاص اى تبويض الشيء لا مطلقاً **قوله** عطف على قوله الابتداء
 بخلاف الاولين فانها معطوفان على المجزوء باللام **قوله** اكد كان اه وقد كان بمعنى ثبت
قوله وهو وارد الخ جواب الخ من طرف المقصود للكوفين والاختف **قوله** او شئ الخ هذا
 مرجع للضمير في كان وقوله من مطريبان عنه **قوله** المخاطب الخ بصيغة اسم الفاعل او
 المفعول وقوله منته بصيغة اسم الفاعل والمفعول ايضاً **قوله** اى مثلاً الخ في اشارة الى جواب الخ
 وهو ان الكاف في كذلك حرف فكيف يصير خبراً لقوله حتى اجاب بما تكرر **قوله** في كونها
 الخ جواب سوال وهو ان حتى لما كان مثلاً الى في لا حاجة الى قوله وبمعنى مع كثيراً بعد قوله
 حتى كذلك اجاب بقوله في كونها لانتهاء الغاية لا مطلقاً **قوله** لا تنبس الضمير المجزوء اى
 مجزوء حتى **قوله** بالمنصو اى بعد حتى العاطفة اذا كان المعطوف عليه منصوباً ولم يقل
 المرفوع لان الالتفات انما يجرى ههنا بين المجزوء والمنصو لا اتحادهما من حيث الصوة كما في بحث
 المضمرات واما المرفوع فغائر عنهما من حيث الصوة **قوله** في بعض اشعار العرب وهو قوله فلا
 والله لا يبقى اناس + فتى حتى كيا ابن ابي زياد + واللام في قوله فلا زائدة وقوله فتى معناه
 الشاب **قوله** على سبيل النكدة جواب الى المبرد لان النادى كالمعول وليس بشئ فلا اعتداد
 لبعض الاشعار **قال** لصاق وهو عبارة عن الاتصال والمصاحبة عبارة عن المعية لانه

عبارة عن جود شيء مع شيء في زمان أحد **قوله** فغناه الخ جواب سوال وهو ان ذكر المصاحبة
 بعلة الصاق مستدل لانه مستلزم المصاحبة والمصاحبة مستلزمة فاجاب بما تروى **قوله** ^١
 يجعل الفعل الخ جواب سوال وهو ان اختصاص التعدية بالباء ليس بجائر لان التعدية ههنا بمعنى
 افضاء الفعل الى مفعوله بواسطة حرف الجر وجرها سواء اجاب بما تروى **قوله** به لان
 في الاصل كان بمعنى قد كما في قوله نعم هل أتى على الانسان آفة اتى واستعمالها في الاستفهام غير
 اصل وزيادة الباء ايضاً غير اصل فاعطى غير الاصل لغيره بخلاف الهزرة لانها اصل في الاستفهام
 مثل علة زيادة الباء فاعطى الاصل له **قوله** للتأديب فان العلة لابد ان يكون مقدماً على
 المعلول والتأديب مؤخر عن الضرب في الوجود ومقدماً عليه الذهن فلذلك سميت بالعلة
 الذهنية بخلاف الخافعة **قوله** يعني الذي الخ جواب سوال وهو ان اضافة الفعل الى رب غير
 جائز لان الفعل انما يكون للفاعل لا لرب اجاب بما تروى حاصله ان اضافة الفعل الى رب ^٢
 باعتبار اذ في الملازمة لان رب يتعلق بالفعل **قوله** للتقليل المحقق زمان الماضي ايضاً متحقق
 فاعطى المحقق له **قوله** لا مرجع له تفسير لقوله مبهم **قال** في مطابقة التميز فان قيل ان الاصل
 ان كلمة في اذ التعلق بخلاف فيصير نقيض مجزرها قولاً للخالف ونقيض المطابقة هو عدلها
 فيهم من ان الكوفيين قائلون على عدل المطابقة والا مرليس كذلك لانهم قائلون على
 المطابقة قلنا الفاء بمعنى اللام **قوله** ربها ضربته بسيف صيقل - بين بصرى وطعنة بخلاء
 الصيقل عبارة عن الحد **قوله** وبلد اي رب بلد ليس لها انيس - الا اليعا فير الا العيس -
 انيس معناه بالفارسية باران واليعا فير عبادرة عن ولد البقر لوحش والعيس عبارة عن
 الجمال الابيض **قوله** تصنف اي مشقة **قوله** وخصم لظاهر الخ جواب سوال ظاهر **قوله** و
 الواو دون الضمير **قوله** الذي هو الخ اعلم ان الاصل في حروف القسم الباء لان تعلق فعل
 القسم بالمقسم بالصاق والباء اصل في الصاق ثم الواو لانها للجمعية وهو مستلزم الصاق
 ثم التاء لقربها في المنحرج الى الواو لانها آخر تودى في رأس اللسان عند اتصال الاسنان **قوله** ^٣
 في جميع ما ذكر الخ جواب سوال ظاهر وايضاً اشارة الى ان الالف واللام في قوله في الجميع عوض
 عن المضاهية **قوله** من حد الفعل الى قوله فهي جواب سوال وهو ان المراد بقوله في الجميع
 الاختصاص علة الاختصاص فيلزم التناقض في استعمال الباء من جهة المناقاة بين الاختصاص
 وعدل اجاب بما تروى حاصله ان المراد بقوله في الجميع الامور المذكورة لا الاختصاص عدل
 حتى يلزم التناقض كما تروى **قوله** فالمراد الخ اظهاد امور المذكورة من قبل **قوله** من الامور
 المختصة فصارح معنى المتن والباء اعم من الامور المذكورة **قوله** اي يجاب فيه اشارة ^٤
 الى ان لقوله ويتلقى معنى اخر غير مراد ههنا وهو الملاقات وتفسير غير المشهور بالمشهور
قوله اي وسط فيه اشارة الى ان لقوله اعراض معنى اخر غير مراد ههنا وهو

قوله في جميع ما ذكر الخ
 جواب سوال ظاهر
 وايضاً اشارة الى ان الالف
 واللام في قوله في الجميع
 عوض عن المضاهية

الاعتراض او تفسیر غیر المشہور بالمشہور **قوله** وتعدیۃ تفسیر للمجاوۃ **قوله** ای من جانب
 یبینیٰ انما جعل عن بمعنی الجانب لان من حرف کعن ودخول الحرف علی الحرف متمم
 قد ینکون اسم الکاف التشبیہ محتاجۃ الی المتعلق بخلاف الاسمیۃ **قوله** یخولیس کثلہ شئ الخ
 لان المقصود نفی ما ینکون مثله لان نفی ان ینکون الشئ مثل مثله بدلیا سیاق الكلام و
 هو قوله تعالیٰ فاطر السموات والارض واما قال علی بغض الوجه لان فی الآیۃ ۶۶
 وجهین اخریین لیس الکاف فیہا زائداً احدہما انہ ینفی الشئ بنفی اللازمۃ لان نفی اللازم
 ینتزلز نفی الملزوم کما ینقال لیس لآخر زید اخ والآخر لازمۃ لانه لا بد لآخر زید من اخر وهو زید
 فنفتی هذا اللازم والملازم نفی ملزومہای لزیادہ اذ لو کان لآخر کان لک الآخر اخر وهو زید
 فکذا نفیت ان ینکون مثلاً للہ مثل والمراد نفی مثله تعالیٰ اذ لو کان لہ مثل لکان ہو مثل مثله اذ التقدير
 انہ موجود والثانی ما ذکرہ صاحب الکشاف وهو انہم قد قالوا مثلاً لا یخجل نفی الخجل عن المثل
 والغرض تفسیر عن انہ فسلوک طریق الکافیۃ لقصد المبالغۃ لانہم اذا انفوا عما یمثلہ لکونہ علی الخصر
 او صافۃ لصادہ مسادۃ فقد نفوا عنہ علیہ **قوله** استغناء عنہ یعنی الغرض من دخول الکاف
 علی المضمر هو تشبیہ الشئ بالمضمر وهذا الغرض یحصل بدخول المثل ونحوہ علیہ فلا حاجۃ الی
 دخول الکاف علیہ **قوله** لا تكون فیہا الخ التاء للخطاب لا تكون انت موجودۃ فی هذه السترۃ
 الماضیۃ **قوله** للظرفیۃ المحضۃ جواب سوال وهو ان الاولین ایضاً لظرفیۃ زمان الماضیۃ
 للفعل فلا یصح مقابله هذا بالاولین اجاب بما ترے **قوله** اعتباریۃ حاضر الخ جواب سوال
 وهو ان بعض جزاء الشہر ماضیۃ وبعضہا حالیۃ فعلیۃ هذا لا یطابق المثال مع المثل اجاب بما ترے
قوله مبدأ الزمان الخ لان مبدأ الزمان لا یحیی الا اذا کان الزمان ماضیۃ **قوله** بحسب
 الظاهر لان الظاهر ان تعدیۃ المثال انما یحیی باعتبار تعدیۃ المثل **قوله** دخول شہرنا ودخول
 الشہر ان اود دخول الشہر **قوله** الخ الی الثلاثی مثلاً وان لیت **قوله** والرابعی مثل کان ولعل
قوله والخامسی مثل لکن **قوله** مثلاً کت کان وان والبواقی للبواقی **قوله** وكان للتأنی
 الخ اعتراض علی المص **قوله** لکنہم جواب عنہ **قوله** اخرها یعنی ان الاصل تقدیمہا علی قولہ
 لکن لان الاول ثلاثی والثانی رباعی **قوله** لا نشاء لانہ فرع الاخبار لانه یفید فائدۃ تامۃ ۶۶
 الخطاب **قوله** ای بعکس باقیہا الخ جواب سوال وهو ان الضمیر فی قولہ بعکسہا راجع
 الی الحروف الی ہو مشابہۃ بالفعل وان المفتوحۃ من ذلك الحرف ایضاً فعلی یلزم
 عکسیۃ الشئ لنفسہ ہو باطل فاجاب بقولہ ای بعکس باقیہا **قوله** بان تقتضیۃ علی الصلا
 الخ جواب سوال وهو ان ذکر قولہ بعکسہا بعد الاستثناء وهو قوله سوان المفتوحۃ مستداک
 لاتحاد مفادہما اجاب بما ترے حاصل ان مفادہما مغائر لان مفاد الاستثناء هو علی اقتضاء
 الصلاۃ ومفاد العکس اقتضاء علی الصلاۃ

قوله فی بعض اشعارهم وهو ما رے من بیت النابغة الالیتما هذا الجملة الى حامتنا فقوله الى حامتنا ظرف مستقر باعتبار المتعلق اعني به مضمومة خبر لقوله ليتما والجملة جمع حامية وسبب وادین شعر آنست که یک دم ذور کے و نظر و شعر بود باشاعرے روزے در مجلس بادشاہ شہسود در حالت چند عقد کو تر بہو امیر فتند این شاعر گفت کہ کو تر یا چندہست آن آدم این شعر گفت یعنی ان لہ حامة واحدة **قوله** سماها جملة الخ جواب سوال وهو ان المفتوحة مع اسمها وخبرها فی حکم المفرد لان قوله ان زیلا قائم فی نحو قوله بلغنی ان زیلا قائم مؤل بقیام زید فکیف یصح قوله مع جملتها فاجاب بما ترے **قوله** المذكور جواب سوال وهو ان فی قوله ثم اشارة الى المفرد والمشار الیه هنا تثنية لاجاب بقوله المذكور حاصلہ انہما مؤن لان بالمذكور **قوله** یقتضی الجمل جواب سوال وهو ان اضافة الموضع الى الجمل غیر جائز لانه لیست موضع باعتبار انہا لفظ فاجاب بما ترے **قوله** حال کونها فی اشارة الى ان قوله فاعلة حال عن الضمیر فی فتحت **قوله** مع جملتها وانما تصیران المفتوحة مع جملتها فاعلة لان ان المفتوحة مع جملتها لا یتصوان تضیر فاعلة لانہا نحو وانما تصیران المفتوحة مع جملتها فی حکم المفرد لانہا مشابہة بالمخففة المصدکات فی اقتضاء الصلوات والصورة والكتابة ثم المخففة المصدکات مشابہة بالمصدکات لان کل واحد منها حر **قوله** معادلک ای مقابلک **قوله** زعمت تفسیر للفعلا المحذوف **قوله** مما وقع بعد القاء جواب سوال وهو ان اضافة المثالی ما بعد لا یخلو اما ان یکون باینیة اولامیة وظرفیة فعل الاول اخرج عنہ یضرب فی اضربہ علی الثانی بالعکس علی الثالث یلزم اظرفیة الشیء لنفسه اجاب بما ترے حاصلہ ان المراد بہ هو ان التي تقع بعد لفاء الجزائیة **قوله** فانا اکرمر الخ فضیر انا مبتدأ واکرمہ خبرہ ثم هذا جزاء لکلمة من فی وجب الکسر لان الجزاء لا یکون الا جملة **قوله** فجزائرا فی اکرمہ الجزاء مبتدأ مضاف الى الضمیر وجزاء لکلمة من وقوله انی اکرمہ خبرہ فی وجب الفتح لان کون الخبر مفردا واجب **قوله** او اکراہی یعنی ان اسمها وخبرها مؤل بقوله اکراہی ثم الاکرام مبتدأ وخبرہ محذوف اعنی بہ ثانی فی وجب الفتح ایض کما ترے **قوله** ومثلا الخ فی اشارة الى العطف **قوله** قول الشاعر جواب سوال وهو ان اضافة المثالی ما بعد غیر جائز یترکبہ فاجاب بما ترے **قوله** مما وقعت جواب سوال مثلاً مرفی من یکرم فی **قوله** اذ المفاجات والواقع بعد هالا یکون الا جملة **قوله** ای اذا عبویته الخ یعنی ان اسمها وخبرها مؤل بالعبودية ثم العبودیة مبتدأ خبر محذوف وهو ثابت **قوله** مفعولہ الثانی ومفعولہ الاول هو الضمیر المستتر فی راجع المتکلم **قوله** لیثم معناه بالفارسیة بدحت **قوله** ای ہمتہ جواب سوال وهو ان مقصود الشارح هو العلم وهو لا یحصل بمجرد قوله عبد القفاء والمهازم فاجاب بقوله **قوله** ہمتہ **قوله** جمعہما جواب سوال اظہر **قوله** ذلك الشبر **قوله** تعین الکسر لان مقولہ القول ینکون الا جملة

قوله اولاً قالی قبل علیہن بما الصدکۃ صارا الاقوال مؤلاً بالقول فکیف یصح اقوالی قلنا نعم
 لکن القول بعد مؤلاً باقوالی لصحة لفظ الاول لان لا یجی الا فی الاعلاد والقول مفرد فالواہ بالاقوال
قوله فی محل الرفع لا یمکن المعطوف مرفوعاً **قوله** سواء كانت فیلشارة الی ان قوله لفظاً واحداً
 تعمیماً للمسکوک **قوله** بعد العلم ان الواقع بعد العلم لا یمکن الاجملة لانه تقتضی المفعولین
 قبل علیہن ینقض علی نحو قوله نعم ان الله برئ من الشریکین وراسوله فان الرسول هناك معطوف
 علی اسم ان المفتوحة قلنا انها واقعة بعد ما فی معنی الجملة **قوله** ای ذکر خیرها جواب سوال وهو
 ان قائماً فی نحو ان زید قائم وعمر ولس بماضی لان الماضی ما دل علی زمان قبل زمانک وهو لیس
 من هذا القبیل حاصل الجواب ان المراد من مضی الخبر ذکره قبل المعطوف **قوله** خبر عن کواحد
 من المعطوف والمعطوف علیہ لان لفظ ذهابان تشبیه بخلاف قائم فی نحو ان زید وعمر قائم فانه خبر
 للمعطوف وخبر المعطوف علیہ مقدر **قوله** ای مثلاً الخ جواب سوال وهو ان خبریہ کنی لک غیر جائز
 باعتبار ان حرف اجاب بقولہ ای مثلاً **قوله** ان فی الدار لزيد ولا یجوز ان لغی الدار زید لتوالی
 حرفی التکید **قوله** ولكننی من جهة العید ان الیاء اسمها وقولہ لعید خبرها ومعناه با
 لفارسیة مریض **قوله** ولہذا ای باعتبار ان عملها غالب **قوله** لم یدکرہ ای جواز اعمالها **قوله**
 ای من الافعال التي الخ جواب سوال وهو ان اضافة الافعال الی المبتدأ غیر جائز لان المبتدأ
 اسم لیس له افعال اجاب بما تری حاصلہ ان اضافة اعتبارا دنی ملاست **قوله** ذلك الاعمال
 لان بعد جواز الغائلا يشترط صلاحية المحل **قال** في التعمیم الفاء بمعنی الام كما ذکرنا فی سرب
قوله تالله دبك ان قتلت مسلماً وجبت عليك عقوبة المتعل فان الرب فی قوله لك صفة
 الله وقوله عقوبة المتعل هي القصاص **قوله** ان مشابہة المفتوحة بالفعل كثير باعتبار ان
 الهبة مفتوحة كالفاء فی ضم **قوله** كما سبق یعنی فی بحث المضمور فی شرح قوله مع ان المفتوحة
 اذ اخفقت **قوله** والعلم فی لظاہر جواب سوال وهو ان ترجیم الاضعف علی الاقوی ثابت ای
 لان العلم فی الظاهر من العمل فی المقدر اجاب بما تری **قوله** او غیر داخل یعنی لا یمکن من دخل
 المبتدأ والخبر **قوله** فلوانك فی يوم الرخا سالتی ، فرا قك لم یجل وانت صدیق الرخاء
 عبارة عن اليو الفارخ **قوله** مقترنة فیلشارة الی ان قوله مع الفعل ظرف مستقر
 باعتبار المتعلق حال عن الضمیر فی يلزمها **قوله** كما قد راى فی التقدير **قوله** الا
 في المصد رية فان قيل هذا مخالف عما سبق فی شرح قوله فان اردت الحال تحقيقاً او
 حکایة بقوله لانها علم الاستقبال وايضاً ان المحققة لیست للاستقبال لانها لیست بالتغیر
 معنی الجملة بخلاف المصدکة لانها للترجیة وهي لا یجی الا فی الاستقبال لانها عبارة عن
 توقع وجوب الشئ فی زمان المستقبل فعلم هذا صار الامرین هما بالعکس قلنا ان العبارة
 الشارحة وقع سهواً من قلم الناسخ او نقول ان المراد من المخففة الوضعية

سوالی لفظ کذا بقوله

والمراد من قوله في المصداقية هي المخففة من المشددة والمصدقية هي الداخلة على المضارع
نحو ان يضرب **قوله** لا نشاء اشارة الى ان العبادة بحذف المضاف قيل عليه هذا
ينقض بما ذكرت في اول البحث بقوله اخرها لكونها لا نشاء بخلاف الادبقة السابقة فانها
لاخبار قلنا المراد من الانشاء هنا الاظهار **قوله** ونحو مشرق اللون كان ثديا حقتان النحر
عبارة عن الصدك ومشرق اللون صفة اللون صفة النحر معناه بالفارسية سرخ رنگ قوله ثديا
مثنى ثدي وهي عبارة عن الضرع **قوله** اي تغائر معنويا جواب سؤال وهو ان قوله
معنى مفعول مطلق لقوله مغائرين وهو غير جائز لان المفعول مطلق ما يشتمل عليه معنى
الفعل كاشتال على الجزر ومعنى المتغائرين لا يكون مشتلا على المعنى اجاب بقوله تغائر معنويا
حاصل من قوله معنى مفعول مطلق لقوله متغائرين مجازا باعتبار الموضع المحذوف
قوله اشبهت العاطفة اي بملكن العاطفة وهي مخففة وضعا **قوله** مجراها في عمل الفعل
لان العاطفة غير عاملة **قوله** ما اجريتا عليهما في العمل واما ان الناصبة وان الشرطية فما
عاملة كما ترى فلان لك لم تجر مجراها **قوله** كائنا جواب سؤال وهو ان التمني يتعدى الى المفعول
الواحد لا الاثنين اجاب بقوله كائنا حاصله ان نصب المفعول الثاني بناء على الحالية
قوله وانشد النحر اي قال السهر في ذلك شعرا وهو وادعوا نانا من يجيب الى النداء
اي الى المعطى فلم يستجب عند ذلك عجيب - فقلت ادع اخرى وادفع الصوت دعوة ٥٠
لعلا في المغوار منك قريب **قوله** في الاموال الثلاثة وهي حالة الرفع والنصب الجر **قوله**
الامالة وهي متعلل والميلان لازمي **قوله** بكسر الهمزة احتراز عن اما بفهم الهمزة لا بها حرف
الشرط **قوله** اي المفسرة في مثل جاءني رجل اي زيد يعني ان كلمة اي في هذا المثال للعطف
عند البعض عند البعض لا خولا بد ان يكون ما بعد هابيا نانا قبلها **قوله** اعم ان يكون
جواب سؤال وهو ان الواو للجمع واما الثلاثة الاخيرة فليست للجمع بل للترتيب المهمة ٥١
كما ذكره فيما بعد اجاب بما ترى **قوله** ومراد النخاة جواب سؤال وهو ان المراد من الجمعية
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان واحد او مكان واحد فحينئذ ٥٢
ينقض على نحو جاءني زيد عمرو اذا كان مجيئهما مختلفا من حيث الزمان والمكان اجاب
بما ترى **قوله** لا ترتيب فيها النحر جواب سؤال وهو ان ذكر قوله لا ترتيب فيها بعد قول مطلقا
مستدك لان المراد من المطلق ليس ان الاطلاق من الترتيب وعد ما حصل الجواب
ان محمول على التاكيد لا للتقييد اي بيان لاطلاقها لا تقيد لها **قوله** يعني ان جواب سؤال
وهو ان اذا كان بينهما ترتيب في الفعل ينبغي ان لا يصير الواو وهناك للجمع اجاب بما ترى **قوله**
بحسب ما اقتضاه وضعها يعني ان وضعها وضع الجزئية للمتبع **قوله** قوة اي قوة الحكم في
المعطوف **قوله** كان غيره فصلا النحر ولو لم يقيد ذلك لم يحصل الغيرية ولا الصلاحية **قوله** حق المشاة معنا

بالفارسية بيان **قوله** واعلم فيه اشارة الى الفرق بين الجارة والعاطفة أو جواب سؤال و
هو الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل بجميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بال
الملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك انت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم
بجميع اجزاء الليل فوجه المصحح حيث تعرض لك ولم يتعرض لهذا وايضا فيه على الفاضل الهندك
حيث قال في جواب هذا الاعتراض ان الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما يشتمل المجزأ ايضا اجاب
بقوله واعلم ان الانتهاء **قوله** ليبقى للاصل منزلة على الفرع الخ هذا وجه الرد عليه على الحاجة
الى ان الجزء اعم وهذا قوله مردود **قوله** ما يلاقى الجزء الاخير المراد بالملاقات هو اول جزء
الصباح الملاقى والمجاور بالجزء الاخير من الليل **قوله** وجه اختصاص المراد بالوجه هو
حملها على الجارة **قوله** وعلى الحاجة باعتبار انه لم يأت في العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير **قوله**
احدا لمستويين تفسير لام المتصلة **قوله** والمنقول اعتراض على المصحح حاصل ان ذكر قوله لم يجر
باعتبار ان هذا التركيب حسن فصيح لم يصح **قوله** ولا يخفى اعتراض على الترجمة للسيد الشريف
حاصل ان ذكر الضعف في قوله ومن ثم ضعف لان الحكم لضعفه لتزله الخ والجواب عن طرف المص
ان لم يجر بمعنى لم يجب او بمعنى لم يصح فلا يرد على المص شيء وقد يجاب ان ام المتصلة مشروطة على شرطين
احد هبايلها احدا لمستويين والاخر الهزة والثاني قوله بعد ثبوت احدها لطلب اليقين و
في هذه العبادة بيان لقوله المردود **قوله** اقتصر الخ اعتراض على المص **قوله** لكان
اخصر واحسن واختصار دية ظاهري واما احسنيته فلان تكرار ثم متوهم ان لكل من
الشرطين مدخلا في تفريع كل من الحكمين والجواب عن هذا الاعتراض ان المص رحمه لم
لم يقتصر على ثم الاول لرعاية المبتدئ لان المبتدئ لا يفهم من قوله رايت ذيل ام عمى ان هذا
تفريع للحكم الثاني اعني قوله لطلب التعيين فلذلك ذكر المص ثم الثاني **قوله** وايضا من ثم اى
من اجلا ما ذكر بعينه وفيه على الفاضل الهندك حيث اجاب عن الاعتراض الوارد على
المص من ان ذكر ثم الثاني ههنا مستكرك لانه لا يشير بثم الثاني الى ما يشير بثم الاول
فقال الفاضل الهندك في جواب هذا الاعتراض ان المشار اليه بثم الثاني مغاير من المشار
اليه بثم الاول لان المشار اليه بثم الثاني قوله لطلب التعيين والمشار اليه بثم الاول قوله ليها
احدا لمستويين والاخر الهزة فجاء لا يرد قوله فردا لشارح عليه بقوله ايضا من ثم
الى من اجلا ما ذكر بعينه حاصل الرد ان المشار اليه بثم في الموضوعين امر واحد **قوله** فلما اشار اليه بثم
هذا تفريع على قوله وايضا من ثم امن اجلا الخ **قوله** جعلها اشارة الى قوله مردود **قوله** لا يخفى عن سماحة
اعخذ شتة لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشار الى كل واحد منهما استقلال **قوله** وعطف
قوله كان بدو ذكر قوله من ثم في الكلام الثاني **قوله** في الاضراب جواب سؤال وهو ان بل لا احد
الامر من معينا وام ليس كذلك اجاب بامترى **قوله** الى ان القطيعة بيان المرجح **قوله** حين تفصله

جواب سوال و هو ان قوله زيد عند له ام غير احتمال ام المتصلة ثابت فاداة هذا الاحتمال
لا يصح فلا يصح التمثيل به هنا اجاب بما تروى **قوله** ولا لكن لا يجب الخ وجه الفرق اذ
اوضعي في افادة الشك لا ينبغي بمعنى واو الجمعية ايض بخلاف اما الخ **قوله** هذا الحرف
الثلاثة اجاب سوال و هو ان ابتداء الثلاثة لما بعد غير جائز باعتبار انها حرف حاصل
الاجاب انها وقعت اسما لما وقع في التركيب لان اللفظ اذ اريد به مجرد اللفظ يكون
علما لنفسه **قوله** والاخبار الذي جواب سوال و هو انه كيف لا يكون في المعطوف عليه حكم
مع ان المتكلم اخبر عن محي زيد وقال جاء في زيد اجاب بقوله والاخبار الذي حاصله ان
ذكره كان مبهما وكان خطأ عمدا او سهوا وليس المراد انه وقع لا بطريق القصد فلا يرد **قوله**
في حكم المسكوت عنه لئلا يلزم التناقض بين كلامي القائل **قوله** وكان الخ جواب سوال و هو
ان المهمة ليست للقريب بل للمتوسط اجاب بما تروى **قوله** وجه تسميتها و هو ان كلها
لا يجب والاثبات **قوله** اے لا تستعمل الخ جواب سوال و هو انه يتقضى على نحو والله
لا فعلن كذا فانه يوجد القسم ولا يوجد اى مع انك قلت ويلزمها القسم اجاب بقوله
اى لا تستعمل الخ **قوله** لا كسر اه اى كسر الراء وفتحها واما الجيم ففتوح لا غير **قوله** ليست
شعرى هل للمحب شفاء من جوى جهن ان ايلقاء فقوله شعرى اى علمي قوله للمحب اى
للعاشق وقوله من جوى جهن معناه بالفارسية از سوختن عشق ايشان **قوله** الزيادة
المراد بها هنا ما لا يحتل اصلا لمعنى بدونها والى جمعتها هويت السماء كما في كتب
التصريف والى لا تكون بمقابلتها الفاء العين اللام كالهزة في اكرم وهكذا غيرها من
الترائد ايض **قوله** وانما سميت الخ رد على بعض النحاة وايض جواب سوال و هو انه اذا كا
هذا الحرف زوائد فلا تقع الا زائدة فيقضى على من في نحو ستر من البصرة وعلى الباء في نحو
مر زيد وغير ذلك من مواد النقص اجاب بقوله وانما سميت الخ **قوله** ومعنا كونها
زائدة وفيه على الفاضل الهندى حيث قال ان مع كونها زائدة لا فائدة لها اصلا فرد الشارح عليه قوله
ومعنى كونها الخ وقوله والا لعدت عبثا وجه الرد عليه قوله من الاستغراقية في قوله
ما من جمل **قوله** في خبرها ولا وليس كما في قوله ما زيد ولا زيد وليس زيد بقاء **قوله**
مخففين اى من حيث الوضع قولام جالوس الخ انما زاد لفظ المد لان ارتباط المصدا بآقلاها
يحصلا بدونها **قوله** كان ظبية الخ او الشعر هذا ويوما توفينا بوجه مقسم كان ظبية
تعطوا الى ناضر السلم قوله توفينا اى جئنا الى المعشوق وقوله مقسم اى وجه احسن او
قوله تعطوا اى تميل عنقر وقوله الى ناضر السلم اے اغصان الشجر لا كل الاوراق
قوله بالجرو اما على تقدير راية ظبية بالنصب فليت كلمته ان زائدة بل مخففة
عن المثقلة المفتوحة و ظبية اسمها **قوله** في بير لا حور سري وما شعر

ليت

وقامه قوله بآفكه حتى اذا الصبح حشر المراد باليد اليد نيا الحو جمع الحائر اى الهالك
وقوله سرى اى سر العبد و ما شعر اى وما علم بآفكه اى عالم نبود بسبب غفلت خود فقلت
الباء لتعليق ما قبله قوله ذا الصبح المراد بيوم القيمة وقوله حشر ومعناه بالفار سترديد
وهى كناية عن مجيئة يوم القيمة **قوله** ناديناك ليس بالقول بصريح بل مؤد لمعناه **قوله** قوله
تعالى جواب سوال وهو انه ينقص على قوله ان اعبد اى قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني
بر ان اعبد والله فان ان حرف التفسير ههنا مع انه يفسر للقول الصريح اجاب بما لله
قوله بقوا مثال الكلمة ما ثم هى فعلا ماضى معلوم للمجمع المنكر ماضى موا **قوله** ما الدنيا
باقية الدنيا مبتدأ و باقية خبره وكلمة موصكة فصار تقديره بقوا فى الدنيا بقاء
الدنيا **قوله** اذ اكفت بما اى صارت مكفوفة بما الكافة **قوله** مصك خبرها فالقائم
فى نحو اعجبني انك قائم خبرها لان ذلك القائم مضاف الى كاف الخطاب **قوله** او
ما فى معناه اى معنى المصك فان الاخر فى نحو اعجبني ان زيد اخوك جامد ليس له مصدرا
لكن الاخوة الماخوذة منه فى معنى المصك لانه لحد يث كالمصك **قوله** وفى بعض النسخة وفى
اشارة الى الحذف فى هذه النسخة لان الفعل معروض حو التخفيض عارضة والا صل
فى الفعل ان يكون مسند الى العارض فصار تقديره وتلزم هذا الحرف الفعل فتكون
النسخة الاخيرة اولى من الاولى كما لا يخفى **قوله** هلا زيد اضربه مثال تقدير الفعل من
قبيل ما اضمر عامله على شريطة التفسير **قوله** ثم انه يضاف اى ينظم والمعنى ان كلمة
قد اذ ادخلت على الماضى والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق لكن اذ ادخلت على الماضى
ينظم الى هذا المعنى وهو التحقيق وفى بعض المواضع التقريب من الحال مع التوقع واذا
دخلت على المضارع ينظم الى هذا المعنى غالباً وهو التقليل **قوله** وان يكون مصداقاً و
المصك فى نحو ركب الامير هو الركوب **قوله** متوقعاً بضم المفعول **قوله** حرف تنفيس هو
السين سو وانا سميحاً حرف التنفيس لان التنفيس عبارة عن التأخير وهذا الحرف ايضا يضاف
مدخولها عنهما **قوله** تذكرة الخ ضمير فى ذات و تذكرت راجع الى لفظ قد **قوله** الخ
معناه چراگاه والمراد ههنا دخولها على الفعل **قوله** وحت اى ما لم يشتر **قوله** الالف
بكسرة الهرة وسكون اللام الالف والمجبة **قوله** المألوف اى القديم **قوله** عانقته الى
عانق قد الفعل **قوله** تسلت اسمليت عن الفعل **قوله** اهله احوالها كونه غافلة **قوله** و
اعلم الخ جواب سوال وهو ان لوم موضوعه لتعليق الشئ بالشئ من قال ان لولا انتفاء الثانى
لا انتفاء الاول ولا انتفاء الاول لا انتفاء الثانى كلاهما غلطان اجاب بقوله واعلم الخ
حاصله لا شك ان لوم موضوعه لتعليق الشئ لكن هذا القول لا لازم معناه فلا يرد وايضاً
هذه العبارة مراد على المص حيث قال ان لولا انتفاء الاول لا انتفاء الثانى

فرد علیہ الشارح بقوله اعلم **قوله** مقولاً فيه ای مفروض فيه **قوله** في زعم المتكلم
واما بحسب الحقيقة فبالعكس **قوله** وقد يستعمل على قصد الخ هذا قول مردود **قوله**
توهم الممرج یعنی ذکرہ فی شرح الامالی ہکذا قوله وخطأ ای الممرج **قوله** ولم يدان ما ذكر
الخ هذا وجه الشرع علیہ **قوله** ان المعنى المشهور بيان سببية الخ هذا وجه الرد الاخير عليه
قوله ولها استعمال الثالث ای لكلمة لو استعملت ثلاثاً من الثلاث من قبل والثالث هذا
وقوله وهذا لازم معناه یعنی ان انتفاء الثاني لا انتفاء الاول ليس بمعناه بل هو لازم معناه فانه
موضوعه لتعليق الخ **قوله** بابعده النقيضين وابعده النقيضين هو الالهاتة ونقيض
النقيض ای نقيض الاكرام هو عدل الاكرام في نحو قوله لو اهانني لا كرمته **قوله**
واما انتم الخ جواب سوال وهو انه لا نسلم ان انتم فاعل للفعل المحذوف
بل فاعله هو الضمير المتصل بالفعل المحذوف وهو الواو وقوله انتم تأكيد له اجاب
بما تری **قوله** كان ضميراً مستتراً الخ فقوله مستتراً هو من قلم الناسخ لان الواو ضمير
بارز في تكون فصلاً من فصل بارز ابعده حذف الفعل فقوله هو من قلم الناسخ لان
المنفصل لا يكون الا بارزاً **قوله** ای في موضع الخ جواب سوال وهو ان موضع المنطلق
لا يكون موضعاً للفعل وبلا وقوع الفعل فيه لا يصير هو موضع المنطلق اجاب بما تری
قوله على معنى التحقيق لان كلمة ان تدل عليه **قوله** اے في اول الخ اشارة الى ان
نصب الاول بناء على الظرفية **قوله** زمان الخ جواب سوالين احدهما ان نصب
الاول بناء على الظرفية غير جائز لان الظرف لا يكون الا زماناً او مكاناً
ولفظ الاول ليس بواحد منهما وثانيهما ان تقديره في فيه غير جائز لان تقديره في
لا يحیی الا في زمان او مكان مبهم و الاول ليس بواحد منهما اجاب بقوله زمان
الشك حاصله ان المراد بالاول هو الزمان الاول فلا يرد **قوله** لا تنظر فيه الخ وعلم
ادوات الشرط الخ وهو لا يتصور في الماضي **قوله** القسم فيه اشارة الى ان الظمير في
يعتبر اجمع الى القسم **قوله** ويلغى الشرط فلا بد من اعتباره وهکذا في قوله ان يلغى
قوله وجواز الغاء القسم لان المم ذكر الشرط في المثال فعل المضارع والجزاء محذوم محذوف
الياء لان اصله اتيك **قوله** على غير ترتيب اللف اعلم ان في عبارة المم حذف المعطوف
تقديره انا والله ان تاتي اتيك وان تاتي لا تتيك فالمعطوف عليه مثال لتقديم غير
الشرط وجواز الغاء القسم المعطوف مثال لاعتبار القسم المتقدم على الغاية في الذكر فعلى
هنا صا لمثالان مطابقاً للمثل في النشر على غير ترتيب اللف **قوله** على ترتيب اللف
اعلم ان هذا العبارة على حذف المعطوف ايضاً فصاد تقديره وان اتيته
والله لا تتيك وان تاتي لا تتيك فالمعطوف عليه مثال للاول والمعطوف

مثال للثانی وهو الفاء فلذلك قال على ترتيب الف **قوله** اختلاف بين اعتباريه كما قاله في المثال الاول في المعنى الثاني بقوله فيكون نشرا باعتبار التقديم على غير ترتيب الف وباعتبار الشرط على الترتيب في المثال الثاني في المعنى الثاني بقوله فالنشر باعتبار الاول على الترتيب الف وباعتبار الثاني على غير ترتيب الف بخلاف المعنى الاول فانه لا اختلاف فيه بين الاعتبارين لانهما ان يكون الشرع على غير ترتيب الف كما في المثال الاول او يكون على الترتيب كما في المثال الثاني فحينئذ يصادح حمل قوله ان يعتبر وان يلغى ۶ على المعنى الاول او كما ترے **قوله** على تقدير الحمل عليه الخ جواب سوال و هو انه لما كانت عبارة المصم محمولا على المعنى الاول ينبغي ان يتقدم المثال الثاني على الاول ليحصل مطابقة الشرع بترتيب الف اجاب بما ترے حاصله ان مراد المصم هو اتصال المثال وقرنه بالممثل فذكر المثال الاول بعد قوله وان يلغى ۶ بلام فصل باعتبار انه مثال الالغاء وتقدم غير الشرط واما فصلا المثال الثاني عن الممثل فهو باعتبار القسم بالمثال للضرورة وعدا القدّة فلذلك قال الشارح رحمه بقدر الامكان واما تقدم المثال الثاني على الاول وان كان يحصله الاتصال بينهما لكن لا يحصل الاتصال بينهما **قوله** اے كالتلفظ جواب سوال وهو ان التقدير صفة اللفظ ذات مع الصفة لانه عبارة عما يتلفظ به الانسان فعلى هذا يلزم تشبيه الصفة بالذات مع الصفة وهو باطل اجاب بقوله اے كالتلفظ حاصله ان المراد باللفظ هو المعنى ۶ المصدقى وهو الحدث اى كون التلفظ فحينئذ يصادح تشبيه الصفة بالصفة او نقول ان التقدير واللفظ كلاهما مصدران مبنيان ههنا للمفعول فصايعن المقدرا والملفوظ كما اشار اليه الشارح او مقدرا كلفوظ فعلى هذا صار تشبيه الذات بالذات **قوله** وجب تكرارها اى تكرار **قوله** الواقعة في جزائها جواب سوال وهو ان اضافة الفاء الى ضمير ما غير جائز لان الفاء ليست لها اجاب بما ترے **قوله** اى حيز فائها جواب سوال وهو ان الواسطة ۶ بين اما والفاء انما هي الكلمة التى فى حيز الفاء كما ترے فعلى هذا لا يصح الاضافة الى اما اجاب بما ترے **قوله** اے تعويضا جواب سوال وهو ان معنى عوض مشتقة على العوض لا على المطلق فكيف يكون مفعولا مطلقا اجاب بما ترے **قوله** تقدم مطلقا اے سواء كان وراء الفاء مانعا اخر الا معمو الشرط وجزء ما فى حيزها يعنى ان الواسطة الواقعة بينهما قد يكون مبتدأ كزيد فى نحو ما زيد فمنطلق وقد يكون معمو لا ۶ ۶

لہا وقع بعد الفاء کالمو فی نحو اما یوم الجمعة فزید منطلق کماتری هذا عند سیبویہ واما
 عند المبرد یکون ہی معمول الشرط اعنی بہ یکن کماتری **قوله** عملا فیہ اشارۃ الی
 ان قوله منطلقا منصوب بناء علی انہ مفعول مطلق للمعمول **قوله** اے معمولیۃ
 جواب سوال وهو ان العزم مصدر ومعناه هو الاثر القائل بالفاعل والاثر الذی ثبت
 فی المعمول قائم بالمفعول فیلے هذا کیف یجعل قوله مطلقا باعتبار العزم مفعولا مطلقا للمعمول
 اجاب بہا ترے حاصلہ نعم لکن المراد بالعلل هو المصداک المجہولہ واثوری السوال بوجه اخر
 وهو ان مطلقا مفعول مطلق باعتبار الموضوع المحذوف وهو عملا ویکون المراد منہ
 المصداک المبنی للفاعل فیکون عاملا فیکون تقدیر الکلام **وقیل** هو معمول عامل ومطلقا
 وهو غیر جائز لان المتوسطین اما وفاء ہا لا یکون عاملا بل معمول اجاب بہا ترے
حاصلہ ان المراد من المصداک المبنی للمفعول **قوله** واما تقدیرہ علی تقدیر الرفع
 الخ جواب سوال وهو انہ کما یصح تقدیر یکن من شئی کذا لک یصح تقدیر ید کر کما ذکر فی
 الکتاب فما وجہ التخصیص **اجاب** بقوله واما تقدیرہ ای علی المذهب الثانی **قوله**
 فوجہ غیر ظاہر هذا خبر لقوله واما تقدیرہ الخ وعدم ظہورہ من جہتہ انہ کما یصح ید کر
 کذا لک یصح تقدیر سائر الافعال الخاصة فلذا لم یقید **قوله** مع انہ یوہو الخ هذا وجہ
 اخر لعد اعتبار هذا التقدیر ای تقدیر ید کر **قوله** ولیترا ای ما اتصلت بہ **قوله** فانت
 مخیر الخ جواب سوال وهو ان قوله فمخیر مفعول فیکف یکون ہو جزاء لقوله فان کان
 لان الجزاء لا یکون الاجلۃ اجاب بقوله فانت حاصلہ انہ خبر المبتدأ عامل محذوف
 اعنی بہ قوله فانت او ضمیر هو **قوله** مخیر فیہ جواب سوال وهو ان قوله فمخیر لا یخلو اما
 ان یکون علی صیغۃ اسم الفاعل وعلی صیغۃ اسم المفعول فعلى الاول یصح حذف
 ضمیر انت لاہولانہ راجع الی الحاق تاء التانیث والحقا قہا لیس بمخیر بل المخیر هو
 المتکلم وعلی الثانی لا یصح حذف کلاہما اما ضمیر انت فظاہر باعتبار انک فاعل
 الاختیار لا مفعول واما حذف ضمیر ہو باعتبار ان الحاق تاء التانیث وقع مخیرا
 فیہ لا غیر یعنی وقع مفعولا فیہ لا مفعولا بل اجاب بقوله مخیرا فیہ حاصلہ ان کلا التقدیرین
 ہینا مستقیم لکن علی التقدیر الاول حذف الضمیر المرفوع اعنی بہ انت لا غیر وعلی
 الثانی حذف الضمیر المنصوب اعنی بہ هو لا غیر لکن العبارة محمولة علی الحذف والایصال
 فعلى هذا مآل المراد بالمخیر المخیر فیہ **قوله** علی الحذف الی حذف التاء اعلم ان الحذف
 والا یصالا ناجح فی الفعل اللانہی والمتعدی الی المفعول بواسطۃ حرف الجر ثم حذف حرف
 الجر ونقی الفعل بعد حذفہا علی التعدیہ کما کان قبلہ **قوله** معنویا کما فی ہند **قوله** اسماعیلا
 کما فی الشمس **قوله** علامۃ الثنیۃ والجمعة کما فی نحو الزیاد الزیدین **قوله** غالباً

لأن التانیث

لا
يكون

احتراز عن نحو كتب ذلك **قوله** واذا الحقته الخ جواب سوال وهو ان في نحو علامتها على
الضعف يلزم المحذرين المذكورين الاول هو الاضمار قبل الذكر والثاني تعدد الفاعل اجاب
بما تروى **قوله** من غير فائدة جواب بطريق التسليم حاصل ان الظاهر ان البدن الضمير فلا
يلزم التعدد واما الاضمار قبل الذكر فلفائدة المبالغة كما في بدل الكعن الكل **قوله** او تكون
الجملة جواب اخر عن قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر **قوله** تظفلها اي تتبعها **قوله** اي
كون الاسم الخ تفسير لا مكنية **قوله** بالوجهين المعترين هما وجود العلتين في الاسم
كما ان في الفعل وجود الفرعتين احدهما الاشتقاق من والثاني انقاره اليه **قوله** معنا
في غير المنصهر وهو كون الاسم لم يشبه الفعل **قوله** بل هو للتمكن قبل هذا يناقض بقوله فلا
يتصور معناه في غير... المنصهر لان نحو ابراهيم واحد غير منصرفين كما تروى في نسخة الا
انها منصرفان باعتبار انهما نكرتين بقرينة دخول رب قيل فعله هذا لا معنى لقوله فليس للتكثير
الا ان معناه ان التنوين ليست بدالة على تنكيرها بمعنى حينئذ **قوله** اي فوق بعضهم يعني
ان البعض مضى الى الضمير وعوض عن التنوين فصلاً **قوله** لانها اي المقابلة **قوله** عليه
اي على ذلك المعنى **قوله** والمصادر جمع مصرع وهو عبارة عن نصف البيت **قوله** الفاش
معناه بالفارسية خواندن **قوله** للتديد معناه الضرورة **قوله** واما اعتبار التثنية **قوله**
وان كان التنوين **قوله** القافية اعلم ان للقافية ثلاثة اجزاء احدها الحرف الروي والثاني
الحرف الساكن قبلها والثالث هو الحركة التي قبل الساكن فاضافة الروية الى القافية
من قبيل اضافة الجزء الى الكل **قوله** اقل اللوم عاذل والعتابن يعني كم يكون ملامتها عاذل
وكم يكون عتاب برسن وقولي ان اصبقت فقد صابن يعني يكون بشرط يكون صادق باسمه وحق
گو باشم در حق عشق که بتحقيق برحق هست وشرق **قوله** اقل الخ فعل امر حاضر **قوله** عاذل اسم للمعشوق
اصلها يا عاذل حذف الياء منه وهذا البيت بحرف **قوله** فرس هذا الخ الروي عبارة عن
الحرف الاخير في البيت **قوله** وقال الشاعرو قائم الاعماق الخ الواو بمعنى رب والقاصعة
للمحذوف اي عن به المفاضة **قوله** خا ومعناه بالفارسية خالي **قوله** المخترقن عبارة
عن الطريق خالي المرو **قوله** لماع مبالغة في لامع معناه الزلق **قوله** الخفق يعني سيرا
قوله نحو جاءني رجل ابن نريد قيل عليه ان رجلاً نكده فكيف يصح ان تصافه بالابن لانه معتر
بالاضافة الى زيد الا ان يقم ان زيداً ههنا نكرة مؤنث بالواحد من الجماعة المستماتة به ورجلا
يرد وهكذا في المثال الثاني **قوله** وحكم الابنة جواب سوال الظاهر حاصل ان المراد بالابن اعم
من ان يكون مجرداً عن التاء او معها **قوله** بينت اذا الالتباس بين الابنة والبنات لان البنات
مؤنث وضعاً بخلاف الابنة فانها مذكورة في الاصل لان اصله ابن ثم صار مؤنثاً بالحاق التاء
له محاب **قوله** قيل ١٢ **قوله** تقرير السؤال ان الظاهر ان هذا الحكم مختص بالابن لا بالابنة

نقص
الصورة

فصار لفظ الابن اہنة **قوله** کائن فیہ اشارۃ الی ان قوله فی الامر ظرف مستقر باعتبار المتعلق
 صفة المستقبل **قوله** فی ضمن الخ جواب سوال وهو ان الامر مستقبل ایضاً فعلہ هذا یلزم ظرفیہ
 الشئ لنفسہ **اجاب** بقوله فی ضمن حاصلہ انہ من قبیل ظرفیۃ الخاص للعام ولا بأس
 فیما کان العام لا یوجب الا فی ضمن الخاص **قوله** ای فی جواب المثبت فیہ اشارۃ الی ان العبادۃ
 بحسن الموصوف وهو الجواب **قوله** ای الشرط المؤکد یعنی ان قوله اما فی الاصل ان ما انتمت
 النون المیم فصارت اما **قوله** غیر ما ذکر لان حکمها ہو سکون ما قبلها **قوله** معتقدا ای جائزاً
قوله کما فی الوقف کما فی الاسماء المعدۃ بخورید وعمر وکری یعنی ما ذکر من اثبات الالف
 وکسرة النون **قوله** فی کتب التصریف ان کان الاصل تقدیم **قوله** اغزون عطف علی
 قوله هل ترین لان هذا وقولہ ترین مثالان لما هو مع الضمیر البازک المتصل وتقدیم قوله
 اغزون عطف علی قوله اغزون لان هذا وقولہ هل ترین مثالان لما هو مع الضمیر البازک
 کالمقتبل **قوله** ای لا لقاء جواب سوال وهو ان العلة لا تكون الاعراض والساکن لیس بعرض
 فكيف یصیر هو علة الحد **اجاب** بقوله ای لا لقاء **قوله** ای لا لقاء الساکنین جواب سوال
 مثلما مر لان **قوله** قال الشاعر لا یلین الفقیر علك ان ترکم یوما والد هرقد دفعه
 قولک علك فی العمل وقوله ان ترکم معناه بالفارسیۃ کج شین وقوله ای لا یتین
 حذف الیاء لا لقاء الساکنین بعراض النہی وحذف النون المخففة **قوله** والا ای وان
 لم یکن تحذف النون المخففة **قوله** لا یلین الفقیر بکسرة النون لان الساکن اذا حرک
 حوک بالکسر **قوله** کما تتحرک التنوین فی نحو قوله تعالی عاذن الا ولی **قوله** فی الوصل
 هو عبارة عما یقابل بالوقت **قوله** تقلب الفای تقلب فی حالۃ الوقف **قوله** اصابت
 خیر واختم لی بالخیر الاول مثال لما تقلب حال الوقف والثانی مثال لما حد حال الوقف و
 کان ما قبلہا مضموماً والثالث لما حذف فی الوقف وکان ما قبلہا مکسوراً **قوله** من تبعہ
 ای عاقبہ **قوله** ضیاء ای ضراً **قوله** نونات کنایۃ عن الافعال السیئۃ واصافہا الی
 النقائص بیانۃ **قوله** خفیفة كانت او ثقیلة ای قلیلة كانت او کثیرۃ **قوله** بالالف الخ
 کنایۃ عن الاتصال الحسنۃ واصافہا الی الاداب بیانۃ **قوله** فی محوار قام الضلالة
 الاسقام عبارة عن المخط التي کتبت فیہا کرام الکاتبین الافعال السیئۃ **قوله** عن
 مضرة ای ضراً **قوله** اسقام عبارة عن السیئات واصافة المضرة الی الاسقام بیانۃ **قوله**
 استراح بمعنی الراحة **قوله** من کد معناه بالفارسیۃ سختی **قوله** الانتهاض بمعنی المشقة و
 المراد ههنا الاستراحة من تصنیف الکتاب **قوله** من السواد معناه بالفارسیۃ
 دیوان **قوله** الی البیاض یعنی کاغذ **قوله** للاعتراض متعلق بقوله وفقه **قوله**
 الاعتراض جمع العرض وهو لا فعال الحسنۃ فقط + سہ لا لقاءها اللام الساکنۃ التي

خاتمة الطبعة

الحمد لله رب العالمين الحمد لله الرحمن الرحيم العفو الكافض العليم والصلوة على الصادق
الحكيم الذي بقائه عصمة من عذاب اليم وعلى الله الذين مثلهم قديم واصحابه
الذين هم شمس الاقاليم وعصام للدين المحقق القويم اللهم اصر فنام النار يوم
يكون قميص المجرمين من قطران وتغشيه وجوههم النار واجعل بيننا وبين النار حجابا
كبارا يوم تسو وجه المبني عين الكفاد كما اغشيت وجوههم قطعا من تظلم الليل لا اسرا
دبنا اصرا عنا عذاب جهنم ان عذابها كان غراما انها ساءت مستقر ومقاما اللهم
احفظنا من شر الحسوس كالشياطين المردودين بالشهب المورث اللهم ابصرهم بعيون
الانصاف والصدق واعلمهم من نظرة العيوب والخصو والصقم بعيوب انفسهم المردود
وابعدهم من العداوة والبغض المحسوسا ما بعد جون اين كتاب كه حاشية فوائد ضيائية است و مستفي
سوال کا بی است کہ در حق ضيائية مثل نظیر ندارد بلکه مستغنی است از حواشی دیگر و برای ضيائية حاشیائی بلکہ
اکفی است دیگر اصول و مقابلاتش کا لاشی اند پس منصفان را باید کہ بنظر انصاف نظر فرمایند و نہ بنظر حد اعتساف
از تقریرات عالم کامل و مکمل حاجی الحرمین الشریفین اعنی حاجی محمد نسیم اخوندزاده صاحب رجوم غفر
له و لوالدیه سکن چهاردهی و از تصنیفات عالم زکی جامع معقول منقول حاوی الفروع و الاصول الموسوم بکلام محمد
عمره اخوندزاده صاحب سکن میدان کابل کہ تلخیص پر تیز و شاکر د عزیز حاجی صاحب مخرج بود و در ہنگام صفات فوائد ضيائية
نزد حاجی صاحب رجوم مخرج میخواند و آنچه تقریرات بسبع ہایون ملا صاحب موصوف میرسد بقید تحریری آورد چون این
بلوغ رسیدہ جوان شد بعد از مطالعہ کتب باضافہ اباحت دیگر کتابے را مرتب فرمودہ نام آن سوال کا بی نہاد نہ چون
این کتاب محتاج مشکلات فوائد ضيائية بود طالبان علم لکہ مدرسان زمانہ این کتابا سرمایہ علم دانستہ در نوشتن او
سرگرم شدند ہر بہم میرسد غنیمت شمرده تعویذ جان میفرمودند و معلوم است کہ اکثر طالبان علم رعایت رسم الخط نمی نمایند
و سرعت در کتابت ہنرمند نگارندگان بران غلطی ثلثے بسیار در نسخہ از ہر باب اقع شدہ بلکہ تا آخر کتاب مذکور بہت
بعضے بعضے یافتہ می شد اکثرے از ان دولت عظمی بہرہ بودند چون این سکین اعنی عبدالعزیز نامور شد از جناب
مفتی محمد ابن مفتی عبدالغفور رجوم حفظہ اللہ تعالی عن الغوم بتصحیح این کتاب پس بکوشش چند ہیشما رفیعہ نام
آوردن نسخہائی عدیدہ کہ بعضے ناقص بعضے غیر ناقص کہ ہر یک بکتابت ہر قومتہ الصدہ مکتوب بود پس جمع کردن

حواشی فوائد ضیائیہ چون عجل الرحمن وعجل الغفور وعصام الدین و عصمت و میر ابو البقاء و
 زبده و جامع الغموض خود فوائد ضیائیہ قلمی چابی کمر بہت بلیان جان بستہ در تطبیس عبارات و اقوال
 و صحت خط و عبارات و مضامین آنها کہ بیان آن در اینجا گنجایش ندارد و بر صاحبان انظار اہر و مہرین است
 سعی بلیغ نموده در مدت دو نیم سال بانجام رسانیده برای طبعش بمفتی صاحب موصوف الصدا جازت دائمی دادہ شد
 امید از ناظرین آن کہ مصنف ہمتہم و مصحح را بدعا خیر بد فرمایند و اگر بر خطائے واقف شوند بقلم عفو در پوشند
 و از بد و ناسزا گفتن مستبعد باشند کہ نسیان و خطا از لوازم انسان است ورنہ ہر کس بقدر طاقت بشری خود
 سعی میکند و مہرزدن از عیب و خطا خاصہ است اجب باری است والسلام علی من اتبع الهدی +

اَمَلْتُ كِتَابَ الشَّيْخِ
 سِرِّ رُوِّ كَوْنُهُ ۰
 ۸۴۳۲۶۲
 ۸۲۸۳۹۸

مناجبات گاه قاضی الحاکم

سخت بدکارم خدایا عاصیتم قال وکیل برد رت آورده ام رو ارادت حقن جلیل	برین رحمت نظر کن از سر لطف جزیل خُذْ بِلُطْفِكَ يَا اَلٰهِي مَنْ لَكَ ذَا ذَقِلِيلٌ
مُفْلِسٌ بِالْحَقِّدِ يَا فِی عِنْدَ بَابِكَ يَا جَلِيلٌ	
بهر که بدگما هست آید از سر صدق ای کریم لطف کن بر من که دارم بیم از نارنجیم	وز تو بجوید امان از شر شیطان الزحیم ذَنْبُهُ ذَنْبٌ عَظِيمٌ فَاغْفِرِ الذَّنْبَ الْعَظِيمَ
اِنَّهُ شَقِیصٌ غَرِیْبٌ مُذْنِبٌ عَبْدٌ ذَلِیْلٌ	
صرف کردم عمر خود در گفتگو صرف نحو چون توئی مقصود جز تو جلگانی دست لہو	در میان علم منطق روزگارم گشت محو مِنْهُ عَصِیَانٌ وَنِسْیَانٌ وَسَهْوٌ وَبَعْدُ سَهْوٌ
مِنْكَ اِحْسَانٌ وَفَضْلٌ بَعْدًا عَطَاءُ الْكَجَزِیْلِ	
بهر چه من کردم بعمر خویش از افعال بد ای دریغ از سیئات بشمار و بعد	عفو کن من بختا محو گردان ای صمد قَالَ يَا رَبِّ ذُنُوبِيْ مُثَلَّ دُمْلٌ لَا تُعَدُّ
فَاغْفِرْ عَنِّيْ كُلَّ ذَنْبٍ فَاَصْفِهِ الصَّغْفُ الْجَبِیْلِ	
گر گناه من بود در عمرم خود مثل بجبل آه زین بدکار ظالم حیف زین دودغل	نفس سرکش در رهیم نداشت صبر و تحمل كَيْفَ حَالِي يَا اَلٰهِي لَيْسَ لِيْ خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ
سُوْءُ اَعْمَالِيْ كَثِيْرٌ زَا اُدْطَاعَا تَعِیْ قَلِیْلٌ	
عمر من ببار در ره حرص و هوا	طاعت از دستم نماند حیف عمر ماضی

عفو تقصیرت ماکن از طفیل مصطفیٰ کَلَّا نَآرِبُ رَدِّیَ یَا رَبِّ فِی حَقِّیْ کَمَا

قُلْتُ قُلْ یَا نَارُ کُوْنِیْ اَنْتَ فِی حَقِّیْ اَنْجَلِیْ

ہستم در کار نیکی ده نگہ دار از بدی بر تو اضع عادتہم دور از سر کشی
بر قناعت مستقیم دار از حرص بدی عافنی من کُذِّدْ اِیَّہِ وَاَقْضِ عَنِّیْ حَاجَتِیْ

اِنَّ لِیْ قَلْبًا سَقِیْمًا اَنْتَ مَنْ یُّشْفِی الْعِلَّیْلَ

از دلم پیوستہ یارب کن تو این اندوہ از تو خواہم جلگی حاجات ہر شام و سحر
بر دلم مفتوح گردان جملہ اسباب و سر اَنْتَ شَافِیْ اَنْتَ کَافِیْ فِیْ مُہِمَّاتِ الْاُمُورِ

اَنْتَ رَبِّیْ اَنْتَ حَسْبِیْ اَنْتَ لِیْ نِعْمَ الْوَكِیْلُ ۰۶۶

اچھ از فرمودہ مایت نفس من کرو خلاف چہرہ مقصود ما را از کرد و رت ار صاف
یارب از لطف کرم کن این ہمہ من معاف هَبْ لَنَا مَلَكًا کَیْدًا یُجِنَّا مِمَّا نَخَافُ

رَبَّنَا اِذْ اَنْتَ قَاضِیْ وَ الْمُنَادِیْ جَبْرَیْلُ

استقامت دہ مرا یارب اہ مستقیم پس برو ما کشا ابواب جنات النعیم
در پناہ خود نگاہم دار از نفس لئیم رَبِّ هَبْ لِیْ کَنْزَ فَضْلٍ اَنْتَ وَهَّابُ کَرِیْمُ

اَعْظِیْ مَا فِیْ ضَمِیْرِ دَلِیْلِ خَیْرَ الدَّلِیْلِ

یاد مولیٰ روز و شب کن تبایبی فتوح فاش کن در نفس جامی خود تو ہر صبح
ذکر حق باشد ہمیشہ اہل اُتوت رُوح اَیْنَ مُوسٰی اَبْنَ عِیْسٰی اَیْنَ یَحْیٰ اَیْنَ نُوحُ

اَنْتَ یَا صِدِّیْقُ الْکَرِیْمِ اِلَی الْمَوَلٰی الْجَلِیْلِ

تمام شد کتاب بعون الملک الوہاب بتاریخ یوم شنبہ ۱۲ ربیع الاول ۱۳۵۷ھ